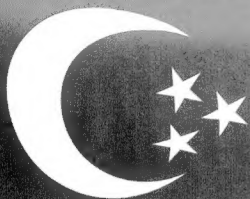


# التجربة السياسية المصرية بين الملكية والجمهورية



دكتور

**أسامة أحمد العادلي**

قسم العلوم السياسية

كلية التجارة، جامعة الإسكندرية

الناشر: **دار المعارف** بالإسكندرية  
جلال حنزي وشركاه





الناشر: منشأة المعارف، جلال حزى وشركاة

٤٤ شارع سعد ولعلل - محطة الرمل - الاسكندرية - ت/ف: ٤٨٧٣٣٠٣ - ٤٨٥٣٠٥٥ الاسكندرية

٣٢ شارع دكتور معطى مشرفة - سورصر - الاسكندرية ت: ٤٨٤٣٦٦٢ - ٤٨٥٤٣٣٨ الاسكندرية

الطابق: ٢٤ شارع ابراهيم سيد احمد - محرم بك - الاسكندرية ت: ٣٩٢٢١٦٤ الاسكندرية

Email: monchaa @ maktoob.com

حقوق التأليف: جميع حقوق النشر والتأليف والطبع محفوظة، ولا يجوز إعادة طبع واستخدام كل أو أي

جزء من هذا الكتاب الا وفقا للأصول العلمية المتعارف عليها

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق:

اسم الكتاب: التجربة السياسية المصرية بين الملكية والجمهورية

اسم المؤلف: د. اسامة العادلى

رقم الإيداع: 7433/2003

التسجيل الدولي: 977-03-1145-6

التجهيزات الفنية:

طباعة: شركة الجلال للطباعة ت: ٣/٤٤٩١٢٤٤



# **التجربة السياسية المصرية بين الملكية والجمهورية**


**دكتور**

**أسامة أحمد العادلي**

**قسم العلوم السياسية**

**كلية التجارة - جامعة الإسكندرية**

**٢٠٠٣**

**الناشر:  ستيف أكاديمية  
ببلا سترى ونكرا**



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالْقَدْرَ الْفَرْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ  
وَالْقَدْرَ الْفَرْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ  
وَالْقَدْرَ الْفَرْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ  
وَالْقَدْرَ الْفَرْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ  
وَالْقَدْرَ الْفَرْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ الْوَحْدَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة النور: آية (٣٤)



اللهم

إلى .....

أغلى الناس ..

أبي وأمي وزوجتي وابنتي ...

أسامة العاوي



## مضامين الكتاب

الصفحة

مقدمة ..... ١١

### فصل تمهيدي

فى

### التعريف بالمفاهيم الأساسية

المبحث الأول : فى التعريف بالأساتير ..... ١٥

المبحث الثانى: فى التعريف بالقوى الفعلية للحياة السياسية..... ٢١

المبحث الثالث: فى التعريف بظاهرة الحزب الواحد وعلاقتها بالنظم

لشمولية..... ٤٣

### القسم الأول

التجربة السياسية المصرية خلال العهد الملكى ...

(١٩٥٢-١٨٦٦)

### الباب الأول

ملامح التحديث الدستورى وواقع الحياة السياسية

فى مصر خلال مرحلة ما قبل دستور ١٩٢٢

١٩٢٢-١٨٦٦

تمهيد..... ٥٧

الفصل الأول: فى مرحلة دستور ١٨٨٢ ..... ٦٣

## الصفحة

٦٥	المبحث الأول : التطورات السياسية التي أتت إلى صيدور " دستور ١٨٨٢" .....
٩٥	المبحث الثاني: ملامح التحديث الدستوري في "دستور ١٨٨٢" .....
	المبحث الثالث: واقع قوى الحياة السياسية الفعلية خلال مرحلة " دستور ١٨٨٢" .....
١٠٧	.....
١١٥	..... الفصل الثاني: في مرحلة دستور ١٨٨٣ .....
١١٩	المبحث الأول: ملامح " دستور ١٨٨٣ " والعودة إلى الحكم المطلق....
	المبحث الثاني: واقع قوى الحياة السياسية الفعلية خلال مرحلة " دستور ١٨٨٣" .....
١٢٧	.....
١٥٩	..... الفصل الثالث: في مرحلة دستور ١٩١٣ .....
١٦٣	المبحث الأول: ملامح " دستور ١٩١٣" واستمرار الحكم المطلق.....
	المبحث الثاني: واقع قوى الحياة السياسية الفعلية خلال مرحلة " دستور ١٩١٣" .....
١٧٣	.....
١٩٧	..... تقرير



**الباب الثاني**  
**ملامح التحديث الدستوري وواقع الحياة السياسية**  
**في مصر خلال مرحلة ما بعد دستور ١٩٢٣**  
**١٩٥٢-١٩٢٣**

٢٠٥	تمهيد.....
٢١١	الفصل الأول: في مرحلة التطبيق الأول لدستور ١٩٢٣.....
٢٢٣	المبحث الأول: ملامح التحديث الدستوري في "دستور ١٩٢٣".....
	المبحث الثاني: واقع قوى الحياة السياسية الفعلية خلال مرحلة التطبيق
٢٤٧	الأول لدستور ١٩٢٣.....
٢٩١	الفصل الثاني: في مرحلة دستور ١٩٣٠.....
	المبحث الأول: "دستور ١٩٣٠" وتقوية السلطة التنفيذية على حساب
٢٩٧	السلطة التشريعية.....
	المبحث الثاني: واقع قوى الحياة السياسية الفعلية خلال مرحلة "دستور
٣٠٧	١٩٣٠".....
٣٢٥	الفصل الثالث: في مرحلة العودة إلى دستور ١٩٢٣.....
	المبحث الأول: واقع قوى الحياة السياسية الفعلية خلال مرحلة العودة
٣٣١	إلى "دستور ١٩٢٣".....
٤١١	المبحث الثاني: نهاية "دستور ١٩٢٣".....

٤١٥ .....تقرير

## القسم الثاني

### التجربة السياسية المصرية خلال العهد الجمهوري

(١٩٥٢-١٩٨١)

٤٢٣ الفصل الأول: في مرحلة حكم الرئيس جمال عبد الناصر "١٩٥٢ - ١٩٧٠"

المبحث الأول: أبرز ملامح الهياكل الدستورية التي تعاقبت على مصر

٤٢٩. خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٠.....

المبحث الثاني: واقع الحياة السياسية في مصر خلال الفترة من عام

٤٦٧ ..... ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٠

الفصل الثاني: في مرحلة حكم الرئيس محمد أنور السادات "١٩٧٠ -

٥٠٩ ..... ١٩٨١"

٥١٥ ..... المبحث الأول: أبرز ملامح "دستور ١٩٧١"

المبحث الثاني: واقع الحياة السياسية في مصر خلال الفترة من عام

٥٥١ ..... ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨١

٥٨٩ ..... مراجع الكتاب

## مقدمة

تشير عبارة «النظم السياسية Political Regimes» - في مدلولها الدقيق المعاصر- إلى الكيان العضوى والوظيفى لمؤسسات الدولة الرسمية، أى كمؤسسات منظمة تنظيمياً قانونياً مسبقاً، ومرتبطة فى نفس الوقت بايديولوجيات مجتمعتها (أفكاره المذهبية)، وبالتالي بأهداف هذا المجتمع العليا وبقيمة الأساسية التى أرستها هذه الايديولوجيات<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن هذه المؤسسات تعالج من ثنايا منهجين، فهى إما أن تعالج من ثنايا النظام القانونى الذى يحكم كيانها العضوى والوظيفى، أى من ثنايا ما يجب أن يكون، وهذا المنهج منهج نمطى يعنى به فرع من فروع القانون هو «القانون الدستورى». وإما أن تعالج من ثنايا النظر إلى النشاطات الفعلية التى تمارسها هذه المؤسسات، أى من ثنايا ما هو كائن، وعندها نطلق على هذه المؤسسات اسماً جديداً هو «الحكومة»، وتكون هذه المعالجة من شأن الدراسات السياسية. وتباین المدارس العلمية بصدد هاتين النظرتين إلى الاتجاهين، يفصل أولهما بين النظرتين، حيث يقصر أصحابه «النظرة الأولى» على القانونيين، ويختصون علماء السياسة بـ«النظرة الثانية». ذلك بينما يجمع أصحاب الاتجاه الثانى بين النظرتين وليكونا معاً من شأن علماء السياسة<sup>(٢)</sup>.

هذا وسوف نجمع فى تناولنا لموضوع هذا الكتاب بين هاتين النظرتين، ذلك بأن هذا الجمع هو السبيل الوحيد لفهم أى نظام سياسى فهماً علمياً،

(١) محمد طه بدوى، لىلى أمين مرسى، النظم والحياة السياسية (الاسكندرية: كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٩١)، ص ٥٥.

(٢) محمد طه بدوى، محاضرات فى مادة «النظم السياسية للمقارنة» وأقيمت على طلبة الفرقة الرابعة، شعبة العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العام الدراسى ١٩٨٧/٨٦.

فقد تشابه بعض النظم من الناحية الشكلية والوجهات الدستورية، إلا أن الكشف عن القوى المحركة - الحقيقية - لاتخاذ القرار السياسى فى هذه النظم (أى النشاطات الفعلية الكامنة وراء الوجهات البنيوية لكل منها) فيه توضيح كاف لأوجه الخلاف بين هذه النظم.

وعلى ذلك فسوف يأتى تناولنا للتجربة السياسية المصرية خلال الفترة من عام ١٨٦٦ وحتى عام ١٩٨١ ليجمع بين الاهتمام بالوجهات الدستورية من ناحية، وبين الاهتمام بالكشف عن القوى الحقيقية والنشاطات الفعلية التى هى من وراء هذه الوجهات من ناحية أخرى.

هذا ولعله من المتعين علينا أن نشير هنا إلى أن طبيعة الفترة المشار إليها، سوف تحتم علينا أن ينقسم عرضنا لها إلى قسمين رئيسيين، نتناول فى أولهما "التجربة السياسية المصرية خلال العهد الملكى" (١٨٦٦ - ١٩٥٢)، بينما نتناول فى ثانيهما "التجربة السياسية المصرية خلال العهد الجمهورى" (١٩٥٢ - ١٩٨١). ولا يسعنى فى ختام تعريفى بمضمون هذا الكتاب إلا أن أسأل الله عز وجل أن يجعل عملى هذا خالصاً لوجهه، وأن يدخر لى ما فيه من خير إلى يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

والله المستعان وهو ولى التوفيق،،

أسامة العادلى

الإسكندرية فى يناير ٢٠٠٣

## فصل تمهيدى

### فى

### التعريف بالمفاهيم الأساسية

يستهدف هذا الفصل التعريف بمجموعة من المفاهيم الأساسية التى يقتضى تناولنا لموضوع الكتاب - على نحو ما سنرى فيما بعد - الوقوف على مدلولها الاصطلاحي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يتناول أولها: التعريف بالدماتير، ويعرف ثانيها: بالقوى الفعلية للحياة السياسية، ويعرض ثالثها: لظاهرة الحزب الواحد وعلاقتها بالنظم الشمولية.



## المبحث الأول

### في

### التعريف بالاجسام

يعني " الدستور Constitution " - في الاصطلاح المعاصر - " مجموعة القواعد القانونية التي يتحدد بها شكل الدولة ، ونظامها السياسي ، بجزيئاته : المبادئ الأساسية والأهداف العليا لمجتمعه - الكيان العضوي والوظيفي للمؤسسات السياسية الرسمية في الدولة - علاقات هذه المؤسسات بالحكومات " (١) .

ذلك هو " الدستور " في المفهوم العلمي المحايد ، غير أن " الأيديولوجية الليبرالية " التي أفضت إليها فلسفات القرنين السابع عشر و الثامن عشر في الغرب والتي سجلت بوضوح وجاه في إعلانات الحقوق التي صدرت إثر قيام ثورة ١٧٨٩ الفرنسية، قدمت للدستور مفهوماً سياسياً مغايراً ، حيث راحت تربطه بشكل معين للتنظيم السياسي ، أي بذلك الشكل الذي يؤكد للحريات الفردية عن طريق تقييد نشاط الحاكمين ، وفي نص المادة (١٦) من إعلان حقوق الإنسان والمواطن - الذي أصدره رجال الثورة الفرنسية - ما يؤكد ذلك ، حيث نصت علي أن " كل مجتمع لا تكفل فيه الحقوق ولا يقر فيه فصل السلطات لا دستور له " . وواضح أن هذا المفهوم السياسي للدستور لا يمكن أن يمثل بحال تعريفاً موضوعياً محايداً طالما أن نظام الدولة يعني بحكم قيامه علي التمييز بين السلطة بصاحبها (الدولة) وبين الحكومة باعتبارها الجهاز العضوي الذي يمارس سلطة الدولة لحساب الجماعة - أن يكون لكل دولة بالضرورة دستور وبنظر إلي شكل الحكومة فيها . ولعل ذلك المفهوم السياسي هو الذي هيأ لما استقر عليه الفقه التقليدي - منذ فجر القرن التاسع عشر في الغرب - من الإصطلاح علي إستعمال عبارة " نظام دستوري " لوصف أشكال الحكم ذات السلطة المقيدة ، ومع ذلك فإن رسوخ هذا الإصطلاح في فقه القانون العام لا يصح أن يتنقذ إلي جوهر المفهوم العلمي للدستور ليقصره علي الدول ذات الحكومات المقيدة السلطة دون ما عداها إذ أن الدستور

(١) محمد طه بدوي ، علي أمين مرسى ، النظم والحياة السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦ .

- كما أسلفنا - ضرورة تقتضيها ظاهرة " السلطة المنظمة " والتي تظهر بها الدولة علي ماعداها من صور المجتمع السياسي <sup>(١)</sup> .

والدساتير إما أن تكون مكتوبة وإما أن تكون عرفية ولقد نشأت أغلب دساتير ما قبل الثورة الفرنسية (١٧٨٩) نشأة عرفية (أي عن طريق العرف الذي يتقرر بمزود الزمن ويتواتر العمل به ) ، حيث لم تكن أحكامها مدونة . ولا يزال الدستور الإنجليزي - حتي الآن - دستوراً عرفياً في مجموعه . وإذا استثنينا هذا الدستور فإن الدساتير الآن كلها مكتوبة ، ومع ذلك فإن العرف لا يزال يعتبر مصدراً للقواعد الدستورية حتي في البلاد ذات الدساتير المكتوبة ، فكثيراً ما تنشأ القواعد الدستورية في هذه البلاد نشأة عرفية ، مكملة أو معدلة للقواعد الدستورية المكتوبة <sup>(٢)</sup> .

### أساليب نشأة الدساتير المكتوبة :

لأننا أن الدساتير العرفية هي تلك التي تنشأ عن طريق العرف الذي يتقرر بمزود الزمن ويتواتر العمل به ، والدساتير التي تنشأ بهذه الطريقة لاتوضع ولا تنس في وثيقة مكتوبة ، ومن ثم فإن تناولنا لأساليب نشأة الدساتير ينحصر في الدساتير المكتوبة حيث توجد أربعة أساليب أساسية يمكن أن تتبع في وضعها ، وتختلف هذه الأساليب باختلاف النظم السياسية المتبعة ، ويمكن إيجاز هذه الأساليب الأربعة فيما يلي :

#### - أسلوب المنحة :

يتبع هذا الأسلوب في النظم الأوتوقراطية حيث يصدر الدستور في شكل "منحة" من الحاكم الأوتوقراطي لحكومته ، فتقوم الحكومة بوضع أحكامه وتدوينها . ومادة

---

(١) محمد طه بدوي ، أصول علوم السياسية ، (اللاكتني: المكتب المصري الحديث ، ١٩٦٧) ، ص ١٦١ - ١٦٣ . وفي نفس هذا المعنى ، راجع :

- مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري (الإسكندرية : دار الطالب لنشر ثقافة الجامعات ، ١٩٥٧) ، ص ٧ - ٨ .

(٢) محمد طه بدوي ، لهي أمين مرسى ، النظم والحياة السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦ .

وليزيد من التفصيل في شأن ( الدساتير المكتوبة والدساتير العرفية ) ، راجع :

- إبراهيم عبد العزيز شيبا ، الأنظمة السياسية " الدول - الحكومات " (الإسكندرية ، ١٩٨٦) ، ص ١٧٧ - ٢٠١ .



ما يمثل إتباع هذا الأسلوب في نشأة الدساتير إنتقالاً من نظام الحكم المطلق إلي نظام الحكم المقيد بالقانون ومن أمثلة الدساتير التي إتخذت صورة المنحة دستور سنة ١٨١٤ الفرنسي ، فقد صدر في شكل منحة من لويس الثامن عشر للأمة الفرنسية <sup>(١)</sup> .

#### — أسلوب العقد :

وفي هذا الأسلوب تبدأ إرادة الشعب في الظهور بجانب إرادة الحاكم الأوتوقراطي فتتفق الإرادتان معاً علي صدور الدستور ، حيث ينشأ الدستور بإتفاق بين الحاكم الأوتوقراطي وجمعية منتخبة بواسطة المحكمين . والغالب في هذه الحالة أن تقوم الجمعية المنتخبة بوضع أحكام الدستور بينما تقتصر مهمة الحاكم الأوتوقراطي علي قبول هذه الأحكام أو رفضها . ولقد كان ذلك شأن دستور سنة ١٨٣٠ الفرنسي الذي نشأ نتيجة تعاهد نواب الشعب والملك لويس فيليب <sup>(٢)</sup> .

#### — أسلوب الجمعية التأسيسية :

أما حيث تقوم الديمقراطية فإن الدستور يصدر من " جمعية تأسيسية " منتخبة بواسطة الشعب لهذا الغرض وبنون حاجة إلي أي إجراء آخر . وهذا شأن الدستور الأول للثورة الفرنسية الصادر سنة ١٧٩١ ، وشأن أغلب الدساتير التي صدرت بعد الحرب العالمية الأولى <sup>(٣)</sup> .

#### — أسلوب الإستفتاء الشعبي :

إذا كان الأسلوب السابق يقوم علي أساس من " الديمقراطية النيابية " لأن نواب الشعب هم الذين يتولون وضع الدستور ، فإن أسلوب الإستفتاء الشعبي يستند إلي " الديمقراطية شبه المباشرة " حيث تتولي جمعية تأسيسية (منتخبة) أو لجنة حكومية (هيئة غير منتخبة) وضع مشروع الدستور ، ولا يصدر الدستور إلا إذا وافق عليه الشعب عن

---

(١) محمد طه بدوي ، إيلي أمين مرسي ، النظم والحياة السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦ - ٧٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٣) المرجع السابق .

طريق الإستفتاء . ومن أمثلة الدساتير التي تولت وضعها جمعية منتخبة ووافق عليها الشعب دستور الجمهورية الرابعة الفرنسية لسنة ١٩٤٦ ، ومن أمثلة الدساتير التي أعددتها لجنة فنية (غير منتخبة) ثم وافق عليها الشعب دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية لسنة ١٩٥٨ (الدستور الفرنسي الحالي) . ويؤكد أغلب الفقهاء ديمقراطية هذه الطريقة التي تعتمد علي موافقة الشعب ، غير أن البعض يتحفظ بالنسبة لحالة وضع مشروع الدستور بواسطة لجنة فنية غير منتخبة ، حيث أن الشعب في هذه الحالة إما أن يوافق أو لا يوافق علي الدستور ككل دون مناقشة أو مداولة ، رغم أنه قد لا يرضي عن بعض موادها وقد لا يفهم الكثير منها نظراً لصياغتها الفنية . والواقع أن هذا الأسلوب لا يعتبر ديمقراطياً إلا إذا ارتفعت درجة الوعي لدى الشعب الذي يمارسه ، فكان في مقدوره أن يفهم ما يبدي الرأي فيه وفي مقدوره أيضاً أن يرفضه إذا لم يرق له <sup>(١)</sup> .

### تعديل الدساتير :

من الدساتير مامو جامد ومنها مامو مرن . ويقصد بالدستور المرن ذلك الدستور الذي يمكن تعديل أحكامه بإتباع نفس الإجراءات التي تتبع في تعديل أحكام القوانين العادية ، ودون أن يستوجب ذلك إتباع نفس الإجراءات خاصة . ولاشك أن أكثر الدساتير مرونة هي الدساتير العرفية فهي كما تنشأ بالعرف فإنها تعدل بذات الطريقة أي بإقرار قواعد عرفية جديدة تحل محل القواعد العرفية القديمة ، ومثال ذلك الدستور الإنجليزي . وصلة المرونة وإن تعلقت بتعديل الدستور فهي لا تقتصر علي الدساتير العرفية فحسب ، وإنما تمتد لتشمل الدساتير المدونة أو المكتوبة إذ لا يوجد تلازم حتمي بين تدوين الدساتير وجودها ، ومن أمثلة الدساتير المرنه المكتوبة دستور سنة ١٨١٤ ودستور سنة ١٨٣٠ الفرنسيين <sup>(٢)</sup> .

(١) ماجد واقب الحار ، القانون الدستوري (الاسكتونية : دار للطبوعات الجامعية ، ١٩٨٦) ، ص ١١ - ١٢

وليزن من التفصيل في شأن (الساليب نشأة الدساتير) ، راجع :

- إبراهيم عبد العزيز شيدا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٨ - ١٧٥ .

- ثروت بدوي ، القانون الدستوري وتطور الانظمة الدستورية في مصر (التأخر) ، ١٩٧١ ، ص

٤٩ - ٩٣ .

(٢) إبراهيم عبد العزيز شيدا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٧ - ٢٠٤ .

أما الدساتير الجامدة فهي تلك التي لايجوز تعديلها إلا بإتباع إجراءات أشد من تلك المتبعة في تعديل أحكام القوانين العادية ، والهدف من جمود الدساتير هو رغبة واضعيها في كفالة نوع من الثبات والاستقرار لأحكامها . ومعظم دساتير العالم الحديث من الدساتير الجامدة ، ومثال ذلك دستور الولايات المتحدة الأمريكية ، والدستور الفرنسي الصادر سنة ١٩٥٨ وهو المعمول به حالياً<sup>(١)</sup> .

#### - ضرورة تعديل الدساتير :

إن فكرة جمود الدساتير - علي نحو ما أشرنا - تهدف إلي تحقيق أكبر قدر من الثبات والاستقرار للقواعد والأحكام الدستورية ، ويلاحظ أنه كلما كانت رغبة واضعي الدساتير في تحقيق قدر أكبر من الثبات والاستقرار كلما يالفوا في الإجراءات المتبعة في تعديل أحكام الدستور وجعلوها أكثر شدة وتعقيداً

غير أنه من الثابت أن دستور أية دولة لايمكن أن يصل إلي درجة الثبات المطلق مهما كان حرص واضعيه علي تجميده ، فالدستور لايد وأن يساير قانون التطور المستمر، ولايد وأن يكون هناك تنظيم خاص يجب إتباعه لتعديل القواعد الدستورية - معقداً كان أو مبسطاً - حتي لاتؤدي الضرورة أو الحاجة المستمرة إلي تعديلها بطريق آخر غير قانوني كالإنتقال أو الثورة<sup>(٢)</sup> .

ولقد وجدت فكرة ضرورة تعديل الدساتير وحتمتها مكانها لدي رجال الثورة الفرنسية، حيث نصت المادة الأولى من الدستور الفرنسي الصادر عام ١٧٩١ علي " أن الجمعية التأسيسية تقرر أن للأمة كامل الحق ، الذي لايتقادم ولايقبل السقوط ، في أن تغير دستورها " ، كما نصت المادة (٢٨) من الدستور الفرنسي الصادر عام ١٧٩٢ علي

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠٤ - ٢٠٧ .

ولزيد من التفصيل في شأن (تعديل الدساتير) ، راجع :

- المرجع السابق ، ص ٢١٢ - ٢٢٧ .

- ماجد راتب الطار ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ - ١٨ .

- سعد عصافور ، المبادئ الأساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية (الاسكندرية : منشأة

العارف ، ١٩٨٠ ) ، ص ٨٨ - ٩٢ .

(٢) إبراهيم عبد العزيز شيبا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٩ .

أن " الشعب دائماً الحق في أن يعدل وأن يغير دستوره ، لأن جيلاً معيناً لا يستطيع أن يلزم الأجيال التالية بقوانينه وأنظمته الدستورية - (١) .

### إنتهاء الدساتير :

يقصد بإنتهاء الدستور الإلغاء الشامل والكلي لجميع نصوصه ، وذلك دون الوقوف عند حد تعديله تعديلاً جزئياً ، وتبدو الحاجة إلى إلغاء الدستور إلغاءً كلياً أي بصفة نهائية عندما يتضح عدم ملائحته ومسايرته لتطور النظام السياسي المطبق في الدولة والظروف التي تحيط به ، وتعجز التعديلات الجزئية لنصوص الدستور في ذات الوقت عن ملاحظة هذا التطور . عندئذ تتسع الفجوة بين النصوص القانونية وواقعها التطبيقي ، وتبدو الحاجة إلى إنهاء العمل بالدستور وإلغائه والإستعاضة عنه بأخر جديد (٢) .

وعلي الرغم من كون الدساتير تنص - عادة - علي كيفية التعديل وتحديد السلطة المختصة بإجراء التعديلات الجزئية والإجراءات الواجب إتباعها في هذا الصدد ، إلا أن غالبيتها لا تتعرض إلى كيفية إلغائها إلغاءً كلياً .

ولاستقراء التجارب الدستورية يكشف عن أسلوبين لإنتهاء الدساتير ، الأول هو الأسلوب العادي ، والثاني هو الأسلوب الثوري . والمقصود بالأسلوب العادي لإنتهاء الدستور هو إلغاء الدستور وإنتهاء العمل به بهدوء وبغير عنف والإستعاضة عنه بدستور آخر جديد . أما الأسلوب الثوري لإنتهاء الدستور فيعني إنهاء العمل به أو إلغائه عن طريق الثورة أو الإقتراب . ولقد شهد التاريخ إنبهار الكثير من الدساتير بهذا الأسلوب ، وعلي الأخص تاريخ فرنسا إذ يتجلي فيه الأسلوب الثوري أسلوباً جارياً لإلغاء الدساتير (٣) .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٥١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٥٢ - ٢٣١ .

## المبحث الثاني

### في

### التعريف بالقوى الفعلية للحياة السياسية

ليس من شك في أن النظرة التجريبية المعاصرة قد كانت من وراء تشبيه علاقات "عالم السياسة" بعلاقات "القوى" في الطبيعة وإلى حد الإنتهاء إلى النظر في تكامله من ثانياً تكامل علاقات قواء، وإلى أن صور الإنتزان فيه هي صور لإتزان قواء وهكذا. وتصورنا هذا لديناميكية علاقات عالم السياسة (بحياته الوطنية والدولية) كان وراء التسمية التي شاعت في شأن عالم السياسة الوطني (عالم المجتمع السياسي) ألا وهي "الحياة السياسية" بما تحمله لفظة "الحياة" من ديناميكية (حركية) دائمة، وعلي نحو نستطيع معه تعريف "الحياة السياسية" بأنها: "عالم قوى المجتمع الوطني الرسمية واللا رسمية دون ما تمييز، وهي تتفاعل فيما بينها تفاعلاً يكون من شأنه تحقيق حالة الإنتزان له" (١).

والحق أن تعريف "الحياة السياسية" علي هذا النحو إنما يرتد - بالدرجة الأولى - إلى "النظرة السلوكية المعاصرة" والتي تنطلق في بنائها النظري لتلك الحياة من كونها مجموعة من نشاطات تحركها مواقع وأحاسيس، وأنها تنتظر إلى الحياة السياسية من ثانياً سلوكيات الأفراد والجماعات دون ما تمييز بين مواقعها الرسمية واللا رسمية، فلا تقتصر علي إلقاء الضوء علي الهيئات الرسمية كما كانت الحال في ظل المنهج التقليدي القديم، وإنما تنتظر فيها جميعاً من ثانياً نشاطاتها باعتبار أن الهيئات الرسمية لا تعدو أن تكون جماعة كغيرها من جماعات المصالح، ومن ثم قوة من قوى مجتمعها المتفاعلة والتي تشكل - كما أشرنا - ما اصطلح علي تسميته بـ "الحياة السياسية" (٢).

ولقد استطاعت هذه النظرة السلوكية أن تقدم تفسيراً علمياً لظاهرة تباين سياسات المجتمعات التي تسودها أنظمة حكم متشابهة في مؤسساتها السياسية

(١) محمد طه بدوي، النظرية السياسية، (اللاكتيرية: الكتب لمصرى الحديث، ١٩٨٦)، ص ٢٢٦.

(٢) محمد طه بدوي، إلي أمية مرسى، النظم والحياة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٢.

الرسمية ، إن التفسير العلمي الوحيد لهذا التباين إنما يكمن في التباين بين سلوكيات الحياة السياسية لتلك المجتمعات ، وذلك في معني أن بعض النظم قد تتشابه في الملامح العامة للمؤسسات السياسية (الواجهات الدستورية) إلا أن الكشف - من خلال النظرة السلوكية - عن القوي المحركة الحقيقية (وليست الشكلية) لإتخاذ القرار السياسي في كل من هذه النظم ، فيه توضيح كاف لأوجه الخلاف الفعلية بينها . ولعل هذا مايكشف عن أننا لانستطيع أن نفهم أي نظام سياسي من ثنايا مجرد هياكله الدستورية ، وإنما لابد من الوقوف علي القوي الفعلية التابعة في واقع مجتمعه (١) .

هذا وسوف يستدعي تناولنا لتطور قوي الحياة السياسية في مصر التعريف بهذه القوي الفعلية التي اصطلح علي تسميتها بـ " قوي الواقع الإجتماعي الفعلية " ، أي التي تنشأ نشأة واقعية ، ومن ثم ليست من بين مؤسسات الدولة الرسمية ، وتلعب - بحكم مايتوفر لها من قوي فعلية - دوراً مرموقاً في الحياة السياسية مشاركة بذلك المؤسسات الرسمية في عملية صنع القرار السياسي علي مستوى مجتمعها الكلي ومن ثم في رسم سياساته العامة .

وهذه القوي الفعلية التي تظهر في مجتمعاتها في شكل نشاطات للأفراد أو المنظمات مرتبطة بوسائل وأهداف سياسية (الأحزاب السياسية Political Parties) أو بوسائل سياسية لتحقيق أهداف لا سياسية ( جماعات الضغط السياسي Pressure Groups ) ، لا تعتمد في قيامها وفي ممارستها لأدوارها علي قواعد دستورية وإنما تنشأ نشأة واقعية يهيئ لها واقع مجتمعها الحضاري والثقافي (٢) .

وفيما يلي نعرض بشئ من التفصيل لكل من هذه المنظمات :

(١) محمد طه بدوي ، النظرية السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٥ ، ٢٢١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

## أولاً: الأحزاب السياسية :

تشير لفظة " الحزب " إلي التعدد ( تعدد الأحزاب ) في إطار مجتمع سياسي واحد ، كما تشير إلي التحزب في مواجهة جماعات أخرى ، ومن ثم إلي التباين في الأيديولوجيات أو في وجهات النظر أو في البرامج أو حتي في مجرد الوسائل ، وفي هذا المعنى نشأت الأحزاب متعددة في المجتمعات الغربية ومرتبطة في تعددها داخل الدولة الواحدة بالديمقراطية السياسية كسمة من سماتها ، ومن هنا كانت أيضاً نشأتها الواقعية الحرة في تلك الديمقراطيات (١) .

### - النشأة الواقعية للأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية:

لقد ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية في المجتمعات الغربية بالأيديولوجية الليبرالية، وما هيأت إليه هذه الأيديولوجية من ديمقراطية سياسية وحرية عامة.

وفي تفسير هذا الارتباط يقول " موريس ديفرجيه " - في دراسته المعنونة بـ " الأحزاب السياسية " - أن ما حققته " الديمقراطية السياسية " في هذه المجتمعات من تقوية لدور المجالس النيابية ومن إتساع لهيئة الناخبين ، قد أدّى لنشأة ما وُاح يعرف بـ " الأحزاب السياسية " . ذلك بأن ازدياد دور المجالس النيابية قد أدّى إلي شعور أعضائها بضرورة تنظيم صفوفهم عن طريق تكتلهم في مجموعات داخل هذه المجالس تبعاً لتباين أفكارهم المذهبية أو وسائل وأساليب تحقيق الأهداف العليا للمجتمع ، وذلك في محاولة من كل تكتل لكسب تأييد المجلس النيابي لأيديولوجياته أو برامجه ، حيث أطلق علي هذه التكتلات اسم " الكتل البرلمانية " . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد أدّى إتساع هيئة الناخبين - بعد الأخذ بنظام الإقتراع العام - إلي قيام ما سمي بـ " اللجان الإنتخابية " التي تهدف إلي التعريف بالمرشحين في الإنتخابات وتوجيه أصوات الناخبين لصالحهم . وهكذا ونتيجة لإتصال كل من " الكتل البرلمانية " و " اللجان الإنتخابية " نشأت " الأحزاب السياسية " لتقوم بدور الإختين معاً (٢) .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٢) راجع في ذلك :

- موريس ديفرجيه ، الأحزاب السياسية ، ترجمة : علي محمد عبد الحمن سعد ( بيروت : دار النهار ، ١٩٨٠ ) ، ص ٦٠ .

ولقد نشأت أغلب الأحزاب - في المجتمعات الغربية - داخل نطاق هذه الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية ، وذلك وصفت بأنها " أحزاب ذات نشأة داخلية " (١) .

هذا بينما توجد أحزاب أخرى - في المجتمعات الغربية أيضاً - نشأت خارج نطاق هذه المجالس واللجان ، ولذلك وصفت بأنها " أحزاب ذات نشأة خارجية " ، وهذه الأحزاب قد تنشأ نتيجة لنشاط النقابات أو الكنائس أو الجماعات الدينية أو الخلايا السرية (٢) . ومن أبرز أمثلة هذا النوع من الأحزاب في المجتمعات الغربية : حزب العمال البريطاني ، الأحزاب الاشتراكية العديدة التي نشأت في القرن التاسع عشر ، الأحزاب المسيحية أو المسيحية الديمقراطية التي نشأت في مستهل القرن العشرين (ومنها : الحزب المحافظ الكاثوليكي البلجيكي ، الحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي ، الحزب الديمقراطي المسيحي الألماني) (٣) . كما يمكن إدراج معظم الأحزاب السياسية التي ظهرت في آسيا وإفريقيا ضمن هذا النوع من الأحزاب (٤) .

جملة القول إذن في شأن نشأة الأحزاب السياسية في المجتمعات الغربية أنها ارتبطت في نشأتها هذه بالأيديولوجية الليبرالية وما هيأت إليه هذه الأيديولوجية من ديمقراطية سياسية وحرية عامة ، ومن هنا فإنها لا تعتمد في قيامها أو في ممارستها لأدوارها علي قواعد دستورية وإنما تنشأ نشأة واقعية يهيئ لها واقع مجتمعها الحضاري والثقافي .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧ - ١١ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) أسامة الزلزالي حزب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، العدد

١٧٧ ، سبتمبر ١٩٨٧) ، ص ٨٦ .



## - تعريف الحزب السياسي :

لقد تعددت التعريفات التي تناولت " الحزب السياسي " ، ولعل أبلغ هذه التعريفات وأشملها هو ذلك التعريف الذي أورده أستاذنا الدكتور " محمد طه بدوي " في كتابه الشهير " النظرية السياسية " والذي يعرف فيه " الحزب السياسي " - في إطار التنظيم الديمقراطي - بأنه : " تجمع حر لفريق من هيئة الناخبين في مجتمع ديمقراطي يلتقي أعضاؤه على مبادئ أو أهداف أو مواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا لمجتمعهم ، حيث يسعى أعضاء هذا الحزب من جانبهم إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد - لصالحهم - في المؤسسات السياسية الرسمية لمجتمعهم ، وذلك حتي يتسني للحزب إعمال أيديولوجياته أو برامجهم على المستوى الكلي وبالوسائل والأساليب السلمية والدستورية " (١) .

هذا ويمكننا من خلال هذا التعريف أن نلخص أبرز خصائص " الحزب السياسي " فيما يلي (٢) :

أولاً : أن الحزب علي هذا النحو هو " منظمة " بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، فليس من المتصور أنه مجرد إلتقاء عشوائي لمجموعة من الأفراد ، أو مفتدي فكري لتبادل الآراء ، وإنما هو منظمة محددة الأهداف والوسائل.

ثانياً : أن هناك قاسماً مشتركاً يجمع أعضاء " الحزب السياسي " ألا وهو الإلتقاء علي مبادئ أو أهداف أو مواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا للمجتمع ، وذلك علي الرغم من إمكانية وجود أكثر من تيار فكري داخل الحزب الواحد .

---

(١) محمد طه بدوي ، النظرية السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٧ .

(٢) راجع لي ذلك :

- المرجع السابق .

- السيد حنفي عرس ، علم الإجتماع السياسي " مدخل إلى الإتجاهات والمجالات " (القاهرة :

مكتبة ودية ، ١٩٨٥) ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

ثالثاً : أن الهدف الأساسي للنشاط الحزبي هو الوصول إلي الحكم وتولي السلطة ، والحزب في هذا المعنى يفترض السعي من جانبه إلي الحصول علي أكبر عدد ممكن من المقاعد لصالح أعضائه في المؤسسات السياسية الرسمية لمجتمعه حتي يتسني له إعمال أيديولوجياته أو برامج علي المستوي الكلي .

رابعاً : أن وصول الحزب إلي السلطة لابد وأن يتم بالوسائل والأساليب السلمية والدمتورية ، ومن هنا فإن الحزب الذي يستطيع أن ينتزع السلطة الرسمية في مجتمعه بالعنف ثم ينفرد بها وبالحياة السياسية معاً فلا يدع مجالاً لغيره من الأحزاب (فيصبح حزباً واحداً) ليس حزباً في المدلول الديمقراطي، وإنما هو مجرد ركنة لنيكتاتورية مطلقة، وذلك حال الحزب الفاشي في إيطاليا الموسولينية ، والحزب النازي في ألمانيا الهنترية ، والحزب الشيوعي فيما كان يُعرف بالاتحاد السوفيتي .

خامساً : أن تعريف " الحزب السياسي " علي هذا النحو يرتبط بضرورة وجوده في إطار " نظام ديمقراطي " . و " النظام الديمقراطي " هو ذلك النظام الذي يكون من شأنه تعيين الحكام بواسطة المحكومين عن طريق الإنتخاب الحر الجدي ، وهو ما لايتأتى إلا إذا كانت الحريات العامة (حرية الرأي ، حرية الصحافة ، حرية الإجتماع ، حرية تكوين الجمعيات، ... الخ ) مكفولة للأفراد جميعاً ، وذلك حتي لاتكون حرية المحكومين في الإختيار مجرد وهم لايمت إلي الحقيقة بصلة (فكل اختيار يقتضي بالضرورة الإحاطة بعناصر هذا الإختيار) ، كما أن وصف أي نظام بأنه ديمقراطي يقتضي بالضرورة ألايتمكن الحكام من الفوز في الإنتخابات بغير حق إذا هم تقموا إليها ، وإنما يجب أن يضمن النظام القائم معاملة من ليسوا في الحكم معاملة من هم فيه علي قدم المساواة، وإلا كان إختيار الحكام صورياً لايققق فكرة الديمقراطية

## — تصنيف الأحزاب :

قلنا أن لفظة " الحزب " تشير إلى التعدد (تعدد الأحزاب) ، وإذ ذلك فليد أقام الفكر السياسي الغربي المعاصر علاقة وثيقة بين الديمقراطية السياسية وتعدد الأحزاب ، وعلى نحو يجعل من غياب التعدد الحزبي دليلاً كافياً على عدم ديمقراطية النظام السياسي<sup>(١)</sup>. ولقد أدى ذلك - بطبيعة الحال - إلى ارتباط النظم الغربية بالتعددية الحزبية كسمة من سماتها .

هذا ويمكن تصنيف الأحزاب السياسية - في ظل الديمقراطية النيابية - على

النحو التالي :

أشرنا فيما تقدم إلى العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية السياسية وبين تعدد الأحزاب ، وعلى نحو يجعل من غياب التعدد الحزبي دليلاً كافياً على افتقار النظام السياسي للديمقراطية<sup>(٢)</sup>. وما دام الأمر كذلك ، فقد صنفت الأحزاب للمعاصرة - في ظل النظم التعددية - إلى صنفين هما : " أحزاب البرامج ( الثنائية ) " و " الأحزاب الأيديولوجية ( المتعددة ) " .

### ١- أحزاب البرامج ( الثنائية ) :

و يعمل هذا النوع من الأحزاب مرتبطاً بالأيديولوجية مجتمعه مع غيره من الأحزاب ، حيث تقتصر الفوارق بين أحزاب هذا النوع على الوسائل والأساليب دون أن تمتد إلى الأفكار المذهبية<sup>(٣)</sup>.

وتشير الملاحظة إلى أن هذا النوع من الأحزاب تصاحبه ظاهرة أخرى هي ظاهرة الثنائية الحزبية ، وذلك في معنى سيطرة حزبين رئيسيين على الحياة السياسية<sup>(٤)</sup>. وعلى الرغم من عدم انتشار مثل هذه الثنائية الحزبية ، إلا أن وجودها

(١) راجع في هذا الصدد :

- عبد الحميد متولي ، الحركات العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤-٩٥ .

- السيد حنفي عوض ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٧ .

(٢) محمد طه بدوي ، النظرية السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٧ .

(٣) يتبين أن تشير هنا إلى أن هذه السيطرة لا تخص أفراد الحزبين بالحياة السياسية ، وإنما تخص إمكانية وجود أحزاب أخرى صغيرة ، ولكنها تميز عن مزاحمة أحد الحزبين في الحصول على الأغلبية لمطلقة ، وحتى لو تحقق ذلك - بشكل استثنائي أو عارض - فإنه لا يعنى انتهاء الثنائية الحزبية راجع في ذلك :

- مورييس ديفرجيه ، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١ .

فى مجتمعين من أكثر المجتمعات ارتباطاً بالديمقراطية النيابية - وهما إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(١)</sup> - قد أضفى أهمية خاصة على هذا النوع من النظم للحزبية .

و لعل ما يعنينا هنا هو استخلاص أبرز آثار هذه للثقافية الحزبية على النظام السياسى ، ذلك بأن أول هذه الآثار هو استناد الحكومة إلى أغلبية متجانسة ، حيث يتمكن حزب واحد من تحقيق الأغلبية المطلقة<sup>(٢)</sup> . و إذا كان هذا الأثر يشير إلى قوة الحكومة ، فإنه يعنى بالتبعية قوة المعارضة و وضوح دورها ، إذ تودى هذه للثقافية إلى تماسك المعارضة على عكس الحال فى ظل التعددية الحزبية التى تتوزع فيها المعارضة بين عديد من الأحزاب<sup>(٣)</sup> .

و الحق أن فى هذين الأثرين ما يؤكد على خصوصية هذا النوع من النظم الحزبية ، ذلك بأن استقراره و نجاحه يعتمد على توافر عاملين رئيسيين يصعب توافرها فى العديد من النظم . و يتمثل العامل الأول فى شدة ارتباط المجتمع باليدولوجية معينة لا يتصور الاختلاف حولها ، الأمر الذى يقصر الاختلاف بين الحزبين على البرامج و السياسات فحسب . أما العامل الثانى فيتمثل فى طبيعة النظام الانتخابى ، ذلك بأن العامل الرئيسى لاستقرار هذا النظام فى إنجلترا هو النظام الانتخابى المتبع هناك ، و الذى يمكن بمقتضاه أن يفوز المرشح فى الانتخابات بمجرد

(١) راجع فى تفصيل ظاهرة للثقافية الحزبية فى كل من إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية :

- المرجع السابق ، ص ٣٠٨-٣١١ .

- محمد طه بدوى ، النظرية السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٨-٢٢٩ .

- عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥١-١٥٢ .  
(٢) يحدث أحياناً - فى ظل نظم الأحزاب المتعددة - أن يحصل حزب واحد على أغلبية المقاعد البرلمانية ، بيد أنها تظل حالة استثنائية ، فمادة ما تكون الائتلافات و التحالفات هى السبيل الوحيد لتشكيل الوزارة فى ظل هذا النوع من النظم الحزبية ، و تلك على نحو ما سنعرض فيما بعد .

(٣) لوئين عبد الملحم مسعد ( محرر ) ، العالمية و الخصوصية فى دراسة المنطقة العربية ( القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ١٩٩١ ) ، ص ٣٠٥-٣٠٦ .

حصوله على الأغلبية النسبية ( لا الأغلبية المطلقة أى نصف عدد الأصوات زائداً واحداً ، كما هو الحال عادةً فى النظم الانتخابية الأخرى ) (١).

هذا وعلى الرغم مما يودى إليه هذا النظام من استقرار سياسى نتيجة لاستقرار الأغلبية وقوتها ، إلا أن خصوصية الظروف المهيئة لاستمراره قد حالت دون زيوعه وانتشاره .

## ٢- الأحزاب الأيديولوجية ( المتعددة ) :

وتقوم أحزاب هذا النوع على الأيمان بأيدىولوجية معينة تعمل على وضعها موضع التطبيق ، وذلك من ثاباً وصولها إلى مقاعد الحكم فى الدولة ، ومن أمثلتها الأحزاب الليبرالية و الأحزاب الاشتراكية و الأحزاب الشيوعية (٢). وتشير الملاحظة إلى أن أحزاب هذا النوع يصحبها التعدد فى الأحزاب فى إطار مجتمعها ، وذلك على نحو الحال فى معظم دول غرب أوروبا التى ينقسم الحياة السياسية فى كل منها مجموعة من الأحزاب الأيدىولوجية .

و بقدر ما تحدثنا عن استقرار النظم السياسية فى ظل " الثنائية الحزبية " ، وذلك بحكم ما توفره هذه الثنائية للحكومة من أغلبية مستقرة و متماسكة ، بقدر ما نستطيع أن نتخيل ما يمكن أن يترتب على التعددية الحزبية من اهتزاز و عدم استقرار للحكومات ، ففى ظل هذه التعددية يصعب على أى حزب - فى معظم الأحيان - أن يحظى بالأغلبية فى المجالس النيابية بمفرده ، الأمر الذى يودى إلى ما راح يعرف بـ " ظاهرة الائتلاف بين الأحزاب " ، و التى تعنى أن ياتلف حزبان أو أكثر فيما بينهم لتتكون منهم حكومة ائتلافية تحظى بالأغلبية فى المجلس النيابى . وعلى عن البيان أن "الحكومة" التى تعتمد فى استمرارها على مثل هذا الائتلاف بين أحزاب تتباين فى مبادئها و أيدىولوجياتها ، تبقى مكتوفة الأيدى من جراء نقصانها الداخلية من ناحية بومن جراء احتياجها إلى للمحافظة - و لو بشق الأنفس - على

(١) راجع فى ذلك :

- عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٣ .

(٢) محمد طه بدوى ، أبلى أمين مرسى ، النظم و الحياة السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٢ .

مثل هذا التكتل الموزون الذى يؤمن لها الأغلبية البرلمانية من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>. ولنا فيما نشهده الحياة السياسية الإيطالية - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى الآن - من اعتزاز و عدم استقرار نتيجة لتعاقب الحكومات و تنوع الائتلافات ، دلالة واضحة على ما تعانيه النظم السياسية من جراء التعددية الحزبية .

هذا بيد أننا لا نستطيع - رغم ما يترتب على التعددية الحزبية من آثار - أن نتجاهل أن التعددية الحزبية - كما نوهنا من قبل - هى جزء من طبيعة نظم الديمقراطية النيابية . و لعل لأصدق ما يعبر عن هذه الحقيقة ، هو ما جاء فى مقولة الفقيه النمساوى الكبير " كلسن " Kelsen " و التى يقول فيها : " إن العداء للأحزاب هو عداء للديمقراطية ذاتها " <sup>(٢)</sup>.

و لعله من المفيد فى هذا السياق أن نعرض لتصنيف النظم التى تقوم على التعددية الحزبية ، إذ تصنف هذه النظم إلى ثلاثة أنواع<sup>(٣)</sup> : نظم شديدة التعدد الحزبى - و نظم معتدلة التعدد الحزبى - و نظم تعدد حزبى فى ظل غلبة حزب واحد ، هذا إلى جانب نظم الثلاثية الحزبية التى عرضنا لها من قبل .

و تتميز نظم النوع الأول ( *النظم شديدة التعدد الحزبى* ) بوجود العديد من الأحزاب ( ستة لحزاب أو أكثر ) التى تحظى بثقة الناخبين ، و ذلك فى معنى قدرتها جميعاً على التمتع بنسبة من عضوية المجالس النيابية . و من الطبيعى أن مثل هذه النظم تعاني من عدم تماسك الحكومة و المعارضة على السواء ، و ذلك على الرغم من إمكانية وجود مكافئة متميزة لحزب واحد أو أكثر فى ظل هذا النوع من النظم الحزبية ( حال " إيطاليا " التى تمتع فيها " الحزب الديمقراطى المسيحى " بمثل هذه

<sup>(١)</sup> راجع فى هذا الصدد :

موريس ديفرجيه ، الأحزاب السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٧.

محمد طه بدوى ، النظرية السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٩.

<sup>(٢)</sup> ورد فى :

- عبد الحميد متولى ، الحريات العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٥.

<sup>(٣)</sup> راجع فى شأن هذا التصنيف :

- G.Sartori, Parties and Party Systems: A Framework for Analysis (Cambridge: Cambridge University Press, 1976), PP. 180-184.

المكانة لفترة طويلة ، و إن لم يحل ذلك دون اضطرابه دوماً للتكتلاف مع غيره من الأحزاب حتى يتمكن من تشكيل الوزارة الإيطالية ، وهو ما أدى - بالتبعية - إلى ما أشرنا إليه آنفاً من اهتزاز للحياة السياسية فى إيطاليا ، سواء اشترك الحزب الديمقراطي المسيحي فى الوزارة أو بقى فى صفوف المعارضة<sup>(١)</sup> .

أما بصدد النوع الثانى من هذه النظم الحزبية ، ألا وهو " **النظم مغتلة التعدد الحزبى** " فهى تلك التى تقع فى تعددها بين " نظم الثنائية الحزبية " و بين " للنظم شديدة التحد الحزبى " ، و ذلك فى معنى أن مساحة الحياة السياسية تشهد تنافساً حقيقياً بين عدد لا يزيد عن خمسة أحزاب و لا يقل عن ثلاثة أحزاب ( و إلا أصبحت من بين نظم الثنائية الحزبية ) ، و هذا التحديد العدى ليس له أية دلالة إلا بصدد اعتدال العدد ، إذ يودى هذا الاعتدال إلى تمسك نمبى فى صفوف الحكومة من ناحية و فى صفوف المعارضة من ناحية أخرى ، ذلك بأن توزع أصوات الناخبين بين هذا العدد من الأحزاب يتيح إمكانية تشكيل الوزارة من خلال ائتلاف حزبين أو ثلاثة على أقصى تقدير ، ذلك بينما تتشكل صفوف المعارضة - هى الأخرى - من حزبين أو ثلاثة على الأكثر ، و هو الأمر الذى يتيح لهذه و تلك المزيد من التماسك و القوة .

و أخيراً يأتى النوع الثالث من هذه النظم الحزبية ، و هو " **نظم التعدد الحزبى فى ظل غلبة حزب واحد** " ، و لعل هذه التسمية أكثر دقة من تلك التى شاع استخدامها فى توصيف هذا النوع من النظم ألا و هى "نظم"الحزب الغالب Predominant Party " أو " الحزب المسيطر Dominant Party " ، ذلك بأن كسل من هاتين التسميتين قد توحى بخلو مساحة الحياة السياسية من التعددية الحزبية أو انفرد حزب واحد دون غيره بهذه الحياة . و كلا للتصورين غير صحيح فى ظل هذا النوع من النظم الحزبية ، فأحزاب هذا النوع تنتمى - بغير شك -إلى نطاق التعددية الحزبية كما أنها أيضاً أكبر من أن تكون نظاماً للحزب الواحد ، و لكنها ببساطة نظم تعدد حزبى يتمتع فيها حزب واحد بمكانة مميزة لدى الناخبين ، الأمر الذى يجعله - غالباً

(١) مرعى سعد الدين ، الأحزاب السياسية " أصلها و تطورها " ( القاهرة : مؤسسة دار التمساون للطبع و النشر ، ١٩٨١ ) ص ٥٧-٥٨ .

— يتقدم بمساحة كبيرة على غيره من الأحزاب<sup>(١)</sup>. و لعل أبرز ما يعيننا ونحن بصدد تناول هذا النوع من النظم الحزبية هو صدق وأصالة غلبة هذا الحزب ، فإذا ما كانت هذه الغلبة تستند حقاً إلى ثقة الناخبين وإقبالهم دون تزييف لهذه الإرادة ، فإننا نكون — بالقليل — أمام صورة من صور " نظم التحدد الحزبي في ظل غلبة حزب واحد " ، لأن معنى ذلك أن هذا الحزب معرض — عند أى انتخاب — لأن يفقد هذه الغلبة ، و عندها تنتفى صفة كحزب غالب أو مسيطر ، و تنتفى بالتبعية الطبيعة الحزبية لمجتمعهم و لتتحول إلى واحد من نظم التعددية الحزبية الأخرى . و بمباراة أخرى ، فإن هذا النوع من النظم الحزبية ينتمى إلى نظم التعددية الحزبية التى تتمتع فى ظلها كل الأحزاب بفرص متكافئة للتنافس ، و إن تعين أن تشير هذا إلى نسبية هذا التكافؤ ، فما أعظم الهوة بين سائر الأحزاب و بين الحزب الذى تحققت له مثل هذه الغلبة المستقرة لفترات طويلة ، سواء فى الموارد المتاحة لكل منهما أو الخبرة المكتسبة فى إدارة العملية الانتخابية<sup>(٢)</sup>.

و هكذا و بعد أن عرضنا للتعريف بماهية الأحزاب السياسية و خصائصها وأدوارها ، و تناولنا بالتفصيل أبرز تصنيفاتها و أنواعها ، بقى أن نشير إلى الدور الذى تلعبه ظاهرة الأحزاب السياسية فى التأثير على الكيان الدستورى للنظم النيابية.

هذا و إذا كنا قد عرضنا فى المبحث السابق لملامح أنظمتها نلاحظ أن النظم النيابية ، فالحق أن الأحزاب السياسية قد لعبت دوراً كبيراً فى التأثير على ملامح هذه النظم ، و ذلك تبعاً للأدوار الفعلية التى راحت تؤديها تلك الأحزاب . من ذلك مثلاً أن الكيان الدستورى للنظم البرلمانية يقوم على خاصة رئيسية ألا و هى خاصة تبادل التأثير والتأثر بين الوزارة و المجلس النيابى ، و التى تتحقق من خلال حق الوزارة

---

(١) راجع فى هذا الشأن :

— أساساً لغزالي حرب ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٤-١٣٥.

(٢) راجع فى ذلك :

المرجع السابق ، ص ١٣٥.



فى حل المجلس النيابى و حق المجلس النيابى فى سحب الثقة من الوزارة و بما يودى إلى إسقاطها . هذا عن الكيان الدستورى ، أما إذا أخذنا للظاهرة الحزبية فى إحدى صورها ألا و هى " ظاهرة الثنائية الحزبية " على هذا الكيان ، فإننا نجد أن تلك الخاصة قد اختلفت تماماً ، ذلك بأن نظام الحزبين يهيئ بطبيعته لانفراد حزب واحد بتشكيل الوزارة نتيجة لحصول هذا الحزب على أغلبية مقاعد المجلس النيابى ، الأمر الذى يعنى بالتبعية أن الوزارة لن تحل المجلس النيابى الذى تنتمى الأغلبية فيه إلى الحزب الذى تمثله ، كما أنه ليس من المتصور أن يقوم المجلس النيابى بإسقاط الوزارة التى تمثل أغلبية أعضائه ، اللهم إلا إذا انشق حزب الأغلبية على نفسه <sup>(١)</sup> . و نفس هذا الأمر ينطبق على " النظام الرئاسى " فى ظل " ظاهرة الثنائية الحزبية " ، ذلك بأن مجرد انتماء " الرئيس " إلى الحزب الذى يحظى بالأغلبية فى المجلس النيابى ، يعنى بالتبعية اختفاء فكرة الاستقلال بين هئئى التشريع و التنفيذ و التى تعد الخاصة المميزة لهذا النوع من النظم النيابية . و من البديهي أن يمسرى نفس هذا المنطق على " النظم شبه الرئاسية " و على " نظم حكومة الجمعية " فى ظل " ظاهرة الثنائية الحزبية " .

و الحق أن هذا الأثر السلبي للأحزاب السياسية على الكيان الدستورى للنظم النيابية ، لا يقتصر على ظاهرة الثنائية الحزبية فحسب ، و إنما قد يتحقق بصورة أشد فى ظل غلبة حزب واحد رغم تعدد الأحزاب ( فكرة الحزب الغالب أو المسيطر التى عرضناها آنفاً ) .

و هكذا يتضح لنا الدور الخطير الذى يمكن أن تلعبه الظاهرة الحزبية فى التأثير على الكيان الدستورى للمؤسسات السياسية للدولة فى النظم النيابية ، فعلى الرغم من النشأة الواقعية للأحزاب السياسية و التى تعد بمقتضاها واحدة من أهم الضمانات الفعلية لصيانة حقوق الأفراد و حرياتهم و الحيولة دون تكلى القاطمين على السلطة إلى الاستبداد ، نجدها و قد تحولت - فى مثل هذه الحالات - إلى الحيولة دون تطبيق ضمانة قانونية هامة لصيانة الحقوق و الحريات ألا و هى مبدأ الفصل

(١) محمد طه بدوى ، النظرية السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٢ .

بين السلطات . و من هنا فإنه لا مناص من التسليم بأن مبدأ الفصل بين السلطات قد أضحي - من الناحية الفعلية - يعتمد على عاملين متلازمين هما " للكيان الدستوري " و " النظام الحزبي " <sup>(١)</sup> . ولعلنا لا نبالي إذا ما قلنا أن تصنيف الدول في ضوء أنظمتها الحزبية هو الأكثر على الكثف عن حقيقتها ، ذلك بأن اقتصار التصنيف على الاهتمام بالكيانات الدستورية قد يأتي بنتائج مضللة و ربما عكسية <sup>(٢)</sup> .

### ثانياً : جماعات الضغط (Pressure Groups) :

تمثل " جماعات الضغط السياسي " الصورة الثانية من صور " القوى الرسمية " التي تنشأ نشأة واقعية شأنها في ذلك شأن " الأحزاب السياسية " . هذا بيد أن ثمة فارقاً جوهرياً بين الصورتين ، فيلما تسعى الأحزاب إلى تحقيق هدف سياسي هو إعمال برامجها و أيديولوجياتها على مستوى المجتمع الكلي ، متوسلة في ذلك بمحاولة الحصول على أغلبية المقاعد في المؤسسات السياسية الرسمية لمجتمعها ، نجد أن جماعات الضغط السياسي لا تعدو أن تكون مجرد " جماعات " تستهدف تحقيق مصلحة مشتركة لأعضائها ( سواء كانت هذه المصلحة مادية أو أدبية ) ، وتتخذ من الضغط على المؤسسات السياسية الرسمية وسيلة لتحقيق تلك المصلحة <sup>(٣)</sup> . و بعبارة أخرى فإن الفارق بينهما يكمن في طبيعة الهدف ، فيلما ترتبط الأحزاب بتحقيق هدف سياسي ، نجد أن جماعات الضغط تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة بأعضائها ( أهداف لا سياسية ) <sup>(٤)</sup> . هذا بينما يلتقي كل منهما على استخدام الوسائل السياسية لتحقيق أهدافه .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٢-٢٢٤ .

(٢) راجع في ذلك :

- R. Aron, *Democracy and Totalitarianism*, Translated by V. Ionescu (New York: Frederick A. Praeger Publishers, 1969), P.57.

(٣) محمد طه بدوي ، النظرية السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٧-٢٣٨ .

(٤) راجع في ذلك :

المرجع السابق ، ص ٢٢٦ . و أيضاً :

- A.R.Ball, *Modern Politics and Government* (London: Macmillan Education, 1988), P.73.

و بطبيعة الحال فإن جماعات الضغط تتباين فيما بينها تبعاً لتباين طبيعتها وأهدافها ، فقد تنقسم هذه الجماعات بالطابع النفقي البحث حال : نقابات العمال <sup>(١)</sup> ، ونقابات أرباب الأعمال ، و الغرف التجارية ، و اتحادات المزارعين ، و غيرها من الجماعات التي تضم من ينتمون إلى فئة معينة بغية تحقيق المصالح الخاصة بهذه الفئة ، و عندها يمكن تسمية هذه النوعية من الجماعات بـ " جماعات المصلحة Interest Groups " <sup>(٢)</sup> . هذا و قد ينقسم جانب آخر من هذه الجماعات بالطابع الأيديولوجي ( الفكري المذهبي ) حال : الجماعات النسوية التي تستهدف مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية ، و غيرها من الجماعات التي تضم من يتبنون أفكاراً واحدة بصدد قضية معينة رغم تباين فئاتهم من الناحية الاجتماعية ، و عندها يمكن تسمية هذه النوعية من الجماعات بـ " جماعات الرأي Attitude Groups " <sup>(٣)</sup> . و لعل من الجدير بالذكر أن تشير هنا إلى أن هذا التصنيف ليس قاطعاً ، فثمة جماعات للضغط تجمع بين الطابع النفقي و الأيديولوجي ، ذلك بأن تستهدف هذه الجماعات الدفاع عن المصالح الأدبية و المادية لأعضائها ، إلى جانب سعيها - فسي

<sup>(١)</sup> تجدر الإشارة هنا إلى أن النقابات العمالية و المهنية هي أقوى جماعات الضغط من حيث الحجم و التنظيم و مصادر التمويل ، كما أنها أكثر هذه الجماعات قدرة على حشد طاقات أعضائها و توجيه هذه الطاقات لتحقيق مصالح الأعضاء . و بطبيعة الحال فإن دور مثل هذه الجماعات يمكن أن يتعاظم أو يتضائل بحسب الحريات المتاحة في مجتمعها ، ففي ظل المجتمعات التي تمارس الديمقراطية بحق تستطيع هذه الجماعات أن تلعب دوراً هاماً في التأثير على المؤسسات السياسية الحاكمة ، و لعلها تستطيع - فسي هذا المجال - أن تتفوق على الأحزاب السياسية نفسها .

راجع في هذا الشأن :

-G.A.Almond & G.B.Powell, Op.Cit.,P.66.

- M.Palmer, Dilemmas of Political Development (Illinois: F.E.Peacock Publishers, Inc., 1985), p.221.

(١)

-A.R.Ball, Op.Cit.,p.97.

(٢)

-Ibid.

نفس الوقت - إلى إعمال الأفكار المذهبية التي تبين بها ، و من ذلك مثلاً أن تنشأ جمعية للمحاربين القدامى بقصد رعاية مصالحهم و الدعوة إلى السلام في آن واحد<sup>(١)</sup>. و واضح مما تقدم أن بعضاً من جماعات الضغط يرتبط بتحقيق هدف معين ، الأمر الذي يعني أن تدخل تلك الجماعات بمجرد تحقيق هذا الهدف . هذا بينما يرتبط قطاع آخر من جماعات الضغط بمصالح فئة بعينها ، الأمر الذي يعنى بالتبعية أن تظل الجماعات التي تنتمى لهذا القطاع منشغلة بكل ما يمس مصالح هذه الفئة - فحسب - من الناحيتين المادية و الأدبية . و أخيراً ففئة قطاع ثالث - من جماعات الضغط - ينشغل بالدفاع عن مصالح عامة وثيقة الصلة بالمجتمع ككل ( و من ذلك الجماعات التي تسعى إلى حماية البيئة ) . و غنى عن البيان أن الانشغال بمصالح فئة معينة أو الدفاع عن المصالح العامة يضاف على مثل هذه الجماعات صفة الديمومة ، و ذلك يمكن الجماعات التي ترتبط بتحقيق هدف معين<sup>(٢)</sup>.

هذا و إذا كانت جماعات الضغط تتباين فيما بينها تبعاً لتباين أهدافها ( التي هي " لاسياسية " دوماً ) ، فإنها تتباين أيضاً بصدد وسائلها لتحقيق تلك الأهداف ، وذلك على الرغم من أن هذه الوسائل - على اختلافها - تشترك في صفة واحدة وهي أنها وسائل سياسية ، ذلك بأنها تنتهي - في مجملها - عند التأثير على المؤسسات السياسية الرسمية ( و لذلك وصفت هذه الجماعات بأنها سياسية )<sup>(٣)</sup>.

و تلجأ جماعات الضغط السياسي في طريقها للتأثير على المؤسسات السياسية الرسمية إلى أساليب و وسائل متباينة ، منها الإيحاء بعدالة مطالبها بشئى الوسائل المألوفة كالمخاطبة المباشرة أو النشر في الصحف أو للتأثير على الرأي العام الذى يؤثر بدوره على الأداة الحكومية ، و منها الالتجاء إلى الطرق غير المشروعة كحملات ترويج الشائعات حول بعض المسؤولين أو الالتجاء إلى الرشوة الصريحة أو المقنعة ، و منها أيضاً تعيين بعض كبار موظفى الدولة السابقين في مناصب و هيمة -

(١) محمد طه بدوى ، النظرية السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٨ .

(٢) راجع في ذلك :

-M.Curtis, Op.Cit.,p.22.

(٣) محمد طه بدوى ، أبلى أمين مرسى ، النظم و الحياة السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٤ .

داخل إدارة تلك الجماعات - و بمرئيات ضخمة ، و ذلك حتى يكونوا أداة للتأثير على زملائهم القدامى فى الجهاز الحكومى من ناحية ، و لى تنفيذ هذه الجماعات من درايتهم بدياق الأمور فى سبيل ذلك الجهاز من ناحية أخرى . و أخيراً فقد تلجأ جماعات الضغط إلى تمثيل مصالحها و اتجاهاتها الأيديولوجية فى الجهاز الحكومى ، على نحو ما تفعل الأحزاب السياسية و ذلك بأن ترشح بعضاً من أعضائها لعضوية المجالس النيابية ، كما قد تسهم فى تمويل حزب سياسى معين يشاركها نفس الاتجاهات الأيديولوجية <sup>(١)</sup>.

و الحق أن نجاح جماعات الضغط فى استخدام أى من هذه الأساليب ، يعتمد على مجموعة من العوامل مثل هيكل المؤسسات السياسية الرسمية و طبيعة النظام الحزبى و مدى توافر الوعي السياسى لدى أفراد المجتمع ، هذا بالإضافة إلى طبيعة الجماعة نفسها و طبيعة المصلحة أو القضية التى تنبناها <sup>(٢)</sup> . و ليس أدل على ذلك من الدور الخطير الذى يمكن أن تلعبه هذه الجماعات فى بعض المجتمعات ، ففى المجتمع الأمريكى - على سبيل المثال - راحلت جماعات الضغط تمارس دوراً هائلاً لا يقل بحال من الأحوال عن الأنوار التى تقوم بها الأحزاب <sup>(٣)</sup>.

و من هنا يمكننا القول بأن نجاح جماعات الضغط السياسى فى أداء دورها يختلف من واقع سياسى إلى آخر بحسب اختلاف معطيات ذلك الواقع . هذا كما أن

---

<sup>(١)</sup> راجع فى ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٢٣٥.

و لمزيد من التفصيل حول هذه الوسائل ، راجع :

- بطرس بطرس غالى ، محمود خيرى عيسى ، الممثل فى علم السياسة ( القاهرة : مكتبة الأجلو المصرية ، ١٩٧٩ ) ص ٢٨٦-٢٨٨.

- السيد حتى عوض ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٥-١١٦.

<sup>(٢)</sup> راجع فى هذا الشأن :

-A.R.Ball, Op.Cit.,p.98.

-M.Curtis, Op.Cit.,p.22.

<sup>(٣)</sup> لمزيد من التفصيل حول دور جماعات الضغط فى المجتمع الأمريكى ، راجع :

- نولين عبد الممنع مسند ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٧-٣١٠.

استفحال دورها ليس خيراً كله ، ذلك بأنها في ميولها لتحقيق مصالحها قد تلجأ إلى استخدام بعض الوسائل غير المشروعة على نحو ما عرضنا آنفاً ، تستوى في ذلك المجتمعات المتقدمة و المتخلفة ، الأمر الذى أدى بالبعض إلى القول بأن انتشار جماعات الضغط السياسى و استقرارها فى بلد معين أداة معطلة للديمقراطية<sup>(١)</sup> . بيد أننا لا نستطيع أن نلغى بحال من الأحوال أن انتظام الأفراد فى مثل هذه الجماعات سواء للدفاع عن مصالح خاصة أو عامة هو مظهر من مظاهر الديمقراطية للحقة التى تتيح للأفراد حرية الاجتماع و التعبير ، و ليس من شك أيضاً فى أن مثل هذه الجماعات أقدر من غيرها على استنارة المعارضة السريعة و الفعالة تجاه لية قرارات حكومية تهدر حقوق الأفراد أو تضر بمصالحهم العامة أو الخاصة<sup>(٢)</sup> .

### ثالثاً : الراى العام (Public Opinion) :

ارتبط ظهور " الراى العام " كقوة لا رسمية من قوى الحياة السياسية بالنظم الديمقراطية للحقة ، ذلك بأنه لا مجال لظهور مثل هذه القوة إلا فى مجتمع ديمقراطى . و على الرغم من أن مفهوم الراى العام نفسه يحتمل الكثير من الجدل ، إلا أن ما يعنينا فى هذا الصدد - و دون للدخول فى تفصيلات لا موقع لها فى هذا العمل - أن الراى العام فى مجتمع ما هو : " ذلك الراى الذى تلتقى عليه الأغلبية تجاه موقف من المؤلفات الطارئة أو الممتدة ، شريطة أن يكون هذا الراى قد تكون فى ظل حرية كاملة من ناحية ، و فى ظل معلومات صحيحة و كاملة من ناحية أخرى " (٣) .

(١) محمد تله بدوى ، النظرية السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٩ .

(٢) راجع فى علاقة جماعات الضغط بالديمقراطية :

- بطرس بطرس غالى ، محمود خيرى عيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٨-٢٩١ .

(٣) راجع فى شأن هذا التعريف :

- المرجع السابق ، ص ٢٩١ .

- السيد حننى عوض ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٩-١٢٤ .

و لعله من نافذة القول أن تشير في هذا الصدد إلى أن النظم الديمقراطية للحنة  
هى وحدها التى يمكن أن تسمح بتوافر مثل هذه الظروف المهيئة لتشكيل للرأى العام  
بصدد موقف ما ، و ذلك لأن مثل هذه النظم هى وحدها التى يمكن أن تستجيب لقوة  
الرأى العام .

و الحق أن هذا لا يعنى ألا تتدخل المؤسسات السياسية الرسمية فى التأثير  
على الرأى العام ، و لكنه يعنى - ببساطة - أن تتدخل مثل هذه المؤسسات الرسمية  
مرهون باعتبارها مجرد قوة من قوى مجتمعها ، و ذلك فى معنى حقها فى التعبير  
عن موقفها ، و حقها فى السعى إلى كسب تأييد الرأى العام لهذا الموقف ، و لكن  
شريطة أن تتاح لسلطات القوى الأخرى نفس الفرصة فى التعبير عن موقفها و فى  
كسب التأييد لهذه المواقف . و عندها تتحقق للرأى العام الذى يتشكل فى ظل هذه  
الظروف القوة المناسبة للضغط على الأداة الحكومية ، و عندها يصبح إلزاماً على هذه  
الأخيرة أن تستجيب لهذا الرأى العام ، سواء فى ذلك إذا كان هذا الرأى قد تشكل  
على هوى الجهاز الحكومى أو كان قد جاء على خلاف ما تراه الحكومة.

و واضح مما تقدم أن قوة " الرأى العام " و قدرته على التأثير ، تتوقف على  
توافر مجموعة من الشروط التى نتلخص فيما يلى :

١- أن يكون أفراد المجتمع على درجة عالية من الوعى السياسى ، و يعتمد توافر  
هذا الوعى على درجة الثقافة و التعليم المتاحة للمواطنين من ناحية ، وعلى ما  
يتمتع به المواطن منذ نشأته من تنشئة سياسية حقة من ناحية أخرى . و ليس من  
شك فى أن كل الدول الديمقراطية تحرص غاية الحرص على الاهتمام بالتنقيف  
السياسى للأطفال منذ الصغر و فى مراحل التعليم المختلفة ، الأمر الذى يودى  
بالتبعية إلى جذب اهتمام أغلب المواطنين إلى المشاركة فى الحياة السياسية على  
مختلف المستويات<sup>(١)</sup>.

(١) راجع فى ذلك :

- محمد طه بدوى ، أبلى أمين مرسى ، النظم و الحياة السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٧.
- سيد سراج ، الرأى العام " مفهوماته و أثره فى النظم السياسية المعاصرة " ( القاهرة : الهيئة  
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ ) ، ص ١١١-١١٢.

٢- أن تعرض الحقائق على المواطنين كاملة غير منقوصة ، ذلك بأن هذا هو السبيل الوحيد للتعرف على الاتجاهات الحقيقية للرأى العام . و يجدر بنا أن ننوه هنا إلى أهمية تمتع وسائل الإعلام المختلفة بحرية كاملة تتيح لها عرض مختلف الآراء و وجهات النظر . و لعله من الملاحظ فى الدول الديمقراطية أن ملكية وسائل الإعلام متاحة للأفراد و الشركات ، ذلك بينما تحرص الدول الشمولية غاية الحرص على تملك الدولة لأجهزة الإعلام بكافة صورها . و ما أوسع الشقة بين الصورتين فبينما يتمتع المواطن فى الدول الديمقراطية بدائرة واسعة من المعرفة تساعده على تكوين رأيه ، نجد أن المواطن فى الدول الشمولية يقع أسيراً لما تنيعه عليه وسائل إعلامه التى عادةً ما تفقد مصداقيتها لدى مواطنيها ، الأمر الذى يؤدى فى هذه الحالة الأخيرة إلى تخطى المواطنين عن المشاركة السياسية من ناحية ، و إلى ذبوع الشائعات بينهم من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>.

٣- أن تتوفر الحرية الكاملة لمختلف القوى السياسية للارسمية ، و ذلك حتى تستطيع هذه القوى أن تمارس دورها فى عرض الأفكار و طرح البديل بصدق كل ما بهم المجتمع و المواطن . و عندها يستطيع هذا الأخير أن يكون رأياً واضحاً فى شأن كل قضايا و مشكلاته، وعندها أيضاً ستحدد الاتجاهات الحقيقية للرأى العام .

٤- أن تحرص المؤسسات السياسية الرسمية على استطلاع الرأى العام ، و ذلك من خلال إنشاء معاهد مخصصة لقياس الرأى العام و التعرف على اتجاهاته الحقيقية . و بطبيعة الحال فالنظم الديمقراطية الحقّة هى وحدها التى يمكن أن

(١) المراجع السابق ، ص ١١٣-١١٥.

♦ يبقى أن نؤكد فى هذا السياق على أن هذه الصورة من صور التعميم الإعلامى ، قد راحت تتلاشى تدريجياً مع ظهور التقنيات الإعلامية الحديثة ، التى حولت العالم إلى قرية صغيرة تنور فيها الأنباء بسرعة هائلة .



ترسم سياساتها العامة استناداً إلى نتائج هذه الاستطلاعات ، و عندها تكتسب مثل هذه القياسات و نتائجها أهمية خاصة لا يمكن تجاهلها <sup>(١)</sup>.

٥- أن يتوفر للمواطن الحد الأدنى من سبل الحياة الكريمة ، التي تمكنه من توجيه شطراً من وقته و فكره لقضايا مجتمعه . و لقد عبر أسناننا الدكتور محمد طه بدوى عن أهمية توافر هذا الشرط بعبارة خالدة ، قال فيها : " .. وهيئات أن يكون ثمة رأى عام قوى يخشى جانبه فى بلد سواده الأعظم يموت من الجوع والمراء ، إن لدى الجوعان مشكلة تشغله عن أى أمر آخر مهما عظم ثقله ، إن كفاحه من أجل الحصول على ما يمد به رقه يستنفذ وقته وفكره ، إنه يكافح من أجل البقاء " <sup>(٢)</sup>.

و هكذا يمكننا القول بأن قوة الرأى العام و قدرته ترتبط بتحقيق هذه المجموعة من الشروط ، فإذا ما تحققت كنا بصدد قوة هائلة لا يستهان بها ، فعلى أثر هذه القوة وحدها استقال زعماء و سقطت حكومات <sup>(٣)</sup>، و على أثرها أيضاً صدرت قوانين وألغيت أخرى . حقاً .. ما أعظم للرأى العام و ما أقواه فى مجتمعات تقدمه و تنصره ... و ما أحقر هذا الرأى و ما أضعفه فى مجتمعات تهمله و تقهره !!

---

(١) المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٢) ورد فى :

محمد طه بدوى ، قصة الحرية و المعاناة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٢-١٣٣ .

(٣) و ليس أدل على ذلك من اضطراب الرئيس الأمريكى " ريتشارد نيكسون " - لم ضغط الرأى العام وقوته - إلى تقديم استقالته من منصبه فى أعقاب فضيحة " ووترجيت " .

راجع فى هذا الشأن :

- سعيد سراج ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٧ .



### المبحث الثالث

#### تظاهرة "الحزب الواحد" وعلاقتها بالنظام الشمولية

تعد ظاهرة "الحزب الواحد" - و على نحو ما أشرنا في موضع سابق - من أبرز الظواهر التي شهدها عالم الميمنة خلال القرن العشرين ، ذلك بأن ظاهرة الدكتاتورية قديمة قدم الحكم ، بيد أن ارتكاز الدكتاتورية إلى حزب ينفرد وحده بالحياة السياسية يمثل ظاهرة جديدة من آثار القرن العشرين بالذات<sup>(١)</sup>.

و لقد اكتسبت ظاهرة "الحزب الواحد" أهمية خاصة منذ قيام الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧، فلقد أنشأت هذه الثورة حزباً واحداً أضحت - خلال فترة وجيزة - المصدر الوحيد للشرعية في مجتمعه . و لعل ما زاد من أهمية هذه التجربة أنها قد نجحت في نقل روسيا من مصنف الدول المتخلفة إلى مرتبة الدول الكبرى في أقل من أربعين عاماً ، و هو الأمر الذي أضفى على هذه التجربة مصداقية لدى البلدان التي تخلصت من الاستعمار في منتصف القرن العشرين و تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية<sup>(٢)</sup>.

و الحق أن هذه النظرة لتجربة الحزب الواحد قد كانت من وراء لجوء العديد من دول العالم الثالث إلى نقل هذه التجربة ، سواء من خلال استناد نظمها إلى "حزب واحد" تقوده نخبة منقاة من المتمرسين ذوي الوعي الأيديولوجي - نقلاً عن التجربة في روسيا السوفيتية - و ذلك حال "كوبا" و غيرها من الدول التي أخذت بالمفهوم الماركسي للحزب الواحد ، أو من خلال الارتباط بفكرة "التنظيم الواحد" الذي يقوم

(١) راجع في ذلك :

- موريس ديفرجه ، الأحزاب السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٢.

- محمد طه بدوي ، النظرية السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٠.

(٢) سلامة النزالى حرب ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٣.

على "قاعدة جماهيرية واسعة" تحافظ على الوحدة الوطنية من ناحية ، وتكتل الجهود في عمليات البناء الاقتصادي والاجتماعى التى تتطلبها إقامة الدولة العصرية من ناحية أخرى<sup>(١)</sup> ، وذلك حال الكثرة الغالبة من بلدان العالم الثالث التى وجدت فى "التنظيم السياسى الواحد" ضالتها لاجتياز هوة التخلف الاقتصادى والاجتماعى .

هذا وعلى الرغم من لقول نجم ظاهرة "الحزب الواحد" فى ألمانا ، خاصة مع انهيار النظم الماركسية فى الاتحاد السوفيتى السابق و فى دول أوروبا الشرقية ، إلا أن هذا لم يحل دون استمرار مجموعة من الدول - وعلى رأسها "الصين" - فى الارتباط بهذه الظاهرة .

وعلى أية حال فإن ما يعطينا فى هذا السياق هو التعرف على التصنيفات المختلفة لأنظمة الحزب الواحد . ونظم الحزب الواحد التى نعتيها هى تلك التى لا تسمح إلا بوجود حزب سياسى واحد فى المجتمع ، الأمر الذى حدا ببعض إلى اعتبار أن الحزب الواحد و الدكتاتورية مجرد وجهان لعملة واحدة . ولعله من المتعين علينا فى هذا المجال أن نميز بين " الحزب الواحد " الذى نشأ فى ظل تعددية حزبية ثم ما لبث أن أقرع السلطة الرسمية فى مجتمعه و انفرد بالحياة السياسية ( حال : الحزب الفاشى فى إيطاليا ، و الحزب النازى فى ألمانيا ) ، و بين " الحزب الواحد " الذى ظهر فى مجتمعات كانت خاضعة لحكم أوتوقراطى ( يحول بين المحكومين وبين الاشتراك فى أمر اختيار حكاهم )، و ذلك حال : روسيا السوفيتية و تركيا فى عهد " أتاتورك " <sup>(٢)</sup> . ذلك بأن " الحزب الواحد " فى الحالة الأولى ليس إلا ركيزة لدكتاتورية مطلقة تستهدف هدم الديمقراطية و القضاء عليها ، بينما يعد " الحزب الواحد " فى الحالة الثانية تحدياً لأوتوقراطية ذات كيان قديم ، أو لنقل أنه محاولة

(١) عبد الكريم لأمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٤ .

(٢) إبراهيم فواد الشبخ عبد المقصود طه ، دور الحزب الشيوعى فى التنظيم السياسى السوفيتى ( رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ ) ، ص ٥٦ .

لإحلال نخبة جديدة منبقة من الشعب محل الأرستقراطية التقليدية ، و في هذه الحالة فإنه إن لم يكن خطوة للأمام فإنه - على الأقل - ليس خطوة للخلف<sup>(١)</sup>.

هذا و لا يفوتنا هنا أيضاً ضرورة أن نميز بين " نظم الحزب الواحد " التي تنصف بالديمومة و بين تلك التي تصطبغ بصبغة مؤقتة ، فثمة أنظمة حكم دكتاتورية ينبذ أصحابها النظام الديمقراطي و يرون أن الحكم الدكتاتوري هو النظام الأصح لحكم شعوبهم ، و هي لذلك تنصف - عند أصحابها - بالديمومة ، ذلك بينما نجد أنظمة أخرى ذات صبغة ديمقراطية و لكنها تضطر - لظروف قهرية حال مواجهة دولة استعمارية أو نظام استبدادي - إلى أن تقيم حكومة ذات نزعة دكتاتورية كمرحلة انتقالية و لتتحول بعدها إلى نظام حكم ديمقراطي يسمح بالتعددية الحزبية ، و هي لذلك تصطبغ بصبغة مؤقتة<sup>(٢)</sup> . و بعبارة أخرى يمكننا القول بأن الطبيعة المتغيرة للديمقراطية في النوع الأول لا يرقى إليها الشك ، بينما يمكن وصف النوع الثاني بأنه مجرد طريق للديمقراطية أو هو " ديمقراطية كاملة " ، ( و مثال ذلك التطور الذي حدث في تركيا خلال الفترة من عام ١٩٢٣ و حتى عام ١٩٥٠ ، فقد بدلت هذه المرحلة بوجود "حزب واحد " هو " حزب الشعب الجمهوري " الذي ترأسه مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة و أول رئيس لجمهوريةها ، و لأن هذا الحزب لم يدع الديمومة و لأنه كان يسعى إلى الوصول إلى الديمقراطية ، فلقد تحققت عملية الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية ببساطة و دون أي اصطدام أو اضطراب و ذلك مع افتصار المعارضة في انتخابات عام ١٩٥٠ )<sup>(٣)</sup>.

و انطلاقاً من هذه التحفظات يصدد التمييز بين الصور المختلفة لنشأة نظم الحزب الواحد ، فإننا نستطيع أن نصنف هذه النظم إلى ثلاثة أنواع<sup>(٤)</sup>:

(١) موريس ديبرجيه ، الأحزاب السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٤.

(٢) عبد الحميد متولي ، الحريات العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٥-١٧٦.

(٣) موريس ديبرجيه ، الأحزاب السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٤-٢٨٥.

(٤) راجع في شأن تصنيفات المختلفة لنظم الحزب الواحد :

- أسامة الغزالي حرب ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧-١٥٥.

- إبراهيم إواد الفتيخ عبد المقصود طه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧-٥٩ . و راجع أيضاً :  
-R.Aron, Op.Cit.,pp. 53-55.

## ١- الحزب الواحد الشمولي "One Party Totalitarian System" :

و يتسم " الحزب الواحد الشمولي " بارتباطه الوثيق بـ " الأيديولوجية " ، حيث أن هدفه الأساسي هو تحويل المجتمع تحويلاً شاملاً لكي يصبح متطابقاً مع صورة المجتمع الأمثل وفقاً لما تقتضيه هذه الأيديولوجية . و ذلك في معنى أن الغاية الرئيسية لمثل هذا الحزب هي تحقيق الاندماج الكامل بين الدولة و المجتمع ، و هو الأمر الذي يستتبع قيام " الحزب " بالتدخل داخل شتى قطاعات النشاط الاجتماعي ، مستخدماً في ذلك مختلف أدوات الرقابة و السيطرة التي تبدأ من الإقناع بشئ ومسئله و تنتهي بالإرهاب بشئ مظاهره.

و بطبيعة الحال فإن باب الانتساب للحزب الواحد الشمولي ليس مفتوحاً على مصراعيه ، فالانتماء به يعد شرفاً لا يناله إلا القليلون ، إذ يتطلب هذا الانتماء المرور بمجموعة من الاختبارات الدقيقة إلى جانب اجتياز مراحل طويلة من الإعداد ، و بهذا يبدو الحزب كطبقة ممتازة " مغلقة " <sup>(١)</sup>.

و من الواضح أن ملامح هذا النوع من نظم الحزب الواحد هي أقرب ما تكون إلى الأنماط الثلاثة التي كانت من وراء ظهور ما عرف بالنظم الشمولية ، ألا وهي " النظم الفاشي في إيطاليا " و " النظم النازي في ألمانيا " و " النظام الشيوعي في روسيا السوفيتية " <sup>(٢)</sup> ، و ذلك على نحو ما عرضنا لها بالتفصيل .

(١) عبد الحميد متولي ، الحريات العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٩.

(٢) يتعين أن نشير هنا إلى أن باب الانتماء بضموية الحزب الشيوعي السوفيتي كان - و على خلاف الشكل الكلاسيكي لهذا النمط من أنظمة الحزب الواحد - مفتوحاً للجميع ، بشرط أن يحظى طلب العضوية بتزكية ثلاثة من أعضاء الحزب ممن مضت على عضويتهم ثلاث سنوات على الأقل ، كما أنه يقتضى مدة سنة تحت الاختبار دون أن يكون له حق التصويت في مناقشات الحزب . و لسه من الضروري أن نشير هنا أيضاً إلى أن هذا الانفتاح في العضوية قد قلّله ما عُرف بـ " عمليات التطهير الدورية " التي تميز " الحزب الشيوعي السوفيتي " ( و غيره من الأحزاب الشيوعية ) ، و التي من شأنها استبعاد كل العناصر التي يكون ولائها محل شك ، و بطبيعة الحال فإن عملية تحديد درجة الولاء و مصداقيته تظل دوماً عملية تحكمية صرفة .

راجع في ذلك : - موريس ديبرجيه ، الأحزاب السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٦.

بيد أن هذا لا يمنع من وجود نظم أخرى تحمل نفس الملامح و تتدرج تحت نفس الوصف ، و ذلك حال النظم فى " الصين الشيوعية " و " كوريا الشمالية " و العديد من دول أوروبا الشرقية ( فى مرحلة ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتى )<sup>(١)</sup>.

## ٢- الحزب الواحد السلطوى "One Party Authoritaria: System"

و هو على خلاف سابقه من حيث التغلغل و السيطرة ، ذلك بأن نظم الحزب الواحد السلطوى لا تمتلك للقوة و الطموح اللازمين للتغلغل فى ثنايا المجتمع و شتى نشاطاته على نحو ما يحدث فى الصورة السابقة . و كل ما هنالك أن الحزب الواحد السلطوى يحرص غاية الحرص على احتكار النشاط السياسى داخل مجتمعه ، و على ذلك فهو ينظر إلى " المعارضة " باعتبارها خيانة للوطن و للقضايا و إنها تهدد لأمنه و استقراره .

و ترتبط نشأة مثل هذه " النظم السلطوى "<sup>(٢)</sup> بوجود شخصية كاريزمية (ملهمة) تقود الحزب و الأمة معاً . و على الرغم من افتقار هذه النظم إلى وجود عقيدة سياسية كاملة (أيديولوجية ) ، إلا أنها عادة ما تجعل من " الدفاع عن الوضع

(١) أسامة الغزالي حرب ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٠-١٥١.

(٢) تشير " النظم السلطوى " إلى شكل من أشكال النظم السياسية التى لا يمكن لها أن توصف بأنها ديمقراطية و إن ادعت ذلك ، و قد انتشرت صورة هذه النظم فى العديد من بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ، و خاصة فى تلك الدول التى قام فيها العسكريون بثورات ثورية . و لعل أبرز ما يميز هذه النظم هو افتقارها إلى وجود أيديولوجية معينة تسمى إلى إعصائها ، كما أن " الحزب " الذى يحتكر الحياة السياسية فى مثل هذه النظم عادة ما يكون صنيعة لتاعة النظام بعد وصولهم للحكم ، و هو ما يجعل منه الأرواح هو الدفاع عن بقاء صناعه و استمرارهم فى مواقعهم . و شئ عن البيان أن مثل هذا الحزب غالباً ما يفتقر إلى التنظيم كما أن عضويته لا بد و أن تظل مفتوحة لأنها لا تعطى لأصحابها أية ميزة تذكر إلى جانب أنها لا تفرض عليه أى واجبات أو التزامات ، و لذلك فعادة ما يدخل أصحاب المناصب فى عضوية الحزب عند توليهم لمناصبهم و ليس العكس . و انطلاقاً من هذه الخصائص فعادة ما يتولى رجال الجيش أرفع المناصب فى مثل هذه النظم ، و ذلك على اعتبار أن " الجيش " هو المصدر الرئيسى لشريعة النظام أو لتقل قدرته على الاستمرار .

راجع فى شأن التعريف بالنظم السلطوى :

- فاروق يوسف يوسف أحمد ، قواعد علم السياسة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٠-٢١٢.

القائم " عقيدة لا تُمس ، الأمر الذى يؤدى - بالتبعية - إلى لجوء هذه النظم إلى استخدام العنف فى مواجهة أية محاولة للانتفاض على السلطة أو مزاحمتها أو حتى الاعتراض عليها .

و بطبيعة الحال فإن مثل هذه النظم تعجز عن إدارة عملية التحديث السياسى والاقتصادى بشكل ناجح ، لأنها تفكر إلى عنصرى التخطيط والسيطرة للمميزين للنظم الشمولية ، و إلى مزايا التجديد والإبداع التى تتيحها النظم التعددية ، و لذلك فعادةً ما تتميز هذه النظم بالركود السياسى والاقتصادى والاجتماعى . و لعل المثال الكلاسيكى لنظم الحزب الواحد السلطوية هو " النظام الألبانى " ، فى ظل " حزب الكتائب " بزعامة الجنرال " ترانكو " الذى ظل فى السلطة حتى وفاته فى عام ١٩٧٥ . هذا إلى جانب العديد من " نظم الحزب الواحد " فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية و التى يمكن تصنيفها ضمن نظم الحزب الواحد السلطوية .

### ٣- الحزب الواحد التعددى "One Party Pluralistic System" :

يشترك هذا النمط من أنماط الحزب الواحد مع سابقه فى عدم الاستناد إلى أيديولوجية واضحة ، بيد أن أبرز ما يتميز به " الحزب الواحد التعددى " هو سماحه بتعدد الآراء والاتجاهات فى داخله ، و على ذلك فإن دور مثل هذا الحزب إما هو محاولة للتوفيق بين هذه الاتجاهات المتعددة و ما تمثله من مصالح مختلفة .

و من أبرز أمثلة هذا النمط الحزبى " الحزب الجمهورى المكسيكى " فى بعض فتراته ، كما أن بعض الدول الأفريقية ذات الحزب الواحد التدرجست - فى مراحل معينة - ضمن هذا النمط و ذلك حال : السنغال و سيراليون و الكاميرون (١) .

و لعله من الضرورة بمكان أن تشير فى هذا السياق إلى أن فكرة " التعددية داخل الحزب الواحد " قد حظيت باهتمام عديد من الباحثين ، حيث رأى فيها البعض بديلاً للتعددية الحزبية . بيد أننا نشارك الغلبة من هؤلاء الباحثين فى رأيهم القائل باتساع الفارق بين تنافس الأحزاب المتعددة و بين تنافس المجموعات المختلفة داخل " الحزب الواحد " ، ذلك بأن هذا التنافس الأخير لا يزيد عن كونه تنافساً شخصياً بين

(١) أسامة الغزالي حرب ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٤ .



قيادات سياسية ، بينما يظل التنافس في الحالة الأولى ( تنافس الأحزاب المتعددة ) تنافسا بين أفكار سياسية تستهدف كسب ثقة الناخبين و تأييدهم<sup>(١)</sup>.

و هكذا - و بعد أن عرضنا لتصنيف نظم الحزب الواحد - يمكننا القول بأن درجة تركيز السلطة في يد الحزب و من فوقه الحاكم ( النزعة الدكتاتورية للنظام ) تتباين داخل هذه النظم بحسب موقفها الأيديولوجي ، فلما أن يكون الحزب الواحد غير مستند إلى أيديولوجية معينة و عندها تتضائل نسبيا درجة تركيز السلطة و تتضائل إلى جانبها مساحة لجوء القوميين على هذه السلطة إلى العنف و البطش ، و إما أن نكون إزاء حزب واحد مسلح بأيديولوجية معينة و عندها نصل إلى أقصى درجات تركيز " السلطة " و إلى أبشع صور لجوء القوميين عليها إلى الإرهاب و التتكيل<sup>(٢)</sup>.

بقى علينا أن نشير هنا إلى الوظائف التي يقوم بها " الحزب الواحد " ، و الواقع أن وظائف " الحزب " داخل " نظام الحزب الواحد " تختلف غاية الاختلاف عن وظائف " الحزب " الذي يعمل داخل " نظام التعددية الحزبية " . ذلك بأن " الحزب " في الحالة الأولى يحتكر الحياة السياسية بمفرده و باعتباره " القوة الوحيدة " ، حتى وإن شاركته - شكلا - قوى أخرى كالنقابات و الاتحادات الطلابية أو العمالية . بينما لا يمثل " الحزب " في الحالة الثانية سوى قوة من قوى مجتمعه التي تتبادل التأثير و التأثير فيما بينها ، يستوى في ذلك تواجد الحزب في موقع السلطة أو معارضته لها . هذا و إذا كان من المتصور في الحالة الثانية أن تتبادل الأحزاب مواقع السلطة و مواقع المعارضة ، فليس من المتصور أن يحدث هذا التبادل في الحالة الأولى لأنه لا سبيل لقوة واحدة أن تنشط إلى نصفين يعارض أحدهما الآخر !!

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٤-١٥٥.

(٢)

-R.Aron, Op.Cit.,P.63.

و على ذلك فإن وظائف " الحزب " داخل نظام " الحزب الواحد " تنلخص فيما

يلي<sup>(١)</sup> :

١- خلق و تشكيل نخبة حاكمة جديدة ، و ذلك فى معنى انتقاء أعضائها طبقاً لمواصفات خاصة و كفاءات معينة . و يقوم الحزب الواحد بعد عملية الانتخاب هذه بتوزيع أعضاء هذه النخبة على جميع للتنظيمات الحكومية و المحلية و على جميع النقابات و الاتحادات و الجمعيات . و بطبيعة الحال فإن أعضاء النخبة الجديدة هذه لا يأترون إلا بأوامر الحزب و لا يلتزمون إلا بما ألتقى عليه قاعدته ، و هم فى ذلك لا يقومون بعملية الإدارة فحسب ، و لكنهم يقومون بعملية أخرى - أكثر أهمية و أبعد أثراً فى نظم الحزب الواحد - هى " عملية للرقابة " و التى تتمثل فى متابعة ولاء و إخلاص كل من يقع تحت ولايتهم ، بل و كتابة التقارير عن كل واحد منهم ، تستوى فى ذلك المجالس الوزارية مع اللجان المحلية و المجالس القروية ، فالكل تحت منظار الحزب و الكل تحت رقابته !!

و للحق أن هذه الصورة لشبه ما تكون بصورة " الحرس الإمبراطورى " القديمة ، فالحزب - فى واقع الأمر - لا يخلق نخبة جديدة ، لكنه يخلق " طبقة مميزة " ترتبط بالنظام وجوداً و عدماً ، و بالتالى فإن انضمام أى فرد إلى الحزب يرتبط بمدى إخلاصه " للرجل رقم (١) " ( للصورة الجديدة للإمبراطور القديم ) ، و دون أن يكون لهذا الانضمام أية صلة بالكفاءة للشخصية ، و على ذلك فإن " الحزب " و أعضائه - فى واقع الأمر - ما هم إلا مجرد " حرس إمبراطورى " ينحصر دورهم الأكبر فى توطيد حكم ذلك " للطاغية " .

٢- نشر قرارات " للرجل رقم (١) " ، و نقلها إلى الجماهير . و بطبيعة الحال فإن " الحزب " لا يقتضى بنشر هذه القرارات أو مجرد نقلها و لكنه يحاول أيضاً تبريرها و ربما تجميلها ، و ذلك من خلال استخدام " وسائل الإعلام المختلفة " . ذلك بأن

(١) راجع فى شأن هذه الوظائف :

- موريس ديفرجيه ، الأحزاب السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٤-٢٦٩ .

- إبراهيم فؤاد الشيوخ عبد المقصود طه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٦-٨٩ .

هذه الأخيرة قد حلت محل " الرماح و الحراب " لتتولى كانت أداة " الحرس الإمبراطورى " القديم فى فرض قرارات الإمبراطور .

هذا و يدعى البعض أن " الحزب الواحد " يقيم اتصالاً مباشراً بين الحكومة والشعب ، و ذلك فى معنى أنه يتيح لقادة الحزب ( أو لقاتله الوحيد ) فرصة التعرف على رأى الشعب و توجهاته و مطالبه و آماله . بيد أن هذا الادعاء لا ظل له من حقيقة ، إذ كيف يتأتى لمسجون أن يفصح لسجله عن كرهه لـ ١٤ . فالكل يعلم داخل هذه النظم إنه مراقب ، و الكل يخشى أن يكون " الآخر " هو رقيب . و حتى لو افترضنا جدلاً أن " القاعدة الحزبية المريضة " - و هى أقرب طليقات الحزب إلى أفراد الشعب - قد تعرفت على الاتجاهات الحقيقية للرأى العام، فهل من المتاح لها أن تنقل هذه الصورة إلى قادة الحزب ١٤ بالطبع لا .. لأن أخشى ما يخشاه عضو الحزب أن يفقد الثقة أو أن يكون ولائه محل شك ، وهو لذلك سوف يحاول تشويه الحقائق قبل أن ينقلها إلى قادته ، و هؤلاء بدورهم سوف يضيفون مزيداً من التشويه قبل أن ينقلوها إلى قادتهم ، حتى ينتهى الأمر إلى " الرجل رقم (١) " و قد صار مغيراً للحقيقة و ربما مناقضاً لها ١١

٣- فرض مبادئ الحزب و أفكاره ( أو لنقل أفكار قائده ) ، و لتصبح هذه المبادئ والأفكار هى الشعارات التى يدور حولها المجتمع ، و ذلك حال شعارات " ستالين " - التى رفع لوائها " الحزب الشيوعى السوفيتى " - و التى منها شعار " الثورة مستمرة " و شعار " لا حرية لأعداء الشعب " ، و كلها شعارات و واجهات لا يعنى بها ناقلوها أو واضعوها إلا مجرد أن تكون تقنياً لحكم طاعية لا يستند فى الواقع - إلا إلى الإرهاب و التتكيل <sup>(١)</sup>.

و " الفرض " الذى نعينه هنا ، هو ذلك المبنى على الإكراه و الإكراه ، ذلك بأن " الحزب الواحد " - فى واقع الأمر - ليس إلا أداة لإرهاب للمجتمع ككل وبما فى ذلك أعضائه أنفسهم ، فهو أداة فى يد أعضاء الحزب لإرهاب مجموع

(١) محمد طه بدوى ، النظرية السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

للمواطنين ، و هو أداة في يد أعضاء الحزب لإرهاب بعضهم البعض ، و ذلك  
من خلال الرقابة المتبادلة فيما بينهم 11

و جملة القول في شأن " ظاهرة الحزب الواحد " ، أنها أبرز ما استحدثته  
القرن العشرين في عالم السياسة ، لأنها كانت من وراء ظهور صورة جديدة من  
صور للنظم السياسية ألا و هي " للنظم الشمولية " ، و التي تقوم جميعاً على 'حزب  
واحد ' أو تنظيم سياسي شامل شبيه به يستأثر بالحياة السياسية ، و تتسلط عليه  
فئة من المواطنين يشكلون طبقة ممتازة بامتيازات بلا حدود ، و هو الذي يحرك  
شئى الأجهزة الرسمية للدولة و من فوائده طاغية هو " الرجل رقم ١ " (١).

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٦-١٢٧.

القسم الأول

التجربة السياسية المصرية خلال العهد الملكي

(١٨٦٦ - ١٩٥٢)



## الباب الأول

ملاحم التحديث الدستوري وواقع الحياة السياسية

في مصر خلال مرحلة ما قبل دستور ١٩٢٣

١٨٦٦-١٩٢٢

يتناول هذا الباب ملاحم التحديث الدستوري وواقع الحياة السياسية وقوامها المختلفة في مصر خلال مرحلة ما قبل دستور ١٩٢٣ ، وهي المرحلة الممتدة من عام ١٨٦٦ وحتى عام ١٩٢٢ ، حيث تعاقبت علي مصر خلال هذه المرحلة ثلاثة دساتير ، ولذلك فسوف يأتي تناولنا لملاحم التحديث الدستوري وواقع الحياة السياسية في مصر خلال هذه المرحلة مقسماً علي فصول ثلاثة ، يختص كل منها بمرحلة واحد من هذه الدساتير ، وذلك علي النحو التالي :

الفصل الأول : في مرحلة دستور ١٨٨٢ .

الفصل الثاني : في مرحلة دستور ١٨٨٣ .

الفصل الثالث : في مرحلة دستور ١٩١٢ .





## تمهيد

يتناول هذا الباب ملامح التحديث الدستوري وواقع الحياة السياسية في مصر خلال الفترة من عام ١٨٦٦ إلى عام ١٩٢٢ ، وعلى الرغم من أن هذه المرحلة من مراحل التحديث والتطور تعد - بحق - مرحلة البدء أو التكوين ، إلا أننا لانستطيع أن نغفل أهمية المرحلة التي سبقتها ، وخاصة مع نشأة الدولة المصرية الحديثة علي يد " محمد علي " الذي تولي حكم مصر في عام ١٨٠٥ فأسس الجيش المصري والأسطول المصري ووضع أسس النهضة العلمية والإقتصادية في البلاد فكان عصره عصر نهضة وعمران<sup>(١)</sup> . ولعله من الضرورة بمكان أن نقف - في عجالة - علي مدي التحديث والتطور اللذين صاحبيا هذه المرحلة التي سبقت الفترة موضع بحثنا .

لقد جاء وصول " محمد علي " إلي السلطة مميّزاً بكثرة حكمه ، فالشعب هو صاحب الفضل الأكبر في توليه حكم مصر ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يقع فيها تغيير سياسي خطير في ولاية من ولايات السلطنة العثمانية بإرادة الشعب ويؤسس الشعب<sup>(٢)</sup> .

وهكذا كان علي " محمد علي " أن يظل وفياً للشعب - الذي رفعه إلي الحكم - حريصاً علي إحترام إرادته وصيانة حقوقه ، ولقد حرص " محمد علي " علي ذلك - فعلاً - في بادئ حكمه ، فكان يرجع إلي زعماء الشعب يستشيرهم في كل مايجد من الأمور حتي أنه كان يرجع إليهم كلما أراد فرض ضريبة جديدة ليقروا عليها ، الأمر الذي أدبي إلي تزايد نفوذ هؤلاء الزعماء - وعلي وأسهم السيد " عمر مكرم " - في إدارة الشؤون العامة<sup>(٣)</sup> .

(١) عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٩ ) ، ص ١١ - ١٢ .

(٢) محمد طه بدوي ، قصة الحرية والمساواة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٨ - ١١٩ .

ولزيد من التعميل في شأن ( تولي " محمد علي " الحكم بإرادة الشعب وزعمائه ) راجع :

- عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر " الجزء الثاني " ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٧ ) ، ص ٢٣٦ - ٢٤٩ .

- إبراهيم أحمد خليلي ، تطور النظم السياسية والدستورية في مصر ( القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٤ ) ، ص ٢٢ - ٢٧ .

(٣) محمد طه بدوي ، قصة الحرية والمساواة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٩ .

غير أن نفس " محمد علي " تآقت إلى الحكم المطلق المستبد ، وخاصة بعد أن استقر له الأمر وأمن جانب الاستانة ، فعمل جاهداً على إضعاف مكانة زعماء الشعب يشتي الوسائل ، لأن هذه الزعامة كانت بمثابة السلطة الرقابية التي تراقب تصرفاته وتطالبه برفع الظلم وإحقاق الحق ، كما أنها كانت تتدخل في شؤون السلطة التي كان يراها من اختصاصه وحده (١) .

ولقد توافرت " محمد علي " مجموعة من العوامل التي ساعدته على التخلص من الرقابة الشعبية التي كان يمارسها زعماء الشعب على تصرفاته ، ولعل أبرز هذه العوامل هو إفتقاد هؤلاء الزعماء للعنصر التنظيمي ، حيث استغل " محمد علي " ظروف اختلافهم حول بعض المصالح الخاصة ، فتخلص من زعيمهم السيد " عمر مكرم " وذلك بتفنيه إلى دمياط ، ولم يكن من بين غيره من الزعماء من كان يحسب له حساب فتخلص " محمد علي " من الزعامة الشعبية نهائياً ، وصار يحكم البلاد حكماً مطلقاً لا يشاركه فيه أحد (٢) .

وعلي الرغم من إتجاه " محمد علي " نحو الحكم المطلق - كما أسلفنا - إلا أنه قام بتأسيس بعض المجالس والدواوين التي كان يرجع إليها في مختلف شؤون الدولة قبل أن يقطع فيها برأي ، ويلاحظ أن تكوين هذه الدواوين كان يتم بناء على مشيئة الوالي فقط كما أنها كانت تتألف في جملتها من كبار الموظفين وهو ما يعكس أنها كانت مجرد مجالس حكومية تنفيذية . ولكن هيئة واحدة ألفها " محمد علي " سنة ١٨٢٩ هي التي يمكن اعتبارها أول هيئة بها نسبة من التمثيل الشعبي ألا وهي (مجلس المشورة) ، حيث كان يتكون من ١٥٦ عضواً ، منهم : (٢٤) من مأموري الأقاليم ، و (٢٢) من كبار الموظفين والطاء ، و (٩٩) من كبار أعيان القطر المصري . ولكنه كان مجلساً إستشارياً

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) محمد طه بدوي ، قصة الحرية والمساواة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

وفي نفس هذا المعنى راجع : إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ - ٣٢ .

محضاً واختصاصاته لاتعدي الإدارة والتعليم والأشغال العمومية فلم يك مجلساً تشريعياً ، ورغم طريقة تكليفه واختصاصه المحدود فقد كان أجله قصيراً<sup>(١)</sup> .

ولعل أهم ما شهده عصر " محمد علي " من تحديث دستوري هو ذلك الدستور الصادر عام ١٨٢٧ ، والذي عُرف بـ " قانون السياسة " حيث يعد أول دستور عرفته مصر الحديثة . وأول ما يميز به هذا الدستور هو طوله المفرط الذي لانجد مثيلاً له بين الدساتير الحديثة ، ولم يكن هذا الطول المفرط نتيجة لكثرة التنظيمات التي تضمنتها الدستور، ولكن نتيجة للإسهاب الشديد في التعبير عن أبسط الأفكار بأطول العبارات<sup>(٢)</sup> . ويتضمن هذا الدستور مقدمة عامة وفصولاً ثلاثة عن " الترتيبات الأساسية " و " الإجراءات العملية " و " قانون المقويات " . وتكشف مقدمة هذا الدستور عن التأكيد على الأخذ بنظام الحكم المطلق وتركيز السلطات حيث جاء في المقدمة " .... إن حسن تصرف الشئون المصلحية لا يكون ظاهراً رائعاً علي يد الهيئات والجماعات ... " <sup>(٣)</sup> . كما أن إلقاء نظرة واحدة علي هذا الدستور تكشف لنا بوضوح عن نظام الحكم المطلق حيث لم يوجد فصل علي الإطلاق بين السلطات الثلاث (التشريع والتنفيذ والقضاء) وإنما تركيز لها بين يدي الوالي<sup>(٤)</sup> .

وقد حصر هذا الدستور شئون الحكومة المصرية بأجمعها في سبعة دواوين عامة وهي : (الدواوين الخديوي ، ديوان الإيرادات ، ديوان الجهادية ، ديوان البحر ، ديوان المدارس ، ديوان الأمور الأفرنجية والتجارة المصرية ، ديوان الغابريقات) ، ومن الواضح أن هذه الدواوين إنما تقابل الوزارات في الوقت الحاضر ، ومديري الدواوين يزاوون

(١) راجع في هذا الصدد :

- عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٦ - ١٧٠ .

- محمد طه بدوي ، قصة الحرية والمساواة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ .

(٢) مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤ .

(٣) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠ .

(٤) مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ .

مايقابل السلطة التنفيذية الآن ، كما يناولون بنفس الطريقة السلطين التشريعية والقضائية . وذلك - بطبيعة الحال - تحت إشراف والي ورقابته (١) .

وهذا يعني أن هذه الدواوين كانت أشبه بمجالس فنية لإبداء الرأي في الأمور الداخلة في إختصاصاتها ، أي أنها مجرد تشكيل إداري يقوم بتسيير أمور الدولة ، ومع ذلك فإنه يلاحظ أن هذا التشكيل الإداري كان بمثابة ثورة في حياة مصر في ذلك الوقت، حيث بدأت أمورها تدار بصورة أقرب إلي التنظيم ، فحل النظام محل الفوضى التي كانت تعم جميع مرافق الحياة في عهد المماليك (٢) .

ولقد أنشأ " محمد علي " بعد ذلك عدة هيئات لتعاونيه ، كان أبرزها " المجلس الخصوصي " ، ولكنها - هي الأخرى - كانت تدور في ظله ، وتخضع لقراراتها لمشيئته إن شاء ألغائها وإن شاء أبقاها ، فلم يغير وجودها من نظام الحكم المطلق الذي ساد طوال عهد " محمد علي " (٣) .

وهكذا إنقضي عهد " محمد علي " ، وخلفه ابنه " ابراهيم " ، ولكن الموت لم يدع لابراهيم السلطة إلا شهوراً قليلة في الفترة من ابريل إلي نوفمبر من عام ١٨٤٨ ؛ فتولي " عباس الأول " الحكم حتي عام ١٨٥٤ ، فكان أكثر ميلاً من " محمد علي " للحكم المطلق والإستبداد فعمل الكثير من الإصلاحات التي وضع " محمد علي " بذرتها الأولى ؛ وتولي " سعيد " الحكم بعد " عباس الأول " في الفترة من عام ١٨٥٤ إلي عام ١٨٦٣ ، وهو وإن كان أقل ميلاً إلي الإستبداد من " عباس " إلا أنه سار علي نفس النهج (٤) .

ونخلص من ذلك إلي أن هذه المرحلة (٥) والتي بدأت بتولي " محمد علي " الحكم

(١) المرجع السابق ، ص ١٧ - ١٨ .

(٢) إبراهيم أحمد شاذلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣ .

(٣) مصطفى أبو زيد المهدي ، الدستور المصري ورقابة دستورية القوانين (الأسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٥) ، ص ٧٠ - ٧١ .

(٤) مصطفى أبو زيد المهدي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

(٥) لخريد من التتميل في شأن هذه المرحلة راجع :

- جود الرحمن الرفاعي ، عصر محمد علي ، مرجع سبق ذكره .

- عبد الرحمن الرفاعي ، عصر إسماعيل " الجزء الأول " ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٧ ) .

في عام ١٨٠٥ وانتهت بنهاية حكم " سعيد " في عام ١٨٦٣ ، كانت مرحلة يسودها نظام الحكم المطلق حيث يتولاه ولي الأمر الذي يجمع في يديه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، فهو المرجع في كليات الأمور وجزئياتها ، حتي أن (مجلس المشورة) الذي أسسه " محمد علي " وأنعقد في عهده حيناً - وهو المجلس الوحيد الذي تمتع بوجود نسبة من التمثيل الشعبي - أهمل تماماً فلم يظهر له أثر في عهدي عباس وسعيد<sup>(١)</sup>. ولعل السبب الرئيسي وراء استمرار الحكم المطلق هذه الفترة الطويلة - قرابة الستين عاماً- هو أن التطور الإجتماعي في عهد " محمد علي " - والذي تميز بحداث طغرة إجتماعية شملت قطاعات عريضة من المجتمع وأدت إلي مزيد من الإتصال بالعالم الحديث - لم يكتمل بحداث ثورة شعبية تطالب بتقييد هذا الحكم المطلق ، فبعد أن استطاعت قوة الشعب أن تصعد " بمحمد علي " إلي السلطة اختفت هذه القوة تماماً - كما أسلفنا - وانفسح المجال أمام استمرار نظام الحكم الذي تركه " محمد علي " بدون تغييرات أساسية حتي عهد " إسماعيل " .

---

(١) المرجع السابق ص ٤٩.



## الفصل الأول

### في

### مرحلة دستور ١٨٨٢

#### مقدمة :

لقد شهدت الحياة السياسية المصرية في عهد " إسماعيل " تطورات هامة وسريعة إذا ما قورنت بالفترة التي سبقتها ، فعلى الرغم من ميل " إسماعيل " - كسابقيه - إلى الحكم المطلق ، إلا أنه مما يحسب له أنه قد خطا الخطوة الأولى نحو إشراك الشعب المصري في الشؤون العامة ، وذلك بإنشائه لـ " مجلس شورى النواب " في عام ١٨٦٦ ، وهذا المجلس وعلى الرغم من كونه مجرد مجلس استشاري محض إلا أن دوره أخذ يتطور في إضطراد مستمر حتي أنه إستطاع - في آخر أحوال إنعقاد الفصل التشريعي الثالث في عام ١٨٧٩ - أن يعارض مرسوماً للخديوي " إسماعيل " بفض المجلس بحجة أن مدة نيابته وهي ثلاث سنوات قد إنتهت ، حيث رفض المجلس الإنعاز لأمر الخديوي ، وقرر الأعضاء ألا ينفضوا حتي يُعطي المجلس حقوقه كاملة ، كما رفع الأعضاء عريضة بذلك إلي الخديوي . فاستجاب الخديوي لمطالب المجلس ، وكلف " شريف باشا " - المعروف بميله الديمقراطية - بتكليف " وزارة وطنية " خالية من العنصر الأجنيبي ، وقامت هذه الوزارة بوضع مشروع " لائحة أساسية " (دستور) تخول للمجلس اختصاصات أوسع وتجعل الوزارة مسئولة أمامه وتحرم علي الحكومة فرض الضرائب من أي نوع كانت إلا بموافقة ، ثم تقدمت بها إليه لإقرارها وهو مايعني تخويل المجلس سلطة " جمعية تأسيسية " تضع الدستور . ولكن تلك اللائحة لم يقدر لها أن تصدر بمرسوم من الخديوي ، حيث وقفت الدول الأوروبية بالمرصاد للوزارة الوطنية وللخديوي " إسماعيل " ، وسعت في خلق " إسماعيل " حتي تم لها ما أرادت . وتعلقت الحياة النيابية في أوائل عهد الخديوي " توفيق " علي مدى سنتين ، فلما أعيدت الحياة النيابية واجتمع " مجلس شورى النواب " الجديد (في ٢٦ ديسمبر عام ١٨٨١) ، قام هذا المجلس بوضع دستور جديد علي نمط " دستور ١٨٧٩ " الذي لم يقدر له أن يري النور ، وصدر

هذا الدستور الجديد بمرسوم خديوي (في ٧ فبراير عام ١٨٨٢) ، وذلك في عهد "الوزارة العراقية" (وزارة الثورة) . ولكن سرعان ماتمطلت الحياة النيابية علي أثر الإحتلال الإنجليزي ، فألغي هذا الدستور <sup>(١)</sup> .

من هنا تأتي أهمية هذه الفترة والتي بدأت بإنشاء " إسماعيل " لمجلس شعوري النواب ، وانتهت بصودر " دستور ١٨٨٢ " وإلغائه بعد بضعة شعور . وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث رئيسية ، يتناول أولها التطورات السياسية التي أدت إلي صودر دستور ١٨٨٢ ، ويتناول ثانيها ملامح التحديث الدستوري في دستور ١٨٨٢ ، أما الثالث فيتناول واقع قوي الحياة السياسية الفعلية خلال مرحلة دستور ١٨٨٢ .

---

(١) محمد طه بدوي، قصة الحرية والمساواة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤ - ١٢٦ .



## المبحث الأول التطورات السياسية

### التي أدت إلى صدور دستور ١٨٨٢

يمكن تناول التطورات السياسية التي أدت إلى صدور " دستور ١٨٨٢ " من خلال ثلاثة أحداث رئيسية هي : إنشاء " مجلس شعوري النواب " ، ثم تطور دور هذا المجلس ، وأخيراً الثورة العربية .

#### أولاً : إنشاء " مجلس شعوري النواب " :

تعد الخطوة التي اتخذها " الخديوي إسماعيل " بإنشاء " مجلس شعوري النواب " في ٢٢ أكتوبر ١٨٦٦ هي - كما أسلفنا - الخطوة الأولى نحو إشراك الشعب المصري في الشؤون العامة ، علي أن هذه الخطوة - برغم أهميتها - لم تكن تعني إعتراف " الخديوي إسماعيل " بالتخلي عن سلطته المطلقة ، وهذا ماكشف عنه طبيعة المجلس الاستشارية المحضة .

ويواقع الأمر أن ظروف " الأزمة المالية " التي عاشتها مصر في عهد " إسماعيل " - نتيجة لإسرافه الشديد في شتي المجالات ، وتورطه في عقد سلسلة من القروض الباهظة دون أن تكون البلاد في حاجة حقيقية إليها - هي التي جعلته يحاول الخروج من هذه الأزمة بإنشاء " مجلس شعوري النواب " ، حيث أراد " إسماعيل " بإتخاذ هذه الخطوة تحقيق هدفين رئيسيين (١) :

الأول : تحقيق المزيد من السيطرة علي كبار الأعيان الذين تكون منهم المجلس ، وذلك لكي يكسب تأييدهم السياسي ودعمهم المالي .

---

(١) راجع في هذا الصدد :

- علي الدين ملاح ، السياسة والحكم في مصر " العهد البرلاني ١٩٢٣ - ١٩٥٢ " (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧) ، ص ٣٦ .

- تبيه يبرسي عبد الله ، (الحياة البرلمانية في مصر " ١٩٢٤ - ١٩٣٦ " (القاهرة : دار الطباعة للجامعات ، ١٩٨٩) ، ص ١٢ - ١٣ .

والثاني : تحسين صورة عهد أمام المحافل الأوروبية والبنوك التي كان يقترض منها ، وذلك حتي يسهل عليه الحصول علي قروض جديدة .

ولقد انعكست أهداف الخديوي من إنشاء هذا المجلس علي لائحتي المجلس الأساسية والنظامية ، حيث أن " الخديوي إسماعيل " وضع نظام هذا المجلس في لائحته عُرفت الأولى " باللائحة الأساسية " وهي مؤلفة من ثمانية عشرة مادة تتضمن سلطات المجلس وطريقة إنتخابه وموعد إجتماعه ، وعُرفت الثانية " باللائحة النظامية " وهي مؤلفة من إحدى وستين مادة تتضمن اللائحة الداخلية للمجلس .

ولعل أبرز مايمكن استخلاصه - فيما يعنينا - من هاتين اللائحتين مايلي <sup>(١)</sup> :

١ - يقتصر اختصاص المجلس علي المداولة في " المنافع الداخلية " والمسائل التي تري الحكومة أنها من اختصاص المجلس ، أي أن المجلس لا يناقش سوى المسائل التي تعرضها الحكومة عليه ، كما أن سلطة المجلس بالنسبة لهذه المسائل التي تعرض عليه هي مجرد سلطة استشارية وليست ملزمة . ومن ثم فإن مايصدر عنه في شكل قراوات ليس في واقع الأمر سوى مجرد " رغبات " ترفع إلي الخديوي ليكون له فيها القول الفصل فهو الذي يملك سلطة إصدار القرار .

٢ - يتألف المجلس من عدد لايزيد عن خمسة وسبعين عضواً ، ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويقولي إنتخابهم عمد البلاد ومشايخها في المديریات ، والوجهاء

---

(١) راجع في هذا الصدد :

- عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل " الجزء الثاني " ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ ) ، ص ٩٠ - ٩٢ .
- عبد العزيز رفاعي ، فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة " ١٨٦٦ - ١٨٨٢ " ( القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٤ ) ، ص ٣١ - ٣٢ .
- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤ .
- نبیه بیهمی عید الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ - ١٤ .

والأعيان في القاهرة والأسكندرية وبمياط ، حيث يتحدد عدد النواب المنتخبين عن المديرية بحسب التعداد فينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم أو صغره ، كما ينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة واثنان عن الأسكندرية وواحد عن بمياط .

٣ - يشترط فيمن ينتخب عضواً أن يكون مصرياً ، ومن المتصفين بالرشد والكمال ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، علي ألا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية بالسجن أو من المحكوم عليهم بالإفلاس أو الطرد من وظائف الحكومة ، ولا يكون من " الفقراء المحتاجين " أو من موظفي الحكومة والعسكريين ، كما وُضع شرط معرفة القراءة والكتابة علي ألا يطبق هذا الشرط إلا في الإنتخاب السابع أي بعد مضي ثماني عشرة سنة علي تأسيس هذا النظام لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، وهو مايعني إعفاء النواب من هذا الشرط في الإنتخابات الستة الأولى .

٤ - يتم إنتخاب نواب كل مديرية في عاصمتها ، حيث يقوم الناخب بإنتخاب العضو النائب عن قسمه ، ويناط فرز أوراق الإنتخاب بلجنة مؤلفة من المدير والوكيل وناطر قلم الدماوي وقاضي المديرية .

٥ - يجتمع المجلس في القاهرة ، لمدة شهرين في كل سنة تبدأ من منتصف ديسمبر وتستمر حتي منتصف فبراير (١) ، وذلك باستثناء المجلس الأول فيجتمع من نوفمبر إلي يناير . والخديوي الحق في جمع المجلس أو تأخيرته أو إطالة مدة إجتماعه أو تبديل أعضائه (أي حله) وإجراء إنتخابات جديدة .

٦ - يتم تعيين رئيس المجلس ووكيله من قبل الخديوي ودون أن يكون للمجلس رأي أو ترشيح في شأن هذا التعيين .

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلي أن هذا التحديد لمراعيه إنتقاء المجلس لم يكن ملازماً للخديوي ، بل أنه لم يحدث أن دعي المجلس مرة واحدة في موعده .

ويمكننا من خلال هذا العرض الموجز لأبرز ما يمكن استخلاصه من  
لائحتي "مجلس شعوري النواب" أن نحدد السمات الرئيسية لهذا  
المجلس فيما يلي (١) :

أ - ضيق نطاق الهيئة الناخبة : حيث أن حصر حق الانتخاب في العد  
والشايخ أسفر عن إنتخاب معظم النواب من العد وأعيان البلاد حتي صار  
المجلس جديراً بأن يسمى " مجلس الأعيان " (٢) ، وهو ماقررت " اللائحة  
الاساسية " للمجلس والتي نصت في البند الثالث منها علي أن : " يحرم من  
صلاحية الإنتخاب الأشخاص الذين حكم علي أموالهم وأموالهم بأحكام  
الإفلاس وتعلقت بها حقوق الغير ، إلا إذا أعيدت تلك الحقوق التي حرموا منها  
، وايضاً الفقراء المحتاجين ، والأشخاص الذين أعيِنوا علي حالهم قبل  
الإنتخاب بسنة ، ..... " . وهو مايعني أن واضعي هذا القانون قالوا بصراحة  
أن " الفقراء يمتنعون " (٣) . واكتساب المجلس هذا الطابع الطبقي يعكس -  
بوضوح - رغبة " إسماعيل " في أن يكون أعضاء المجلس من صنفوة طبقة  
الملك والأعيان ، وهو ما يؤكد أيضاً هدفه الرئيسي من إنشاء هذا المجلس ألا  
وهو مساندته في مواجهة أعباء الأزمة المالية .

ب - ضيق اختصاص المجلس : حيث أن نور المجلس يتحدد طبقاً للبند  
الأول من " اللائحة الأساسية " في : " الداولة في المنافع الداخلية والتصورات  
التي تري الحكومة أنها من خصائص المجلس " ، وهو مايعني - كما أسلفنا  
- أن المجلس لا يناقش سوي المسائل التي تعرضها الحكومة عليه ، وبهذا فلم  
يكن من حق أعضاء المجلس التصدي من تلقاء أنفسهم لأية مسألة تتعلق  
بشئون البلاد مالم تعرضها الحكومة عليهم.

---

(١) علي الدين خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، حصر إسماعيل " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٢ - ٩٣ .

(٣) يونان لبيب رزق ، قصة البرلمان المصري (القاهرة : دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال ، العدد رقم ٤٨٣ ، مارس ١٩٩١) ، ص ١٢ .

جـ - الطابع الإستشاري للبحث للمجلس حيث أن سلطة المجلس بالنسبة للمسائل التي تعرض عليه هي مجرد سلطة إستشارية بحتة وليست قطعية ، فليس للمجلس رأي نافذ فيما يعرض عليه من الشئون ، وإنما يبقى هذا الرأي النافذ من حق الخديوي وحده

ولا ريب في أن مجلساً هذا شأنه ، لا يمكن أن يؤثر تأثيراً عملياً في سياسة الحكومة ، إلا أن هذا لا ينفي أن مجرد وجوده مثل هذا المجلس يعد تطوراً سياسياً لا يستهان به <sup>(١)</sup> ، حيث أنه فتح الطريق للصراع من أجل المزيد من تضييق سلطة الحاكم المطلقة . وهذا ما سنتناوله من خلال متابعتنا لتطور دور هذا المجلس .

#### ثانياً : تطور دور " مجلس شورى النواب " :

نستطيع تقسيم التطور الذي مر به دور " مجلس شورى النواب " إلى مرحلتين :

الأولى : امتدت طوال السنوات العشر الأولى التي كان المجلس خلالها مجرد أداة طيعة في يد الخديوي ، لا يجرؤ على المعارضة ولا يمارس دوراً يعتد به ، حتي يمكن أن نطلق على هذه المرحلة اسم " مرحلة السكون " .

والثانية : بدأت مع اشتداد الأزمة المالية ، وعلى وجه التحديد منذ عام ١٨٧٦ ، حيث ثبت في المجلس روح جديدة تجلت في مناقشاته وأعماله إلا وهي "روح المعارضة" ، وعلى نحو نستطيع معه أن نسميها " مرحلة المعارضة" .

ولعله من الضرورة بمكان أن نستعرض - في عجلة - دور المجلس في كل من المرحلتين .

#### - المرحلة الأولى " مرحلة السكون " :

بدأت هذه المرحلة مع بداية الدورة الأولى للمجلس في العاشر من نوفمبر عام

---

(١) ابراهيم احمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٥ .

١٨٦٦ ، والتي افتتحها الخديوي بخطبة العرش حيث جاء فيها قوله : " وكثيراً ما كان يخطر ببالي إيجاد مجلس شعوري النواب ، لأنه من القضايا المسلمة التي لاينكر نفعتها ومزاياها أن يكون الأمر شعوري بين الراعي والرعية ، كما هو مرعي في أكثر الجهات ، ويكتفي كونه الشارع حث عليه بقول تعالي : " وشاورهم في الأمر " ... وفقنا الله تعالي لما فيه منفعة للجمهور . "

ولقد جاء رد المجلس علي هذه الخطبة مملوفاً بعبارات الثناء والمدح - المبالغ فيها - للخديوي ، ومنها : " .... إلي أن نفحتنا النفحات الإلهية وأسعفتنا العناية الربانية بالحضرة الإسماعيلية ، وأعطى القوس باريها لطفاً من الله بهذه الديار ومن فيها وتولاهما العزيز بن العزيز ... ومن تمام عناية رب العالمين أن ألهم سلطاننا الأعظم - ولا غرو أن الملوك من الملهمين - وراثة الحكمة علي التلييد في نسل إسماعيل ، فيالها من فكرة جليلة رائعة ... إلخ " (١) ، ولم يتعرض الأعضاء خلال دور انعقادهم الأول هذا إلا لبعض المسائل الهامشية ، أما المسألة المالية فلم يتعرضوا لها بأية صورة من الصور (٢) .

وهلي عكس الدورة الأولى جاءت الدورة الثانية - التي بدأت جلساتها في ١٦ مارس ١٨٦٨ وانتهت في ٢٢ مايو ١٨٦٨ - لتناقش المسألة المالية ، حيث قدم "إسماعيل صديق باشا" - وزير المالية حينذاك - ميزانية عام ١٨٦٨ - ١٨٦٩ متضمنة أرقاماً تقاليف الواقع تماماً ، حيث أظهرت الميزانية زيادة في الإيرادات عن المصروفات بنحو مليونين ونصف المليون من الجنيهات ، ذلك بينما زادت مصروفات تلك السنة عن إيراداتها - في الواقع - بنحو عشرة ملايين جنيه استدانتها الحكومة بقروضها المتلاحقة ، والغريب أنه مع ما ادعاه " إسماعيل صديق " من فائض في الميزانية إلا أنه طالب بزيادة الضرائب ، والأغرب أن المجلس وافق علي هذه الزيادة (٣) .

(١) محمد طه بدوي ، قصة الحرية والمساواة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢ .

(٢) راجع في شأن أعمال هذه الدورة :

- عبد الرحمن الرافعي ، حمود إسماعيل " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٢ - ١١٠ .

(٣) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ١١٤ - ١١٥ .

- جاكوب لاند ، الحياة القيايية والأحزاب في مصر " من ١٨٦٦ إلي ١٩٥٢ " ، ترجمة سامي البليش (القاهرة : مكتبة مدبولي ، د . د ) ، ص ٢٦ .

وانعقدت الدورة الثالثة للمجلس الأول من ٢٨ يناير إلى ٢٢ مارس ١٨٦٩ ، حيث استمر المجلس في انصياحه الكامل للخديوي ، فجاء رد المجلس علي خطاب العرش متضمناً عبارات مثل : "الشرف كل الشرف ماحزنا ، والفخر كل الفخر ماحظينا... بتكرار افتتاح هذا المجلس في ظل الساحة الخديوية ، والمؤسس علي موجبات رفاهية الأهالي..." (١) ، ولم يناقش المجلس خلال هذه الدورة إلا بعض المصالح والمطالب الشعبية الخاصة .

إنتهت عضوية " مجلس شورى النواب " الأول بإنقضاء ثلاث سنوات علي إنتخابه، حيث أجريت الإنتخابات الجديدة ، وافتتحت الدورة الأولى للمجلس الجديد في أول فبراير ١٨٧٠ واستمرت حتي آخر مارس ١٨٧٠ ، وافتتحت الدورة الثانية في ٩ يونيو ١٨٧١ واستمرت حتي ٦ أغسطس ١٨٧١ . وبعد إنقضاء هذه الدورة بعدة أيام ، وبالتحديد في ٢٠ أغسطس ، صدر تشريع مالي خطير - دون أن يحاط المجلس به علماً - ألا وهو القانون المعروف بـ " قانون المقابلة " ، والذي كان يقضي بأن يدفع " ملاك الأراضي " ضرائب ست سنوات مقدماً علاوة علي الضريبة السنوية في مقابل إعفائهم من نصف الضريبة المربوطة علي أراضيهم مدى الحياة ، والغرض من هذا القانون - كما زعمت الحكومة - هو سداد ديونها من متحصلات المقابلة (٢) .

انعقدت الدورة الثالثة للمجلس من ٢٦ يناير إلى ٢٤ مارس ١٨٧٢ ، ولقد جاءت هذه الدورة كسابقاتها - رغم أنها كانت أول دورة للمجلس في أعقاب صدور " قانون المقابلة " ، حيث أنه لم يجتمع في عام ١٨٧٢ - حيث اكتفي المجلس بالبيانات الملفقة والمبهمة التي يقدمها وزير المالية " إسماعيل صديق باشا " في كل دور إنعقاد (٣) . وبعد فسخ هذه الدورة لم يدع المجلس للإنتقاد في عامي (١٨٧٤ ، ١٨٧٥) ، كما لم يتم إجراء إنتخابات جديدة علي الرغم من إنقضاء مدة المجلس .

---

(١) عبد العزيز رفاعي ، فجر الحياة الثيائية في مصر الحديثة \* ١٨٦٦ - ١٨٨٢ \* ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، مصر إسماعيل " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢ - ١٢٥ .  
(٣) المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

ولقد نتابعت الأحداث المالية خلال هذه الفترة التي لم يتعقد خلالها المجلس ، والتي بدأت في يوليو ١٨٧٢ عندما عقدت الحكومة القرض الشهير الذي عُرف بـ " القرض المشنوم" <sup>(١)</sup> ، حيث يعد هذا القرض أسوأ ماعقده " الخديوي إسماعيل " من قروض فقد كانت قيمة القرض ٢٢ مليون جنيه ، أما ماسخل الخزانة من هذا المبلغ - بعد استبعاد التفتقات والخصم والعوامل - فلم يتجاوز ٢٠.٧٤٠ مليون جنيه ، أي ينقص قدره ٢٧٪ من قيمة الدين الإسمية، هذا بالإضافة إلي أن الحكومة لم تقبض هذا المبلغ كاملاً ، بل تسلمت منه ١١ مليون جنيه فقط ، وبقيت حوالي ٩ مليون جنيه حصلت عليها في صورة سندات للخزانة المصرية . وليس في تاريخ القروض - في العالم - قرض يعقد بمثل هذه الشروط الجائرة ، كما أنه لايتصور أن تقبل أية حكومة - علي قدر من المسؤولية - التعاقد علي مثل هذه الشروط . ولم تكثف الحكومة بذلك ، بل قامت في آخر سنة ١٨٧٤ بابتداع وسيلة جديدة للإقتراض الداخلي فكان الدين المعروف بـ " دين الرزنامة " <sup>(٢)</sup> ، والذي جبت منه أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، ثم استدانته عدة ملايين أخرى ، وفي سنة ١٨٧٥ باعت أسهم مصر في " قناة السويس " إلي الحكومة الإنجليزية مقابل ثمن بخس هو أربعة ملايين جنيه . وتحت تأثير العجز المستمر في الخزانة ، استدعت الحكومة البعثة الإنجليزية المعروفة بـ " بعثة كيف " لفحص الشؤون المالية ، ثم توافقت الحكومة عن دفع أقساط الدين في أبريل ١٨٧٦ ، فوقع التدخل الأجنبي الذي كان من نتائجه الأولي إنشاء " صندوق الدين " <sup>(٣)</sup> في ٢ مايو ١٨٧٦ ، حيث كان هذا الصندوق بمثابة خزانة فرعية للخزانة العامة تتولي تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية وهو ماكان يستنفذ معظم موارد الخزانة المصرية ، ثم كانت الخطوة التي أعقبت ذلك هي فرض الرقابة الأجنبية علي المالية المصرية فيما عُرف بـ " نظام الرقابة الثنائية" <sup>(٤)</sup> ، حيث يتولي الرقابة رقبتيان ، أحدهما إنجليزي لمراقبة الإيرادات العامة

(١) لمزيد من التفصيل في شأن ما عُرف بـ " القرض المشنوم " راجع :- المرجع السابق ، ص ٤٩ - ٥٠ .

(٢) راجع في ذلك :- المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٣) راجع في شأن إنشاء " صندوق الدين " وبعبارة :- المرجع السابق ، ص ٦٧ - ٦٩ .

(٤) لمزيد من التفصيل في هذا الصدد ، راجع :- المرجع السابق ، ص ٧٥ - ٧٦ .



## الحكومة ، والآخر فرنسي لمراقبة المصروفات

ومكثداً انتقضت السنوات العشر الأولى من عمر المجلس دون أن يكون لاجتماعه أو انفضاضه أهمية تذكر ، حتي أن النواب أنفسهم لم يحركوا ساكناً في مواجهة الخديوي الذي عطل دعوة مجلسهم للإنعقاد ، كما عطل إجراء إنتخابات جـ' يدة سنتين متواليتين . وذلك علي الرغم مما وقع خلال هذه الفترة من أحداث مالية جسيمة - كما أشرنا - كانت تقتضي منهم المطالبة بعقد المجلس ، ومحاولة تدارك هذه الأحداث .

### - المرحلة الثانية " مرحلة المعارضة " :

دخلت الحياة النيابية خلال هذه المرحلة التي بدأت عام ١٨٧٦ عصراً جديداً يمتاز بظهور روح المعارضة في نفوس النواب ، وبدأت هذه الروح واضحة في مناقشاتهم وأعمالهم ومواقفهم .

ويجدر بنا قبل أن نستعرض أدوار المجلس في هذه المرحلة الجديدة ، أن نذكر أبرز العوامل التي أدت إلي هذا التطور ، وتتلخص هذه العوامل في خمسة عوامل رئيسية :

١ - استنفحال الأزمة المالية : حيث أدى ذلك إلي إشاعة جو من السخط والتبرم ، خاصة مع مانتج عن استنفحال الأزمة من تزايد في التدخل الأجنبي في شئون البلاد ، ومن تحصيل للضرائب بشكل أقرب إلي الإبتزاز<sup>(١)</sup> .

٢ - ظهور فئة مثقفة جديدة : حيث أدى التوسع في إنشاء المدارس والمعاهد العليا ، وتشجيع حركة الترجمة من علوم الغرب ، وعودة البعثات العلمية التي أرسلها إسماعيل لأوروبا ، إلي ظهور فئة مثقفة متأثرة بالثقافة الغربية<sup>(٢)</sup> .

٣ - مجئ " جمال الدين الأفغاني " إلي مصر : حيث كان لحجبه في عام ١٨٧١ أكبر الأثر في نهضة الأفكار وإيقاظ الوعي ، فقد استقطبت أفكار

(١) طارق البشري ، دراسات في الديمقراطية المصرية ( القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٧ ) ، ص ١٠٨ .

(٢) تيسير بيومي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤ - ١٥ .

"الأفغاني" من الحرية والاستقلال عدداً من قادة الفكر والرأي والسياسة في المجتمع ، وكان من بينهم - بطبيعة الحال - بعض من أعضاء "مجلس شعوري النواب" ، ومنهم "عبد السلام المولحي" الذي تزعم المعارضة في المجلس<sup>(١)</sup> .

٤ - إنتشار الصحافة السياسية : حيث ظهرت مجموعة من الصحف السياسية التي أثارَت أفكار القراء بما تنشره من المقالات الوطنية ، وأخبار الأمم الأخرى وتطوراتها السياسية والإجتماعية<sup>(٢)</sup> ، ومن أمثلة هذه الصحف : "مصر ، التجارة ، الوطن ، أبو نضارة ، التنكيث والتبكيث" .

٥ - إعلان الدستور العثماني : حيث كان لإعلان هذا الدستور في تركيا عام ١٨٧٦ ، بما تضمنه من حقوق الشعب وواجباته ، أثر كبير في التنبيه إلي هذه الحقوق ، خاصة وقد كانت مصر - حتي ذلك الوقت - دولة تابعة للإمبراطورية العثمانية في تركيا<sup>(٣)</sup> .

وهكذا ظهر مع الزمن سدي هذه العوامل في تطور "مجلس شعوري النواب" في مرحلته الثانية ، والتي أطلقنا عليها اسم "مرحلة المعارضة" .

بدأت هذه المرحلة مع إنتخاب مجلس جديد ودعوته إلي الإنعقاد في دورة غير عادية بطنطا ، في ٧ أغسطس ١٨٧٦ ، وذلك للنظر في مسألة إبطال "قانون المقابلة" أو استناده ، حيث أن مرسوماً قد صدر في مايو ١٨٧٦ يقضي بإيقاف تنفيذ هذا القانون ، وبطبيعة الحال فإن الأعيان الذي دفعوا أقسام المقابلة (ومن بينهم النواب) ،

---

(١) لمزيد من التفصيل في شأن دور "الأفغاني" في إيقاف الوحي ، راجع :

- لطيفة محمد سالم ، القوى الإجتماعية في الثورة العراقية ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ) ، ص ٧٣ - ٧٩ .

(٢) طارق البشري ، دراسات في الديمقراطية المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٩ .

(٣) جلال السيد ، سامي مهران ، البرلمان المصري ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ) ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

كان يهمهم أن يستمر العمل بهذا القانون حتي يستمر - بالتبعية - إغفاعهم من نصف الضرائب المربوطة علي أراضيهم . ولقد ظهرت في هذا الإجتماع بوادر روح جديدة هي "روح المعارضة" ، إذ وقف أحد النواب مبدئياً موافقته علي إعادة العمل بقانون المقابلة، ولكنه طلب من الحكومة في كلمات محددة وواضحة أن تقدم بياناً شاملاً مفصلاً عن سياستها المالية وعن الطريقة التي كان في نيتها إتباعها لرد المبالغ التي حصلتھا أثناء فترة العمل بقانون المقابلة فيما لو بطل العمل بهذا القانون . وهذه - بلا شك - روح طيبة تدل علي أن فكرة الرقابة علي تصرفات الحكومة قد سرت إلي نفوس الأعضاء ، حيث وافق المجلس علي هذا الطلب وقرر تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء للإطلاع علي بيانات وزارة المالية ، وانتهت هذه اللجنة في تقريرها إلي ضرورة إعادة العمل بـ "قانون المقابلة" لتعذر قيام الحكومة برد متحصلاتها من هذا القانون مع سداد ديونها <sup>(١)</sup> .

ولم تؤثر هذه النورة غير العادية في دور الإنعقاد العادي ، والذي افتتحه الخديوي في ٢٢ نوفمبر ١٨٧٦ بخطبة العرش، والتي جعل للمجلس من خلالها حقاً ثابتاً في الإشتراك في إدارة شؤون الحكومة ، وذلك بإعلانه أن الإبقاء علي "قانون المقابلة" جاء علي مقتضي قرار "مجلس شورى النواب" في إجتماعه بطنطا ، ويعد هذا التصريح في حد ذاته مكسباً للمجلس <sup>(٢)</sup> . هذا عن خطبة العرش أما عن رد المجلس عليها فقد جاء هو الآخر دليلاً علي الروح الجديدة التي سرت في المجلس ، إذ جاء خالياً من عبارات الإطراء والتملق التي اعتادها المجلس في ردوده السابقة ، كما جاء موجزاً راقياً في أسلوبه .

ورغم إنقضاخ هذه الدورة في ١٥ فبراير ١٨٧٧ ، إلا أن المجلس استأنف إجتماعه - بناء علي طلب الحكومة - إثر نشوب الحرب "التركية الروسية" ، وطلب الخديوي من المجلس تقدير المبلغ اللازم لتجهيز الحملة المصرية التي أعتمد إرسالها في هذه الحرب . ولاشك في أن جمع المجلس لهذا الغرض - وإن كان الهدف منه هو تدبير

(١) عبد الرحمن الرافعي ، عمر إسماعيل " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

المال الذي تحتاجه الحكومة - إنما يدل دلالة واضحة علي الحق الذي ناله المجلس في الرجوع إليه كلما احتاجت السلطة التنفيذية إلي موارد مالية جديدة (١).

إنعقدت الدورة الثانية لهذا المجلس في ٢٨ مارس ١٨٧٨ واستمرت حتي ٢٧ يونيو من نفس العام ، وبعد إنقضاء هذه الدورة قدمت " لجنة التحقيق الأوروبية " - التي تأسست في ٢٧ يناير ١٨٧٨ بناء علي طلب الرقييين الأجبيين لبحث أسباب العجز في الإيرادات وإقتراح أوجه العلاج - تقريرها عن حالة مصر المالية إلي " الخديوي إسماعيل " ، وذلك في ٢٢ أغسطس ١٨٧٨ ، حيث احتوي هذا التقرير علي بيانات وتهم موجهة إلي شخص " الخديوي إسماعيل " ، وهو ما اضطره إلي الإنعان إلي مطالب اللجنة (٢) ، والتي كان من بينها أن يتنازل الخديوي عن سلطته المطلقة بإنشاء وزارة تشترك مسئوليته الحكم ، علي أن تضم هذه الوزارة عضوان أجبيين يمثلان المصالح الأوروبية ويراقبانه ، ذلك مع إلغاء " نظام الرقابة الثنائية " (٣).

وبالفعل تكونت أول نظارة (وزارة) مسئولة برئاسة " نوبار باشا " - المعروف بنزعتة الأوروبية - في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، وضمت هذه الوزارة في تشكيلها وزيراً إنجليزياً للمالية وآخر فرنسياً للأشغال العمومية (وقني عن البيان أن هاتين الوزارتين هما أهم الوزارات) ، ولذلك فقد اشتهرت هذه الوزارة باسم " الوزارة الأوروبية " ، وهو ما يكشف عن مدى فقدانها ثقة الشعب المصري (٤).

ولقد جاء خطاب " الخديوي إسماعيل " إلي " نوبار باشا " ، والذي كلفه فيه بتأليف الوزارة ، مقررأ لبعض الأسس التي تلخص فيما يلي (٥) :

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٢) " اطن " الخديوي إسماعيل " إنعانه لهذه المطالب من خلال بيان تضمن عبارته الشهيرة : " إن بلدي لم تعد في إفريقيا ، بل نحن الآن قطعة من أوروبا .... " ، والغريب أن يقول " الخديوي إسماعيل " ذلك في الوقت الذي فقدت فيه مصر إستقلالها المالي بهذه الصورة المبهمة .

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، مصر إسماعيل " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

(٥) راجع في هذا الصدد :

- المرجع السابق ، ص ٨٥ .

- إبراهيم أحمد خليلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٠ .

- علي الدين مائل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ .

١ - الفصل بين " رئاسة النظارة " و " رئاسة الدولة " المتصلة في الخديوي ، حيث لايجوز للخديوي رئاسة جلسات " مجلس النظار " .

٢ - مشاركة " مجلس النظار " للخديوي في ممارسة السلطة التنفيذية .

٣ - إقرار مبدأ المسؤولية التضامنية لمجلس النظار الذي تتخذ قراراته بالإنجليزية ، ويكون مسئولاً في ذلك أمام الخديوي ، وليس أمام " مجلس شعوري النواب " .

وهنا تبدى المفارقة الغريبة في أن إنشاء نظام الوزارة في مصر لم يكن إنتصاراً أو دعماً للحركة الوطنية بل تكريساً للنفوذ والسيطرة الأجنبية <sup>(١)</sup> .

وقد دعت الوزارة الجديدة " مجلس شعوري النواب " إلى عقد دورته الثالثة في يناير ١٨٧٩ ، حيث تليت خطبة العرش ، وهي أوجز خطب إسماعيل وآخرها في " مجلس شعوري النواب " ، وكان رد المجلس علي هذه الخطبة دليلاً قاطعاً علي إدراك النواب لمسئوليتهم ورغبتهم في مراقبة أعمال الحكومة ، فجاء في صدر هذا الرد : " نحن نواب الأمة المصرية ووكلائها ، المدافعون عن حقوقها ، الطالبون لمصلحتها ، التي هي في نفس الوقت مصلحة الحكومة ، .... " ثم تأتي عبارة أخرى تقول : " ونكرر الشكر لهذه الحاضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة جعلته مسئولاً كافلاً أمام الأمة تأييداً لمجلس النواب ، وتنميماً له ، .... " <sup>(٢)</sup> . وفي هذه العبارة الأخيرة ماينطوي علي تقرير " مبدأ المسؤولية الوزارية " أمام " مجلس شعوري النواب " .

وفي أثناء إنعقاد هذه الدورة أنت مجموعة من الأحداث إلي سقوط " وزارة نوبار باشا " ، وواقع الأمر أن أعمال هذه الوزارة اتسمت - منذ اللحظة الأولى لتأليفها - بالإنحياز الكامل لمصالح الدائنتين ، حيث قامت بفصل عدد كبير من الموظفين المصريين

---

(١) المرجع السابق .

(٢) لمزيد من التفصيل راجع :

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٠ .

- عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

وخاصة أولئك الذين يتولون مناصب هامة ، ليحل محلهم موظفون أجانب ، كما عمدت الوزارة إلي إنقاص عدد أفراد الجيش فقامت بتسريح أعداد كبيرة من الجنود وأحالت ٢٥٠٠ ضابط إلي الإستيداع دفعة واحدة . هذا بالإضافة إلي إرهاب الوزارة للألماني في جباية الضرائب ، وهو ما أدى إلي تزايد السخط العام علي الوزارة ، خاصة وأن "الخدوي إسماعيل" نفسه كان ساخطاً علي هذه الوزارة التي غلت سلطاته بعد أن اعتاد حكم البلاد حكماً مطلقاً مايقرب من خمسة عشر عاماً . وهكذا لم يكن لهذه الوزارة من قوة تعتمد عليها سوى تأييد الحكومتين الإنجليزية والفرنسية ، أي إنها كانت هيئة أجنبية تستمد سلطتها من الخارج (١) .

وطي أثر ذلك كله ، أحتشد الضباط المحالون للإستيداع ، فيما عُرف بـ " ثورة الضباط " ضد وزارة " نوبار " في ١٨ فبراير ١٨٧٩ ، وأراد " الخديوي إسماعيل " إستغلال هذه الفرصة ليتخلص من " نوبار باشا " ، ويتولي بنفسه رئاسة الوزارة الجديدة ، غير أنه لم يستطع ذلك بسبب إعتراض القنصلين الإنجليزي والفرنسي مما جعله يسند الوزارة إلي ابنه " محمد توفيق باشا " (٢) ، ولكن في مقابل قبول الخديوي لشرط قاسٍ ألا وهو منح الوزيرين الأوروبيين حق " الفيتو " علي أعمال الوزارة ، وذلك في معني وقف كل عمل لا يوافقان عليه معاً ، وهو مايعد خسارة جديدة تضاف إلي سجل الخسائر السياسية التي أصابت مصر ، حيث أن ذلك يعني ببساطة إلغاء سلطة مجلس النظار (الوزراء) وجعل زمام الأمور في يد الوزيرين الأوروبيين (٣) .

وكان أول ماقدره الوزيران الأوروبيان هو التخلص من " مجلس شوري النواب " خشية وقوفه موقف المعارضة تجاه الوزارة الجديدة ، فاستقر رأي الوزارة علي فض المجلس بحجة أن مدة نيابته وهي ثلاث سنوات قد انتهت ، واستصدرت من الخديوي المرسوم المؤذن بإنهاء مدة المجلس وإنقضاؤه ، وعهدت إلي " رياض باشا " وزير

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٥ - ١٨٧ .

(٢) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، مصر إسماعيل " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٣ - ١٩٥ .

الداخلية أن يتوجه إلي المجلس لإبلاغ الأعضاء بالمرسوم المذكور وإنفاذه ، وذلك في يوم ٢٧ مارس ١٨٧٩ ، فلما علم الأعضاء بما بيثته الوزارة ، اعتزموا عدم الإذعان لإرادتها ، وبالفعل وقف المجلس وقفه الشهيرة ، والتي رفض فيها الإنقضاخ<sup>(١)</sup> ، وذلك في موقف أشبه بـ " موقف ميرابو " <sup>(٢)</sup> عند بداية الثورة الفرنسية .

ولعل أبلغ تلميح لموقف المجلس في ذلك اليوم ، هو ما جاء في صحيفة " التايمز " الإنجليزية الصادرة في ١٦ أبريل ١٨٧٩ ، إذ قالت الصحيفة : " هذا المجلس لم يعد موضع سخرة أو إحتقار من أحد ، فلقد أثبت أعضائه مراراً أنهم يتمتعون بقدرة كبير من الإستقلال ، وفي الواقعة الأخيرة مايؤكد ذلك ، إذ ذهب وزير الداخلية إلي المجلس ليختم دور إنعقاده رسمياً ، حيث وجه للأعضاء خطاباً وقيق العبارة يتعلق بخماتهم الماضية ، وأن واجباتهم قد أدت طي أكمل وجه . ولكن المجلس رفض الإنصياخ لهذا الإنقضاخ ، وقام أحد النواب ليؤكد أن الأعضاء لم يعملوا شيئاً بعد ، وأن مهمتهم في الإشراف علي أعمال الوزارة لاتزال قائمة ، وقد أيده زملائه في ذلك بالإجماع " <sup>(٣)</sup> .

(١) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

- صلاح زكي أحمد ، مصر والمسألة الديمقراطية " دراسة في الفكر الديمقراطي والحياة النيابية في مصر ١٧٩٨ - ١٩٥٢ " ( بيروت : دار اليرسام ، ١٩٨٧ ) ، ص ٥٤ .

(٢) عندما اختلت أحوال فرنسا قبيل الثورة الفرنسية الكبرى ، عقد الملك " لويس السادس عشر " مجلس الأمة بـ " قمراسي " في مايو ١٧٨٩ ، وكان هذا المجلس يتألف من مندوبين يمثلون الأعيان ورجال الدين وجامعة الشعب فاختلف مندوب هذه الطبقات في الطريقة التي تتبع في التصويت ، وأخيراً انتصت نواب الشعب ناحية من ملعب التنس ، وأقسموا ألا ينصرفوا حتي يسنوا لفرنسا دستوراً ، وانضم إليهم في ذلك بعض الأعيان ورجال الدين . فخاف الملك وحزبه عاقبة اتحاد العناصر الثلاثة وحاولوا منع ذلك ، حيث خطب الملك خطبة نهى فيها نواب الشعب عن التعرض لإمتيازات الأعيان ورجال الدين ، ثم طلب إلي كل فريق الإنصراف إلي مكانه الخاص ، فانصرف الأعيان ولم ينصرف نواب الشعب . فجاء كبير أمناء الملك إليهم وقال لهم : " ألم تسمعا أمر الملك ؟ " لتجابه " ميرابو " - أحد قادة نواب الشعب - قائلاً : " نذهب ، وكل من أرسلوك إلنا هنا بلر الشعب ، وأنا لن نبرح مكاننا هذا إلا بعد السيراف " ، وعندما سلم الملك بمطالب النواب . وكان هذا الموقف الذي اشتهر باسم " موقف ميرابو " نسبة إلي اسم القائد الذي وقف في رجه الملك واعوات .

(٣) رفعت السيد ، الأساس الإجتماعي للثورة المورابية ( القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧ ) ، ص

١٠٢ - ١٠٣

ويعد يومين من هذا الحدث الخطير ، وبالتحديد في ٢٩ مارس ١٨٧٩ ، قدم النواب عريضة إلى الخديوي - وقع عليها جميع الأعضاء الحاضرين بالقاهرة - اعترضوا فيها على مسلك الوزارة تجاه مجلسهم ، واثبتوا فيها احتجاجهم على " المشروع المالي " الذي أعده " ريفرس ويلسن " وزير المالية الإنجليزي في " وزارة توفيق " ، حيث كانت الوزارة تنوي إصداره - دون عرضه على المجلس - لتعلن فيه : " إفلاس الحكومة المصرية ، وإلغاء قانون المقابلة ، وفرض ضرائب جديدة " . وأعلن النواب عزمهم على رفض هذا المشروع وإمتناعهم عن تنفيذه ، وطالبوا الخديوي في ختام عريضتهم بأن يعيد للمجلس حقوقه التي أمتنت<sup>(١)</sup> .

وفي اليوم الثاني من شهر أبريل عام ١٨٧٩ ، إنعقدت " جمعية وطنية " - وهي التسمية التي أطلقها عليها الصحف في ذلك الوقت تشبيهاً لها بـ " الجمعية الوطنية " التي تزعمت الثورة الفرنسية<sup>(٢)</sup> - ضمت قادة الفكر من أعضاء " مجلس شورى النواب " والأعيان والعلماء ، واتفقوا على وضع لائحة ضمنوها مطالبهم وسميت بـ " اللائحة الوطنية " ، ولقد بلغ عدد الموقعين على هذه اللائحة (٦٠) من أعضاء " مجلس شورى النواب " ، و (٦٠) من العلماء المسلمين ورجال الدين غير المسلمين وفي مقدمتهم شيخ الجامع الأزهر ويطريزك الأقباط وحاخام اليهود ، و (٤٢) من الأعيان ، و (٧٢) من الموظفين ، و (٩٢) من رجال الجيش . ورفعت اللائحة إلى الخديوي فأقرها ، وبذلك تم النصر للمجلس فاستمر منعقد<sup>(٣)</sup> .

وبتلخص المطالب التي تضمنتها " اللائحة الوطنية " فيما يلي<sup>(٤)</sup> :

- (١) عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٨ - ١٩٩ .
- (٢) أحمد بهاء الدين ، أيام لها تاريخ ( القاهرة : دار الهلال ، ١٩٩٠ ) ، ص ٢٦ .
- (٣) محمد طه بدوي ، قصة الحرية والمساواة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .
- (٤) راجع في هذا السند :
- عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .
- صلاح زكي أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤ - ٥٥ .
- عبد النعم النسراني الجيمي ، الثورة العرابية في ضوء الوثائق المصرية ( القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأرقام ، ١٩٨٢ ) ، ص ٩ - ١٠ .
- عبد العظيم رمضان ، الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٢ يوليو ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨١ ) ، ص ٧٠ .



١ - الوصول إلي تسوية مالية تقوم علي أساس أن البلاد ليست في حالة إفلاس، وأن إيرادات الحكومة تكفي مصروفاتها بما في ذلك أداء أقساط الدين العامة .

٢ - المطالبة بتعديل نظام " مجلس شعوري النواب " ، وتخويل سلطات المجالس النيابية الأوروبية ، وبقرار مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه .

٣ - تأليف نظارة (وزارة) مصرية خالصة خالية من العناصر الأجنبية ، مع القبول بإعادة نظام الرقابة الثنائية لتأمين حقوق الدائنين .

وبطبيعة الحال فقد احتج الوزيران الأوروبيان علي هذه اللائحة وامتصته من مطالب ، وعلي قبول الخديوي لها . وواقع الأمر أن " الخديوي إسماعيل " كان قد وجد في تحقيق هذه المطالب الوطنية الوسيلة المثلي للوقوف في وجه التدخل الأجنبي والتخلص من الوزارة التي سلبته سلطته ، وهو في ذلك لم يكن يسعى إلا لتحقيق مصالحه الشخصية ورغبته في إستعادة السلطة التي سلبت منه (١) .

وهكذا أوعز " الخديوي إسماعيل " إلي ابنه " توفيق " بالإستقالة من رئاسة الوزارة، وكلف " محمد شريف باشا " - المعروف بميوله الوطنية وأحد الموقعين علي اللائحة الوطنية - بتأليف الوزارة الجديدة (٢) ، وذلك في ٧ أبريل ١٨٧٩ ، حيث قام " شريف باشا " بتأليف وزارة تتكون من عناصر الحركة الوطنية ، فكان أول أعمالها هو إقرارها " مجلس شعوري النواب " علي استمرار انعقاده احتراماً لقراره (قرار المجلس) الذي أعلن في مواجهة " رياض باشا " قبل إستقالة الوزارة السابقة ، فكان عملها هذا تقييداً للمجلس في موقفه التاريخي (٣) . وتنفيذاً لطلبات الأمة وضمت وزارة " شريف باشا " مشروع لائحة أساسية جديدة (نستور) ، وقدمته إلي " مجلس شعوري النواب " في

(١) نبيه بيومي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ - ١٧ .

(٢) بعد خطاب الخديوي إلي شريف باشا الخاص بتكليفه بتأليف الوزارة الجديدة ، أحد الوثائق الهامة في تاريخ الحياة السياسية في مصر ، وذلك لما تضمنته من إعتراف بحق الأمة في تحقيق مطالبها .

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

١٧ ماي ١٨٧٩ ، ومنحت الوزارة للمجلس سلطة " الجمعية التأسيسية " التي تملك حق تعديل الدستور وإقراره . وفي ٢ يونيو قدمت الوزارة إلى المجلس مشروع قانون الانتخاب الجديد ، فالف المجلس لجنة لدراسة مشروع الوزارة ، حيث أدخلت اللجنة بعض التعديلات على المشروع ، وفي ٨ يونيو وافق المجلس بالإجماع على تقرير اللجنة والمشروعين<sup>(١)</sup> .

ويكشف مشروع هذا الدستور (مشروع دستور ١٨٧٩) عن كونه أول مشروع لدستور يأخذ بخصائص النظم النيابية البرلمانية في مصر ، حيث أنه يقضي إلى هيئة نيابية هي " مجلس النواب " والذي يتكون من ١٢٠ نائباً ينتخبهم الشعب (مادة ١ من مشروع الدستور) ، كما أن كل نائب من هؤلاء النواب يمثل الأمة بأسرها وليس ناخبي دائرته فحسب (مادة ٨ من مشروع الدستور) . ويأشر هؤلاء النواب سلطة فعلية في شئون الحكم ، أي أنه ليس مجلساً استشارياً كما كانت الحال في ظل " مجلس شورى النواب " ، فلقد أعطي هذا المشروع لـ " مجلس النواب " سلطة إقرار القوانين والموافقة عليها قبل التصديق عليها من قبل الخديوي (مادة ٢٧ من مشروع الدستور) ، كما استوجب هذا المشروع إقرار " مجلس النواب " للضرائب قبل فرضها (مادة ٤٥ من مشروع الدستور) ، وكذلك ضرورة إقراره للميزانية (مادة ٤٦ من مشروع الدستور) . وينص هذا المشروع على تلقيت مدة النيابة بثلاث سنوات ، إلا أنه يجوز تكرار انتخاب النواب عند تجديد الانتخاب (مادة ٣ من مشروع الدستور)<sup>(٢)</sup> .

وطبقاً لهذا المشروع فإن " السلطة التنفيذية " تتكون من عنصرين هما : " الخديوي " (رئيس الدولة) ، و " النظارة " (الوزارة) . وتقوم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية - في ظل هذا المشروع - على أساس فكرة " التعاون وتوازن القوى " ، وعلى نفس النمو المصور في "النظام البرلماني" ، وبما في ذلك من تبادل للتأثير والتأثر بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، وذلك بحكم إقرار هذا المشروع لمبدأ مسئولية الوزارة أمام المجلس (مادة ٣٦ من المشروع) ، وإقراره المقابل بحق الخديوي في حل

(١) نبيه يبيومي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ .

(٢) محسن خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٨ - ٤١٩ .

المجلس شريطة إجراء إنتخابات جديدة خلال أربعة أشهر من تاريخ الحل (مادة ١١ من المشروع)<sup>(١)</sup> .

وهذه الخصائص في مجملها هي خصائص النظام النيابي البرلماني ، والواقع أن " مشروع دستور ١٨٧٩ " كان خطوة كبيرة علي طريق التحديث الدستوري .

غير أن هذا المشروع لم يقدر له أن يري النور ، فما كاد " مجلس شعوري النواب " أن يقر اللائحة الأساسية ولائحة الإنتخاب ، ويرفعهما إلي الخديوي إسماعيل " ليصدق عليهما ، حتي مارست النول الأوروبية ضغوطها علي الباب العالي في الأستانة ، وسعت في خلق " الخديوي إسماعيل " حتي تم لها ما أرادت ، حيث صدر الفرمان السلطاني بخلق " إسماعيل " وتعيين ابنه " توفيق " خديوياً لمصر ، وذلك في يوم الخميس ٢٦ يونيو ١٨٧٩<sup>(٢)</sup> .

ومع تولي " توفيق " حكم مصر ، اجتمع " مجلس النواب " (حيث جرى الإصطلاح علي تسمية " مجلس شعوري النواب " بـ " مجلس النواب " في أواخر عهد إسماعيل)، في جلسة ١٦ يوليو ١٨٧٩ ، وتليت علي المجلس رسالة من وزارة الداخلية تتضمن "أن النظر في مشروعي الدستور وقانون الإنتخاب يقتضي زمناً طويلاً ، ولذلك نري الترخيم للأعضاء بالتوجه إلي بلادهم " ، أي أن الحكومة قررت فسخ المجلس ، فكانت هذه هي آخر جلسة عقدها في النور الثالث للمجلس المنتخب سنة ١٨٧٦ ، ثم تعطلت الحياة النيابية لمدة عامين في أول عهد توفيق<sup>(٣)</sup> . وهكذا انطوت صفحة من صفحات التطور والتحديث ، وبدأت صفحة أخرى مع " الثورة العربية " .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٢٠ .

(٢) لمزيد من التفصيل في شأن " خلق إسماعيل " ، راجع :

- عبد الرحمن الرافعي ، همس إسماعيل " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٠ - ٢٥٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

### ثالثاً: الثورة العرابية :

لقد جاءت " الثورة العرابية " كامتداد طبيعي للتطور الذي شهدته السنوات الثلاث الأخيرة من حكم " إسماعيل " ، بل ويصح القول بأنها قد جاءت تنويعاً لمرحلة طويلة من الوقوف في مواجهة الظلم والاستبداد ممثلاً في الحكم الفردي المطلق والتدخل الأجنبي السافر .

ولعله من الضرورة بمكان أن نتعرف علي المقدمات والأسباب التي أدت إلي " الثورة العرابية " (١) . ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلي نوعين : أسباب مباشرة وهي تلك المرتبطة طبقة الضباط والجند وموقفهم من الحكومة وموقف الحكومة منهم ، وأسباب غير مباشرة وهي تلك التي تتصل بحالة الشعب والعوامل التي دفعت إلي تأييد الثورة ومناصرتها (٢) .

#### ١ - الأسباب المباشرة :

تتمثل الأسباب المباشرة للثورة العرابية فيما واجهه الضباط المصريون من سوء معاملة رؤسائهم ، وخاصة " عثمان رفقي باشا " وزير الجهادية في عهد " وزارة رياض باشا " ، حيث كان " عثمان رفقي " شركسياً متعصباً لجنسه ، يتحيز للضباط الذين ينتمون إلي أصول شركسية أو تركية ، ويعمل علي جمع زمام السلطة في أيديهم ، ويؤثرهم علي المصريين في الترقيات والتعيينات في المناصب الهامة (٣) .

هذا ومادنا بصدد الأسباب المباشرة للثورة ، فلا جدال في أن ظهور " أحمد عرابي " كان في مقدمة هذه الأسباب ، بما بثه في نفوس الضباط من روح التضامن

---

(١) لمزيد من التفصيل في شأن المقدمات والأسباب التي أدت إلي " الثورة العرابية " ، راجع :

- عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزي ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ ) ، ص ٦٩ - ٨١ .

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢ - ١٢٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٩ .

(٣) المرجع السابق .

والإتحاد للمطالبة بحقوقهم المهضومة ، وبما تميز به من جرأة جعلته يتقدم الصفوف  
ليعرض مطالبه ومطالب زملائه علي ولاة الأمور <sup>(١)</sup> .

#### ٢ - الأسباب غير المباشرة :

وتمثل في أسباب سياسية ، وأخرى إقتصادية ، وثالثة إجتماعية . وذلك علي  
النحو التالي :

١ - الأسباب السياسية : بدأت هذه الأسباب مع الشعور بأن عهد " توفيق " يمثل  
ردة نحو الحكم المطلق ، إذ كانت طبقة أصحاب الفكر والرأي تتطلع إلي إعلان الدستور  
علي يد " الخديوي توفيق " ، وذلك بعد توليه الحكم خلفاً لوالده " إسماعيل " الذي حال  
خلعه دون إصدار الدستور والعمل به ، إلا أن " توفيق " خيب آمال هذه الطبقة عندما  
رفض مطالب " شريف باشا " رئيس الوزارة بالتصديق علي الدستور ، وهو ما دفع  
" شريف " إلي الإستقالة ، وذلك في ١٧ أغسطس ١٨٧٩ . فما كان من " الخديوي توفيق "  
إلا أن ألف وزارة ترأسها بنفسه لمدة شهر مخالفاً بذلك النظام الذي قرره مرسوم ٢٨  
أغسطس ١٨٧٨ والقاضي بإنشاء " مجلس النظار " كهيئة مستقلة عن الخديوي ، ثم عهد  
بالوزارة بعد ذلك - في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ - إلي " مصطفى رياض باشا " ، المعروف  
بتشبعه للحكم المطلق وإنحيازه للنفوذ الأوروبي . حيث بقيت البلاد محرومة في عهد  
وزارته من الحياة النيابية لمدة سنتين متتاليتين لم يجتمع خلالها مجلس يمثل الأمة <sup>(٢)</sup> .

وإزداد الشعور بهذه الردة نحو الحكم المطلق الإستبدادي مع إتجاه وزارة  
" مصطفى رياض باشا " إلي إضهاد المعارضة والتكيل بها ، وملاحقتها للصحف  
المعارضة لها عن طريق الإبتذار أو التعطيل بحجج متفاوتة منها : أنها اعتادت التدخل  
فيما لايعنيها أو أن مآثره يضر أكثر مما ينفع ... الخ <sup>(٣)</sup> .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٤ - ٧٥ .

هذا بالإضافة إلي ظهور بعض التنظيمات السياسية مثل ما عُرف بـ (الحزب الوطني، وجمعية مصر الفتاة) ، وسوف يأتي تناول لهذه التنظيمات - بالتفصيل - في المبحث الثالث من هذا الفصل .

ب - الأسباب الاقتصادية : لم تكن الحالة الاقتصادية خيراً من الحالة السياسية ، بل كانت أدعي منها إلي الثورة ، فالديون التي اقترضها " الخديوي إسماعيل " ألقت علي البلاد عبئاً جسيماً ، اضطرت معه الحكومة إلي تخصيص نصف موارد الميزانية لسداد فوائد الديون ، وهو ما يعني حرمان الشعب من ثمرة عمله وجهاده. هذا بالإضافة إلي فداحة الضرائب المفروضة ، واقتطاعها عدالة التوزيع ، وجبايتها بوسائل القسب والقهر . أما الأعيان فقد كان لإلغاء " قانون المقايلة " أبلغ الأثر في زيادة سخطهم علي الوزارة ، لأنه يعني ضياع أموالهم التي أنوها للحكومة طبقاً لهذا القانون (١) .

يضاف إلي ذلك كله سياسة الحكومة الخاصة بإنقاص عدد أفراد الجيش توفيراً للنفقات ، حتي وصل عدد أفرادها إلي ١٢.٠٠٠ جندي ، وهو ما يعني إحالة الكثير من الضباط إلي الإحتياج مما أوقعهم في ضيق مالي حيث لم توفر لهم الوزارة وظائف أو أعمال بديلة ، فانضموا بطبيعة الحال إلي الناقمين (٢) .

ج - الأسباب الاجتماعية : كان لإنتشار التعليم وتعدد المدارس وتنوع البعثات العلمية للخارج أثره الكبير علي تطور الفكر والرأي في المجتمع المصري ، كما كان للدور الذي لعبه " جمال الدين الأفغاني " - الذي نفي من مصر في أوائل عهد توفيق - فضله الكبير في بث روح العزة ، ومحاربة الذلة والإستكانة ، والتطلع إلي الحرية . ويتصل بالأسباب الاجتماعية تأثير الصحافة في تحريك المشاعر وتطوير الأفكار . هذا وكذا قد عرضنا لهذه الأسباب الاجتماعية - بشئ من التفصيل - من خلال تناولنا للعوامل التي أدت إلي تطور " مجلس شورى النواب " في مرحلته الثانية .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧٨ - ٧٩ .

(٢) إبراهيم أحمد شلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤ .

ولقد تعاونت وتشابكت هذه المقدمات والأسباب لتؤدي إلى " الثورة العربية " بكل ما حققت به من أحداث وماترتب عليها من نتائج ، وعلي نحو يصعب معه أن نعتبرها ثورة عسكرية - كما يصفها البعض - ذلك لأن هذه الثورة قد تبدو عسكرية برجالها وريها بأسبابها المباشرة ، ولكنها فيما عدا ذلك كانت " ثورة شعبية " <sup>(١)</sup> بكل ماتحملة الكلمة من معنى فلقد شاركت فيها طبقات الأمة كلها <sup>(٢)</sup> . وهذا ماسوف تكشف عنه أحداث الثورة .

### - أحداث الثورة <sup>(٣)</sup> :

يمكن تقسيم أحداث " الثورة العربية " إلى حدثين رئيسيين : الأول ويُعرف بـ " واقعة قصر النيل " ، والثاني ويُعرف بـ " واقعة عابدين " .

١ - واقعة قصر النيل : بدأت أحداث هذه الواقعة عندما علم " أحمد عرابي " وصحبه أن " عثمان رفقي باشا " وزير الجهادية في " وزارة رياض " قد أصدر قانوناً يحول دون ترقية الضباط من تحت السلاح ، وهو مايحول دون ترقية المصريين في الجيش ، كما علموا أنه قد أصدر قرارين : أحدهما بفصل قائد سلاح الفرسان (وهو مصري) وتعيين ضابط شركسي بدلاً منه ، والآخر بنقل قائد ألوية طرة (وهو مصري

---

(١) محمد طه بدوي ، قصة الحرية والمساواة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العربية والإحتلال الإنجليزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٩ .

(٣) راجع في شأن أحداث " الثورة العربية " :

- المرجع السابق ، ص ٨٨ - ١٢٨ .

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

- أحمد عرابي ، مذكرات الزعيم أحمد عرابي " كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العربية " ، في عامي ١٢٩٨ و ١٢٩٩ الهجريين ، وفي ١٨٨١ و ١٨٨٢ الميلاديين " ( القاهرة : دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال ، العدد ٤٦١ مايو ١٩٨١ ) ، ص ٥٤ - ٩٦ .

- نؤاد حسن حافظ ، الثورة العربية " ٢ وثائق " ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ ) .

أيضاً) إلى وزارة الحرية كعمان له - وهو ما يعني تخفيض درجته - وتعيين ضابط شرعسي بدلاً منه هو الآخر (١).

ويعد تشارب بين عرابي ورفاقه ، اتفقوا علي إختيار " عرابي " رئيساً لهم ، وفوضوه في العمل علي التخلص من هذه الحالة ، علي أن يتضامنوا وإياه في تنفيذ ما يأمر به ، فكتب " عرابي " عريضة إلي " رياض باشا " رئيس الوزراء يطالب فيه بعزل وزير الجهادية من منصبه ، وإعادة الأراضاع إلي ماكانت عليه قبل إصداره لهذه القرارات ، ووقع علي هذه العريضة " أحمد عرابي " و " علي فهمي " و " عبد العال حلمي" (٢).

قدم الضباط الثلاثة العريضة إلي " رياض باشا " الذي وعدهم بالنظر في الأمر ، وفي ٢١ يناير ١٨٨١ إجتمع مجلس الوزراء برئاسة الخديوي ، وبحث في أمر العريضة، حيث استقر رأي المجلس علي ضرورة محاكمة الضباط الثلاثة أمام مجلس عسكري. وبالفعل دُبرت حيلة لإستدعاء الضباط الثلاثة - في صباح اليوم التالي لإجتماع مجلس الوزراء (أول فبراير) - إلي ديوان الوزراء ، حيث تم القبض عليهم . ولم يكن هذا القبض مفاجأة لهم فقد احتاطوا له ، وأسرت فرقتهم - طبقاً لخطة التي وضعوها - في مهاجمة ديوان الوزراء ، فوقع الرعب في نفوس الضباط الموجودين بالديوان وفي مقدمتهم وزير الجهادية نفسه ولأنوا بالفرار (٣).

وهكذا خرج الضباط الثلاثة من قصر النيل وقد حققوا نصراً سريعاً غير متوقع ، اضطر معه الخديوي إلي تنفيذ مطالبهم والتي تمثلت في عزل " عثمان رفقي " وزير الجهادية ، وإسناد وزارة الجهادية إلي نصير لهم هو " محمود سامي البارودي " (٤).

---

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العراقية والإحتلال الإنجليزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٩ - ٩٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٢ - ٩٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٩٧ - ٩٨ .



وقد كان لهذا النصر أثره البالغ في الأمة كلها ، إذ جعل لعراقي مكانة كبيرة في البلاد كمنقذ للأمة من المظالم ومحقق للأمال ، واقترب عراقي ورفاقه - " الحزب العسكري " كما أطلق عليهم في ذلك الوقت - من كل أفراد الأمة وعلى رأسهم العلماء والأعيان بعد أن بث عراقي أفكاره بينهم ليكونوا معه وحزبه . وبطبيعة الحال فقد سعي الخديوي إلي تقريظ شمل زعماء الجيش وضباطه ، وكانت وسيلة إلي ذلك محاولة تقريظ وحدات الجيش وخاصة تلك الموالية لعراقي ، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل إذ اتفقت كلمة عراقي ورفاقه علي إقامة مظاهرة عسكرية أمام قصر عابدين لإملاء إرادتهم علي الخديوي ، فكانت الواقعة الثانية (واقعة عابدين) والتي تعد تاريخ الثورة الحقيقي<sup>(١)</sup>.

٢ - واقعة عابدين : تجمعت وحدات الجيش المرابطة في القاهرة بساحة قصر عابدين في عصر اليوم التاسع من سبتمبر عام ١٨٨١ ، لتقديم طلبات الأمة إلي الخديوي ، حيث تقدم إليه " أحمد عراقي " قائلاً : " جئنا يامولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة ، وكلها طلبات عادلة " ، ويعد أن عرض " عراقي " هذه المطالب ، أجاهبه "الخديوي" - بكل ما يحمله الحاكم المطلق من إستبداد - قائلاً : " كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها ، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي ، وما أنتم إلا عبيد إحسانتنا " ، ولكن إجابة "عراقي" جاءت علي قدر ما أعطته الأمة من ثقة وتأييد ، فقال عبارته الخالدة : " لقد خلقنا الله أحراراً ، ولم يخلقنا ترثاً أو عقاراً ، فوالله الذي لا إله إلا هو إننا سوف لانورث بعد اليوم " (٢) . وعندما وصل الحوار إلي هذا الحد ، أشار قنصل إنجلترا في الإسكندرية " مستر كوكسن " علي الخديوي بالرجوع إلي القصر للتداول في الأمر ، ويعد أن تداول الخديوي في الموقف مع من كانوا بداخل القصر من وزراء وقناصل،

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

(٢) أحمد عراقي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٥ .

- توجد رواية أخرى للحوار التي دار بين " الخديوي " و " أحمد عراقي " ، إلا أنها لا تختلف عن هذه الرواية في الدلالات ، وإنما يفت الإختلاف - بين الروايتين - عند حدة قرة العبارات ، ولذا رأينا الأخذ برواية " أحمد عراقي " لك الطرف الأمثل في هذا الحوار .

ولمزيد من التفصيل في شأن الروايتين ، راجع :

- عبد الرحمن الرامي ، الثورة المرابية والإحتلال الإنجليزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

استقر الرأي علي إجابة مطالب " عرابي " تدريجياً . وتتلخص هذه المطالب في : إسقاط " وزارة رياض باشا " المستبدة ، تشكيل " مجلس النواب " علي نسق المجالس الأوروبية ، الوصول بعدد أفراد الجيش إلي العدد المعين في القوائم السلطانية وهو ١٨٠٠٠ جندي (١) .

وتؤكد مطالب " عرابي " هذه أن الثورة لم تكن مجرد ثورة جيش بل هي ثورة أمة ، وهذا هو ما جاء واضحاً علي لسان عرابي في مواجهة الخديوي ، عندما قال : " جئنا يامولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة ، وكلها طلبات عادلة " . وهي بالفعل مطالب أمة أثقل كاهلها طول عهد الإستبداد وذل الإستعباد .

#### — نتائج الثورة :

رضخ الخديوي لمطالب الثورة خوفاً علي عرشه وحرصاً علي بقائه ، فاستقالت وزارة رياض باشا نزولاً علي إرادة العرابيين ، واتجهت الأنظار إلي " شريف باشا " لتأليف الوزارة الجديدة التي تحقق مطالب الأمة وتتخذ البلاد من مخاطر التسخّل الأجنبي ويستقر علي يدها النظام الدستوري في مصر ، وكاشف العرابيون الخديوي بهذه الرغبة ، فأجابهم الخديوي إلي طلبهم ، وعهد إلي " شريف باشا " بتأليف الوزارة الجديدة والتي أطلق عليها اسم " وزارة الأمة " (٢) .

وبدأت " وزارة شريف " في تحقيق مطالب الأمة وأبرزها تأليف مجلس نيابي كامل السلطة (٣) ، فرفعت إلي " الخديوي توفيق " - في ٤ أكتوبر ١٨٨١ - تقريراً بإجابة

(١) إبراهيم أحمد شاهي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

(٢) عبد الرحمن الزاوي ، مصر - إسماعيل " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٣) قدم ولد من وجه البلاد وأعيانها تقريرين إلي " شريف باشا " - في ١٨ سبتمبر ١٨٨١ - أي بعد تأليفه لوزارته بفترة أيام - يتقدم أولهما ضماناً لتمديدات الجيش بإحترام النظام ، ويتضمن ثانيهما طلباً بإنشاء " مجلس النواب " علي نحو مماثل للمجالس النيابية في أوروبا ، حيث وقع علي هذين التقريرين نحو ١٥٠٠ من وجه البلاد وأعيانها .

ولمزيد من التفاصيل في شأن هذين التقريرين ، راجع :

- عبد الرحمن الزاوي ، الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٩ - ١٤٠ ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

مطالب الأمة في هذا الصدد، وذلك بإجراء إنتخابات عامة طبقاً للئحة مجلس شعوري النواب القديم المأسس في عهد " إسماعيل " علي أن تعرض الوزارة علي المجلس المنتخب مشروع " الدستور " ( " اللائحة الأساسية " كما كان يصطلح علي تسميته ) . ليقرر مايراء فيه من تعديلات حتي يصل إلي مستوي المجالس النيابية الصحيحة ، وذلك في معني إنتخاب " مجلس شعوري النواب " ليكون بمثابة " جمعية تأسيسية " تضع الدستور الجديد <sup>(١)</sup> . وفي نفس اليوم الذي رفع فيه " شريف باشا " تقريره إلي الخديوي، صدر الأمر الخديوي بإجراء الإنتخابات العامة ، وتحدد يوم إفتتاح المجلس . وأجريت الإنتخابات في حرية كاملة ولبنون تفضل من الحكومة أو من العربيين ، وبطبيعة الحال فقد جاء هذا المجلس - كسابقيه - مكوناً في أغلبه من الأعيان وكبار الملاك <sup>(٢)</sup> .

افتتحت الدورة الأولى للمجلس في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ بخطبة العرش ، والتي أكد فيها الخديوي علي إهتمامه بمصالح الأمة ورغبته في أن ينال المجلس ثقة الشعب والحكومة <sup>(٣)</sup> . وفي ٢ يناير ١٨٨٢ قدمت الوزارة " مشروع دستور " علي نفس نمط "مشروع دستور ١٨٧٩ " الذي لم يقرر له أن يري النور ، حيث أحاله المجلس إلي اللجنة الدستورية لدراسته ، وفي الوقت الذي كانت تتولي فيه اللجنة فحص مشروع الدستور، وقعت أزمة سياسية نتيجة لتدخل إنجلترا وفرنسا في وضع الدستور ، وهي الأزمة التي انتهت بإستقالة " وزارة شريف باشا " <sup>(٤)</sup> .

أطلق علي هذه الأزمة اسم " أزمة يناير " ، حيث بدأت بمذكرة من إنجلترا وفرنسا إلي الخديوي ، مؤرخة في ٧ يناير ١٨٨٢ ، تتضمن إتفاقهما علي تأييد سلطة الخديوي

(١) المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٢) راجع لي ذلك :

- المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

- تيه بيومي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ - ٢١ .

(٣) جاكوب لاندو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العربية والإحتلال الإنجليزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

عند مواجهته لأية صعوبات من شأنها عرقلة مجريات الأمور العامة في مصر ، وأعقبت هذه المذكرة مذكرة أخرى في ٢٦ يناير ١٨٨٢ من قنصلي الدولتين - وبإيعاز من راتبينهما - إلي " شريف باشا " يعترضان فيها علي إعطاء " مجلس النواب " الحق في تقرير الميزانية ، حتي ولو كان هذا الحق مقصوراً علي المصالح التي لم تخصص إيراداتها للدين العام ، وهو الأمر الذي من شأنه - من وجهة نظر الدولتين - أن يضر بالضمانات المقررة للدائنين . وكان " شريف باشا " يحاول أن يتقاضي الصدام مع إنجلترا وفرنسا حيث عرض علي مجلس النواب - في ٣١ يناير ١٨٨٢ - تأجيل البت في المادة المتعلقة بالميزانية حتي يتم إجراء المزيد من المفاوضات بين الحكومة والدولتين الأجنبيتين ، إلا أن زعماء النواب والعرايين لم يقبلوا هذا الحل ، وأرادوا أن يقرروا مادة الميزانية فوراً وبدون تأجيل <sup>(١)</sup> . حيث قرر المجلس في جلسته المنعقدة في الخميس ٢ فبراير ١٨٨٢ تشكيل لجنة لمقابلة الخديوي والحصول علي إقراره للمستور كما استقرت عليه آراء النواب ، وفي نفس اليوم توجهت اللجنة - في البداية - إلي " شريف باشا " الذي رفض التصديق علي المستور مادام متضمناً المادة المتعلقة بالميزانية ، إلا أن النواب أصرروا علي رأيهم وتوجهوا إلي الخديوي وطلبوا بإعفاء " وزارة شريف " وتأليف وزارة جديدة لتصدق علي المستور . وهذا هو ماتم بالفعل، حيث تقدم " شريف " باستقالته في ٣ فبراير ١٨٨٢ ، وعهد الخديوي إلي " محمود سامي البارودي " - الذي رشحه النواب والعرايين - بتأليف الوزارة الجديدة ، والتي أطلق عليها أسم " الوزارة العربية " أو " وزارة الثورة " إذ ضمت " أحمد عرابي " - زعيم العرايين - وزيراً للجهادية والبحرية ، وضمت رفيقه " محمود فهمي " وزيراً للأشغال ، كما أن باقي الوزراء كانوا من مؤيدي الثورة العربية <sup>(٢)</sup> .

(١) ذلك بالرغم من أنه لم تكن هناك حاجة عملية لتسليمي التصل في إقرار المادة المتعلقة بالميزانية ، خاصة وأن ميزانية ١٨٨٢ كانت قد أقرت فعلاً في نهاية عام ١٨٨١ وقيل إنقاذ المجلس ، أما ميزانية ١٨٨٢ فلم تكن لتناقش إلا في نهاية عام ١٨٨٢ ، وهو ما يعني أن التأجيل كان حلاً واقعياً وتنطقاً .

(٢) راجع في ذلك :

- إبراهيم أحمد شاذلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٤ - ١٣٦ .  
- عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العربية والإحتلال الإنجليزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٩ - ١٩٠ .

وكان أول ما عنيته به "وزارة البارودي" هو إعلان الدستور . حيث اجتمع مجلس الوزراء في السابع من فبراير عام ١٨٨٢ برئاسة الخديوي للنظر في مشروع الدستور، وبعد أن قبل المجلس المشروع قام الخديوي بتوقيع المرسوم الخاص بصدر الدستور في ذلك اليوم نفسه (١) . كما صدر قانون الإنتخاب في ٢٥ مارس ١٨٨٢ .

وهكذا صدر " دستور ١٨٨٢ " بعد سلسلة طويلة من الأحداث والتطورات ، التي حفرت معالمها في المبادئ التي أخذ بها ، والحقوق التي أقرها ، والنصوص علي نص عليها .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠٠-٢٠٢ .



## المبحث الثاني

### ملامح التحديث الدستوري في "دستور ١٨٨٢"

أولاً : أسلوب نشأة " دستور ١٨٨٢ " :

إنقسمت الآراء حول أسلوب نشأة " دستور ١٨٨٢ " <sup>(١)</sup> إلى رأيين ، يرى أصحاب أولهما أن هذا الدستور قد صدر عن طريق " جمعية تأسيسية " ، علي حين يرى أصحاب الرأي الثاني أن هذا الدستور قد صدر في صورة " عقد " <sup>(٢)</sup> .

ويستند أصحاب الرأي الأول إلى أن " مجلس النواب " المنتخب سنة ١٨٨١ هو الذي أملي هذا الدستور علي النحو الذي أرتأه <sup>(٣)</sup> ، وذلك في معنى أن هذا المجلس كان بمثابة " جمعية تأسيسية " منتخبة من الشعب بهدف بحث وإقرار الدستور .

أما أصحاب الرأي الثاني فيستندون في ذلك إلي ما جاء في ديباجة الدستور ، إذ نصت علي : " نحن خديوي مصر ... بعد الإطلاع علي أمرنا الصادر بتاريخ .... وبناء علي ماقرره مجلس النواب ، ووافق رأي مجلس نظارنا ، تأمر بما هوأت .... " وفي هذه الديباجة مايشير إلي أن هذا الدستور قد صدر بإرادة مشتركة من الخديوي ونواب الشعب <sup>(٤)</sup> . وذلك في معنى أن صلب هذا الدستور قد جاء في صورة " عقد " بين الخديوي من ناحية ونواب الشعب من ناحية أخرى <sup>(٥)</sup> .

---

(١) صدر هذا الدستور في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ تحت اسم " اللجنة الأساسية " .

(٢) لمزيد من التفصيل في هذا الصدد ، راجع :

- مصطفى أبوزيد فهمي ، الدستور المصري ورقابته دستورية القوانين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ .

- محسن خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٦ - ٤٢٧ .

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(٤) مصطفى أبوزيد فهمي ، الدستور المصري ورقابته دستورية القوانين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ .

(٥) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

والحق أن كلاً من الرأيين له وجهته ، إلا أننا نستطيع ترجيح الرأي الثاني ، ذلك بأن إعطاء " مجلس النواب " صلاحيات " الجمعية التأسيسية " في وضع الدستور لا يعني أن المجلس كان باستطاعته أن يصدر الدستور بإرادته المنفردة ، حيث أن إصدار هذا الدستور كان يقتضي توافق الإرادتين معاً ( إرادة " مجلس النواب " ، وإرادة " الخديوي ) . وهو ما يتفق تماماً مع صورة " أسلوب العقد " كأسلوب من أساليب نشأة اللساتير .

وهكذا نستطيع القول بأن " دستور ١٨٨٢ " قد نشأ في صورة " عقد " بين " نواب الشعب " و " الخديوي " .

ثانياً : موقف " دستور ١٨٨٢ " من المبادئ الرئيسية للنظم الليبرالية الغربية :

يعد " دستور ١٨٨٢ " أول دستور مصري يأخذ بالمبادئ الرئيسية للنظم الليبرالية الغربية ، حيث يفضي هذا الدستور إلى نظام " نيابي برلماني " <sup>(١)</sup> له كل خصائص النظام النيابي ، وكل الملامح الرئيسية للنظام البرلماني . وهذا ما سوف نتناوله فيما يلي :

(١) ملامح النظام النيابي في " دستور ١٨٨٢ " :

١ - هيئة نيابية (برلمان) منتخبة من الشعب وتمارس سلطات فعلية : حيث يفضي " دستور ١٨٨٢ " إلى هيئة نيابية منتخبة من الشعب هي " مجلس النواب " المكون من ١٢٥ نائباً ، إذ نصت المادة الأولى من هذا الدستور على أن : " تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب ... " . كما أسند هذا الدستور إلى هذه الهيئة النيابية سلطات فعلية في شؤون الحكم ، تتمثل فيما يلي :

---

(١) مصطفى ابوزيد لهسي ، الدستور المصري ورقابة دستورية القوانين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٢ .

- ونجد الإشارة هنا إلى أن " دستور ١٨٨٢ " كان قد أعد علي نفس نبط " مشروع دستور ١٨٧٩ " ، الذي عرضنا له من قبل ، وذلك فقد جاء متوالفاً معه في الخصائص والملامح .



— حق " مجلس النواب " في إقرار القوانين : في معنى ضرورة موافقته علي القوانين قبل التصديق عليها من الخديوي ، إذ نصت المادة (٢٥) من الدستور علي أن : " ..... لا يكون المشروع قانوناً معتبراً دستوراً للعمل مالم يثل في مجلس النواب بنداً فيبدأ ويقرر حكماً فحكماً ، ثم يجري التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية..... " .

— حق إقرار الميزانية : حيث يختص المجلس بإقرار الميزانية طبقاً للمواد (٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧) ، ولا يخرج من إختصاص المجلس في هذا الصدد إلا مانصت عليه المادة (٣٤) من الدستور والتي قررت أنه " لايجوز للمجلس أن ينظر في دفعات الديون المقررة للأستانة أو الدين العمومي أو فيما إلتزمت به الحكومة في أمر الدين بناء علي لائحة التصفية أو المعامدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية " .

— الموافقة علي الضرائب والرسوم : إذ لايجوز طبقاً لنص المادة (٣٠) من الدستور فرض أية ضرائب أو رسوم أو عوائد إلا بمقتضي قانون يقره " مجلس النواب " .

— إقرار تصرفات الحكومة في الأموال العامة : حيث لايجوز للحكومة أن تنصرف في الأموال العامة إلا بعد موافقة " مجلس النواب " ، وذلك إعمالاً لنص المادة (٣٨) من الدستور التي تقرر أن " كل عهد أو شرط يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً إلا بعد الإقرار عليه من مجلس النواب ما لم يكن أمر مبلغه وارد في الميزانية العامة المقررة بهذا المجلس ، .... " .

وعلي الرغم من إمتلاك " مجلس النواب " لهذه السلطات الفعلية ، إلا أنه مما تجدر الإشارة إليه هنا أن هذا الدستور قد حد من سلطات المجلس بوضعه قيدين هامين :

— القيد الأول : ويمثل في حرمان مجلس النواب من حق " إقتراح القوانين " ، واقتصر في منحه لهذا الحق علي الحكومة فقط ، وذلك في معنى أن هذا الدستور لايجيز

لأعضاء مجلس النواب التقدم مباشرة بإقتراح مشروعات القوانين أمام المجلس ، بل يجب في هذه الحالة أن يتقدم الأعضاء إلي رئيس مجلس النواب بهذا الإقتراح ، الذي يحيله بدوره إلي الحكومة لبحثه والموافقة عليه وإرساله بعد ذلك إلي مجلس النواب ، وهو مايعني ضرورة موافقة الحكومة علي هذا الإقتراح حتي يعرض علي مجلس النواب ، مما يدعو إلي القول بأن حق إقتراح القوانين قد اقتصر - طبقاً لهذا الدستور - علي الحكومة بما لها من إختصاص سواء في تقديم إقتراحاتها أو الموافقة علي إقتراحات أعضاء مجلس النواب <sup>(١)</sup> . وهو مايستفاد من نص المادة (٢٥) من الدستور ، والتي تقر أن : " مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها وإعطاء القرار اللازم عنها ، .... ، وإذا تراعي لمجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومتي وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب علي الوجه المبين بهذا " .

ـ **الفيد الثاني :** ويتمثل في منح الخديوي " حق التصديق " علي مشروعات القوانين التي وافق عليها مجلس النواب ، بحيث تكون سلطة الخديوي في ذلك نهائية لايمكن التقلب عليها ، إذ أن رفضه الموافقة علي مشروعات القوانين هذه يعني إستحالة إصدارها بصورة نهائية <sup>(٢)</sup> . وهذا مايبكده نص المادة (٢٥) من الدستور التي ورد فيها : " .... ولايكون المشروع قانوناً معتبراً للعمل ما لم يتل في مجلس النواب بنداً فيبدأ ويقرر حكماً فحكماً ، ثم يجري التصديق عليه من طرف الحاضرة الخديوية،..... " .

---

(١) محسن خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٩ - ٤٣٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٣١ .

ـ تجدر الإشارة هنا إلي أن " حق التصديق " الممنوح للخديوي - في هذا الدستور - يختلف عن حق " الاعتراض التوقيفي " المألقت الذي يملكي لرئيس الدولة الحق في عدم الموافقة علي مشروعات القوانين بصلة غير نهائية ، ولك في معنى أن سلطة البرلمان - في حالة منح رئيس الدولة حق الاعتراض التوقيفي - تبقى لها الغلبة في إصدار القوانين إذا ماوافق عليها مرة أخرى رغم إعتراض رئيس الدولة .

وفي هذين القيدين حد من سلطات المجلس علي نحو لا يتفق مع  
الجراءة التي كان من المفترض أن يتحلي بها واضعو الدستور .

هذا عن سلطات المجلس ، أما عن أسس نظام الإنتخاب التي يتم علي أساسها  
إنتخاب أعضاء مجلس النواب فقد نظمها قانون الإنتخاب الصادر في ٢٥ مارس ١٨٨٢ .  
وهيئة الناخبين طبقاً لهذا القانون كانت تشمل المصريين البالغين من العمر إحدوي  
وعشرين سنة والذين يدفعون ضرائب لاتقل عن الخمسمائة قرش سنوياً<sup>(١)</sup> ، ومع ذلك  
أعفي القانون مجموعة من الفئات من شرط النصاب المالي ، وهي فئات : الطماء ورجال  
الدين وحملة الشهادات العليا والمحامون والمهندسون والأطباء والصيادلة والمدرسون  
والموظفون العاملون والمتقاعدون<sup>(٢)</sup> .

ولقد أخذ هذا القانون بنظام الإنتخاب غير المباشر علي درجتين ، حيث يقوم كل  
مائة ناخب باختيار مندوب عنهم ، وهؤلاء المندوبون هم الذين يقومون بانتخاب أعضاء  
"مجلس النواب" . كما اشترط هذا القانون أن يكون كل من المندوب والمرشح لعضوية  
المجلس قد بلغ سن الخامسة والعشرين ، هذا بالإضافة إلي إلزام المرشح إلزاماً كاملياً  
بالقراءة والكتابة .

ب - عضو البرلمان يمثل الأمة كلها : حيث نصت المادة السادسة من  
الدستور علي أن : " كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم أهالي القطر المصري لا عن الجهة

---

(١) يكافئ مبلغ الخمسمائة قرش - الذي اشترطه القانون - الضريبة التي تدفع نحو سبعة أذنة ، وهو ما يعني أن  
هذا القانون قد سمح بحق الإنتخاب لصفاء الملاك ، ولكنه لم يسمح به للمعدين . ولعل السبب وراء ذلك أن أغلب  
المصريين الذين قادوا " الثورة العربية " كانوا ينتمون إلي شريحة صفراء اللون والغريب أنه بينما حرم هذا  
القانون القراءة من حق الإنتخاب ، فإنه قد منح هذا الحق للأجانب من خلال سماحه للمواطن الذي أقام في  
مصر مدة لاتقل عن عشر سنوات بممارسة حق الإنتخاب ، مما كان يعني ببساطة حصول مئات من الأوروبيين  
علي هذا الحق .

ولازيد من التفصيل في شأن قانون الإنتخاب الصادر في ٢٥ مارس ١٨٨٢ ، راجع :

- يونان لبيب رزق ، قصة البرلمان المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ - ١٦ .

(٢) ويبدو أن الهدف من هذه الاستثناءات هو ودية قوي " الثورة العربية " في استقطاب عناصر معينة وخاصة  
الطاء ورجال الدين والمثقفين ، وذلك لما لهذه العناصر من تأثير في ميدان العمل السياسي .

التي انتخبته فقط، وهو ما يعني أن عضو مجلس النواب - طبقاً لهذا الدستور - يمثل الأمة كلها لا ناخبي دائرته فحسب .

ج - إستقلال عضو البرلمان عن ناخبيه طوال مدة نيابته : وهو ما أكدت المادة الثالثة من الدستور والتي نصت علي أن : " النواب مطلق الحرية في إجراء وظائفهم ، وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر لهم تخل باستقلال آرائهم ولا بوعده أو وعيد يحصل إليهم " . كما كفل هذا الدستور المصانة البرلمانية لأعضاء مجلس النواب ، إذ قضت المادة الرابعة منه بأنه : " لايجوز التعرض للنواب بوجه ما . وإذا وقعت من أحدهم جنائية أو جنحة مدة إجتماع المجلس فلايجوز القبض عليه إلا بمقتضي إذن من المجلس " ، كما قضت المادة الخامسة بأن : " للمجلس حال إنعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوي مؤقتاً لحين إنقضاء مدة إجتماع المجلس عن يدي عليه جنائياً من أعضائه أو يكون مسجوناً في غير مدة إنعقاد المجلس لدعوي لم يصدر فيها حكم " .

د - إنتخاب عضو البرلمان لمدة معينة : حيث نصت المادة الثانية من الدستور علي أن : " يكون إنتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ، ..... " . هذا وقد نصت المادة الثامنة علي أن تكون مدة دور إنعقاد المجلس العادي ثلاثة أشهر سنوياً (من أول شهر نوفمبر إلي نهاية شهر يناير ) ، علي أن تزداد هذه المدة من ١٥ إلي ٢٠ يوماً إذا ما طلب المجلس ذلك لإتمام أعماله . كما نص الدستور في مادته التاسعة علي إمكان دعوة مجلس النواب إلي الإنعقاد في غير أوقاره العادية إذا ما دعت الحاجة إلي ذلك . علي أن يتم هذا الإنعقاد غير العادي وتحديد مدته بمقتضي أمر يصدره الخديوي.

#### (٢) ملامح النظام البرلماني في " دستور ١٨٨٢ " :

إذا استعرضنا نصوص " دستور ١٨٨٢ " للاحظنا أنها تجمع بين الخاصيتين المميزتين للنظام البرلماني ، ألا وهما : خاصة تكون الهيئة التنفيذية من عنصرين ، وخاصة التوازن بين السلطات .

١ - الهيئة التنفيذية هيئة مركبة من عنصرين : حيث أسند " دستور ١٨٨٢ " السلطة التنفيذية إلى هيئة مركبة من عنصرين هما : الخديوي (رئيس الدولة) ، والنظارة (الوزارة) . ويتكبد لنا ذلك من خلال إقرار الدستور لمبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وهو ما يعني أن الوزارة - في ظل هذا الدستور - أصبحت هيئة حاكمة لها ذاتيتها إلى حد كبير بجانب الخديوي (رئيس الدولة) (١) .

ب - التوازن بين السلطات : حيث يعطي " دستور ١٨٨٢ " لكل من الهيئتين التنفيذية والتشريعية قبل الأخرى وسائل تأثير متبادلة لتحقيق التوازن بينهما . فهو من ناحية يقر مبدأ المسؤولية الوزارية أمام " مجلس النواب " وبما قد يؤدي إلى إسقاط الوزارة ككل ، ومن ناحية أخرى يعطي للسلطة التنفيذية حق حل " مجلس النواب " كسلاح مضاد للمسؤولية الوزارية أمام هذا المجلس . وذلك على النحو التالي :

- مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب : أقر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية أمام " مجلس النواب " ، سواء المسؤولية التضامنية عن سياسة الوزارة أو المسؤولية الفردية التي يتحملها كل وزير على حدة عن تصرفاته الشخصية في أداء مهمته الوزارية . إذ نصت المادة (٢١) من الدستور على أن : " النظار متكافلون في المسؤولية أمام مجلس النواب من كل أمر يقرر بمجلس النظار ويتربط عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرمية " ، وهذا يعني مسؤولية الوزارة التضامنية عن السياسة التي تتبعها من ناحية ، كما يعني من ناحية أخرى قصر المسؤولية على " مجلس النظار " (الوزارة) ولينحصر دور " الخديوي " - بعد أن كانت له السلطة المطلقة - في تعيين الوزراء وإقالتهم ودعوة مجلس النواب وحله والتصديق على القوانين (٢) . أما عن

(١) راجع في ذلك :

- إبراهيم أحمد شاهي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

- مصعب خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٢ .

- عبد العزيز رفاعي ، فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة " ١٨٦٦ - ١٨٨٢ " ، مرجع سبق

ذكره ، ص ١٧٢ - ١٧٤ .

(٢) المرجع السابق .

المسئولية الفردية التي يتحملها كل وزير، فقد قررت المادة (٢٢) من الدستور والتي نصت علي أن : " كل من النظار مسئول عن الوجه المذكور بالبند السابق عن إجراءات المتعلقة بوظيفته " . وبطبيعة الحال فقد صاحب تقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب ، إعطاء المجلس الحق في توجيه الأسئلة للوزراء ، وذلك طبقاً لنص المادة (١٩) من الدستور والتي تقرر أنه : " إذا قرّر المجلس علي أن يستدعي للحضور بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة ، فعلي النظار أن يذهب إلي المجلس بنفسه أو يستتيب عنه أحد كبار الموظفين ليجيب عما يسئل عنه " .

— حق السلطة التنفيذية في حل " مجلس النواب " : ويعد هذا الحق هو السلاح المقابل لحق " مجلس النواب " في مساءلة الوزارة وبما قد يؤدي إلي إسقاطها . ولقد قررت هذا الحق للسلطة التنفيذية المادة (٢٣) من الدستور والتي نصت علي أنه : " إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل علي رأيه بعد تكرار المخاطبة وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة ، فللحاضرة الخديوية أن تأمر بغض مجلس النواب وتجديد الانتخاب علي شرط أن لاتتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الإنفضاض إلي يوم الإجتماع ، ويجوز لأرياب الانتخاب أن ينتخبوا نفس النواب السابقين أو بعضهم " .

هذا عن السلطين التنفيذية والتشريعية ، أما السلطة القضائية فقد قرر الدستور حمايتها من أي اعتداء قد يقع عليها سواء من السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية، وذلك بنصه في المادة (٤٠) علي أن : " كل غرض يختص بحقوق أو صوالح شخصية يرفض متي كان من خصائص المحاكم المدنية أو الإدارية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الإدارة المختصة به " ، وهو ما يعني تميز السلطة القضائية عن كل من السلطين التنفيذية والتشريعية (١) .

هكذا إذن يعد النظام الذي قرره " دستور ١٨٨٢ " خطوة كبيرة علي طريق "التحديث الدستوري " ، حيث قام علي الأخذ بالمبادئ

(١) إبراهيم أحمد شاذلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤١ - ١٤٢

الرئيسية للنظم الليبرالية الغربية ، وذلك من خلال قيامه علي " مبدأ سيادة الأمة " وأخذه بـ " مبدأ فصل السلطات " . كما اقترن في ملامحه العامة من صورة النظام " النيابي البرلماني " ، وعلي نحو نستطيع معه القول بأن هذا الدستور قد انتقل بمصر من نظام الحكم المطلق إلي نظام الحكم المقيد .

### ثالثاً : إنتهاء العمل بـ " دستور ١٨٨٢ " :

إنتهت جلسات " مجلس النواب " - المنتخب سنة ١٨٨١ ليقر الدستور - في ٢٦ مارس ١٨٨٢ ، حيث استمرت لثورة إنعقاده لمدة ثلاثة شهور حفلت بسلسلة طويلة من الأعمال الوطنية الهامة التي بدأت بإقرار " دستور ١٨٨٢ " وانتهت بإقرار قانون الانتخاب في ٢١ مارس ١٨٨٢ ليكون آخر عمل تشريعي يقوم به المجلس (١) .

وكانت الفترة التالية لفض الثورة بداية سلسلة من التطورات والمؤامرات ، التي بدأت بـ " مؤامرة الضباط الشراكسة " (٢) وعلي رأسهم " عثمان رفقي " حيث اتهموا بتكبير مؤامرة لإغتيال " أحمد عرابي " وزملائه من زعماء الحركة الوطنية في الجيش ، ولقد صدر ضدهم حكم المجلس العسكري في ٣٠ أبريل ١٨٨٢ والذي قضى بنفي الأربعين ضابطاً المتهمين نفياً مؤبداً إلي أقاصي السودان مع تفريقهم في الجهات التي ينلون إليها ، هذا بالإضافة إلي تجريدهم من الرتب العسكرية والإمتيازات والنياشين ، إلا أن الخديوي رفض التصديق علي هذا الحكم بحجة أن بعض المحكوم عليهم نالوا رتباً عسكرية عالية لايجوز تجريدهم منها إلا بأمر السلطان العثماني ، وأيده في ذلك قنصلي إنجلترا وفرنسا ، ولقد أدى ذلك إلي وقوع خلاف كبير بين الوزارة من ناحية والخديوي من ناحية أخرى ، حيث رأت الوزارة أن إقحام السلطان في شأن من الشؤون الداخلية وإستشارة قناصل الدول الأجنبية فيه يعد تدخلاً لا مبرر له . ولذلك فقد عرضت

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٢) لمزيد من التفصيل في هذا الصدد ، راجع :

- عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العربية والإحتلال الإنجليزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٨ -

الوزارة علي الخديوي بتعديل الحكم بأن يستبدل به النفي خارج القطر ، علي أن يختار المحكوم عليهم جهة النفي وذلك مع رفعهم من سجلات الجيش ، إلا أن الخديوي عدل الحكم في ٩ ماي ١٨٨٢ مكنياً بالنفي خارج مصر دون الحرمان من الرتب والنياشين أو رفع الأسماء من السجلات العسكرية ، وقد صدر قرار التعديل بحضور " إدوارد مالت " قنصل إنجلترا و " سنكلفكس " قنصل فرنسا وذلك لإظهار تضامن دولتيهما مع الخديوي في مواجهة الوزارة <sup>(١)</sup> .

وكان قرار الخديوي بتعديل الحكم علي هذا النحو سبباً في طلب الوزارة دعوة " مجلس النواب " للإنتقاد ، وهو مافضه الخديوي ، مما دفع الوزارة إلي أن تدعو هي المجلس - وهو لايعد إجتماعاً قانونياً طبقاً لأحكام الدستور التي تستوجب أن تصدر دعوة المجلس عن الخديوي - حيث لبي أكثر النواب الدعوة ، فجاؤا إلي القاهرة وتعددت الإجتماعات بين النواب والوزراء ، وقام النواب بمحاولة التوفيق وإزالة الخلاف بين " الخديوي " و " الوزارة " ، حتي تم حل الأزمة وقبول الوزارة بالتعديل الذي قام به الخديوي <sup>(٢)</sup> .

وخطيئة الحال فلم يكن في حل الأزمة مايرضي القوي الأجنبية ، وهو الأمر الذي دعا إنجلترا للإتفاق مع فرنسا علي القيام بمظاهرة بحرية في مياه الاسكندرية بحجة حماية رعاياهما من الأخطار التي يتعرضون لها ، وذلك لإخفاء الهدف الحقيقي من وراء ذلك ، والذي يتمثل في خلق الذرائع التي تبرر التدخل المسلح في شؤون مصر ، وقد تمت هذه المظاهرة البحرية في ١٧ ماي ١٨٨٢ . ويعد ذلك بشائية أيام - أي في ٢٥ ماي ١٨٨٢ - تقدمت الدولتان بمذكرة <sup>(٣)</sup> إلي " البارودي باشا " رئيس الوزارة تطالبان فيها :

---

(١) إبراهيم أحمد شليبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العربية والإحتلال الإنجليزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٢ - ٢٤٧ .

(٣) لمزيد من التفصيل في شأن هذه المذكرة ، راجع :

- المرجع السابق ، ص ٢٤٩ - ٢٥١

- إبراهيم أحمد شليبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .



بإستقالة الوزارة وإبعاد عرابي عن مصر بصفة مؤقتة ، وذلك بحجة وضع حد لحالة الاضطراب في مصر . وعلي أثر إعلان الخديوي قبوله لمطالب الدولتين ، استقالت وزارة البارودي في ٢٦ مايو ١٨٨٢ بعد أن أرسلت في نفس اليوم مذكرة إحتجاج رداً علي مذكرة الدولتين ، كما تضمن خطاب إستقالة الوزارة إحتجاجها علي قبول الخديوي للتدخل الأجنبي في المسائل الداخلية المصرية (١) .

ولقد بقيت مصر بلا وزارة لفترة تقارب الشهر منذ إستقالة وزارة البارودي ، فلما وقعت "مذبحة الاسكندرية" (٢) الشهيرة في ١١ يونيو ١٨٨٢ ، قام الخديوي بتكليف "إسماعيل راغب باشا" - بعد إستطلاع رأي عرابي - بتكليف الوزارة الجديدة . وكان أول ما قامت به هذه الوزارة هو وضع برنامجاً لأعمالها يتضمن : إحترام الفرمانات المحددة لمركز مصر وإستقلالها ، ومراعاة الإتفاقات الدولية الخاصة بالديون ، وإحترام الدستور وأحكامه ، ورسم بعض القواعد التفصيلية التي اعتزمت الوزارة السير عليها. غير أن التدخل الإنجليزي لم يمهل هذه الوزارة حتي تعمل علي وضع برنامجها موضع التنفيذ ، حيث قامت إنجلترا بـ "ضرب الاسكندرية" (٣) في ١١ يوليو ١٨٨٢ ، وألحقت الهزيمة بالعرابين ، واحتلت مصر إحتلالاً غاشماً مكتبها بعد ذلك من إلغاء " دستور ١٨٨٢" الذي صنعه إرادة الأمة ، واستبدلت به دستوراً آخر هو " القانون النظامي " الصادر في سنة ١٨٨٣ (٤) .

---

(١) المرجع السابق ، ١٤٧

(٢) المزيد من التفصيل في هذا الصدد ، راجع :

- عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٨ - ٢٨٠ .

(٣) حول السياسة الإنجليزية تجاه مصر في هذه الفترة ، راجع :

- عبد العظيم ريشان ، الجيش المصري في السياسة " ١٨٨٢ - ١٩٣٦ " ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ) ، ص ٢٣ - ٢٩ .

(٤) راجع في ذلك :

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧ - ١٤٨ .

- مصطفى إبريز فهمي ، الدستور المصري ورقابة دستورية القوانين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٦ .

وهكذا لم يقدر لـ " دستور ١٨٨٢ " أن يوضع موضع التطبيق إلا لفترة قصيرة لم تجاوز بضعة شهور ، وحتى في أثناء هذه الشهور القليلة كانت الأحداث والتدخلات أجسم وأكبر من أن يواجهها دستورُ اجتمع له من أسباب الإنهيار أكثر بكثير مما اجتمع له من أسباب الإستمرار .

### المبحث الثالث

#### واقع قوي الحياة السياسية الفعلية

##### خلال مرحلة "جستور" ١٨٨٢

لم تعرف مصر خلال هذه المرحلة أي نوع من المنظمات التي يمكن اعتبارها - بالمدلول العلمي - أحزاباً سياسية . ذلك علي الرغم من ظهور بعض التنظيمات السياسية التي وصفت بأنها أحزاب ، إلا أنها كانت في الواقع أقرب ما تكون إلي مجرد جبهات وطنية ذات أهداف عامة تعكس الآمال الشعبية في الإصلاح والتقدم وبدون أن يصاحب ذلك أي نوع من التنظيم الذي يتطلبه العمل الحزبي . ومن أبرز الأمثلة علي ذلك ما عُرف خلال هذه المرحلة بـ " الحزب الوطني " .

هذا بالإضافة إلي أن مصر لم تعرف خلال هذه المرحلة أيضاً أي نوع من المنظمات التي يمكن اعتبارها - بالمدلول العلمي - جماعات ضغط سياسي ، ذلك باستثناء "الجيش" في الفترة التي امتدت من عام ١٨٧٩ إلي عام ١٨٨٢ ، حيث بدأ الجيش في ممارسة مايشبه دور " جماعات الضغط السياسي " من خلال ما عُرف بـ "ثورة الضباط" ضد " وزارة نوبار " في ١٨ فبراير ١٨٧٩ ، وهي الثورة التي أدت إلي سقوط " وزارة نوبار " ، ثم تدعم هذا الدور بـ " الثورة العربية " وتداعياتها التي عرضنا لها من قبل ، وإلي أن انتهى بهزيمة العربيين في مواجهة الإحتلال الإنجليزي .

ومن هنا نستطيع القول بأن مصر لم تعرف خلال هذه المرحلة سوى نوعاً من الجماعات السياسية التي تستهدف نشر الوعي السياسي عن طريق الصحف أو المنشورات ، وربما قامت هذه الجماعات من خلال الصحف أو المنشورات بإعلان مطالب سياسية معينة ، إلا أنها في واقع الأمر لم تكن تملك من الوسائل مايمكنها من الضغط أو التأثير علي السلطة السياسية بما يتيح لها تنفيذ هذه المطالب . وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلي بعض الجمعيات السرية في الأزهر<sup>(١)</sup> وبعض الجمعيات الماسونية

(١) راجع في ذلك :

- لطيفة محمد سالم ، القوي الإجتماعية في الثورة المرابية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨ - ٩٠ .

التي لعبت دوراً هاماً خلال فترة وجود " جمال الدين الأفغاني " الذي نجح في إستغلالها كأداة للعمل السياسي، حيث ضمت شخصيات قنر لها أن تلعب أدوراً سياسية هامة مثل الشيخ الإمام محمد عبده ، وعبد السلام المولحي عضو مجلس شورى النواب وزعيم المعارضة في المجلس ، وسعد زغلول ..... وغيرهم (١) .

والواقع أن عود هذه الجماعات السياسية لم يشهد إلا في الثلاث سنوات الأخيرة من عهد إسماعيل ، مع تصاعد الأزمة في المجتمع المصري والشعور بمدي سوء الذي آلت إليه أحوال البلاد ، وما صاحب ذلك من تطورات سياسية كنا قد عرضنا لها في المبحث الأول من هذا الفصل . ولقد برزت خلال هذه الفترة ثلاث قوى رئيسية هي : الجيش ، والمثقفون من العلماء والأعيان ، وأعضاء مجلس شورى النواب . حيث كان لهذه القوى الثلاث إنعكاساتها علي الجماعات السياسية التي تكوّنت خلال هذه المرحلة (٢) . والتي كان من أبرزها ما عُرف بـ : " جمعية مصر الفتاة " ، و " الحزب الوطني " (٣) ، وسوف نعرض لكل منهما - فيما يلي - بشئ من التفصيل :

#### ١ - جمعية مصر الفتاة :

تألفت " جمعية مصر الفتاة " بمدينة الإسكندرية في عام ١٨٧٩ ، حيث أنشأها مجموعة من المثقفين الذين تأثروا بأفكار " الأفغاني " عن الحرية والإستقلال . ولقد قامت الجمعية بإصدار جريدة ناطقة بإسمها باللغة العربية ، حيث اشتهرت هذه الجريدة بكتابات " عبد الله النديم " الثورية ، كما دأبت علي إنتقاد التدخل الأجنبي في شئون مصر ومهاجمة سياسات " رياض باشا " رئيس الوزراء في ذلك الوقت . ولذلك فقد قامت وزارة رياض بإبذار الجريدة ثم إيقاف صيورها نهائياً بحجة قيامها بنشر مقالات وأخبار تنثير الرأي العام (٤) .

(١) علي الدين خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) إبراهيم أحمد شليبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٨ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العمالية والإحتلال الإنجليزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٥ .

ولعل أبرز ما قامت به " جمعية مصر الفتاة " هو ذلك البيان الطويل الذي أصدرته في أعقاب تولي " الخديوي توفيق " الحكم ، والذي جاء تحت عنوان " لائحة إصلاح مرفوعة إلى جلالة الأمير توفيق الأول خديوي مصر خذمة من جمعية اتحاد مصر الفتاة . ويتكون هذا البيان من ٦٧ صفحة مقسمة إلى ثلاثة فصول ، يتناول أولها حالة البلاد المتردية ، ويعرض ثانيها لأسباب شقاء البلاد . وماتراجعها من مصاعب ، ويقدم ثالثها وسائل علاج هذه المصاعب (١) .

وتتلخص أسباب شقاء البلاد التي عرضها البيان فيما يلي (٢) :

- أ - تجميع كل السلطات في يد فرد واحد .
  - ب - إفتقاد العلاقة بين الحاكمين والمحكومين للتنظيم القانوني (الدستور) .
  - ج - الإفتقار إلى الحماية القضائية .
  - د - عدم كفاية التعليم العام .
- كما تتلخص الوسائل التي اقترحها البيان لنهضة البلاد ، فيما يلي (٣) :
- أ - إقامة حياة نيابية تنظمها إنتخابات حرة .
  - ب - إقرار مبدأ المسؤولية الوزارية أمام المجلس النيابي .
  - ج - صيانة الحريات الشخصية والدينية والفكرية ، مع التأكيد على المساواة أمام القانون .
  - د - نشر التعليم والتوسع في إنشاء المكتبات .
- ويوضح لنا من هذا البيان أن الجمعية كانت تستهدف في المقام الأول التخلص من مساوئ الحكم المطلق والإستبداد .

---

(١) عبد المنعم الموسوي الجميلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١ - ١٢ .

(٢) جاكوب لانتو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٤ .

(٣) المرجع السابق .

هذا ولم يستمر بقاء الجمعية طويلاً ، حيث انتهى دورها ووجودها في عام ١٨٨١ ، وذلك بعد إنضمام الكثير من أعضائها إلي ما عُرف بـ " الحزب الوطني " (١) .

## ٢ - الحزب الوطني :

ويطلق عليه اسم " حزب " علي الرغم من كونه - كما أشرنا في بداية هذا المبحث - مجرد تيار سياسي ضم في صفوفه جموع الوطنيين المناوئين للتدخل الأجنبي واستبداد الحاكم المطلق (٢) . هذا بالإضافة إلي إفتقاده لأي نوع من التنظيم ، حيث كانت كل إرتباطات المنتمين إليه مجرد إرتباطات شخصية كما ظلت العضوية فيه غير ثابتة أو مؤكدة لأنها غير مسجلة (٣) .

ولقد بدأت أولي العناصر المكونة لما عُرف بـ " الحزب الوطني " مع تكوين جمعية سرية من ضباط الجيش - في عام ١٨٧٦ - أسسها ضابط يدعى " علي الرويحي " كرد فعل للأخطاء التي وقعت فيها القيادة التركية الشركسية للجيش أثناء حملة الحبشة والتي أدت إلي هزيمة الجيش وتكليف الخزنة المصرية إعباء مالية طائلة . ومالبثت هذه الجمعية أن ضمت جميع الضباط المصريين وعلي رأسهم " أحمد عرابي " ، الذي أصبح الرئيس الفعلي للجمعية . و من خلال رئاسته هذه أراد أن يضم عناصر أخرى من غير العسكريين لهذا التنظيم ، فراح يمد نشاطه الخطابي المؤثر - الذي يهاجم من خلاله إزدياد النفوذ الأجنبي في الجيش والحكومة ، وتردي الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية - إلي خارج دائرة الضباط والعسكريين وبذلك لم تعد الجمعية خاصة بالعسكريين فحسب بل ضمت في صفوفها فئات أخرى وخاصة من المثقفين (٤) .

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

(٢) بينان ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ( القاهرة : دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال ، العدد ٤٠٨ ، ديسمبر ١٩٨٤ ) ، ص ١١ .

(٣) جاكوب لندر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٢ .

(٤) لطيفة محمد سالم ، القوى الإجتماعية في الثورة العرابية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٣ - ١٠٤ .

أما العنصر الثاني الذي ساهم في تكوين ما عُرف بـ " الحزب الوطني " فقد تمثل في جمعية أخرى ، تعرضنا لها من قبل ، وهي الجمعية التي اشتهرت باسم " الجمعية الوطنية " أو " جمعية حلوان " ، وضمت في صفوفها قادة الفكر من أعضاء مجلس شورى النواب وكبار ملاك الأرض والأعيان والطماء ، حيث تكونت هذه الجمعية في ٢ أبريل ١٨٧٩ ، وأصدرت اللائحة الشهيرة بـ " اللائحة الوطنية " والتي تضمنت مطالب الجمعية لمواجهة الموقف المتعسف الذي اتخذته " وزارة توفيق " من " مجلس شورى النواب " ، وذلك بالتفصيل الذي عرضناه من قبل .

وهكذا ونتيجة للإتصال بين " تنظيم الجيش " و " الجمعية الوطنية " ، أعلن عن قيام " الحزب الوطني " الذي عُرف أيضاً باسم " الحزب الأهلي " أو " حزب الفلاحين " (١) ، والذي أنيطت قيادته إلي " أحمد عرابي " (٢) .

وفي الرابع من نوفمبر عام ١٨٧٩ صدر أول بيان عما عُرف بـ " الحزب الوطني " ، حيث أعلن فيه عن وجوده واستهدافه إنقاذ مصر من براثن الإستغلال والتدخل الأجنبي ، ولقد وزع من هذا البيان حوالي عشرين ألف نسخة . وتستطيع القول بأن هذا البيان قد تضمن تحديداً لأراء الحزب ومواقفه المختلفة ، فهو يبدأ بالتنديد بنظام الحكم القائم والتأكيد علي أن الشعب المصري لم يعد يقبل الإستبداد ، كما أكد البيان علي رفض الحزب لأي شكل من أشكال التدخل أو النفوذ الأجنبي . ولذلك فقد شدد الحزب علي أهمية وضرورة إصلاح وتنظيم التعليم باعتباره السبيل نحو إدراك الأمة لحقوقها

---

(١) تمكس إجابات " أحمد عرابي " لثناء محاكمته - في أعقاب الإحتلال الإنجليزي - المموض الذي أحاط بهمهم الأحزاب وقتذاك ، واختلط المعنى القوي التقليدي بالمعنى العلمي الحديث . فعندما سئل " عرابي " عما إذا كان هو رئيس " الحزب الوطني " ، أجاب بأنه من المعروف أن مصر يقطنها عدد من الأجناس ، وأنه من الطبيعي أن يتبرك كل جنس بنبأته حزب . وأن أهالي البلد ينظرون حزياً قائماً بذاته يعتبر عند الآخرين منحطاً عنهم ولذا يطلق عليه اسم " الفلاحين " لإللالاً وتحقيراً لهم . ومن الواضح أن إجابة " عرابي " هذه تمكس المعنى القوي لكلمة " حزب " باعتباره يعني الطائفة أو الجماعة . كما ذكر " عرابي " أيضاً أن لكل شعب أحزابه التي تدافع عن حقوقه وحرياته ، وفي إجابة هذه يشير إلي المعنى الحديث لكلمة "حزب" .  
راجع في ذلك :

- أحمد عرابي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٤ .

(٢) لطيفة محمد سالم ، القوي الإجتماعية في الثورة العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٤ .

وراجباتها ، كما طالب البيان بأن تشرف مصر علي ماليتها مع تعهدا بسداد ديونها حيث اقترح الحزب في هذا البيان تحويل ديون مصر المختلفة إلي دين موحد بقائدة قدرها ٤٪ ، هذا وقد أعرب الحزب - في بيانه - عن موافقته علي وجود نوع من أنواع الرقابة الدائمة المؤقتة للإشراف علي أرياح الدين علي ألا يكون لهذه الرقابة سلطة التدخل في شئون مصر المالية . كما طالب البيان برد إمالك الخديوي إلي النولة، وعودة دخل السكة الحديدية إلي الخزينة المصرية (١) .

ولقد حاولت " وزارة رياض " - بعد صدور هذا البيان - كشف حقيقة هذا الحزب وشخصيات زعمائه، إلا أنها لم تغلق في ذلك خاصة وقد صدر البيان خالياً من أسماء واضعيه (٢) .

وفي ديسمبر عام ١٨٨١ وضع الإنجليزي " الفريد سكاون بلنت " - المقرب من زعماء " الحزب الوطني " - بياناً ملخصاً بأفكار وإتجاهات ومبادئ الضباط والطعام الذي يرأسون الحزب ، حيث نشر هذا البيان في عدد جريدة " التايمز " الإنجليزية الصادر في أول يناير عام ١٨٨٢ تحت اسم " برنامج الحزب الوطني " (٣) .

وتتلخص النقاط الأساسية في هذا البيان فيما يلي (٤) :

---

(١) راجع في شأن هذا البيان :

- عبد الرحمن الرافعي ، الثورة المرابية والإحتلال الإنجليزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦ - ٧٧ .
- جاكوب لاندو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٦ .
- عبد العزيز رفاعي ، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة \* ١٨٧٥ - ١٩٥٢ \* (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٧ ) ، ص ٣٦ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) جاكوب لاندو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٧ .

(٤) المزيد من التتبع في هذا الصدد ، راجع :

- المرجع السابق .

- عبد الرحمن الرافعي ، الثورة المرابية والإحتلال الإنجليزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٠ - ١٤٢ .
- طارق البشري ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو \* ١٩٥٢ - ١٩٧٠ \* ( القاهرة : دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال ، العدد ٤٩٧ ، ديسمبر ١٩٩١ ) ، ص ١٧ - ١٨ .



١ - أن الحزب يري المحافظة علي الروابط الونية التي تربط الحكومة المصرية  
بالباب العالي ، إلا أنه سيقاوم أية محاولة للعودة بمصر إلي أن تصبح مجرد  
ولاية عثمانية .

٢ - أن الحزب يخضع للجناب الخديوي مادام يرعي العدل والقانون حسب ما وعد  
به المصريين في سبتمبر ١٨٨١ .

٣ - أن الحزب يقر بفصل إنجلترا وفرنسا في خدمة مصر ، كما يقر باستمرار  
"المراقبة الأوروبية" كضرورة اقتضتها حالة البلاد المالية ، هذا مع إعتراف  
الحزب بليون مصر للول الأوروبية . إلا أن الحزب يري مع ذلك أن هذه حالة  
مؤقتة ولا بد أن يأتي يوم " تكون مصر فيه للمصريين " .

٤ - أن الحزب قد وضع كل آماله بين يدي الجيش المصري ، لذلك ينبغي زيادة  
عدد أفرادة إلي ١٨٠٠٠ جندي .

٥ - أن " الحزب الوطني " حزب سياسي وليس حزب ديني ، حيث أنه مؤلف من  
رجال مختلفي العقيدة والمذهب ، ولذلك فالحزب يعتبر الجميع سواسية .

٦ - أن الحزب يرغب في إعادة بناء البلاد معنوياً وثقافياً ، ويرى أن ذلك لا يتحقق  
إلا عن طريق إحترام القانون ونشر التعليم والتمسك بالحرية السياسية .

ولقد اختلف هذا البرنامج في نظرتة إلي " الأوضاع في مصر " عن البيان الأول  
الصادر في نوفمبر ١٨٧٩ ، فقد كُتب " بيان ١٨٧٩ " موجهاً إلي المصريين باللغة العربية  
ثم ترجم بعد ذلك ، بينما كان " برنامج ١٨٨١ " موجهاً إلي الرأي العام الأوروبي <sup>(١)</sup> .

هذا ولقد إنهار ما عُرف بـ " الحزب الوطني " مع إنهيار " الثورة  
العربية " وهزيمة الجيش في مواجهة الإحتلال الإنجليزي .

هكذا إذن لم تعرف مصر خلال هذه المرحلة ( مرحلة دستور  
١٨٨٢ ) أي نوع من الأحزاب السياسية أو جماعات الضغط السياسي ،

---

(١) جاكوب لاندو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٨ .

غير أن هذا لايعني أن هذه المرحلة قد خلت من أي تطور في قوي الحياة السياسية الفعلية ، بل علي العكس من ذلك ، فلقد شهدت هذه المرحلة الأزمات الأولى لظهور قوي فعلية للحياة السياسية ، حيث تمثلت هذه الأزمات في ظهور بعض الجماعات السياسية ( مثل : "جمعية مصر الفتاة " أو ما عُرف بـ " الحزب الوطني " ) ، كما تمثلت في نشأة بعض الجمعيات السرية . هذا بالإضافة إلي ظهور " رأي عام " قوي كان له الدور الأكبر في تأييد " الثورة العربية " وإكسابها مصداقيتها في التعبير عن الشعب المصري ، علي نحو أجاز لنا وصفها بأنها "ثورة شعبية " . هذا ولقد كان تطور قوي الحياة السياسية الفعلية - علي هذا النحو - من وراء صدور أول دستور مصري يأخذ بالمبادئ الرئيسية للنظم الليبرالية الغربية ألا وهو "دستور ١٨٨٢ " .

## الفصل الثاني

### في

## مرحلة دستور ١٨٨٣

### مقدمة :

لقد كان الإحتلال الإنجليزي لمصر في ١٥ سبتمبر عام ١٨٨٢ بمثابة نقطة البداية لمرحلة جديدة في تاريخ مصر . حيث تحولت مصر - في أعقاب هذا الإحتلال - من دولة تابعة للإمبراطورية العثمانية تتمتع بالإستقلال الذاتي في ظل تلك التبعية إلى دولة ذات وضع شاذ فهي من الناحية القانونية مازالت - كما أسلفنا - " دولة تابعة للإمبراطورية العثمانية تتمتع بالإستقلال الذاتي " ، أما من الناحية الفعلية فهي تقع تحت تسلط الإحتلال العسكري الإنجليزي <sup>(١)</sup> .

هذا ولقد كان طبيعياً - في ظل هذا الإحتلال العسكري - أن تسمي الحكومة الإنجليزية إلى وضع نظام جديد للحكم في مصر ، وذلك علي نحو يكفل لها جعل مصر تحت مطلق سيطرتها ، ومن أجل تحقيق هذا الغرض قامت الحكومة الإنجليزية بتعيين "اللورد دوفرين Lord Dufferin" (السفير الإنجليزي في الآستانة) مندوباً سامياً لها في مصر - وذلك قبل أن يمضي علي الإحتلال الإنجليزي لمصر خمسة وأربعين يوماً - حيث كلفت الحكومة الإنجليزية بدراسة أحوال مصر السياسية والإقتصادية والإجتماعية وتقديم تقرير بما يراه من آراء ومقترحات في شأنها <sup>(٢)</sup> .

---

(١) مسن خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢١ .

(٢) راجع في ذلك :

- عبد المزيذ ولفامي ، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة " ١٩٧٥

- " ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤ .

- عبد الرحمن الرافعي ، مصر والسودان في أوائل عهد الإحتلال ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ ) ،

ص ٢٦ .

وبالفعل قام " اللورد دوفرين " بإعداد هذا التقرير ، حيث قدمه في السادس من فبراير عام ١٨٨٢ إلي " اللورد جرانفيل Lord Granville " وزير خارجية إنجلترا .  
ويعد هذا التقرير من بين الوثائق الهامة في تاريخ مصر ، إذ أنه كان بمثابة حجر الأساس لسياسة إنجلترا في مصر طوال عهد الإحتلال (١) .

وسوف نعرض فيما يلي لأهم ما جاء في هذا التقرير :

يتعين علينا بادئ ذي بدء أن نشير إلي أن هذا التقرير يكشف بوضوح عن روح السياسة الإستعمارية التي أرادت إنجلترا أن تتبعها في مصر ، وتتضح معالم هذه السياسة من ثانيا ما رسمه هذا التقرير من خطط تلخص في : بقاء جيش الإحتلال في مصر مع تجريدها من أي نوع من أنواع القوة العسكرية ، وإسناد المناصب الهامة في جميع المصالح والمؤسسات (بما في ذلك الجيش والشرطة) إلي شخصيات إنجليزية ، هذا بالإضافة إلي ما أشار إليه " اللورد دوفرين " في ختام تقريره من أن الجلاء عن مصر يرتبط بإتمام إصلاح شئونها والتغلب علي المصاعب التي تواجهها وهو ما يعني بقاء الإحتلال إلي أجل غير مسمى (٢) .

ولعل أبلغ ما يؤكد هذه الروح الإستعمارية هو ماورد في هذا التقرير بصدد نظام الحكم في مصر ، إذ يقول : " إن نظام الحكم يجب أن يؤسس علي القاعدتين المسلم بهما في الدول الحديثة : الإستقلال الذاتي ، والحكم الدستوري . أما الأول فليس في مقدور مصر الحصول عليه آجلاً ، وأما الثاني فلا يؤمل أن تتمتع به إلا تدريجياً ، إذ للأئدة من منحها دستوراً علي الورق ، فإن ذلك قلما يوصل إلي الغاية المنشودة ، فضلاً عن أن النظام الدستوري لا يستقر في أرض إلا إذا نما فيها ببطء ، وتخرج مع الزمن ، وخصوصاً في بلد كمصر ليس فيه أثر للحرية الدستورية ، فإن الإستبداد لا يعميت بذور هذه الحرية فحسب ، بل يجعل الأرض التي يحل بها غير صالحة لغرس بذور جديدة ، فكل أمة اقتضت دعماً طويلاً في الرق والعبودية تحتاج بالطبع إلي أن يسود عليها من كان ذا

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣١ .

(٢) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٣١ - ٣٤ .

يد قوية ، إذ أن ذلك أصلح لها من الحكم الدستوري اللين . وهذا القول لم تظهر حقيقته جلياً أكثر من ظهورها في هذه البلاد . غير أن ذلك لا يستوجب اليأس وقتور الهمة ، فإنه وإن تكن الهيئات الإجتماعية في الشرق لم تقم إلي الأبد إلا بقوة الإستبداد ، فلا يغرب عن البال أن الظف مازال يقتفي أثر السلف في عقد مجالس المشاورة في القرى، وأن أصول الإنتخاب لم تنزل مرعية ومعروفة في إنتخاب مشايخ البلاد ، فإذا شيدنا صروح النظام النيابي علي الأسس الموجودة الآن ، وسعينا في توسيع نطاقها بقدر مايلائهم حاجات البلاد واستعدادها فإننا نكون بذلك قد أقمنا نظاماً ثابت الدائم وطيد الأركان. وينحصر هذا النظام في إعطاء الأهالي حرية تامة في إنتخاب نواب عنهم ، وهذه هي الخطوة الأولى التي يمكن بها أن يتمتع الأهالي بالمزايا التي يراد منحهم إياها ، فينتخب كل مركز أو كل قرية مندوباً ناخباً عنها يمثلها في الإنتخابات العليا ، وبذلك تكون أراء أهالي البلاد قد إنحصرت في هؤلاء الوكلاء المنتخبين . وحينئذ يدعي الوكلاء المذكورون في كل مديرية إنتخاب أعضاء مجلس يشترك مع المدير في إدارة مديريته ، وهذا هو الحجر الثاني في بناء النظام المراد إحداثه ، فإن إنشاء إستقلال إداري في حكومة كل إقليم من أفضل الوسائل التي تمهد السبيل إلي تعميم النظام الدستوري ، وتربي الأمة علي مبادئه . ثم يأتي الحجر الثالث في بناء النظام الجديد وهو إيجاد مجلس عام ، والذي يجب ملاحظته في هذا المجلس ألا يكون كل أعضائه منتخبين بمعرفة الأهالي لأن ذلك يفضي إلي تشكيل المجلس من أفراد قليلي الخبرة بالمسائل العامة ، عاجزين عن المباحثة في الشؤون الإدارية والأمور المالية ، والأرق أن يكتفي بمجلس قليل الأعضاء ، ويكون عددهم نحو ثلاثين ، ويكون للخديوي تعيين نحو نصفهم ممن امتازوا بسابق الخبرة والكفاية وسمو المكانة في المجتمع المصري ، والباقيون ينتخبون بمعرفة المندوبين النخبين بالمدن والأقاليم ، ويكون لهذا المجلس حرية البحث والمناقشة فيما تعرضه الحكومة من مشروعات القوانين مع بقاء رأيه استشارياً . غير أن هذا المجلس - رغم مايلكمه من سلطة المراقبة علي أعمال الحكومة - لايمكن اعتباره متصلاً إتصلاً تاماً بطبقات الفلاحين وذلك لقلّة ما به من الأعضاء المنتخبين ، الأمر الذي يقتضي إنشاء مجلس آخر يكون أقرب عدداً وأقرب إتصلاً بطبقة الأهالي ، ليكون أميل إلي جانب

الديمقراطية ، وتكون إجتماعاته أقل من إجتماعات المجلس الأول ، ووظيفته البحث في مسائل أكثر أهمية وأوسع نطاقاً ، كفرض الضرائب وتسويتها ، وإنشاء الترع العامة . ويدخل في تشكيل هذا المجلس أعضاء المجلس الأول ومجلس النظار ليكونوا مرشدين لبقية الأعضاء في أساليب البحث والمناقشة ، ويكون لأعضائه ما لأعضاء المجلس الآخر من حرية الإنتقاد والمناقشة وإبداء الرأي ، ويزيد عليه بأن يعطي له رأي قطعي في تقدير الضرائب الجديدة (١) .

وهكذا يكشف لنا هذا الجزء من تقرير " اللورد دوفرين " - وعلي مايبلو فيه ظاهرياً من حرص علي مصلحة مصر - عن العقلية الإستعمارية التي أعدته ، والتي تعودت أن تنصي أنصع الصفحات في تاريخ الشعوب وترميها بكل نقص . والحق أن هذا التقرير لايعبر عن حالة مصر بقدر مايكشف عن أهداف سياسة الإنجليز الإستعمارية (٢) .

وبهما يكن من أمر ذلك التقرير ، فقد كانت المنشآت التي اقترحها "اللورد دوفرين" من خلاله ، هي بذاتها التي صدر بها " دستور ١٨٨٢ " .

هذا وسوف يأتي تناولنا للملامح التحديث الدستوري وواقع الحياة السياسية خلال مرحلة " دستور ١٨٨٢ " ( التي امتدت من عام ١٨٨٢ إلي عام ١٩١٢ ، أي زهاء الثلاثين عاماً ) من ثانياً بمبحثين رئيسيين ، يتناول أولهما ملامح دستور ١٨٨٢ والعودة إلي الحكم المطلق ، ويتناول ثانيهما واقع قوي الحياة السياسية الفعلية خلال مرحلة " دستور ١٨٨٢ " .

(١) راجع في ذلك :

- محمد خليل صبحي ، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد سكاكن الجنان محمد علي باشا الجزء الخامس ' (التجارة : دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧) ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .
- السيد سميري ، مبادئ القانون الدستوري (التجارة ، ١٩٤٩) ، ص ٧٨٢ - ٢٨٤ .
- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٩ - ١٦١ .
- مصطفى إبراهيم قلمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢ - ٣٤ .

(٢) المرجع السابق .

## المبحث الأول

### ملاحح " دستور ١٨٨٣ " والعودة إلى الحكم المطلق

أولاً : أسلوب نشأة " دستور ١٨٨٣ " :

لقد نشأ " دستور ١٨٨٣ " <sup>(١)</sup> - من الناحية الدستورية - في شكل " منحة " من الخديوي إلى الشعب المصري ، حيث أصدره " الخديوي توفيق " بإرادته المنفردة - وذلك بعد أن أملت عليه سلطات الإحتلال الإنجليزي - بدون إشتراك من ممثلي الأمة <sup>(٢)</sup> .

هذا غير أننا نستطيع القول بأن هذا الدستور - الذي يعد نكسة لعملية " التحديث الدستوري " في مصر - ليس فيه ما يمكن اعتباره " منحة " من حاكم لحكميه ، خاصة إذا ما قورن بدستور ١٨٨٢ السابق عليه والذي صنفته إرادة الأمة .

ثانياً : ملاحح " دستور ١٨٨٣ " والعودة إلى الحكم

المطلق :

يعد " دستور ١٨٨٣ " - كما أشرنا - نكسة لعملية " التحديث الدستوري " في مصر ، ذلك بأن النظام الذي قرره هذا الدستور كان يعني - ببساطة - العودة إلى نظام الحكم المطلق مرة أخرى . ولعل نظرة فاحصة علي ماقرره هذا الدستور ، تكشف لنا بوضوح عن ملاحح هذه الردة التي أطاحت بالجهود التي بذلتها الأمة ، وبالمكاسب التي حصلت عليها بإقرار " دستور ١٨٨٢ " .

- ملاحح " دستور ١٨٨٣ " :

نتلخص أبرز ملاحح هذا الدستور في المجالس الثلاثة التي نص عليها ، ألا وهي : " مجالس المديريات " ، " مجلس شورى القوانين " ، و " الجمعية العمومية " . هذا بالإضافة

(١) صدر هذا الدستور في أول مايو عام ١٨٨٣ تحت اسم " القانون النظامي المصري " .

(٢) مصطفى أبوزيد تقيي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ .

إلى ماقدره الأمر العالي الصادر في ٢٢ سبتمبر عام ١٨٨٣ بإنشاء " مجلس شورى الحكومة " . هذا وسوف نتعرض فيما يلي لكل من هذه المجالس بشئ من التفصيل :

(١) مجالس المديریات : وهي مجالس إقليمية تمثل المديریات ، حيث نص الدستور علي إنشاء مجلس إقليمي في كل مديرية ، يطلق عليه اسم " مجلس المديرية " ، ويختلف عدد أعضاء هذا المجلس من مديرية إلى أخرى بحسب تعداد سكان كل منها (م ١٢).

ولقد اشترط الدستور توافر مجموعة من الشروط فيمن يحق له التمتع بعضوية "مجالس المديریات " ، ويتلخص هذه الشروط في : أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين عاماً علي الأقل ، وله معرفة بالقراءة والكتابة ، وأن يكون ضمن الذين يدفعون الضرائب علي عقارات أو أطيان - في نفس المديرية - لا تقل عن خمسين جنيهاً مصرياً منذ سنتين علي الأقل ، كما يشترط أن يكون اسمه مدرجاً في جدول الإنتخاب منذ خمس سنوات علي الأقل (م ١٤) . هذا ويتم إنتخاب هؤلاء الأعضاء علي درجتين لمدة ست سنوات ، علي أن يتغير نصفهم كل ثلاث سنوات عن طريق القرعة ، ويجتمع مجلس المديرية مرة واحدة كل عام .

وتختص مجالس المديریات ببحث المسائل المحلية بها (كشق الطرق وحفر القنوات وإقامة الأسواق ... الخ) ( م ٣ ، ٤ ، ٥ ) . غير أن إختصاصات هذه المجالس كانت في واقع الأمر مجرد إختصاصات إدارية لا تشريعية ، واستشارية لا قطعية ( م ٢ ، ٣ ، ٤ ) (١) .

---

(١) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٣٧ .

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٥ .

ولزيد من التفصيل في شأن " مجالس المديریات " ، راجع :

- سعيدة محمد حسني ، المجالس النيابية في مصر في عهد الإحتلال البريطاني " ١٨٨٢ -

١٩١٤ " ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ ) ، ص ١٣ - ٤٠ .



(ب) مجلس شوري القوانين : ويتكون هذا المجلس من ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس والوكيلان (م ٣٠) . وأعضاؤه نوعان : أعضاء معينون ، وعددهم أربعة عشر عضواً ، تعيينهم الحكومة وتعين من بينهم الرئيس وأحد الوكيلين . وأعضاء منتخبون ، وأسمهم كما ورد في الدستور (أعضاء مندوبين) ، وعددهم ستة عشر عضواً ، وينتخبون من بينهم الوكيل الثاني للمجلس ، ومدة نيابة هؤلاء الأعضاء المنتخبين ست سنوات ، حيث تقوم " مجالس المديرية " بانتخابهم من بين أعضائها ، وذلك في معنى أن عضو " مجلس شوري القوانين " لابد وأن يكون عضواً في مجالس المديرية . ومن هنا فإننا نستطيع القول بأن إنتخاب أعضاء " مجلس شوري القوانين " يتم علي ثلاث درجات ، حيث يقوم الناخب العادي بإنتخاب الناخب المنتخب ، ويقوم هذا الأخير بإنتخاب أعضاء مجلس المديرية ، وهؤلاء ينتخبون من بينهم عضو مجلس شوري القوانين<sup>(١)</sup> . وذلك باستثناء عضوين أحدهما عن القاهرة ، والآخر عن كل من (الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبورسعيد والإسماعيلية والعريش) ، حيث كان إنتخابهما يتم علي درجتين<sup>(٢)</sup> . هذا ويجتمع المجلس مرة كل شهرين ويستمر دور إنعقاده حتي ينتهي من نظر جدول الأعمال المعروض عليه .

وعلي الرغم من تعقد تكوين هذا المجلس ، إلا أن إختصاصاته كانت هزيلة ، إذ يختص بالنظر وإبداء الرأي في القوانين واللوائح والميزانية حيث لايجوز إصدارها إلا بعد عرضها عليه ، إلا أن ذلك لايعني ضرورة إلتزام الحكومة بالأراء التي يبديها المجلس، إذ يجوز للحكومة ألا تأخذ بهذه الأراء ، شريطة أن تعلم المجلس بالأسباب التي استندت إليها في عدم الأخذ برأيه ، وذلك دون أن يكون للمجلس حق التعليق علي هذه الأسباب (م ١٨ ، ٢٢) .

وهكذا نستطيع القول بأن " مجلس شوري القوانين " لايعد مجلساً ثانياً بحال من الأحوال ، ذلك بأنه كان مجلساً محروماً من ممارسة أية سلطة فعلية (مجلس استشاري محض) . هذا بالإضافة إلي أن نحو نصف أعضائه (أربعة عشر) معينون ، وستة عشر

(١) مصطفى أبوزيد نهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ .

(٢) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٦ .

منتخبون إنتخاباً لاتشترك الأمة فيه إلا بقدر يسير ، فاثنتان فقط من الأعضاء (وهما النائبان عن القاهرة وعن الثغور) ينتخبهما مندوبو الإنتخاب ، أما بقية الأعضاء فتنتخبهم مجالس المديرية من بين أعضائها - كما أسلفنا - فإذا سقطت عضوية أحدهم بمجلس المديرية ، سقطت تبعاً لذلك عضويته بمجلس شورى . وغني عن البيان أن المقصود بهذا التشكيل هو وضع المجلس تحت ضغط الحكومة وسيطرتها ، فإن قلّة عدد أعضائه ، وجعل الأعضاء المنتخبين ينتخبون بهذه الطريقة المعوجة ، وتعيين نحو نصف الأعضاء ، وحرمان المجلس من ممارسة أية سلطة فعلية ، كل هذه العوامل جعلت من المجلس مجرد أداة في يد الحكومة ، فهو من الناحية الشكلية هيئة شورى قليل أنها تتوب عن الأمة ، أما من الناحية الواقعية فهو مجرد هيئة تعمل تحت سيطرة الحكومة<sup>(١)</sup>.

(جـ) الجمعية العمومية : وتتألف هذه الجمعية من ٨٣ عضواً . وأعضاؤها نوعان : أعضاء معينون وأعضاء منتخبون . والأعضاء المعينون - بحكم وظائفهم - هم : أعضاء مجلس شورى القوانين (وعددهم ثلاثون) ، وأعضاء مجلس النظار (الوزراء) (وعددهم سبعة وزراء) . ومدة عضوية هؤلاء مرتبطة بوظائفهم ، حيث تستمر عضويتهم طالما ظلوا بوظائفهم . أما الأعضاء المنتخبون (وعددهم ٤٦ عضواً) فيتم إختيارهم بطريق الإنتخاب غير المباشر علي نرجتين . ويشترط لعضوية الجمعية العمومية أن يكون العضو بالغا من العمر ثلاثين عاماً علي الأقل ، عارفاً بالقراءة والكتابة ، مؤبياً لأصرائه علي عقارات أو أطيان - في المدينة أو المديرية النائب عنها - لا تقل عن عشرين جنيهاً مصرياً منذ خمس سنوات علي الأقل ، ومدة إنتخاب هؤلاء الأعضاء ست سنوات ، كما تجوز إعادة إنتخابهم لمد أخرى (م ٤٢) .

هذا ويرأس " الجمعية العمومية " رئيس " مجلس شورى النواب " (م ٤٣) ، كما تنعقد الجمعية مرة علي الأقل كل سنتين بأمر من الخديوي ، كما أن للخديوي الحق في حل الجمعية علي أن تجري الإنتخابات الجديدة في خلال ستة شهور (م ٣٩) .

(١) عبد الرحمن الرافعي ، مصر والسودان في أوائل عهد الإحتلال ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٠ - ٥١ .  
ولمزيد من التفصيل في شأن الدور الذي قام به " مجلس شورى القوانين " ، راجع :  
- سميدة محمد حسني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤ - ٩٣ .

أما من حيث إختصاصات " الجمعية العمومية " ، فهي - بصفة عامة - مجرد إختصاصات استشارية ( م ٢٥ ، ٣٦ ) . وذلك باستثناء اختصاص فعلي واحد ، ألا وهو ذلك المتعلق بتقرير ضرائب جديدة ، حيث نصت المادة (٢٤) من "دستور ١٨٨٢" علي أنه "لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم علي منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصري إلا بعد مباحة الجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه " (١) .

(د) مجلس شعوري الحكومة : وهو هيئة تنفيذية تقوم بإداء بعض أعمال السلطة التنفيذية فيما يتعلق بتحضير التشريعات وتفسيرها وإفتاء فيها ، ولقد نصت علي إنشاء هذا المجلس المادة (٤٦) من دستور ١٨٨٢ بقولها : " تتبين كيفية تشكيل مجلس شعوري الحكومة وظائفه في أمر يصدر من حينها بعد " . وبالفعل صدر أمر عال بتشكيل هذا المجلس في ٢٧ سبتمبر عام ١٨٨٢ .

ويتكون " مجلس شعوري الحكومة " من خمسة أعضاء يعينهم الخديوي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد . ويتقسم هذا المجلس إلي قسمين : أولهما هو " قسم التشريع " ويختص بتحضير ومباغة القوانين واللوائح والقرارات ، وثانيهما هو " قسم الإدارة " ويختص بإبداء الرأي وإصدار الفتاوى في المسائل التي تعرض عليه من الوزارات (٢) .

هذا ولم يستمر عمل المجلس فترة طويلة ، حيث صدر في ٣ فبراير عام ١٨٨٤ أمر عال بإيقاف عمله . وفي نفس العام ألغي المجلس وحل محله اللجنة التشريعية بوزارة العدل (٣) .

وبعد أن استعرضنا المجالس التي نص عليها " دستور ١٨٨٢ " ، وما قرره لها هذا الدستور من إختصاصات ، فلننا نستطيع أن نلخص أبرز ملامح هذا الدستور في ملحقين رئيسيين :

---

(١) راجع في شأن إختصاصات " الجمعية العمومية " : - المرجع السابق ، ص ١١٠ - ١١١ .

(٢) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٧١ .

١ - إهدار " مبدأ سيادة الأمة " : حيث أن المجالس التي نص عليها دستور ١٨٨٣ لم تكن في واقع الأمر سوى مجالس استشارية ، لا تملك سلطة التقدير التشريعي . ذلك بأن آراء هذه المجالس في جميع الإختصاصات التي قررها لها الدستور لم تكن ملزمة للحكومة ، حيث يجوز للحكومة " الأخذ بها " أو " عدم الأخذ بها " ، غير أنه في هذه الحالة الأخيرة يتعين علي الحكومة أن تعلم المجلس المختص بالأسباب التي يعتقها إلي عدم الأخذ برأيه ، وذلك دون أن يحق لهذا المجلس مناقشة هذه الأسباب أو التعقيب عليها !! . ومثال ذلك مانصت عليه المادة الثامنة عشر من الدستور ، والتي تقر أنه : " لايجوز إصدار أي قانون أو أمر يشتمل علي لائحة إدارة عمومية ما لم يتقدم إبتداء إلي مجلس شوري القوانين لأخذ رأيه فيه ، وإن لم تعمل الحكومة علي رأيه فعليها أن تطلعه بالأسباب التي أوجبت ذلك ، إنما لايتقرب علي إعلانه بهذه الأسباب جواز مناقشتها فيها " . ولعل الإستثناء الوحيد في هذا الصدد هو ماقدرته المادة (٣٤) من الدستور، والتي نصت علي أنه: " لايجوز ربط أموال جديدة أو رسوم علي منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصري إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه " .

هذا ولم يقتصر الدستور علي جعل إختصاص مجلسيه التشريعين ("مجلس شوري القوانين" و "الجمعية العمومية") إختصاصاً استشارياً ، وإنما نص كذلك علي تعيين قرابة نصف أعضاء هذين المجلسين . كما أن هذا الدستور قد أخذ - فيما يخص الإنتخاب - بنظام " الإنتخاب غير المباشر " (علي درجتين أو علي ثلاث درجات) . ولاشك في أن تقرير مثل هذه القواعد من شأنه إهدار " مبدأ سيادة الأمة " ، هذا بالإضافة إلي تسهيل عملية التأثير علي المتولين - وذلك قللة عددهم - وما يتقرب عليه من إفساد لعملية الإنتخاب نفسها (١) .

---

(١) المرجع السابق . ص ١٦٤ .

٢ - عدم الأخذ بـ " مبدأ فصل السلطات " : ويبدو لنا ذلك واضحاً فيما أتاحه هذا الدستور للسلطة التنفيذية من تدخل في العملية التشريعية ، وعلى نحو نستطيع معه القول بأن هذا الدستور قد جعل الوظيفة التشريعية من إختصاص السلطة التنفيذية . ذلك بينما حرم هذا الدستور مجلسيه التشريعيين - أو اللذين يفترض أنهما كذلك - من ممارسة أي دور رقابي على السلطة التنفيذية .

وهكذا يتبين لنا من ثانيا هذين الملمحين ، أن هذا الدستور يمثل - بلا شك - ردة دستورية ، عادت بمصر إلى نظام الحكم المطلق .



## المبحث الثاني

### واقع قوي الحياة السياسية الفعلية

#### بخلال مرحلة " دستور ١٨٨٣ "

لقد عاشت مصر خلال مرحلة " دستور ١٨٨٣ " والتي امتدت زهاء الثلاثين عاماً ، حياة سياسية زاهرة بكل أنواع التحولات والتطورات ، والغريب أن هذه التحولات والتطورات قد اقتصرت على الثلث الأخير من هذه المرحلة ، وكأنها قد اكتسبت دفعة قوية من سكون السنوات العشرين الأولى .

#### أولاً : سنوات السكون :

سبق أن أوضحنا أن " دستور ١٨٨٣ " كان بمثابة نكسة لعملية التحديث الدستوري في مصر ، أطاحت بكل الجهود التي بذلتها الأمة وبالمكاسب التي حصلت عليها بإقرار " دستور ١٨٨٢ " . وهذا هو بعينه ما أرادته سلطات الإحتلال البريطاني ، ولذلك فقد تميزت الفترة مابين عامي ( ١٨٨٣ - ١٨٩٢ ) في عهد " الخديوي توفيق " بالإستسلام الكامل للمحتل ، حيث انعمت روح المعارضة ، كما اقتصر عمل المجلسين اللذين يفترض أنهما تشريعيين ( مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ) على النظر في مشروعات القوانين والأعمال التي كانت تقدمها الحكومة ، وذلك دون أن يكون لهما أي تأثير في سياسة هذه الحكومة (١) .

غير أن هذه الصورة تغيرت بعض الشيء مع توالي " الخديوي عباس حلمي " ( عباس الثاني ) حكم مصر ، وذلك في ١٦ يناير عام ١٨٩٢ . عقب وفاة والده " الخديوي توفيق " . حيث بدأ " الخديوي عباس الثاني " حكمه بتأييد كل العناصر الوطنية في جميع المجالات الإجتماعية والسياسية ، وهو الأمر الذي ساعد على عودة وإنتشار الحركة الوطنية في مصر ، هذا بالإضافة إلى إكتساب الخديوي حب الشعب وتقدير وثقة زعمائه (٢) .

(١) نبيه بيومي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(٢) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .

هذا ولقد انعكس تأييد الخديوي للحركة الوطنية علي نشاط كل من : " مجلس شوري القوانين " و " الجمعية العمومية " ، حيث بدا أعضائهما وكان روحاً جديدة قد دبّت فيهم ، وهو ماظهر واضحاً من خلال أعمال المجلسين ، التي تميزت بظهور بعض بوادر المعارضة التي لم تكن مألوفة خلال السنوات العشر الأولى من عمر المجلسين . ومن أمثلة ذلك : رفض " مجلس شوري القوانين " مناقشة مشروع ميزانية ١٨٩٣ لأنها لم تقدم إليه في صورتها النهائية ، وأيضاً ما تضمنه تقرير اللجنة المكلفة بدراسة ميزانية ١٨٩٤ من أن : " أكبر الأسباب التي ألقت بالأمة في هذا الضيق هو ثقل الضرائب والرسوم التي تأخذها الحكومة من الأهالي ، وأن الحكومة تبتذل للأجانب مرتبات باهظة لا نسبة بينها وبين مرتبات المستخدمين الوطنيين " ، وكذلك إحتجاج المجلس علي عدم إستشارته في ميزانية الحملة السودانية في عام ١٨٩٦ ... إلي غير ذلك من مواقف تثبت تخلي المجلسين عن الإستكانة والإستسلام للمحتل البريطاني ، كما تثبت أيضاً ترمدهما علي نظامهما القانوني المقرر في " دستور ١٨٨٢ " ، والذي حرمهما من ممارسة أية سلطة قطعية <sup>(١)</sup> .

غير أن هذه الروح التي سادت المجلسين ما لبثت أن تراجعت خلال الفترة من عام ١٩٠٤ إلي عام ١٩٠٦ ، ويرجع ذلك إلي عاملين رئيسيين : أولهما : إطلاق يد إنجلترا في مصر ، وذلك بعد عقد ماعُرف بالإتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا في ٤ أبريل عام ١٩٠٤ ، وهو ذلك الإتفاق الذي سوت بمقتضاه الدولتان الإستعماريتان خلافتهما الإستعمارية . إذ أطلقت بمقتضاه يد فرنسا في المغرب ، ويد إنجلترا في مصر <sup>(٢)</sup> .

(١) راجع في هذا الشأن :

- فاروق يوسف ، يوسف أحمد ، تطور نظام الحكم النيابي في مصر من الإحتلال حتي الحماية (رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلي كلية التجارة - جامعة القاهرة ، ١٩٦٣) ، ص ١٠٢ - ١١٢ .
- جاكوب لاندو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥ - ٥٧ .
- سعيدة محمد حسني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨ - ٦٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٠ .



وثانيهما : تقرب " الخديوي عباس الثاني " من إنجلترا ، بعد عقد الإتفاق الودي .  
وتخليه عن تأييد الحركة الوطنية خوفاً من فقدان عرشه ، خاصة وأن تأييده  
للحركة الوطنية كان قد تسبب في إصطدامه بالإنجليز <sup>(١)</sup> .

ولعل أبلغ ما يوضح تراجع المجلسين عن ممارسة أي دور يعتد به ، هو موقفهما  
السلبى من " حادثة دنشواي " والأحكام التي صدرت في شأنها <sup>(٢)</sup> ، حيث صدق -  
مجلس شعوري القوانين " على هذه الأحكام لكون إبداء أدنى معارضة <sup>(٣)</sup> ، وذلك على  
الرغم من أن ضمائر العالم أجمع كانت قد اهتزت من قسوة هذه الأحكام .

هذا غير أن ما أثارته محاكمات دنشواي في نفوس أبناء الشعب من سخط على  
الإنجليز ، كان كافياً لأن يضطر " مجلس شعوري القوانين " إلي إعادة مناقشة الموضوع  
- وذلك بعد تصديقه على أحكام دنشواي - حيث سرت إلي المجلس علوي السخط على

---

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٠ .

(٢) وقعت أحداث دنشواي في يوم ١٢ يونيو عام ١٩٠٦ ، عندما ذهب خمسة من الضباط الإنجليز الصيد في قرية  
" دنشواي " ، وذهب الأوتياشي المصري المرافق لهم لإعلام عمدة القرية ، حيث من المفترض أن ينتظروا عودته  
حتى يتيقنوا من أن أهل القرية قد علموا بذلك ، غير أنهم لم ينتظروا عودة الأوتياشي وشرعوا في عملية  
الصيد ، فاصاب أحدهم زوجة مؤذن القرية واشعل النيران في أحد الأجوان . الأمر الذي أثار زوج السيدة  
وصاحب الجون اللذين هاجما الضباط ، حيث أسرع العقدي وزميل له بالفرار ، واستمر يعدوان تحت ربيع  
الشمس نحو شاذية كمال مفرات مما أسقط أحدهما صريعاً بضرية شمس . وعند اكتشاف مصرع هذا  
الضابط هاجت سلطات الاحتلال ، وشكلت محكمة خاصة انطلقت في ٢٤ يونيو بمنية شيخ الكرم ، وأصدرت  
حكمها في السابغ والعشرين من نفس الشهر والذي تضمن مايلي : إعدام أربعة ، والأشغال الشاقة المؤبدية  
لثنتين ، والأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً لقرود واحد ، والسجن سبع سنين لسنة أفراد ، والسجن لمدة  
عام واحد مع الشغل والجلد خمسين جلدة لثلاثة أفراد ، وأخيراً الجلد خمسين جلدة لخمسة أفراد . هذا كما  
تضمن الحكم الصادر ضد أبناء القرية المذكورة بأن تتفقد جميع أحكام الإعدام والجلد بالقرية نفسها ، وعلى  
مرأى وبسمع من إبنائها .

ولزيد من التفصيل في شأن " حادثة دنشواي وتبعاتها " ، راجع :

- المرجع السابق ، ص ٢١٨ - ٢٢١ .

- عبد الرحمن الزاوي ، مصطلحي كمال " باعث الحركة الوطنية " ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٤ )

، ص ٢٠٥ - ٢٤٦ .

(٣) سميدة محمد حسني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

الإنجليز ، وهو ما عبرت عنه توصيات المجلس في هذا الصدد ، والتي تضمنت مايلي : الإفراج عن معتقلي دنشواي ، إقامة حكومة وبرلمان دستوريين ، تعيين مصريين في جميع المناصب الهامة ، وقف إمتيازات الشركات الأجنبية ، إيقاف التعامل بالعملة الإنجليزية في مصر ، أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في مصر ، تنظيم المحاكم الشرعية ، وأخيراً معارضة إرتفاع تكاليف التعليم .

وعلى الرغم من أن هذه التوصيات لم تجد من يستمع لها ، إلا أن هذا لا ينفي كونها خطوة لا بأس بها على طريق محاولات المجلس في البحث عن دور يعتد به .

هذا ولعلنا نستطيع القول بأن مصر قد شهدت خلال الفترة التي تلت " حادثة دنشواي " - من عام ١٩٠٧ إلى عام ١٩١٢ - الميلاد الحقيقي للظاهرة الحزبية في مصر ، حيث نشأت مجموعة من الأحزاب التي تباينت في ظروف نشأتها وأهدافها وأدوارها ، وإن تماثلت في شيء واحد فقط هو أنها شكلت معاً أول تجربة حزبية في الحياة السياسية المصرية .

**ثانياً : ظهور الأحزاب كقوة من قوى الحياة السياسية في**

**مصر :**

يتعين علينا بادئ ذي بدء أن نشير هنا إلى أن نشأة الأحزاب في مصر خلال هذه الفترة لم تأت - كما هي الحال في نشأة الأحزاب الغربية - من داخل المجالس النيابية ، وإنما جاءت من خارج هذه المجالس ، وبعبارة أدق فقد نشأت هذه الأحزاب - وبصفة أساسية - تعبيراً عن الحركة الوطنية التي تستهدف التخلص من الإحتلال البريطاني<sup>(١)</sup> . وهو ما عبرت عنه صحيفة " المقطم " ، الصادرة في ٢٢ سبتمبر عام ١٩٠٧ ، بقولها : " تعددت الأحزاب المصرية في هذا العام ، والقصد واحد فكلها ترمي إلى غرض واحد وهو الاستقلال " <sup>(٢)</sup> . وتفسير هذه النشأة لايحتاج إلى توضيح ، ذلك بأن " المجالس النيابية

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٠ .

(٢) بيان ليبي رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ .

• الهزيمة التي عرفتتها مصر لم تكن لتسمح بظهور أو نشأة أحزاب سياسية من داخلها كما هي الحال في الغرب .

#### – نشأة الأحزاب وتطورها :

يعد عام ١٩٠٧ هو تاريخ الميلاد الحقيقي للظاهرة الحزبية في الحياة السياسية المصرية ، حيث شهد هذا العام نشأة خمسة أحزاب من بين الأحزاب التسعة التي شهدتها ساحة الحياة السياسية المصرية خلال الفترة من عام ١٩٠٧ إلى عام ١٩١٣ . وهذه الأحزاب التسعة هي : الحزب الوطني ، حزب الأمة ، حزب الإصلاح علي المبادئ الدستورية ، الحزب الوطني الحر ، الحزب الجمهوري ، الحزب المصري ، حزب النبلاء ، الحزب الإشتراكي المبارك ، وأخيراً حزب مصر الفتاة . وسوف نعرض فيما يلي لنشأة وتطور كل من هذه الأحزاب :

#### ١ – الحزب الوطني :

لقد ظهر " الحزب الوطني " إلي حيز الوجود - من الناحية الرسمية - في ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٧ ، وذلك عندما أعلن " مصطفى كامل " مؤسس الحزب وزعيمه عن تكوين الحزب ومبادئه في خطابه التاريخي الذي ألقاه علي مسرح زينيليا بالاسكندرية في حضور ما لا يقل عن سبعة آلاف مواطن <sup>(١)</sup> .

غير أن نشأة " الحزب الوطني " - من الناحية الواقعية - تعود إلي ما قبل عام ١٩٠٧ . ويؤكد ذلك ما جاء علي لسان " مصطفى كامل " في صدر عدد صحيفة " اللواء " الصادرة في ١ أكتوبر عام ١٩٠٧ ، إذ قال : " إن الحزب الوطني المصري الذي جعل أول مراميه وأسمى غاياته استقلال مصر ورد حقوقها إليها ، موجود فيها فعلاً من ثلاثة عشر عاماً مضت . فهو وإن لم يظهر بشكل نظامي وبلاتحة ولجنة إدارة ، إلا أنه ظهر بأعمال انتق أعضاءه علي خدمة البلاد من خلالها بكل قوة ، ومن بين هذه الأعمال : مقاومته للإحتلال مقاومة شهدها كل المصريين والغربيين ، وارتباطه بروابط أكيدة مع

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠ .

جملة من سواس أوروبا . غير أن حادثة فاشودة <sup>(١)</sup> أضعفت همم بعض رجال الحزب، كما انفصل عنه بعض أعضائه لتمكن اليأس من قلوبهم ، وثبت في موقفه من أعتقد أن في نهضة الأمة بنفسها سلامتها ويلوغها كل ماؤها <sup>(٢)</sup> . كما أشار " مصطفى كامل " إلى ذلك مرة أخرى ، عندما افتتح الإجتماع الأول للحزب ( الجمعية العمومية ) في ٢٧ ديسمبر عام ١٩٠٧ ، إذ قال : " إن الحزب قد أنشئ منذ وقت طويل ، وأن ما يحدث الآن هو تنظيمه فقط " <sup>(٣)</sup> .

ورواق الأمر أن " الحزب الوطني " قد عاش وجوداً متصلاً لأكثر من عشر سنوات قبل الإعلان عن تكوينه رسمياً ، حيث عمل خلال معظم هذه السنوات كجمعية سرية تحطى بتأييد " الخديوي عباس الثاني " ، وذلك قبل تخلي هذا الأخير عن تأييد الحركة الوطنية . وتجدر الإشارة هنا إلى أن " مصطفى كامل " كان قد أعرب أكثر من مرة خلال هذه السنوات عن رغبته في تأسيس حزب منظم علي غرار الأحزاب الأوروبية <sup>(٤)</sup> ، ومن ذلك ماتضمنته مقاله في عدد جريدة " اللواء " ، الصادر في ٢ يوليوس عام ١٩٠٠ ، والمعنون بـ ( حزب وطني حر في مصر ) <sup>(٥)</sup> . إلا أن تأخر تحقيق هذه الرغبة يرتد إلى عاملين رئيسيين :

(١) كانت فرنسا قد احتلت قرية " فاشودة " السودانية في يوليوس عام ١٨٩٨ ، وذلك كجزء من سياستها الرامية إلى ماثارة إنجلترا التي نهذت بإحتلال وادي النيل . و هنا أدركت إنجلترا هدف فرنسا من هذا الإحتلال لقرية فاشودة ، فاعتزمت باسم مصر علي ذلك باعتبار أن فاشودة أرض مصرية . واشتدت الأزمة السياسية بين الدولتين ، وكان الظن أن تنسك فرنسا بموقفها وتفتح باب مناقشة المسألة المصرية ، وتسطر إنجلترا إلى الجلاء عن مصر مقابل جلاء فرنسا عن فاشودة ، إلا أن تراجع فرنسا عن إحتلال هذه القرية نتيجة للضغط البريطاني ، أنقذ الحركة الوطنية المصرية الأمل في فرنسا كمعين لمصر في الحصول علي الإستقلال .

وازيد من التفصيل في شأن " حادثة فاشودة " ، راجع :

- عبد الرحمن الرافعي ، مصطفى كامل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ - ١٢٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

(٣) جاكوب لاندو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٦ .

(٤) آرثر إدوارد جوك شبيت (إيزن) ، الحزب الوطني " مصطفى كامل - محمد فريد " ، ترجمة : فزاد نواره (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ ) ، ص ١٣٠ .

(٥) عبد الرحمن الرافعي ، مصطفى كامل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦٣ .

١ - إحساس " مصطفى كامل " بأن التيار الذي يتزعمه يشكل القوة الأساسية للحركة الوطنية في مصر ، وأن تأسيس حزب بعينه قد يؤدي إلي تفتت هذا التيار وتحوله إلي مجموعة من القوى المتناحرة <sup>(١)</sup> .

٢ - رغبة " الخديوي عباس الثاني " في أن يظل " الحزب الوطني " جمعية سرية خاضعة لسيطرته ، وذلك خوفاً من تضخمها وتحولها إلي ثورة شعبية كما حدث في " الثورة العربية " <sup>(٢)</sup> .

هذا غير أن ثمة عوامل أخري ، أدت إلي إعلان " مصطفى كامل " عن تكوين " الحزب الوطني " ، وتتلخص هذه العوامل فيما يلي :

١ - نشأة " حزب الأمة " في سبتمبر عام ١٩٠٧ ، وهو حزب بدا وكأنه يبرز في ركاب الإحتلال الإنجليزي ، الأمر الذي أدرك " مصطفى كامل " خطورته علي قوة الحركة الوطنية المطالبة بالجلاد والإستقلال <sup>(٣)</sup> .

٢ - تخلي " الخديوي عباس الثاني " عن تأييده للحركة الوطنية ، وبالتالي تخليه من تأييد " جمعية الحزب الوطني السرية " ، خاصة بعد سياسة المعتمد البريطاني " جورست " - الذي خلف " اللورد كرومر " - المعتمدة علي الوفاق بين الإحتلال والخديوي ، والتي جلبت الخديوي بعيداً عن الوطنيين <sup>(٤)</sup> .

٣ - حادثة دنشواي ومحاكماتها الظالمة التي أثارت في نفس " مصطفى كامل " الرغبة في تحويل سيطرته علي الرأي العام المصري إلي حركة إحتجاج علي الإحتلال البريطاني تستند إلي تأييد قاعدة عريضة من الشعب المصري ، وعلي نحو يقنع البريطانيين بالإنسحاب والجلاد <sup>(٥)</sup> .

---

(١) يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩ .

(٢) آرثر إدوارد جولد شميث ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

(٣) علي الدين مائل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ .

(٤) آرثر إدوارد جولد شميث ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

٤ - شعور " مصطفى كامل " بإعتلال صحته وبنو أجله ، الأمر الذي استدعى ضرورة العمل علي إيجاد تنظيم مستمر يمكن أن يواصل عمله في حالة وفاته (١) . هذا بالإضافة إلي إحساس " مصطفى كامل " بأن الحركة الوطنية قد بلغت من النضج مبلغاً يسمح بقيام الحزب بشكل رسمي وطني (٢) .

هكذا إذن كانت هذه العوامل جميعاً من وراء إعلان " مصطفى كامل " عن تكوين "الحزب الوطني " وبرنامجه في هذا التوقيت بالذات ، وبعد سنوات طويلة من العمل السري.

هذا ولقد تقرر عقد أول جمعية عمرمية للحزب بالقاهرة في ٢٧ ديسمبر عام ١٩٠٧ ، وذلك من أجل وضع لائحة للحزب تقرها هذه الجمعية . وتجدر الإشارة هنا إلي أن أعداداً كبيرة من المصريين قد أقبأت علي الإنضمام إلي الحزب ، حيث بلغ عدد الحاضرين من الأمضاء في إجتماع الجمعية العمومية ١٠١٩ عضواً ، كما بلغ عدد المعتذرين عن الحضور - بالبرقيات أو الخطابات - ٨٤٦ عضواً . وهو ما يعني أن الحزب كان قد ضم نحو ألفين من الأعضاء العاملين - من مختلف طبقات الأمة - في فترة لاتجاوز الشهرين (٣) . وفي هذا دلالة علي مدي ماحظي به " الحزب الوطني " من تأييد شعبي يجعلنا نستطيع القول بأنه قد كان - بلا شك - ممثلاً للأغلبية خلال هذه الفترة (٤).

ومهما يكن من أمر هذه الأغلبية ، فلقد كان الهدف الرئيسي من عقد هذه الجمعية العمومية هو - كما أسلفنا - وضع لائحة للحزب تتضمن هيكله التنظيمي . وبالفعل تم إقرار هذه اللائحة ، التي نصت علي أن يأتي تركيب الحزب علي النحو الهرمي الذي يبدأ من القاعدة ليتدرج إلي القمة ، وذلك علي غرار الأحزاب في الديمقراطيات الغربية .

---

(١) عصام شياخ الدين السيد ، الحزب الوطني والنضال السري " ١٩٠٧ - ١٩١٥ " ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ) ، ص ٢٥ .

(٢) جاكوب لانز ، موجه سيق ذكره ، ص ١١٥ .

(٣) يريتان ليبب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سيق ذكره ، ص ٣١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٨ - ٢٩ .

ولعل ما ساعد علي تحقيق هذا التدرج هو رفض " مصطفي كامل " الذي انتخب في أثناء عقد الجمعية العمومية رئيساً للحزب مدي الحياة - القيام بتعيين اللجنة الإدارية للحزب ، بل فوض أمر هذا التعيين إلي الجمعية العمومية .

ويتلخص أبرز ماقروته لائحة الحزب فيما يلي (١) :

١ - أن تعقد " الجمعية العمومية " - التي تعد بمثابة القاعدة بالنسبة للهيكل الهرمي الذي يتكون منه الحزب - إجتماعاً في شهر ديسمبر من كل عام تحت اسم "المؤتمر الوطني" ؛ وذلك لإنتخاب أعضاء " اللجنة الإدارية " ومناقشة ميزانية الحزب ومراجعة نشاطه وأعماله وتقديم المقترحات وطرح المشروعات .

٢ - أن تنتخب " الجمعية العمومية " ما يُعرف بـ " اللجنة الإدارية " ، حيث تتكون هذه الأخيرة من ثلاثين عضواً - بخلاف الرئيس - ينتخبون لمدة عامين . ويجتمع أعضاء هذه اللجنة مرة كل شهر للنظر في أمور الحزب ومراجعة ميزانيته وقبول أو رفض طلبات العضوية المقدمة إليه .

٣ - أن تنتخب " اللجنة الإدارية " من بين أعضائها ما يعرف بـ " اللجنة التنفيذية " ، التي تمثل قمة التشكيل الهرمي للحزب . حيث تتكون هذه " اللجنة التنفيذية " من ثمانية أعضاء بخلاف الرئيس ، ويكون من بينهم نائبين للرئيس وسكرتير وأمين للصندوق. ويجتمع أعضاء هذه اللجنة مرة علي الأقل كل أسبوع لتنفيذ قرارات " اللجنة الإدارية " وتصريف أمور الحزب.

٤ - أن يقوم الحزب بإنشاء نادر مركزي ، وكذلك سلسلة من الفروع في جميع أنحاء مصر . هذا ولقد قررت " اللجنة الإدارية " للحزب في أبريل عام ١٩٠٨ - أي بعد وفاة " مصطفي كامل " - أن تنتدب لجاناً فرعية تمثلها في المدن الكبرى للرجوع إليها في أعمال الحزب

---

(١) راجع في ذلك :

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٦ .

- برتانه ليب دوق ، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص

٢١-٢٢ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التركيب الهرمي للحزب الوطني يعد الأول من نوعه بين الأحزاب السياسية في مصر (١) ، فهو أول تنظيم سياسي مصري له لائحة رسمية ومستوون منتخبون ولجان ذات وظائف محددة ومؤتمرات سنوية ونظام للعضوية وحقوق وواجبات محددة للأعضاء (٢) .

هذا من الناحية التنظيمية والهيكلية ، أما من ناحية الأهداف والبرامج ، فقد جاء برنامج " الحزب الوطني " متميزاً بالوضوح ، حيث رتب القضايا التي كان علي الحركة الوطنية أن تواجهها ترتيباً يتمشى مع الشعور الوطني بأهميتها . كما اتسم هذا البرنامج بالشفص السياسي ، ذلك بأنه لم يتجاهل أهمية الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية في تحقيق أهداف الحركة الوطنية (٣) .

ويتلخص برنامج الحزب الوطني في النقاط التالية (٤) :

- ١ - إستقلال مصر كما قرره " معاهدة لندن " في عام ١٨٤٠ ، وهي المعاهدة التي أصبحت مصر بموجبها دولة تتمتع بالإستقلال الذاتي ، ولكن مع بقائها تابعة للإمبراطورية العثمانية .
- ٢ - إيجاد دستور مصري يقضي إلي مجلس نيابي تام السلطة كالمجالس النيابية في أوروبا .
- ٣ - إحترام المعاهدات الدوائية والإتفاقيات التي ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد ديونها .

---

(١) جاكوب لاندو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٧ .

(٢) آرثر إرنارد جود شميد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢١ .

(٣) عصام شياء الدين السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤ .

(٤) راجع في ذلك :

- المراجع السابق ، ص ٥٢ - ٥٤ .

- عبد العزيز رفاعي ، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة \* ١٨٧٥

١٩٥٢ - " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ - ٤٩ .



٤ - العمل علي نشر التعليم في أنحاء مصر ، بحيث ينال الفقراء النصيب الأوفر منه .  
وكذلك نشر المبادئ الدينية السليمة التي ترتقي وتسمو بالمواطن المصري .

٥ - بث الشعور الوطني ، والدعوة إلي تلاحم وتكاتف عنصري الأمة (المسلمين والأقباط).

٦ - النهوض بالزراعة والصناعة والتجارة ، من أجل تحرير الإقتصاد المصري من السيطرة الأجنبية .

٧ - الإهتمام بالشئون الصحية وتحسين خدماتها .

٨ - تقوية علاقات مصر بالدولة العلية في تركيا ، وتوثيق روابط المحبة بين المصريين والأجانب .

هذا بالإضافة إلي العمل علي إيجاد أنصار لمصر في كل أنحاء العالم ، وذلك حتي يكن هؤلاء بمثابة لسان حال مصر في الخارج ، الأمر الذي يساعد في حصول مصر علي إعتراف الغير بحقوقها الشرعية .

ويبدو واضحاً من ثنايا هذا البرنامج ، أنه يدور حول تحقيق هدفين رئيسيين هما :  
"الجلء" و " الدستور " (١) ، وإذ لك فقد وضعهما علي رأس برنامجه كما ضمن هذا البرنامج كل العناصر التي قد تساعد علي تحقيق هذين الهدفين .

#### - أساليب عمل " الحزب الوطني " :

لقد استخدم " الحزب الوطني " في سبيل تحقيق هدفه الرئيسيين أساليب متعددة، يأتي علي رأسها إصدار الصحف ، حيث أصدر صحفاً باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية . ويكفي في هذا الصدد أن نسجل أن الحزب كانت تصادر له في وقت من الأوقات ثمان صحف باللغة العربية مابين يومية وأسبوعية ، وذلك بدءاً بـ : " اللواء " و " العلم " اللتين صدرتا ناطقتين باسم الحزب ، وبعدها بـ : " ضياء الشرق " و " الدستور " و " مصر الفتاة " و " القطر المصري " و " البلاغ المصري " التي كانت تصدر في

---

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٦ .

القاهرة، ولقتهاء ب: " وادي النيل " التي كانت تصدر في الاسكندرية <sup>(١)</sup> . هذا بالإضافة إلى إصدار صحيفتين يوميتين ناطقتين بالفرنسية والإنجليزية هما : "L'Étandard Egyptien" و "The Egyptian Standard" ، حيث صدرتا في مارس عام ١٩٠٧ ، متضمنتين نفس مواد صحيفة " اللواء " مع بعض التغيير الذي يتناسب مع قرائنها الأجانب ، ذلك بأن الهدف الرئيسي للصحيفتين - أسوة بالجريدة الأم - هو الدفاع عن حقوق مصر والمصريين <sup>(٢)</sup> . وتشير الوثائق في هذا الصدد إلى أن متوسط توزيع صحيفة " اللواء " - وهي جريدة الحزب الرئيسية - خلال النصف الثاني من أكتوبر عام ١٩٠٨ كان قد بلغ حوالي ١٤ ألف نسخة ، ذلك بينما بلغ متوسط توزيع الصحيفة التالية لها مباشرة وهي " المؤيد " - صحيفة حزب " الإصلاح علي المبادئ الدستورية " - حوالي سبعة آلاف نسخة فقط <sup>(٣)</sup> .

ويأتي من بين أساليب عمل الحزب علي تحقيق أهدافه ، أسلوب الزيارات المستمرة التي يقوم بها زعمائه إلي الدول الأوروبية ، بهدف تاليب الرأي العام الأوروبي ضد إنجلترا ، وكشف حقائق المسألة المصرية ، وتكرين رأي عام مساند لمصر في مطالبتها. وبرز أجل ذلك أيضاً قام الحزب بعقد عدة مؤتمرات في الخارج (في جنيف عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩ ، وفي بروكسل عام ١٩١٠) <sup>(٤)</sup> .

هذا بالإضافة إلي إستخدام الحزب لأسلوب عقد " المؤتمرات الداخلية " وتنظيم " المظاهرات " ، حيث تجع الحزب في جنب طلاب المدارس والعمال إلي المشاركة في هذه المؤتمرات والمظاهرات .

وهكذا يمكن القول بأن " الحزب الوطني " قد كان - منذ نشأته الرسمية في عام ١٩٠٧ وحتى عام ١٩١٣ - هو " حزب الأغلبية " .

(١) بيان ليبب ديق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢ - ٣٣ .

(٢) جاكوب لاندو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٢ - ١١٣ .

(٣) بيان ليبب ديق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣ .

(٤) علي الدين هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٢ .

والأغلبية هنا تختلف في مدلولها عن ذلك المدلول المعروف لها في الديمقراطيات الغربية التي مارست الحياة الحزبية قبل ذلك بزمان طويل ، فبينما تنعقد الأغلبية لتلك الأحزاب الغربية من خلال صناديق الانتخاب ، وهي بالتالي موقوفة بمحلة المجلس النيابي الذي فازت بأغلبية مقاعده ، فإنها في البلاد التي لاتعرف المجالس النيابية الحقيقية - ومن بينها مصر خلال هذه الفترة - تنعقد للحزب الذي يقف في طليعة القوى المناهضة للنفوذ الإستعماري أو الحكم الإستبدادي<sup>(١)</sup>. ولقد كان " الحزب الوطني " - بلا شك - هو القوة الرئيسية التي وقفت في وجه الاحتلال الإنجليزي خلال هذه الفترة .

## ٢ - حزب الأمة :

أعلن عن قيام " حزب الأمة " في ٢٦ سبتمبر عام ١٩٠٧ ، وذلك عقب الإجتماع التأسيسي للحزب والذي تكون من أعضاء الجمعية العمومية لشركة الجريدة المصرية، وهي الشركة التي كانت تقوم بإصدار صحيفة " الجريدة " التي أصبحت لسان حال الحزب بعد الإعلان عن نشأته<sup>(٢)</sup> .

وراق الأمر أن " حزب الأمة " قد نشأ بتأييد غير رسمي من المعتمد البريطاني في مصر " اللورد كرومر " - وذلك قبل تقديمه لاستقالته - حيث وردت فكرة إنشاء هذا الحزب لأول مرة في أحد تقاريره المرسلة إلي الحكومة الإنجليزية في عام ١٩٠٦ ، ولعل الهدف الرئيسي لكرومر من إنشاء هذا الحزب هو خلق جماعة منظمة تستطيع الوقوف في وجه نشاط " مصطفى كامل " وجمعيته السرية<sup>(٣)</sup> .

---

(١) يوتان ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٣٩ - ٤٠ .

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٩ .

(٣) جاكوب لانتو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٠ .

ومن هنا فقد كان من الضروري أن يتكون الحزب من أولئك الذين لا يرضون عن برنامج الحزب الوطني العنيف في مواجهة الإحتلال البريطاني ، ولكنهم يفضلون استخدام أسلوب التفاهم والتفاوض مع الإنجليز <sup>(١)</sup> . ولذلك فقد تكون " حزب الأمة " من مجموعتين رئيسيتين :

**المجموعة الأولى :** وتمثلت في الأعيان وكبار ملاك الأراضي الزراعية وكبار التجار (حيث ضمت هذه المجموعة عدداً كبيراً من أعضاء مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية) . وهم أولئك الذين كانت تصفهم صحيفة "الجريدة" - لسان حال الحزب - بـ " أصحاب المصالح الحقيقية " ، وهو ما عير عنه حسن باشا عبد الرزاق - في كلمته التي أعلن من خلالها عن قيام الحزب - بقوله : " ان الحزب يضم أغلبية رؤساء العائلات في هذا الشعب ونوابه ، فإذا عمل أحدنا خيراً لمصلحة الشعب فإنما يعمل لمصلحته هو وعائلته وذويه ، إن لم نقل أنه يعمل لمعني أرقى من ذلك وهو خير الإنسانية كلها " <sup>(٢)</sup> .

**أما المجموعة الثانية :** فقد ضمت المثقفين الذين تأثروا بالثقافة الغربية أكثر من تأثرهم بالثقافة الإسلامية <sup>(٣)</sup> . ويكفي للتدليل على مدى أهمية حجم هذه المجموعة في "حزب الأمة" أن نذكر أنه كان قد ضم مجموعة من أهم مثقفي ذلك العصر ، أمثال : أحمد لطفي السيد (الذي تولى رئاسة تحرير صحيفة " الجريدة " لسان حال الحزب) وأحمد فتحي زغلول وقاسم أمين وطلعت حرب <sup>(٤)</sup> .

والقول بوجود مجموعتين في " حزب الأمة " لا يعني انفصالهما طبقياً بحكم اختلاف معيار التوصيف الإجتماعي ، ذلك بأنه ليس ثمة سبب يجعل أصحاب الثروة من غير المتعلمين أو يجعل المثقفين من الفقراء ، بل يمكن القول بأن الفصل بين المجموعتين

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٠-١٤١ .

(٢) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤١ .

(٣) محمد عبد الرهاب سيد أحمد ، التجربة الحزبية " حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية " (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٩١ ) ، ص ٣١٤ .

(٤) يزنان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢ .

نظري أكثر منه حقيقة واقعة ، فقد كان المثقفون ثقافة عالية من رجال الحزب يتحدثون في نهاية الأمر من أصول إجتماعية تتصل في أغلبها بطبقة الأعيان <sup>(١)</sup> . وهو ما بدا واضحاً في كلمة حسن باشا عبد الرزاق - التي أشرنا إليها من قبل - والتي جاء فيها : "نحن حزب متشابه الأعضاء في المقاصد ، متحد الأجزاء في المراكز الإجتماعية " ، وأكد علي ذلك أيضاً أحمد لطفي السيد في تعليقه عن الحزب الجديد والذي جاء فيه : " أن حزبنا ليس حزب جمهور العامة " <sup>(٢)</sup> .

وتجدر الإشارة هنا إلي أن القائمين علي الحزب قد راعوا عند تكوين المجموعة المؤسسة للحزب أن تضم هذه المجموعة ممثلين عن كل مديرية ، كما ضمت أيضاً اثنين من كبار الشخصيات القبطية ، هذا ولقد اختير محمود باشا سليمان رئيساً للحزب ، وكل من حسن باشا عبد الرزاق وعلي شعراوي وكيكين وأحمد لطفي السيد سكرتيراً <sup>(٣)</sup> .

#### - برنامج الحزب :

يصح وصف هذا البرنامج بأنه " برنامج إصلاحي " ، خاصة إذا ما قورن ببرنامج " الحزب الوطني " الذي يمكن وصفه بأنه " برنامج ثوري " . ذلك بأن برنامج " حزب الأمة " كان يسعى إلي تحقيق الإصلاحات بشكل تدريجي عن طريق التعاون مع الحكومة . ويمكن إجمال أبرز عناصر هذا البرنامج فيما يلي <sup>(٤)</sup> :

١ - الإشتراك مع الحكومة في وضع القوانين والمشروعات العامة ، وذلك عن طريق توسيع إختصاصات مجالس المديریات ومجلس شورى القوانين والجمعية

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٠ - ٤١ .

(٣) إبراهيم أحمد شكري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٢ .

(٤) راجع في ذلك :

- المرجع السابق .

- جاكوب لانتو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٢ .

العمومية، حتي يمكن الوصول - تدريجياً - إلي المجلس النيابي الذي يتفق مع حالة مصر السياسية .

٢ - الإهتمام بالتعليم ، وجعل المرحلة الابتدائية من التعليم مجانية وإجبارية ، وذلك مع تشجيع التعليم العالي .

٣ - النهوض بالزراعة والصناعة ، والعمل علي ترقيتهما بفتح المدارس الحرة والأميرية الصناعية .

ويتضح من هذا البرنامج أن الحزب لم يقدم هدفاً يسعى إليه بقدر ما قدم بعض الوسائل لبلوغ هذا الهدف . حيث انطلق فكر " حزب الأمة " من الاعتراف بالاحتلال كأمر واقع يجب التسليم به بل والتعامل معه ، مع العمل علي تغييره تدريجياً<sup>(١)</sup> . ومن هنا جاء " برنامج حزب الأمة " ليقدم الوسائل المناسبة لتحقيق " الاستقلال " - كهدف رئيسي نص عليه بيان نشأة الحزب بقوله : " إن مانصبوا إليه هو الإستقلال " - ولكن بون أن ينص - صراحة - علي سعيه لتحقيق هذا الهدف . وتفسير ذلك يكمن في الأساس الإجتماعي الذي يقوم عليه هذا الحزب ، حيث أن مصالح القائمين عليه - وهم ، كما أسلفنا ، من كبار الملاك والأعيان والمتقنين - كانت تقتضي منهم ألا يقفوا في وجه الاحتلال ، ذلك بأن سلطات هذا الاحتلال كانت هي التي تدعمهم وترعى مصالحهم<sup>(٢)</sup>.

وهكذا يمكن القول بأن نشأة " حزب الأمة " - التي ارتبطت بالتأييد الإنجليزي من ناحية ، وتحقيق مصالح طبقة الأعيان وكبار الملاك من ناحية أخرى - كانت وراء افتقاده للتأييد الشعبي ، حيث لم يلق استجابة من غالبية الشعب المصري ، وهو الأمر الذي أدى - بالتبعية - إلي افتقاده للثقل السياسي بالمقارنة مع " الحزب الوطني " . غير أن هذا لا ينفي ماكان لقيادات " حزب الأمة " من أثر علي الفكر

(١) يران ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ .

(٢) عبد العزيز رفاعي ، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة " ١٨٧٥ -

١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١ - ٥٢ .

المصري ، حتي بعد إختفاء الحزب نفسه ، وهو ماظهر واضحاً في الحركة الوطنية المصرية بعد الحرب العالمية الأولى وأثناء وفي أعقاب ثورة ١٩١٩<sup>(١)</sup> ، كما تؤكد هذا الأثر بشكل عملي عندما شكل عدد غير قليل من أعضاء الحزب النسبة الغالبة من اللجنة التي وضعت دستور عام ١٩٢٣ أشهر الدساتير المصرية علي الإطلاق<sup>(٢)</sup> .

### ٢ - حزب الإصلاح علي المبادئ الدستورية :

نشأ " حزب الإصلاح علي المبادئ الدستورية " في ٩ ديسمبر عام ١٩٠٧ ، كحزب موال للخديوي عباس حلمي ، يعبر عن سياسته ويدافع عنه<sup>(٣)</sup> ، وذلك في مواجهة " الحزب الوطني " من ناحية ، و " حزب الأمة " من ناحية أخرى . هذا ولقد تولي رئاسة هذا الحزب واحد من أقرب المقربين إلي الخديوي ألا وهو الشيخ " علي يوسف " العضو البارز في الجمعية العمومية وصاحب صحيفة " المؤيد " التي أصبحت لسان حال الحزب<sup>(٤)</sup> .

وتبدو مظاهر العلاقة بين الحزب والخديوي منذ أول بيان صدر عن الحزب بصفة رسمية ، والذي جاء فيه علي لسان الشيخ علي يوسف رئيس الحزب أن : " الحزب لايتطلب الإستقلال الذي يطلبه سواء ، لأن هذا يكون مهدداً للسلطة الخديوية من بعض الوجوه أو كلها ، فإذا قام شخص أو حزب يطلبه بالمعني المعروف فسوف نتصدي لهم ، وتجد منا السلطة الشرعية تأييداً حقيقياً " ، وكان الحزب قد أراد منذ أول أيام ميلاده أن يثبت للجميع تعلقه بأهداب الخديوي<sup>(٥)</sup> .

ولقد انعكست هذه العلاقة علي تكوين الحزب الذي تشكل - بصفة أساسية - من

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٢ .

(٢) بيان ليبينق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٤) جاكوب لاثو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٣ .

(٥) محمد عبد الرهاب سيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

مجموعة من الموظفين الطامعين في إرتقاء سلم المناصب ، بالإضافة إلى عداء الأسر ذات العلاقات التقليدية بالقصر <sup>(١)</sup> .

#### - برنامج الحزب :

تضمن النظام الأساسي للحزب برنامجاً من سبع نقاط ، كانت بمثابة خطة عمل الحزب طوال فترة بقائه علي مسرح الحياة السياسية المصرية . ويتلخص هذا البرنامج فيما يلي <sup>(٢)</sup> :

١ - تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها إياه الفرمانات العثمانية لإستقلال مصر الإداري .

٢ - المطالبة بتنفيذ الوعود والتصريحات البريطانية الخاصة بمصر .

٣ - المطالبة بمجلس نيابي مصري تام السلطة فيما يتعلق بالمصريين والمصالح المصرية.

٤ - أن يكون التعليم الابتدائي مجانياً .

٥ - أن تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في جميع المدارس المصرية .

٦ - أن تعطي الوظائف في المصالح المصرية بمقتضي الكفاءة والإستحقاق، مع تقليل عدد الأجانب بقدر الإمكان حتي يتأتي للمصريين أن يحكموا أنفسهم .

٧ - أن تكون محاكمة الأجانب المقيمين في مصر جنائياً أمام المحاكم المختلطة إلي أن يتم توحيد المحاكم المصرية لجميع سكانها .

ويتضح من هذا البرنامج أنه قد جعل مكان الصدارة فيه لتأييد سلطة الخديوي ، بينما جعل موقفه من الإحتلال تالياً لهذا التأييد . كما أنه قد اكتفي بمطالبة سلطات الإحتلال بتنفيذ وعدها بالجلء عن مصر . ويلاحظ أيضاً أن هذا البرنامج قد أغفل تماماً قضايا الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي ، وكان الإهتمام المطبق لأعضاء الحزب

---

(١) يوزان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩.

(٢) محمد عبد الرءاف سيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠ - ٧١ .



قد جعلهم يفضون الطرف عن القضايا التي تمس مصالح القاعدة العريضة من الشعب المصري (١) .

والحق أن حزباً هذا شأنه يصعب أن يكون له أي ثقل جماهيري أو فكري . وواقع الأمر أن الحزب كان قد استمد شهرته ومكانته من ارتباطه بشخصية " الشيخ علي يوسف " وصحيفته الناجحة ، ولذلك فلقد كان طبيعياً أن ينتهي حزب الإصلاح علي المبادئ الدستورية من الناحية العملية بمجرد وفاة مؤسسه " الشيخ علي يوسف " في عام ١٩١٢ (٢) .

#### ٤ - الحزب الوطني الحر :

يعد هذا الحزب - بلاريب - واحداً من أغرب الأحزاب في تاريخ مصر ، علي الرغم من أنه قد كان أسبقها من حيث النشأة إذ أعلن عن قيامه في ٢٦ يوليو عام ١٩٠٧ ، إلا أن صفحات التاريخ تكاد تخلو من ذكره ، أما عندما تذكره فإنها تذكره بكل سوء . والحق أن السوء وراء ذلك إنما يكمن في تأييد هذا الحزب للإحتلال البريطاني ، غير أنه لم يكن مجرد حزب مؤيد لهذا الإحتلال ، وإنما كان مدافعاً عن مصالحه ، مطالباً ببقائه ، معادياً لكل أعدائه وعلي رأسهم " الحزب الوطني " ، عندما كان هذا الأخير مجرد جمعية سرية (٣) .

هذا ولقد انحصر نشاط هذا الحزب علي السعي نحو تحقيق هدفين رئيسيين (٤) :

١ - إقامة علاقات صداقة وتعاون مع قومي الإحتلال البريطاني ، حتي يمكن الإستفادة من هذه الصداقة وهذا التعاون في إصلاح شؤون مصر .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧١ - ٧٢ .

(٢) إبراهيم أحمد شاهي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٥ .

(٣) راجع في ذلك : - المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

(٤) جاكوب لانتو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٦ .

٢ - التوسع في نشر التعليم ، حتي يستطيع أبناء الشعب المصري إستيعاب الحضارة الأوروبية التي أدخلها الإنجليز إلي مصر .

ويطبيعة الحال لم يحظ مثل هذا الحزب سوي بالإزدراء من سائر أفراد الشعب المصري. ولعل أبلغ دليل علي ذلك هو أن أكبر عدد تمكن " محمد وحيد الأيوبي " رئيس الحزب من ضمه لعصوية الحزب كان عشرين عضواً ، وهو عدد بالغ الضلالة والصغر<sup>(١)</sup> . الأمر الذي أدى في النهاية إلي إختفاء الحزب قبل مرور عام علي إنشائه .

#### ٥ - الحزب الجمهوري :

كان الهدف الرئيسي لهذا الحزب - الذي نشأ في ٤ ديسمبر عام ١٩٠٧ - هو إقامة نظام جمهوري في مصر ، ويبدو أن هذا قد جاء تأثراً بالثقافة الفرنسية التي تشبع بها " محمد غانم " رئيس الحزب ، والمجموعة التي انضمت إليه<sup>(٢)</sup> . وتتلخص رؤية الحزب لتحقيق هدفه الرئيسي في أن تخرج الأمة الطيعي يمر بثلاثة مراحل هي<sup>(٣)</sup> :

١ - الحصول علي الدستور الذي يتحقق به مبدأ سيادة الأمة .

٢ - الإستقلال الكامل ، وذلك في معني الإستقلال عن كل من الدولة العثمانية وإنجلترا .

٣ - إعلان النظام الجمهوري ، باعتباره أرقى المطالب وأعزها علي النفس الوطنية .

وإنطلاقاً من هذه الرؤية ، اتخذ الحزب موقفاً معادياً من أسرة محمد علي والأمراء والنبل ، مهاجماً إياهم باعتبارهم يعيشون حالة علي الأمة ويمثلون عبئاً ثقيلاً علي أبنائها. كما اتخذ الحزب موقفاً أشد عداءً من الإحتلال البريطاني ومايقوم به من استغلال للشعب المصري<sup>(٤)</sup> .

---

(١) بيان ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦١ .

(٢) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٧ .

(٣) بيان ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ - ٧٨ .

(٤) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٧ .

وغني عن البيان أن ظروف مصر في تلك الفترة لم تكن لتسمح بانتشار مثل هذه الأفكار ، الأمر الذي حصر نطاق الإهتمام بهذا الحزب وأفكاره في مجموعة ضيقة من المثقفين ، ولذلك فسرعان ما اختفى " الحزب الجمهوري " في عام ١٩٠٨ (١) .

## ٦ - الحزب المصري :

نشأ " الحزب المصري " في سبتمبر عام ١٩٠٨ ، حيث جاءت نشأته في أعقاب الخلافات التي وقعت داخل " الحزب الوطني " بعد وفاة " مصطفى كامل " ، وهي الخلافات التي تسببت في تصدع الوحدة بين المسلمين والأقباط من أعضاء الحزب ، خاصة بعد تزايد الإلتجاه الإسلامي داخل الحزب في ظل رئاسة " محمد فريد " وتولي " عبد العزيز جاورش " رئاسة تحرير صحيفة " اللواء " لسان حال الحزب (٢) . وهو الأمر الذي أدّى إلي إستياء الأقباط من أعضاء الحزب فراحوا يتسحبون من عضويته تدريجياً ، حتي أعلنوا عن قيام " الحزب المصري " ممثلاً للطائفة القبطية (٣) ، برئاسة " أخنوخ فانوس " أحد أعضاء " الحزب الوطني " البارزين .

ويتلخص برنامج " الحزب المصري " في الدعوة إلي إستقلال مصر وإلغاء الإمتيازات الأجنبية وإيجاد نظام نيابي يسمح بتمثيل الأمة كلها . أما عن رؤية الحزب لسبل تحقيق هذا البرنامج فتتلخص فيما يلي (٤) :

١ - العمل علي إيجاد صداقة حقيقية بين مصر وإنجلترا .

٢ - فصل الدين عن السياسة فصلاً تاماً ، والمساواة في الحقوق العمومية بين سكان مصر بلا تمييز بسبب الجنس أو الدين .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٢) عبد العزيز رفاعي ، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة " ١٨٧٥ -

١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) إبراهيم أحمد شاذلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

٢ - إنشاء هيئة تشريعية تنقسم إلى مجلسين ، أحدهما مجلس تشريعي (المجلس الأعلى) ويأتي تكوينه مناصفة بين المصريين والأجانب الذين يقيمون في مصر منذ خمس سنين علي الأقل ، أما المجلس الآخر (المجلس الأدنى) فمجلس نواب تمثل فيه فئات الأمة المختلفة بما يضمن تمثيل الأقباط .

ويتضح من هذا البرنامج مغالاة الحزب في الحرص علي التمثيل الطائفي . كما يعكس هذا الحرص تناقضاً فكرياً ، فبينما يدعو الحزب إلي المساواة بين سكان مصر بلا تمييز بسبب الجنس أو الدين ، نجد - هو نفسه - يقترح مجالساً نيابية تميز بين أعضائها بسبب الجنس والدين .

والحق أن هذا الحزب بما مثله من تفقيت طائفي ، كان كمن يدعو إلي الورا . ذلك بأنه لم يكن من المقبول أن تظهر دعوة لتأسيس حزب طائفي بينما تتعاظم الدعوة للقومية المصرية كل يوم <sup>(١)</sup> . ولعل هذا هو السبب الحقيقي في إختفاء " الحزب المصري " دون أن يكون له أي تأثير علي الحياة السياسية في مصر ، وليسدل الستار علي أول حزب قبطي مصري ، وربما كان الأخير أيضاً .

#### ٧ - حزب النبلاء :

عبرت نشأة هذا الحزب عن رغبة " الأرستقراطية التركية " في أن يكون لها وجود علي ساحة الحياة السياسية في مصر <sup>(٢)</sup> . خاصة بعد أن أتجه الحزب الوطني إلي مهاجمة " الخديوي عباس حلمي " هجوماً عنيفاً علي صفحات " اللواء " ، لمراقفه السلبية من الحركة الوطنية وتعاونيه مع الإحتلال البريطاني ، ممثلاً في المعتمد البريطاني " جوردست " . حيث أدعي هذا الموقف إلي قيام مجموعة من أعضاء " الحزب الوطني " ، الذين لا يوافقون علي موقفه من الخديوي وينتمون إلي أصول تركية ، بتأسيس حزب

(١) بيان ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٢ .

جديد أطلق عليه اسم " حزب النبلاء " برئاسة " حسن حلمي زادة " التركي الأصل ،  
وذلك في أكتوبر عام ١٩٠٨ (١) .

ويتلخص برنامج " حزب النبلاء " في : إعلان الولاء للسلطان التركي ، وتأييد  
"الخديوي عباس حلمي " ، والتعاون مع الإحتلال البريطاني فيما يخدم مصلحة  
مصر (٢) .

وبطبيعة الحال كان الفشل من نصيب هذا الحزب ، الذي سرعان  
ما اختفى دون أن يكون له أدنى تأثير أو شعبية .

### ٨ - الحزب الإشتراكي المبارك :

نشأ هذا الحزب في عام ١٩٠٩ ، علي يد " الدكتور حسن فهمي جمال الدين " ،  
ومجموعة محدودة من المثقفين . ولقد انصبت المواد الثلاثة عشر التي تضمنها برنامج  
"الحزب الإشتراكي المبارك " علي الفلاحين ، فطالب بتحسين أحوالهم ، وحصولهم علي  
نصيب من عائد الأرض ، ومنح معاشات المعجزة والمرضي منهم ، كما طالب بتقنين  
العلاقة بين الملاك والفلاحين علي نحو يحول دون تشغيل الفلاحين فوق طاقتهم (٣) .

ومن الواضح أن هذا البرنامج لم ينظر إلي " الإشتراكية " كمنهج حياة لمعالجة  
مشاكل المجتمع المصري ، وإنما اكتفي باستخدامها لإصلاح جانب من هذه المشاكل  
وهي تلك المتعلقة بالريف والفلاحين (٤) .

وهكذا نخلص مما تقدم إلي أن الحزب لم يستطع أن يقدم تصوراً كاملاً لكيفية  
علاج مشاكل المجتمع المصري ، ولذلك فلم تجد أفكاره عن الإشتراكية الصدي الذي  
تستحقه . وربما كان مرد ذلك أيضاً إلي أن الحزب كان قد اختار الميدان الخطأ لإعلان  
أفكاره ، حيث كان من الأجدر به أن يتوجه إلي المدينة بدلاً من الريف ، وإلي جموع

(١) جاكوب لافور ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٩ .

(٢) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٧ .

(٣) يوتان ليب ريتز ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ،

ص ٨١ - ٨٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٨٢ .

وتنظيمات العمال الجديدة - التي كانت قد بدأت في الظهور - بدلاً من الفلاحين ، ذلك لأن أبناء الريف لم يكونوا مهئين لاستيعاب مثل هذا الفكر الإشتراكي <sup>(١)</sup> .

وعلي أية حال ، فلم يقدر لهذا الحزب أن يستمر ، حيث غاب عن ساحة الحياة السياسية المصرية في عام ١٩١١ .

#### ٩ - حزب مصر الفتاة :

أعلن عن نشأة هذا الحزب في فبراير عام ١٩١٠ ، وذلك خلال فترة الوفاق بين الخديوي والإحتلال . والحق أن " حزب مصر الفتاة " قد جاء مجسداً لهذه الفترة ، ذلك بأنه لم يكتف بتوجيه ولائه لطرف من أطراف السلطة دون الطرف الآخر ، بل وجه هذا الولاء لكلا الطرفين <sup>(٢)</sup> .

وعلي الرغم من صمعية التوفيق بين هذين المتناقضين ، إلا أن مهارة " إدريس راغب بك " رئيس الحزب كانت وراء نجاحه في هذه المهمة ، حيث استطاع أن يقدم برنامجاً يعكس هذا الولاء للطرفين <sup>(٣)</sup> .

ولعل أبرز ما تضمنه هذا البرنامج هو : تأييد سلطة الخديوي المطلقة من ناحية ، والإعتراف بأفضال إنجلترا علي مصر مع المطالبة بضرورة الحفاظ علي سياسة الوفاق معها من ناحية أخرى . أما عن برنامج الحزب فيما يختص بالدستور فقد نص علي ضرورة الإنتظار لمدة عشرين سنة كاملة قبل إقرار دستور يفضي إلي نظام نيابي حقيقي <sup>(٤)</sup> ، والغريب أن البرنامج لم يوضح السبب الذي من وراء تحديد هذه الفترة ١١ .

وبطبيعة الحال فقد أختفي هذا الحزب قبل مرور شهر واحد علي

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٠ - ٨٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦١ .

(٣) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٦ .

(٤) بيان ليبي رزق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢ .

تأسيسه ، لأن حزباً يسعى لخدمة كل الأطراف يجب أن يعلم أنه لن يرضي أيّاً من هذه الأطراف <sup>(١)</sup> .

وبعد استعراض هذه المجموعة من الأحزاب التي شكلت معاً أول تجربة حزبية في الحياة السياسية المصرية ، يمكن لنا أن نخرج بثلاثة ملاحظات أساسية :

#### أ - هيمنة " الحزب الوطني " :

وهيمنة " الحزب الوطني " التي نعنيها ذات دلالة مزدوجة ، ذلك بأن هذه الهيمنة ترتبط في شق منها بأن " الحزب الوطني " قد كان - بلا شك - هو الحزب الذي يعبر عن الأغلبية وعن مطالب هذه الأغلبية ، ولعلنا كنا قد أفضنا في تناول هذا الشق من ثانياً تناولنا للحزب الوطني . أما الشق الآخر الذي يؤكد هذه الهيمنة فيبدو واضحاً من ثانياً إستعراضنا لنشأة الأحزاب الأخرى خلال نفس المرحلة ، ذلك بأن غالبية هذه الأحزاب كانت قد نشأت لأحد سببين ، إما إنشقاقاً عن الحزب الوطني نفسه (حال : " الحزب المصري " و " حزب النبلاء " ) ، أو لمواجهة الحزب الوطني (حال : " حزب الأمة " ، " حزب الإصلاح علي المبادئ الدستورية " ، و " الحزب الوطني الحر " ) . ولايتقي بعد ذلك سوى ثلاثة أحزاب من أحزاب هذه المرحلة هي : ( " الحزب الجمهوري " ، " الحزب الاشتراكي المبارك " ، " حزب مصر الفتاة " ) ، وهذه الأحزاب الثلاثة كانت قد ارتبطت إما بأفكار تسبق العصر الذي عاشته ( حال : " الحزب الجمهوري " ، و " الحزب الاشتراكي المبارك " ) ، وإما بأفكار لايمكن لها أن تعيش (حال : " حزب مصر الفتاة " ) .

والحق أن هيمنة " الحزب الوطني " كان لها مايبورها ، فهو أول هذه الأحزاب من حيث النشأة ، إذا ماوضعنا في الإعتبار سنوات عمله الطويل كت تنظيم سري . هذا بالإضافة إلي أن الحركة الوطنية التي قادها " الحزب الوطني " - قبل تكوينه رسمياً - كانت هي الرحم الحقيقي الذي نبتت فيه الحياة الحزبية في مصر <sup>(٢)</sup> . ناهيك عما توفر

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١ - ١٢ .

لهذا الحزب من قيادات ألهمت حماس الجماهير وحركت مشاعرهم طوال هذه الفترة ، فمن ذا الذي يستطيع أن يباري " مصطفى كامل " أو " محمد فريد " ، وهما من الخطباء المفهمين والساسة الدعاة ، ومن ذا الذي يستطيع أن يقف مواقفهما المشهودة من الإحتلال والخيوي . إن نظرة الإنصاف تقتضي إذن أن نعتز للحزب الوطني بالريادة والقيادة والهيمنة .

### مب - إفتقار الأحزاب إلي عنصر التنظيم :

إن تأمل الأحزاب السياسية التي نشأت في مصر خلال هذه الفترة ، يكشف بوضوح عن إفتقار أغلبها إلي عنصر التنظيم الذي يسمح لها بالعمل الفعال والإستمرار الطويل ، ولذلك فقد أختلت هذه الأحزاب بعد فترة قصيرة من إنشائها ، وبدون أن يكون لها أي أثر أو دور في الحياة السياسية المصرية .

ولعل توافر عنصر التنظيم - بالذات - هو الذي كان من وراء استمرار أحزاب بعينها علي ساحة الحياة السياسية في مصر . ويأتي علي رأس هذه الأحزاب : " الحزب الوطني " الذي يعد - كما أشرنا من قبل - أكثر الأحزاب المصرية تنظيماً خلال هذه الفترة ، ويليه في هذا الصدد حزبا : " الأمة " و " الإصلاح علي المبادئ الدستورية " . والحق أننا لو شئنا الإنصاف لقلنا أن هذه الأحزاب الثلاثة هي وحدها التي شكلت ملامح أول تجربة حزبية في مصر .

### ج - سيطرة قضيتنا الإستقلال والدستور علي برامج الأحزاب :

إن ملاحظة برامج الأحزاب في مصر خلال هذه الفترة ، تقطع بسيطرة قضيتين رئيسيتين علي هذه البرامج وهما : قضية الإحتلال وكيفية تحقيق الإستقلال ، وقضية الدستور الذي يتحقق به مبدأ سيادة الأمة ويفضي إلي مجالس نيابية حقيقية .

وبطبيعة الحال فقد كان لكل حزب من أحزاب هذه الفترة تصويره ورؤيته في شأن هاتين القضيتين ، حتي أننا نستطيع القول بأن المعيار الحقيقي للفرقة بين أحزاب هذه الفترة يكمن في مواقفها منهما ، ذلك بأن هذه المواقف هي التي تستطيع أن تكشف لنا



عن التوجهات والأهداف الحقيقية لكل من هذه الأحزاب .

هذه هي إذن أبرز ملامح التجربة الحزبية التي عاشتها مصر لأول مرة خلال الفترة من عام ١٩٠٧ إلى عام ١٩١٣ . غير أن هذه الملامح لم تستطع أن تكشف لنا عن الدور الفعلي الذي أستطاعت أحزاب هذه التجربة أن تلعبه علي ساحة الحياة السياسية في مصر خلال هذه الفترة . ولعل أبرز مايمكن أن يكشف لنا عن هذا الدور وأبعاده ، هو موقف هذه الأحزاب وغيرها من قومي الحياة السياسية الفعلية من مسألة شغلت الرأي العام لفترة طويلة خلال هذه المرحلة ألا وهي " مسألة مد إمتياز قناة السويس " . ولذلك فسوف نتناول فيما يلي عرضاً لهذه المسألة ومواقف الأطراف المختلفة منها .

#### - مسألة مد إمتياز قناة السويس ومواقف الأطراف المختلفة منها :

بدأت هذه المسألة في أواخر عام ١٩٠٩ عندما تناثرت الأخبار حول إجراء بعض المفاوضات بين شركة قناة السويس ، والمستشار المالي للحكومة المصرية ( "بول هارفي" الإنجليزي) ، حول مد أجل إمتياز " شركة قناة السويس " لمدة أربعين سنة جديدة ، تبدأ من أول يناير عام ١٩٦٩ وتنتهي في آخر ديسمبر عام ٢٠٠٨ ، حيث أن موعد إنتهاء عقد إمتياز "شركة قناة السويس" الذي وقعه " الخديوي سعيد " مع " ديلسيس " كان سيحل في ١٧ نوفمبر عام ١٩٦٨ ، أي بعد قرابة الستين عاماً . وفي مقابل هذا المد تدفع الشركة للحكومة المصرية أربعة ملايين جنيه علي أربعة أقساط متساوية فيما بين عامي ١٩١٠ و ١٩١٣ ، هذا بالإضافة إلي حصول الحكومة المصرية علي جانب من أرباح الشركة يتزايد تدريجياً من أربعة إلي إثنتي عشر في المائة فيما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٦٨ ، وعند ذلك ينتهي الإمتياز القديم ، ويبدأ الإمتياز الجديد ، والذي تحصل مصر بمقتضاه علي نصف أرباح القناة (١) .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ، محمد فؤيد " رمز الإخلاص والتضحية " ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٤ ) ، ص ١٥٢ - ١٥٤ .

ولقد حاولت الحكومة المصرية إخفاء أمر هذا المشروع قدر إستطاعتها ، غير أن "محمد فريد" زعيم الحزب الوطني كان قد استطاع الحصول علي نسخة منه ، فسارع بنشرها في جريدة " اللواء " خلال شهر أكتوبر عام ١٩٠٩ (١) . الأمر الذي أثار ضجة واسعة اجتمعت علي أثرها اللجنة الإدارية للحزب الوطني وأصدرت بياناً طالبت فيه بضرورة أخذ رأي الأمة في المشروع قبل البت فيه أو إقراره (٢) . كما قام " أحمد لطفي السيد " -سكرتير حزب الأمة ورئيس تحرير جريدته - بشن حملة صحفية علي المشروع مطالباً بعرضه علي " الجمعية العمومية " ، هذا بالإضافة إلي الضغط الشعبي الذي تمثل في آلاف البرقيات التي أرسلت إلي الخديوي ورئاسة مجلس النظار من كافة أنحاء القطر المصري والتي يعلن أصحابها رفضهم للمشروع (٣) .

وهكذا وأمام هذا الضغط الهائل من الأحزاب والصحافة والرأي العام اضطرت حكومة " بطرس غالي " إلي دعوة " الجمعية العمومية " للإنعقاد لإحالة مشروع الإقتاق عليها ، فكان ذلك - بلا شك - إنتصاراً للحركة الوطنية (٤) .

وانعقدت " الجمعية العمومية " في ٩ فبراير عام ١٩١٠ ، واقتضتها " الخديوي عباس الثاني " بخطاب جاء فيه : " ولا يخفاكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يقضي القانون بأخذ رأي الجمعية العمومية فيها ، ولكن نظراً لأهميتها الإستثنائية ، بالنسبة إلي الجيل الحاضر والأجيال الآتية ، قرر مجلس النظار أن لايبث فيها رأياً ، قبل أن يعلم إن كانت " الجمعية العمومية " توافق علي إمتداد الإقتياز ، ونظار حكومتنا مستعدون لإعطائكم كل ماترونه لازماً في هذه المسألة من البيانات والإيضاحات ، ونحن واثقون أن كل واحد منكم يشعر بالمسئولية التي يتحملها أمام بلاده عند نظره هذه المشروع المهم ، واله نسال أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد . " (٥) .

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

(٢) سمينة محمد حسني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٠ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) عبد الرحمن الرافعي ، محمد فريد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

ويكشف هذا الخطاب أن الخديوي لم يشأ أن يوضح هل يعتبر قرار الجمعية في شأن مشروع الإتفاق قطعياً أم إستشارياً ، ولذلك فلقد طلب " إسماعيل أباطة باشا " عضو الجمعية العمومية من " بطرس غالي " رئيس مجلس النواب التصريح برأي الحكومة في هذا الصدد ، غير أن هذا الأخير لم يجب جواباً صريحاً ، حيث بقيت هذه المسألة يحوطها الغموض والإبهام (١) .

وعلي أية حال ، فلقد قامت الجمعية في اليوم التالي لإفتتاح إجتماعها ، بإنتخاب لجنة من خمسة عشر عضواً ، لدراسة المشروع وتقديم تقرير عنه .

وبالفعل بدأت اللجنة عملها تحت رئاسة " محمود سليمان باشا " (رئيس حزب الأمة) ، وذلك في نفس الوقت الذي تزايدت فيه ضغوط الأحزاب والصحافة والرأي العام، حيث راحت مجموعات كبيرة من المتظاهرين تطوف شوارع القاهرة مطالبة " الجمعية العمومية " برفض المشروع ، مؤيدة في ذلك بصحافة " الحزب الوطني " و " حزب الأمة " التي راحت تهاجم مروجي المشروع ، متهمه إياهم بالتآمر علي الأمة واعتبرت أن "بطرس غالي " رئيس مجلس النواب يأتي علي رأس هؤلاء المتآمرين (٢) .

والحق أن أعضاء هذه اللجنة كانوا علي قدر المسؤولية التي ألقيت علي عاتقهم ، وعلي قدر ثقة المصريين بهم ، حيث بدأت اللجنة عملها بمراجعة مشروع عقد الإتفاق الذي أعد من جانب شركة قناة السويس ويول هارفي المستشار المالي للحكومة المصرية، ثم راجعت مذكرة الحكومة المشتملة علي التعديلات التي أدخلها مجلس النواب علي مشروع الإتفاق ، ولا كانت هاتان الورقتان هما كل ماقدمته الحكومة للجمعية العمومية من مستندات ، فقد رأت اللجنة ضرورة الإتصال بالحكومة لانتداب من ينوب عنها في إعطاء اللجنة مايلزمها من إيضاحات وبيانات (٣) .

وبعد قرابة الأربعين يوماً ، وبالتحديد في يوم ٢١ مارس عام ١٩١٠ ، قدمت اللجنة

(١) المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(٢) عصام شياة الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٠ .

(٣) سميدة محمد حسني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٠ .

تقريرها عن المشروع إلى الجمعية العمومية <sup>(١)</sup> . ولقد جاء تقرير اللجنة غاية في الدقة والوضوح ، وعلي نحو يثبت قدرة الأعضاء علي العمل النيابي الفعال ، إذا ما أعطوا الفرصة للتفريق والبحث ، وذلك علي الرغم من إفتقارهم إلي الأوراق والمستندات <sup>(٢)</sup> .

كانت اللجنة قد أوصت في ختام تقريرها الفصل برفض المشروع ، وهو ما قوبل بالتصفيق والإستحسان من أعضاء الجمعية العمومية . وفي الجلسة المخصصة لمناقشة المشروع قام " محمد سعيد باشا " رئيس مجلس النظار - والذي تولي منصبه في أعقاب إغتيال "طرس غالي" علي يد واحد من شباب الحزب الوطني - بإلقاء خطاب تاريخي أمام الجمعية جاء فيه : " .... إنني أرى من الواجب أن أعلم حضراتكم ، أن الحكومة قد قررت في هذا المشروع أن لاتتقف في أمره إلي حد الاستثناء وهو عرضه عليكم واستشارتكم فيه فقط ، بل عولت علي العمل برأيكم فيه وعدم الخروج علي ماتروته ، أي أن رأيكم يكون قطعياً " ، وهو ما يعد إعتراضاً صريحاً بحق الأمة في تقرير مسألة هامة كهذه . ويعد إلقاء رئيس مجلس النظار لخطابه ، قامت الحكومة بعرض ملاحظاتها التي حاولت من خلالها إقناع الأعضاء بالمشروع . إلا أن المجلس اتخذ قراره برفض المشروع بإجماع لم يشذ عنه سوي عضو واحد بالإضافة إلي الوزراء <sup>(٣)</sup> .

وهكذا نجحت قوى الحركة الوطنية - التي قادها " الحزب الوطني " بما له من شعبية جارفة ، ومعه " حزب الأمة " بما يتمتع به من أغلبية داخل الجمعية العمومية - في إحباط هذه المؤامرة التي لم يكن لها ما يبررها . ولعلنا نستطيع أن نخلص من هذه المسألة ، إلي أن قوي الحياة السياسية الفعلية في مصر ، كانت قد إستطاعت أن تخرج من الكبوة التي حلت بها في أعقاب الإحتلال البريطاني وفشل " الثورة العربية " .

---

(١) لمزيد من التفصيل في شأن هذا التقرير ، راجع :

- تيمونور روستين ، تاريخ المسألة المصرية " ١٨٧٥ - ١٩١٠ " ، ترجمة : عبد العبيد العبادي ومحمد

بدران (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨١ ) ، ص ٢٥٥ - ٢٨١ .

(٢) سعيدة محمد حسني ، مروج سيق ذكوره ، ص ١٩١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٩٤ - ١٩٧

جملة القول إذن في شأن تطور قوي الحياة السياسية الفعلية خلال مرحلة "دستور ١٨٨٣" ، هي أن هذه المرحلة قد تميزت بأن شهدت مولد أول تجربة حزبية حقيقية في مصر ، حيث لم تكتف أحزاب هذه التجربة بمجرد شرف المحاولة ، ولكنها استطاعت أن تثبت وجودها علي ساحة الحياة السياسية بما حركته فيها من أحداث وما اكتسبته من حقوق . وهذا في حد ذاته يعد - بلا شك - تطورا لا يستهان به .



## الفصل الثالث

### في

### مرحلة دستور ١٩١٣

#### مقدمة :

كان من المتصور أن يتصاعد نشاط قوي الحركة الوطنية ، في أعقاب الإنتصار الذي استطاعت تحقيقه من خلال الجمعية العمومية ، عندما وقعت هذه الأخيرة في مواجهة الحكومة ورفضت إقرار مشروع مد إمتياز شركة قناة السويس . غير أن هذا الإنتصار كان قد جاء في أتون فترة طائفية خطيرة بدأت تجتاح مصر في أعقاب إغتيال "بطرس غالي" رئيس مجلس الوزراء . هذ بالإضافة إلي ما تلا هذا الحادث من إرهاب إستعماري ، الأمر الذي عصف بهذا الإنتصار ، وماكان يمكن أن يترتب عليه من آثار<sup>(١)</sup>.

والحق أن الإحتلال البريطاني كان قد إستلذذ من حادث إغتيال " بطرس غالي " أقصى إستفادة ممكنة ، حيث حاول إستخدام هذا الحادث للإجهاز علي وحدة عنصرى الأمة من ناحية ، ولحاربة الحركة الوطنية من ناحية أخرى .

وتتضح محاولة الإحتلال في إستغلال حادث الإغتيال للإجهاز علي وحدة عنصرى الأمة من خلال الهجوم الذي شنته الصحف الموالية للإحتلال علي الوطنيين متهمه بإهم بالتعصب ، حيث وصفت حادث الإغتيال بأنه حادث ديني ، وأن " بطرس غالي " قتل لأنه مسيحي ، ولم تكلف هذه الصحف بذلك ، بل دعت الأقباط إلي الإلتجاء لدولة قوية تكون عضداً لهم . وهكذا لم يمض وقت طويل حتي كانت البلاد قد مرت بموجة من الفتنة والصراع الديني لم تشهد لها مثيلاً من قبل ، وهو ما حاول وطنيو الأقباط التصدي له عن طريق الإقناع بأن حادث الإغتيال يعد جريمة سياسية محضة ، وليست له أية صبغة دينية،

(١) مصطفى النحاس جبر ، سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية " ١٩٠٦ - ١٩١٤ " ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ) ، ص . ٩٠ .

إلا أن هذه الجهود لم تلقح في مواجهة سياسة الفتنة التي اتبعتها الإحتلال ، ونجح في إستقلالها <sup>(١)</sup> .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد أستغل الإحتلال نفس الحادث في محاربة الحركة الوطنية ، عن طريق تعديل بعض نصوص قانون العقوبات لمعاقبة الإنشقاقات الجنائية ولو لم يتوافر فيها أركان الإشتراك في إرتكاب الجريمة ، وذلك لما رأته سلطات الإحتلال من براءة المتهمين بالإشتراك في إغتيال " بطرس غالي " لعدم توافر ركن الإشتراك ، وليس من شك في أن هذا التعديل قد وضع لمحاربة الحركة الوطنية وحدها . والحق أن هذا التشريع يعد من التشريعات الخطيرة لما فيه من إفساح لمجال لتفريق التهم للأبرياء ، والتعسف في إسناد نيات إجرامية إليهم دون أن يبدو منهم أي عمل مادي في هذا الصدد <sup>(٢)</sup> . كما اتخذ الإحتلال من إكتشاف الجمعية السرية التي كان "الورداني" - قاتل بطرس غالي - عضواً فيها ، ذريعة لإيجاد أول تنظيم للقلم السياسي في مصر ، وهو التنظيم البواليسي الذي لعب دوراً كبيراً في تصفية جيوب الحركة الوطنية المتبقية <sup>(٣)</sup> .

هكذا إذن تمكنت سلطات الإحتلال البريطاني من تشديد قبضتها علي مصر وقطع الطريق علي الحركة الوطنية ، الأمر الذي أدى مع نهاية عام ١٩١٠ إلي تراجع هذه الحركة ، كما تراجع الدور الذي استطاع مجلسا شورى القوانين والجمعية العمومية أن يلعباه خلال الفترة السابقة ، ولعل أبرز مظاهر هذا التراجع هو تخلي أعضاء المجلسين عن المطالبة بنظام نيابي حقيقي ، وهو المطلب الذي طالما تكرر طوال الفترة السابقة ،

---

(١) المرجع السابق ، ص ١١١ - ١٢٠ .

(٢) يشبه هذا القانون - بعد تعديله - " قانون المشيوعين " الذي أصدرته الحكومة الثورية في فرنسا ، في أواخر القرن الثامن عشر ، للإنتقام من المعارضين لها ، ذلك بأن هذا القانون كان يحكم بالإعدام علي كل من يشهد ضد رجل واحد من رجال الشرطة بأنه يكره الجمهورية ويسعى إلي إسقاطها ، وهو ما أدى إلي إعدام آلاف الفرنسيين .

راجع في ذلك : عبد الرحمن الرائسي ، محمد قويد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٣ - ١٩٥ .

(٣) مصطفى النحاس جبر ، سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية " ١٩٠٦ - ١٩١٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ - ١٢١ .



وبالتحديد منذ عام ١٩٠٤ . والغريب أن هذا التخلي عن المطالبة بنظام نيابي حقيقي قد جاء في الوقت الذي ألح فيه اللورد "كتشنر" (المعتمد البريطاني الجديد) - والذي خلف السير "الون جروست" بعد وفاته - إلي قرب حدوث تغييرات دستورية جديدة في مصر<sup>(١)</sup>.

والحق أن مجموعة من الأسباب كانت من وراء سعي اللورد "كتشنر" إلي إصدار دستور جديد في ذلك الوقت بالذات ، وتتلخص هذه الأسباب فيما يلي :

أولاً: الظهور بمظهر المستجيب لمطالب الحركة الوطنية ، وذلك في نفس الوقت الذي يؤدي فيه إصدار مثل هذا الدستور إلي إشغال الأمة بالنظام الجديد ، وبالتالي إنصرافها عن مطالبتها الحقيقية ولو لفترة محدودة<sup>(٢)</sup> .

ثانياً: أن يصدر الدستور في ظل تراجع دور الحركة الوطنية ، الأمر الذي يتيح للإحتلال صياغة الدستور بعيداً عن ضغوط هذه الحركة .

ثالثاً: رغبة الإحتلال في تهدئة الأوضاع في مصر ، حتي تستطيع بريطانيا التفرغ والإستعداد لمواجهة نذر الحرب العالمية الأولى التي كانت قد بدأت في الظهور<sup>(٣)</sup>.

وإنطلاقاً من هذه الدوافع ، أبرق المعتمد البريطاني "كتشنر" إلي وزير الخارجية البريطانية "إدوارد جراي" ، في شهر أبريل عام ١٩١٢ ، يبلغه بضرورة إنهاء العمل بـ "دستور ١٨٨٣" ، الذي جاوز عمره الثلاثين عاماً ، واستبداله بدستور جديد . وبالفعل تم تشكيل لجنة من المعتمد البريطاني ورئيس مجلس النظار وناظر الحقانية والمستشارين المالي والقضائي - أي أن الغلبة في هذه اللجنة كانت لرجال الإحتلال - للنظر في طبيعة التغييرات التي يمكن إدخالها علي النظام القديم الذي قرره "دستور ١٨٨٣" -<sup>(٤)</sup> .

(١) سعيدة محمد حسني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٠ .

(٢) إبراهيم أحمد شاهي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) صلاح زكي أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

وتمخضت أعمال اللجنة عن مشروع الدستور جديد يفضي إلي مجلس واحد بدلاً من مجلسين ، ويعد مراسلات عديدة بين وزير الخارجية البريطانية واللورد كتشنر ، تم تعديل مشروع الدستور - دون الرجوع للخديوي - والإتفاق علي صورته النهائية التي صدر بها في أول يوليو من عام ١٩١٢ . وبطبيعة الحال فليس من المتصور أن يكون هذا الدستور أفضل من سابقه ، وكيف ذلك وقد وضعته إنجلترا ممثلة في معتمدها ووزير خارجيتها .

هذا وسوف يأتي تناولنا للملح التحديث الدستوري وواقع قوي الحياة السياسية في مصر خلال مرحلة " دستور ١٩١٣ " ، من ثانياً مبحثين رئيسيين ، يتناول أولهما ملامح "دستور ١٩١٣ " واستمرار الحكم المطلق ، ويتناول ثانيهما واقع قوي الحياة السياسية الفعلية خلال هذه المرحلة الممتدة من عام ١٩١٣ إلي عام ١٩٢٢ .

## المبحث الأول

### ملامح " دستور ١٩١٣ " واستمرار الحكم المطلق

#### أولاً: أسلوب نشأة " دستور ١٩١٣ " :

لقد صدر " دستور ١٩١٣ " (١) - من الناحية الشكلية - في صورة منحة من الخديوي إلي الشعب المصري (٢) ، ويؤكد ذلك حاجة في نبياجة هذا الدستور ، والتي تقول : " نحن خديوي مصر ، لما كانت رغبتنا ، هي منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقاً للأفكار النيرة ، .... " .

والحق أن هذا الدستور لا يعد - من الناحية الواقعية - منحة من الخديوي ، بقدر ما يعد منحة من المعتمد البريطاني اللورد " كتشتر " وحكومته ، ذلك بأن إنجلترا هي التي وضعت هذا الدستور ، وهي التي صاغت أفكاره التي وصفتها نبياجة الدستور بأنها نيرة !! .

#### ثانياً: ملامح " دستور ١٩١٣ " :

لقد جاءت نبياجة هذا الدستور لتكشف بوضوح عن أن التغيير الذي أدخله علي الدستور السابق عليه (دستور ١٨٨٢) ، هو مجرد تغيير شكلي بحت ، وأن الهدف الرئيسي من وراء إصداره هو المبادعة بين الأمة والدستور الذي تريده ، أو بعبارة أخرى المبادعة بين الأمة وإقامة نظام نيابي حقيقي . فقد نصت هذه الديباجة علي مايلي :

" نحن خديوي مصر ، لما كانت رغبتنا ، هي منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقاً للأفكار النيرة ، وكافلاً لحسن الإدارة ، ولصيانة الحرية الشخصية ، وضامناً لإتساع نطاق التقدم وال عمران ، وملئماً لهذه البلاد بنوع خاص ، ولما كانت هذه الغاية لا يتسنى نيلها ، إلا بتعاقد جميع الطبقات تعاضداً مبنياً علي الولاء ، وبإمتزاج جميع المرافق،

(١) صدر هذا الدستور في أول يناير عام ١٩١٣ تحت اسم " القانون النظامي " .

(٢) مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣ .

إمتزاجاً يؤدي إلي ترقية نظام الحكومة ، بطريقة تجمع بين السكينة والتزوي ، بحيث لا يكون هذا النظام عبارة عن مجرد تقليد ومحاكاة للأساليب الغربية ، بل يكون داعياً إلي تهديد السبيل لرفاهة الأمة المصرية وإسعادها ، ولما كانت بغيتنا حينئذ ، هي تعديل القانون النظامي ، تعديلاً يكون من ورائه تحسين الأسلوب التشريعي ، وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمي إلي ضم مجلس شوري القوانين مع الجمعية العمومية في هيئة واحدة ، وإلي تقرير طريقة للإنتخاب تكون أوسع نطاقاً أو أكثر إنطباقاً علي الحكمة ، وإلي إزدياد عدد الممثلين الذين يعهد إليهم بالمشاركة في أعمال السلطة التشريعية ، وإلي تحويل الهيئة الجديدة الإختصاصات الممنوحة الآن لكل من مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية ، وإلي ترتيب طريقة يجري عليها العمل في الإستشارة وفي إقتراح القوانين ، لكي تزداد إستفادة الحكومة عن ذي قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بإدارة الشؤون الداخلية في القطر المصري ، أمرنا بما هو آت " (١) .

نخلص من هذه الديباجة إذن إلي أن النظام الذي قرره هذا الدستور لا يختلف عن النظام الذي سبقه إلا في الشكل دون الجوهر ، فقد التيت الجمعية العمومية ومجلس شوري القوانين وحل محلهما مجلس واحد هو " الجمعية التشريعية " ، حيث خولت هذه الأخيرة صلاحيات المجلسين معاً ، كما تقرّر زيادة عدد النواب المنتخبين عن عدد النواب المعيّنين مع توسيع نطاق الإنتخاب ، وذلك مع بقاء " مجالس المديرية " بعد إدخال بعض التعديلات البسيطة علي نظامها المقرر في الدستور السابق . هذا هو إذن لب التعديل .. فهل هذا تعديل ؟

ولعل الصورة تكون أكثر إتضاحاً ، إذا ماعرضنا للنظام الذي قرره هذا الدستور في شأن " الجمعية التشريعية " :

تتكون " الجمعية التشريعية " - طبقاً للمادتين الثانية والثالثة من هذا الدستور - من ثلاثة أنواع من الأعضاء :

(١) راجع في ذلك

- عبد الرحمن الرافعي ، محمد فريد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

#### ١ - أعضاء بقوة القانون ، وهم الوزراء

ب - أعضاء معينون ، وعددهم سبعة عشر عضواً ، تقوم الحكومة بتعيينهم ، ويختار من بينهم رئيس الجمعية وأحد وكليها . والخمسة عشر عضواً الآخرين يعينون بهدف تمثيل الأقليات التي لم تنل نصيباً كافياً في الانتخابات ، وهو ما يعني أن تعيين هؤلاء يتم بعد إجراء الانتخابات ، ليكون لجميع الفئات والطوائف حداً أدنى من التمثيل داخل الجمعية . وذلك علي النحو التالي : أربعة مقاعد للأقباط ، ثلاثة للعرب البدو ، اثنان لكل من : التجار والأطباء ورجال التربية العامة أو الدينية ، ومقعد واحد لكل من : المهندسين والمجالس البلدية . وأعل الغرض الحقيقي من نص الدستور علي تمثيل هذه الفئات والطوائف ، هو إنكاء روح الوحدة بين عناصر الوطن الواحد ، جرياً علي سياسة الإستعمار المعتادة ، وهي سياسة " فرق تسد " (١) .

ج - أما النوع الثالث والآخر من أعضاء " الجمعية التشريعية " ، فيتمثل في الأعضاء المنتخبين ، وعددهم ٦٦ عضواً ، ينتخب من بينهم أحد وكلي الجمعية . ويتم عملية انتخاب الأعضاء - طبقاً لأحكام " قانون الإنتخاب " الذي صدر في نفس يوم إصدار الدستور - علي درجتين ، حيث يتوب عضو واحد عن كل ٢٠٠ ألف نسمة ، فكان لكل مصري بلغ من العمر عشرين عاماً ، ولم تصدر في حقه أحكام مخلة بالشرف ، الحق في انتخاب المنوبين ، وكل خمسين ناخباً ينتخبون مندوباً عنهم ، يشترط فيه أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين عاماً ، ويستمر مندوباً ناخباً لمدة ست سنوات (مدة إنعقاد الجمعية) ، وهؤلاء المنوبون يقومون بإنتخاب أعضاء " الجمعية التشريعية " كل في دائرته (٢) . ولقد نص الدستور في مادته الرابعة علي أن تكون مدة العضوية لكل من الأعضاء المنتخبين والمعينين هي ست سنوات ، ويتجدد إنتخاب ثلث الأعضاء كل سنتين . هذا ويجوز ، طبقاً للمادة الثامنة من

(١) مصطفى إبراهيم فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦ .

(٢) عبد الرحمن الرفاعي ، محمد فريد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٩ .

هذا الدستور ، حل " الجمعية التشريعية " في أي وقت يأمر من الخديوي - بعد عرض من مجلس النظار (الوزراء) - وذلك شريطة أن تجري الانتخابات والتعيينات الجديدة خلال ثلاثة شهور .

#### - إختصاصات " الجمعية التشريعية " :

لم يأت " دستور ١٩١٢ " - من حيث الإختصاص - بأي تعديل يذكر علي الدستور السابق عليه ( دستور ١٨٨٢ ) ، فالإختصاص الجدي الوحيد للجمعية التشريعية ، هو مجاء في المادة السابعة عشر من الدستور ، والتي نصت علي أنه : " لايجوز ربط أموال جديدة أو رسوم علي منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصري إلا بعد مباحثة الجمعية التشريعية في ذلك وإقرارها عليه " .

وفيما عدا هذا الإختصاص ، فإن الإختصاصات الأخرى للجمعية التشريعية ليست إلا مجرد إختصاصات إستشارية بحتة ، حيث يجوز للحكومة ألا تأخذ برأي الجمعية في شأنها ، ويدخل ضمن هذه الإختصاصات الإستشارية ما نصت عليه المواد ( ١٢ ) ، ( ١٣ ) ، ( ١٤ ) ، ( ١٥ ) من حق للجمعية في رفض أو تعديل مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة ، ولكن للحكومة ، إذا لم توافق علي رأي الجمعية ، الحق في إعادة المشروع ثانية للجمعية مقروناً بالأسباب التي دعته لعدم الموافقة ، وإذا لم توافق الجمعية علي رأي الحكومة انعقد مؤتمر من الجمعية والحكومة ، وإذا لم يسفر هذا المؤتمر عن إتفاق الطرفين يؤجل مشروع القانون لمدة خمسة عشر يوماً . وبعد إنتهاء هذه المدة يعاد عرض المشروع - بصورته الأولي أو بعد التعديلات - فإذا أستمर الخلاف فإنه يجوز للحكومة حل " الجمعية التشريعية " أو إصدار القانون ، وفي هذه الحالة الأخيرة يتعين علي الحكومة أن تخطر الجمعية بالأسباب التي دعته إلي عدم الأخذ برأيها <sup>(١)</sup> .

أما إذا أختارت الحكومة طريق حل " الجمعية التشريعية " ، فقد نصت المادة (١٦) علي ضرورة نظر موضوع الخلاف بين الجمعية والحكومة في نور الإنعقاد الأول للجمعية الجديدة وبالأولوية علي غيره من الموضوعات ماعدا مشروع الميزانية . ولكن الغريب في الأمر أن هذه المادة قد نصت علي نظر هذا الموضوع بالطريقة العادية ، وذلك في معني

(١) إبراهيم أحمد خليمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

أنه يجوز للحكومة ألا تنقيد برأي " الجمعية التشريعية " الجديدة ، بل ويجوز لها أن تحلها مرة أخرى لنفس السبب <sup>(١)</sup> . وهو ما يخالف أبسط القواعد التي تقوم عليها النظم النيابية في هذا الصدد ، والتي تتعلق بعدم جواز إستعمال حق الحل أكثر من مرة لنفس السبب ، حيث ينطوي مثل هذا الوضع علي إهدار لإرادة الأمة ، وعدم تقدير لرايها <sup>(٢)</sup> .

لم يكن للجمعية التشريعية إذن سلطة قطعية في أي أمر من الأمور ، فيما عدا سلطتها فيما يتعلق بزيادة الضرائب . وهو ما يعني أن إختصاصات هذه الجمعية لم تزد في شيء عن إختصاصات " مجلس شعوري القوانين " و " الجمعية العمومية " في الدستور السابق ، بل يمكن القول بأن " دستور ١٩١٢ " قد رجع بهذه الإختصاصات إلي الوراء ، فقد كان الدستور السابق (دستور ١٨٨٢) ينص في مادته الثالثة والعشرين علي أنه لايجوز لمجلس شعوري القوانين أن يتذكر أو يبدي رأياً أو رغبة في الجزية التي تدفع لتركيا والدين العمومي وكل ما إلتزمت به الحكومة بموجب قانون التصفية أو المعاهدات الدولية . أما هذا الدستور (دستور ١٩١٢) فقد أضاف إلي هذه القيود قيداً جديداً ، ورد في نص المادة (٢٠) ، ألا وهو ذلك المتعلق بملاقات مصر مع الدول الأجنبية ، وهو ما ينطوي - بشكل مقنع - علي منع الجمعية من مناقشة قضية الإحتلال ، باعتبارها علاقة بين مصر ودولة أجنبية <sup>(٣)</sup> ١١ .

#### — العلاقة بين " الجمعية التشريعية " و " الحكومة " :

كانت العلاقة بين " الجمعية التشريعية " ( التي يفترض أنها تمثل " السلطة التشريعية " ) وبين " الحكومة " ( التي تمثل " السلطة التنفيذية " ) ، تقوم علي أساس من عدم التكافؤ بين السلطتين لصالح " السلطة التنفيذية " ، حيث تشارك هذه الأخيرة في العمل التشريعي (الذي هو الإختصاص الأصيل للسلطة التشريعية ) ، وبعبارة أدق فإن " الجمعية التشريعية " هي التي تشارك " الحكومة " - طبقاً لهذا الدستور - في

(١) مصطفى أبوزيد فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ - ٤٩ .

(٢) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٢ .

(٣) عبد الرزاق الراعي ، محمد فريد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

العمل التشريعي . ذلك بأن هذا الدستور يعطي حق إقتراح القوانين للحكومة ، حيث تقوم هذه الأخيرة بعرض مشروعات هذه القوانين علي " الجمعية التشريعية " ، ولكن دون أن يكون لرأي الجمعية في هذا الصدد أهمية تذكر ، فالرأي النهائي للحكومة (السلطة التنفيذية) (١) !!.

والحق أن " الجمعية التشريعية " لم تحرم فقط من ممارسة حقها في التقرير التشريعي ، بل حرمت أيضاً من ممارسة سلطة الرقابة الجدية علي الحكومة ، فقد قضت المادة (٢٨) من هذا الدستور بأن يجيب النظار أو النائثون عنهم عن الأسئلة التي توجه إليهم ، ولهم ألا يجيبوا عن الأسئلة التي يرون من المصلحة العامة عدم الإجابة عنها . كما قضت المادة (٢٩) من الدستور ألا تكون إجابات النظار أو نوابهم محلاً للمناقشة ، ولكن يجوز لأعضاء الجمعية بموافقة الرئيس أن يوجهوا أسئلة تكميلية لا يكون الغرض منها إلا إستيضاح النقط التي نشأت عن إجابات النظار . ويستفاد من نص هاتين المادتين أن الوزارة لاتعد مسئولة أمام ممثلي الأمة ، إذا لاحق لهم في إستجواب الوزراء أو الإقتراح بعدم الثقة في الوزارة بما يؤدي إلي إسقاطها . وكل ما لهم في هذا الصدد هو مجرد الحق في توجيه الأسئلة الإستيضاحية ، ذلك في الوقت الذي تتمتع فيه الحكومة - طبقاً لهذا الدستور - بحق حل الجمعية التشريعية ، علي النحو الذي فصلناه من قبل (٢) .

نخلص من ذلك إذن إلي أن العلاقة بين الجمعية التشريعية والحكومة ، في ظل هذا الدستور ، كانت علاقة غير متكافئة بحال من الأحوال ، ذلك بأن الحكومة - وبالتالي "سلطات الإحتلال" - كانت هي صاحبة الإختصاص الأصيل في التنفيذ والتشريع .

---

(١) راجع في ذلك : - إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦ .  
- تجدر الإشارة هنا إلي أن هذا الدستور ، كان قد تميز عن سابقيه بأن أعطي للجمعية التشريعية الحق في تقديم مشاريع القوانين ، غير أنه قد لشرط في هذا الصدد ضرورة عرض هذه المشاريع علي الحكومة ، فإذا ماوافقت عليها ، أعادت تقديمها إلي الجمعية ، كما هي أو بعد إدخال بعض التعديلات عليها ، لينظر فيها بالطريق المادي (م ١١) . وهو ما يجعل هذا الحق عديم الأثر .

(٢) مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧ .



وقصاري القول إذن في شأن النظام الذي قرره " دستور ١٩١٣ " ، أنه نظام لاعلاقة له من قريب أو بعيد بالنظم النيابية الحقبة ، وكيف ذلك ، وقد أهدر - كسابقه - المبادئ الرئيسية التي ترتكز عليها هذه النظم ، فلا مجال فيه لسيادة الأمة ولا الفصل بين السلطات . والحق أن النظام الذي قرره هذا الدستور ، ليس إلا إستمراراً لنظام الحكم المطلق ، الذي يحقق مصالح الإحتلال ، هذه المصالح التي كانت تقتضي من هذا الأخير أن يبقى دائماً علي زمام الأمور في يديه ، ليصبح هو وحده المتحكم في شؤون البلاد .

### تطبيق الدستور :

علي الرغم من كل العيوب التي انطوي عليها هذا الدستور وجميعه التشريعية ، إلا أن ذلك لم يحل بين القائمين علي الحركة الوطنية والإشتراك في إنتخابات " الجمعية التشريعية " ، ذلك بأن هذه الإنتخابات كانت فرصة مناسبة لإحياء نشاط الحركة الوطنية من جديد . ولعل هذا هو ما حرصت عليه الأحزاب السياسية الثلاثة التي كانت موجودة علي الساحة خلال هذه الفترة (الحزب الوطني ، حزب الأمة ، وحزب الإصلاح علي المبادئ الدستورية) . ومن ذلك ما أعلنه " الحزب الوطني " عن تأييده لكل من هو كفء للنيابة حتي ولو كان من غير أعضائه ، وهو الأمر الذي تجلي في تأييد الحزب لسعد زغلول <sup>(١)</sup> ، ولقد حرص الحزبان الآخران علي وقوف نفس الموقف ، بهدف تكوين جبهة واحدة داخل " الجمعية التشريعية " <sup>(٢)</sup> .

وهكذا تمت العملية الإنتخابية ، وأسفرت عن تشكيل يعكس لأول مرة بروز دور الطبقة المتوسطة ، التي لم تكن ممثلة في تشكيل المجالس السابقة ، حيث تقدم لهذه الإنتخابات عدد من العلماء والكتاب والمحامين الذين قل أن وجنوا في مجالس شورى القوانين أو الجمعية العمومية . والحق أن هذه العملية الإنتخابية كانت قد تميزت بأنها

(١) عبد الرحمن الرافعي ، محمد فريد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥١ .

(٢) سعيدة محمد حسني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٨ .

أول عملية إنتخابية تنبثق فرصة الترشيح لأصحاب الكفائات ، وهو ماظهر واضحاً من ثانياً مآشيدته هذه العملية من خطاب ومشتورات تعرض لخطط المرشحين إذا ماغازوا في الإنتخابات ، الأمر الذي يعد ظاهرة جديدة تحدث لأول مرة في تاريخ الإنتخابات المصرية<sup>(١)</sup>.

ولقد انعقدت " الجمعية التشريعية " لأول مرة في ٢٢ يناير عام ١٩١٤ ، حيث عين كل من : " أحمد مظلوم " باشا رئيساً للجمعية ، و " عدلي يكن " وكيلاً لها . كما انتخبت الجمعية " سعد زغلول " وكيلاً عن المنتخبين .

والواقع أن الجمعية لم تباشر عملها أكثر من خمسة شهور ، إذ انتهى الدور الأول لانعقادها في ١٧ يونيو من نفس العام الذي بدأت فيه . ولم تجتمع بعد ذلك ، بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى ، فقد أصدر " حسين رشدي " باشا رئيس الوزراء ، في ١٨ أكتوبر عام ١٩١٤ ، أمراً عالياً - بالنيابة عن " الخديوي عباس " المتغيب في الأستانة - بتأجيل دور الإنعقاد الثاني ، والذي كان من المقرر عقده في أول نوفمبر عام ١٩١٤ ، إلي أول يناير عام ١٩١٥ . ولقد أرجع الأمر العالي هذا التأجيل إلي : " الظروف الحالية التي من شأنها أن توقف وضع منهاج نظامي للإصلاحات التشريعية ، فضلاً عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية في كل حين إلي إتخاذ تدابير استثنائية ومستعجلة"<sup>(٢)</sup> . والغريب أن ظروف الحرب العالمية الأولى التي استدمت تأجيل عقد "الجمعية التشريعية" في مصر ، كانت هي نفس الظروف التي لم تتعطل فيها المجالس النيابية للدول المتحاربة نفسها <sup>(٣)</sup> .

وعلي أية حال ، فلقد استغلت انجلترا فرصة نشوب الحرب العالمية الأولى، وأعلنت الحماية علي مصر ، وظلعت الخديوي " عباس حلمي " عن العرش ، وولت مكانه عمه الأمير " حسين كامل " سلطاناً علي البلاد . وأصدر السلطان الجديد أمراً في ٢٩

(١) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

- بيثان ليب ريتز ، قصة البرلمان المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ .

(٢) عبد الرحمن الزاوي ، محمد فريد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٣) سعيدة محمد حسني، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٨ .

ديسمبر عام ١٩١٤ بتأجيل دور الإنعقاد إلى ١٥ فبراير عام ١٩١٥ ، ثم إلى ١٦ أبريل ، ثم أول نوفمبر ، وأخيراً أصدر مرسوماً في ٢٧ أكتوبر عام ١٩١٥ ، بتأجيل دور الإنعقاد إلى أجل غير مسمى ، علي أن يوقف العمل بأحكام القانون النظامي القاضي بتجديد الأعضاء تجديداً جزئياً<sup>(١)</sup> . ولم تدع " الجمعية التشريعية " بعد ذلك إلى الإنعقاد ، وهكذا إنتهي عهدا ، وطولت صفحتها بعد حياة قصيرة العمر ، قليلة الخير والبركة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، محمد فريد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٧ .



## المبحث الثاني

### واقف قوي الحياة السياسية الفعلية

#### خلال مرحلة " ديسمبر ١٩١٣ "

كان نشوب الحرب العالمية الأولى بمثابة نقطة البداية لمرحلة جديدة في تاريخ مصر، شهدت خلالها العديد من التحولات والتطورات . ولقد بدأت هذه التحولات مع دخول الدولة العثمانية - صاحبة السيادة الشرعية علي مصر - هذه الحرب ، حيث استقلت إنجلترا هذا الوضع لتنتهي السيادة الشرعية - الشككية - للدولة العثمانية علي مصر ، فكانت خطوتها الأولى لتحقيق ذلك هي إعلان الأحكام العرفية في سائر أنحاء القطر المصري ، وذلك بموجب القرار الذي أعلنه الجنرال " جون ماكسويل " قائد القوات البريطانية في مصر ، في الثاني من نوفمبر عام ١٩١٤ ، والذي جاء في نصه : " ليكن معلوماً أنني أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمي بأن أخذ علي مراقبة القطر المصري العسكرية لكي يتضمن حماؤه ، فبناء علي ذلك قد صار القطر المصري تحت الحكم العسكري من تاريخه " (١) .

ويعد ذلك ببضعة أيام ، وبالتحديد في السابع من نوفمبر أعلن " جون مكسويل " أن بريطانيا العظمي وتركيا قد أصبحت في حالة حرب منذ الخامس من نوفمبر ، ويبين أن دولته تخوض هذه الحرب من أجل تحقيق غرضين رئيسيين ، وهما : " الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كسبها محمد علي في الأصل في ميدان القتال ، واستمرار هذا القطر في التمتع بالسلم والرخاء اللذين تمتع بهما مدة الإحتلال البريطاني في ثلاثين سنة " . وأضاف " مكسويل " في بيانه قائلاً : " ولعلم بريطانيا بما للسلطان (يقصد السلطان التركي " سلطان الدولة العثمانية " ) بصفته الدينية من الإحترام والإعتبار عند مسلمي القطر المصري ، فقد أخذت علي عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصري أية مساعدة ، ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الأمالي وتطلب إليهم

(١) عبد الرحمن الوافي ، ثورة ١٩١٩ " تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلي سنة ١٩٢٩ "

(القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٧ ) ، ص ٣٦ .

الإمتناع عن أي عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو أداء أية مساعدة لأعدائها<sup>(١)</sup> .

وكان معنى بيان " مكسويل " أن مصر قد أصبحت في حالة حرب مع الدولة صاحبة السيادة عليها من الناحية القانونية ، ولكن إنجلترا لم تكثف بذلك ، فقد كان عليها أن تتخذ خطوة أخرى نحو إنهاء هذه السيادة التركية الشككية علي مصر .

#### ١- إعلان الحماية البريطانية علي مصر :

كانت هذه الخطوة هي إعلان الحماية البريطانية علي مصر<sup>(٢)</sup> ، والذي صدر في ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ ، وهذا نصه : " يعلن وزير الخارجية لدي جلالة ملك بريطانيا العظمي ، أنه بالنظر إلي حالة الحرب التي سببها عمل تركيا ، قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالتة ، وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية . وبذلك قد زالت سيادة تركيا علي مصر ، وستتخذ حكومة جلالتة كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها " <sup>(٣)</sup> . وهكذا حلت " الحماية السافرة " محل " الحماية المقتعة " التي فرضتها إنجلترا علي مصر منذ سنة ١٨٨٢ ولسدة ثلاثين عاماً<sup>(٤)</sup> .

---

(١) لطيفة محمد سالم ، مصر في الحرب العالمية الأولى ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ) ، ص ٣٦ .

(٢) تتعين الإشارة هنا إلي أن إعلان الحماية البريطانية علي مصر ، لم يكن هو الفكرة الوحيدة التي راوبت أذهان الساسة البريطانيين ، حيث كانت ثمة فكرة أخرى في هذا الصدد ، ألا وهي ضم مصر إلي الإمبراطورية البريطانية ، بحيث يحكمها حاكم عام بريطاني بصورة مباشرة . غير أن تخوف هؤلاء الساسة من غضب المصريين وثورتهم وإتجاههم إلي مساعدة تركيا في الحرب في حالة إتمام هذا الضم ، جعلهم يفضلون فكرة إعلان الحماية عن فكرة الضم .

ولزيد من التعميل في هذا الصدد ، راجع :

- الموجع السابق ، ص ٢٩ - ٣٥ .

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٥ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠ - ٣١ .

(٤) غني عن البيان أن إعلان الحماية يقتضي - طبقاً لأحكام القانون الدولي - توافق إرادتي الدولة الحامية والدولة المحمية ، الأمر الذي يعني بطلان الحماية علي مصر من الناحية القانونية باعتباره مبني علي إرادة طرف واحد ، ولكن أي قيمة للقانون مادام الإحتلال لا يمين إلا بمنطق القوة . راجع في ذلك : إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٥ .

كان من الطبيعي أن تكون الخطوة التالية لإعلان الصاية ، هي عزل الخديوي "عباس حلمي" ، وهو ما حدث في اليوم التالي لإعلان الصاية ، إذ أعلنت إنجلترا خلع "عباس" وتولية عمه الأمير " حسين كامل " عرش مصر - ولقد يرد بيان الخارجية البريطانية عزل "عباس" وتولية " حسين كامل " بقوله : " أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمي باشا خديوي مصر السابق علي الإنضمام لأعداء الملك ، قد رأت حكومة جلالة ملك بريطانيا خلعه من منصب الخديوية ، وقد عرض هذا المنصب مع لقب سلطان مصر علي سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد علي ، فقبله<sup>(١)</sup>.

وفي نفس اليوم الذي قيل فيه الأمير " حسين كامل " تولي عرش سلطنة مصر ، وجه إليه " ملن شيتام " القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني بلاغاً رسمياً ، يعد بمثابة مذكرة إيضاحية بالأسباب التي سوفت بها الحكومة البريطانية قيامها بهذا الانقلاب . كما حدثت هذه المذكرة النظام الذي ستسير عليه البلاد في عهد الحماية .

وتتلخص أبرز النقاط التي تضمنتها هذه المذكرة فيما يلي<sup>(٢)</sup> :

١ - أن الحكومة البريطانية تمتلك أدلة وافية علي أن الخديوي " عباس حلمي " (خديوي مصر السابق) كان قد انضم إنضماماً كلياً إلي أعداء بريطانيا وعلي رأسهم تركيا ، منذ بداية نشوب الحرب العالمية الأولى ، وهو الأمر الذي تسقط بمقتضاه الحقوق التي كانت لسلطان تركيا وخديوي مصر السابق علي بلاد مصر ، كما تقول هذه الحقوق بالتالي إلي ملك بريطانيا<sup>(٣)</sup> .

---

(١) عبد الرحمن الزاوي ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢ .

(٢) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٢٢ - ٢٥ .

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٦ - ٢٨٩ .

(٣) لا ريب في أن هذه المبررات التي ساقتها الحكومة البريطانية لتبرير فرضها للحماية علي مصر ، لا تستند إلي أي منطق سليم . فإذا كانت تركيا قد إنضمت إلي أعداء إنجلترا يؤيدها في ذلك الخديوي عباس حلمي ، لما ذنب مصر حتي تتحمل تبعة هذا الإنضمام ، وتنفذ من أجله إستقلالها وحريتها ، وبما هي الملاحة السببية التي تقتضي أن تقول السيادة التركية إلي إنجلترا ؟ وما الذي يحول دون إبطال هذه السيادة إلي مصر ؟؟

٢ - أن الحكومة البريطانية ترى أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بمسؤوليتها تجاه مصر هو أن تعلن الحماية البريطانية علي مصر إعلاناً صريحاً ، علي أن تبقي حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقاً لنظام وراثي يقرر فيما بعد .

٣ - أن بريطانيا العظمى وحدها هي المسؤولة عن دفع أي تعد علي الأراضي المصرية ، كما أن الحماية البريطانية تمتد لتشمل جميع الرعايا المصريين أينما كانوا .

٤ - أن الحكومة البريطانية ترى أن وضع الحماية يقتضي أن يتم الإتصال بين مصر والدول الأجنبية الأخرى عن طريق ممثل إنجلترا في مصر (وهو مايعني إلغاء وزارة الخارجية المصرية) .

٥ - أن الحكومة البريطانية تعتزم المحافظة علي التقاليد التي دأبت علي العمل بها في مصر ، والمتمثلة في حماية الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشر وإنماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية ، والتدرج في إشراك المحكومين في الحكم بقدر ماتسمح به حال الأمة من الرقي السياسي . كما أكدت المذكرة علي إحترام الحكومة البريطانية لتقاليد المصريين الدينية .

وبعد استعراض هذه النقاط التي تعد أبرز ما جاء في هذه المذكرة ، يمكن القول بأن مصر قد أصبحت بموجبها أشبه بمستعمرة إنجليزية ، بعد أن قضى علي الإستقلال الداخلي والحقوق التي كانت لمصر ولخديويها بمقتضي فرمانات العثمانية . ولعل أبلغ ماوصفت به هذه المذكرة ، هو ما جاء في صهيقتي "المانشستر جارديان" و " التايمز" الإنجليزيتين ، إذ علقت الأولى علي هذه المذكرة بقولها : " أنها تعد بمثابة ضم مصر إلي إنجلترا " ، أما الثانية فقد علقت عليها " في إلتناحياتها تحت عنوان : " مصر تحت العلم البريطاني " (١) .

والحق أن هذه المذكرة قد كشفت عن استمرار إنجلترا في إتباع نفس السياسة التي حرصت علي العمل بها ، منذ بداية الإحتلال في عام ١٨٨٢ ، فيما يخص نظام

---

(١) لطيفة محمد سالم ، مصر في الحرب العالمية الأولى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥ - ٤٦ .



الحكم في مصر ، وهي السياسة التي تقوم بتقييدها من خلال حرصها علي ماتسميه -  
التدرج في إشراك المحكومين في الحكم بقدر ماتسمح به حالة الأمة من الرقي  
السياسي ، وهو مايعني إستمرار حرمان الأمة من النظام الدستوري الذي نالته قبل  
الإحتلال (١) .

وصفوة القول في شأن هذه المذكرة ، أنها من أخطر الوثائق التي تضرب مثلاً في  
سلب الشعوب حقوقها في الإستقلال والدمستور (٢) .

ولعل المؤسف حقاً في هذا الصدد ، هو الموقف المتخاذل الذي وقفته "الجمعية  
التشريعية" التي لم تحتج بأية صورة من الصور علي هذا الإنقلاب الخطير . كما وقفت  
الوزارة نفس الموقف ، حيث لم يبد أي وزير من وزرائها إحتجاجاً يذكر ، بل بقيت هذه  
الوزارة تقرر الحماية وكان شيئاً لم يكن .

وبماق الأمر أن الموقف الشعبي من إعلان الحماية ، لم يختلف كثيراً عن الموقف  
الرسمي ، ذلك بأنه علي الرغم من إحتجاج الشعب علي هذه الحماية ، إلا أن هذا  
الإحتجاج كان إحتجاجاً صامتاً عديم الأثر . ولعل بسط الأحكام العرفية علي البلاد لأول  
مرة في تاريخها ، كان له دور في إثثار الأمة جانب الصمت والوجوم وكبت الالم في  
النفوس ، كما أن تنفق القوات المسلحة البريطانية علي البلاد كان ولارب أهم العوامل  
فيما عراها من ضعف وإستسلام للقوة الفاشية (٣) .

ولقد استمرت مصر علي هذا الحال من الإستسلام للإحتلال حتي نهاية الحرب  
العالمية الأولى ، حيث لم تسمح ظروف الحرب بتطبيق الأحكام العرفية - وما ترتب علي  
ذلك من خلق لمنظمات العمل السياسي وتحكم في وسائل التعبير عن الرأي - بتغيير هذه  
الحالة من الضعف والإستسلام . ولكن بمجرد إنتهاء الحرب العالمية الأولى ، شهدت  
مصر ثورة هائلة ضد الوجود البريطاني ، حيث لم يحل استمرار العمل بالأحكام العرفية  
دون تطور أحداث هذه الثورة الكبرى .

(١) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٢ - ٤٣ .

## ثورة ١٩١٩ :

تعد " ثورة ١٩١٩ " - بلا ريب - واحدة من أهم وأعظم حلقات الكفاح في تاريخ الشعب المصري ، ذلك بأن هذه الثورة كانت قد جاءت بعد غفوة طويلة وسبات عميق ، ولعل هذه الغفوة وهذا السبات هما اللذان أعطياها عنصر المفاجأة . ولكن يخطئ من يظن أن هذه الثورة قد أشعلتها واقعة واحدة أو حدث واحد ، إذ أنها - في واقع الأمر - ليست إلا محصلة لوقائع كثيرة وحوادث أكثر . ولذلك فله من الضرورة بمكان أن نتعرف علي الأسباب والمقدمات التي كانت من وراء إشتمال هذه الثورة .

### أسباب الثورة :

لقد كانت " ثورة ١٩١٩ " ، ثورة سياسية بكل معاني الكلمة ، فأهدافها سياسية وتطوراتها سياسية ، وبالتالي فأسبابها سياسية أيضاً . غير أن هذا لا يمنع من أن ثمة أسباباً أخرى إقتصادية وإجتماعية ، كان لها دورها في قيام وتطور هذه الثورة .

والحق أن تطلع الشعب المصري إلي الإستقلال ، كان هو السبب الرئيسي وراء قيام هذه الثورة . فلقد ظل الشعب يعاني لسنوات طويلة من الإحتلال الإنجليزي وويلاته ، وبينما كانت الأمة ترتقب أن تتجز إنجلترا وعودها وعهودها بالجلء من مصر ، إذا بالإحتلال يزداد رسوخاً بإعلان إنجلترا حمايتها علي مصر ، في ديسمبر عام ١٩١٤ ، فصار إحتلالاً مقروناً بحماية ، وإزدادت مصر بعداً عن أهدافها القومية ، إذ بعد أن كانت - من الناحية الرسمية - دولة مستقلة إستقلالاً محدوداً يشوبه الإحتلال ، فقدت ذلك الإستقلال ، وصارت بلداً من البلدان الخاضعة للحماية الأجنبية .

وتتلخص معالم مآعنته مصر من آثار هذا الإحتلال وهذه الحماية - من الناحية السياسية - فيما يلي (١) :

---

(١) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٦٧ - ٧٣ .

• - إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٦ - ٣٠٠ .

- جلال يحيى ، خالد نعيم ، الوفد المصري " ١٩١٩ - ١٩٥٢ " ( الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٤ ) ، ص ٨٩ - ٩٥ .

- ١ - إلغاء " مجلس النواب " ، وإيقاف العمل بدستور ١٨٨٢ الذي صممه إرادة الأمة ، واستبداله بنظم شكلية تمثلت في دستوري ١٨٨٢ و ١٩١٢ . هذا بالإضافة إلى أن ثمة مشروع لنظام شكلي آخر ، كان من المقرر تنفيذه لولا قيام الثورة ، بل يمكن القول بأن ما أتبع من أنباء عن هذا المشروع كان سبباً من أسباب قيام وتطور هذه الثورة . ويتلخص هذا المشروع - الذي تقدم به السير " وليم برويت " مستشار دار الصاية ، في شهر نوفمبر عام ١٩١٨ - في إنشاء مجلس نواب مصري ، يؤلف من المصريين ، علي أن يكون دوره مجرد دور استشاري محض بحيث لا تكون له سلطة قطعية في أي أمر من الأمور . وجانب هذا المجلس يتم إنشاء مجلس آخر للشيخ ، يملك وحده السلطة التشريعية ، ويتكون من أعضاء مصريين وأجانب ، وعلي نحو يهيئ لأن تكون الأغلبية فيه للأعضاء الرسميين (الوزراء المصريين والمستشارين الإنجليز) والأعضاء الأجانب المنتخبين (١٥ عضواً) ، والأقلية للأعضاء المصريين المنتخبين (٣٠ عضواً) . ولو نفذ هذا المشروع لصارت سلطة التشريع في يد الإنجليز ، ولصار المصريون في بلادهم غريباء . وهو ما يعد أشد إيذاءً للشعب المصري من نظام " الجمعية التشريعية " الذي كان قائماً منذ عام ١٩١٢ ، فالجمعية التشريعية وأو أن رأيها استشاري ، فهي هيئة مؤلفة من أعضاء مصريين ، أما الهيئة التي يقترحها مشروع السير " وليم برويت " فهي هيئة مختلطة ، وتتكون في غالبيتها من الإنجليز أو من يوالونهم .
- ٢ - تعيين المستشارين الإنجليز في مختلف الوزارات ، واستنثارهم بالحكم والنفوذ . هذا بالإضافة إلى إسناد أبرز المناصب في مختلف المصالح إلى موظفين من الإنجليز .
- ٣ - تجريد مصر من قوتها العسكرية .
- ٤ - محاولات إنجلترا المستمرة في فصل السودان عن مصر ، والإستمرار في إستغلال قناة السويس .
- ٥ - تسخير كل الموارد الاقتصادية المصرية لخدمة الجيش الإنجليزي ، بعد نشوب الحرب العالمية الأولى . ومن بين مظاهر هذا التسخير : إستيلاء الإنجليز علي حاصلات البلاد قسراً من الفلاحين لصالح قوات الإحتلال ، وإستغلال العنصر البشري أسوأ

استغلال ممكن ويشكل لايتفق مع الكرامة الإنسانية ، إذ قامت قوات الإحتلال بتجنيد مايزيد عن المليون من بين العمال والفلاحين المصريين في مختلف أنحاء البلاد ، لاستخدامهم في أعمال الجيش البريطاني . وفي مقابل ذلك كانت قوات الإحتلال تعاملهم أسوأ معاملة ، إذ يربطون بالخيال ويساقون كالأغنام وينقلون بالقطارات ولكن في العربات المخصصة لنقل الحيوانات ، وذلك دون أدنى إهتمام بصحتهم أو بقدائهم .

وإلى جانب هذه المظاهر للإستعباد السياسي ، عانى الشعب المصري من مظاهر أخرى للإستعباد الإقتصادي ، والتي تمثلت في سيطرة النفوذ الأجنبي علي كل مظاهر النشاط الإقتصادي في البنوك والشركات والمصانع بل والأراضي الزراعية أيضاً <sup>(١)</sup> .

وبقي أن نشير هنا إلي عامل آخر ، كان له دوره الكبير في قيام هذه الثورة وإشتعالها ، ألا وهو ذلك المتعلق بانتشار التعليم وما صاحبه من نهضة أدبية وصحفية ، إذ أدى هذا العامل إلي زيادة إهتمام مختلف طبقات الشعب المصري بالحركة الوطنية ومساندتها في مواجهة مظالم الإحتلال وفظائمه <sup>(٢)</sup> .

وإذا كانت هذه هي الأسباب التي دفعت شعب مصر إلي الثورة ، فما هي ياتري الشرارة التي كانت بمثابة إشارة البدء لهذه الثورة الخالدة ؟

#### — تأليف الوفد المصري :

عندما أشرفت الحرب العالمية الأولى علي نهايتها ، أخذ دور الرأي من المصريين يكتسب في طريق عملي لرفع صوت مصر وتمثيلها في مؤتمر الصلح ، الذي كان من المزمع عقده في أعقاب هذه الحرب . وأستقر الرأي علي تشكيل وفدتين لحضور هذا المؤتمر، أحدهما رسمي والآخر شعبي <sup>(٣)</sup> ، وذلك حتي يستفيد " الوفد الرسمي " من

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٨ .

(٢) راجع في ذلك : - عبد الرحمن الراقصي ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٦ - ١٠٩ .

(٣) راجع في شأن الروايات والتفصيلات المختلفة لفكرة تأليف " الوفد المصري " :

- عبد العزيز رفاعي ، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة \* ١٨٧٥ -

١٩٥٢ \* مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

- عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر \* ١٩١٨ - ١٩٣٦ \* ( القاهرة : مكتبة

ميدولي ، ١٩٨٣ ) ، ص ٨٤ - ٨٦ .

تشدد "الوفد الشعبي" ، وهو ما يهينى الوفد الرسمي أن يتأل أقصى قدر ممكن من مطالب البلاد (١) .

وبعد يومين من إعلان الهدنة بين المتحاربين في الحرب العالمية الأولى ، وبالتحديد في ١٢ نوفمبر من عام ١٩١٨ تحرك الوفدان الرسمي والشعبي . حيث توجه " الوفد الرسمي " - المكون من " حسين وشدي " باشا رئيس الوزراء ووزيره " عدلي يكن " باشا - إلي السلطان " أحمد فؤاد " - الذي تولى عرش مصر في أعقاب وفاة أخيه السلطان " حسين كامل " في ٩ أكتوبر عام ١٩١٧ - مبلغاً بإياه بما إستقر عليه رأي الوفد من السفر إلي لندن لعرض مطالب مصر علي الحكومة البريطانية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد توجه أعضاء " الوفد الشعبي " - في نفس اليوم وبالتنسيق مع رئيس الوزراء وبعلم السلطان - لمقابلة المندوب السامي البريطاني في مصر (السير " ريجنالد وينجت ) (٢) ، حيث عرضوا عليه مطالب مصر ، وطالبوه بالموافقة علي سفر أعضاء "الوفد الشعبي" - المكون من " سعد زغلول " باشا (الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية) ، و " علي شعراوي " بك و " عبد العزيز فهمي " بك (عضوا الجمعية التشريعية) - إلي لندن لعرض هذه المطالب علي الحكومة البريطانية (٣) .

خير أن " المندوب السامي البريطاني " رفض طلب الوفدين " الرسمي والشعبي " بالسفر إلي لندن ، وذلك بحجة أن وزير الخارجية البريطانية " بلفور " كان يعد عدته للسفر إلي باريس لحضور مؤتمر الصلح الذي تقرر إنعقاده فيها (٤) .

---

(١) محمد علي طروس ، ذكريات اجتماعية وسياسية ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ ) ، ص ٩٠ .

(٢) لمزيد من التفصيل في شأن هذه المقابلة الهامة وما دار فيها ، راجع :

- الموجع السابق ، ص ٨٢ - ٩٠ .

- عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١١ - ١١٨ .

(٣) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٤) نيتان ليب رنك ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٣ " ( القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٥ ) ، ص ٢٠١ .

وكان معني هذا الرفض إنهاء الخلطة التي وضعها " حسين رشدي " بالإتفاق مع " سعد زغلول " ، والتي كان مؤداها - كما أسلفنا - سفر الوفدين الرسمي والشعبي إلي لندن لعرض رأي مصر في مصيرها بعد الحرب ، ثم أن معني تأجيل سفر الوفدين إلي مابعد مؤتمر باريس الذي سوف يتقرر فيه مصير دول العالم - ومن بينها مصر - في مرحلة مابعد الحرب العالمية الأولى ، أن يفقد هذا السفر كل معني له (١) .

والحق أن هذا الرفض لسفر الوفدين ، كان بمثابة حافز إضافي للسعي نحو تحقيق مطالب هذه الأمة ، الأمر الذي دفع أعضاء الوفد الشعبي إلي تدعيم صفتهم في التحدث عن الأمة ، فاتفقوا علي تأليف هيئة تسمي " الوفد المصري " إشارة إلي أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها (٢) .

وبالفعل تكون " الوفد المصري " من مجموعة من الأعضاء يتأسهم " سعد زغلول " ، حيث لم يكتف " سعد زغلول " ورفاقه من أعضاء الوفد بمجرد وثوقهم بأنهم يعبرون عن رغبة الشعب المصري ومطالبه ، بل أصروا علي الحصول علي تفويض حاسم من جميع فئات هذا الشعب ، وذلك حتي تثبت لهم صفة التحدث عن الأمة (٣) . خاصة وأن المنسوب السامي البريطاني كان قد أبدى دهشته من أن ثلاثة يتحدثون عن أمر أمة بأسرها(٤) .

ولقد كانت الوسيلة العملية للحصول علي مثل هذا التفويض ، هي وضع صيغة توكيل ، يتم التوقيع عليها من قبل أعضاء الهيئات التي يمكن وصفها بأنها نيابية ( وهي : الجمعية التشريعية " ، مجالس المقرييات " ، و " المجالس البلدية " ) . هذا بالإضافة إلي الحصول علي توقيع أكثر عدد ممكن من ذوي الرأي والأعيان ومختلف طبقات الشعب (٥) .

(١) المرجع السابق .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٨ .

(٣) جاك بيرك ، مصر ، الإمبريالية والثورة ، ترجمة : بيض شامين ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ) ، ص ٤٤ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٨ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٢١ .

ولقد نص هذا التوكيل علي ما يلي : " نحن الموقعون علي هذا ، قد أنبنا عنا حضرات : سعد زغلول باشا وعلي شعراوي باشا وعبد العزيز قهسي بك ومحمد علي علوية بك وعبد اللطيف المكباتي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك ، ولهم أن يشموا إليهم من يختارون في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في استقلال مصر ، تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رأيها دولة بريطانيا العظمى وحلفائها ويؤيدون بموجيها تحرير الشعوب " (١) .

غير أن " الحزب الوطني " لم يرض من صيغة التوكيل التي وضعها الوفد ، وذلك لخلوها من النص علي " الإستقلال التام " ، إذ اقتضت هذه الصيغة علي المطالبة بإستقلال مصر في حدود مبادئ العدل والحرية التي تنشر رأيها بريطانيا ، ذلك في حين أن جهاد الأمة وشكواها من الإحتلال ، إنما يرجعان إلي السياسة التي اتبعتها بريطانيا منذ بدء هذا الإحتلال . هذا بالإضافة إلي إعتراض " الحزب الوطني " علي خلو صيغة التوكيل من الإشارة إلي السودان (٢) .

وبالفعل تم تغيير صيغة التوكيل ، لتتنص علي أن مهمة أعضاء الوفد هي : " أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في إستقلال مصر إستقلالاً تاماً " . وواضح أن هذه الصيغة قد جاءت صريحة لايدخلها الشك فيما يخص الإستقلال التام ، أما فيما يتعلق بالسودان فقد اعتبر الوفد أن كلمة مصر تشمل السودان ، دون أن يحتاج ذلك إلي توضيح (٣) .

وهكذا راح الوفد يطبع كميات ضخمة من الصيغة المعدلة للتوكيل ، وسافر المئات من الشبان إلي أقاليم مصر المختلفة ليعملوا بتوقيع مئات الألوف من المصريين ، الذين

---

(١) المرجع السابق .

(٢) عبد العزيز رفاعي ، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة \* ١٨٧٥ -

- ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

أقبلوا - من مختلف الطبقات - علي توقيع التوكيل في حماسه لم يسبق لها مثيل ، سواء كان ذلك في العاصمة أو في مختلف الأقاليم <sup>(١)</sup> .

علي أن السلطة العسكرية البريطانية حين رأت أن حركة التوكيلات أخذت في الإتساع في المدن أو الأقاليم ، وأنها تشكل أن تكون أساساً لحركة عامة للمطالبة بالإستقلال التام ، أوجست منها خيفة ، وعملت علي إحباطها ، فأصدر المستشار البريطاني لوزارة الداخلية أوامره مباشرة إلي المديرين - في مختلف المدن أو الأقاليم - بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها ، فلما علم الوفد بهذه الأوامر ، كتب " سعد زغلول " إلي " حسين رشدي " باشا - بصفته وزيراً للداخلية إلي جانب كونه رئيساً للوزراء - خطاباً يشكو فيه من هذه الإجراءات ، ويطلب منه أن يأمر بترك الناس أحراراً في التوقيع علي التوكيلات . فرد رشدي باشا علي هذا الطلب بخطاب قرر فيه أن هذه الأوامر إنما صدرت من مستشار وزارة الداخلية البريطاني ، ويرجع سببها إلي وجود الأحكام العرفية وإلي اعتبار التوكيلات عملاً من الأعمال التي تؤدي إلي الإخلال بالنظام العام ، ولهجة الرد وصيغته تكشفان عن تنصل رشدي باشا من تبعه هذه الأوامر وإلقائها علي عاتق المستشار البريطاني ، وهو ما يعكس تأييداً واضحاً للوفد وإحراجاً بالغا للسلطة البريطانية <sup>(٢)</sup> .

ولقد حرص الوفد خلال هذه الفترة علي توسيع تنظيمه ، حيث قام بإصدار بعض النشرات الحماسية التي حملت المنسوب السامي البريطاني علي إصدار تعليمات تمنع أي نوع من الإجتماعات العامة أو المظاهرات أو توزيع المنشورات ، وفي نفس الوقت يجه تحذيراً إلي " حسين رشدي " رئيس الوزراء ، مضمونه أن هذه الحركة هي حركة عصيان ينبغي معالجتها علي هذا الأساس <sup>(٣)</sup> .

---

(١) مصطفى النحاس جبر ، سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية " ١٩١٤ - ١٩٣٦ " ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ) ، ص ٦٥ .

(٢) محمد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٣ - ١٢٥ .

(٣) عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ( بيروت : دار العودة ، ١٩٧٥ ) ، ص ١٧٢ .



وعلى الرغم من كل هذه المحاولات ، فلم تتوقف حركة جمع التوقيعات أو توزيع المنشورات خاصة وقد تبين لرجال الإدارة في وزارة الداخلية أن وزارة حسين رشدي تقف موقفاً مؤيداً للحركة ، فبدأ منهم التراخي في تنفيذ أوامر المندوب السامي ومستشار الوزارة البريطانيين ، الأمر الذي ساعد على نمو الحركة وإتساع نطاقها<sup>(١)</sup>.

وفي نفس الوقت أدرك القائمون على الوفد ضرورة تدعيمه بعناصر جديدة لاستكمال تمثيل الأمة ، حيث غلب أعضاء " حزب الأمة " ممن كانوا أعضاء في الجمعية التشريعية على تشكيل الوفد في صورته الأولى ، بينما لا يوجد تمثيل للحزب الوطني وهو الحزب الذي حمل عبء الدفاع عن قضايا الأمة لفترة طويلة ، فجرت في هذا الشأن مفاوضات بين " الوفد " و " الحزب الوطني " ، قبل فيها الحزب مبدأ تمثيله في هيئة الوفد، ولكن وقع الخلاف بين الطرفين حول تحديد الأعضاء الذين يمكن أن يمثلوا " الحزب الوطني " ضمن هذه الهيئة ، ولما تعذر الوصول إلي إتفاق على الأشخاص ، اختار الوفد من تلقاء نفسه كلاً من " مصطفى النحاس بك " ، والدكتور "حافظ عفيفي بك" كعضوين في الوفد ، علي اعتبار أنهما يمثلان " الحزب الوطني " إذ كانا من المعتنقين لمبادئه . كما ضم الوفد مجموعة أخرى من الأعضاء لاستكمال بعض العناصر التي تمثل طبقات الأمة وطوائفها المختلفة ، وهم علي التعاقب : " حمد الياسل باشا " باعتباره من الأعيان ، و " إسماعيل صدقي باشا " و " محمود أبو النصر بك " باعتبارهما من مؤيدي الأمير عمر طوسون (صاحب أول فكرة لتأليف الوفد حسب أغلب الروايات) ، و " سنيوت حنا بك " و " جورج خياط بك " و " واصف غالي بك " باعتبارهم ممثلين عن الأقباط . ثم ضم " حسين واصف باشا " و " عبد الخالق مذكور " عضواً للجمعية التشريعية<sup>(٢)</sup> .

وهكذا استكمل الوفد كل عناصر تمثيله للأمة ، حيث يضم ممثلين عن " الجمعية التشريعية " (التي تعد الهيئة النيابية الوحيدة - إذا صح هذا القول - في ذلك الوقت) ،

(١) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

كما يضم ممثلين عن الطبقات والطوائف المختلفة ، لإبراز وحدة الأمة وتكاتفها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد حصل الوفد علي توكيل من سائر طبقات الأمة وطوائفها . والحق أن الوفد لم يكتف بذلك بل حرص علي إصدار تنظيم خاص به ، يتضمن وظيفته والمهام الملقاة علي عاتقه والصلاحيات المخولة له ورئيسه ، إلي غير ذلك مما قد يستدعيه عمل الوفد في سبيل إنجاز مهمته (١) .

ويتلخص أبرز ما جاء في هذا التنظيم - الذي أعلن في ٢٢ نوفمبر عام ١٩١٨ ، تحت أسم " قانون الوفد المصري " - في مجموعة من النقاط ، يأتي علي رأسها أنه قد نص في مادته الأولى علي أسماء أعضائه . وفي مادته الثانية حدد وظيفة الوفد في " السعي - بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في استقلال مصر إستقلال تاماً " . ونص في المادة الثالثة علي أن : " الوفد يستمد قوته من رغبة أهالي مصر التي يعبرون عنها رأساً أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية " . كما نص في مادته الخامسة علي أنه : " لا يجوز للوفد ولا لأحد من أعضائه أن يخرج في طلباته عن حدود الوكالة التي يستمد منها قوته وهي استقلال مصر استقلال تاماً وما يتبع ذلك من تفاصيل " . هذا بالإضافة إلي مانص عليه هذا التنظيم أو القانون من إمكانية قيام الوفد بضم أعضاء آخرين ، شريطة أن يراعي عند اختيارهم الفائدة التي تنجم عن اشتراكهم معه في العمل ، وأيضاً إمكانية أن يسافر الوفد إلي أية جهة يري في التوجه إليها فائدة للقضية المصرية (٢) .

ومهما يكن من أمر هذا التنظيم أو القانون ، فقد راح الوفد يكرر طلبه بالسفر إلي إنجلترا ، معتمداً في هذه المرة علي ما يستند إليه من تأييد شعبي مادي . غير أن إنجلترا عادت فرفضت هذا الطلب مرة أخرى ، وأرسلت خطاباً بهذا المعني إلي " سعد زغلول " ، طالبت فيه بتقييم مقترحات الوفد الخاصة بنظام الحكم في مصر إلي المندوب

(١) عبد العزيز رفاعي ، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة " ١٨٧٥ -

١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٨ - ١٤٢ .

(٢) راجع في ذلك :

- المرجع السابق .

- عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٨ - ١١٩ .

السامي البريطاني ، علي ألا تخرج هذه المقترحات عن الخطة التي رسمتها الحكومة البريطانية من قبل ، وذلك في معنى ألا تخرج هذه المقترحات عن " نظام الحماية " (١) !!

وبطبيعة الحال لم يقبل أعضاء الوفد أن يتقدموا بمقترحات تتعارض مع التوكيل الذي منحه إليهم الأمة ، ولذلك تقدموا ببناء إلي ممثلي الدول الأجنبية في مصر ، عرضاً فيه لحق مصر في الحصول علي الاستقلال التام والنظام النيابي الذي تتمناه ، كما أكدوا من خلال هذا النداء علي إحترام الإمتيازات الأجنبية واستعدادهم لقبول وضع نظام للمراقبة المالية والمحافظة علي حياد قناة السويس . ولكن لاهية لمن تنادي ، فقد استمر الرفض البريطاني لسفر الوفد ، الأمر الذي اضطر معه " حسين رشدي باشا " رئيس الوزراء إلي تقديم استقالته ، معلناً فيها أنه قد قبل تولي رئاسة أول وزارة في ظل الحماية البريطانية علي أساس الإحتفاظ لمصر بمصريتها وبشخصيتها المتميزة ، ولكنه لم يعد يقبل استمرار هذا الوضع الشاذ مادامت الحرب العالمية قد انتهت (٢) .

غير أن السلطان " أحمد فؤاد " رفض قبول هذه الإستقالة ، وذلك في نفس الوقت الذي حاول فيه المنتخب السامي البريطاني أن يقنع " حسين رشدي " ر " عدلي يكن " بالسفر إلي لندن وحدهما في أواسط شهر فبراير من عام ١٩١٩ ، ولكنهما رفضا هذه المحاولة ، استناداً إلي قرب استصدار إنجلترا قراراً من الدول المشتركة في مؤتمر الصلح بقبول الحماية ، ولذلك أصر رئيس الوزراء علي استقالته ، الأمر الذي اضطر معه السلطان " أحمد فؤاد " إلي قبولها في أول مارس عام ١٩١٩ ، علي أن تستمر الوزارة في مباشرة عملها حتي يتم تأليف الوزارة الجديدة (٣) .

وهنا أدرك الرأي العام أن قبول السلطان لاستقالة الحكومة ، يعني أن الوزارة الجديدة ستعمل علي تثبيت الحماية وعدم تمثيل مصر في مؤتمر الصلح ، لأنه إذا كان برنامج الوزارة الجديدة هو نفس برنامج وزارة رشدي باشا ، فلم يكن هناك موجب

(١) المرجع السابق ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) جلال يحيى ، خالد نعيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٣) إبراهيم أحمد شليبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٢ .

لقبول الاستقالة ، فقبولها يعني إذن أن القصر قد اعترم التخلي عن الأمة والإنفصال عنها<sup>(١)</sup>.

ولقد كان الوفد أول من شعر بالخطر من هذا الأمر ، خاصة وأن الوفد كان قد اعتمد في مسيرته منذ تآليفه علي معاونة رشدي باشا وتأييده له وتقاعسه وإياه ، الأمر الذي كان له أثره الكبير في نجاح الوفد واكتسابه للتأييد الشعبي<sup>(٢)</sup> . ولذلك قام الوفد بتقديم مايشبه التحذير للسلطان " أحمد فؤاد " والإنذار للساسة المصريين ، حيث جاء في هذا التحذير المرسل للسلطان : " كيف فأت مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدي باشا لاتسمع لرجل مصري ذي كرامة ووطنية أن يخلفه في مركزه ؟ وكيف فاتهم أن وزارة تؤلف علي برنامج مضاد لمشينة الشعب مقضي عليها بالفشل ؟ " <sup>(٣)</sup> .

كما أرسل الوفد - بعد ذلك بيومين ، وبالتحديد في ٤ مارس عام ١٩١٩ - احتجاجاً قوياً إلي ممثلي الدول الأجنبية في مصر ، أشهدهم فيه علي المعاملة الجائرة التي تعامل بها مصر ، وبلغ الظلم الذي يقع عليها من المطامع الإستعمارية ، ولم يفت الوفد في إحتجاجه أن يلح إلي ملايسات قبول إستقالة وزارة " حسين رشدي " ، إذ جاء فيه : " أن الوزارة التي اندفعت بوطنيتها إلي إنتهاج مايفاق القضية المصرية اضطرت للإستقالة لأنها لم تستطع المتابعة علي مثل هذا الإنتهاك اللاحق بأقدس حقوقنا ، ونحن نعتقد أنه لا يوجد مصري واحد جدير بأن يدعي مصرياً يستطيع أن يؤلف وزارة يكون مضرراً عليها حتماً أن تسيير علي برنامج يرمي إلي خنق البلد والقضاء علي البقية الباقية لها من الحقوق " <sup>(٤)</sup> .

وأمام هذه المواقف الحازمة حاولت إنجلترا اللجوء إلي سياسة القوة والبطش ، إذ استعدي " قائد القوات البريطانية في مصر بالنياية " رئيس الوفد وأعضائه للحضور إلي مركز القيادة البريطانية ، حيث وجه إليهم إنذاراً رسمياً جاء فيه : " علمت أنكم تضعون

(١) عبد الرحمن الرامي ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٣) إبراهيم أحمد شامي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٤) عبد الرحمن الرامي ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .

مسألة الحماية موضع المناقشة ، وأنكم تقيمون العقوبات في سير الحكومة المصرية تحت الحماية ، بالسعي في منع تشكيل وزارة جديدة ، وحيث أن البلاد لا تزال تحت الأحكام العسكرية ، لذلك يلزماني أن أذكركم أن أي عمل منكم يرمي إلي عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية <sup>(١)</sup> .

ويسبب وقض زعماء الوفد لهذا الإنذار ، واعتقاداً من الإنجليز بأن إجراء قاسياً في مواجهة هؤلاء الزعماء ، سوف ينهي هذه الحركة المضادة للإحتلال تماماً ، قامت السلطات البريطانية في عصر يوم السبت ٨ مارس عام ١٩١٩ ، باعتقال " سعد زغلول باشا " وثلاثة من أعضاء الوفد هم : " إسماعيل صدقي باشا " ، " محمد محمود باشا " ، و " حمد الباسل باشا " ، ونفقتهم إلي جزيرة مالطة ، ليكون هذا الإجراء هو الشرارة التي أشعلت الثورة الكبرى <sup>(٢)</sup> .

#### — أحداث الثورة :

بدأت أحداث الثورة في صباح يوم التاسع من مارس عام ١٩١٩ (اليوم التالي لنفي أعضاء الوفد الأربعة ) ، وتمثل أول أحداث هذه الثورة في المظاهرات السلمية التي قام بها طلبة المدارس هاتفين بالإستقلال ومنادين بسقوط الحماية ، ولم يكن الظن في بادئ الأمر أنها الثورة ، إذ اعتقد الكثيرون أنها مجرد مظاهرات وقتية تنتهي في يومها ، غير أنها استمرت في الأيام التالية . الأمر الذي دفع السلطة العسكرية البريطانية إلي التصدي لها بإطلاق الرصاص علي المتظاهرين ، ورغم سقوط العديد من الجرحي والقطي إلا أن هذا لم يفت في عضد المتظاهرين ، واستمروا في مظاهراتهم ، وانضمت إليهم طوائف الشعب كافة <sup>(٣)</sup> .

ولم تقف أحداث الثورة عند حدود القاهرة ، بل امتدت إلي سائر المدن والأقاليم ولعلها كانت أكثر عنفاً في الريف عنها في العاصمة ، حيث اكتسب الريفيون خبرة في

---

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٢ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) عبد الرحمن الزلطني ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ .

أعمال الإنجليز في أثناء الحرب ، ولذلك كانت أبرز أساليب الفلاحين في الثورة هي تطعيم وتعطيل جميع وسائل وأنوات الإتصال بين أنحاء البلاد ، بهدف منع قوات الإحتلال من الوصول إلي المدن والقرى لجمع السلاح وإنهض الأقوات كما كانوا يفعلون خلال سنوات الحرب (١) .

عمت الثورة إذن أرجاء البلاد دون أي تدبير أو تنظيم ، إذ لم تكن ثمة هيئة أو جماعة تدعو إليها أو توجهها ، ولكنها شملت البلاد فجأة وعلي غير إنتظار ، وهو ما يعد أجمل وأروع ماضي هذه الثورة .

والحق أن أحداث الثورة في حد ذاتها لا تعني - ونحن بصدد تناولنا لتطور قومي الحياة السياسية الفعلية في مصر خلال هذه الفترة - بقدر ما يعني ما عبرت عنه هذه الثورة من تطور وما أثمرته من مكاسب .

فأما عن ما حققته هذه الثورة من تطور ، فيمكن أن نلخصه من خلال سمتين رئيسيتين ميزتا " ثورة ١٩١٩ " :

أولهما : أنها مهزت الشعب المصري بجميع طبقاته الإجتماعية من عمال وفلاحين وطلبة ومثقفين وأثرياء وفقراء ، بل أيضاً ضمت لأول مرة المرأة المصرية التي خرجت لتشارك الرجل ثورته وتطالب معه بالإستقلال .

وثانيتهما : هي إشترك المسلمون والأقباط في هذه الثورة منذ بدايتها ، وعلي نحو لم يسبق له مثيل ، حيث اتخذت الثورة من عبارة " الدين لله والوطن للجميع " شعاراً لها . كما راح مشايخ المسلمين يخطبون أمام مذابح الكنائس حتي الكنيسة المرقسية الكبرى ، وأيضاً خطب القساوسة الأقباط علي منابر المساجد حتي الجامع الأزهر . ويعد هذا الإلتحام بين المسلمين والأقباط هو أعظم إنجازات هذه الثورة علي الإطلاق (٢) .

---

(١) إبراهيم أحمد هليبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠١ .

(٢) زاجع في ذلك :

- عيد العظيم رمضان ، الحركة الوطنية في مصر " ١٩١٨ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

- طارق البشري ، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ( القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٨ ) ص ١٤٠ - ١٤١ .

أما عن ثمار هذه الثورة ومكاسبها ، فمن الحق أن نقول أن روح " ثورة ١٩١٩ " قد طالت بالمجتمع المصري علي إختلاف طبقاته وبيئاته ، واستثارت في هذا المجتمع عوامل الوعي والتقدم، وهو الأمر الذي انعكس علي شتي مناحي الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية . فمن الناحية السياسية استطاعت مصر التخلص من الحماية البريطانية والحصول علي الدستور الذي يتحقق به نظام نيابي حقيقي ، كما ظهرت في أعقاب هذه الثورة مجموعة من القوي المعبرة عن الأمة في صورة أحزاب سياسية وبنقابات عمالية ، إلي غير ذلك مما سوف نعرض له بتفصيل طويل في الفصول التالية. أما من الناحية الإقتصادية فقد كان للثورة أثرها في نجاح دعوة " طلعت حرب " لتأسيس " بنك مصر " ، حيث ناصره الشباب ويشوا دعوتهم بين طبقات الشعب في المدن والأقاليم ، وهو ما أدى إلي تأسيس البنك الذي كان الزاوة الحقيقية للنهضة الإقتصادية التي أعقبت الثورة . وأخيراً فمن الناحية الإجتماعية ، فقد جسدت هذه الثورة وحدة الأمة بمختلف طبقاتها وطوائفها الأمر الذي انعكس علي وحدة مصر وإتحاد عناصرها في أعقاب هذه الثورة <sup>(١)</sup> .

ولعل مايعتينا هنا هو أن نوضح الكيفية التي استطاعت بها " ثورة ١٩١٩ " أن تحقق لمصر غايتها في التخلص من الحماية البريطانية والحصول علي الإستقلال وإصدار الدستور الذي يعطي لمصر نظاماً نيابياً حقيقياً .

#### - الوصول إلي تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ :

لقد استمرت الثورة المصرية ، علي الرغم من كل وسائل القهر والقمع التي اتبعتها سلطات الإحتلال البريطاني في مواجهة الثوار والمتظاهرين ، فلما تأكد " المنسوب السامي البريطاني " الجديد ( الجنرال " آدموند اللتي " ) من فشل سياسة القمع هذه ، قرر إتباع سياسة أخرى تعتمد علي تهدئة النفوس ، وذلك حتي يتمكن من الإمساك بزمام الأمور . وكانت أدواته الأولى في تحقيق هذا الغرض هي إصدار أوامره بالإفراج

---

(١) لمزيد من التفصيل في هذا المسد ، راجع : - عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ،

عن " سعد زغلول " وصحبه ، وذلك في ٧ أبريل عام ١٩١٩ ، ويعد مرور شهر واحد علي نفيمهم إلي مالطة ، حيث تضمن أمر الإفراج عنهم التصريح لهم بالسفر إلي حيث يريدون ، وكذلك التصريح لمن يشاء من المصريين بالسفر إلي حيث يريد (١) .

ويصور هذا القرار هدات النفوس ، وظن الجميع أن هدف الإستقلال قد أصبح قريب الخال . غير أن السياسة البريطانية كانت قد أسخرت أسلوباً آخر لتحقيق أهدافها ، والذي تمثل في التسويف والتعطيل عن طريق تكوين ما سُمي بـ " لجان التحقيق والتفاوض " (٢) . حيث بدأت أولي محاولات هذا التعطيل بتشكيل لجنة بريطانية للتعرف علي حقائق الموقف في مصر ، وتولي رئاسة هذه اللجنة وزير المستعمرات البريطانية "اللورد ملنر" . ولقد وصلت هذه اللجنة إلي مصر في ٧ ديسمبر عام ١٩١٩ ، حيث واجهت مقاطعة تامة من المصريين ، وذلك إستجابة للبيان الصادر عن لجنة الوفد المركزية للأمة المصرية .

وفي أعقاب عودة " لجنة ملنر " إلي إنجلترا ، نجحت محاولات أنصار " سعد زغلول " في إقناعه بالتفاوض مع " ملنر " ، حيث بدأت مفاوضاتهما في ٩ يونيو ١٩٢٠ . غير أن إختلاف الطرفين أدى إلي توقف المفاوضات ، واضطرار السلطات البريطانية إلي إصدار إعتراف ، في ٢٦ فبراير ١٩٢١ ، بأن " الحماية علاقة غير مرضية بين البلدين " . كما اعتزقت السلطات البريطانية بضرورة تشكيل وفد رسمي لتوقيع المعاهدة التي ستقرر طبيعة العلاقات الجديدة بين إنجلترا ومصر .

بيد أن خلافاً مفاجئاً دب بين الوزارة برئاسة " عدلي يكن " وبين " سعد زغلول " رئيس " الوفد المصري " حول تشكيل " الوفد الرسمي " الذي سيتفاوض مع بريطانيا لتوقيع المعاهدة الجديدة (٣) ، حيث أمر " سعد زغلول " علي أن تكون الغلبة في " الوفد

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٢ .

(٢) لمزيد من التفصيل في شأن هذه اللجان ومفاوضاتها ، راجع :

- عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر " ١٩١٨ - ١٩٢٦ " ، مرجع سبق ذكره .  
ص ٢١٦ - ٣٦٦ .

- عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٨ - ٥٦٣ .

- عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " ثورة ١٩١٩ " - الجزء الأول " ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٧ ) ، ص ١٩ - ٧٢ .

(٣) لمزيد من التفصيل في شأن هذا الخلاف ، راجع :

- محمد علي غوية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٦ - ١٨٥ .



الرسمي " لأعضاء " الوفد المصري " هذا بالإضافة إلى مطالبة " سعد زغلول " بتولي رئاسة الوفد الرسمي بنفسه ، وهو ما لم يقبله " عدلي يكن " رئيس الوزراء . وقرر هذا الأخير أن يذهب إلى إنجلترا على رأس " الوفد الرسمي " ، ممثلاً لمصر في هذه المفاوضات التي أجريت مع وزير الخارجية البريطانية " كيرزون " ، وسُميت بمفاوضات " عدلي - كيرزون " . ولكن لم تسفر هذه المفاوضات عن إتفاق بين الطرفين ، إذ تبين للمفاوضين المصريين أن الحكومة الإنجليزية تحاول إستغلال أجواء الخلاف والإنشقاق التي حدثت في مصر ، وذلك بتقديمها مشروع معاهدة يتضمن بين شروطه ما يهدم معني الإستقلال وينظم الحماية على مصر ، كما يتضمن قيوداً أكثر بكثير من تلك التي رفضها " سعد زغلول " في " مشروع ملنر " . وبطبيعة الحال فقد رفض " عدلي يكن " التوقيع على مثل هذه المعاهدة المجحفة ، وعاد إلى مصر بعد أربعة أشهر من التفاوض ، ليقيم إستقالته من رئاسة الوزارة في ٨ ديسمبر ١٩٢١ ( بعد ثلاثة أيام فقط من عودته من إنجلترا ) .

وبينما ينتظر " عدلي يكن " قبول السلطان " أحمد فؤاد " لإستقالته ، قامت السلطات البريطانية بنفي " سعد زغلول " وخمسة من أعضاء " الوفد المصري " إلى " جزيرة سيشل " في المحيط الهندي . الأمر الذي جعل " عدلي يكن " يطالب السلطان بسرعة قبول إستقالته لكي لا يتحمل مسئولية إعتقال " سعد زغلول " . وبالفعل قبل السلطان إستقالته في اليوم التالي ( ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ ) ، وأصدر المندوب السامي البريطاني " اللنبي " إعلاناً بالترخيص لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدي في الوزارة التابع لها أعمال الوزير وأن يتولي سلطاته في المسائل الإدارية (١) .

وأمام هذه الأحداث المتتالية ، خطرت فكرة المقاومة السلبية لأذهان الكثيرين ، لتكون سلاحاً تشهره الأمة في وجه السياسة البريطانية . فأصدر الوفد بياناً في ٢٢ يناير عام ١٩٢٢ بتنظيم هذه المقاومة ، وجعلها على نوعين : عدم التعاون والمقاطعة (٢) .

(١) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٠ .

أما عدم التعاون فيشمل علاقات الأفراد ويقتضي قطع العلاقات الإجتماعية مع الإنجليز ، وذلك لإشعارهم بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة . هذا بالإضافة إلى عدم التعاون السياسي ، والذي يشمل إمتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة مادامت السياسة البريطانية لم تتغير . أما عن المقاطعة فتشمل كل ماهر إنجليزي في التجارة والبنوك والسفن والشركات (١) .

وهكذا ظلت مصر بلا وزارة لأكثر من شهرين ، ولم يتغير هذا الوضع إلا عندما فوَّتح " عبد الخالق ثروت باشا " في مهمة تأليف الوزارة ، فاشتراط لقبولها إحدى عشر شرطاً ، ويتلخص أبرز ماتضمنته هذه الشروط فيما يلي (٢) :

- ١ - إلغاء الحماية البريطانية والإعتراف باستقلال مصر .
- ٢ - إعادة وزارة الخارجية المصرية ، مع حق مصر في أن يكون لها تمثيل خارجي .
- ٣ - إنشاء برلمان من هئتين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تكون له السلطة العامة علي أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه . علي أن تعمل هذه الحكومة مستقلة عن أية تدخلات بريطانية .
- ٤ - إلغاء وظائف المستشارين البريطانيين في جميع الوزارات ، ماعدا مستشار المالية ومستشار الحاقية فإنهما يبقيان إلى مابعد إجراء المفاوضات الجديدة . هذا إلى جانب استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين .
- ٥ - رفع الأحكام العسكرية ، وسحب كل ما اتخذ من إجراءات بمقتضي الأحكام العرفية بما في ذلك فك اعتقال المعتقلين وإعادة المبعدين .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٠ - ٥١

(٢) لمزيد من التفصيل في شأن هذه الشروط ، راجع :

- المرجع السابق ، ص ٥٧ - ٥٨ .

- مشرفة محمد أحمد الليحي ، عهد الفائق ثروت ودوره في السياسة المصرية " ١٨٧٣ - ١٩٢٨ " ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ ) ، ص ٥٢ - ٥٤

وأخيراً فقد اشترط " عبد الخالق ثروت باشا " أن يتم تشكيل البرلمان المصري قبل الدخول في مفاوضات جديدة مع الحكومة الإنجليزية ، وذلك علي أن تتم هذه المفاوضات بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فيما لايتتافي مع إستقلال البلاد من الضمانات لإنجلترا والأجانب ، وأحل مسألة السودان . شريطة ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء في " مشروع كيرزون " ، وأن يكون القول الفصل في ذلك للأمة ممثلة في برلمانها .

وإنطلاقاً من إقتناع " اللورد اللنبي " بأن شروط " ثروت " هي أقل ترضية للأمة المصرية في ثورتها علي الحماية وإحتلال - خاصة بعد إعلان " الوفد " اعتراضه علي هذه الشروط باعتبارها قد تجاهلت أهم المطالب المصرية ألا وهو " الجلاء " (١) - قرر " اللنبي " السفر بنفسه إلي لندن لإقناع حكومته بقبول هذه الشروط . وبالفعل قبلت الحكومة البريطانية شروط " ثروت " ، وأعلنت التصريح المعروف بـ " تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ " (٢) ، والذي يتضمن إعلان الحكومة البريطانية إنتهاء الحماية والإعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وهو الأمر الذي مهد الطريق لحصول مصر علي النظام الدستوري الذي يتفق ورغبات الأمة .

جملة القول إذن في شأن هذه المرحلة أنها قد تميزت بأن شهدت " ثورة ١٩١٩ " التي كانت بلا مرأه ثورة شعبية بكل ماتحمله الكلمة من معني ، إذ عبرت عن وحدة الأمة بمختلف طبقاتها وفئاتها وطوائفها . كما استطاعت هذه الثورة ، بما أعطته " للوحد المصري " من قوة ، أن تحقق آمال هذه الأمة في زوال الحماية وتحقيق الإستقلال ، ولتبدأ مصر صفحة جديدة من صفحات تحديثها الدستوري وتطورها السياسي .

(١) لمزيد من التفصيل حول موقف الوفد من هذه الشروط ، راجع :

- عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩ - ٦٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٠ - ٦١ .



## تقرير

تناولنا من خلال فصول الباب الأول - السابق عرضها - ملامح التحديث الدستوري وواقع الحياة السياسية في مصر خلال مرحلة ما قبل " دستور ١٩٢٢ " ، وهي المرحلة الممتدة من عام ١٨٦٦ وحتى عام ١٩٢٢ . ولعله من الضرورة بمكان أن نقف هنا - وقبل أن نواصل تناولنا للمرحلة محل البحث - لنعرض لأبرز ملاحظتنا حول مآشيتها هذه المرحلة من تحديث دستوري وتطور في قوِي الحياة السياسية ، والتي نتلخص فيما يلي :

أولاً : " أن الدساتير التي تعاقبت علي مصر طوال هذه المرحلة ، قد كانت كلها - وبإستثناء " دستور ١٨٨٢ " الذي لم يستمر العمل به سوى بضعة شهور - مجرد قوانين يتحدد بها شكل الدولة ونظامها السياسي ، أو بعبارة أخرى فقد وُلفت دساتير هذه المرحلة عند المعني العلمي المحايد للدستور ، ودون أن تمتد إلي الأخذ بالمفهوم السياسي للدستور والذي يعني تقيد سلطة الحاكمين .

ثانياً : أن دساتير هذه المرحلة - وبإستثناء " دستور ١٨٨٢ " أيضاً - لم تأخذ بأية صورة من الصور بمبدأ " الفصل بين السلطات " ، حيث أتاحت هذه الدساتير للسلطة التنفيذية أن تجمع بين ممارسة الوظائف التنفيذية والتشريعية ، وذلك من خلال حرص هذه الدساتير علي حرمان المجالس التي يفترض فيها أنها " نيابية " من ممارسة أية سلطة فعلية في العملية التشريعية ، إذ كانت هذه المجالس مجرد مجالس استشارية لا دور لها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن نسبة كبيرة من أعضاء هذه المجالس - وبإستثناء ما نص عليهِ " دستور ١٨٨٢ " في شأن تكوين أعضاء " مجلس النواب " - كانت تعين من قبل الحكومة ، هذا فضلاً عما نصت عليه قوانين الإنتخاب الخاصة بهذه الدساتير من تعقييدات (جعل الإنتخاب علي درجتين أو علي ثلاث درجات) تجعل من إنتخاب النسبة الباقية أقرب إلي التعيين منه إلي الإنتخاب . والحق أن في هذين الملمحين (حرمان المجالس من ممارسة أية سلطة فعلية من ناحية ، وتكوينها من

أعضاء معينين أو أقرب إلى المعيّنين من ناحية أخرى) ما يشير بوضوح إلى إهدار هذه المساتير لبدأ سيادة الأمة وما يقضي إليه هذا المبدأ من مجالس نيابية ، إذ تقتصر هذه المجالس - وبإستثناء " مجلس النواب " المنصوص عليه في " دستور ١٨٨٢ " - إلى أهم ما يميز المجالس النيابية من خصائص ، وعلى نحو لا نستطيع معه أن نصفها بأنها " مجالس نيابية " . وتفسير ذلك يكمن في أن هذه المجالس لم تنشأ نشأة واقعية معبرة عن قوى الواقع الإجتماعي ، كما هي الحال في نشأة البرلمان الإنجليزي على سبيل المثال ، وإنما هي العكس من ذلك ، إذ نشأت نشأة تحكمية فرضها الحاكم المطلق حيناً والإحتلال البريطاني أحياناً ، وإن كان الهدف في الحالين هو تحقيق مصلحة من قام بفرض هذه المجالس ، وليس تحقيق مصلحة الأمة التي يفترض أن هذه المجالس تعبر عنها !!! ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن تأتي ممارسات هذه المجالس معبرة عن مصالح من فرضها أكثر من تعبيرها عن الأمة .

ثالثاً : أن نشأة " الوزارة " في مصر ، لم تات استجابة لتطور فرضه الواقع الإجتماعي كما كانت الحال في إنجلترا - مثلاً ، وإنما جاءت هذه النشأة استجابة لما طالبت به " لجنة التحقيق الأوروبية " في عام ١٨٧٨ ، وذلك حتي تنتقل السلطة المطلقة من يد الخديوي إلى يد الوزارة التي تضم بين أعضائها وزيرين أجنيين يمثلان المصالح الأوروبية ويراقبونها . وهكذا ظلت " الوزارة " (النظرة) منذ نشأتها في عام ١٨٧٨ وحتى عام ١٨٨٢ (بداية عهد الإحتلال) ميداناً لصراع ثلاث قوى ، هي " التدخل الأجنبي " و " الخديوي " و " قوى الحركة الوطنية " . ومع بداية الإحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ تبدلت صورة هذا الصراع ، إذ نبذت الحركة الوطنية ، وركن الخديوي إلى الإعتماد على الإحتلال ، وتهيأت الساحة تماماً لكي تتفرد سلطات الإحتلال البريطاني بالوزارة وكل ما يتعلق بها طوال أربعين عاماً هي عمر هذه الفترة التي امتدت من عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٩٢٢ . هذا ولا يقلل من سيطرة الإحتلال هذه على الوزارة بمقدراتها خلال هذه المرحلة، ماسمحت به سلطات الإحتلال للتقصير - أحياناً - من مشاركة في اختيار

الوزارة أو التأثير عليها ، خاصة خلال فترة ما عُرف بـ " عهد الوفاق بين  
الخبديوي والإحتلال " (من عام ١٩٠٧ وحتى عام ١٩١١) ، إذ أن القرار النهائي  
في هذا الصدد ظل دائماً لبريطانيا ، ذلك بأنه لم تصدر مراسيم تأليف أية  
وزارة خلال هذه المرحلة قبل وصول موافقة لندن علي تشكيلها . وبطبيعة الحال  
فلم يقتصر استئثار الإحتلال " بصنع القرار " علي مستوى " التشكيل الوزاري  
" فقط ، بل امتد ليشمل " العمل الوزاري " أيضاً ، إذ كان المستشارون  
البريطانيون الذين انتشروا في سائر الوزارات - منذ السنوات الأولى لعهد  
الإحتلال - هم صناع القرارات الحقيقيين في داخل هذه الوزارات ، وعلي نحو  
اقتصر معه دور الوزراء أنفسهم علي مجرد توقيع هذه القرارات . ولعل من  
المفيد هنا أن نوضح أن وزارة هذه حالها لايمكن أن تسمي بـ " وزارة سياسية  
" ، وإنما هي في واقع الأمر مجرد " وزارة إدارية " ، ذلك بأنها لم تكن إحدى  
قوى التأثير السياسي أو أحد مراكز صنع القرارات ، ولكنها كانت مجرد  
مركز لتنفيذ القرارات السياسية " التي اتفقت عليها القوتان الكبيرتان  
(الإحتلال والقصر) . وإن كان هذا لاينفي بحال مالحق بدور الوزارة من تطور  
في أعقاب " ثورة ١٩١٩ " ، ويكفي للتدليل علي ذلك ماشهدته هذه الفترة من  
مواقف قوية للوزارة في مواجهة الإحتلال ، فكانت أول استقالة وزارية لأسباب  
سياسية (استقالة وزارة " حسين رشدي " في عام ١٩١٩ احتجاجاً علي رفض  
السلطات البريطانية التصريح للوفد بالسفر ، والغريب أن نفس العام قد شهد  
استقالة مماثلة هي استقالة وزارة " محمد سعيد " احتجاجاً علي قنوم " لجنة  
ملنر " إلي مصر رغم إعتراض الوزارة علي ذلك <sup>(١)</sup> ) ، هذا بينما كانت

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلي أن أول استقالة وزارية - في مصر - لأسباب سياسية ، كانت هي تلك التي قدمتها وزارة  
" شريف " - في عام ١٨٨٤ - احتجاجاً علي مطالبة بريطانيا لمصر بإخلاء السودان . غير أن هذه الاستقالة قد  
كانت تثير - في واقع الأمر - عن شخص " شريف " وشعبه الوبلي ، أكثر من تغييرها عن حركة تطور عامه  
بدليل ماشهدته الوزارات التالية لوزارته وسنوات طويلة - حتي عام ١٩١٩ - من استقالة كاملة في مواجهة  
الإحتلال .

إستقالات الوزارات قبل ذلك ، هي أقرب إلي الإقالة منها إلي الإستقالة ، إذ كان الدافع إلي القيام بها هو إستغناء الإحتلال والقصر عن خدماتها ، وهو منطق مقبول في إطار ما توصف به وزارات هذه المرحلة من أنها "وزارات إدارية" (١) .

رابعاً : أن مشاركة المواطنين في الحياة السياسية خلال هذه المرحلة - سواء من خلال إتجاهاتهم وسلوكهم الشخصي أو من ثانيا الأحزاب وجماعات الضغط السياسي - قد كانت محدودة للغاية . وذلك نتيجة لضعف الوعي السياسي لدى المواطنين من ناحية ، وعدم وجود مثل هذه الأحزاب والجماعات التي تمكن المواطن من المشاركة في الحياة السياسية من ناحية أخرى . ولعل من الضرورة بمكان أن نشير هنا إلي أهمية دور المجالس النيابية في نشأة الأحزاب السياسية ، ذلك بأن نشأة ظاهرة "الأحزاب السياسية" في المجتمعات الغربية - حيث نشأت هذه الظاهرة - قد ارتبطت - كما أوضحنا في الفصل التمهيدي - بما حققته الديمقراطية السياسية في هذه المجتمعات من تقوية لدور المجالس النيابية ، ومن إتساع لهيئة الناخبين . هذا بينما جاءت التجربة المصرية خلال هذه المرحلة علي العكس من ذلك فهي تضعف من دور هذه المجالس ، وتضيق من إتساع هيئة الناخبين ، فكان طبيعياً ألا تشهد هذه المرحلة نشأة ما يعرف بـ "الأحزاب ذات النشأة الداخلية" ( أي التي تنشأ داخل المجالس النيابية ) ، وكيف ذلك ولم تعرف مصر خلال هذه المرحلة ما يمكن وصفه بأنه مجالس نيابية ١٩ . بيد أنه من المتعين أن نشير هنا إلي أن مصر قد شهدت خلال هذه المرحلة تجربتها الحزبية الأولى والتي ارتبطت في نشأتها بمقاومة الإحتلال والسعي لتحقيق الإستقلال، وهي ما تعرف بـ " الأحزاب ذات النشأة الخارجية " ( أي التي تنشأ خارج المجالس النيابية ) . ولعل الفارق بين هذين النوعين من الأحزاب ، يكمن بصفة أساسية ، في أن أحزاب النوع الأول

---

(١) راجع في هذا الصدد :

- بيثان ليب رنك ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩ - ٤٨ .



(ذات النشأة الداخلية) ترتبط في وجودها وممارستها لورها بوجود المجالس النيابية ، وبالتالي فهي تستمد قوتها علي الإستمرار الطويل من ثانيا إستمرار هذه المجالس نفسها . هذا بينما ترتبط أحزاب النزع الثاني (ذات النشأة الخارجية) وجوداً وعدمياً بأسباب نشأتها ، وفي حالتنا هذه فإن أحزاب هذه المرحلة قد ارتبطت بمقاومة الإحتلال والمطالبة بالإستقلال ، فهي إذن تقوي وتذبل أو قل تنشأ وتنتهي ارتباطاً بهذه القضية ، اللهم إلا إذا واكبت نشأتها نشأة مجالس نيابية قوية تستطيع هذه الأحزاب من خلالها أن تواصل مسيرتها فيما بعد إنتهاء القضية التي كانت هي سبب نشأتها . وهذا الغرض الأخير لم يتحقق لأحزاب هذه التجربة ، ولذلك فسرعان ما انشثرت هذه الأحزاب بمجرد إنطفاء جذوة المقاومة مع إعلان السلطات البريطانية توطيد أقدامها في مصر بإعلان الحماية في عام ١٩١٤ . وهكذا إنتهت هذه " التجربة الحزبية الأولى " دون أن تسفر عن ظهور دور ملموس لهذه الأحزاب في عملية صنع القرار السياسي إلا في حالات محدودة ولأسباب خاصة ، ولعل أبرز مثال في هذا الصدد هو دور هذه الأحزاب في رفض " الجمعية العمومية " لد إمتياز شركة قناة السويس في عام ١٩١٠ - علي نحو ما أوضحنا في موضع سابق من هذا الباب - وإذعان الوزارة لهذا الرفض ، ولعلنا نلمس حتي في هذه الحالة علاقتها بقضية مقاومة الإحتلال ، وهي القضية التي نشأت هذه الأحزاب من أجلها . هذا وإن كان من الضروري ألا يغيب عنا هنا أن إذعان الوزارة لرأي الجمعية العمومية في هذه المسألة ، كان يرجع في المقام الأول إلي فتور الحماس البريطاني للمشروع !!

كانت هذه هي أبرز ملاحظاتنا علي هذه المرحلة فيما يتعلق بما شهدته من تحديث دستوري وتطور في قوي الحياة السياسية ،



## الباب الثاني

### ملاحم التحديث الدستوري وواقع الحياة السياسية في مصر خلال مرحلة ما بعد دستور ١٩٢٣ ١٩٥٢-١٩٢٣

يتناول هذا الباب ملاحم التحديث الدستوري وواقع الحياة السياسية وقواها المختلفة في مصر خلال مرحلة ما بعد دستور ١٩٢٣ ، وهي المرحلة الممتدة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢ ، حيث كان دستور ١٩٢٣ هو الدستور المعمول به طوال هذه المرحلة ، وذلك باستثناء الفترة من عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٢٥ ، والتي عمل خلالها بدستور ١٩٢٠ .

ولذلك فسوف يأتي تناولنا لملاحم التحديث الدستوري وواقع الحياة السياسية في مصر خلال هذه المرحلة مقسماً علي فصول ثلاثة ، يختص كل منها بمرحلة بعينها ، وذلك علي النحو التالي :

الفصل الأول : في مرحلة التطبيق الأول لدستور ١٩٢٣ .

الفصل الثاني : في مرحلة دستور ١٩٢٠ .

الفصل الثالث : في مرحلة العودة إلي دستور ١٩٢٣ .



## تمهيد

كان صدور " تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ " <sup>(١)</sup> ، هو الصفحة الأولى في بداية مرحلة جديدة من تاريخ مصر ، فلال مرة في التاريخ المصري الحديث ، يتم الإعتراف بمصر " دولة مستقلة ذات سيادة " <sup>(٢)</sup> ، وذلك بما نص عليه المبدأ الأول من المبادئ التي أعلنها هذا التصريح بقوله : " إنتهت الحماية البريطانية علي مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة " . هذا ولقد تضمن التصريح أيضاً إلغاء الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر عام ١٩١٤ ، وذلك حالما تصدر الحكومة المصرية " قانون تضمينات " <sup>(٣)</sup> نافذ الفعل علي جميع ساكني مصر .

غير أن هذا التصريح احتفظ لإنجلترا بتحفظات أربعة تظل ولاشك بما أعلنته مصر من استقلال ، وهذه التحفظات هي :

- ١ - تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .
- ٢ - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .
- ٣ - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .
- ٤ - السودان .

ولقد قدم المنسوب السامي البريطاني " اللورد الكني " " مذكرة تفسيرية " لهذا التصريح إلي السلطان " أحمد فؤاد " ، أكد فيها علي رغبة إنجلترا الصادرة - علي حد ما جاء في هذه المذكرة - في أن تترك للمصريين إدارة شؤونهم ، كما أشار فيها إلي حق السلطان والشعب المصري في إنشاء بزمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة علي الحكومة ،

---

(١) راجع نص التصريح في :

- عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦١ - ٦٢ .

(٢) بيرنان ليب رنذ ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٩ .

(٣) يستهدف هذا القانون " إقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية منذ إعلان الأحكام العرفية في ٥ نوفمبر عام ١٩١٤ ، سواء كانت هذه الإجراءات إدارية أو قضائية أو تشريعية " .

وذلك بقوله : " أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة علي السياسة والإدارة في حكومة مسئولة علي الطريقة الدستورية ، فالأمر فيه يرجع إلي عطمتكم وإلي الشعب المصري<sup>(١)</sup> .

ولعلنا نستطيع أن نخرج بمجموعة من الملاحظات من ثانيا هذا التصريح ومذكرته التفسيرية ، وتتلخص هذه الملاحظات فيما يلي :

١ - أن الإستقلال الذي حصلت عليه مصر بموجب هذا التصريح ، لايزيد عن كونه مجرد إستقلال شكلي . فعلي الرغم من نصه صراحة علي أن مصر قد أصبحت "دولة مستقلة ذات سيادة" ، إلا أن وجود القوات البريطانية في مصر والتحفظات الأربعة الواردة في هذا التصريح تعني - بلا أدني شك - أن بريطانيا لا زالت لها اليد الطولي في إتخاذ القرار السياسي في مصر . والقول هنا بأن هذه التحفظات الواردة في التصريح سوف تكون محلاً للتفاوض بين البلدين علي أمل الوصول بشأنها إلي إتفاق لاينفي بحال من الأحوال أن أثار الحماية لازالت باقية ، وقد يتم الإتفاق علي زوالها وقد لا يتم<sup>(٢)</sup> . ولعل أبلغ دليل علي ذلك هو ما أورده " اللورد لويد " - الذي توالي منصب المنوب السامي البريطاني في مصر عام ١٩٢٥ - في كتابه " مصر منذ كرومر " ، عندما قال : " إن بريطانيا لم تكن تعني بهذا التصريح استقلال مصر ، وإنما تعني أن تقوم حكومة مصرية لصياغة دستور جديد تنتخب بمقتضاه حكومة مسئولة أمام برلمان منتخب يمكنها أن تتفاوض علي التحفظات الأربعة والمسائل المتعلقة الأخرى " (٣) .

---

(١) راجع في نص هذه المذكرة :

- عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢ - ٦٥ .

- محمد علي طوية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٢) سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢ - ١٩٣٦ " ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ) ، ص ٥٣ .

(٣) راجع في ذلك : - المرجع السابق ، ص ٥٤ .

٢ - أن التصريح قد انعكس علي دور كل من " القصر " و " الوزارة " ، فلقد أصبح السلطان " أحمد فؤاد " بمقتضي هذه التصريح حاكماً للدولة مستقلة -- ولو من الناحية الشكلية -- وراح بناء علي ذلك يدعم قوته ويترسم الخطي نحو الحكم المطلق <sup>(١)</sup> ، حيث كانت خطوته الأولى في هذا الصدد هي إعلان نفسه ملكاً علي مصر ، وذلك في محاولة منه للتخلص من الوصاية البريطانية التي كانت من وراء تعيينه سلطاناً علي مصر . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد تغير دور " الوزارة " بعد أن أصبحت طرفاً أصيلاً في العمل السياسي ، كما أنها قد استردت حقها في التعبير عن استقلال مصر وسيادتها ، وذلك من خلال عودة " وزارة الخارجية " التي تعد رمزاً لهذا الإستقلال وهذه السيادة ، خاصة وأن " وزارة الخارجية " في عام ١٩٢٢ " التي عادت غير " نظارة الخارجية " في عام ١٩١٤ " التي ألغيت . ذلك بأن النظارة الملقاة كانت تقتصر في إتصالها علي ممثلي الدول الأجنبية في مصر ، وذلك تبعاً لوضع مصر القانوني حينذاك والذي كان يضعها في مرتبة التابع وليس الطرف الأصيل في العلاقات الدولية . أما الوزارة التي أعيدت فقد تأسست من منطلق الإستقلال الوطني ، وذلك بعد أن سقطت التبعية المصرية للدولة العثمانية وسقطت الحماية البريطانية عن البلاد ، ومن ثم كان طبعياً أن يكون لوزارة الخارجية الجديدة الصلاحيات المعروفة لسائر وزارات الخارجية في العالم ، خاصة مايتصل منها بإرسال الممثلين السياسيين لمختلف العواصم التي تستدعي المصالح المصرية إقامة تمثيل دبلوماسي معها <sup>(٢)</sup> .

٣ - أن المذكرة التفسيرية لهذا التصريح قد أرجعت إنشاء البرلمان إلي السلطان " أحمد فؤاد " أولاً ، وإلي الشعب المصري ثانياً ، إذ جاء فيها " أما إنشاء برلمان ..... ، فالأمر فيه يرجع إلي عظمكم والشعب المصري " ، وهو مايعبر عن إرادة الإحتلال في أن تكون للسلطان " فؤاد " اليد العليا في إنشاء البرلمان . ولقد فهم السلطان

(١) المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) بيان ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٩ .

هذه الإشارة ، وإذا حرص علي أن يكون الدستور - حسب ماستري فيما بعد  
بتفصيل طويل - معبراً عن رغبة ملكية وليس إرادة شعبية (١) .

هذا ولعل الميزة الأساسية في هذا التصريح تكمن في نقطتين  
أساسيتين :

أولاهما : أنه قد أعلن من جانب واحد هو " إنجلترا " ، وبالتالي فليس فيه ارتباط أو  
قبول من جانب مصر ، أي أن مصر لم تنقيد بموجبه بأي قيد ، ولا تنازلات  
عن أي حق (٢) .

وثانيتها : أن هذا التصريح - علي ما فيه من مساوئ وعيوب - يعد خطوة إلي  
الأمم ، لأن مصر قد استطاعت بموجبه أن تعمل علي إيجاد الدستور الذي  
يتحقق به النظام النيابي الحقيقي . ولشك أن سيادة ناقصة ودستور ناقص  
، خير من حماية كاملة وحكم مطلق .

- مواقف قوى الحياة السياسية الفعلية من التصريح :

لقد جاء " تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ " ليؤرخ بداية الإنقسام الحقيقي لقوى  
الحياة السياسية الفعلية في مصر ، حيث تمثل ذلك الإنقسام في الإنسلاخات التي  
حدثت في القيادة الوفدية نتيجة لموقف " سعد زغلول " ممن عرفوا بالمعتدلين (أمثال :  
عدلي يكن وعبد الخالق ثروت) ، الأمر الذي كان من شأنه بطبيعة الحال التأثير علي  
فعالية الحركة الوطنية في ممارسة دورها . فالحركة الوطنية كانت تستهدف في المقام  
الأول الحصول علي الإستقلال التام لمصر ، ولكن عندما صدر " تصريح ٢٨ فبراير "  
تباينت الرؤي ، فالبعض (وهم من سُموا بالمعتدلين) أعتبر التصريح مكسباً للبلاد بما  
حققه لها من إستقلال ، وذلك علي الرغم من إقتناع أصحاب هذا الرأي بأن الإستقلال  
الذي جاء به هذا التصريح لايزيد عن كونه مجرد إستقلال شكلي ناقص (٣) .

(١) نبيه بيومي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ - ٣٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ .

(٣) سامي أبو النذر ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٢٢ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق  
ذكره ، ص ٥٦ - ٥٧ .



وأما البعض الآخر ويتزعمه " الوفد " بقيادة " سعد زغلول " فقد أعتبر التصريح " نكبة وطنية كبرى " ، حيث اعتبر أصحاب هذا الرأي أن التحفظين الأولين الخاصين بتأمين مواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر بانهما وسيلة لإستبقاء الوجود البريطاني المسلح ، كما أعتبر هؤلاء أن التحفظ الثالث والخاص بحماية الأجانب والأقليات ليس إلا وسيلة للتدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية . ولقد وقف " الحزب الوطني " هو الآخر موقفاً معادياً لهذا التصريح ، إذ اعتبره الحزب في بيان صادر عنه أنه مجرد وسيلة لإضفاء الشرعية علي مركز بريطانيا في مصر <sup>(١)</sup> .

ومهما يكن من أمر هذا التصريح ، فالأمر الذي لاينكر أنه كان بداية لمرحلة جديدة، سواء علي المستوي الداخلي أو الخارجي . فهو من الناحية الداخلية قد أسفر عن نشأة الدستور الذي طالما طالبت به الأمة . أما من الناحية الخارجية فقد حكم العلاقات المصرية البريطانية طوال أربعة عشر عاماً وحتى إبرام "معاهدة ١٩٣٦" ، وليس من قبيل المبالغة أن نقول بأن السياسة المصرية طوال تلك الفترة كانت محددة المسار بقيود التصريح وتحفظاته <sup>(٢)</sup> .

---

(١) طارق البشري ، المسلمون والأقليات في إطار الجماعة الوطنية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

(٢) سامي إبراهيم ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦ .



## الفصل الأول

### في

## مرحلة التطبيق، الأول لدستور ١٩٢٣

### مقدمة

راحت مصر علي أثر إصدار تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ تحقق لنفسها من مظاهر الإستقلال والسيادة ماسمح به التصريح ففي أول مارس طلب السلطان أحمد فؤاد من عبد الخالق ثروت باشا " تأليف الوزارة ، وفي اليوم نفسه أعلن " ثروت باشا " تأليف وزارته الجديدة ، والتي ضمت لأول مرة منذ عهد الحماية وزارة للخارجية وفي يوم ١٥ مارس أعلن السلطان " فؤاد " نفسه ملكاً علي مصر . وأبلفت الحكومة المصرية معتمدي الدول الأجنبية أن مصر قد أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن ولي أمرها اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر ثم راحت الوزارة المصرية تضع بنفسها تنظيماً لإدارات البلاد ، ألفت فيه وظائف المستشارين البريطانيين في وزارات الحكومة ، وذلك باستثناء مستشارا المالية والحقانية ، ولكن مع قصر مهمتهما علي مجرد إبداء الرأي والمشورة ، إلا فيما يتعلق باختصاص مستشار المالية في شأن الدين العمومية . كما جري العمل في التنظيم الجديد علي تعيين وكلاء مصريين لوزارات الداخلية والمالية والأشغال والزراعة والمواصلات بدلاً من الوكلاء البريطانيين<sup>(١)</sup>

وطبيعة الحال فقد كان علي وزارة عبد الخالق ثروت باشا أن تستكمل معالم إستقلال مصر وسيانيتها بالعمل علي إصدار الدستور الجديد . خاصة وأن هذا الدستور كان هو أبرز مهامها التي وردت في تكليف السلطان " أحمد فؤاد " لثروت باشا بتأليف الوزارة . والذي جاء فيه " ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة ، لذلك يكون من أول ماتمني به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام " ، ورد " عبد الخالق ثروت " علي خطاب تكليفه بتشكيل الوزارة بخطاب

(١) عبد العظيم ريحان . تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ مرجع سبق ذكره

ضمته برنامج وزارته ، والذي جاء فيه " والوزارة عملاً بأوامر عظمكم ستأخذ في الحال في إعداد دستور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث ، وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الإشراف علي العمل السياسي المقبل<sup>(١)</sup> .

وبالفعل شرعت وزارة ثروت عقب توليها الحكم في إتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد الدستور الجديد وصياغته ، حيث تألفت في الثالث من أبريل عام ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الإنتخاب ، وكان عدد أعضاء هذه اللجنة ثلاثين عضواً عدا الرئيس ونائب الرئيس ، ولذلك سميت بـ " لجنة الثلاثين " نسبة إلي عدد أعضائها<sup>(٢)</sup> .

#### - لجنة الدستور :

لقد حرصت وزارة " ثروت باشا " علي أن تمثل " لجنة الدستور " طوائف الأمة المختلفة ، كما حرصت علي أن يكون فيها عدد غير قليل من أعضاء " الجمعية التشريعية " ، بوصفها الهيئة التي تمثل الأمة تمثيلاً رسمياً في ذلك الحين . وهذا الحرص هو الذي جعل بين أعضاء اللجنة أشخاصاً ليست لهم بالفقه الدستوري أية صلة . فكان فيها الشيخ " محمد بخيت " مفتي الديار المصرية ممثلاً لعلماء الدين الإسلامي وبطريك الأقباط ممثلاً للطائفة القبطية ، وكان فيها " صالح ملوم باشا " ممثلاً لعرب البادية الذين كانت لهم إلي يومئذ امتيازات خاصة كفلتها القوانين والعادات المرهية . وكان فيها غير هؤلاء ، من أعضاء الجمعية التشريعية غير المشتغلين بالقانون ، جماعة من كبار الأعيان أرضي اختيارهم أصحاب المصالح الواسعة في البلاد . علي أن اللجنة جمعت إلي جانب هؤلاء صفوة من رجال القانون بعضهم من أعضاء " الجمعية التشريعية " . وتولي رئاسة اللجنة " حسين رشدي باشا " - رئيس الوزراء الأسبق - الذي يعد من أكثر المصريين

(١) راجع تسمي " خطاب تكليف وزارة ثروت " و " رد ثروت علي خطاب التكليف " ، في :

- ميد الرحمن الرابعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦ - ٧٩ .

(٢) تسمي أبو النذر ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٢٢ - ١٩٢٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .

تضلعاً في القانون والفقه الدستوري ، كما تولي " أحمد حشمت باشا - الذي تولي مناصب القضاء ومنصب الوزارة من قبل - منصب نائب رئيس اللجنة (١)

وتجدر الإشارة هنا إلي أن كلاً من " الوفد المصري " و " الحزب الوطني " قد رفضا الإشتراك في عضوية هذه اللجنة - التي أسماها " سعد زغلول " بـ " لجنة الأشقياء " - استناداً إلي أن الدستور كان ينبغي أن يوضع بواسطة " جمعية تأسيسية " منتخبة وليس بواسطة " لجنة حكومية " معينة ، وذلك حتي لا يكون الدستور منحة من أحد أو عرضة للعبث والتعديل (٢) . والحق أن ابتعاد " الوفد المصري " عن صناعة هذا الدستور ومباغته كان يعني ببساطة أن هذه اللجنة لاتمثل الشعب المصري تمثيلاً صحيحاً ، لأن " الوفد " لم يكن مجرد قائد للحركة الوطنية بل هو الحركة الوطنية نفسها (٣).

ومهما يكن من أمر تشكيل هذه اللجنة ، فقد بدأت أولي جلساتها في ١٠ أبريل عام ١٩٢٢ ، حيث قامت بانتخاب لجنة - من بين أعضائها - مكونة من ثمانية عشر عضواً ، تكون مهمتها وضع الأسس والقواعد العامة التي يؤخذ بها في الدستور وقانون الانتخاب . وعقدت هذه اللجنة ثمان عشرة جلسة من ١٩ أبريل حتي ٢٠ مايو ١٩٢٢ . وأسفرت إجتماعات هذه اللجنة عن وضع مائة وعشرين قراراً خاصة بالقواعد العامة لمشروع الدستور ، وكان من بين ماقررتها اللجنة من مبادئ أن تكون الحكومة ملكية دستورية وراثية في عائلة " محمد علي " ، كما أقرت مبدأ أن الأمة هي مصدر السلطات ، وأن الملك والبرلمان شريكان في السلطة التشريعية فلا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك . وأن يتكون البرلمان من هئتين هما " مجلس الشيوخ " و " مجلس

---

(١) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية " الجزء الأول " (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧)، ص ١١١ - ١١٢ .

(٢) راجع في ذلك :

- سيد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر " ١٩١٨ - ١٩٢٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٢

- علي الدين خليل مرجع سبق ذكره ص ١٠٠ .

(٣) صلاح زكي أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٦ .

النواب" ، وحددت اللجنة شروط العضوية في كل من المجلسين وإختصاصات كل منهما ثم تناولت اللجنة بحث السلطة التنفيذية واسترشدت في تحديدها لسلطة الملك بالدستورين البلجيكي والإيطالي ، وأعطت للملك الحق في حل مجلس النواب باعتباره حقاً مقررأ في كل الدساتير التي تتبع النظام البرلماني . وتناولت اللجنة بعد ذلك بحث المسائل المالية وحماية الأقليات وأسلوب تعديل الدستور وتفسيره . وأخيراً قامت " لجنة المبادئ العامة " برفع تقريرها إلي " لجنة الدستور " بهيئتها الكاملة (١) .

وقبل أن نشرع في تناول ماقدرته " لجنة الدستور " بكامل هيئتها في شأن هذا الدستور ، ينبغي لنا أن نتعرف علي التيارات التي تنازعت " لجنة المبادئ العامة " في أثناء إعدادها لتقريرها . والواقع أن لجنة المبادئ العامة هذه تنازعها تياران رئيسيان(٢) :

**التيار الأول :** ويرى أصحابه أن البلاد ، ولما تبليغ بعد من مراحل التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية ، جدير بها أن يكون لصاحب العرش فيها من الحقوق مايكبح من جماح الأامواء الشخصية والحزبية .

**والتيار الثاني :** ويرى أصحابه أن تطبيق مبدأ سيادة الأمة تطبيقاً لا هوادة ولا مهادنة فيه ، علي نحو ما هو معمول به في إنجلترا مثلاً ، هو وحده الكفيل بأن تبليغ الأمة في أقصر وقت نضجها الكامل بالإستفادة من أخطائها ، إذا وقعت أخطاء . أما التسليم بالرقابة علي السلطات الدستورية لغير ممثلي الأمة ، فيعوق هذا التضخ ويطليل أمدّه .

وبين هذين التيارين حاول " حسين رشدي باشا " رئيس اللجنة أن يتخذ موقفاً توفيقياً ، فمع إقراره الحريات العامة ودفاعه عنها دفاعاً حاراً ، إلا أنه كان يبدو في جانب التسليم بحقوق معينة لصاحب العرش ، وذلك تفاقياً لقيام هذا الأخير بوضع عقبات في طريق التصديق علي مشروع اللجنة (٣) . خاصة وأن ماتضعه اللجنة لايزيد

---

(١) "سامي أبو الزهر ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٢٢ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ - ٦٧ .

(٢) محمد حسين هيكل ، مذكورات في السياسة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٥ .

(٣) نبيه يميني عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧ - ٤٨ .

عن كونه مجرد مشروع للدستور ، يجب أن يوقعه صاحب العرش لإمكان تنفيذه ، فإذا سلب هذا المشروع من صاحب العرش كل سلطة خيف علي المشروع نفسه أن يعدل من أساسه ، ولكن إذا ماروعيت بعض الاعتبارات التي ترضي صاحب العرش ، وتقررت في الوقت نفسه الحقوق الأساسية للأفراد ولمتلي الأمة ، فالثالب ألا تقرم في سبيل هذا التوقيع عقبية من العقبات <sup>(١)</sup> .

علي أية حال فقد اجتمعت " لجنة الدستور " ببيتها الكاملة لمناقشة ماقترنه "لجنة المبادئ العامة" ، واستقرت اللجنة في ذلك أريعاً وخمسين جلسة ، انتهت بعدها من وضع مشروع الدستور وقانون الإنتخاب ، وقامت برفع مشروعهما إلي "عبد الخالق ثروت" رئيس الوزارة ، في ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ <sup>(٢)</sup> . وأرقت اللجنة بالمشروعين تقريراً جاء فيه : " أن اللجنة قد استعرضت النظم الدستورية القديمة والحديثة علي امتداد أكثر من قرن ونصف وهي تعتقد أنها قد هيات للحياة السياسة ثوباً لا هو بالواسع القضااض فتضطرب فيه ، ولا هو بالضيق فتضجر منه ، وطريق التقيق بعد ذلك حاسر يفاشي الأمة كلما أحست الحاجة إلي تقريب الدستور من تطوراتها " <sup>(٣)</sup> .

#### — مواقف القوي المختلفة من مشروع الدستور :

كان المتوقع أن يصدر المرسوم الملكي بإصدار الدستور علي أثر تقديمه إلي رئيس الوزارة ، لأن " ثروت باشا " كان متنبعاً أعمال اللجنة ومقرأ النصوص التي وضعتها <sup>(٤)</sup> . ولكن هذا لم يحدث ، ذلك بأن " ثروت باشا " ومؤيديه من أعضاء اللجنة - الذين شكلوا " حزب الأحرار الدستوريين " الذي سنعرض له فيما بعد بتفصيل طويل - لم يكونوا هم القوة الوحيدة صاحبة الرأي في هذا الصدد ، بل شاركهم في ذلك كل من " الملك " و "السلطات البريطانية " ، وسوف نعرض فيما يلي لموقف كل منهما من مشروع الدستور:

---

(١) سامي أبو النذر ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٢٢ - ١٩٢٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٨ .

(٢) جلال يحيى ، خالد نعيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٤ .

(٣) سامي أبو النذر ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٢٢ - ١٩٢٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٨ - ٦٩ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥ .

١ - موقف " الملك " : لقد سبق أن أوضحنا أن أعضاء " لجنة الدستور " كانوا قد حرصوا علي تضمين مشروعهم مايساعد علي إرضاء صاحب العرش ، ولكن يبدو أن حرصهم هذا لم يكن علي نفس قدر مايلزم به الملك " أحمد فؤاد " من سلطات ، حتي أنه وقف من هذا المشروع موقفاً معادياً ، معتبراً أنه يستهدف الإنقاص من سلطاته وصلاحياته . ولذلك فلقد كان من الطبيعي أن يحاول " الملك " عرقلة إصدار هذا الدستور وأن يعمل علي إسقاط وزارة " ثروت " التي تسعى في إصداره (١) .

٢ - موقف " السلطات البريطانية " : كانت بريطانيا تري ضرورة إصدار دستور مصري تتولي الحكم بمقتضاه حكومة تحظى بتأييد الشعب المصري وتقوم بتسوية العلاقات المصرية البريطانية علي نحو يمكن معه عقد معاهدة بين البلدين ، وبالتالي فقد كانت بريطانيا تقف موقف المؤيد لمشروع الدستور . غير أن تأجيل قضية المادتين ( ٢٩ ، ١٤٥ ) من مشروع الدستور والخاصتين بتلقيب الملك بملك مصر والسودان ، وأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، أثار حفيظة دار المنسوب السامي البريطاني علي ثروت ووزارته ، فلقد كان تأييدها لثروت رهناً بتعديل هاتين المادتين باعتبارهما متعارضتان مع التحفظ الخاص بالسودان في تصريح ٢٨ فبراير ، وعندما رفض ثروت تعديل المادتين ، فقد بالنتيجة التأييد البريطاني له ولوزارته (٢) .

هكذا إذن اتحدت غاية " الملك " و " السلطات البريطانية " - علي تباين أسباب كل منهما - في العمل علي إسقاط وزارة " ثروت " التي تسعى في إصدار هذا

---

(١) علي شلبي ، مصطلحي النحاس جبر ، الانقلابات الدستورية في مصر " ١٩٢٢ - ١٩٣٦ " (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨١ ) ، ص ١٣ .

(٢) سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٢٢ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .



الدستور، وبالفعل أضطر " ثروت " إلى الإستقالة بعدما أحس بأنه لم يعد هناك من يسانده (١) .

وفي اليوم التالي لإستقالة ثروت عهد الملك فؤاد بتكليف الوزارة الجديدة إلى محمد توفيق نسيم " وكان إذ ذاك رئيساً للديوان الملكي ، وأمل في هذا الإختيار مايعكس ولاء هذه الوزارة للملك (٢) ، الذي اصطنعها لتكون سبيله إلى الأفراد بالحكم (٣). وبطبيعة الحال فقد كان الهدف الأول لهذه الوزارة هو تعديل الدستور وتوسيع سلطات الملك وإختصاصاته (٤) ، وهو ماشرعت في تنفيذه بالفعل بمجرد تأليفها، إذ أدخلت على مشروع الدستور من التعديلات مايعصف بروحه ، وبالهدف الذي وضع من أجله ، وتتلخص هذه التعديلات فيما يلي (٥) :

- ١ - حذف النص علي أن الأمة مصدر السلطات .
- ٢ - جعل إعطاء الرتب والنياشين من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة.
- ٣ - جعل عدد الشيوخ المعيّنين مساوياً لعدد الشيوخ المنتخبين مع تفويض الملك حق حل المجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) .
- ٤ - جعل تعيين رئيس مجلس الشيوخ من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة.
- ٥ - للملك حق إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون ولو أثناء دور إنعقاد البرلمان.
- ٦ - إخراج بعض معاهدات التجارة من رقابة البرلمان .
- ٧ - تقرير الميزانية يكون بطريقة خاصة لايتعدها مجلس النواب .

---

(١) نبيه بيومي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠ .

(٢) يوزان ليبب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٣ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥١ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٥ .

(٤) سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٢٢ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ .

(٥) راجع في شأن هذه التعديلات :

- عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٧ -

٨ - أن لا يخل الدستور بما للملك بصفته ولي أمر البلاد، فيما يتعلق بمعاهد التعليم الديني الإسلامي والأوقاف التي في يد وزارة الأوقاف .

٩ - زيادة الأغلبية الواجبة لتنقيح الدستور وضرورة تصديق الملك علي التعديل .

ولعل أبرز ما تكشفه هذه التعديلات ، هو أن الملك كان يريد أن يجمع بين يديه السلطتين التنفيذية والتشريعية في آن واحد ، وهو ما يعني استمرار الحكم المطلق .

وبيتما كانت وزارة " نسيم " تعمل علي تعديل هذه النصوص لصالح الملك ، عادت بريطانيا لتطالب مرة أخرى بتعديل المادتين ( ٢٩ ، ١٤٥ ) من مشروع الدستور ، ولكن " نسيم " رفض ذلك وقدم مذكرة للمنوب السامي البريطاني يوضح فيها وجهة النظر المصرية ويرفض مطالب الحكومة البريطانية <sup>(١)</sup> . وإزاء هذا الرفض من جانب " نسيم باشا " عدت بريطانيا إلي تخطي الوزارة والإتصال بالملك رأساً <sup>(٢)</sup> ، فوجهوا إليه إنذاراً ينص علي أنه إذا لم تقبل وجهة نظر الحكومة البريطانية في أربع وعشرين ساعة فإنها تسترد كامل حريتها في العمل بإزاء الحالة السياسية في السودان وفي مصر ، وتلجأ عند الضرورة إلي أي تدبير تراه مناسباً <sup>(٣)</sup> . ولواجهة هذا الموقف الخطير قامت الوزارة بإجراء إتصالات مكثفة مع دار المنوب السامي ، كانت نتيجتها وضع نصين بديلين للمادتين موضع الخلاف ، حيث أصبحت الأولى (الخاصة بلقب الملك) علي النحو التالي : " يعين اللقب الذي يكون ملك مصر بعد أن يقرر المنوبون المفروضون نظام الحكم النهائي للسودان " . أما المادة الثانية (الخاصة بأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر) فقد عدلت لتصبح علي النحو التالي : " تجري أحكام هذا الدستور علي المملكة المصرية بدون أن يخل هذا مطلقاً بما لمصر من الحقوق في السودان " ، ورفع المنوب السامي النصين لحكومته ، ورفعت وزارة " نسيم باشا " النصين الملك مشيرة بقبولهما <sup>(٤)</sup>.

(١) علي شلبي ، مصطلحي الخامس جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) محمد شفيق غريال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية " الجزء الأول ١٨٨٢ - ١٩٢٦ " .

(٤) القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ ، ص ١١٨ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٨٨ - ١١٦ .

والغريب أن وزارة " نسيم باشا " قامت بعد ذلك مباشرة بتقديم استقالتها ، وكان الأجدر بها أن تستقيل دون قبول المطالب البريطاني <sup>(١)</sup> .

وعلي أية حال فقد بقي مركز الوزارة شاغراً بعد استقالة نسيم باشا مدة تزيد علي الشهر ، إلي أن تالفت الوزارة الجديدة برئاسة " يحيى إبراهيم باشا " ، والتي وصفت بأنها " وزارة إدارية " <sup>(٢)</sup> ، حيث أنها تالفت دون أن تضع لنفسها برنامج عمل معين ، كما أنها كانت كسابقتها ذات صبغة ملكية خالصة ، إذ إختار الملك جميع وزرائها بنفسه <sup>(٣)</sup> . ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تسلك هذه الوزارة مسلك الوزارة السابقة في تشويه مشروع الدستور ومسحه <sup>(٤)</sup> . وذلك علي الرغم من إشتداد المعارضة وإحتجاج ضد هذا التعديل والتشويه ، خاصة وأن الأنباء كانت قد استفاضت بما أدخلته وزارة " نسيم باشا " من تعديلات علي مشروع الدستور <sup>(٥)</sup> . وهو الأمر الذي احتج عليه أعضاء " لجنة الدستور " في بيان وقعه جميعاً وقدموه إلي " يحيى إبراهيم باشا " ، حيث ناشوه أن يصدر الدستور - علي الأقل - كما وضعت اللجنة (التي شكل أعضاؤها - كما أسلفنا - حزب الأحرار الدستوريين ) <sup>(٦)</sup> .

والحق أن " حزب الأحرار الدستوريين " كان يقف وحيداً في دفاعه عن الدستور فقد كان موقف " الوفد " من مسألة تعديل مشروع الدستور حرجاً ، فهو يري فيه مشروعاً رجعيّاً وضعت له لجنة حكومية معينة ، وبالتالي فلم يكن يستطيع الدفاع عنه حتي لايفسر ذلك علي أنه مناصرة له ، وفي نفس الوقت لم يستطع أن يقف موقفاً سلبياً تماماً فعند تعديل نصوص السودان أعلن أنها " نكبة وطنية " ، وفي بيان له في ٢١ يناير

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

(٣) سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٢٢ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

(٥) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر " ١٩١٨ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٩ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٢٨٩ - ٣٩٠ .

١٩٢٣ ذكر " الوفد " : " أن تعريض نصوص الدستور ، علي ما فيها من العيوب ، لتدخل الأجنبي مع حرمان الأمة من وضعه لهو تقريظ في حقوق البلاد المقدسة وتمكين لسلطة الغاصب " (١) . كان ذلك إذن هو أقصى ما يستطيع " الوفد " بعد أن أصبح مشروع الدستور حقيقة قائمة لا سبيل إلي تجاهلها ، ويعد أن صار واضحاً أن فكرة إنتخاب جمعية وطنية لوضع مشروع الدستور أمر غير معقول (٢) .

#### - إصدار الدستور :

وعلي أية حال فقد وجد كل من القصر والوزارة ألا فائدة من المماطلة والتعطيل ، فعرضت الوزارة " مشروع الدستور " علي اللجنة الإستشارية التشريعية المنوط بها صياغة القوانين ، فدخلت عليه بعض تعديلات - لا تمس الجوهر - ثم أصدره " الملك فؤاد " في ١٩ أبريل عام ١٩٢٣ (٣) . وتتلخص أبرز التعديلات التي أدخلتها اللجنة الإستشارية التشريعية علي مشروع الدستور فيما يلي (٤) :

١ - كان مشروع الدستور - كما وضعته اللجنة - يجعل تعيين الوزراء المفوضين والسفراء من عمل الوزارة ، فعُدل النص بأن تعيينهم يكون بإقتراح وزير الخارجية وموافقة الملك . ويعني هذا التعديل أن يخرج أمر تعيين السفراء والوزراء المفوضين من دائرة المسؤولية الوزارية العامة (التضامنية) التي يتحملها مجلس الوزراء عن تعيين كل موظف يعين بمرسوم ، وأن يصبح الشأن في هذا التعيين لوزير الخارجية وحده .

٢ - أضيفت إلي الدستور مادة تستبقي أمر التصرف في شؤون المعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين في يد الملك علي النحو الذي كانت عليه قبل صدور الدستور ، وذلك إلي أن يصدر قانون ينظمها . وهذا يعني أن تظل المعاهد الدينية تابعة

(١) علي شلبي ، مصطفى التماس جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧ .

(٤) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٧ -

بصورة مباشرة للقصر ، وأن الملك يصدر في شأنها أوامر ملكية بتعيين شيخ الأزهر أو غير ذلك مما جرت العادة أن تصدر به أوامر ملكية . ولا شك أن هذا يتنافى مع ما ترتب علي هذا الدستور من إلقاء المسؤولية علي الوزارة وحدها

٢ - كانت لجنة الدستور قد نصت في مشروعها علي أن الصحافة حرة في حدود القانون، وأن الرقابة علي الصحف محظورة ، وأن إنذارها أو تعطيلها بالطريق الإداري محظور أيضاً ، فأضيف إلي هذا الحظر فقرة نصها : " إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الإجتماعي " ، وقيل في المذكرة التفسيرية التي عللت أسباب التعديل، أن القصد بهذه الإضافة حماية البلاد من الشيوعية . غير أنه مما لا يحتاج إلي بيان أن هذا التعديل يغري بسوء إستعمال الحق وبالإلتجاء لتعطيل الصحف في غير ما وضع النص له .

كانت هذه هي أبرز التعديلات التي أدخلت علي مشروع اللجنة ، ذلك بالطبع إلي جانب التعديل الذي لحق بالنصين الخاصين بالسودان . ولعل أبلغ ما وصف به حال هذا الدستور ، هو ما جاء في صحيفة " السياسة " لسان حال " حزب الأحرار الدستوريين " ، والتي قالت : " أن لجنة الدستور قد عملت أولاً بغير جرأة كافية فيما يتعلق بإستعمال الأمة سلطتها كاملة ، ووزارة نسيم باشا عملت بعد ذلك بروح رجعية مقوّنة نازعة من الأمة كل سلطة ومقررة من مبادئ التحكم والإستبداد ماشاءت نزعها وشاعت عقليتها العتيقة البالية ، ثم أخيراً وزارة يحيى باشا ترغها الظروف علي الرغبة في التوفيق بين مختلف الأهواء ومتعدد المصالح " (١) .

هذا وسوف نتناول في هذا الفصل أبرز ما تضمنه هذا الدستور من ملامح للتحديث الدستوري ، وما صاحبه من تطور في قوي الحياة السياسية في مصر ، وذلك من خلال مبحثين رئيسيين ، يتناول أولهما ملامح التحديث الدستوري في " دستور ١٩٢٣ " ، ويتناول ثانيهما واقع قوي الحياة السياسية الفعلية في مصر خلال هذه المرحلة الممتدة من عام ١٩٢٣ إلي عام ١٩٣٠ .

(١) راجع في ذلك

- سامي ابن النور ، دور القوم في الحياة السياسية في مصر " ١٩٢٢ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق

ذكره ، ص ٨٢



## المبحث الأول

### ملامح التحديث الدستوري في " دستور ١٩٢٣ "

#### أولاً: أسلوب نشأة " دستور ١٩٢٣ " :

لقد اختلف الفقهاء المصريون في تكييفهم لأسلوب نشأة " دستور ١٩٢٣ " حول آراء ثلاثة <sup>(١)</sup> . فقال البعض أن له أسلوب نشأة خاص ، وأدعي غيرهم أنه نشأ في صورة عقد بين الملك والأمة ، وأكد فريق ثالث علي أن الدستور قد جاء في صورة منحة من الملك إلي شعبه . وسوف نعرض فيما يلي لكل من هذه الآراء الثلاثة :

#### ١ - الرأي القائل بأن هذا الدستور من " نوع خاص " :

ويستند أصحاب هذا الرأي إلي أن إصدار هذا الدستور قد جاء نتيجة لتطورات وظروف خارجة عن إرادة صاحب السلطان الشرعي (الملك) <sup>(٢)</sup> ، ذلك بأن هذا الدستور - من وجهة نظر هؤلاء - لم يصدر إلا نتيجة ثورة شعبية أرغمت الإنجليز علي الإعتراف باستقلال مصر ، وبعد ذلك وضع هذا الدستور الذي تضمن نظاماً نيابياً سليماً <sup>(٣)</sup> .

ويكمن خطأ هذا الرأي في عدم تمييزه بين الثورة من أجل الحصول علي الاستقلال السياسي وبين صدور دستور ينظم الحياة السياسية . فالإعتراف بالاستقلال السياسي كان نتيجة للثورة الشعبية ، وتم هذا الإعتراف بإرادة أجنبية هي إرادة الحكومة البريطانية التي خضعت لضغط هذه الثورة . وبعد الإستقلال صدر هذا الدستور ، ليس عن رضا الحاكم والمحكوم (الملك والشعب) ، وإنما بإرادة الملك وحده بعد أن وضعته لجنة حكومية معينة ( غير منتخبة ) <sup>(٤)</sup> .

#### (١) راجع في تفصيل هذه الآراء :

- محمد طه بدوي ، النظم السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢٠ - ٣٢٤ .

- ماجد راغب الطلو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠ - ٤٤ .

(٢) السيد صبري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٥ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) ثروت بدوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٥ .

## ٢ - الرأي القائل بأن هذا الدستور قد صدر في صورة " عقد " :

ويرى أصحاب هذا الرأي من الفقهاء أن " دستور ١٩٢٣ " يعد من حيث نشأته عقد بين الأمة والملك ، بدليل مانص عليه الدستور من أن الأمة هي مصدر السلطات، الأمر الذي يتنافى مع اعتباره مجرد " منحة " من الملك . ويؤكد أصحاب هذا الرأي على صحة رأيهم بدليل إضافي هو ذلك القسم الذي يتبادل كل من الملك وممثلي الأمة على إحترام أحكام الدستور ، عند إفتتاح النورة البرلمانية الأولى <sup>(١)</sup> .

غير أنه مما يؤخذ على هذا الرأي أن نص دستور ما على اعتبار الأمة مصدر السلطات لا يدل في ذاته على إتباع أسلوب معين في نشأة هذا الدستور ، فيمكن أن نجد هذا النص في الدساتير التي نشأت بأساليب ديمقراطية (كأسلوبي "الجمعية التأسيسية" و " الإستفتاء الشعبي " ) ، كما يمكن أن نجده أيضاً في الدساتير التي نشأت بأساليب غير ديمقراطية ( كأسلوبي " المنحة " و " العقد " ) ، ولذلك فإن النص على " مبدأ سيادة الأمة " في هذا الدستور لا يعد حجة أو دليلاً على نشأته بأسلوب "العقد" <sup>(٢)</sup> .

أما الإستناد إلى القسم المتبادل بين الملك وأعضاء البرلمان على إحترام أحكام الدستور ، باعتباره دليلاً على نشأة الدستور في صورة " عقد " ، فمردود عليه بأن العبرة في تكييف أسلوب نشأة دستور ما ليست بما يتم بعد صدور هذا الدستور، ولكن بالأساس الذي قام عليه الدستور عند وضعه ، وبطبيعة الحال فإن هذا القسم المتبادل لاحق على نشأة الدستور ، وبالتالي لا يدخل في تكييف أسلوب نشأته <sup>(٣)</sup> . كما أن هذا "القسم" يقع عادة بالنسبة لمختلف الدساتير بغض النظر عن أساليب نشأتها ، إذ أننا لو تمسكنا مع أنصار هذا الرأي لاعتبرنا كل دساتير العالم عقوداً <sup>(٤)</sup> .

(١) ملحد راجع الطو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) السيد مبري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٤ .



ويضاف إلى ذلك كله أن أسلوب " العقد " يقتضي توافر إرادتين حرتين (إرادة الحاكم وإرادة الشعب) ، وهو مالم يتوافر لهذا الدستور ، فعلي فرض التسليم بتوافر رضا الملك ، إلا أنه لا يمكن القول بتوافر رضا الشعب (١) .

### ٣ - الرأي القائل بأن هذا الدستور قد صدر في صورة "منحة" :

وأخيراً فتمه فريق ثالث - يمثل جمهور الفقهاء - يرى أصحابه أن " دستور ١٩٢٢ " قد صدر في صورة " منحة " من الملك ، وهم يستندون في ذلك إلى ديباجة الدستور نفسه (٢) ، إذ جاء فيها : " نحن ملك مصر . بما أننا مازلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا وأخذنا علي أنفسنا أن نحفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا نتطلب الخير دائماً لأمتنا بكل مافي وسعنا ونتوخي أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تقضي إلي سعادتها وإرتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة . ولما كان ذلك لا يتم علي الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام دستوري كحدث الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها .... ، ربما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجل رغباتنا ومن أعظم مانتجه إليه عزائنا ... ، أمرنا بما هوأت ... " .

وإذا كانت هذه الديباجة قد كشفت بوضوح عن صدور هذا الدستور في صورة "منحة" من الملك إلي الشعب ، فإنه من المتعين أن نشير هنا إلي أن وصف " المنحة " لا يقتصر فقط علي الحالة التي يقوم فيها الحاكم بمنح الدستور إلي شعبه بمحض إرادته وإختياره ، وإنما يصدق أيضاً علي الحالة التي يضطر فيها إلي إصداره تحت ضغط من إرادة الشعب أو خوفاً من تطور أحداث معينة تهدد كيانه أو سلطانه ، فممنح الدستور تحت ضغط لا يغير من أسلوب نشأته . ذلك بأنه ينذر أن يمنح ملك أو حاكم شعبه دستوراً يحد من سلطانه ويغل إختصاصاته دون أن يكون مدفوعاً إلي ذلك بمؤثرات مختلفة أهمها إرادة الشعب وإتجاه الرأي العام (٣) .

(١) راجع في ذلك :

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢١ .

(٢) محمد طه بدوي ، القظم السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٠ .

(٣) ماجد راغب الحلو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢ - ٤٤ .

ومن هنا يمكننا القول - بعد إستعراض الآراء الثلاثة - بأن  
"دستور ١٩٢٣" قد نشأ في صورة " منحة " من الملك إلي الشعب .

ثانياً : ملامح التحديث الدستوري في "دستور ١٩٢٣" (١):

بعد " دستور ١٩٢٣ " - بلا مراء - خطوة هامة علي طريق التحديث الدستوري في  
مصر ، فبمقدور هذا الدستور انتهي نظام الحكم المطلق الذي ساد في مصر أكثر من  
قرن من الزمان ، فليما عدا " دستور ١٨٨٢ " الذي كان أقصر الدساتير المصرية عمراً ،  
كان الحكم المطلق هو النظام السياسي الذي جاءت به كل الدساتير التي تعاقبت علي  
مصر خلال تلك الحقبة الطويلة من الزمن . لقد كانت تلك الدساتير تركز السلطتين  
التشريعية والتنفيذية في يد واحدة ، أما هذا الدستور فقد أناط بالملك والوزارة تولي  
السلطة التنفيذية " ، بينما جعل " السلطة التشريعية " من إختصاص البرلمان ، وذلك  
علي الرغم من إشراك هذا الدستور للملك في العملية التشريعية بأن جعل له حق "   
إقتراح القوانين " وحق " التصديق " ، ولكن هذا الحق الأخير - علي ما سنري فيما بعد -  
سوف ينتهي إلي أن يكون مجرد حق " إعتراض توقيفي " وليس حق " إعتراض مطلق "   
كما كان الحال في "دستور ١٨٨٢ " . فدستور ١٩٢٣ وإن أشرك الملك في العملية  
التشريعية إلا أنه لم يجعله علي قدم المساواة مع البرلمان ، وإنما جعله في مرتبة أقل حتي  
ليمكننا القول في النهاية بأن البرلمان - في ظل هذا الدستور - هو الذي يملك قوة  
التقرير التشريعي، وذلك كما سنري بتفصيل طويل فيما بعد .

ولعل أبرز ما يصب لـ " دستور ١٩٢٣ " أيضاً هو أنه أول دستور مصري  
يخصص باباً مستقلاً من أبوابه لحماية الحقوق والحريات العامة للمواطنين ، حيث أقر  
هذا الدستور مبدأ المساواة أمام القانون ، وكفل للأفراد حرياتهم علي نمط الدساتير  
الحديثة التي صدرت علي أساس " المذهب الفردي " ، لقد جاء فيه أن المصريين لدي  
القانون سواء وأنهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، وأن الحرية  
الشخصية مكفولة ، فلا يجوز القبض علي إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون ،

(١) المزيد من التفصيل والتأصيل في شأن هذه الملامح ، يرجع إلي :

- محمد طه بدوي ، النظام السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٩ - ٢٢٤ .

وأنة لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، وأن المنازل حرة ، وأن الملكية حرة ، فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة ويشترط تعويضه عنها تعويضاً عادلاً ، وأن حرية العقيدة مطلقة ، وأن حرية الرأي مكفولة ، وأن الصحافة حرة ، وأن المصريين حق الإجتماع وحق تكوين الجمعيات (١).

وإو استعرضنا بالتفصيل النصوص الواردة في هذا الصدد بالباب الثاني من "دستور ١٩٢٣" تحت عنوان : "في حقوق المصريين وواجباتهم" ، للاحظنا بون عناء أنها تكاد تكون صورة حقيقية للأحكام الواردة في " إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي" الصادر في عام ١٧٨٩ (٢) . ولا شك أن إيراد مثل هذه الحقوق والحريات العامة في " دستور ١٩٢٣ " يمثل في حد ذاته دليلاً قاطعاً على مبلغ التطور السياسي الذي أحدثه هذا الدستور (٣) .

#### — موقف " دستور ١٩٢٣ " من المبادئ الرئيسية للنظم الليبرالية الغربية :

لقد أخذ " دستور ١٩٢٣ " بالمبادئ الرئيسية للنظم الليبرالية الغربية ، حيث أفضى هذا الدستور إلى " نظام نيابي برلماني " كامل ، وذلك للمرة الثانية في التاريخ الدستوري المصري ، إذ كانت المرة الأولى في " دستور ١٨٨٢ " ، وإن كان من الضروري أن نشير هنا إلى أن " دستور ١٩٢٣ " كان أكثر ديمقراطية في إرساء قواعد النظام النيابي البرلماني (٤) .

وهذا مأسوف يتضح لنا من ثانيا استعراض موقف هذا الدستور من مبدأي "سيادة الأمة" و " الفصل بين السلطات " :

---

(١) محمد طه بدوي ، قصة الحرية والمساواة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) أنسيد عبد العظيم الزيات ، التحديث السياسي في المجتمع المصري " دراسة سوسيولوجية " (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠) ، ص ١٦٥ .

(٤) مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠ .

## ١ - موقف الدستور من " مبدأ سيادة الأمة " :

لقد نص " دستور ١٩٢٣ " في صدر بابه الثالث الخاص بـ " السلطات " علي "مبدأ سيادة الأمة " ، إذ جاء في مادته الثالثة والعشرين أن : " جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون علي الوجه المبين بهذا الدستور " ، وهو بذلك يعتبر أول نص يقرر أن "الأمة مصدر السلطات " في تاريخ الدساتير المصرية <sup>(١)</sup> .

وبطبيعة الحال فقد انعكس هذا النص علي النظام الذي قرره هذا الدستور ، إذ جاء نظاماً نيابياً متكاملأً له كل خصائص النظام النيابية .

## - ملامح النظام النيابي في " دستور ١٩٢٣ " :

### أ - هيئة نيابية (برلمان) منتخبة من الشعب وتارس سلطات فعلية :

أخذ " دستور ١٩٢٣ " بنظام المجلسين ، وذلك لأول مرة - بشكل جدي - في التاريخ الدستوري المصري <sup>(٢)</sup> . حيث يتكون " البرلمان " - طبقاً للمادة (٧٣) من هذا الدستور - من مجلسين هما : " مجلس الشيوخ " و " مجلس النواب " ، يؤلف أولهما (مجلس الشيوخ) من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويعين الباقيون (الخمسان) ، ويؤلف ثانيهما (مجلس النواب) من أعضاء جميعهم منتخبون بالإقتراع العام (م ٧٤ ، ٨٢) .

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٥ .

(٢) كانت المرة الأولى التي يتخذ فيها دستور مصري - من حيث الشكل - بنظام المجلسين ، هي تلك التي تشتمل في " دستور ١٨٨٣ " الذي جاء بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، إلا أننا لانستطيع أن نعتبر هذين المجلسين كيانين متميزين لأن أحدهما يدخل كلية في تكوين الآخر ، فضلاً عن دخول عنصر التمييز في كليهما .

راجع في ذلك :

- مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦١ .

هذا ويشترط في عضو " مجلس الشيوخ " - فضلاً عن الشروط العامة التي تُص  
عليها في قانون الإنتخاب <sup>(١)</sup> - أن يكون قد بلغ سن الأربعين (م ٧٧) ، وأن يكون منتصباً  
لإحدى الطبقات الآتية : " الوزراء - الممثلين السياسيين - رؤساء مجلس النواب - وكلاء  
الوزارات - رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو  
أعلى منها - النواب العموميين - نقباء المحامين - موظفي الحكومة من درجة مدير عام  
فصاعداً - سواء في ذلك الحاليون والسابقون " وكذا " كبار العلماء والرؤساء الروحيين  
- كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً - النواب الذين قضوا مدتين في النيابة  
- الملاك الذين يؤدون ضريبة لانتقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرياً في العام - من لا يقل  
دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو  
الصناعية أو بالمهن الحرة . " ( م ٧٨ ) . هذا ويجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونوابها  
أعضاء بمجلس الشيوخ ، وإن كان من غير الهائز إنتخابهم بأحد المجلسين ( م ٩٢ ) .  
ويتم الإنتخاب لأعضاء " مجلس الشيوخ " المنتخبين علي ثلاث درجات ، الأولى هي  
إنتخاب المنديبين الثلاثينيين ( إذ ينتخب كل ثلاثين ناخباً مندوباً منهم يشترط أن تكون  
سنه ثلاثين سنة ) ، والثانية هي إنتخاب المنديبين عن المقنويين ( إذ ينتخب كل خمسة  
مقنويين من بينهم مندوباً عنهم ) ، وأخيراً يقوم هؤلاء المنديبون عن المنديبين بإنتخاب  
عضو مجلس الشيوخ في دائرتهم . ويتحدد عدد الشيوخ المنتخبين بنسبة عضو عن كل  
مائة وثمانين ألفاً من الأماالي ( م ٧٥ ) .

أما عضو " مجلس النواب " فيشترط فيه - فضلاً عن الشروط العامة التي تُص  
عليها في قانون الإنتخاب <sup>(٢)</sup> - أن يكون قد بلغ سن الثلاثين ( م ٨٥ ) . ويتم الإنتخاب  
لأعضاء " مجلس النواب " علي درجتين ، الأولى هي إنتخاب المنديبين الثلاثينيين  
( ويشترط في المنسوب الثلاثيني هنا أن يكون قد بلغ من العمر خمساً وعشرين سنة ) ،

(١) الشروط العامة هي : أن يكون اسمه مدرجاً بجدول الإنتخاب في الدورية التي يرشح فيها ، وأن يرشحه  
عشرون علي الأقل من مندوبي المنديبين في دائرة إنتخابه .

(٢) الشروط العامة هي : أن يكون اسمه مدرجاً بجدول الإنتخاب في الدورية التي يرشح فيها ، وأن يرشحه  
ثلاثون علي الأقل من مندوبي دائرة إنتخابه .

والثانية هي إنتخاب النواب ، فالمنوبون الثلاثينيون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب في دائرتهم <sup>(١)</sup> . ويتحدد عدد النواب في مجلس النواب " بنسبة واحد عن كل ستين ألفاً من الأمازيغ .

هذا عن إنتخاب أعضاء " البرلمان " بمجلسيه ، أما عن إختصاصات هذا البرلمان ، فقد اقتصرت بإختصاصات فعلية كبيرة تصل إلي الحد المعروف في الدول الديمقراطية <sup>(٢)</sup> . إذ أصبحت له قوة التقرير التشريعي بالنسبة لساكن القوانين ، فالقانون أياً كان الموضوع الذي ينظمه لا يصدر إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك (م ٢٥) ، فأختصاص البرلمان في التشريع - طبقاً لهذا الدستور - هو إختصاص أصيل، إذ لا تملك الحكومة أن تستقل بالتشريع إلا بالنسبة للوائح أو في حالة الضرورة، وفي الحالين يتم ذلك تحت رقابة البرلمان <sup>(٣)</sup> .

أما عن إختصاص " البرلمان " في الشؤون المالية والضرائب ، فهو أيضاً - في ظل هذا الدستور - إختصاص عام وشامل ، وقد نظمته الدستور في باب مستقل هو الباب الرابع ، والذي قرر في صدره أنه لا يجوز إنشاء أية ضريبة ولا تعديلها ولا إلغاؤها إلا بقانون ، كما لا يجوز تكليف الأمازيغ بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون (م ١٢٤) . وحتى لا تستقل الحكومة بإعفاء من شاعت وأثقال كامل الآخرين، قضى الدستور بالألا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في

---

(١) لعل أهم ما يلاحظ على هذا النظام أنه يضع عملية إنتخاب أعضاء البرلمان في يد عدد قليل (م : المنوبون بالنسبة لمجلس النواب ، والمنوبون بالنسبة لمجلس الشيوخ) ، وهو ما يحد - بلا شك - من إطار الممارسة الديمقراطية . وإنه قد قامت أول وزارة دستورية برئاسة " سعد زغلول " باستصدار قانون إنتخابات جديد في عام ١٩٢٤ ، ويقوم هذا القانون على أساس نظام الإنتخاب العام المباشر بالنسبة لأعضاء المجلسين دون تمييز إلا بالنسبة لمن لا يملك حيث صارت لتأخيه أعضاء مجلس الشيوخ ٢٥ سنة ، بينما تلك بالنسبة لتأخيه أعضاء مجلس النواب ٢١ سنة . غير أن هذا القانون لم يستمر طويلاً حيث حل محله قانون آخر ، في ٨ ديسمبر عام ١٩٢٥ ، أعاد نظام الإنتخاب على درجتين، ثم أعيد العمل مرة أخرى بقانون سنة ١٩٢٤ في ١٨ فبراير ١٩٢٦ ، وذلك إلى أن صدر دستور ١٩٣٠ .

(٢) مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٨ .

(٣) راجع في هذه الإختصاصات :

- المرجع السابق ، ص ٦٨ - ٦٩ .

القانون (م ١٣٥) كما أمتد اختصاص " البرلمان " - طبقاً لهذا الدستور - إلي القروض العمومية ، فنص علي عدم جواز عقد أي قرض عمومي أو تعهد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان ( م ١٣٧ ) . أما الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها ، فقد نص الدستور علي وجوب تقديمها إلي البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور علي الأقل لفحصها وإعتمادها (م ١٣٨) ، ولا يجوز قرض اللور العادي لإنعقاد البرلمان قبل الفراغ من نظر الميزانية وتقريرها (م ١٤٠) .

#### ب - عضو البرلمان يمثل الأمة كلها :

حيث نصت المادة (٩١) من الدستور علي أن : " عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ، ... " . وواضح من هذا النص أن عضو البرلمان بمجلسيه (الشييوخ والنواب) يمثل الأمة كلها لا ناخبي دائرته فحسب ، أي أن هذا الدستور قد أخذ بنظرية "الوكالة التمثيلية" مستبعداً فكرة " الوكالة الإلزامية " .

#### ج - استقلال عضو البرلمان عن ناخبيه طوال مدة نيابته :

حيث استكمل نص المادة (٩١) توضيح هذا الإستقلال ، إذ جاء فيها : " ... ، ولا يجوز لناخبيه ولا السلطة التي تعينه توكيله بأمر علي سبيل الإلزام " . وهو ما يؤكد استقلال عضو البرلمان عن إرادة ناخبيه ، إذ ليس من حق هؤلاء الناخبين إملاء إرادتهم علي عضو البرلمان أو إخضاعه لما يرون من آراء أو معتقدات طوال مدة نيابته <sup>(١)</sup> .

#### د - انتخاب عضو البرلمان لمدة معينة :

حيث نصت المادة (٧٩) علي أن : " مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين ، ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات ، ومن انتهت مدة عضويته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه " . كما نصت المادة (٨٦) علي أن : " مدة عضوية النائب - في مجلس النواب - خمس سنوات " .

(١) محسن خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥٢ .

## ٢ - موقف الدستور من " مبدأ فصل السلطات " :

لقد أخذ " دستور ١٩٢٣ " بمبدأ " الفصل بين السلطات " شأنه في ذلك شأن غيره من الدساتير الحديثة ، ويبدو ذلك واضحاً من ثانياً تمييزه بين وظائف الدولة الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وإسناد كل من هذه الوظائف إلى هيئة خاصة بها ، وذلك على النحو التالي :

### ١ - السلطة التشريعية :

لقد نصت المادة (٢٤) من هذا الدستور على أن : " السلطة التشريعية يتولاها الملك بالإشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب " ، وتحديد معالم هذا الإشتراك بين الملك ومجلسي الشيوخ والنواب تتمتع إذا ما ذكرنا أن " العملية التشريعية " - وهي الخاصة بوضع التشريع - تمر بأربع مراحل تكاد أن تكون كل منها مستقلة عن الأخرى إستقلالاً تاماً ، وهذه المراحل الأربع هي : " الإقتراح " (وهو شركة بين الملك والبرلمان) ، و " مناقشة الإقتراح والتصويت عليه " (وهو حق البرلمان فقط) ، و " التصديق " ، وأخيراً "الإصدار" (وكلاهما من حق الملك) <sup>(١)</sup> .

وإذا كان البرلمان يمارس فقط - طبقاً لهذا الدستور - حق الإقتراح وحق المناقشة والتصويت ، إلا أنه من المتعين ملاحظة أن هذين الحقين يمثلان أهم مراحل العملية التشريعية من حيث الواقع <sup>(٢)</sup> . وسوف نتناول فيما يلي دور كل من " الملك " و "البرلمان" في العملية التشريعية :

(١) الملك : أعطي الدستور الملك حق المشاركة في " العملية التشريعية " من خلال ثلاثة مسالك هي : " حق إقتراح القوانين " ، و " حق التصديق " عليها ، وحق إصدارها\*.

---

(١) إبراهيم أحمد شاذلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٢ - ٢٨٤ .



فكان له " حق إقتراح القوانين " ( م ٢٨ ) ، ولكن لما كان الملك يتولي السلطة من خلال وزرائه ( م ٤٨ ) فإن الإقتراح الملكي لابد وأن يقدم إلي البرلمان في شكل مرسوم موقع عليه من قبل الملك ووزير أو أكثر .

كما أن للملك " حق التصديق " علي القوانين ( م ٢٥ ، ٢٤ ) ، غير أن هذا الحق - طبقاً لهذا الدستور - لايعني في الواقع إلا مجرد الإعتراض التوقيفي ذا الأثر المؤقت الذي يزيل بإجراءات خاصة وضبحها الدستور (١) . إذ نصت المادة (٣٥) من الدستور علي مايلي : " إذا لم ير الملك التصديق علي مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدي شهر لإعادة النظر فيه ، فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقاً من الملك عليه ويصدر " ، كما نصت المادة (٣٦) علي أنه : " إذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر ، فإن كانت الأغلبية أقل من الثلث امتنع النظر فيه في دور الإنعقاد نفسه ، فإذا عاد البرلمان في دور إنعقاد آخر إلي إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر " .

ويستفاد من نص هاتين المادتين أن " حق التصديق " المنورح للملك بالنسبة للقوانين العادية ليس إلا مجرد " حق إعتراض توقيفي " ، إذ لايترتب علي إستعماله إعداد مشروع القانون .

هذا ولم ينص هذا الدستور علي حق الملك في إستخدام " حق التصديق " بمعناه الدقيق والذي يعني " الإعتراض المطلق " إلا في موضع واحد ، ألا وهو ذلك المتعلق بـ "تنقيح الدستور " ، إذ نصت المادة (١٥٧) علي أنه : " لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قرأراً يضروره ويتحدد موضوعه ، فإذا صدق الملك علي هذا القرار يصدر المجلسان بالإتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل للتنقيح ، ..... " .

ويستفاد من نص هذه المادة ضرورة تصديق الملك علي القرار الصادر من البرلمان بضرورة التنقيح وموضوع هذا التنقيح ، وهذا يعني أن تصديق الملك مطلق بهذا

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٧٨ .

الخصوص، إذ يقترب علي عدمه إنعدام أية إمكانية للإستمرار في الإجراءات . وحيث أن الدستور لم يتضمن النص علي التصديق بهذا المعنى إلا بالنسبة لتعديل الدستور لذلك يمكن تسميته بـ " التصديق الدستوري " (١) .

وأخيراً فإن الملك - في ظل هذا الدستور - " حق إصدار القوانين " (م ٢٤) ، وعملية الإصدار هنا تعني أمرين : الأول هو أن البرلمان قد أقر القانون ، والثاني هو تكليف السلطة التنفيذية بتنفيذه . ولقد نصت المادة (٢٦) من الدستور علي إجراءات هذا الإصدار بقولها : " تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري بإصدارها من جانب الملك، ويستفاد هذا الإصدار من نشرها في الجريدة الرسمية ، وتتخذ في كل جهة من جهات القطر المصري من وقت العلم بإصدارها ، ويعتبر إصدار تلك القوانين مطعوماً في جميع القطر المصري بعد نشرها بثلاثين يوماً ، ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح في تلك القوانين " . ويتمين الإشارة هنا إلي أنه ليس من حق الملك الإمتناع عن إصدار القانون بعد موافقته عليه .

هذا وتبقى للملك - طبقاً لهذا الدستور - إختصاصات أخرى مثل حقه في حل مجلس النواب ، ودعوة البرلمان إلي الإنعقاد وقض إجتماعه وتأجيله ، وهو ما سنعرض له في موضعه .

(٢) البرلمان : أعطي " دستور ١٩٢٣ " لمجلسي البرلمان حقين - بصدد دوره في العملية التشريعية - هما حق " إقتراح القوانين " ، وحق " المناقشة والتصويت " ، وهذان الحقان - كما أشرنا من قبل - هما صلب العملية التشريعية .

فاما عن " حق إقتراح القوانين " فقد نصت عليه المادة (٢٨) بقولها : " للملك ولجلسي الشيوخ والنواب حق إقتراح القوانين ، عدا ما كان منها خاصاً بإنشاء الضرائب أو زيادتها فأقتراحه للملك ولجلس النواب " . ويلاحظ هنا أن هذه هي المرة الأولى في التاريخ الدستوري المصري التي يتقرر فيها هذا الحق - بمعناه الدقيق - للمجالس النيابية ، إذ كان قاصراً علي الحكومة وحدها حتي في ظل القانون النظامي

---

(١) المرجع السابق .

لسنة ١٩١٢ (دستور ١٩١٢) الذي قرر الجمعية التشريعية حق إقتراح القوانين ولكن بشرط قبول الحكومة ذلك (م ١١ من القانون المذكور) <sup>(١)</sup> .

أما عن " حق المناقشة والتصويت " فيتم تنظيم المسائل المتصلة بهما في اللوائح الداخلية ، وتنظيم هذه المسائل لايغنيان ، إذ أنه بمجرد موافقة المجلسين علي مشروع قانون ما يقوم رئيس المجلس الذي أقره أخيراً بإرساله للوزير المختص الذي يرفعه بدوره إلي الملك للتصديق عليه وإصداره ونشره في الجريدة الرسمية .

غير أن مايغنيان هنا هو التعرف علي إختصاصات كل من مجلسي البرلمان في هذا الصدد . والواقع أن الدستور قد ساوي بين المجلسين من حيث المبدأ ، فلو يجب موافقة كلاهما علي القانون حتي يمكن إصداره . إلا أن الدستور قد أدخل علي قاعدة المساواة استثناءات عدة يمكن إيجازها فيما يلي <sup>(٢)</sup> :

- لمجلس النواب دون مجلس الشيوخ حق إقتراح القوانين المتعلقة بإنشاء الضرائب أو زيادتها (م ٢٨) .

- تناقش الميزانية في مجلس النواب قبل عرضها علي مجلس الشيوخ (م ١٢٩) .

- أوجب الدستور في حالات معينة إجتماع المجلسين في هيئة مؤتمر (ومن هذه الحالات : حالة إستحكام الخلاف بين المجلسين علي تقرير أحد أبواب الميزانية ، وحالة خلل العرش لعدم وجود من يخلف الملك عليه ) ، وفي إجتماع المجلسين تغليب لجانب "مجلس النواب" نظراً لتفوقه العددي .

هذا وثمة استثناء آخر لصالح مجلس النواب ، وهو ذلك المتعلق بحق مجلس النواب وحده في سحب الثقة من الوزارة ليجبرها علي الإستقالة ، وإن ترتب علي ذلك في المقابل خضوع مجلس النواب - وحده أيضاً - لحق الحل الذي تتمتع به الحكومة تجاهه ، وسوف نتعرض لذلك بالتفصيل في موضعه .

---

(١) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

(٢) راجع في ذلك :

- ماجد راجب الطر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥ - ٥٦ .

بقي هنا أن نشير إلى مسألة هامة فيما يتعلق بدور كل من المجلسين في إصدار القوانين ، ذلك بأن الدستور عندما ساوى بين المجلسين في هذا الصدد ، كان قد أغفل حالة هامة ، ألا وهي حالة عدم إتفاق المجلسين حول مشروع قانون ما .

ولقد كانت وسيلة حل هذا الخلاف هي تشكيل لجنة في كل مجلس ، ثم إجتماع اللجنتين لمحاولة الإتفاق علي النصوص موضع الخلاف . فإذا تم الإتفاق بينهما تقوم كل لجنة بتقديم تقرير للمجلس الذي تتبعه ، وتبدأ مناقشة المشروع علي أساس النص المعلن الذي اتفقت عليه اللجنتان . وإذا لم تتفق اللجنتان فلا يجوز نظر المشروع أمام المجلس الذي أقره إلا بعد شهر من تاريخ عدم الإتفاق . وفي حالة إصرار كل مجلس علي موقفه ، دون الوصول إلي إتفاق ، فإن مشروع القانون محل الخلاف يصبح بمثابة المحكوم عليه بالإعدام ، حيث لا توجد وسيلة لإجبار المجلسين علي الإتفاق أو لترجيح رأي أحد المجلسين . وهكذا يترتب علي المساواة بين المجلسين إحتمال عدم إمكان إقرار تشريعات معينة بسبب وقوع خلاف بين المجلسين في شأنها ، ولعل المنطق كان يقتضي أن يتضمن الدستور حلًا لثل هذا الموقف بترجيح رأي المجلس المنتخب (مجلس النواب) علي رأي المجلس الطبقى الذي يتضمن أعضاء معينين <sup>(١)</sup> .

وبعد استعراض دور كل من " الملك " و " البرلمان " في العملية التشريعية ، يمكننا أن نقرر بأن " دستور ١٩٢٣ " قد جعل من عملية التشريع وإقرار القوانين إختصاصاً أصيلاً للبرلمان .

#### ب - السلطة التنفيذية :

لقد نصت المادة (٢٩) من هذا الدستور علي أن : " السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور " ، غير أن الدستور قد نص في موضع آخر ( م ٢٣ ) علي عدم مسئولية الملك باعتبار ذاته مصونة لا تمس ، ولذلك فقد نص الدستور علي أن يتولي الملك سلطته بواسطة وزرائه ( م ٤٨ ) ، وهو الأمر الذي اقتضي بالتبعية ألا تصبح توقيعات الملك في شئون الدولة نافذة إلا إذا وقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون

---

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٦ .

(م ٦٠) ، وذلك حتي يتحملوا هم مسئوليتها ، إذ أن أوامر الملك - شفوية كانت أم كتابية - لاتعطي الوزارة من المسئولية (م ٦٢) .

هكذا إذن يمكن القول بأن الهيئة القائمة علي التنفيذ - طبقاً لهذا الدستور - هي هيئة مكونة من عتصوين هما : " الملك " و " الوزارة " . وسوف نستعرض فيما يلي دور كل منهما في ممارسة السلطة التنفيذية :

(١) الملك : يستفاد من نصوص المواد السابق عرضها أن الإختصاصات المقررة للسلطة التنفيذية في هذا الدستور ، تكون أسماً للملك ، وإن كانت " الوزارة " هي التي تمارسها فعلياً ، إذ أنها هي التي تتحمل المسئولية بون الملك ، وهذه المسئولية ذات نطاق مطلق لا يستثنى منها شيء مما يدخل في إختصاصات الملك أو الوزارة <sup>(١)</sup> .

وإنطلاقاً من ذلك فقد اقتصرحت إختصاصات الملك التي يمارسها بنفسه - طبقاً لهذا الدستور - علي تعيين وإقالة الوزارة (م ٤٩) ، وإن كانت حرية الملك في هذا التعيين ليست مطلقة ولكنها مقيدة بنتيجة الإنتخابات ، إذ يتعين علي الملك وضع الأغلبية البرلمانية في الإعتبار عند إختيار شخص رئيس الوزراء حتي تتمتع وزارته بثقة "مجلس النواب " ، ولذلك فمن المفترض أن يكون هذا الشخص هو زعيم الحزب الحاصل علي أغلبية مقاعد " مجلس النواب " ، أو زعيم أحد الأحزاب الممثلة في هذا المجلس في حال عدم حصول أي حزب علي الأغلبية المطلقة لمقاعد . هذا ويتم تعيين رئيس الوزراء وإقالة الوزارة بأمر موقع من الملك بمفرده ، إذ لاتتجد وزارة توقعه معه <sup>(٢)</sup> . أما تعيين الوزراء - الذين يختارهم المكلف برئاسة الوزراء بنفسه ضمناً لتجانس الوزارة كهيئة متكاملة متضامنة - فيصدر بمرسوم ملكي موقع عليه من الملك ورئيس الوزراء <sup>(٣)</sup> .

هذا ولقد كان نص المادة (١٥٣) من الدستور - والتي تختص بالمعاهد الدينية

---

(١) مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢ .

(٢) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠٣ .

(٣) ماجد راتب الطور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨ .

ويتعين الرئيساء الدينيين - محل خلاف بين الملك والوزارة عند تطبيق الدستور ، إذ نصت علي أن : " ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية ويتعين الرئيساء الدينيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف ، وعلي العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد ، وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والعادات المعمول بها الآن " . ولم يوضع حد لهذا الخلاف إلا بصور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ ، والذي جعل هذا الاختصاص صراحة للملك وحده بناء علي مايعرضه رئيس الوزراء ، وفي جميع الأحوال فإن الوزارة تبقى مسئولة أمام البرلمان عن هذه الأوامر الملكية بالتعيين طالما أنها قد تمت بناء علي ماعرضه رئيس الوزراء (١) .

كما تجدر الإشارة هنا إلي أن أي إختصاصات يمارسها الملك بصورة منفردة ، تدخل أيضاً ضمن مسؤولية الوزارة ، وذلك طبقاً لنص المادة (٦٢) التي قررت أن : "أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلي الوزراء من المسؤولية بحال " ، ولذلك فما علي الوزارة التي لاتوافق علي عمل من أعمال الملك ولا تريد أن تتحمل مسؤوليته إلا أن تستقيل(٢) .

(٢) الوزارة : وهي - كما أسلفنا - عماد السلطة التنفيذية والقائم الفعلي بأعمالها ، إذ نصت المادة (٥٧) من الدستور علي أن : " مجلس الوزراء هو المهيمن علي مصالح الدولة " . وتتكون الوزارة من رئيس الوزراء والوزراء وجميعهم مجلس واحد متضامين ، وهم مسئولون قوياً وقضامناً أمام " مجلس النواب " ، إذ نصت المادة (٦١) علي أن : " الوزراء مسئولون متضامتين لدي مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته " . وليس هناك شروط خاصة بالنسبة للوزراء، حيث اكتفي الدستور باشتراط أن يكون الوزير مصرياً (م ٥٨) ، مع تحريم تولي أفراد

---

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠٧ - ٤٠٨ .

(٢) راجع في ذلك :

- محسن خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥٩ .

الأسرة المالكة الوزارة (م ٥٩) ، وذلك بهدف البعد بهم عن الخلافات الحزبية والمعارك السياسية<sup>(١)</sup> .

### جـ - السلطة القضائية :

لقد نصت المادة (٣٠) من هذا الدستور علي أن : " السلطة القضائية تتولاهما المحاكم علي إختلاف أنواعها ودرجاتها " . كما أكدت المادة (١٢٤) علي مبدأ إستقلال القضاء ، إذ جاء فيها : " القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة في الحكومة التداخل في القضايا " . وبالإضافة إلي ذلك فقد نص الدستور علي أن يتم تحديد إختصاصات القضاء وتعيين القضاة وعزلهم ونقلهم بمقتضي القانون وحده ( م ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ) ، وذلك ضماناً لعدم تدخل السلطة التنفيذية في أعمال السلطة القضائية .

نخلص من ذلك كله إذن إلي أن " دستور ١٩٧٣ " قد أخذ بمبدأ " الفصل بين السلطات " . غير أن هذا الفصل ليس فصلاً مطلقاً ، وإنما ينتظمه من خلال هذا الدستور تعاون متبادل بين هذه السلطات علي أساس إحترام كل منها للمبادئ التي قورها الدستور . كما توجد وسائل للرقابة المتبادلة (توازن القوى) بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وذلك علي نحو ما هو معمول به في ظل " النظم البرلمانية"<sup>(٢)</sup> ، ولذلك يوصف النظام النيابي الذي قرره هذا الدستور بأنه " نظام نيابي برلماني " . ولما كنا قد عرضنا لأبرز ملامح النظام النيابي في هذا الدستور ، فسوف نعرض فيما يلي لأبرز ملامح النظام البرلماني فيه .

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠١ .

(٢) محمد كامل ليلة ، النظم السياسية " الدولة والحكومة " (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٦٩) ، ص ٩٦٤ - ٩٦٥ .

## – ملامح النظام البرلماني في " دستور ١٩٢٣ " :

يجمع " النظام البرلماني " – كما أشرنا من قبل – بين خاصيتين مميزتين ، تتعلق الأولى بكيان الحكومة : إذ تتكون في ظل هذا النظام من عنصرين هما رئيس الدولة والوزارة ، وتتعلق الثانية بقيام العلاقة بين سلطتي التشريع والتنفيذ علي أساس فكرة التوازن بين السلطات .

### ١ – الهيئة التنفيذية هيئة مركبة من عنصرين :

أسند " دستور ١٩٢٣ " السلطة التنفيذية إلي هيئة مركبة من عنصرين هما : الملك (رئيس الدولة) والوزارة التي تعتبر – في ظل هذا الدستور – هيئة حاكمة لها ذاتيتها إلي حد كبير بجانب الملك ، وذلك علي النحو السابق عرضه ونحن بصدد الحديث عن " السلطة التنفيذية " .

### ب – التوازن بين السلطات :

أقام " دستور ١٩٢٣ " العلاقة بين " السلطة التنفيذية " و " السلطة التشريعية " علي أساس فكرة التوازن بين السلطات والرقابة المتبادلة ، فعلي الرغم من إختصاص كل هيئة منهما بوظيفة معينة ، إلا أن هذا الدستور قد أتاح لكل هيئة منهما أن تقاسم الهيئة الأخرى في بعض إختصاصاتها ، كما تملك كل من الهيئتين من الوسائل مايمكنها من التأثير علي الهيئة الأخرى بشكل يتحقق معه التوازن بين سلطتي التنفيذ والتشريع . وذلك علي النحو التالي :

### (١) مظاهر تعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية طبقاً لـ

" دستور ١٩٢٣ " :

تظهر فكرة تعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية طبقاً لهذا الدستور من خلال مظاهر عدة ، ويأتي علي رأس هذه المظاهر ما أعطاه الدستور لأحد طرفي السلطة التنفيذية ألا وهو الملك من حقوق تتعلق بالوظيفة التشريعية ، والتي تتلخص في " حق إقتراح القوانين " و " حق التصديق " عليها و " حق إصدارها " ، وذلك علي النحو السابق شرحه.



ولعله من الضروري هنا أن نشير إلى ما أعطاه هذا الدستور السلطة التنفيذية من حق في التشريع - في حالات الضرورة - وذلك بمقتضى نص المادة (٤١) من الدستور والتي جاء فيها : " إذا حدث فيما بين أنوار إنعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى إتخاذ تدابير لاحتمال التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ، ويجب دعوة البرلمان إلى إجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول إجتماع له ، فإذا لم تعرض أو لم يقرأها أحد المجلسين زال مكان لها من قوة القانون " .

ويستفاد من نص هذه المادة أن قيام السلطة التنفيذية بالتشريع هنا يقتضي توافق الداعي إلى ذلك وهو وجود ظروف استثنائية تجعلها في حالة ضرورة ملحة . علي أن يكون ذلك فيما بين أنوار إنعقاد البرلمان ، وهو ما يعني أن السلطة التنفيذية لا تستطيع استخدام هذا الحق في فترة تأجيل دور الإنعقاد ، إذ يحتم عليها في هذه الحالة دعوة البرلمان للإجتماع ، كما يعني هذا النص أيضاً أن السلطة التنفيذية لا تستطيع استخدامه في حالة حل " مجلس النواب " لأن الحل يفصل بين فصلين تشريعيين لا بين دورين من أنوار الإنعقاد . كما أن استخدام السلطة التنفيذية لهذا الحق يقتضي منها أن تراعي عدم مخالفة الدستور مع دعوة البرلمان إلى إجتماع غير عادي لكي تعرض هذه المراسيم عليه فإذا لم تعرض أو لم يقرأها أحد المجلسين فقدت قوتها وزال أثرها بالنسبة للمستقبل . وإن كان مما يؤخذ علي هذا النص أنه لم يحتم دعوة البرلمان للإنعقاد فوراً ، كما لم يحدد مدة معينة يجب أن يتم فيها الإنعقاد ، ويؤخذ عليه أيضاً أنه لم يمنح السلطة التنفيذية هذا الحق في فترة حل " مجلس النواب " لأن الضرورة قد تحدث في هذه الفترة (١) .

هذا عن مظاهر مشاركة السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية في بعض اختصاصاتها ، أما عن مظاهر مشاركة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية في بعض اختصاصاتها ، فتبدو واضحة من ثانيا ما اشترطه هذا الدستور من ضرورة الحصول

---

(١) راجع في ذلك :

- مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٢ - ٧٤ .

علي موافقة البرلمان لتنفيذ بعض تصرفات الهيئة التنفيذية كإعلان الحرب وإبرام المعاهدات.

فبالنسبة لإعلان الحرب فوفق "دستور ١٩٢٣" بين الحرب الدفاعية والحرب الهجومية، حيث أجاز إعلان الأولي بمرسوم ملكي (ويطبيعة الحال فإن الملك يمارس هذا الحق بواسطة وزرائه) ، أما في حالة إعلان " الحرب الهجومية " فقد اشترط الدستور ضرورة الحصول علي موافقة البرلمان (م ٤٦) .

أما عن إبرام المعاهدات فقد فرق الدستور أيضاً بين نوعين من المعاهدات :

**الأول :** هو جميع المعاهدات التي يتوجب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقص في حقوق سيادتها أو تحميل خزانقتها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة . وهذا النوع من المعاهدات لا يكون نافذاً إلا بعد موافقة البرلمان عليه بقانون<sup>(١)</sup> (م ٤٦) .

**والثاني :** هو ما عدا ذلك من معاهدات ، إذ لا يشترط فيه موافقة البرلمان ، وإنما تبرمه السلطة التنفيذية وتبلغه إليه متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها ، مشفوعة بما يناسب من البيان (م ٤٦) .

## (٢) وسائل تبادل التأثير والتأثر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية طبقاً لـ "دستور ١٩٢٣" :

لقد حرص النظام الذي قرره هذا الدستور علي تحقيق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وذلك بأن جعل لكل من الهيئتين التنفيذية والتشريعية قبل الأخرى وسائل تأثير متبادلة ومتعادلة كفيلة بتحقيق هذا التوازن ، ولعل أبرز هذه الوسائل في هذا الصدد هي ماقرره الدستور من حق للسلطة التنفيذية في حل " مجلس النواب " ومايقابل ذلك من حق للسلطة التشريعية من خلال " مجلس النواب " في مساطة الوزارة كوحدة واحدة أو مساطة أحد الوزراء ، وبما قد يؤدي إلي إسقاط الوزارة ككل (المسؤولية الوزارية التضامنية والفردية) ، وذلك علي النحو التالي :

---

(١) مثال ذلك : القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الذي صدق البرلمان به علي المعاهدة المصرية البريطانية الشهيرة بـ "معاهدة ١٩٣٦" .

## - حق حل " مجلس النواب " :

ولقد نصت علي هذا الحق المادة (٢٨) من الدستور ، والتي جاء فيها : "الملك حق حل مجلس النواب " ، ويلاحظ هنا أن السلطة التنفيذية تستطيع إستخدام هذا الحق في مواجهة " مجلس النواب " دون " مجلس الشيوخ " ، ذلك بأن مسؤولية الوزارة - كما سنفصل ذلك لاحقاً - تتحقق فقط أمام " مجلس النواب " وليس أمام " مجلس الشيوخ " ، غير أنه من المتعين أن نشير هنا إلي أن حل " مجلس النواب " يقتضي توقف جلسات "مجلس الشيوخ " .

هذا ولقد أحيط حق الحل هذا ببعض الضمانات التي تكفل عدم إساءة إستعمال السلطة التنفيذية لهذا الحق ، وذلك حتي لا يكون وسيلة لتعطيل الحياة النيابية . ويتمثل أولي هذه الضمانات فيما قرره "دستور ١٩٢٣ " في مادته رقم (٨٩) من ضرورة إجراء الإنتخابات الجديدة في خلال شهرين علي الأكثر من تاريخ الحل ، علي أن يجتمع مجلس النواب الجديد في خلال العشرة أيام التالية لإنتهاء عملية الإنتخاب . أما الضمانة الثانية فيقتضيها قراره المادة (٨٨) من الدستور ، والتي نصت علي أنه " إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر " . ويلاحظ من هاتين الضمانتين خوف المشرع من إساءة إستعمال هذا الحق ، إذ جاءت الضمانة الأولى زمنية حتي لا تتلصق السلطة التنفيذية في إجراء الإنتخابات ، كما جاءت الضمانة الثانية لتحول دون تكرار إستعمال هذا الحق أكثر من مرة لنفس السبب ، إذ يتعين هنا الأخذ برأي الناخبين الذي يفترض تلمسه من نتيجة الإنتخابات وما تسفر عنه من مجلس يغلب عليه إتجاه معين <sup>(١)</sup> .

والواقع أن وجود مثل هذه الضمانات لايفيد كثيراً إذا لم تكن السلطة التنفيذية نفسها مقتنعة بضرورة إحترام أحكام الدستور نصاً وروحاً ، ولعل أبلغ دليل علي ذلك هو ماكشفته التجربة المصرية في هذا الصدد من إساءة لاستعمال هذا الحق بالمخالفة لما

(١) راجع في ذلك :

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٠ .

قرره هذا الدستور من ضمانات ، الأمر الذي أدى إلى حل " مجلس النواب " مرتين لنفس السبب (في عامي ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ) (١) .

### — المسؤولية الوزارية :

قر " دستور ١٩٢٢ " المسؤولية الوزارية بتوحيها " التضامنية " و " الفردية " . حيث تقع الأولى على هيئة الوزارة بأكملها ، إذ تتعلق بالسياسة العامة للوزارة وبالتصرفات السياسية لرئيسها . أما الثانية فتقع على كل وزير إنفراداً وتتصل بأعمال الوزير في مجال وزارته . وقد أوضحت هذا الحق المادة (٦٥) من الدستور إذ نصت على مايلي : " إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل ، فإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه إعزال الوزارة " ، وهو مايعني أن الوزراء مسئولون بالتضامن لدى " مجلس النواب " عن سياسة الوزارة فإذا قررت هذه المجالس عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل ، هذا بالإضافة إلى المسؤولية الفردية التي يتحملها كل وزير عن أعمال وزارته ، وبما قد يؤدي - في حالة سحب الثقة منه - إلى وجوب استقالته من منصبه الوزاري .

هذا عن المسؤولية السياسية أما فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية فقد نصت المادة (٦٦) من الدستور على أن : " مجلس النواب وحده حق إتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ولايصدر قرار الإتهام إلا بأغلبية ثلثي الآراء . ومجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم ، ويعين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الإتهام أمام ذلك المجلس " . ولقد بين الدستور طريقة تشكيل المجلس المخصوص (م ٦٧) ، والقانون الذي يطبقه (م ٦٨) ، وطريقة صدور الأحكام (م ٦٩) . وبطبيعة الحال فإن الوزير الذي يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضي مجلس الأحكام المخصوص في أمره ، ولا يمنع استعفاؤه من إقامة الدعوى عليه أو الإستمرار في محاكمته (م ٧١) ، كما لايجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب (م ٧٢) .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٢١ .

هذا وإذا كان " حق حل مجلس النواب " و " المسؤولية الوزارية " هما أبرز ممتلكات كل من الهيئتين التنفيذية والتشريعية إزاء الأخرى - طبقاً لهذا الدستور - إلا أن ثمة وسائل أخرى لممارسة هذا التأثير ، ومن ذلك مثلاً ما تملكه الهيئة التنفيذية من حق في تأجيل دور إنعقاد البرلمان مدة معينة ، إذ نصت المادة (٢٩) من الدستور علي أن الملك تأجيل إنعقاد البرلمان ، علي أنه لايجوز أن يزيد التأجيل علي ميعاد شهر ولا أن يتكرر في دور الإنعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين " ، وعلي الرغم من أن هذا الحق ليس حقاً مطلقاً إذ يرتبط بحد زمني هو فترة شهر ، غير أنه يعد من بين وسائل الهيئة التنفيذية للضغط علي البرلمان ، كما أنه وسيلة مناسبة لتهدئة العلاقات بين الوزارة والبرلمان في حالة نشوب خلاف بينهما حول مسألة ما ، وذلك بما يوفره هذا التأجيل للطرفين من فرصة لإعادة النظر في الموضوع محل الخلاف (١) .

ومن بين هذه الوسائل أيضاً ما تملكه الهيئة التشريعية إزاء الوزارة من حقوق مثل: " حق السؤال " ، و " حق الإستجواب " ، و " حق إجراء التحقيق " . إذ يحق - بمقتضي دستور ١٩٢٣ - لعضو البرلمان - بمجلسيه - الإستفسار من رئيس الوزراء أو الوزير المختص عن مسألة معينة (م ١٠٧) ، وهو ما يُعرف بـ " حق السؤال " (٢) .

كما يحق لعضو البرلمان بمقتضي هذا الدستور توجيه " إستجواب " (٣) لرئيس الوزراء أو الوزير المختص ، علي ألا تجري مناقشة هذا الإستجواب إلا بعد ثمانية أيام علي الأقل من يوم تقديمه إلا في حالة الإستعجال وموافقة من يوجه إليه الإستجواب (م ١٠٧) .

(١) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٤١٩ .

(٢) تنحصر العلاقة في حالة إستخدام " حق السؤال " بين عضو البرلمان الذي وجهه روين من وجه إليه السؤال ، فلا يتدخل في المناقشة بقية أعضاء المجلس ، والمسائل إذا لم يقتنع بالإجابة أن يحول سؤاله إلي إستجواب .

(٣) الإستجواب هو إستفسار يتضمن النقد والإتهام ، وعن طريقه تعاسب الوزارة أو أحد الوزراء عما يقومون به من أعمال عامة . وتأسيساً علي ذلك فإن الإستجواب أرقى مرتبة من السؤال بسبب خطورة نتائجه ، إذ قد يؤدي إلي سحب الثقة من الوزارة ، وإن بقي سحب الثقة - طبقاً لدستور ١٩٢٣ - من حق مجلس النواب وحده دون مجلس الشيوخ .

أما " حق إجراء التحقيق " فقد نصت عليه المادة (١٠٨) بقولها " لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستنير في مسائل معينة داخلية في حدود إختصاصه "

وهكذا تملك كل هيئة من الهيئتين التنفيذية والتشريعية - طبقاً لدستور ١٩٢٣ - قبل الأخرى وسائل تأثير متعادلة بشكل يتحقق معه التوازن بين سلطتي التنفيذ والتشريع ، وأهم هذه الوسائل جميعاً وأعظمها تحقيقاً لهذا التوازن هو حق الهيئة التنفيذية في حل " مجلس النواب " ، وحق هذا الأخير في محاسبة الوزارة مما قد يؤدي إلي إسقاطها .

وجملة القول إذن في شأن النظام الذي قرره " دستور ١٩٢٣ " ، أنه نظام نيابي برلماني كامل ، وذلك علي نحو نستطيع معه أن نعتبره - دون مبالغة - أكبر خطوات التحديث الدستوري في مصر خلال هذه المرحلة ، ذلك بأنه قد اقترب من المبادئ الرئيسية للنظم الليبرالية الغربية علي نحو غير مسبوق .

## المبحث الثاني

### واقع قوى الحياة السياسية الفعلية

#### خلال مرحلة التطبيق الأول لدستور ١٩٢٣

لقد كان " دستور ١٩٢٣ " بمثابة البداية لصفحة جديدة في تاريخ مصر ، فهو أول دستور مصري يفضي إلي ما اصطلح علي تسميته بـ " النظام الدستوري " <sup>(١)</sup> ، وذلك باعتباره قد أدى إلي شكل من أشكال الحكم ذات السلطة المقيدة . هذا بينما كانت كل الدساتير السابقة عليه - باستثناء " دستور ١٨٨٢ " الذي لم يستمر العمل به سوى شهر قليلة - تفضي إلي شكل من أشكال الحكم ذات السلطة المطلقة .

غير أنه من المتعين علينا أن نشير هنا إلي أن هذا الفارق في الهياكل الدستورية بين " دستور ١٩٢٣ " و " الدساتير السابقة عليه " ، لا يستدعي بالضرورة فارقاً مماثلاً في واقع النظام السياسي ، ذلك بأننا قد أكدنا - ومنذ اللحظة الأولى لتناولنا لموضوع هذا البحث - علي أننا لا نستطيع أن نفهم نظاماً سياسياً معيناً - فهماً علمياً - من ثنايا هياكله الدستورية فحسب وإنما لا بد لنا لذلك من الوقوف علي قوى الحياة السياسية الفعلية القابضة في واقع مجتمعه ، وذلك في معني الكشف عن القوى المحركة - الحقيقية - لإتخاذ القرار السياسي في هذا المجتمع . ولذلك فسوف نستعرض من خلال هذا البحث قوى الحياة السياسية الفعلية التي كانت موجودة علي ساحة الحياة السياسية خلال هذه المرحلة الممتدة من عام ١٩٢٣ إلي عام ١٩٣٠ ، والأدوار الفعلية التي لعبتها هذه القوى وموقعها من القوى المحركة لإتخاذ القرار السياسي في مصر خلال هذه المرحلة .

---

(١) راجع في ذلك :

- المبحث الخامس بـ " التعريف بالدساتير " في الفصل التمهيدي لهذا البحث

## أولا : قوى الحياة السياسية الفعلية التي كانت موجودة علي ساحة الحياة السياسية في مصر خلال هذه المرحلة :

تعتبر هذه المرحلة هي بداية التجربة الحزبية الثانية في مصر ، حيث عرفت مصر تجربتها الحزبية الأولى في الفترة من عام ١٩٠٧ إلي عام ١٩١٤ ، والتي عرضنا لها في الفصل الثاني من الباب الأول لهذا البحث . هذا بينما خملت التجربة الحزبية الثانية أول ملامحها مع أحداث " ثورة ١٩١٩ " ، ذلك بأن أحداث هذه الثورة هي التي صنعت " حزب الوفد " ~ الذي يعد حزب الأغلبية طوال السنوات التي عاشتها هذه التجربة الحزبية والتي استمرت أربعة وثلاثين عاما - حتي أننا نستطيع أن نعتبر " الوفد " وليد ثورة ١٩١٩<sup>(١)</sup>. وإذا كانت ثورة ١٩١٩ هي التي صنعت الوفد ، فإن الإنتصاف يقتضي منا أن نقول أن الوفد هو الذي قاد هذه التجربة .

وعلي أية حال فإن ما يعنينا هنا هو أن نتعرف علي الأحزاب التي كانت موجودة علي ساحة الحياة السياسية خلال مرحلة التطبيق الأول لدستور ١٩٢٣ ، وبطبيعة الحال فإن حزب " الوفد " يأتي في طليعة هذه الأحزاب . هذا بالإضافة إلي ثلاثة أحزاب أخرى هي : " حزب الأحرار الدستوريين " و " الحزب الوطني " وأخيراً " حزب الإتحاد " . وسوف نتناول فيما يلي نشأة وتطور كل من هذه الأحزاب خلال هذه المرحلة :

### ١ - حزب الوفد :

لقد كانت فكرة تأليف " وفد شعبي " لعرض مطالب الأمة المصرية علي مؤتمر الصلح الذي أعقب الحرب العالمية الأولى ، هي الخطوة الأولى نحو نشأة " حزب الوفد " ، وذلك علي الرغم من أن هذه الفكرة لم تكن تهدف إطلاقاً إلي إنشاء حزب سياسي . ولعل ما يؤكد ذلك أن الرجال الثلاثة ( سعد زغلول و علي شعراوي و عبد العزيز فهمي ) الذين تصدوا للقاء ١٢ نوفمبر عام ١٩١٨ الشهير مع المنتخب السامي في القاهرة ( رينالد وينجت ) قد قاموا بذلك بصفتهم أعضاء في " الجمعية التشريعية " التي توقفت

---

(١) ينان ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " . مرجع سبق ذكره . ص ١٠٤ .



جلساتها مع إعلان الحماية وليس بصفة حزبية<sup>(١)</sup> . هذا بالإضافة إلي أن تشكيل هيئة الوفد - بعد ذلك - كان يتكون في غالبيته من أعضاء حزب الأمة ، ثم سعت زعامته إلي ضم عناصر من " الحزب الوطني " وعناصر من الأقباط ، وذلك حتي يكون ممثلاً للأمة ويكيلاً لها ، لا ممثلاً لحزب بعينه<sup>(٢)</sup> .

وهكذا لم يكن الوفد في الأصل حزباً سياسياً يمثل فئة معينة ضد أخرى ، ولكنه كان في نظر الجميع - وبالذات مؤسسه وأئصاره - " وفد الأمة " المنادي بحقوقها والمعبر عن مطالبها ، ثم صار " وكيل الأمة " في قيادة وإجراء المفاوضات المصرية البريطانية ، وبسبب دور الوكالة هذا كون الوفد ما يشبه الجبهة الوطنية . ومع ذلك فقد تطور " الوفد " مع تطور الوضع الدستوري والسياسي لمصر بحيث أصبح " الوفد " هو حزب " الأمة " والمعبر عنها<sup>(٣)</sup> .

ولعل في ذلك ما يؤكد علي صحة الحقيقة التي حرصنا علي تسجيلها في البداية ، من أن " حزب الوفد " قد ارتبط في نشأته بـ " ثورة ١٩١٩ " وبتطورات هذه الثورة ، فقد صنعت هذه " الثورة " الوفد أكثر مما صنع الوفد مجرياتها . هذا ولقد انعكس هذا الارتباط علي تكوين الحزب ، فقد كان حزب شتي القوي الإجتماعية والسياسية والدينية التي انخرطت في ثورة ١٩١٩ ، وهو الأمر الذي جعل من الوفد - كما أسلفنا - تَجْمعاً وطنياً " أكثر منه " حزباً سياسياً " <sup>(٤)</sup> .

ولقد استغرقت عملية التحول من " التجمع " إلي " الحزب " أكثر من خمس سنوات ، حيث جرى هذا التحول في السادس والعشرين من شهر أبريل عام ١٩٢٤ ، بعد إجتماع لأعضاء الوفد في مجلس النواب - بعد إجراء أول إنتخابات لعضوية هذا المجلس - من أجل وضع نظام ثابت للهيئة الوفدية ، وقد اتفق في هذا الإجتماع علي أن

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥٢ .

(٤) يونان ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٤ .

يكون اسم الحزب " هيئة الوفديين " (١) . كما تقرر في هذا الإجتماع وضع قانون الحزب الذي تكونت علي أساسه " اللجنة التنفيذية " للحزب برئاسة " سعد زغلول " وعضوين من كل مديرية (٢) ، تنتخبهم الجمعية العمومية ، التي اجتمعت في ٢٧ مايو عام ١٩٢٤ .

#### — تطور تنظيم وأهداف الوفد :

ينقسم تطور تنظيم وأهداف الوفد إلي مرحلتين أساسيتين . المرحلة الأولى تبدأ من تاريخ ظهوره في نوفمبر عام ١٩١٨ والتي استمرت حتي إنتخابات عام ١٩٢٤ ، وفي هذه المرحلة كان الوفد هو " وفد الأمة " المعبر عن مطالبها ، وهو ما كان يعبر عنه باسم " وكيل الأمة " ، واستمر الوفد ممثلاً لضمير مصر عندما أعلن عن رفضه لتصريح ٢٨ فبراير ، وتمسك بهذا الموقف عندما رفض الإشتراك في لجنة وضع الدستور . ويغض النظر عما يثور من تساؤلات حول " موقف الرفض " هذا وما أدى إليه من إنشقاقات وإنسلاخات عن بنية " الوفد " الأولى ، إلا أنه من غير المشكوك فيه إستمرار تمتعه بالتأييد العام من الأمة وبالتالي احتفاظه بصفة " وكيل الأمة " (٣) ، الذي يتحمل هدفه الرئيسي في المطالبة بحق مصر في الإستقلال وهو الأمر الذي نظمته ما عُرف بـ " قانون الوفد " ، الذي سبق أن تعرضنا له بالتفصيل ونحن بصدد الحديث عن ثورة ١٩١٩ وتطوراتها .

أما المرحلة الثانية من مراحل تطور تنظيم وأهداف الوفد فهي تبدأ مع دخوله الإنتخابات العامة بقيامه بتشكيل أول وزارة تستند إلي ثقة برلمان منتخب في تاريخ مصر ، فقد تحول الوفد منذ ذلك التاريخ من " وكيل الأمة " إلي " حزب أغلبية الأمة " . وبطبيعة الحال فقد تمتع هذا الحزب بمكانة أقوى في تمثيل الأمة والنيابة عنها ، وذلك في مواجهة غيره من الأحزاب التي راحت تشكل معالم التجربة الحزبية الثانية في تاريخ مصر (٤) .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) جاكوب لانو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦١ .

(٣) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٦٠ - ٤٦١ .

ولقد تبلور تنظيم الوفد خلال هذه المرحلة في ثلاثة مستويات (١) :

١ - هيئة الوفد وهي بمثابة أعلى مستوى قيادي للوفد ، ويتم تكوين هذه الهيئة بالإختيار ، وكثيراً ماكان يشار إلي هذه الهيئة باسم الوفد .

ب - الهيئة الوفدية العامة : وتتكون من الهيئة الوفدية البرلمانية (أي من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الذين ينتمون للوفد) ، وكذا أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب السابقين ، ومرشحو الوفد الذين لم ينجحوا في الإنتخابات . وهو مايعني أن هذه الهيئة كانت تتكون أيضاً عن طريق الإختيار من قبل " هيئة الوفد " ، وذلك من خلال إختيارها لهم كمرشحين باسم الوفد .

ج - لجان الوفد العامة فالمركية فالفرعية في المحافظات والمديريات والمراكز والقرى.

وبالإضافة إلي هذه المستويات الثلاثة ، كانت توجد لجان الشباب الوفدين ، ولجان السيدات الوفديات ، التي راحت تشكل بعض وكائز الحزب طوال فترة التجربة الحزبية الثانية .

ولعل من غير العسير أن نقرر هنا - ومن ثانيا عرضنا لطريقة تكوين هيئات ولجان الحزب - اعتقاد هذا الحزب لعنصر الديمقراطية في تنظيمه الداخلي (٢) . وذلك علي الرغم من تميزه بتنظيم في العمل لم يتمتع به أي حزب من الأحزاب المصرية في ذلك الوقت ، وتبدو أهمية هذا التنظيم في أنه كان يستطيع أن يصطنع لكل مرحلة مايناسبها ، ولعل أبرز مايبزك ذلك ما جاء في التقرير السري الذي أعده المنسوب السامي البريطاني في القاهرة عن تقييمه لهذا التنظيم ودوره في نتائج أول إنتخابات للبرلمان المصري في ظل دستور ١٩٢٣ ، إذ جاء في هذا التقرير أن " السبب الأساسي لفوز الزغلوليين (يقصد الوفديين) الساحق في الإنتخابات هو تنظيمهم في لجان ولجان فرعية سواء في المدن أو في الريف ، وهو تنظيم لا يحظي به أي حزب آخر " (٣) .

(١) راجع في ذلك : - علي الدين هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٩

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥٠

(٣) راجع في ذلك :

- بيتان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٦ .

هذا عن تنظيم " الوفد " خلال هذه المرحلة ، أما عن أهدافه فقد استمر "حزب الوفد" محتفظاً - من الناحية النظرية علي الأقل - بما قام " وفد الأمة " من أجل تحقيقه وهو : الإستقلال والدستور <sup>(١)</sup> . غير أن وسائل الحزب في تحقيق هذين الهدفين تباينت عبر المرحلتين ، ذلك بأن الحزب قد راح يسعى لتحقيق الإستقلال من خلال المفاوضات السياسية الرسمية ، وهذا " أسلوب نظامي " يختلف عن " الأسلوب الثوري " الذي اتبعه " وفد الأمة " . وأما عن " الدستور " فعلي الرغم من أن " وفد الأمة " قد قاطع لجنة وضع الدستور وأعلن عن رفضه لما تقرره هذه اللجنة ، إلا أن " حزب الوفد " دخل الإنتخابات التي جرت طبقاً لهذا الدستور ، ثم قام بتأليف أول وزارة تستند إلي ثقة برلمان منتخب في مصر ، وهكذا أصبح موقف " حزب الوفد " من الدستور هو موقف المدافع عنه والمطالب باحترام أحكامه والمناادي بالشرعية الدستورية <sup>(٢)</sup> .

#### - زعامة الوفد :

ارتبطت شعبية الوفد - علي طول تاريخه - بعنصر الزعامة ، وهو الأمر الذي اتضح مع صياغة " قانون الوفد المصري " الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩١٨ لينظم عمل " وفد الأمة " ، ذلك بأن هذا القانون قد أعطي لرئيس الوفد وضع متميز ، فالمادة الثالثة عشر من هذا القانون تنص علي أن رئيس الوفد "يشخص الوفد ويرأس جلساته ويحافظ علي نظامه ويشرف علي أعمال اللجان والأعضاء ذوي الوظائف وعلي عمل السكرتارية وأمانة الصندوق " ، كما نصت المادة العشرين علي أنه : " ليس لأحد من أعضاء الوفد أن يحدث أي شخص من الأشخاص العموميين باسم الوفد إلا إذا عرض علي الرئيس الموضوع الذي سينور حوله الحديث ، وعليه أن يدون الحديث كتابة عقب إنتهائه ، وإذا لم يتمكن عضو الوفد من إحاطة الرئيس قبل الحديث فيجب أن يبين لمخاطبيه أنه لايشخص الوفد في حديثه " <sup>(٣)</sup> .

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٦٢ - ٤٦٤ .

(٣) راجع في ذلك :

- علي الدين خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٦ .

وعلى الرغم مما نصت عليه المادة العاشرة من هذا القانون ، والتي اشترطت أن تصدر القرارات بأغلبية الآراء ، علي أن ترجع كفة الفريق الذي فيه الرئيس في حالة تساوي الأصوات ، إلا أن رئيس الوفد لم يأخذ دائماً برأي الأغلبية : ومن ذلك رفض سعد زغول " رئيس الوفد " التوقيع علي قرار استئناف "عدي يكن" البحوثات مع "ملنر"، وذلك بعد فشل الطور الأول من هذه المفاوضات بسبب عدم قبول إنجلترا للتخففات المصرية علي مشروع ملنر والتي يأتي علي رأسها إلغاء الحماية . ولقد برر " سعد زغول " رفضه التوقيع علي هذا القرار رغم موافقة أغلبية أعضاء الوفد عليه بأن " المسألة ليست مسألة أغلبية ولكن مسألة توكيل " (١) .

ويبلغ هذا الوضع المتميز لرئيس الوفد ذروته ، عندما نعلم أن "سعد زغول" قد قام في عام ١٩٢١ بفصل عشرة أعضاء من بين أعضاء الوفد الأربعة عشر ، وذلك علي الرغم من أن نص المادة السابعة من " قانون الوفد " كان يقتضي موافقة ثلاثة أرباع أعضاء الوفد علي الأقل لفصل أحد الأعضاء (٢) .

ولعل السر وراء هذه المكانة المتميزة لزعامة الوفد كان يكمن - بصفة أساسية - في ماتمتعت به هذه الزعامة من تأييد واسع النطاق ، إذ أن زعيم الوفد لم يكن يعتبر نفسه رئيساً لحزب بقدر كونه زعيماً لأمة بكل طبقاتها وجماعاتها . حتي أن الوثائق البريطانية وصفت "سعد زغول" بـ "علاق العمالقة" ، وسمي الوفديين سعداً بـ "نبي الوطنيات" ، كما أطلق علي "سعد زغول" و"مصطفى النحاس" - الذي خلف سعد في رئاسة الوفد حتي آخر عهده - ألقاب "زعيم الأمة" و"الرئيس الجليل" (٣) .

وعلي أية حال ، فقد كان الوفد هو حزب الأغلبية ، بلا منازع . والأغلبية هنا تختلف عن تلك التي وصفنا بها " الحزب الوطني " في فترة التجربة الحزبية المصرية الأولى ، فلقد انعقدت الأغلبية للحزب الوطني باعتباره قد وقف في طليعة القوى المناهضة للنفوذ

(١) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٢) علي الدين خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥١ .

(٣) يريمان ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٦ .

الإستعماري والحكم الإستبدادي ، وعلى الرغم من شهادة كل من عاشوا هذه الفترة الحزب الوطني بتمك زمام الأغلبية والإستحواذ عليها ، إلا أنها تبقى أغلبية مشكوك فيها لأنها بلا دليل مادي، ولكن الأغلبية التي تحققت لحزب الوفد كانت أغلبية مختلفة ، ذلك بأنها قد انعدت لهذا الحزب من خلال صناديق الإنتخاب ، تماماً مثلما هو الحال في أحزاب الديمقراطيات الغربية . ولعل أبرز ما يدل على ذلك ماتحقق لحزب الوفد من أغلبية ساحقة في كل الإنتخابات التي خاضها - دون تدخل من الإدارة - فقد زادت هذه الأغلبية عن ٩٠٪ في أول إنتخابات يخوضها الحزب والتي أعلنت نتيجتها في ١٢ يناير عام ١٩٢٤ ، كما أن هذه الأغلبية لم تقل عن ٧٢٪ في آخر إنتخابات خاضها "حزب الوفد" والتي عقدت في يناير عام ١٩٥٠<sup>(١)</sup> .

## ٢ - حزب الأحرار الدستوريين :

أعلن عن نشأة هذا الحزب في ٣٠ أكتوبر عام ١٩٢٢ ، وترجع ظروف هذه النشأة إلى الخلاف الذي وقع بين أعضاء " وفد الأمة " في مايو عام ١٩٢١ وماتلاه من صراع طويل بين فريق " سعد زغلول " وفريق " عدلي يكن " ، إذ كان من نتيجة هذا الصراع أن بدأ تفكير فريق " عدلي يكن " في تكوين هيئة أخرى للوفد ، وهو الأمر الذي رفضه " عدلي " في البداية علي إعتبار أنه قد يؤدي إلي إستمرار النزاع بين السعديين والعدليين<sup>(٢)</sup> . غير أن الإستقبال السيئ الذي قوبل به " عدلي يكن " عند عودته إلي القاهرة بعد فشل مفاوضاته مع وزير الخارجية البريطانية " كيرزون " ، جعله يغير رأيه في شأن إنشاء حزب جديد أو هيئة جديدة ، ذلك بأنه كان قد أدرك عدم إمكان التعاون مع الوفد، خاصة وأنه كان قد اعتقد أن " سعد زغلول " هو الذي رتب هذا الإستقبال السيئ<sup>(٣)</sup> .

(١) المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٢) لعبد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين " ١٩٢٢ - ١٩٥٢ " (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢) ، ص ٤٨ .

(٣) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧٩ .

والواقع أن هذا الحزب لم يظهر إلي حيز الوجود ، إلا بعد أن قدمت لجنة الثلاثين (لجنة وضع الدستور) مشروع الدستور وقانون الإنتخاب إلي "عبد الخالق ثروت" رئيس الوزراء ، أي بعد مرور قرابة أحد عشر شهراً علي عودة "عدي" من مفاوضاته ، وهو الأمر الذي برره "عدي" في خطبة إعلان قيام الحزب بقوله : " أننا قد تأخرنا عن القيام بهذا الواجب الوطني بسبب الظروف غير المناسبة ، والتي لاتزال قائمة إلي الآن ، أما وقد فرغت لجنة الدستور من عملها وأصبحت علي أبواب الحياة البرلمانية ، فلم نعد مختارين في إنتخاب أنسب الأوقات ، كما أننا داخلون علي نور من أنوار مسألتنا الوطنية - نور إستكمال الإستقلال والتفاوض علي أساس تصريح ٢٨ فبراير - وداخلون في نظام من حكم البلاد جديد " (١) .

ويعد " حزب الأحرار الدستوريين " هو أول أحزاب الإنتشقاق عن الوفد ، كما أنه يعد - من الناحية التاريخية - الإمتداد الطبيعي لحزب الأمة - الذي عرضنا له من ثانيا عرضنا لأحزاب التجربة الحزبية الأولي - سواء من حيث المصالح التي مثلها أو السياسات التي تبناها أو حتي من حيث الشخصيات التي انتمت إليه فمحمد محمود - ثالث من تولوا رئاسة حزب الأحرار - هو ابن محمد سليمان باشا أحد مؤسسي حزب الأمة وأول من تولوا رئاسته ، وحسن عبد الرازق عضو مجلس إدارة حزب الأحرار كان أحد مؤسسي حزب الأمة ، وأحمد لطفي السيد كان رئيس تحرير "الجريدة" لسان حال حزب الأمة (٢) . هذا بالإضافة إلي إنضمام العديد من أعضاء حزب الأمة والجمعية التشريعية وكبار ملاك الأراضي والأعيان والمتقنين إلي عضوية هذا الحزب ، الأمر الذي جعل منه في النهاية " حزياً نخبرياً " يقوم علي الصفوة من كبار الملاك والمتقنين (٣).

ولقد انعسكت طبيعة هذا التكوين علي المسيرة التاريخية للحزب ، فقد كان دائماً بلقاعدة، إذ أن تأثيره الجماهيري كان محدوداً للغاية ، وهو ماعبر عنه القائم بأعمال

(١) أحمد زكريا الشلق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩ .

(٢) علي الدين مائل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٣ .

(٣) بيتران ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

المنوب السامي البريطاني في القاهرة في تقرير له مؤرخ في ٢٥ يناير ١٩٢٤ بقوله .  
"العدلين في الحقيقة ليسوا حزباً سياسياً بقدر ما هم مجموعة من الشخصيات الكبيرة  
ذات القناعات الخاصة" (١) .

#### — تنظيم الحزب وأهدافه :

اتخذ تنظيم " حزب الأحرار الدستوريين " شكلاً ديمقراطياً ، حيث كانت عملية  
إختيار قادة الحزب تتم بواسطة " الجمعية العمومية " التي تختار الرئيس ونائبه  
وسكرتير الحزب وكذلك " مجلس إدارة الحزب " . هذا عن تنظيم هيكل الحزب الخارجي  
، أما عن تنظيم العمل داخله فقد تميز بمرونة كبيرة وصلت في بعض الأحيان إلى—  
عدم إلزام الأعضاء بقرارات الحزب ، ولا شك أن مثل هذا الوضع يشير أيضاً إلى  
مرونة كبيرة بالنسبة لولاء الأعضاء للحزب ذاته (٢) .

وتتلخص " أهداف الحزب " (٣) — كما أعلنها " عدلي يكن " في خطاب إعلان  
الحزب — في العمل على إستكمال إستقلال مصر إستقلالاً فعلياً تاماً ، وإنهاء الإحتلال  
البريطاني عن طريق المفاوضات شريطة ألا تؤدي هذه المفاوضات حول تحفظات بريطانيا  
الأربعة الواردة في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إلى المساس بإستقلال مصر أو تعطيل أي  
مظهر من مظاهره على أية صورة من الصور ، ذلك مع التمسك بعدم فصل السودان عن  
مصر . كما يهدف الحزب إلى تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة  
مع السعي فسي ترقية شأن الهيئات النيابية المحلية كمجالس المديريات  
والمجالس البلدية وإستكمال هذا النظام النيابي حتى يقوم بالشئون المحلية المختلفة حق  
القيام . أما على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي فقد دافع الحزب عن حقوق الفرد

---

(١) راجع في ذلك : — بيان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق  
ذكره ، ص ١٣٦ .

(٢) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨٠ .

(٣) راجع في ذلك :

— المرجع السابق ، ص ٤٨١ - ٤٨٢ .

— أحمد زكريا الشلق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠ - ٦٢ .



وتتمية أسباب قدرته وعمله فلا تقيد حريته إلا في مصلحة عامة لا صارف لها ، ومحاربة  
الأمية في البلاد والعمل علي نشر التعليم بكافة درجاته ، وتحسين الخدمات الصحية،  
والسعي في توزيع الضرائب توزيعاً عادلاً ، والعمل علي ترقية الزراعة والصناعة  
والتجارة ، مع السعي في تنظيم علاقات العمال وأرباب العمل علي أساس من العدل.

ومن الواضح أن الأهداف المطنة لم تكن هي الفارق بين " الوفد " و " الأحرار  
الدستوريين " ، وإنما يكمن هذا الفارق - بصفة أساسية - في طبيعة العضوية والفئات  
الاجتماعية المكونة لكل منهما ، فبينما كان " الوفد " جبهة وطنية عريضة تلعب الطبقة  
الوسطى المصرية فيها دوراً حيوياً وتعتبره الجماهير الشعبية المعبر عن مصالحها ، كان  
حزب الأحرار هو تنظيم كبار الملاك المنفصل عن الجماهير<sup>(١)</sup> . وبالتالي فقد انعكس هذا  
التباين في التكوين علي مواقف كلا الحزبين ، فبينما عارض الوفد تصريح " ٢٨ فبراير "   
باعتباره " نكبة وطنية كبرى " ، فإننا نجد " حزب الأحرار " وقد رحب بالتصريح باعتباره  
نصراً مؤزراً . وبينما عارض الوفد " لجنة الدستور المعينة " نجد أن " حزب الأحرار  
الدستوريين " يتكون في الأساس من أعضاء هذه اللجنة ، وبالتالي فقد كان هو المدافع  
الوحيد عن مشروع هذا الدستور في مواجهة نزعة القصر الإستبدادية .

والحق أن هذا الحزب قد عاش تناقضاً غريباً ، فقد ورث عن حزب الأمة تراثاً من  
العداء للقصر واستبداده ، ولقد تدعم هذا العداء في أثناء معركة إصدار الدستور ودفاع  
" الأحرار " عن مشروعه الذي أعنوه . هذا من ناحية ولكن من ناحية أخرى فقد رأى  
الحزب أن الإرادة الشعبية تميل بشكل جارف إلي صف " الوفد " ، وعلي نحو لا يهين  
للأحرار الإستناد إلي أي تأييد شعبي<sup>(٢)</sup> . وأمام هذا التناقض ، لم يعد من سبيل لـ :  
" حزب الأحرار الدستوريين " سوى المشاركة في المؤسسات الدستورية من منطلقات  
متناقضة ، فهو يتحالف تارة مع عدوه التقليدي ( الملك ) ، وهو تارة إلي جانب " الوفد "  
الذي انشق عنه ، وهو تارة ثالثه يسعي في إبعاد " الوفد " عن السلطة . وهو الأمر الذي

(١) علي الدين خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

يعمل بلا شك ظاهرة مرضية عاش بها الحزب أغلب أعوامه الثلاثين (١) .

### ٣ - الحزب الوطني :

شهدت هذه المرحلة بداية إضمحلال " الحزب الوطني " الذي أنشأه مصطفى كامل وتزعّمه من بعده " محمد فريد " ، فقد ضعف هذا الحزب ضعفاً شديداً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، خاصة وقد تفرق من حوله المؤيدون والأنصار ، وراحوا يؤيدون وفد الأمة يزعمه " سعد زغلول " ، بحيث لم يبق من أنصار " الحزب الوطني " إلا فئة قليلة من أنصاره القدماء الذين عاصروا " مصطفى كامل " واستهوتهم جرأته وبراعته في الجهاد (٢) .

وراقع الأمر أن " الوفد " لم يكن سوى إمتداد لنفس الخط الذي سار عليه " الحزب الوطني " ، بدليل أن الكثيرين ممن ألفوا " الوفد " وتزعّموه كانوا من أشد أنصار " الحزب الوطني " . ومن هنا فقد كان من المتصور أن ينطوي أنصار " الحزب القديم " تحت لواء النعوة الجديدة ، مادامت الغاية واحدة .

غير أن هذا لم يحدث ، إذ أثر فريق من قادة " الحزب الوطني " أن يحتفظوا بتشكيلهم القديم ، مذكرين بامجاد " مصطفى كامل " و " محمد فريد " وتضحياتهما ، وهو الأمر الذي يعكس بوضوح أن الحزب قد وقع أسيراً لتاريخه خلال التجربة الحزبية الأولى " ١٩٠٧ - ١٩١٤ " (٣) .

ولعل أبرز ماميز " الحزب الوطني " عن كافة الأحزاب الأخرى ، أنه قد انطلق من مبدأ أساسي هو " لا مفاوضة إلا بعد الجلاء " ، بينما كان " الوفد " وغيره من الأحزاب تقبل المباحة والمفاوضة . وقد يبدو هذا المبدأ مقبولاً إذا ما كان " الحزب الوطني " قد استطاع أن يقدم بديل هذه المفاوضات ، ولكنه لم يفعل . وفي هذا ما يكشف بل يؤكد أن

(١) يزنان ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) محمد زكي عبد القادر ، مجلة المستنير " ١٩٢٢ - ١٩٥٢ " (القاهرة: روز اليوسف ، ١٩٥٥) ، ص ٤٥ .

(٣) يزنان ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٦ .

الحزب الوطني لم يستطع استيعاب متغيرات المرحلة الجديدة التي أعقبت إعلان الحماية البريطانية علي مصر ، وإنتصار بريطانيا في الحرب العالمية الأولى<sup>(١)</sup>

وهكذا ظل "الحزب الوطني" من الناحية العملية ضمن أحزاب الأقلية ، الأمر الذي جعله شديد العداء لحزب الأغلبية "حزب الوفد" ، خاصة وأن القائمين علي "الحزب الوطني" يستشعرون أنهم أحق بقيادة الأمة . وتتج عن جمود موقف "الحزب الوطني" في صف العداء للوفد أن تحالف مع شتي القوي التي ناصبت الحزب الكبير العداء مهما كان موقع هذه القوي . فهو وإن تحالف مع الملك أصلاً بحكم العلاقة التقليدية بين "الحزب" و "قصر عابدين" ، إلا أن هذا التحالف قد قوي واستمر بسبب العداء المشترك من الطرفين للوفد . وهو قد تحالف مع "جماعة مصر الفتاة" - التي سنعرض لها في موضع قادم من هذا البحث - منذ ظهورها خلال عقد الثلاثينيات نتيجة لموقف شباب هذه الجماعة المتشدد تجاه الوفد . وهو أخيراً تحالف مع الأحزاب المنشقة عن "الوفد" . وهي : "حزب الأحرار الدستوريين" و "الهيئة السعيدية" و "الكتلة الوفدية" ، واشتلف معها في زارات ما قبل عام ١٩٤٢ ، لا لسبب إلا أن هذا الائتلاف كان موجهاً أساساً ضد "الوفد" (٢) .

وعلي أية حال فقد استمر "الحزب الوطني" حتي عام ١٩٥٢ كأحد أحزاب الأقلية التي تفنقر إلي التأييد الشعبي ، ولا تفسير لهذا الإضمحلال الذي لحق بهذا الحزب سوى أن الظروف قد تغيرت علي نحو جعل من مواقف "الحزب الوطني" مجرد مواقف مثالية ، فقد رفع مجموعة من الشعارات دون أن يقدم الأساليب العملية لتحقيقها ، ودون أن يترجمها إلي برامج وخطط واقعية ، ومن ثم فقد فشل في أن يطرح نفسه كبديل لحزب الوفد (٣) .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٢ - ١٤٤

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(٣) علي الدين هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٨

#### ٤ - حزب الإتحاد :

ينتمي هذا الحزب إلي مايمكن وصفه بأحزاب الملك أو أحزاب القصر ، إذ كان الهدف الحقيقي من إنشائه أن يكون أداة القصر في حكم البلاد . ولعل توصيف "الصناعة الملكية" لاينطبق علي حزب بقدر ماينطبق علي " حزب الإتحاد " ، فالقصر هو الذي مهد لإقامته ، ثم تولي إختيار الأعضاء وإصدار الصحف ، وأعتبر نفسه أخيراً مسئولاً عن مسيرته (١) .

ولقد أعلن رسمياً عن قيام هذا الحزب يوم ١٠ يناير عام ١٩٢٥ ، حيث قبل " يحيي إبراهيم باشا " - رئيس الوزارة المصرية في الفترة من مارس ١٩٢٣ وحتى يناير ١٩٢٤ - تولي رئاسة الحزب بعد أن أعتذر عن قبول هذا المنصب عدد كبير من الساسة المعادين للوفد ، وذلك لشعورهم بأنهم لن يكونوا سوى عرائس تحركها أصابع " حسن نشأت باشا " (٢) وكيل الديوان الملكي ورئيسه بالتبابة ، حيث كان هذا الأخير هو يد الملك في إنشاء هذا الحزب .

ولقد حرص القصر علي أن يضم إلي هذا الحزب عدداً غير قليل من كبار الملاك من الأعضاء السابقين في الوفد والأحرار الدستوريين ، هذا بالإضافة إلي بعض المستضعفين من رجال الإدارة وكبار الموظفين والأعيان . ولقد انعكس هذا التكوين علي الحزب نفسه ، الذي كان حزباً منبؤذاً من الشعب ، علي نحو لم يهين له - في أية فترة من المقتررات - أن يصبح حزباً ذا شأن . إذ كان عبارة عن تجمع لبعض الشخصيات التي لم يكن بينها من رابطة فكرية غير الولاء للقصر ومعاداة الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني ، وقد ظهر أثر ذلك علي الناحية التنظيمية للحزب حيث ظل مجرد "تجمع" من أنصار الملك دون أن يكون له أي أثر شعبي أو تنظيم محدد دقيق (٣) .

أما عن أهداف الحزب المعلنة ، فقد لخصها برنامج الحزب ، المنشور في جريدة

---

(١) يونان ليب ريتز ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٣) إبراهيم أحمد شلبي ، موجه سبق ذكره ، ص ٤٨٨ .

"الإتحاد" - الناطقة باسم الحزب - الصادرة في ١١ يناير ١٩٢٥ ، في هدف واحد نهائي هو : " الحصول علي الإستقلال التام لمصر والسودان " . وفي سبيل تحقيق هذا الهدف نص برنامج الحزب علي ضرورة توحيد صفوف الأمة وتوجيه مجهوداتها للعمل المنتج في ظل الدستور ، ونشر الدعوة للمحافظة علي الروح الإستقلالية ، ولقناع الدول الأخرى بمدالة القضية المصرية . هذا بالإضافة إلي ماتضمنه هذا البرنامج من ضرورة الإرتقاء بسائر مناحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية (١) .

هذا وعلي الرغم من أن القصر قد أنشأ هذا الحزب ليقف في مواجهة "الوفد" وأغلبيته الكاسحة ، إلا أن أول إنتخابات خاضها " حزب الإتحاد " أثبتت فشل مخطط القصر، ذلك بأن " حزب الإتحاد " لم يحصل هو وحليفه "الأحرار الدستوريين" إلا علي أكثر قليلاً من ثلث مقاعد مجلس النواب ، وبذلك تبذرت الآمال الملكية التي انعقدت علي حزب الإتحاد (٢) .

وهكذا نكون قد تعرفنا علي الأحزاب السياسية التي كانت موجودة علي ساحة الحياة السياسية خلال مرحلة التطبيق الأول لدستور ١٩٢٣ ، وبقي علينا أن نتعرف علي الأدوار الفعلية التي لعبتها قوى الحياة السياسية خلال هذه المرحلة .

### ثانياً : الأدوار الفعلية التي لعبتها قوى الحياة السياسية خلال هذه المرحلة :

تميزت مرحلة ما بعد " دستور ١٩٢٣ " عن المرحلة السابقة عليها ، بتعدد القوي المحركة والمشاركة في عملية إتخاذ القرار السياسي ، فبينما كانت مرحلة "ما قبل دستور ١٩٢٣" هي مرحلة متصلة من "الحكم المطلق" ، كانت مرحلة "ما بعد دستور ١٩٢٣" هي بداية مرحلة جديدة من "الحكم المقيد" .

---

(١) راجع في ذلك : - المراجع السابق ، ص ٤٨٨ - ٤٨٩

(٢) يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٢ - ١٦٤

والمتمتع بالحياة السياسية في مصر خلال الرحلتين يستطيع أن يلحظ دون عناء التغير الذي طرأ على قري هذه الحياة تبعاً لتغير نظام الحكم . إذ أدت المرحلة الأولى التي سادها الحكم المطلق إلي سيطرة القصر (سواء كان القابع فيه خبيوياً أو سلطاناً أو ملكاً) على الحكم ، وإن شاركت في هذه السيطرة - منذ بداية عهد الإحتلال - سلطات الإحتلال البريطاني <sup>(١)</sup> . أما المرحلة الثانية "مرحلة الحكم المقيد" فقد شهدت مولد قوي جديدة استطاعت أن تلعب دوراً مؤثراً - بصورة أو بأخرى - على ساحة الحياة السياسية في مصر ، وذلك إلي جانب القوتين التقليديتين "القصر" و "الإحتلال" ، ولقد تمثلت هذه القوي الجديدة في طرفين هما : " حزب الوفد " (حزب الأغلبية) و "الأحزاب الأخرى" (أحزاب الأقلية) .

وحتى نستطيع أن نتعرف على الدور الذي لعبته كل من هذه القوي خلال مرحلة التطبيق الأول لدستور ١٩٢٣ ، فإنه من المتعين علينا أن نستعرض تطورات وأحداث الحياة السياسية خلال هذه المرحلة ، وأضعين في إعتبارنا موقف كل من هذه القوي من الدستور بإعتباره المتغير الجديد الذي طرأ على هذه الحياة .

#### — تطبيق الدستور :

كان تطبيق " دستور ١٩٢٣ " محاطاً بصعوبات ومشاكل عدة ، لعل من أهمها حداثة العهد بالنظام النيابي البرلماني الذي قرره الدستور ، وما ترتب على ذلك من إفتقار إلي إدراك مقتضيات هذا النظام . وخير دليل على ذلك مسلك الملك مع أول وزارة تستند إلي ثقة برلمان منتخب في مصر ، سواء بالنسبة لتفسير بعض نصوص الدستور وسواء بالنسبة لما اعتاد عليه ملك أوتوقراطي من استئثار بالسلطة وبالتالي عدم تقبله لفكرة قيام "الوزارة" - في ظل نظام برلماني - بالإختصاصات التي قررها لها الدستور. ومن

---

(١) راجع في هذا المعنى :

- حسن يوسف ، القصر ودوره في السياسة المصرية " ١٩٢٤ - ١٩٥٢ " (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٢) ، ص ٦٠ .

هنا تمثلت أبرز المشاكل التي واجهت تطبيق " دستور ١٩٢٣ " في عدم الإعتداد بأحكامه وذلك بمخالفته المرة ثلث الأخرى ، وامتزجت علي تكرار هذه المخالفات من إهدار للنظام الذي قرره هذا الدستور (١) .

### — أول إنتخابات برلمانية :

عندما صدر " دستور ١٩٢٣ " في ١٩ أبريل عام ١٩٢٣ ، كان من الطبيعي أن تجري أول إنتخابات برلمانية طبقاً لهذا الدستور ، ولما كان قانون الإنتخاب الذي صدر مع الدستور يجعل إنتخاب أعضاء " مجلس النواب " علي درجتين ، فقد اقتضي تنفيذه وقتاً طويلاً لإعداد كشوف الناخبين في جميع أرجاء البلاد ، فحدد يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ موعداً لإجراء إنتخابات المندوبين الثلاثينين ، وبعد ذلك حدد يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ موعداً لإجراء إنتخابات النواب (٢) .

والحق أن الأمة قد اهتمت بالإنتخابات بدرجتها إهتماماً عظيماً دل علي إرتقاء التضج السياسي في البلاد (٣) ، فيما يعد أول إنتخابات برلمانية حقيقية تجري في مصر (٤) . ولعل أبرز ما يمكن ملاحظته علي هذه الإنتخابات هو ماتميزت به من نزاهة شديدة، وليس أول علي ذلك من هزيمة " يحيى إبراهيم باشا " رئيس الوزارة التي أصدرت الدستور وأجرت الإنتخابات في دائرته الإنتخابية وفوز مرشح الوفد عليه ، الأمر الذي يعد دليلاً قاطعاً علي محافظة الوزارة علي نزاهة الإنتخابات وحريتها (٥) .

وعلي الرغم من أن هذه المعركة الإنتخابية قد شهدت تنافساً بين الأحزاب الثلاثة التي كانت قائمة حينئذ وهي " الوفد " و " الأحرار الدستوريين " و " الوطني " هذا بالإضافة إلي عدد كبير من المستقلين ، إلا أن نتائج هذه الإنتخابات جاءت وكأنها لم تشهد تنافساً

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(٢) علي شلبي ، مصطفى التماس جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨ - ١٩ .

(٤) يزنان لبيب بدي ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦١ .

(٥) علي شلبي ، مصطفى التماس جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩ .

علي الإطلاق ، ذلك بأن مرشحي " الوفد " قد اكتسحوا هذه المعركة إكتساحاً لا مثيل له ، وعلي نحو أدهش كل المراقبين السياسيين <sup>(١)</sup> . فقد بلغ عدد المقاعد التي نالها " الوفد " ١٩٥ مقعداً من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ ٢١٤ مقعداً ، أي بنسبة تزيد علي ٩٠٪ . هذا بينما فاز " الأحرار الدستوريين " بتسعة مقاعد بنسبة ٤٫٢٪ ، وحصل " الحزب الوطني " علي أربعة مقاعد بنسبة تصل إلي ١٫٩٪ ، كما حصل المستقلون علي ستة مقاعد <sup>(٢)</sup> .

وأمام هذه الأغلبية الكاسحة للوفد ، كان من الطبيعي أن يكلف " الملك فؤاد " سعد زغلول بتأليف الوزارة باعتباره زعيماً للأغلبية البرلمانية . هذا غير أن الملك كان يريد تأجيل هذه الخطوة ، والإبقاء علي وزارة " يحيي إبراهيم " حتي يتم إنقضاء البرلمان مستهدفاً من ذلك أمرين <sup>(٣)</sup> :

الاول : ملء أكبر عدد من الوظائف الحساسة بالموالين له .

والثاني : تعيين خمسي أعضاء " مجلس الشيوخ " - طبقاً لحق الملك المنصوص عليه في الدستور - في ظل الوردرة الإبراهيمية ، وبما يتيح للملك حرية أكبر في إختيار هؤلاء الأعضاء المعينين .

ويبدو أن " الملك فؤاد " قد تصور أنه بتحقيق هذين الهدفين يستطيع إيجاد نوع من الموازنة بينه وبين الوزارة الجديدة سواء داخل البرلمان أو خارجه ، غير أن " سعد زغلول " لم يمكن الملك من تحقيق غايته ، حيث صرح لمراسل وكالة رويتر في القاهرة بتصريح أخرج الوزارة الإبراهيمية وأضطر رئيسها إلي تقديم إستقالة وزارته ، إذ جاء في هذا التصريح : " أنه إذا اتبعت القواعد الدستورية لوجب علي " يحيي إبراهيم " أن يستقيل

---

(١) محمد زكي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧ .

(٢) راجع في ذلك :

- محمد حسين فيكل ، مذكرات في السياسة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧ .

- بيثان ليب رنق ، قصة البرلمان المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٧ .

(٣) بيثان ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٢ .



وذلك لسببين ، الأول أن البلاد قد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثاني أن رئيس الوزارة نفسه قد هزم في الانتخابات أمام مرشح الوفد <sup>(١)</sup> .

وهكذا قدم يحيى إبراهيم إستقالة وزارته في ١٧ يناير ١٩٢٤ - أي بعد أقل من أسبوع من إجراء الانتخابات - وقبلها الملك في ٢٧ من نفس الشهر .

#### — الوزارة الشعبية :

لم يعد أمام الملك فؤاد من مقر - بعد إستقالة وزارة يحيى إبراهيم - سوى تكليف "سعد زغلول" بتأليف الوزارة الجديدة . بيد أن الملك - بطبيعته الاستبدادية التي تتجاهل سلطة الأمة وبورها في إختيار حكامها - ضمن خطاب تكليفه لسعد زغلول نفس العبارات التقليدية التي كانت تكتب عادة لمن يختاره ولي الأمر لتأليف الوزارة ، مغفلاً أن الأمة هي التي اختارت هذه المرة ، إذ جاء في هذا الخطاب : " وبما لنا فيكم من الثقة التامة فقد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لمعهدكم ، وأصدرنا أمراً هذا لتولتكم للأخذ في تأليف هيئة الوزارة " <sup>(٢)</sup> . وفي المقابل استهل "سعد زغلول" جوابه إلي الملك بقبول تأليف الوزارة وبيان برنامجها ، بقوله : "إن الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتك ثقة الأمة ونوابها لشخصي الضعيف ، توجب علي والبلاد داخله في نظام نيابي يقضي باحترام إرادتها وإرتكاز حكومتها علي ثقة وكلائها ألا أنتحي عن مسئولية الحكم التي طالما تهيئتها في ظروف أخرى وأن أشكل الوزارة التي شاعت جلالتك تكليفي بتشكيلها ، من غير أن يعتبر قبولي لتحمل أعبائها إعتراضاً بآية حالة أو حق استنكره الوفد المصري الذي لا أزال متشرفاً برياسته " <sup>(٣)</sup> . ومن الواضح أن "سعد زغلول" أراد بهذا الاستهلال أن يؤكد علي حقه الدستوري - كزعيم للأغلبية - في تشكيل الوزارة ، وبدون أن يكون للملك أي دور في ذلك ، حيث يقف دوره عند إحترام إرادة الأمة . ولعل أبرز ما يستفاد من هذا الإستهلال أيضاً ، تأكيد

(١) راجع في ذلك :

- نيا بيومي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠

(٢) عبد الرحمن الراعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٧٨ - ١٧٩

"سعد زغلول" علي أن قبوله الوزارة لا يعني إعتراؤه بأية حالة أو حق استتكره الوفد ، وقد أراد بذلك عدم الإعتراف بالتحفظات التي انتحلتها إنجلترا لنفسها في "تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢" (١) .

وهكذا خطت وزارة "سعد زغلول" - التي سميت بـ "الوزارة الشعبية" - أولى خطواتها كقوة من قوي الحياة السياسية في مصر إلي جانب القوتين التقليديتين ("القصر" و "الإحتلال") ، ذلك بأن "سعد زغلول" ظل طوال فترة رئاسته للوزارة التي لم تتجاوز عشرة شهور حريصاً علي ألا يضيع حقاً للامة أو له بوصفه ممثل هذه الامة ، وهو الأمر الذي شهدت معه هذه الفترة ما لم تشهده من قبل من أزمات متلاحقة وصراعات عنيفة (٢) .

#### - علاقة "الوزارة الشعبية" بـ "الملك" :

كان الوفد قد تولى الوزارة قبل إجراء إنتخابات "مجلس الشيوخ" بنحو أربعة أسابيع ، وبطبيعة الحال فقد كان للفوز الساحق الذي حققه "الوفد" في إنتخابات "مجلس النواب" عظيم الأثر علي إنتخابات "مجلس الشيوخ" ، خاصة إذا ماوضعنا في الحسبان طريقة إنتخابات أعضاء هذا المجلس ، فقد كان علي كل خمسة مندوبين ثلاثيين - أي نفس المندوبين الذين كفلاً للوفد فوزه الساحق - أن يختاروا من بينهم مندوباً يقوم مع زملائه بإنتخاب عضو مجلس الشيوخ عن الدائرة ، وكان من المنطقي مع هذا النظام أن تكون نتائج الإنتخابات في مجلس الشيوخ صورة طبق الأصل لنتائج الإنتخابات في مجلس النواب ، ومن ثم لم تكن هناك مفاجأة في أن تأتي نتائج إنتخابات ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ التي جرت في ٢٢ فبراير عام ١٩٢٤ بنفس الأغلبية الكاسحة للوفد (٣) .

وبينما لم تكن ثمة معركة حقيقية لاختيار أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين ، فقد جرت معركة لاختيار الأعضاء المعينين بين "القصر" و "الوزارة الوفدية" ، وكان لكل منهما

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

(٢) يوتان ليب نيك ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٥ .

(٣) يوتان ليب نيك ، قصة البرلمان المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

أسبابه في خوض هذه المعركة ، إذ تمسك الملك بحقه المطلق في تعيين خمسي أعضاء مجلس الشيوخ <sup>(١)</sup> ، طبقاً لنص المادة (٧٤) من الدستور والتي تقول "الملك يعين خمسي أعضاء مجلس الشيوخ " ، ولقد كان الملك مدفوعاً في تمسكه هذا برغبته في تحقيق نوع من التوازن بينه وبين الوزارة داخل مجلس الشيوخ ، خاصة بعد حصول الوفد علي أغلبية ساحقة في مقاعد المنتخبين <sup>(٢)</sup> . هذا بينما أصرت الوزارة الوفدية علي أن هذا التعيين من أعمال الدولة التي يتولاها الملك بواسطة مجلس الوزراء <sup>(٣)</sup> ، وذلك طبقاً لنص المادة (٤٨) من الدستور ، والتي تنص علي أن " الملك يتولي سلطته بواسطة وزرائه " ، ولعل إصرار الوزارة الوفدية في هذا الصدد يرجع إلي أكثر من اعتبار ، فمن ناحية كان السماح للملك بتعيين الشيوخ يرسي تقليداً دستورياً رفضه الوفديون وهو أن يحكم الملك بشخصه لا من خلال مجلس وزرائه ، ومن ناحية أخرى فقد كان وجود مجموعة كبيرة من الأعضاء الذين يعينهم القصر يعني توفير القدرة لهذا المجلس علي تعويق أعمال الوزارة من خلال حقه في الاعتراض علي القوانين التي يقرها "مجلس النواب" مما يضعف من قيمة الأغلبية الوفدية الكاسحة في المجلس الأخير <sup>(٤)</sup> .

ولقد أدى تمسك كل طرف بموقفه إلي إتفاقيتهما في نهاية الأمر علي قبول التحكيم ، واختير لهذه المهمة البارون " فان دن بوش " الفقيه البلجيكي والنائب العام لدي المحاكم المختلطة وقتئذ ، وذلك لأن نص المادة (٧٤) مأخوذ من الدستور البلجيكي ، وقد درس "بوش" هذه المسألة وأفتي بأن : " عدم مسئولية الملك تعتبر أساساً لذلك النظام الذي يقضي بأن الملك لا يتولي سلطته إلا بواسطة وزرائه وهو مبدأ لا يحتمل أي إستثناء من الوجهة القانونية ، بل يمكن إلي جميع أعمال الملك ، فإذا استثنيت عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام في روحه وأساسه ، وإذ ذلك فإن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء علي ما يعرضه مجلس الوزراء " <sup>(٥)</sup> . وهكذا انتهى الخلاف بين "الملك"

(١) حسن يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦ .

(٢) يوتان ليب رنق ، قصة البرلمان المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٦ .

(٣) حسن يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦ .

(٤) يوتان ليب رنق ، قصة البرلمان المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٦ .

(٥) راجع في ذلك :

- عبد الرحمن الرافعي ، في أحقاب الثورة المصرية الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٦ -

و "الوزارة" حول حق تعيين أعضاء مجلس الشيوخ لصالح الأمة وصيانة للحياة الدستورية وتصحيحاً لتفسير بعض مواد الدستور عند التطبيق (١) .

وعلى الرغم من إنتهاء الخلاف حول هذه المسألة ، إلا أن هذا الخلاف كان قد كشف عن أكثر من حقيقة في العلاقات بين طرفي الخلاف " الملك " و "الوزارة الشعبية"، ومن هذه الحقائق مايدأ من صلاية الوزارة في التمسك بحقوقها الدستورية ، خاصة مااتصل منها بتفسير ممارسة الملك لسلطاته من خلال الوزارة مما سلب هذه الممارسة كل فعالية ، ومنها أيضاً تعميق الشكوك بين " الملك الأوتوقراطي " و " الوزارة الدستورية"، ومنها أخيراً أن الملك قد عول على عدم القروط في نزاعات جديدة مع الوزارة طالما بقي " سعد زغلول " مدعوماً بكل مايمتنع به من تأييد شعبي ، وطالما استمر البريطانيون في محاولاتهم للتفاهم معه لإقرار العلاقات المصرية الإنجليزية ، ذلك أن القروط في أي نزاعات مع " سعد زغلول " في مثل هذا الجو لن يترتب عليه إلا مزيد من سلب القصر من حقوق يعتقد أنها له (٢) .

#### — علاقة " الوزارة الشعبية " بـ " الإحتلال " :

بدأت علاقة الوزارة الشعبية والإحتلال وقد حرص طرفيها على بناء جسور من التفاهم والثقة ، وذلك على تباين هدف كل طرف منهما من وراء تحقيق هذا التفاهم. فقد تمثلت أهداف الإحتلال الإنجليزي في الحصول على إعتراف من "الوزارة الشعبية" بوجود بريطاني فعال في مصر ، إذ أن مثل هذا الإعتراف سيؤدي إلي إستقرار العلاقات البريطانية المصرية علي نحو يحقق مرامي الإستراتيجية البريطانية. هذا بينما تمثلت أهداف الوزارة الشعبية في الحصول علي استقلال وطني حقيقي ، خاصة وقد تواكبت مجموعة من الظروف المناسبة لتحقيق هذا الهدف ، وقد تمثلت هذه الظروف في أنه ، ولأول مرة في تاريخ مصر ، تصبح السلطة ممثلة للحركة الوطنية وذلك بعد إكتساح الوفد للإنتخابات البرلمانية وتأييده الوزارة . هذا بالإضافة إلي ماواكب ذلك من تأليف

(١) علي شلبي ، مصطفى النحاس خير ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

(٢) برنان ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

أول وزارة بريطانية تنتمي إلى "حزب العمال" (وزارة "رامزي مكنونالد") الذي يرتبط هو ورئيسه بعلاقات ودية مع الوفد المصري برئاسة "سعد زغلول" (١) .

وعلي الرغم من حرص الطرفين - كما أسلفنا - علي إقامة جسور من الثقة المتبادلة ، إلا أن تباين أهدافهما علي هذا النحو ، كان يعني بالضرورة تآكل هذه الجسور ثم إنهيارها ، وهذا هو ما حدث بالفعل . إذ تواترت التصريحات والمواقف التي تؤكد تناقض أهداف الجانبين ، هذا بالإضافة إلي فشل مفاوضاتهما المعروفة باسم "مفاوضات سعد - مكنونالد" (٢) حول الوصول إلي إتفاق بشأن "إستقلال حقيقي" لمصر.

وهكذا التقت مصلحة كل من القصر والإحتلال في التخلص من "الوزارة الشعبية" (٣)، وبدأ كل منهما يعمل في سبيل تحقيق هذا الهدف . غير أن ثمة حدثين عجلا بهذا التخلص هما : ما عُرف بالأزمة الدستورية الثانية ، وإغتيال السردار البريطاني السير "لي ستاك" قائد الجيش المصري والحاكم العام للسودان .

#### - الأزمة الدستورية الثانية :

سميت هذه الأزمة بـ "الأزمة الدستورية الثانية" ، علي إعتبار أن أزمة حق تعيين أعضاء مجلس الشيوخ هي "الأزمة الدستورية الأولى" . ولقد بدأت أحداث هذه الأزمة في أعقاب فشل "مفاوضات سعد - مكنونالد" ، حيث نتابعت الأعمال الملكية التي تستهدف ضرب "الوفد" والإجهاز عليه ، وذلك إلي أن وصلت العلاقة بين الطرفين ("الملك" و "الوزارة") إلي ذروة التوتر ، عندما قام "الملك" بتعيين "حسن نشأت" باشا -

(١) المرجع السابق ، ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٢) راجع في شأن هذه المفاوضات :

- عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " ، ص ٢٢٣ - ٢٢٦ .

- محمد شفيق غريال ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٠ - ١٥٢ .

- مصطفى النحاس جبر ، مأساة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية " ١٩١٤ - ١٩٣٦ " ، مرجع

سبق ذكره ، ص ٢٥٦ .

(٣) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٦ .

المعروف بالتآمر ضد الوزارة الوفدية - وكيلاً للديوان الملكي . مع منحه وسام النيل وهو من أرقى الأوسمة المصرية ، ليخوله الأسبقية في البروتوكول علي بقية أعضاء الوزارة<sup>(١)</sup> . واعتراض "الوزارة" هنا انصب علي جانب دستوري مرة أخرى ، ألا وهو حق الملك في إصدار مراسيم التعيينات في القصر الملكي وحقه في منح الأوسمة والنياشين . فبينما يري "الملك" أن هذا هو حقه المطلق طبقاً للدستور ، تري "وزارة الوفد" أن هذا الحق ليس مطلقاً ولكن يجب أن يمارس من خلال الوزارة إنطلاقاً من نص المادة (٤٨) من الدستور ، وعلي نفس النحو الذي طبق في تعيين أعضاء "مجلس الشيوخ" .

وتأسيساً علي ذلك قام "سعد زغلول" بتقديم إستقالته إلي الملك ، وعلي نحو مفاجئ ، في ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ ، وذلك وسط مظاهرات حاشدة في شوارع القاهرة تهتف "سعد أو الثورة" . وبطبيعة الحال ، فلم يكن أمام "الملك فؤاد" سوي خيار واحد هو رفض إستقالة الوزارة والنزول علي بعض رغباتها<sup>(٢)</sup> . وبالفعل سحب "سعد زغلول" إستقالته ، وقام الملك بإيفاد "حسن نشأت" في اليوم التالي ، إلي "سعد زغلول" ليطلب إليه توقيع الأمر الملكي بتعيين "نشأت" وكيلاً للديوان الملكي ، إلي جانب إضفاء الملك<sup>(٣)</sup> .

#### - إغتيال سردار البريطاني :

وما كادت تمر ثلاثة أيام علي إنتصار إرادة الأمة ، حتي وقع حادث عنيف ، عصف بالوزارة الشعبية وبالحياة الدستورية معاً ، كما عصف بحقوق البلاد ووحدة مصر والسودان ، هذا الحادث هو إغتيال السير "لي ستاك" سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام ، حيث وقع هذا الحادث بالقاهرة في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤<sup>(٤)</sup> .

(١) جلال يحيى ، خالد نعيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٨ .

(٢) حسن يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) راجع في تفصيل ذلك الحادث :

- عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " . مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٠ -

٢٢٢ .

والواقع أن هذا الحادث قد أعطي فرصة مثالية للإحتلال للتخلص من "الوزارة الشعبية" ، وهو ما عبر عنه أحد الكتاب البريطانيين بقوله : " إن الأقدار قد أرسلت جثة السردار كحل لموقف لم يعد محتملاً <sup>(١)</sup> .

فقد تقدم المنسوب السامي البريطاني " اللورد ألنبي " في مظاهرة عسكرية بإنذار إلي رئيس الوزارة ، حمل كل المهانة للحكومة المصرية ، الأمر الذي لم يكن من الممكن أن تقبله حكومة حريصة علي الإستقلال الوطني . ولم يكن أمام "الوزارة الشعبية" في مواجهة أعمال القوة التي شرع البريطانيون في القيام بها لتففيذ الإنذار إلا التقدم باستقالتها إلي " الملك " في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، حيث قبلها هذا الأخير في اليوم التالي <sup>(٢)</sup> .

وهكذا تمكنت سلطات الإحتلال بالتعاون مع القصر من إستقلال حادث إغتيال السردار البريطاني كذريعة للإطاحة بالوزارة الشعبية <sup>(٣)</sup> . وهو الأمر الذي أتاح للملك أن يعاود سيطرته علي زمام السلطة لما يقرب من عامين <sup>(٤)</sup> .

### — وزارتات " زيور " والإنتقلاب الدستوري الأول :

تألفت الوزارة الجديدة في نفس اليوم الذي قُبلت فيه إستقالة وزارة "سعد زغلول" وهو ما يؤكد أن الأمر كان مبيتاً من قبل ، إذ لم يكن معقولاً - في ظل الظروف الخطيرة التي كانت تكتنف البلاد - أن تؤلف الوزارة الجديدة بكل هذه السرعة ، لو لم يكن الأمر مدبراً قبل ذلك بين " دار المنسوب السامي " و " القصر " <sup>(٥)</sup> .

---

(١) راجع في ذلك :

- بيثان ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) حسن يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ .

(٤) بيثان ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧٩ .

(٥) عبد الرحمن الزاوي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٩ .

والواقع أن الوزارة الجديدة التي شكلها " أحمد زبور " باشا - رئيس مجلس الشيوخ - كانت وزارة تسليم بالمطالب البريطانية من ناحية ، ووزارة إعتداء علي الدستور من ناحية أخرى <sup>(١)</sup> . فعلي الرغم من غلبة الطابع الوفدي علي تشكيل هذه الوزارة - حيث كان " زبور " باشا نفسه رئيساً لمجلس الشيوخ في البرلمان الوفدي وصاحب ميول وفدية معروفة ، كما ضمت هذه الوزارة رجلين من رجالات الوفد المعروفين - إلا أن هذه الوزارة جاءت علي النقيض من سابقتها . فبينما كانت وزارة " سعد زغلول " ترفض التسليم بأي مطالب بريطانية مجحفة ، كانت وزارة " زبور " علي العكس من ذلك . وبينما كانت وزارة " سعد " تدافع عن الدستور وتحميه من إعتداءات الملك ، كانت وزارة " زبور " تعتمد الإعتداء علي الدستور والقضاء عليه . والحق أن البلاد قد تعرضت في عهد هذه الوزارة والوزارة التي تلتها - برئاسة " أحمد زبور " أيضاً - لكسمة وطنية أطاحت بما كسبته الأمة بجهادها الطويل من مكاسب وطنية ودستورية .

ويطبعة الحال فلم يكن لوزارة " زبور " هذه برنامج تسير بمقتضاه ، كما لم يتضمن كتاب " زبور " بقبول الوزارة الموجه إلي الملك أية إشارة إلي سياسة تسير عليها، ولعل المرة الأولى التي أشار فيها " زبور " إلي برنامج لوزارته ، كانت من خلال حديث أدلي به إلي صحيفة أجنبية (وهي جريدة "البيتي باريزيان" الباريسية) ، إذ قال فيه : "أنه يرجو أن يوفق إلي إنقاذ مايمكن إنقاذه" <sup>(٢)</sup> .

وتحت هذا الشعار ، شعار " إنقاذ مايمكن إنقاذه " ، راحت الوزارة الزبورية تقدم كل تنازل ممكن للحكومة البريطانية . ففيما يتعلق بـ " مصر " قبلت الوزارة مطالب المندوب السامي - التي رفضتها وزارة " سعد " - بأكملها وبنون قيد أو شرط ، وهي المطالب التي تمثلت في قبول إدخال تعديلات علي قانون تعويض الموظفين الأجانب، والتسليم بسلطة المستشارين المالي والقضائي (البريطانيين) ، وإحترام آراء مدير القسم الأوروبي (البريطاني) للأمن العام بوزارة الداخلية . وفيما يتعلق بالسودان قبلت الوزارة

(١) علي خليلي ، مصطلحي النقاس جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٠ .



بإجلاء القوات المصرية ، ويتمويل قوة الدفاع السودانية التي حلت محل الجيش المصري<sup>(١)</sup>.

هذا عن موقف الوزارة الزبورية من المطالب البريطانية ، أما عن موقفها من "الدستور" ، فقد ظهرت أولى ملامحه في اليوم التالي لتشكيلها ، إذ استصدرت مرسوماً في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ بتأجيل إنعقاد البرلمان لمدة شهر ، وقبل إنتهاء هذا الشهر بيوم واحد ، استصدرت في ٢٤ ديسمبر مرسوماً أخر بحل مجلس النواب ، وتحديد يوم ٦ مارس ١٩٢٥ موعداً لإجتماع المجلس الجديد . ولاشك أن هذا التصرف يتعارض مع الحكمة التي تقرر من أجلها إعطاء الوزارة الحق في حل "مجلس النواب" ، إذ أن الحكمة من هذا الحق مقتضاها الرجوع إلي الأمة وتحكيم هيئة الناخبين عند حدوث خلاف في الوأي بين الوزارة والمجلس النيابي ، ولكن الوزارة لم تراعى ذلك وقررت الحل قبل أن يحدث مثل هذا الخلاف<sup>(٢)</sup> . وهو ما يعد سابقة خطيرة في حياة مصر الدستورية استندت إليها واستعملتها الوزارات فيما بعد ذلك كلما تاققت لممارسة سلطات واسعة دون رقابة من البرلمان ، أو كانت غير مطمئنة لحصولها علي ثقته<sup>(٣)</sup> .

ولم تقتصر مخالفة هذه الوزارة للدستور علي ما تقدم ، بل امتدت إلي استصدار مرسوم بإجراء الإنتخابات طبقاً لأحكام قانون الإنتخاب القديم الذي يجعله علي درجتين ، والذي كان قد أُلغي في عهد الوزارة الوفدية واستبدل بقانون للإنتخاب المباشر<sup>(٤)</sup>.

---

(١) بيان ليبي رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٢ .

(٢) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٧ .

(٣) المرجع السابق .

- تجدر الإشارة هنا إلي أن هذه السابقة تعد بعيدة كل البعد عما أصبح من المؤلف حوته في إنجلترا - مسقط رأس النظام البرلماني - من استخدام "حق الحل" كطريق طبيعي لتجديد المجلس النيابي . ذلك بأن استخدام هذا الحق لتجديد المجلس النيابي لا يعني سوى رغبة الحكومة في التمتع بإجراء الإنتخابات .

(٤) المرجع السابق .

وفي هذه الأثناء ، راح الملك يمهّد للخطوة التالية التي تتيح له أن يعاود تولي مقاليد الأمور في البلاد بنفسه ، وذلك من ثنانيا إنشاء حزب سياسي موالٍ له ، وبدأ مسعاه هذا بإنشاء " حزب الإتحاد " - الذي عرضنا له من قبل - ليخوض به معركة الانتخابات القادمة ، التي كان " إسماعيل صدقي " وزير الداخلية - وهو الوفد منذ طُرد من عضويته - يعد لها كل التدابير الممكنة لإسقاط الوفد . فكان أول هذه التدابير هو إغفال العمل بقانون الانتخاب المباشر - كما أسلفنا - ثم أعقب ذلك صدور قرار بتعديل اللوائح الانتخابية لصالح مرشحي الحكومة ، حيث شمل هذا التعديل ١٠٦ دائرة من مجموع اللوائح البالغ عددها ٢١٤ دائرة . كما قامت الوزارة باستخدام كافة الإدارات والمصالح الحكومية كأداة للضغط علي الناخبين في انتخاب المنوبين الثلاثينين والضغط علي هؤلاء في انتخاب النواب <sup>(١)</sup> .

وهكذا أجريت الانتخابات الجديدة ، وقد دخلتها أحزاب " الوفد " و " الأحرار الدستوريين " و " الوطني " ، بالإضافة إلي حزب " الإتحاد " الجديد . والحق أن " الوفد " قد دخل هذه الانتخابات وقد وقفت في مواجهته سائر قوى الحياة السياسية باستثناء واحد فقط هو تأييد الأمة . فقد أجمعت كل التقارير علي أن كلاً من " حزب الأحرار الدستوريين " و " الحزب الوطني " قد قبلا التحالف مع القصر - وممثله في هذه الانتخابات (حزب الإتحاد) - ووزارة " زيور " لخوض المعركة ضد "الوفد" <sup>(٢)</sup> .

وعلي الرغم من كل هذه التدابير التي اتخذتها وزارة " زيور " لتزييف إرادة الناخبين ، فقد أظهرت نتيجة الانتخابات أغلبية للوفد وإن كانت أقل من تلك التي حصل عليها في عام ١٩٢٤ ، فقد حصل علي ١١٦ مقعداً في حين لم تحصل الأحزاب الأخرى إلا علي ٨٧ مقعداً بعد كل هذا الجهد الجهيد في تزييف الانتخابات <sup>(٣)</sup> .

---

(١) علي شلبي ، ممسلي النحاس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ - ٤٠ .

وليزيد من التفصيل في شأن هذه التدابير ، راجع :

- يرنان لبيب رزق ، قصة البرلمان المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٨ - ١٣٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(٣) علي شلبي ، ممسلي النحاس جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١ .

وبرغم فسوز الوفد بالأغلبية ، فقد أصدرت الوزارة بياناً في اليوم التالي لإجراء الانتخابات ، أعلنت فيه أن الوزارة قد نالت الأغلبية في الانتخابات وذلك فقد تقرر استمرارها في الحكم <sup>(١)</sup> ، وذلك مع إجراء تعديل في تشكيلها علي نحو يلائم نتيجة الانتخابات ، ومن الواضح أن هذا البيان لا يتفق مع الواقع في شئ . وفي نفس اليوم رفع "زبور" إستقالة وزارته إلي "الملك فؤاد" ، الذي عهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة ، فألفها في اليوم نفسه بحيث يشترك فيها أعضاء من حزبي "الأحرار الدستوريين" و "الإتحاد" وذلك باعتبارهما - كما أدعت الوزارة - قد حصلوا علي أغلبية مقاعد "مجلس النواب" <sup>(٢)</sup> .

وفي مواجهة هذه الأكاذيب أعلن "سعد زغلول" أن بيان الوزارة لا يطابق الحقيقة ، إذ أن "الوفد" هو الذي حصل علي الأغلبية ، وبالتالي فإن تأليف الوزارة الجديدة من أحزاب الأقلية هو عمل لا طائل منه ، خاصة وأن هذه الوزارة - علي حد قول "سعد زغلول" - ستضطر إلي الإستقالة عندما يتعذر عليها الحصول علي ثقة البرلمان <sup>(٣)</sup> .

وعلي الرغم من هذا التناقض في نتائج الانتخابات التي يعلنها كل طرف ، إلا أن شمة حدث إستطاع أن يثبت حصول الوفد علي الأغلبية ، ألا وهو إنتخاب رئيس ووكلي "مجلس النواب" ، ففي أولي جلسات هذا المجلس أجريت إنتخابات رئاسته ، والتي أسفرت عن فوز ساحق لسعد زغلول "زعيم الوفد" ، حيث حصل علي ١٢٢ صوتاً ضد ٨٥ صوتاً لمنافسه "عبد الخالق ثروت" ، كما فاز وفديان بمنصبي الوكيلين هما "علي الشمسي" و "ريضا واصف" . وهنا عرف الجميع أن الأغلبية المطلقة في المجلس الجديد لازالت للوفد وسعد زغلول ، ولا شك أن هذه النتيجة قد نزلت نزول الصاعقة علي رؤوس رجال الحكومة وأهزيهم <sup>(٤)</sup> .

(١) بيان ليبيد رنق ، قصة البرلمان المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

(٢) محمد زكي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦ - ٥٧ .

(٣) نبيه بيومي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٤) بيان ليبيد رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

كان من الطبيعي في ظل هذه النتيجة أن تستقيل وزارة " أحمد زيور " ، حتي يمكن تشكيل وزارة تستند إلي ثقة الأغلبية البرلمانية التي اتضح من الجلسة الأولى أنها وقيدية ، وبالفعل قامت وزارة " زيور " بتقديم استقالتها في نفس اليوم إلي الملك ، وبرت هذه الإستقالة بإستحالة قيامها بمهمتها نحو حكم البلاد في ظل ما أسمته بالروح العدائية لمجلس النواب (١) .

غير أن الملك كان له رأي آخر ، إذ رفض الموافقة علي إستقالة الوزارة ، ليس هذا فحسب ، بل وأقر هذه الوزارة فيما طالبت به من حل لمجلس النواب الذي لم يمضي علي إفتتاحه سوى بضعة ساعات ، فأصدر مرسوماً - في نفس يوم إفتتاح المجلس - بحل "مجلس النواب" ويدعوة المتدوين لإجراء إنتخابات جديدة في ٢٢ مايو ١٩٢٥ ، علي أن يجتمع المجلس الجديد في أول يوليو من نفس العام (٢) . وبذلك كان هذا المجلس أقصر المجالس النيابية عمراً في مصر ، وربما في العالم كله ، إذ أنه لم يعيش أكثر من تسع ساعات (٣) .

ولعله من الضرورة بمكان أن نقف أمام هذا الحدث باعتباره دليلاً قاطعاً علي مبلغ هداء الملك للنظام الدستوري ، ذلك بأنه قد راح يضرب بهذا النظام عرض الحائط غير حاين بنصوص الدستور ولا بإرادة الأمة وسيادتها . فالدستور الذي أعطي الملك حق حل "مجلس النواب" هو نفسه الذي قرر عدم جواز القيام بهذا الحل مرتين لنفس السبب . وكان الأجدر بالملك - إن أراد إحترام الدستور والأمة - أن يقبل إستقالة الوزارة وأن يكلف "زعيم الاغلبية النيابية " أو من يحوز ثقة هذه الاغلبية بتشكيل الوزارة الجديدة.

هذا ولقد اصطلح علي تسمية هذا الاعتداء الصارخ علي أحكام الدستور ونصوصه ، بـ " الإنقلاب الدستوري الأول " ، ذلك بأن هذا الإعتداء كان يهدف - في

(١) نبيه بيومي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢) علي شلبي ، مصطفى الخامس جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ .

(٣) راجع في ذلك : - مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦ .

المقام الأول إلى تحقيق رغبة الملك في الاستئثار بالسلطة ، وهو ما يعيد إنتقلاباً من الناحية الدستورية <sup>(١)</sup> وإذا كان هذا الاعتداء هو الإنتقلاب الأول ، فالحق أنه لم يكن الأكبر كما لم يكن الأخير

### — ظاهرة الوزارات الإنتلافية —

كان من العيب — بطبيعة الحال — أن ينفذ الملك ما ورد في مرسومه بحل مجلس النواب من إجراء إنتخابات جديدة في الموعد الذي نص عليه الدستور ، وإلا اضطر إلى حل المجلس الذي ينتخب مرة ثانية أو ثلث ، إذا لم تحصل وزارته على أغلبية مقاعده ، وحلّاً لهذا الموقف استصنعت الوزارة مرسوماً في ٢٦ مارس ١٩٢٥ يقضي بوقف عمليات الإنتخاب بحجة أن قانون الإنتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً ، وأنها يصدر بصدق قانون جديد يكفل هذا التمثيل الصحيح <sup>(٢)</sup> .

وهكذا استتب الأمر للقصر ، ومن ثم راح يمارس السلطات التي حرم منها بموجب الدستور ، فعاد مرة أخرى ليطرده من يشاء من الوزارة ويعين من يشاء متخفياً كل القوى السياسية ومتجاهلاً الأمة التي نص الدستور على أنها مصدر السلطات <sup>(٣)</sup> .

وبطبيعة الحال لم يكن للقصر أن يستمر في مسيرته نحو الحكم المطلق بون أن يصطدم بإتجاهات السياسة البريطانية ، فعندما وصل اللورد "جورج لويد" المنسوب السامي البريطاني الجديد — خلفاً للورد "أللنبي" — إلى مصر ، وصل له وجهة مرسومة تتلخص في تحقيق هدفين أساسيين <sup>(٤)</sup> :

الأول : هو إيقاف نفوذ القصر عند حد معين

---

(١) راجع في ذلك :

— المرجع السابق .

(٢) محمد حسين فيكل ، مذكرات في السياسة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٢

(٣) علي شاذلي ، مصطفى النحاس جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨

(٤) سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٢٢ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق

ذكره ، ص ١٤٣ - ١٤٤

**والثاني :** هو إعادة الحياة النيابية ، ولكن دون أن يعني ذلك إفراد الوفد بالسيطرة علي الوزارة والبرلمان .

ومن هنا راح " لويد " يسعى إلي إجراء إنتخابات جديدة محاولاً بذلك أن يحقق هدفه في إعادة الحياة النيابية ، وساعياً في الوقت نفسه إلي تقويض دعائم الإئتلاف القائم بين أحزاب " الوفد " و " الأحرار الدستوريين " و " الوطني " - والذي كان قد تكون لمواجهة تزايد نفوذ القصر - عندما تتعارض مصالحهم الإنتخابية <sup>(١)</sup> .

وقد أدرك المؤتلفون غرض " لويد " ، وهو ماعبر عنه أحد النواب بقوله : " المعركة الإنتخابية هي بمثابة تمزيق داخلي ، فوق أنها هزة عنيفة تزلزل كيان الأمة " <sup>(٢)</sup> ، ولذلك اتفقت الأحزاب المؤتلفة علي ألا تتنافس في الإنتخابات صوباً للوحدة وجمعاً للكلمة ، واتفقت علي توزيع الدوائر بينها قدر المستطاع ، وأن يتعهد كل حزب بالأ يرشح أحداً من أعضائه في الدوائر التي خصصت لغيره ، ونشرت بذلك بياناً في ٣ أبريل عام ١٩٢٦ ، ترك فيه للوفد ١٦٠ دائرة ، وللأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة ، وللحزب الوطني تسع دوائر ، وبسبب لهذا الأخير بمنافسة " الوفد " في ثلاث من الدوائر التي تركت للوفد <sup>(٣)</sup> .

ولقد أدى تقسيم الدوائر علي هذا النحو ، إلي حصول الوفد علي ١٦٥ مقعداً - وذلك بعد إنضمام بعض المستقلين له - و ٢٩ للأحرار الدستوريين وخمسة للحزب الوطني ، هذا بالإضافة إلي حصول " حزب الإتحاد " - الذي يشكل وزارة " زيور " - علي خمسة مقاعد ، وحصول المستقلين علي عشرة مقاعد <sup>(٤)</sup> .

وهكذا لم يكن أمام وزارة " زيور " إلا أن تتقدم بإستقالتها في ٧ يونيو ١٩٢٦ ، ولإعتبارات متعددة رفض " سعد زغلول " أن يتولي رئاسة الوزارة الجديدة وذلك علي الرغم من حصول حزبه علي أغلبية كاسحة ، وإذا ترك " سعد " رئاسة الوزارة لعديلي

---

(١) علي شاذلي ، مصطفى النحاس جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

يكن باشا ليؤلف وزارة قومية من حزبي " الوفد " و " الأحرار الدستوريين " ، ولكن "علي" قدم إستقالته من منصبه في ١٩ أبريل ١٩٢٧ احتجاجاً علي رفض مجلس النواب لإقتراح مقدم من خمسة عشر عضواً يتضمن شكر المجلس للوزارة علي ماقدمته من تعاضيد لبلد مصر منذ ولايتها الحكم ، إذ اعتبر "علي" هذا الرفض بمثابة "هم الثقة بوزارته ، الأمر الذي جعله يصر علي الإستقالة رغم إلحاح "سعد زغول" عليه في العدول عنها . وبعد إستقالة "علي" تالفت ثانية الوزارات الإنتلافية برئاسة "عبد الخالق ثروت" - الذي رشحه سعد زغول لتولي المنصب - فألفها في ٢٦ أبريل ١٩٢٧ ، ولكنه استقال في ٤ مارس ١٩٢٨ عندما قرر "مجلس الوزراء" رفض مشروع المعاهدة الناتج عن مفاوضات مع السير "أوستن تشمبرلين" وزير الخارجية البريطانية والشهيرة بمفاوضات "ثروت" - تشمبرلين" (١) . وبعد أن انقضت أيام معدودة علي إستقالة "ثروت" عهد "الملك فؤاد" في ١٦ مارس ١٩٢٨ إلي "مصطفى النحاس" باشا - باعتباره زعيماً للأغلبية ، حيث تولى "مصطفى النحاس" رئاسة " الوفد " في أعقاب وفاة "سعد زغول" في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ - بمهمة تأليف الوزارة الجديدة ، فكانت هذه هي الوزارة الإنتلافية الثالثة والأخيرة التي تتكون من حزبي " الوفد " و " الأحرار الدستوريين " (٢) .

### — الانقلاب الدستوري الثاني :

بدأ الإنقلاب يتعثر في سيره في عهد وزارة " النحاس " ، ذلك أن ثمة إتفاق قد انعقد بين " دار المنسوب السامي البريطاني " و " القصر " و " حزب الأحرار الدستوريين " علي تعطيل الدستور ، حيث كان لكل طرف من هذه الأطراف الثلاثة هدفه من وراء ذلك . فدار المنسوب السامي تري أن عدم قبول " مشروع تشمبرلين " الذي قدمه في مفاوضاته مع "ثروت" جريمة تستحق عقاب الأمة المصرية بالحرمان من الدستور ، بينما يري

(١) راجع في شأن هذه المفاوضات :

- حيد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " ثورة ١٩١٩ " الجزء الثاني " (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٨) ، ص ٣٦ - ٣٢ .

(٢) لمزيد من التصيل في شأن هذه الوزارات الإنتلافية ، راجع :

- بيّان لبيب زبّاق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٥ - ٢١٧ .

القصر أن " الدستور " يحول دون تدخله في الحكم وإنفراد به فكان يترقب القوصة المناسبة لتعطيله ، أما " الأحرار الدستوريين " فهدفهم الوحيد هو الوزارة والمناصب وما دام هذا الهدف لا يتحقق بالدستور فليتحقق بتعطيله (١) .

وهكذا التقت نوايا الأطراف الثلاثة علي هدف واحد هو " تعطيل الدستور " ، وكانت العقبة التي تحول دون تحقيق هذا الهدف هي إستناد وزارة " النحاس " إلي ثقة البرلمان ، وهو ما يعني صمودية إسقاطها ، الأمر الذي تطلب تنفيذ مخطط من خطوات ثلاث (٢) :

**الخطوة الأولى :** إفتعال مناقشات حادة بين الصحف المعبرة عن " حزب الأحرار الدستوريين " وتلك المعبرة عن " حزب الوفد " ، ثم انتقل هذا الخلاف إلي البرلمان حيث قام نواب " حزب الأحرار الدستوريين " بشن هجمات حادة علي كثير من وجوه سياسة الوزارة .

**الخطوة الثانية :** تفجير فضيحة شخصية تمس " النحاس " باشا نفسه ، وذلك بنشر الوثيقة التي عُرفت بـ " وثيقة سيف الدين " ، وهي عبارة عن إتفاق معقود بين كل من النحاس باشا وويصا وأصف وجعفر فخري - بصفتهم محامين - وبين والده الأمير " سيف الدين " - أحد أمراء الأسرة المالكة - علي الدفاع عن الأمير لرفع الحجر عنه ، وذلك في مقابل حصولهم علي أعتاب بلغت - حسب الوثيقة المذكورة - ١٣٠ ألف جنيه . ولما كان المبلغ خيالياً آنذاك ، فقد رثي أن " النحاس " باشا كان يستخدم نفوذه السياسي لتحقيق الإتفاق مما يعتبر رشوة لاشك فيها (٣) .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ، في أحقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩ .  
(٢) يبرنان ليوب دنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٦ - ٣١٧ .  
(٣) ثبته فيما بعد عدم صحة هذه الوثيقة ، غير أن الهدف من وراء نشرها كان قد تحقق ، ألا وهو التشهير بسمعة " النحاس " لتسهيل إنقالة الوزارة .



الخطوة الثالثة وتعد هذه الخطوة هي أهم هذه الخطوات ، حيث تمثلت في تقديم مجموعة من إستقالات الوزراء ، بدأها " محمد محمود " باشا وزير المالية - ويكيل "حزب الأحرار الدستوريين" آنذاك - في ١٧ يونيو ١٩٢٨ ، ثم تلاه زميله في الحزب والوزارة "جعفر ولي" باشا وزير الحربية والبحرية في ١٩ يونيو ، وتلاه بعد ذلك بأربعة أيام (٢٢ يونيو) "أحمد خضبة" باشا وزير الحفائفة الذي مثلت استقالته صدمة شديدة للوزارة لأنه كان - إلى ذلك الحين - وقيلاً ، ثم لم يمض يوم واحد حتي قدم إبراهيم فهمي بك وزير الأشغال - المستقل - استقالته. واستقالة أربعة وزراء من وزارة تضم عشرة أعضاء علي هذا النحو المتتالي لا يدع مجالاً للشك حول طبيعة الإتفاق بين هؤلاء الوزراء بعضهم وبعض من ناحية وبينهم وبين القصر من ناحية أخرى ، وهو الأمر الذي تؤكد بتعيينهم جميعاً في الوزارة التالية !!

والواقع أن الخطوة الأخيرة هذه كانت هي الخطوة القاصمة لوزارة "النحاس" حيث انتقد القصر من تلك الاستقالات ذريعة لإقالة الوزارة ، فأرسل الملك "فؤاد" إلي "النحاس" خطاباً بإقالته ، جاء فيه : " لما كان الإئتلاف الذي قامت علي أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد ، فقد رأينا إقالة لوائكم شاكرين لكم ولحضرته زملائكم ما أديتم من عمل في خدمة البلاد " (١) . ويصدر هذا القرار في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ ، ينتهي عهد ماسمي بـ " وزارات الإئتلاف الوفدية " ، وهي تسمى بالوفدية لأنها كانت تستند إلي ثقة الأغلبية الوفدية في " مجلس النواب " .

والحق أن هذه الإقالة في واقعها لا تتفق مع روح الدستور ، لأن القاعدة هي أن تستقيل الوزارة أو تقال إذا هي فقدت ثقة " مجلس النواب " ، أما أن تقال وهي متمتعة بثقة المجلس أي بثقة الأمة ، فهذا يعد - بلا شك - إنقلاباً علي النظام الدستوري.

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ، في أحقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ .

ولقد أسرع الملك " فؤاد " بمقتضى خطوات " الانقلاب الدستوري الثاني " بتكليفه "محمد محمود" بتشكيل الوزارة الجديدة في نفس يوم إقالة وزارة " النحاس " ، وهو ما يمد دليلاً علي سبق الاتفاق علي هذا الانقلاب ، وقد تم تكليف الوزارة الجديدة بالفعل في ٢٧ يونيو ١٩٢٨ ، وفي اليوم التالي لتأليف الوزارة صدر مرسوم بتأجيل إنعقاد البرلمان لمدة شهر . ولم تكن فترة تأجيل إنعقاد البرلمان تشرف علي نهايتها حتي استصدرت الوزارة " أمراً ملكياً " في ١٩ يوليو ١٩٢٨ بحل مجلسي النواب والشيوخ ، وتأجيل انتخاب أعضاء المجلسين ، وتأجيل تعيين الأعضاء المميزين في مجلس الشيوخ ، مدة ثلاث سنوات . وعند إنتضاء هذا الأجل يعاد النظر في الحالة لتقرير إجراء الانتخاب والتعيين المذكورين أو تأجيلهما زمناً آخر . ويستفاد من هذا أنه أن الثلاث سنين المذكورة قابلة للتجديد <sup>(١)</sup> .

هذا ولقد نص الأمر الملكي علي أن " السلطة التشريعية " في فترة السنين الثلاث أو في أية فترة تعجل إليها الانتخابات يتولاها الملك بمراسيم تكون لها قوة القانون، كما قضى هذا الأمر أيضاً بوقف تطبيق عدة مواد من الدستور ، وهي <sup>(٢)</sup> :

- ١ - المادة (٨٩) التي تنص علي وجوب إشتغال الأمر بحل مجلس النواب علي إجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وإجتماع المجلس الجديد في الأيام العشرة التالية لإتمام الانتخاب .
- ٢ - والمادة (١٥٥) التي تنص علي عدم جواز تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا في زمن الحرب أو في أثناء إعلان الأحكام العرفية ، وعدم جواز تعطيل إنعقاد البرلمان.
- ٣ - المادة (١٥٧) التي تنص علي عدم جواز تعديل الدستور إلا بالقيود والشروط الواردة فيها .

---

(١) المرجع السابق . ص ٦٦ .

(٢) المرجع السابق .

٤ - والفقرة الأخيرة من المادة (١٥) التي تمنع إنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري<sup>(١)</sup> .

وهكذا إكتملت كل عناصر " الانقلاب الدستوري الثاني " ، والتي تتلخص فيما يلي<sup>(٢)</sup> :

١ - إقالة " الوزارة " المتمتعة بثقة " مجلس النواب " .

٢ - حل " مجلس النواب " .

٣ - حل " مجلس الشيوخ " الذي لا يجوز حله طبقاً لنصوص الدستور .

٤ - تعطيل الحياة النيابية ثلاث سنوات .

٥ - إغتصاب " السلطة التشريعية " من ممثلي الأمة وتسليمها إلى " الملك " يزاولها وحده .

٦ - إهدار أهم الضمانات الواردة في الدستور .

وهكذا حقق الملك "الأحرار الدستوريين" هدفهم بتعطيل الدستور ، ولعله مما لا يحتاج إلى بيان أن تؤكد علي إقرار السياسة البريطانية لهذا الانقلاب ، فعلي الرقم مما تؤكد الوثائق البريطانية في هذا الصدد من أن التعليمات التي كانت لدي موظفي دار المنسوب السامي في القاهرة كانت تقضي بالالتزام الحياد الفيق وإعتبار ماحدث مسألة داخلية محضة<sup>(٣)</sup> ، إلا أن هذا لايعني سوي تأييدها لهذا الانقلاب ، لأنها لو لم تكن كذلك لتدخلت كمادتها في مثل هذه الظروف ، وليس أدل علي هذا التأييد مما جاء علي لسان اللورد "كشنون" - أحد كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية - في برقية له إلي القاهرة في أواخر أكتوبر ١٩٢٨ ، إذ جاء فيها : " أن أهم ماتحتاجه مصر هو

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلي أن إلغاء هذه الفقرة يعني بالتبعية تعطيل حرية الصحافة .

(٢) راجع في ذلك :

- مصطفى أبو زيد فهمي ، المستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ .

(٣) راجع في ذلك :

- بيانان لييب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٦ .

الإصلاح الداخلي وتحسين علاقاتها مع بريطانيا العظمى ومن الواضح أن الحكومة الحاضرة - يقصد حكومة " محمد محمود " - تبذل محاولة أمينة للوفاء بهذه الإحتياجات وأنها تستطيع الإعتماد علي الحكومة البريطانية في هذا الصدد " (١)

### - مقاومة الإنقلاب :

كان من الطبيعي أن يواجه مثل هذا الإنقلاب بالسخط والإستكار في أرجاء البلاد ، لأنه يعني بيمسطة حرمان الأمة من حق اكتسبته بعد جهاد طويل (٢) . وبطبيعة الحال فقد تزعم " الوفد " هذه المقاومة ، فأصدر بياناً قوياً أدان فيه هذا الإنقلاب ، ودعا الأمة إلي الدفاع عن دستورها وحريتها . الأمر الذي دفع الوزارة إلي إتباع ما أسماه " محمد محمود " بسياسة "اليد القوية أو الحديدية" وذلك في مواجهة ما أسماه أيضاً بـ "الدكتاتورية البرلمانية" ، والتي يقصد بها " حزب الوفد " . وتلخص أبرز أساليب سياسة "اليد القوية" هذه في : إعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر في عام ١٨٨١ الذي يجيز تعطيل الصحف وإلغائها إدارياً ، الأمر الذي أدى إلي إلغاء رخصة نحو مائة صحيفة وإصدار وتعطيل عدد من صحف المعارضة ، ومن هذه الأساليب إضافة مادة للقانون الخاص بموظفي الحكومة تقضي بمنعهم من حضور الإجتماعات السياسية أو إبداء أي آراء أو نزاعات سياسية علانية ، ومنها أيضاً قانون آخر بمعاقبة طلبة المدارس والكليات في حالة الدعوة للقيام بمظاهرات أو الإمتناع عن تلقي الدروس (٣).

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد قرر أعضاء البرلمان عدم الإعتراف بهذا الإنقلاب الدستوري ، وأعلنوا عن عزمهم عقد إجتماع للبرلمان في يوم ٢٨ يوليو ١٩٢٨ ، وهو اليوم التالي لفترة الشهر التي حددت لتأجيله . وهنا راحت الوزارة تتخذ من الوسائل ما يحول بين الأعضاء وعقد هذا الإجتماع سواء في مبني البرلمان أو في أي مكان آخر يختارونه للإجتماع، ولكن رغم ما اتخذته الوزارة من إجراءات فقد تمكن

(١) راجع في ذلك : - المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٨ .

(٣) بيان ليبي رتق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٩ .

الأعضاء من عقد إجتماعهم في الموعد المحدد في منزل " مراد الشريعي " بك ، حيث أذكوا في إجتماعهم مخالفة الوزارة للدستور ، وقرروا أن البرلمان يعتبر قائماً وأن الوزارة لا تتمتع بثقتهم ولذلك يتعين عليها أن تستقيل . وإنطلاقاً من عدم إعترافيهم بدستورية تصرفات الوزارة قرروا إنعقاد البرلمان في نور إنعقاد جديد يوم السبت الثالث من نوفمبر طبقاً لنص الدستور . وقد إجتمع البرلمان بالفعل يوم ١٧ نوفمبر ١٩٢٨ بدار جريدة "البلاغ " ، وذلك بسبب محاصرة الشرطة والجيش لمبنى البرلمان وعدم تمكنهم من الوصول إليه . وقد قرر النواب في هذا الإجتماع - وبالإجماع - عدم الثقة بالوزارة وحملوها مسئولية كل ما وقع من مخالفات دستورية (١) .

وعلى الرغم مما أبداه البرلمان من مقاومة ، وما قام به الوفد داخلياً وخارجياً ، فقد استمرت وزارة " محمد محمود " في الحكم ، وبدون أن تطلع هذه المقاومة في إسقاطها. وبينما الأمور تسير على هذا النحو إذا بحادثين كبيرين يغيران الوضع ويقلبان الموقف تماماً (٢) :

**الحادث الأول :** هو عزل اللورد "لويد" المنتخب السامي البريطاني في القاهرة .

**والحادث الثاني :** هو إقتراح الحكومة البريطانية بفتح باب المفاوضات مع وزارة "محمد محمود".

ولعل أبرز دلالات الحادث الأول هو أن سقوط " لويد " كان يعني في نفس الوقت سقوط سياسته التي ارتبطت باسمه والقاضية بالتدخل في الشؤون المصرية ، وكان معني ذلك ببساطة أن تفقد وزارة " محمد محمود " أهم دعائم استعراها ، خاصة وأن "الملك" - وهو طرف التأييد الثاني الذي كان وراء نشأة هذه الوزارة - لم يكن راضياً عن سياسة هذه الوزارة التي أدارت له ظهرها بمجرد أن تولت الحكم ، إعتياداً منها على المساندة البريطانية . وقد عبرت صحيفة " الديلي نيوز " الإنجليزية عن موقف وزارة

(١) إبراهيم أحمد خليلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(٢) يونان ليب ندق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣١ -

"محمد محمود" بعد إستقالة "لويد" بقولها : " أن النتيجة المنطقية لإستقالة لويد هي إستقالة محمد محمود باشا وإنهاء الديكتاتورية " (١) .

أما الحادث الثاني والمتعلق بإقتراح الحكومة البريطانية بفتح باب المفاوضات مع وزارة " محمد محمود " ، فقد أثار تخوف هذا الأخير علي أساس أن عدداً من الوزارات المصرية السابقة قد تحطم علي صخرة هذه المفاوضات . ولقد صدق حدس "محمد محمود" في هذا التخوف ، ذلك أن تلك المفاوضات التي أجراها مع "آرثر هندرسون" وزير الخارجية البريطانية -- والتي عُرفت بمفاوضات " محمد محمود - هندرسون" (٢) - وبغض النظر عن مدى النجاح الذي أصابه فيها ، قد قاربت نهايتها في نفس الوقت الذي كان عهد وزارة "اليد القوية" يشرف علي نهايته (٣) .

فما أن عُرفت أنباء هذه المفاوضات حتي راح " مكرم عبيد " - القطب الوفدي المتواجد في لندن ليشن حملة علي وزارة " محمد محمود " ويهاجم تعطيل الحياة البرلمانية في مصر - يشن حملة قوية ضد أن يتولي رئيس وزارة لامتثل الأمة تقرير مصير هذه الأمة ، ولقد وجدت هذه الحملة صدى لها في دوائر الرأي العام البريطاني ، حتي اضطر "هندرسون" أن يعلن أمام البرلمان البريطاني : " أنه مهما كانت سياسة حكومة العمال (البريطانية) حيال مصر فإنها لن تدخل في دائرة التنفيذ إلا إذا وافقت عليها الأمة المصرية " (٤) .

ولقد استغل "الوفد" هذا الوضع ، حيث رفض إعلان رأيه - الذي هو رأي الأمة - في هذا الإتفاق ، طالما بقيت البلاد بدون برلمان منتخب وطالما بقيت وزارة "اليد

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(٢) راجع في شأن هذه المفاوضات :

- عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية "الجزء الثاني" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٧ - ١١٠ .

- محمد شفيق غريال ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٨ - ٢٢٢ .

(٣) بيثان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٢ .

(٤) راجع في ذلك : - المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

القوية، الأمر الذي أدى إلي إجتماع المنسوب السامي البريطاني الجديد في القاهرة السير "برسي لورين" مع الملك فؤاد ليتقفا علي أن هناك بديلين للوزارة القائمة ، فإما وزارة وفدية خالصة ، وإما وزارة إنتلاف يكون للوفد فيها وجود قوي . وفي هذين البديلين مايكشف عن أن وزارة "محمد محمود" لم تعد تقوي علي عمل شئ أمام إدارة ظهر القصر والإنجليز لها وهجوم الوفد عليها (١) .

وهكذا قدم "محمد محمود" استقالته في ٢ أكتوبر عام ١٩٢٩ ، فقبلها الملك في اليوم نفسه ، وعهد في اليوم التالي إلي "عدلي يكن" بأشأ مهمة تأليف الوزارة الجديدة كخطوة أولي لإعادة الحياة الدستورية ، وهو ماحدث بالفعل إذا استصدرت وزارة "عدلي" أمراً ملكياً في ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٩ بإنفاذ أحكام الدستور والعمل بالمواد المعطلة منه (وهي المواد ١٥ ، ٨٩ ، ١٥٥ ، ١٥٧) ، وبإجراء الإنتخاب لمجلس النواب ، ودعوة مجلس النواب الذي سوف يتم إنتخابه مع مجلس الشيوخ الذي كان قائماً في ١٩ يناير عام ١٩٢٨ إلي الإجتماع في ١١ يناير - ١٩٢٩ (٢) .

#### — عودة الحياة الدستورية :

بدأت عودة الحياة الدستورية بإجراء إنتخابات "مجلس النواب" في يومي ٢١ و ٢٩ ديسمبر عام ١٩٢٩ ، والتي أسفرت عن فوز ساحق لحزب "الوند" الذي حصل علي ٢١٢ مقعداً من مقاعد "مجلس النواب" البالغ عددها ٢٢٥ مقعداً ، وهي الإنتخابات التي لم يدخلها "حزب الأحرار الدستوريين" . وطمينة الحال فقد أعقب هذه الإنتخابات إستقالة وزارة "عدلي" حتي يتسني للأغلبية النيابية أن تتولي الحكم طبقاً لقواعد "النظام البرلماني" ولأحكام الدستور ، وهو ماحدث فعلاً حيث عهد الملك إلي "مصطفى النحاس" بأشأ - رئيس حزب الوند - في أول يناير ١٩٣٠ بمهمة تأليف وزارته الثانية التي اقتصرت هذه المرة علي الوفديين فقط (٣) .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٤ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٢ .

(٣) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٩ .

والواقع أن الوزارة الجديدة كانت في حقيقتها وزارة لإجراء المفاوضات مع بريطانيا ، فقلد كان هذا الهدف، من وراء سعي بريطانيا إلي إعادة الحياة الدستورية مرة أخرى . ولقد أدرك " النحاس " هذه الحقيقة التي سجلها في خطابه بقبول تأليف الوزارة ، إذ جاء في هذا الخطاب أن من أهم ماسوف تسعى إليه وزارته هو "تحقيق إستقلال البلاد إستقلالاً صحيحاً ، والوصول إلي إتفاق شريف ووطيد بين مصر وبريطانيا العظمى " (١) .

ولقد بدأت المفاوضات المصرية البريطانية في ٣١ مارس ١٩٢٠ ، والتي عرفت باسم مفاوضات " النحاس - هنريسون " ، وكان أهم ماتم التوصل إليه خلالها مايلي (٢) :

- ١ - قبول الوفد المصري بمبدأ المحالفة مع بريطانيا .
  - ٢ - موافقة الوفد المصري علي وجود قوات بريطانية في قناة السويس بضفتيها الشرقية والغربية ، ولكن بشرط أن يكون ذلك بعيداً عن الأراضي المزروعة .
  - ٣ - كانت مسألة السودان هي موضع الخلاف بين الطرفين ، إذ صمم الجانب البريطاني علي أن تكون صيغ المواد الخاصة بالسودان في الإتفاق غامضة وملتبسة ، مما دعا الوفد المصري إلي رفض هذه الصيغ ، ثم قطع المفاوضات في ٨ مايو .
- والحق أن فشل هذه المفاوضات كان بمثابة بداية النهاية لوزارة " النحاس " ، فما أن قطعت هذه المفاوضات ، حتي راح أعداء الوفد التقليديون يجدون سعيهم لإسقاطه . فبدأ " الأحرار الدستوريين " تدبيرهم برفع عريضة إلي الملك فؤاد في ٢٧ مايو ١٩٢٠ - أي بعد قطع المفاوضات بنحو ثلاثة أسابيع - وصفوا فيها الأغلبية البرلمانية التي تستند إليها حكومة الوفد بأنها " أغلبية برلمانية إنتخبت لغاية خاصة " ، أي لم يعد لوجودها مبرر بعد فشل هذه الغاية ، وقرروا - في عريضتهم أن الحالة في مصر منافية للدستور

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٦ .

(٢) يوتان ليب بنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٤ .



والقاسور ولأسسط قواعد العدل وطالبوا الملك في النهاية بأن يتلafi الأمر بحكمته<sup>(١)</sup>

أما الملك فؤاد فقد وجد في إخفاق مقاضات النحاس هندرسون ضالته المنشودة للتخلص من الوزارة الوفدية . خاصة بعد إشتداد الخلاف بينهما (الملك والوزارة) حول مسألتين ، أولاهما هي إصرار الوزارة على تقديم مشروع قانون محاكمة الوزراء إلي البرلمان ، وفي هذا المشروع نصوص تقضي بعقاب الوزراء الذين يقدمون علي قلب دستور الدولة أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التي رسمها الدستور ، أو مخالفة حكم من أحكامه الجوهرية ، ومحاكمة كل وزير يبدد أموال الدولة العامة ، وكان الغرض من هذا المشروع صيانة النظام الدستوري وحمايته من العبث والانتقالات . فلما عرض مشروع هذا القانون علي الملك رفض توقيع المرسوم الخاص بعرضه علي البرلمان<sup>(٢)</sup> أما المسألة الثانية التي كانت محلاً للخلاف بين الملك و "الوزارة" فكانت حول تعيينات أعضاء "مجلس الشيوخ" بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة في التجديد النصفي للمجلس ، فقد وضع الملك أسماء مرشحين آخرين غير من رضتهم الوزارة ، وكان من الواجب عدم تكرار هذا الخلاف بعد أن حكم فيه الفقيه البلجيكي "فان دن بوش" عام ١٩٢٤

وأخيراً فقد كان من الطبيعي أن تسعى سلطات الاحتلال هي الأخرى في إسقاط وزارة "النحاس" ، فهي فضلاً عن نتمتها من الوزارة الوفدية لرفضها مشروع هندرسون ، لم تكن تميل إلي إصدار قانون لمحاكمة الوزراء الذين يعتكون علي الدستور، لأنها في حاجة عند اللزوم إلي أمثال هؤلاء الوزراء<sup>(٣)</sup>

وهكذا انتقلت أهداف الملك مع مراعي السياسة البريطانية ، علي نحو اضطرت معه وزارة "النحاس" إلي تقديم إستقالتها في ١٧ يونيو ١٩٢٠ ، وقد أسرع الملك بقبولها في

---

(١) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٢٦ . مرجع سبق ذكره .

ص ٧١٩

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " . مرجع سبق ذكره . ص ١٢٢

(٣) المرجع السابق . ص ١٢٢

١٩ يونيو ، إحباطاً لمحاولة إقامة مظاهرة شعبية لتأييد الوزارة، كان قد تقرر لها يوم ٢٠ يونيو ، وفي نفس يوم إعلان قبول الإستقالة عهد الملك إلي "إسماعيل صدقي" باشا بمهمة تأليف " الوزارة الجديدة " التي كانت أكثر الوزارات في تاريخ مصر الملكية مخالفة للدستور ، وعلي نحو أدي بها إلي الإنقضاخ علي الدستور ذاته بإلغائه وإعلان دستور جديد (١) .

وجملة القول في شأن واقع قوي الحياة السياسية في مصر خلال مرحلة التطبيق الأول لدستور ١٩٢٣ ، أن هذه المرحلة قد شهدت إهداراً مابعد إهدار لنصوص الدستور ولروحه ، حيث عمل الملك ماوسعه الجهد علي إستعادة ما كان له من سلطة مطلقة غير عابئ بما قرره هذا الدستور من أن الملك لايتولي سلطته إلا بواسطة وزرائه ، ولم يكتف الملك بذلك بل راح يحل البرلمان - الذي منحه الأمة صوتهما - المرة ثلث المرة لا ليجري إنتخابات جديدة تكشف عن رأي الأمة في خلاف وقع بين الوزارة والبرلمان ولكن ليتفرد وحده بالسلطة التشريعية دون رادع أو مانع ، ثم راح يقلل الوزارات التي تستند إلي ثقة البرلمان - أو يجبرها علي الإستقالة - ليستبدلها بوزارات أخرى اصطنعها بنفسه لنفسه ، ولما أهيته الحيل راح يعطل الدستور نفسه لكي يستعيد كل ما افتقدته يده من سلطة ونفوذ . والفريب أن الملك في سعيه هذا لم يكن وحيداً ، بل وجد من أبناء الأمة من استباح لنفسه - من أجل السلطة - أن يطيح بأمال أمته ليعاون الحاكم المستبد في استبداده . وبطبيعة الحال فلم يكن غريباً وسط هذا الفخض أن نجد الإحتلال وقد أطل برأسه يراقب ويبارك ما اتفق مع مصلحته ، ويهدد ويتوعد ما لايتفق مع هذه المصلحة ، والملك في الحاليتين طوع يديه ، فيأله من واقع مرير !!

---

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٦ - ٤٢٠ .

## الفصل الثاني

### في

### مرحلة دستور ١٩٣٠

#### مقدمة :

استهل " إسماعيل صدقي " رئيس الوزارة الجديدة عهده بتأجيل إنعقاد البرلمان لمدة شهر ، ابتداءً من يوم ٢١ يونيو ١٩٣٠ ، تماماً مثلما فعلت وزارة " زيور " عام ١٩٢٤ ، ووزارة " محمد محمود " عام ١٩٢٨ ، فبدأ هذا التأجيل وكنه إشارة مستترة إلى بداية "الإنقلاب الدستوري الثالث" . وهذا هو ماحدث بالفعل ، فقبل إنتهاء فترة الشهر استصدرت الوزارة موسوماً في ١٢ يوليو ١٩٣٠ بقض الدورة البرلمانية ، وذلك علي الرغم من أن البرلمان لم يكن قد أقر الميزانية ، وهو مايعني مخالفة نص المادة (١٤٠) من "دستور ١٩٢٣" والتي لاتجيز فض دور إنعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية. ولقد تضمن هذا القرار بقض الدورة البرلمانية مخالفة دستورية أخرى ، إذ أن نص المادة (٩٦) من "دستور ١٩٢٣" يقضي بضرورة دوام دور الإنعقاد العادي للبرلمان مدة ستة شهور علي الأقل ،ذلك بينما استمرت هذه الدورة خمسة شهور وعشرة أيام فقط (حيث بدأت هذه الدورة البرلمانية في ١١ يناير ١٩٣٠ وصدر قرار تأجيلها في ٢١ يونيو) ، وبطبيعة الحال فإن مدة التأجيل لاتحتسب من الشهور الستة <sup>(١)</sup> .

وفي مواجهة هذه المخالفات الدستورية الخطيرة ، قام أعضاء البرلمان برفع عريضة إلي الملك في ٢٠ يوليو - أي بعد قرار الغض بشأنية أيام - أشاروا فيها إلي عدم تقدم الوزارة إلي البرلمان ببرنامجها ، ونهبوا إلي ما تضمنته قرارات الوزارة من مخالفات دستورية لنصي المادتين (٩٦) و (١٤٠) ، كما احتج الأعضاء في عريضتهم علي ماقامت به الوزارة من إحتلال لدار البرلمان ، ومن تعطيل لصحف الوفد ، وفي النهاية التمس

---

(١) مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره - ص ٨١ .

الأعضاء من الملك دعوة البرلمان إلى إجتماع غير عادي يعقد في ٢٦ يوليو لإستجواب الوزارة عما قامت به من تصرفات ومخالفات ، وإتخاذ القرارات التي يراها المجلسان في ذلك ، هذا بالإضافة إلى إقتراع مجلس النواب علي الثقة بالوزارة (١) .

وعلي الرغم من إستناد طلب أعضاء البرلمان - يعقد إجتماع غير عادي للبرلمان - إلي نص دستوري ، ألا وهو نص المادة (٤٠) والتي تقول : " للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى إجتماعات غير عادية ، وهو يدعو أيضاً متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أي المجلسين ، ويعطى الملك فسخ الإجتماع غير العادي " ، إلا أن الوزارة رفضت هذا الطلب .

وعلي أثر هذا الرفض إجتماع معظم أعضاء البرلمان في "النادي السعدي" - وقد اختاروه لإجتماعهم بسبب إحتمال الوزارة لدار البرلمان بالقوة المسلحة - مساء يوم ٢٥ يوليو وحتى صباح يوم ٢٦ يوليو ، حيث قرر " مجلس النواب " بالإجماع - وبحضور ١٤٦ نائباً من بين ٢٢٥ هم عدد أعضاء المجلس - عدم الثقة بالوزارة ، كما استنكر "مجلس الشيوخ" ما قامت به الوزارة من اعتداءات علي الدستور (٢) .

ولم يكتف نواب الأمة بذلك ، بل قاموا بتقديم عريضة جديدة إلي الملك ، موقعة من الأغلبية المطلقة لأعضاء " مجلس النواب " ، ومؤرخة في ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ ، حيث طالبوا مرة أخرى بمسند إجتماع غير عادي للبرلمان للنظر فيما اعترضته الوزارة من تعديل لقانون الإنتخاب رقم (٤) لسنة ١٩٢٤ (وهو قانون " الإنتخاب المباشر " الذي أستصدرته وزارة " سعد زغلول " ) . ولقد تضمنت هذه العريضة هجوماً حاداً علي الوزارة ، إذ جاء فيها : " أن الوزارة لم تحفل بإرادة الشعب ، ومضت في حكم البلاد حكماً أوتوقراطياً لا تستند فيه إلي سلطة الأمة " ، كما أشار النواب في عريضتهم إلي "الحوادث الدامية " (٣) التي تسببت فيها الوزارة عندما استخدمت قوة الجيش في

(١) نبيه بيهي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٣) راجع في شأن هذه " الحوادث الدامية " :

- عبد الرحمن الراعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٤ - ١٣٧ .

مواجهة المظاهرات الشعبية التي اجتاحت أرجاء البلاد إحتجاجاً علي تصرفات "لورد" واعتدائاتها علي الدستور . ولكن ، للمرة الثانية ، رفضت الوزارة هذا الطلب <sup>(١)</sup> .

وهكذا بات من الواضح أن الوزارة تعتزم تعطيل الحياة الدستورية كما فعلت وزارة "محمد محمود" ، ولكن وزارة "إسماعيل صدقي" كانت أمعن في العنوان علي الدستور من أية وزارة سبقتها في هذا العنوان ، إذ أنها لم تكثف بمجرد تعطيل الدستور، وإنما قامت بالقصي مايمكن أن يتعرض له دستور ، ألا وهو الإلغاء . حيث استصدرت أمراً ملكياً في ٢٢ أكتوبر ١٩٢٠ بإلغاء دستور ١٩٢٢ ويحل مجلسي الشيوخ والنواب ، وإعلان دستور جديد هو المعروف باسم " دستور ١٩٢٠ " أو بعبارة أدق "دستور صدقي" باعتبار أن هذا الأخير هو الذي وضعه وقرره <sup>(٢)</sup> ، وبطبيعة الحال فقد كانت هذه هي الخطوة الأخيرة في ثالث إنقلاب يتعرض له "دستور ١٩٢٢" .

ولعله من ثائلة القول أن نؤكد علي أن هذا الإنقلاب قد جاء تعبيراً عن رغبة مشتركة لكل من الملك والإحتلال . وهذه الرغبة لاتحتاج إلي تفسير ، فالملك - كدأبه دائماً - يسعى إلي إستعادة ماكان له من سلطة مطلقة ، وبطبيعة الحال فإن هذا الإنقلاب يتفق مع مسعاه ، ولعلنا لانبألغ إذا ماقلنا أن الهدف الأول والوحيد من إلغاء "دستور ١٩٢٢" وإقرار "دستور ١٩٢٠" هو تدعيم سلطة الملك كحاكم مطلق . هذا عن الملك، أما عن الإحتلال فقد كان هو الآخر يسعى إلي التخلص من الهيمنة الوفدية علي البرلمان المصري ، وذلك لأن هذه الهيمنة هي التي تمكن "الوفد" في كل مرة من إفشال التوصل إلي معاهدة مصرية بريطانية ، تتفق ومصالح هذه الأخيرة . ولانفي هذا التأييد ما أعلنته بريطانيا من حيادها فيما يتعلق بهذا الإنقلاب باعتباره من المسائل الداخلية التي لاشان لبريطانيا بها ، إذ أننا قد أوضحنا في موضع سابق أن حياد الإحتلال هو في واقع الأمر بمثابة موافقة ، ولعل أبلغ ما يؤكد ذلك هو ما جاء في صحيفة "الدلي ميل" الإنجليزية ، عندما علقت علي ذلك بقولها : " أنه من المستحيل عملياً أن تتبع بريطانيا سياسة عدم التدخل في الشؤون المصرية ، فما دامت بريطانيا واضعة جنودها في

(١) علي شلبي ، مصطفى النحاس جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٠ .

القاهرة، وأسطولها علي مقربة من الأسكندرية فإن عدم تدخلها يعتبر علي الأقل معادلاً للتأييد السلبي <sup>(١)</sup> .

وعلي أية حال ، فلقد كان إلغاء " دستور ١٩٢٣ " - بلا شك - إعتداءً منكرًا علي حقوق الأمة ، واستخفافاً بها ، لأن هذا الدستور هو ثمرة جهاد طويل ، أعاد لهذه الأمة حقوقها المهدنة ، وأعترف لها - لأول مرة - بالسيادة المطلقة ، فكيف يضرب بهذه السيادة عرض الحائط علي هذا النحو المزري ؟ ، وكيف يلغي هذا الدستور وقد ورد في مذكرته التفسيرية أنه : " متي صدر الدستور الجديد (دستور ١٩٢٣) فإن الحالة تتغير تغيراً تاماً إذ أن إصدار هذا الدستور والإعتراف بمبدأ كونه الأمة هي مصدر جميع السلطات يجعلان سحب الدستور يعد منحه أمراً غير مستطاع " ؟ ! .

وأخيراً فكيف يلغي الدستور ، ومن أحكامه الجوهرية أنه لايجوز تعديله إلا بقرار يصدر عن كل من مجلسي الشيوخ والنواب بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً ، ثم بتصديق الملك علي هذا القرار ، ثم يصدر المجلسان بالإتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل التعديل ، ولا تصح المناقشة في ذلك في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ، ويشتترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء (المادة ١٥٧ من الدستور) .

والحق أن هذا الإلغاء قد جاء ليؤكد ما أشرنا إليه منذ البداية من أننا لانستطيع بحال من الأحوال أن نفهم نظاماً سياسياً معيناً من ثنايا هيكله الدستورية فحسب، وإنما لابد لنا لذلك من الوقوف علي قوي الحياة السياسية الفعلية القابضة في واقع مجتمع هذا النظام السياسي ، ذلك بأن هذه القوي هي التي تضع هذه الهياكل موضع التطبيق ، فإذا احترمتها حولتها إلي واقع ، وإذا استهانت بها حولتها إلي حبر علي ورق.

---

(١) راجع في ذلك :

- عبد الرحمن الرافعي ، في أحقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٦ .

هذا وسوف نتناول من خلال هذا الفصل ملامح الردة الدستورية التي صاحبت "دستور ١٩٣٠" ، وأثر هذه الردة علي واقع قوي الحياة السياسية خلال هذه المرحلة التي امتدت منذ إصدار هذا الدستور في ٢٢ أكتوبر عام ١٩٣٠ ، وحتى إبطال العمل به في ٢٠ نوفمبر عام ١٩٣٤ ، وذلك من خلال مبحثين ، يتناول أولهما "دستور ١٩٣٠" وتقوية السلطة التنفيذية علي حساب السلطة التشريعية ، ويتناول ثانيهما قوي الحياة السياسية الفعلية في مصر خلال مرحلة تطبيق هذا الدستور .





## المبحث الأول

### " دستور ١٩٣٠ "

و

#### تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية

##### أولاً: أسلوب نشأة " دستور ١٩٣٠ " :

كان من الطبيعي وقد صدر " دستور ١٩٣٠ " لتقوية سلطات الملك بصفة أساسية - علي نحو ماسنري بالتفصيل - أن يكون هذا الدستور مجرد منحة من الملك إلي الأمة، إذ ارتبطت نشأته بإرادة الملك المنفردة ، دون ظهور لإرادة الأمة <sup>(١)</sup> . فقد ألقى الملك " دستور ١٩٣٢ " بأمر ملكي وأعلن الدستور الجديد بالأمر الملكي ذاته .

وبما يؤكد صدور هذا الدستور في شكل " منحة " من الملك ، ما جاء في صدر هذا الدستور علي لسان الملك ، إذ قال : " وبما أن أعز رغباتنا وأعظم ما تتجه إليه عزيمتنا توفير الرفاهية لشعبنا في نظام وسلام ، واعتباراً بتجارب السبع سنين الماضية ، وعملاً بما توجبه ضرورة التوفيق بين النظم الأساسية وبين أحوال البلاد وحاجاتها ... أمرنا بما هوأت ... " .

##### ثانياً: ملامح تقوية " السلطة التنفيذية " في " دستور ١٩٣٠ " :

كان الهدف من وضع هذا الدستور هو محاولة إعادة سلطات الحاكم المطلق إلي الملك مرة أخرى ، وعلي نحو ما كان قائماً في مرحلة " ماقبل دستور ١٩٣٢ " ، وبما يدعم هذا الرأي ما جاء في " البيان الخاص بالتعديلات التي يراد إدخالها علي الدستور وقانون الانتخاب " (المذكورة الإيضاحية للدستور) ، من أن " دستور ١٩٣٢ " قد كان : "منقطع الصلة بالماضي ، فإنه علي وجه العموم ، وفيما عدا ما احتفظ به من الانتخابات علي نرجتين ، ليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية أو ماسبقه من نظام مجلس

---

(١) مسن خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٤ .

شوري القوانين والجمعية العمومية سبب أو نسب" (١) ، وفي هذا إشارة واضحة إلى أن "نستور ١٩٣٠" سوف يتلاني هذا الإنتقطاع عن الماضي ، هذا الماضي الذي كان "الحكم المطلق" هو أبرز ما يميزه !! .

وإذا ما أرينا أن نتناول النظام الذي جاء به " دستور ١٩٣٠ " ، فإنه لا بد لنا من أن نشير إلى أن هذا الدستور قد اتفق مع "نستور ١٩٢٣" في كثير من أحكامه ، وعلي نحو يمكن وصفه بأنه قد حافظ علي الملامح الرئيسية لشكل النظم النيابية البرلمانية . إلا أن هذا الدستور قد اختلف عن سابقه في مواضع عدة مستهدفاً من وراء ذلك تقوية السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية ، وذلك فسوف نقصر في تناولنا هذا علي إبراز أهم مواضع الإختلاف بين الدستورين ، مكتفين بما سبق بيانه من أحكام في دراسة الدستور السابق (دستور ١٩٢٣) .

والواقع أن حرص هذا الدستور علي " تقوية السلطة التنفيذية " قد اتخذ صورتين، إحداهما "مباشرة" عن طريق منحها اختصاصات وسلطات أوسع، والأخرى "غير مباشرة" عن طريق إضعاف "السلطة التشريعية" ، وذلك علي النحو التالي :

#### ١ - تقوية "السلطة التنفيذية" بصورة مباشرة :

يتجلي حرص هذا الدستور علي تكعيم وتقوية " إختصاصات السلطة التنفيذية " - إذا ماقررت تلك الإختصاصات التي نص عليها "نستور ١٩٢٣" - من خلال أربعة حقوق أساسية هي: حق التصديق ، وحق التعيين ، وحق التشريع الاستثنائي ، وأخيراً حق دعوة البرلمان إلي إجتماع غير عادي (٢) .

#### ١ - حق التصديق :

كان "نستور ١٩٢٣" يجبر الملك - إذا لم يرد التصديق علي قانون ما - أن يرده إلي البرلمان في مدي شهر ، أما "نستور ١٩٣٠" فقد ضاعف هذه المدة إلي شهرين ، فلذا انقضت هذه المدة ولم يرد القانون إلي البرلمان كان ذلك في "نستور ١٩٢٣" تصديقاً

(١) المرجع السابق .

(٢) ماجد راغب الطلو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨ .

ضمنياً من الملك ، أما "دستور ١٩٢٠" فقد جعله دليلاً علي رفض التصديق . وبينما كان في إستطاعة " البرلمان " طبقاً لدستور ١٩٢٣ أن يقر هذا القانون بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين ، امتنع عليه تهائياً في ظل "دستور ١٩٢٠" أن يعيد النظر في مشروع ذلك القانون في نفس دور الإنعقاد ، وإذا أراد إقراره فليفعل ذلك في دورة أخرى - لا بالأغلبية المطلقة كما هو الحال في ظل "دستور ١٩٢٣" - ولكن بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين . ومن الواضح أن الهدف من هذا التعقيد هو تقوية سلطة الملك بوضع سلاح فعال في يده يمكنه من القضاء علي أي قانون يري في إصداره ما يتنافي مع مصالحه (١) .

#### ب - حق التعيين :

كانت مسألة تعيين أعضاء " مجلس الشيوخ " هي واحدة من أبرز المسائل التي أثارت الخلاف أكثر من مرة بين " الملك " و " الوزارة " في ظل "دستور ١٩٢٣" ، وذلك علي الرغم من فتوي الفقيه البلجيكي "فان دن يوش" والتي أفادت بأن " عدم مسئولية الملك تعتبر أساساً لهذا النظام الذي يقضي بأن الملك لايتولي سلطته إلا بواسطة وزرائه ، ولذلك فإن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء علي ما يعرضه مجلس الوزراء " .

ويبدو أن واضعي "دستور ١٩٢٠" قد حرصوا علي قطع دابر هذا الخلاف ، ولكن لا بإقرار فتوي الفقيه البلجيكي بنص صريح ، وإنما بإثبات هذا الحق للملك وحده . وهذا هو ما أكمته المذكرة الإيضاحية للدستور الجديد ، والتي أشارت - بعد أن وجهت نقداً شديداً لمضمون فتوي الفقيه البلجيكي - إلي أن تكون الكلمة الأخيرة في هذا التعيين للملك .

ولم يكتف واضعو هذا الدستور بأن يعين الملك خمسي أعضاء مجلسي الشيوخ - كما كانت الحال في دستور ١٩٢٣ - بل أضافوا إلي هذا الحق بعداً آخر تمثل في زيادة نسبة الأعضاء المعيّنين إلي ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ . ولا غرو في أن هذا

---

(١) مصطفى أبوزيد فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٢ .

التغيير في طريقة التعيين ونسبة المعينين يهدف إلى تحقيق أمر واحد فقط هو تقوية سلطات الملك علي حساب كل من " الوزارة " و " البرلمان " . ١١ .

#### جـ - حق التشريع الاستثنائي :

كما قد أشرنا في الفصل السابق إلى ما أعطاه " دستور ١٩٢٣ " للملك من حق في التشريع في حالات الضرورة ( م ٤١ ) ، وما دام الأمر يتعلق بحق للملك فقد كان من الطبيعي أن يأخذ " دستور ١٩٢٠ " بنفس هذا الحق ، ولكن - وكما اعتدنا في هذا الدستور - مع تقوية السلطة التنفيذية ، فبينما قضى " دستور ١٩٢٣ " بوجوب دعوة البرلمان لإجتماع غير عادي لتعرض عليه هذه المراسيم التي اقتضتها حالة الضرورة الاستثنائية ، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ماكان لها من قوة القانون . نجد في المقابل أن " دستور ١٩٢٠ " لم يشر إلى مثل هذا القيد ، وإنما اكتفى بالنص علي وجوب عرض هذه المراسيم علي البرلمان في ميعاد لايتجاوز الشهر من إجتماعه التالي ، فإذا لم تعرض علي البرلمان في ذلك الميعاد أو لم يقرها أحد المجلسين انتهى ماكان لها من قوة القانون (م ٤١ من دستور ١٩٢٠) .

وهكذا فلا بأس إذن علي الحكومة - في ظل " دستور ١٩٢٠ " - من إصدار هذه المراسيم التي تكون في قوة القانون ، وأن تنتظر مطمئنة حتي دور الإنعقاد العادي ، وتعرضها عليه ، لا علي الفور ، وإنما في مدي شهر (١) .

#### د - دعوة البرلمان إلى إجتماع غير عادي :

كان " دستور ١٩٢٣ " يجبر الملك علي دعوة البرلمان إلى إجتماع غير عادي إذا طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لأعضاء أي مجلس من مجلسي البرلمان ( م ٤٠ ) ، وهذا الإجبار له مايبزره إذ أنه ليس من المتصور أن تري الأغلبية المطلقة لأعضاء أي مجلس من مجلسي البرلمان أن ثمة مايدعو إلى عقد إجتماع غير عادي ، وأن تبقي هذه الرؤية رهينة برغبة الملك . ولكن الغريب أن هذا الأمر غير المتصور قد جاء ضمن نصوص " دستور ١٩٢٠ " إذ نص في مادته رقم (٤٠) علي أن : " للملك عند الضرورة أن يدعو

(١) المرجع السابق ، ص ٨٣ .

البرلمان إلى اجتماعات غير عادية ، وهو يدعو متى طلب ذلك عند الضرورة أيضاً  
ببريضة موقع عليها من الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين،  
ويطعن الملك فـض الاجتماع غير العادي " . ويستفاد من هذا النص أن هذه الدعوة قد  
أصبحت رهيئة بتقدير الملك لهذه الضرورة ، أي أن الأغلبية المطلقة لأعضاء كل من  
المجلسين - وليس مجلساً منهما فقط - ترى دعوة البرلمان ومع ذلك فهي لاتستطيع إلا  
إذا قدر الملك أن هناك ضرورة لذلك الإعتقاد !! .

## ٢ - تقوية " السلطة التنفيذية " بصورة غير مباشرة :

لم يقتصر هذا الدستور - في تقويته للسلطة التنفيذية - علي ماسبق ذكره من  
أمر، ولكنه راح يواصل سعيه هذا بصورة غير مباشرة من خلال إضعاف سلطة  
البرلمان، بشكل يؤدي في النهاية إلى تقوية " السلطة التنفيذية " . ويبدو ذلك واضحاً من  
ثنايا ماييلي : إنقاص مدة دور الإعتقاد العادي للبرلمان ، والحرمان من حق إقتراح  
القوانين المالية ، وإطالة أمد تعطيل البرلمان ، وأخيراً تقييد سلطة البرلمان في سحب الثقة  
من الوزارة .

## ١ - إنقاص مدة دور الإعتقاد العادي للبرلمان :

قرر " دستور ١٩٣٠ " في مادته رقم (٩١) إنقاص مدة دور الإعتقاد العادي للبرلمان  
إلى خمسة شهور فقط - بعد أن كانت هذه المدة هي ستة شهور في ظل "دستور ١٩٢٢"  
- ولاشك في أن هذه المدة غير كافية لإتمام المشاركة البرلمانية في الأعمال ناهيك عن  
رقابة العمل الحكومي (١) .

هذا ولقد أغفل " دستور ١٩٣٠ " النص علي عدم جواز فـض دور إعتقاد البرلمان  
قبل الفراغ من تقرير الميزانية الجديدة . وفي هذا مافيه من إهدار لواحد من أبرز  
إختصاصات البرلمان ألا وهو النظر في المسائل المالية ، ذلك بأن النظر في هذه المسائل  
هو في واقع الأمر السبب الرئيسي لنشأة البرلمانات تاريخياً (٢) . ولنا في نشأة البرلمان  
الإنجليزي - بمجلسيه - أبلغ دليل علي ذلك .

(١) إبراهيم أحمد شليبي - مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٤ .

(٢) ماجد راغب الطور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ .

## ب - الحرمان من حق إقتراح القوانين المالية :

ولقد واصل هذا الدستور إهداره لحق البرلمان في المسائل المالية ، بأن جعل -  
وخلافاً لما نص عليه "دستور ١٩٢٣" - إقتراح القوانين المالية من إختصاص الملك وحده  
وليس من إختصاص أي من المجلسين (م ٢٨) .

## ج - إطالة أمد تعطيل البرلمان :

أجاز " دستور ١٩٢٠" للملك - عملاً - أن يعطل الحياة النيابية تماماً لمدة سبعة  
شهور ، وذلك بأن يحل " مجلس النواب " ، ولا تجري إنتخاباته الجديدة إلا في نهاية  
الشهور الثلاثة التي يجب أن تجري خلالها - كانت هذه المدة شهرين في ظل "دستور  
١٩٢٣" - ولا يسمى البرلمان إلي الإجتماع إلا في نهاية المدة التالية للإنتخاب والتي يجب  
أن يجتمع خلالها وهي أربعة شهور (م ٢٨) - كانت هذه المدة عشرة أيام في ظل "دستور  
١٩٢٣" (١) . ويستفاد من ذلك أن السلطة التنفيذية تستطيع أن تعطل عمل " مجلس  
النواب" - ومعه " مجلس الشيوخ " الذي تتوقف جلساته بمجرد حل " مجلس النواب " -  
(م ٧٩) - لمدة سبعة شهور ، وفي هذا ما يكشف لنا عن مدى خطورة حق الحل، هذه  
الخطورة التي قد تؤدي إلي إنفراد السلطة التنفيذية بالعملية التشريعية لمدة سبعة  
شهور(٢).

## د - تقييد سلطة البرلمان في سحب الثقة من الوزارة :

لم يكتف "دستور ١٩٢٠" بهذا القدر من إضعاف البرلمان ، بل راح يقيد حق  
"مجلس النواب" في إقتراعه بعدم الثقة بالوزارة بقيود شديدة (٣) ، تجعل إستعمال هذا  
الحق متعزراً بل ممتنعاً من الناحية الواقعية (٤) ، إذ أوجب هذا الدستور أن يقدم طلب  
الإقتراح بعدم الثقة - صريحاً كان أو ضمنياً - كتابة ، وأن يوقع عليه ثلاثون نائباً علي

(١) المرجع السابق .

(٢) مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٥ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٩ .

الأقل، وأن تبين فيه الشئون التي ستجري فيها المناقشة يعقبها الإقتراع علي عدم الثقة بياناً واضحاً ، ولايجوز أن يطرح هذا الطلب للمناقشة ، إلا بعد ثمانية أيام علي الأقل من يوم تقديمه ، ولا يجوز أن تؤخذ الآراء عن هذا الطلب إلا بعد يومين علي الأقل من تمام المناقشة فيه (م ٦٦) . هذا كما اشترط " دستور ١٩٣٠ " أن يكون قرار عدم الثقة بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس جميعاً ، لا للأعضاء الحاضرين فقط (م ٦٥).

والحق أن الحاجة في مصر لم تدع إلي إضافة مثل هذه القيود التي لم تكن واردة في "دستور ١٩٢٢" ، إذ لم تشكو مصر - مثلاً - من إنعدام الإستقرار الوزاري نتيجة لتدخل البرلمان المستمر بعدم الثقة . ولم يدع أحد من خصوم النظام الدستوري أن "مجلس النواب" قد أسرف في استعمال حق سحب الثقة من الوزارة ، بل بالعكس لم يكن قد استعمل قط طيلة السنوات الماضية <sup>(١)</sup> . وذلك في نفس الوقت الذي استعملت فيه السلطة التنفيذية حقها في حل البرلمان مرات عديدة !! .

ومن الواضح أن الغرض الرئيسي من وضع هذه المراقيل أمام حق " مجلس النواب " في سحب الثقة من " الوزارة " هو تمكين هذه الأخيرة من التأثير علي النواب لإجتياز قرار سحب الثقة منها ، فالطلب يجب أن يقدم كتابة من ثلاثين نائباً ، ولايجوز لعضو بمفرده أن يثير مسألة سحب الثقة ، وإذا قدم الطلب لاتجوز المناقشة فيه إلا بعد ثمانية أيام ، وإذا جرت المناقشة فيه لايجز فيه الرأي إلا بعد يومين ، وكل هذا يعطي الفرصة للوزارة لكي تؤثر في النواب بطريق الإغراء أو التهديد فيمتنعون عن سحب الثقة منها.

كانت هذه هي أبرز معالم ماجاء بهذا الدستور (دستور ١٩٣٠) من حرص علي تقوية الهيئة القائمة علي الوظيفة التنفيذية بمعصريرها " الملك " و "الوزارة" ، علي حساب الهيئة القائمة علي الوظيفة التشريعية (البرلمان بمجلسيه "الشيوخ" و "النواب") .

(١) المرجع السابق

ولعله من الضروري بمكان أن نعرض وبحث بصدد تناول  
'دستور ١٩٢٠' - إلى قانون الإنتخاب الذي صدر مع الدستور ، وذلك  
لنتعرف علي هيئة الناخبين طبقاً لهذا الدستور

### - قانون الإنتخاب :

أعاد " دستور ١٩٢٠ " نظام الإنتخاب غير المباشر ، إذ نصت مادته رقم (٨١) علي  
أن : " يكون الإنتخاب علي درجتين ، فإنتخاب الدرجة الأولى يجري علي أساس الإقتراع  
العام ، أما الدرجة الثانية فيجب أن يتوفر في ناخبها شرط نصاب مالي ، ويحدد قانون  
الإنتخاب هذا الشرط ويجوز أن يعفي منه الناخبين الذين توفرت فيهم حالة كفاة  
خاصة". ولقد حدد قانون الإنتخاب الصادر مع "دستور ١٩٢٠" (قانون رقم ٢٨ سنة  
١٩٢٠) في مادته الثانية شرط النصاب المالي وشرط الكفاة الخاصة علي النحو التالي.  
'أنه يجب في ناخب الدرجة الثانية (المنسوب) أن يكون مالكاً لأموال ثابتة مربوط عليها  
ضريبة عقارية لا تقل عن جنيه مصري سنوياً أو لعقارات مبنية لا تقل قيمة إيجارها  
السوي عن اثني عشر جنيهاً مصرياً ، أو أن يشغل بصفته صاحب حق إنتفاع أو  
مستحقاً في وقف أو بطريق الاستئجار لعائلته أو لحرفته أو لمهنته منزلاً للسكني أو تيسراً  
من منزل أو محلاً آخر قيمة إيجاره السنوي لا تقل عن اثني عشر جنيهاً مصرياً ، أو أن  
يكون مستأجراً لمدة سنة علي الأقل أرضاً زراعية مربوطاً عليها ضريبة عقارية لا تقل عن  
جنيهين سنوياً ، أو أن يكون حائزاً لشهادة دراسية ابتدائية أو لشهادة تاملها'

هذا ولقد رفع هذا القانون سن الناخب من ٢١ إلي ٢٥ سنة حتي يقل عدد  
الناخبين، كما حصر هذا القانون حق الإنتخاب في مندوبين خمسينيين ، وذلك في معني  
أن يتوب كل مندوب عن خمسين ناخباً (كان العدد ثلاثين في قانون الإنتخاب الأول  
الصادر في ٢٠ أبريل ١٩٢٢ ، وذلك قبل إقرار نظام الإنتخاب المباشر)

ولعل أبرز ما يذكر في هذا الصدد هو حرمان هذا القانون لفئات معينة من حق  
الترشح لعضوية البرلمان ، إذ منع هذا الحق من كل من يزاول إحدى المهن الحرة في بلد  
غير القاهرة ، وهو ما يعني حرمان الأطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار



المقيمين في الثغور والأقاليم ، في حين أن هذا القانون قد أباح نفس الحق للعمد ومشايخ البلاد ، كما أجاز لهؤلاء العمدة والمشايخ أن يجمعوا بين عضويتهم في البرلمان - إذا مانحوا في الإنتخاب - وبين وظائفهم . ومن الواضح أن الفرض الرئيسي من هذا التناقض بين الحرمان والإباحة هو استبعاد أكبر عدد ممكن من أصحاب الثقافة والمقدرة ليزدحم المجلس بأولئك الذين يسهل التأثير عليهم .

وجملة القول في شأن "دستور ١٩٢٠" أنه قد مثل - بلا ريب - ردة علي طريق التحديث الدستوري ، إذ أضاع العديد من المكاسب التي جنتها الأمة من خلال إقرار "دستور ١٩٢٣" . وتتمثل معالم هذه الردة فيما أيداه هذا الدستور من حرص علي تقوية السلطة التنفيذية علي حساب السلطة التشريعية ، وقد كان من المفترض أن يحرص هذا الدستور علي مراعاة ماكتشفت منه التجربة العملية والتطبيق الفعلي للدستور السابق (دستور ١٩٢٣) ، هذه التجربة التي كشفت عن إستبداد "السلطة التنفيذية" في مواجهة "السلطة التشريعية" ، وعلي نحو كان ينبغي معه تقوية هذه الأخيرة في مواجهة "السلطة التنفيذية" وليس العكس !! .



## المبحث الثاني

### واقع قوي الحياة السياسية الفعلية

#### خلال مرحلة "دستور ١٩٣٠"

كان دستور "دستور ١٩٣٠" - كما أسلفنا - بمثابة ضربة للأمة بأسرها ، ولذلك فلم يكن غريباً أن تقابل الأمة هذا الدستور باستنكار شديد تجلي في المظاهرات العنيفة المتكررة ، والإحتجاجات الحزبية شديدة اللهجة <sup>(١)</sup> . غير أن هذا كله لم يكن ليؤدي أمام إصرار الملك ووزارته التي اصطنعها علي إستعادة الحكم المطلق ، فراحت وزارة "صنقي" تسعى في تطبيق الدستور الذي صنفته ، غير عابئة بما يدور حولها من معارضة أو إحتجاج .

كانت الخطوة الأولى نحو تطبيق الدستور هي - بطبيعة الحال - إجراء إنتخابات البرلمان الجديد ، ولما كانت وزارة صنقي هي التي صنعت هذا الدستور ، فقد كان لإلزام عليها أن تصنع برلماناً له ، ولما كان مطلوباً أن يشغل هذا البرلمان رجال من حزب الحكومة فقد كان علي الوزارة أن تصنع هذا الحزب <sup>(٢)</sup> !! .

#### إنشاء " حزب الشعب " :

عندما قامت وزارة "صنقي" بما قامت به من إنقلاب علي "دستور ١٩٢٣" وصل إلي حد الإلغاء ، واستبدلته بدستورها الذي صنفته إرضاءً للملك ، كان من الطبيعي أن تجد سائر القوى المؤيدة للنظام الدستوري نفسها وقد اتحدت في وجه هذه الردة الدستورية ، وبالفعل كان هذا هو ما حدث ، إذ اتفق حزبا "الوفد" و "الأحرار الدستوريين" علي مقاطعة الإنتخابات التي اعترفت "صنقي" إجرائها علي أساس دستوره ، كما اتفقا علي عدم الإعتراف بهذا الدستور <sup>(٣)</sup> .

(١) راجع في ذلك : - المرجع السابق ، ص ١٥٢ - ١٥٥ .

(٢) يونان ليب نثق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٣ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٩ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، في أحقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٥ .

والواقع أن موقف حزب "الأحرار الدستوريين" قد كان مفاجئاً لصديقي ، إذ يبدو أنه قد حول علي تأييد "الأحرار الدستوريين" في هذه الانتخابات ، وفي مذكرات صديقي مايكيد ذلك إذ جاء فيها : " ولكن بعد تأليفي الوزارة ، ووضعي دستور سنة ١٩٢٠ وإعلان الانتخابات لقيام برلمان جديد في ظل هذا الدستور ، رأيت أن لابد للوزارة من استنادها إلى أغلبية برلمانية . وقد كنت أؤمل أن يؤيدني حزب الأحرار الدستوريين كما أيديني حزب الاتحاد نظراً لصدائقي لأعضائه الذين شعروا بلثي سلكت الطريق القويم . ومما يؤسف له أن المسائل الشخصية لعبت في ذلك دورها الممقوت ، ولم يعمل حساب لما قلته بإخلاص عندما توليت الحكم وهو : "أني عابر سبيل" (١) .

من هنا نشأت إذن حاجة "إسماعيل صديقي" إلى إنشاء حزب جديد يخوض به المعركة الانتخابية (٢) ، ويرتكز عليه في الحياة السياسية السورية التي أنشأها ، فأسس حزباً أسماه "حزب الشعب" (٣) .

ولقد أعلن "صديقي" عن قيام هذا الحزب في ١٧ نوفمبر عام ١٩٢٠ ، حيث تولي رئاسته بنفسه ، كما أصدر له صحيفة هي صحيفة "الشعب" (٤) . ولأنه أن في نشأة هذا الحزب ما يذكركنا بنشأة "حزب الاتحاد" ، فكلهما نشأ في أحضان السلطة ، وكلهما حركته أصابع القصر ، ولكن مع إختلاف في الأسماء. كانت تجربة "حزب الاتحاد" هي أول تجربة لما يمكن وصفه بـ "أحزاب القصر" أو "أحزاب الملك" ، والواقع أن هذه التجربة - كما فصلنا في موضع سابق - كانت تجربة فاشلة بكل المعايير ، وهو الأمر الذي استدعي من القصر محاولة البحث عن أسباب فشل التجربة الأولى (تجربة "حزب الاتحاد") لتلافي فشل التجربة الثانية (حزب الشعب) . وتتلخص أبرز الدروس المستفادة التي خرج بها القصر من التجربة الأولى فيما يلي (٥) :

(١) إسماعيل صديقي ، مذكراتي (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٥٠) ، ص ٤٥ .

(٢) نبيه بيومي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥١ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية - الجزء الثاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٧ .

(٤) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٩ .

(٥) يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٥ -

- ١ - أن الشكل الملكي الصارخ لحزب الإتحاد كان محسباً عليه لا له .
  - ٢ - إفتقار حزب الإتحاد لوجود شخصية قيادية قادرة علي وضع الحزب في السلطة ، ووضع السلطة في يد الملك .
  - ٣ - أن التجربة الأولى تمت في ظل " دستور ١٩٢٢ " الذي لا يمنح الملك من السلطة بقدر ما يمنح الأمة .
  - ٤ - أن هذه التجربة قد تمت في غياب التقسيق مع الإحتلال البريطاني .
- ومن الواضح أن القصر قد تلافي كل سلبيات التجربة الأولى وهوامل فشلها، عندما أنشأ "حزب الشعب" ، فمع وجود شخصية كشخصية " إسماعيل صدقي " باشا، بدا الحزب الجديد منسجماً لصداقته أكثر مما بدا صنيعة للقصر . كما أن "صدقي" لم يدرح وسعاً في سبيل إنجاح التجربة ، فأسقط دستور ١٩٢٢ ووضع دستوراً جديداً مناسباً للملك ومنسجماً لصداقته !! ، وفي نفس الوقت تمكن من تهديد دار المنسوب السامي البريطاني ، وهوما لم يستطعه القصر في التجربة الأولى (١) .
- هكذا إذن نشأ حزب " الشعب " وقد ناصب هذا الذي تسمي باسمه العدا ، فأصبح جديراً بأن يطلق عليه أسم " عدو الشعب " (٢) . وبطبيعة الحال فلم ينضم لهذا الحزب إلا عدداً محدوداً من رجال المال وبعض الأعيان والعمد والمستضعفين من كبار موظفي الدولة (٣) . والحق أن " صدقي " كان قد استخدم كل مايمكن من وسائل الترغيب والترهيب في جذب هذا العدد المحدود إلي عضوية الحزب (٤) .
- وسعيّاً وراء إنتشار الحزب صدرت الأوامر بتأليف لجان له في كل مركز من المراكز، هذا بالإضافة إلي الإعلان عن برنامج الحزب الذي صدر مكوناً من سبع مواد

(١) المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(٣) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩٠ .

(٤) راجع في ذلك :

- بيان لييب رتق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٦

- ١٦٧ -

تتضمن بعض المبادئ العامة بشأن العمل على إستقلال مصر إستقلالاً تاماً ، والمحافظة على حقوق مصر في السودان ، وإتفاق مصر وبريطانيا على المسائل المتعلقة بينهما ، وإلغاء الإمتيازات الأجنبية ، وبخول مصر عصبة الأمم ، وإستقلال القضاء ، وإصلاح الأحوال الداخلية ، وأخيراً المحافظة على حقوق العرش <sup>(١)</sup> . وأهم ما يمكن ملاحظته على هذه المبادئ والأهداف أنها قد اتسمت بالعمومية ، كما أنها قد نصت على تأكيد حقوق العرش ، وهو نص لم يرد في برنامج أي حزب آخر بما في ذلك الحزب الملكي الأول (حزب الإتحاد)<sup>(٢)</sup> .

هذا وعلى الرغم من أن هذا الحزب الجديد كان هو بطل الإنتخابات التي أجريت في عام ١٩٢١ ، بيد أن هذه البطولة لم تدم طويلاً ، فمع سقوط " صدقي " في عام ١٩٢٣ ، انتهى من الناحية الواقعية - وجود هذا الحزب ، صحيح أنه خاض الإنتخابات مرة أخرى في عام ١٩٣٦ ، غير أن الحزب لم يحصل في هذه الإنتخابات إلا على عشرة مقاعد من مجموع المقاعد البالغة ٢٣٢ مقعداً <sup>(٣)</sup> !! .

### تحالف " الوفد " و " الأحرار الدستوريين " :

كما قد أشرنا إلي إتفاق " حزب الوفد " و " حزب الأحرار الدستوريين " على مقاطعة الإنتخابات الجديدة التي أجريت في ظل " دستور ١٩٢٠ " ، ولقد كان هذا الإتفاق هو الخطوة الأولى نحو إيجاد نوع من الإتصال والتنسيق بين الحزبين وصولاً لتحقيق هدفهم في إسقاط " وزارة صدقي " و " الدستور الذي أتت به " <sup>(٤)</sup> .

وتجالت أبرز مظاهر هذا التنسيق بين الحزبين في ذلك الميثاق الذي عقد بينهما في ٢١ مارس عام ١٩٢١ والذي سُمي بـ " عهد الله والوطن " ، حيث اتفقا فيه على تكليف

(١) راجع في ذلك :

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩١ .

(٢) يبرهان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٤) حاسم محروس عبد المطلب ، صفحة من تاريخ مصر " ١٩٢٠ - ١٩٢٤ " " حزب الشعب " (الاسكتيرية : دار المعارف ، ١٩٨٦ ) ، ص ٢٢١ .

جبهة لإعادة النظام الدستوري الذي ارتضته الأمة (دستور ١٩٢٣) ، فتتولي الأغلبية النيابية شئون الحكم وتضطلع بأعبائه ، كما تم الإتفاق بين الحزبين علي قيام زعمائهما بزيارة الأقاليم ، وعقد مؤتمر وطني عام يمثل الأمة علي إختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية (١) .

والواقع أن وزارة " صدقي " قد وقفت بالمرصاد لكل ما اتفق عليه الحزبان في ميثاقهما ، ذلك بأنهما قد منعت زعمائهما من مغادرة العاصمة ، كما منعتهم من عقد الإجتماعات العامة التي يدعون إليها . أما المؤتمر الوطني العام والذي اعتمد الحزبان عقده في ٨ مايو عام ١٩٣١ فقد قررت الوزارة منعه هو الآخر ، غير أن هذا لم يحل دون قيام الحزبين بإعلان القرارات التي اتفق علي وضعها ، والتي تتلخص فيما يلي (٢) :

١ - التمسك بدستور ١٩٢٣ ، وذلك باعتباره النظام الوحيد الذي ترشاه الأمة لحكمها .  
٢ - بما أن " الولد المصري " و " الأحرار الدستوريين " قد قررا مقاطعة الإنتخابات التي تجريها الوزارة الحالية في ظل النظام الذي استصدره " صدقي " باشا في ٢٧ أكتوبر عام ١٩٣٠ ، فالإنتخابات التي تجريها وزارة " صدقي " باشا في ظل هذا النظام - مع ما يحيطها من أعمال الضغط علي حرية الأمالي جميعاً بما لا يتفق وقوانين البلاد المتعددة - لا تعبر عن رأي الأمة ولا تعتبر استفتاء لها بحال ، والمؤتمر يعلن أن البرلمان الذي قد يعقد علي أثر هذه الإنتخابات لا يمثل الأمة ، ولذلك فكل معاهدة أو إتفاق يعقد مع حكومة تستند إلي هذا البرلمان لانتقيد الأمة بنصه أو بتنفيذه .

٢ - الإحتجاج علي ما قامت به وتقوم به وزارة " صدقي " من مصادرة حرية الرأي بتعطيل الصحف ومراقبتها إدارياً والعبث بحرية القول والإجتماع والإنتقال من مكان إلي آخر ، مما أدّى إلي سفك الدماء وإثارة الفواطر وتسخير الموظفين لأعمال غير متصلة بشئون وظائفهم أو واجباتهم إلي غير ذلك من الأعمال الخائفة

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ، في أحقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

لحرية الفرد والمجموع مما كان له أسوأ الأثر في حياة البلاد من جميع نواحيها  
اقتصادية أو سياسية أو إجتماعية .

٤ - رفع هذه القرارات إلى حضرة صاحب الجلالة الملك ، وإبلاغها لممثلي الدول الأجنبية  
في مصر .

وبطبيعة الحال فقد وقع زعماء " الوفد " و " الأحرار الدستوريين " علي هذه  
القرارات ، هذا بالإضافة إلي توقيع مجموعة كبيرة من رؤساء الوزراء والوزراء السابقين  
وكبار الضباط المتقاعدين ، ومما زاد من قيمة وأهمية هذه القرارات أنها قد حظيت  
بتأييد بعض أعضاء البيت المالكة<sup>(١)</sup>

### إجراء الانتخابات :

لم يلتفت القصر ولا وزارته إلي هذه القرارات ، ولا إلي شخصية الموقعين عليها،  
واستمرت الحكومة ممعنة في سياستها ، وجرت الانتخابات السورية في مايو ويونيو عام  
١٩٣٦ ، وكانت علي درجتين ، الأولى هي الانتخابات الخمسينية (أي أن ينتخب كل  
خمين ناخباً مندوباً عنهم) ، والثانية هي الانتخابات البرلمانية وفيها ينتخب المندوبون  
الخمينيون أعضاء " مجلس النواب " ثم أعضاء " مجلس الشيوخ " (٢) .

وهكذا أجريت الانتخابات وقد شاركت فيها أحزاب القصر (" الشعب " و " الإتحاد ")  
بالإضافة إلي " الحزب الوطني " الذي اتسمت علاقته مع القصر - خلال هذه المرحلة -  
بالود<sup>(٣)</sup> . وعلي الرغم من إفتقار هذه الأحزاب الثلاثة إلي القواعد المنظمة أو المنتشرة  
في أنحاء البلاد (٤) ، وعلي الرغم - أيضاً - من مقاطعة الأمة لهذه الانتخابات مقاطعة  
تامة أشبهت في روعتها وإتساع مداها مقاطعة الأمة للجنة " ملنر " في عام ١٩١٩ (٥) ،

(١) راجع في ذلك :- المرجع السابق ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(٣) يريثان ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية ' ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ' ، مرجع سبق ذكره ص ٢٥٩ .

(٤) تيبه يبرهي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٢ .

(٥) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٥ .



إلا أن نسبة من أدلوا بأصواتهم - حسب التقارير الرسمية - فاقت ٩٠٪ من الناخبين في بعض الدوائر ، وهو الأمر الذي يثبت - بما لا يدع مجالاً للشك - مبلغ ماشهدته هذه الانتخابات من تزوير (١) .

والحق أن هذه الانتخابات قد شهدت عملية تزوير واسعة النطاق ، حيث عمدت الحكومة إلي التزوير منذ البداية ، فلوغزت إلي لجان الانتخاب أن تزير محاضرها ، بحيث تثبت فيها حضور الناخبين كذباً وزوراً ، وبذلك تمت هذه المهزلة بل هذه المسألة الانتخابية ، وكانت سابقة خطيرة اتبعتها الإدارة في العمليات الانتخابية كلما أرادت الحكومة إسقاط برلمان صوري (٢) . وهو الأمر الذي وصفه أحد المراقبين بأنه "أشبه مايكون بالتمثيلية ، اشترك فيها رجال الإدارة اشتراكاً فعلياً ، ورتبوا الناخبين وغير الناخبين ، وجاء البرلمان طبقاً لهوي الحكومة ، ولكنه أصبح في وادٍ والشعب كله في وادٍ" (٣) .

وهكذا وطي الرقم مما واجهته وزارة " صدقي " في أثناء هذه الانتخابات من مقاطعة تامة ومقاومة عنيفة سقط علي أثرها عدد كبير من القتي والجرحي ، فإن هذه الوزارة لم تتخرج من أن تعلن عن حصولها علي أغلبية أصوات الناخبين ، في ظل نسبة تصويت بلغت - حسب الأرقام الرسمية - ٦٦٪ علي مستوي القطر بصفة عامة (٤) !! .

وطي أية حال ، فقد انتهت الانتخابات بأن اتخذت الوزارة الصديقة - في النهاية

---

(١) راجع في ذلك :

- مصطفى النحاس جبر ، سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية " ١٩١٤ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٠ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، في أحقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٥ .

(٣) محمد زكي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٤ .

(٤) مصطفى النحاس جبر ، سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية " ١٩١٤ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

- تجدر الإشارة هنا إلي أن النتائج الرسمية لهذه الانتخابات قد أسفرت عن حصول " حزب الشعب " علي ٨٤ مقعداً ، و " حزب الإتحاد " علي ٤٠ مقعداً ، و " الحزب الوطني " علي ٨ مقاعد ، والمستقلين علي ١٨ مقعداً .

- شكلها الدستوري ، ولكن أي شكل هذا الذي اصطبغ بانعكاس الأوضاع ، قديماً من أن ينيق البرلمان عن المستور ويتبثق الوزارة عن البرلمان ، إذا بالمستور ينبثق عن الوزارة التي قامت بدورها بتأليف البرلمان الذي يتفق ورغباتها (١) !!

تخلص من ذلك كله إلي أن البرلمان قد كان وليد إرادة الوزارة ، فهي التي صنعت الدستور الذي انتخب علي أساسه ، وهي التي زورت الانتخابات التي جاءت بأعضائه ، فهو إذن صناعة صدقية خالصة . هذا وإن كان علينا ألا ننسي أن وزارة صدقي قد كانت هي الأخرى صناعة ملكية خالصة !!

بتسليماً علي ما تقدم فقد كان من الطبيعي أن يحفل تاريخ هذا البرلمان بالكثير من التشريعات المقيدة للحرية ، وذلك من خلال تكيل حرية الصحافة والنشر وحق حرية إبداء الرأي ، والغرض من وراء ذلك لاحتاج إلي بيان ، فهو ببساطة حماية نظام الانقلاب (٢).

#### فرض تحالف " الوفد " و " الأحرار الدستوريين " :

ظهرت في يناير عام ١٩٢٢ فكرة بريطانية مقداها أن يتم تأليف وزارة إنتلافية من الوفديين والأحرار الدستوريين ، إذ رأي الإنجليز أن صدقي لم يطلع في أن يضم الأمة إلي صفه ، ولم يريدوا - في الوقت نفسه - أن يفرد الوفد بالحكم إذا أجريت إنتخابات حرة ، فلوحوا بهذه الفكرة لكي تشكل وزارة إنتلافية تكون عرضة للسقوط إذا أوعزوا هم أو الملك إلي بعض أعضائها بالإستقالة منها ، كما حدث لوزارة " النحاس " الأولى في عام ١٩٢٨ (٣) . وفي محاولة لإنجاح هذه الفكرة أشارت بريطانيا إلي أنه إذا تألفت مثل هذه الوزارة فإنها سوف تعقد معها المعاهدة التي انتهت إليها مفاوضات عام ١٩٢٠ ، وتعيد العمل بدستور ١٩٢٢ (٤)

(١) يذنان لبيب دنق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٩ - ٣٦٠ .

(٢) مصطفى لبيب زبد هيمي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٣) عبد الرحمن الراعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٥ .

(٤) علي الدين هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٧ .

ويبدو أن هذه الفكرة قد لاقت إرتياحاً لدى " الأحرار الدستوريين " ، خاصة وقد طال إنتظارهم لكراسي السلطة ، فراحوا يدعون إلي تكوين هذه الوزارة الإنتلافية واجتنبوا إلي صفهم ثمانية من أعضاء الوفد فراجت الفكرة وأيدها أشخاص كثيرون<sup>(١)</sup>. بيد أن " الوفد " - أو بالأحرى قسم من زعامته يضم " مصطفى النحاس " و "مكرم عبيد" و "أحمد ماهر" و "محمود فهمي النقراشي" قد اعترض علي الفكرة ، مستنداً في ذلك إلي أنه لا مساومة في حقوق البلاد ، وأن دستور الأمة يجب أن يعود بلا قيد أو شرط<sup>(٢)</sup>. هذا بالإضافة إلي أن في قبول مبدأ الوزارة الإنتلافية إنتهاك صريح لـ "عهد الله والوطن" الموقع بين " الوفد " و " الأحرار الدستوريين " والذي كان من أهم قواعده أن تتألف الوزارة من حزب الأغلبية ، فكيف يقبل " الوفد " فكرة لا تتفق مع "الميثاق القومي" ولم يمش علي عقده عام واحد<sup>(٣)</sup> ؟

وهكذا كانت فكرة تكوين " الوزارة الإنتلافية " بمثابة السكين التي شطرت الوفد وقسمت عري التحالف<sup>(٤)</sup> . إذ ترتبت عليها نتيجتان : أولاها خروج مجموعة من زعماء الوفد عليه ، وثانيتهما فض التحالف بين " الوفد " و " الأحرار الدستوريين " <sup>(٥)</sup> .

### تأليف " صدقي " لوزارة جديدة :

كان من المفترض أن يقوي مركز وزارة " صدقي " في أعقاب حدوث الإنتقسام بين "الوفد" و " الأحرار الدستوريين " ، غير أن مجموعة من عوامل الفشل قد إجمتعت لتؤثر علي وجود هذه الوزارة . ففي أثناء تلك الفترة كانت الأزمة الإقتصادية العالمية - والتي أثرت علي الإقتصاد المصري لإرتباطه بالإقتصاد الغربي - قد بدأت تظهر آثارها علي الهيكل الإقتصادي والإجتماعي للشعب المصري . ذلك في نفس الوقت الذي اشتدت فيه

(١) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٢) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر " ١٩١٨ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٥٥ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق ، ص ٧٥٤ .

(٥) بيان ليبب بنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦٠ .

معاناة المصريين من سياسة البطش والإرهاب التي استتتها وزارة "صديقي" (١) . ومن ذلك علي سبيل المثال القضية التي عرفت في ذلك الوقت بـ " فظائع البداري " ، فقد بدأت تلك القضية عندما قتل مأمور مركز البداري في مارس عام ١٩٣٢ إنتقاماً منه لحوادث التعذيب التي ارتكبها مع بعض الأفراد ، الأمر الذي دفع باثنين منهم إلي إغتياله ، قحوكما أمام محكمة جنايات أسيوط حيث قضت علي أحدهما بالإعدام وعلي الآخر بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فرفعا طعناً في هذا الحكم نظر أمام محكمة النقض وإلإبرام برئاسة "عبد العزيز فهمي" باشا ، فاثبتت في حكمها أن رجال البوليس قد فعلوا من المنكرات مايمكن وصفه بأنه " إجرام في إجرام " ، وأن من بين ما فعلوه مايعتبر جريمة " هناك عرض " يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وأنها من أشد المخازي إثارة للنفس وإهتياجاً لها ودفعاً إلي الإنتقام ، ورات محكمة النقض أن ماجعلته محكمة الجنايات موجباً لإستعمال الشدة مع المتهمين ، كان يجب أن يكون من مقتضيات إستعمال الرأفة معهم ، وعلي الرغم من أن محكمة النقض قد قضت برفض الطعن لأنها لاتملك قانوناً تخفيف العقوبة ، إلا أنها ألفتت في حكمها نظر ولاية الأمور إلي وجوب تدارك هذا الخطأ القضائي (٢) .

والحق أن هذا الحكم كان هو بداية النهاية لوزارة "صديقي" الأولى ، إذ اضطر "علي ماهر" باشا وزير الحقانية إلي وقف تنفيذ حكم الإعدام علي المحكوم عليه به وإتخاذ الإجراءات القانونية لتخفيف الحكم ، وقد خلف فعلاً إلي الأشغال الشاقة المؤبدة عمن حكم عليه بالإعدام ، كما خفف الحكم الآخر من الأشغال الشاقة المؤبدة إلي الأشغال الشاقة المؤقتة . هذا من ناحية الحكم في هذه القضية بالذات ، أما عن حوادث التعذيب التي أشار إليها الحكم ، فقد أمر وزير الحقانية بالتحقيق فيها وفي حوادث تعذيب أخرى وقعت من رجال الشرطة والإدارة ، وهو الأمر الذي أدني إلي إدانة بعض ضباط الشرطة (٣) . وهنا رأي صديقي أن استمرار التحقيق في هذه الحوادث وأمثالها سوف

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٧ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، في أحقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

يكشف عن قطائع لا يريد لها أن تظهر ، واخطف في ذلك مع وزيرين من وزرائه هما "علي ماهر" وزير الحقانية ، و "عبد الفتاح يحيى" وزير الخارجية ، فرغم إستقالته إلي الملك في ٤ يناير ١٩٣٢ ، وبينما علي أن : "الوثام وحسن التقاهم اللذين كانا رائدا الوزارة في القيام بأعباء الحكم ، قد أصابهما في الآونة الأخيرة شئ من الوهن ، الأمر الذي ترتب عليه استعصاء قيامي بالواجب الاسمي الذي تقضتكم جلايتكم بإسناده إلي" ، وهو يعني بالوهن الذي أصاب وزارته ذلك الخلاف الذي قام بينه وبين الوزيرين اللذين تضامنا في وجوب الإستمرار في تحقيق تلك المناسي والقطائع . فقبل الملك فؤاد إستقالته، وعهد إليه في اليوم نفسه بتأليف وزارة جديدة بعد إستبعاد "علي ماهر" و "عبد الفتاح يحيى" (١) .

وفي إعادة تكليف "صديقي" بتأليف الوزارة الجديدة - رغم ماكشفت عنه التحقيقات من جرائم وقطائع وزارته الأولى ، وماتردد عن تصرفات مالية مشبوهة قام بها أعضاء وزارته - مايكشف بوضوح عن رضا الملك "فؤاد" عن سياسة هذه الوزارة، ويرجع تمسك الملك بصديقي إلي عاملين رئيسيين (٢) :

أولهما : أن صديقي كان قوة كبيرة يصعب إيجاد مثله ، ليظل العمل سائراً علي نفس النهج الذي نهجه منذ ألف وزارته .

وثانيهما : أن صديقي قد كان - في نفس الوقت - قفازاً ليناً في يد الملك "فؤاد" الحديدية ، إذ كان الملك هو الحاكم الحقيقي للبلاد .

وعلي أية حال ، فلم تحظ وزارة "صديقي" الثانية بالإستقرار أو بطول العمر الذي حظيت به وزارته الأولى . ففي فبراير ١٩٣٢ ، سقط "صديقي" صريعاً لمرض طويل اقتضي سفره إلي أوروبا ، وفي أثناء غيابه هذا توالت الأحداث علي نحو أدي إلي نهاية عهده في الوزارة ، ثم إلي نهاية عهد "نستور" ١٩٣٠ الذي وضعه (٣) .

(١) راجع في ذلك :

- المرجع السابق .

- عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر " ١٩١٨ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧١٢ .

(٣) يوتان ليب دنق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦٢ .

بدأت هذه الأحداث مع تزايد نفوذ " القصر " خلال غياب " صدقي " في الخارج ، حيث أصبح القصر هو القوة الوحيدة المؤثرة في عمل الوزارة <sup>(١)</sup> ، وليس أدل علي ذلك مما أورده " صدقي " في مذكراته حول تزايد تدخل " زكي الإبراشي " باشا (ناظر الخاصة الملكية وساعد الملك الأمين) في أعمال الوزارة والحكم في أثناء استشفاء " صدقي " في الخارج ، وهو ما وصفه صدقي بقوله " فزاد نفوذ الإبراشي باشا واتسع نطاقه، ولما عدت من أوروبا ، وجدت الحال لا يطاق " <sup>(٢)</sup> .

وفي نفس الفترة ، وبالتحديد في أغسطس ١٩٢٣ ، قررت الحكومة البريطانية نقل السير " برسي لورين " مندوبها السامي في القاهرة ، وتعيين السير " مايلز لامبسون " محله، وهو ما يدل علي عزيم بريطانيا علي تغيير سياستها في مصر ، كما حدث مع تغيير " لورد " من قبله الأمر الذي دعا " صدقي " إلي أن يصرح وهو في باريس بأنه يود أن يتابع المندوب السامي الجديد في مصر سياسة الحياد التي أختطها سلفه " برسي لورين "، فلا يتدخل في السياسة المصرية لأن هذه الخطوة وحدها أوجدت في مصر كثيراً من السكينة والطمأنينة <sup>(٣)</sup> .

ونتيجة لكل ذلك فقد قرر صدقي أن يقدم إستقالته حالما يعود إلي مصر ، وهو ما عبر عنه لبعض المصادر البريطانية مبدئاً امتعاضه الشديد من إتساع نطاق تدخل القصر في شئون الحكم ، وبالفعل تقدم صدقي بهذه الإستقالة - في أعقاب عوبته إلي البلاد في أوائل سبتمبر - إلا أن " الملك " استمهله لبعض الوقت ثم لم يلبث بعد نحو أسبوعين (وبالتحديد في ٢١ سبتمبر ١٩٢٣) أن قبلها <sup>(٤)</sup> ، وذلك بعد أن وقع بينه وبين " صدقي " خلاف حول تعيين " حسن صبري " باشا ، فبينما كان صدقي يرغب في تعيينه وزيراً للحربية ، أصر " الملك " علي أن يعينه وزيراً للمالية دون مبرر واضح ، ولم يرضخ صدقي لإصرار الملك ، حيث قدم إستقالته مرة أخرى ، ليقبلها الملك <sup>(٥)</sup> . والواقع أن هذا

(١) المرجع السابق .

(٢) إسماعيل صدقي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩ .

(٣) يوتان ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ص ٣٦٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٦٥ .

(٥) سامي أبو التتر ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، مرجع سبق

ذكره ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

الخلاف لم يكن سوى نريفة للتخلص من صديقي ، خاصة بعد ما أبداه هذا الأخير من ضيق بتدخل القصر في شئون الحكم . غير أن الغريب في الأمر أن الملك "فؤاد" قد برد تخلصه من صديقي - في لقاء له مع المنسوب السامي البريطاني "برسي لورين" - بقوله : "أن مركز صديقي كان قد زاد تأثيره في البلاد إلي الحد الذي أصبح يخشي معه أن يتحول إلي دكتاتور ، وأنني - أي الملك - لم أكن لأوافق علي تركيز السلطة في أيدي شخص بعينه علي النحو الذي تركزت به في أيدي صديقي " (١) !!

### تأليف وزارة ملكية جديدة :

عهد الملك إلي " عبد الفتاح يحيي " باشا - أحد الوزيرين اللذين تسببا في إستقالة وزارة " صديقي " الأولى - بتأليف الوزارة الجديدة ، وكان ينتقد في أوروبا ، فصدع هناك بالأمر ، بينما قام الملك بتعيين الوزراء دون إنتظار قديم الملك بتشكيل الوزارة ، إذ عرف الناس أسماء الوزراء قبل أن يعود " عبد الفتاح يحيي " - نفسه - إلي مصر ، فلما حضر وقع مراسيم تأليف وزارته (٢) !!

والحق أن وزارة " عبد الفتاح يحيي " باشا هذه قد كانت وزارة ملكية خالصة منذ البداية ، سواء في ظروف تشكيلها أو طبيعته بنيانها ، وهو الأمر الذي جعل الوزراء في هذه الوزارة ينظرون إلي "القصر" ليتلقوا تعليماته دون إعتبار لرئيس الوزراء (٣) .

ولقد عمد القصر إلي تأصيل تبعية الوزارة له ، فصدر مرسوم بوجوب حلف الوزراء بيمين الولاء والإخلاص للملك والوطن قبل أن يتولوا أعمالهم ، ولم تكن هذه اليمين مما يوجب الدستور ، ولا كان الوزراء يقسمونها من قبل ، وإنما نص الدستور - فقط - علي اليمين التي يقسمها أعضاء البرلمان . والواقع أن هذه اليمين التي صدر بها المرسوم قد جاءت تكراراً لليمين التي نص عليها الدستور - لأعضاء البرلمان - ولكن مع تقديم الملك

(١) راجع في ذلك :

- بيان ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٣ " . مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦٥ .

(٢) المرجع السابق -

(٣) سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٢٢ - ١٩٢٦ " . مرجع سبق

ذكره ، ص ١٥٥ - ١٥٦ .

علي الوطن <sup>(١)</sup> . وهذه تعد - بلا شك - سابقة خطيرة لأن ذلك يعني أن الوزارة قد إنقسم ولانها بين الملك والوطن ، وهو ما يعني أيضاً السيادة المطلقة للقصر علي أية وزارة تتولي الحكم بعد ذلك <sup>(٢)</sup> .

وعلي أية حال ، فلقد بدأت الوزارة الملكية الجديدة عملها في سبتمبر ١٩٢٣ ، واضعة نصب عينها تحقيق هدفين رئيسيين <sup>(٣)</sup> :

أولهما : تكليم أنصار " صدقي " باشا ، فبعد إبعاده عن رئاسة الوزارة كانت الرغبة قوية في إبعاده عن رئاسة حزبه (حزب الشعب) ، وقد نجح " عبد الفتاح يحيي " في ذلك بسهولة ، إذ أن هذا الحزب لم ينشأ إلا ليستند إلي الوزارة ، فلما أقصي " صدقي " عن رئاسة الوزارة أنضم حزبه إلي رئيس الوزارة الجديد ، فكان حتماً مقضياً أن يتنحي عن رئاسة الحزب الذي أنشأه <sup>(٤)</sup> ، ليشهد " صدقي " بعينه المواليد الذي صنعه يعقه ويخرج عن طاعته ، بل ويبتعد عنه إلي درجة أن يعاديه .

وثانيهما : محاولة التقرب إلي الأحزاب السياسية المعارضة للوزارة ، إن لم يكن بهدف الحصول علي تأييدها لوزارته ، فعلي الأقل بهدف الإيقاع بينها . إلا أن هذه المحاولة لم تبلغ أهدافها ، ذلك بأن تلك الأحزاب قد ظلت علي معارضتها للوزارة ، وعلي كشف مساوئها .

والواقع أن الفضل قد كان لحليف هذه الوزارة في كل ماتصدت للقيام به ، فبرغم ماأشار إليه " عبد الفتاح يحيي " رئيس الوزارة في كتابه إلي الملك بقبول تكليف الوزارة من أن معالجة الأزمة الإقتصادية هي شغل وزارته الشاغل ، إلا أن وزارته لم تعمل -

---

(١) عبد الرحمن الراجحي ، في أحقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٢ .

(٢) سامي إبراهيم ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢ - ١٩٢٦ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٦ .

(٣) بيهان لبيب ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٣ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦٦ - ٣٧٧ .

(٤) راجع في ذلك :

- عبد الرحمن الراجحي ، في أحقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٦ .



في هذا الصدد - عملاً يذكر <sup>(١)</sup> . هذا بالإضافة إلي مالحق بهذه الوزارة من إساعة نتيجة لتفجر ما عُرف بقضية " نزاهة الحكم " التي استطاعت صحيفة " السياسة " - الناطقة باسم " حزب الأحرار الدستوريين " - الكشف عن تفاصيلها <sup>(٢)</sup> ، حيث أظهرت هذه القضية مخالفات مالية صارخة نسبت إلي وزير الأشغال - وهو من أتباع القصر - في شأن إسناد بعض المقاولات للإقتصادي الكبير " أحمد عبيد " ، دون مراعاة للقوانين والوائح المالية المنظمة لذلك <sup>(٣)</sup> .

ولقد كان من الطبيعي بعد أن اتضح مبلغ ضعف الوزارة وإنفصالها عن الشعب علي هذا النحو ، أن تغير بريطانيا من سياسة الحياد التي التزمت بها علي امتداد سنوات " دستور ١٩٢٠ " ، حيث راحت تتدخل في أعمال الملك والوزارة علي السواء <sup>(٤)</sup> . ويبدو أن عاملاً إضافياً كان وراء تدخل بريطانيا ألا وهو اشتداد المرض علي الملك فؤاد ، ذلك بأن بعض المسؤولين في القصر قد انتهزوا فرصة مرض الملك ليتخذوا لأنفسهم صلاحيات لا يخولها لهم وضعهم الوظيفي . الأمر الذي دفع المستر " بيترسون " نائب المندوب السامي البريطاني في القاهرة إلي التدخل ليقدم طلبين محددين <sup>(٥)</sup> :

أولهما : شغل منصب رئيس الديوان الملكي ، الذي كان شاغراً وقتذاك ، وذلك حتي يتمكن البريطانيون - علي حد تعبير نائب المندوب السامي - من التعامل مع شخصيات مسئولة في القصر .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) لمزيد من التفصيل حول هذه القضية ، راجع :

- محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية " الجزء الأول " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٤ .

- أحمد زكريا الشلق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٣) سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٢٢ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٨ .

(٤) بيان ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧١ .

(٥) المرجع السابق .

ولزيد من التفصيل في هذا الصدد ، راجع أيضاً :

- مصطفى النحاس جبر ، سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية " ١٩١٤ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٣ - ٤١٦ .

وثانئيهما : إقالة وزيرين ممن عرفوا بتبعيتهم الشديدة للقصر ، وبأنهم أدواته في الوزارة.

وعلى الرغم من محاولة القصر والوزارة تجاهل تنفيذ هذين المطلبين ، إلا أنهما (القصر والوزارة) قد اضطرا - أمام الإصرار البريطاني - إلى تنفيذ المطلبين ، حيث عين " أحمد زويد " رئيساً للديوان الملكي في ٢٧ أكتوبر ١٩٣٤ ، كما قدم الوزيران المطلوب إبعادهما إستقالتيهما من الوزارة <sup>(١)</sup> .

غير أن المطالب البريطانية لم تتوقف عند هذا الحد ، حيث طالبت بريطانيا - على لسان "بيترسون" - بإستقالة وزارة " عبد الفتاح يحيى " وتشكيل وزارة برياسة "توفيق نسيم" ، وذلك نظراً لمواقف وزارة " عبد الفتاح يحيى " المتشددة - من وجهة نظر بريطانيا - والتي تمثلت في رفض مجموعة من المطالب البريطانية ، والتي يأتي على رأسها : رفض الوزارة إطلاع دار المنسوب السامي على أسماء المرشحين لمجلس الوصاية على العرش ، ورفضها تعيين موظف بريطاني كبير في وزارة المعارف العمومية ، وتياهما محل قومسيون بلدية الاسكندرية وأغلب أعضائه من الأجانب ... الخ <sup>(٢)</sup> .

وهكذا لم يكن هناك مناص من تقديم الوزارة لإستقالتها في ٦ نوفمبر ١٩٣٤ ، بعد أن أشار رئيسها في كتاب الإستقالة إلى تدخل الإنجليز بقوله : " أنه في الشهر الأخير والمصريون جميعاً يضرعون إلي الله أن يتم لجلالتكم أسباب الصحة ، أبلغت رغبات للحكومة البريطانية لايسعني قبولها دون التفريط في حقوق البلاد " ، وفي ذلك إشارة إلى تدخل "بيترسون" في مسألة الوصاية على العرش . وبطبيعة الحال فلم يكن أمام الملك سوى أن يقبل هذه الإستقالة ، وأن يعهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى " محمد توفيق نسيم " باشا ، الذي رشحه الإنجليز <sup>(٣)</sup> .

---

(١) بيان ليب رنك ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، في أحقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٢ - ٢٠٤ .

## نهاية " دستور ١٩٣٠ " :

كانت إستقالة وزارة " عبد الفتاح يحيى " - في واقع الأمر - بمثابة الخطوة الأخيرة نحو نهاية عهد " دستور ١٩٣٠ " ، ذلك بأن العمل الأول لوزارة "توفيق نسيم" - التي خلفت وزارة " عبد الفتاح يحيى " - كان هو إلغاء "دستور ١٩٣٠" (دستور صدقي) ، ففي ٢٠ نوفمبر عام ١٩٣٤ صدر أمر ملكي بإبطال العمل بالنظام المقرر بالامر رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، أي دستور ١٩٣٠ ، ويحل مجلسي الشيوخ والنواب القائمين علي أساس هذا النظام (١) .

غير أن هذا الأمر لم يشتمل علي إعادة العمل بدستور ١٩٣٢ ، وإنما اكتفي بنقل السلطة التشريعية إلي يدي الملك إلي أن يوضع نظام دستوري جديد ، يحل محل "دستور ١٩٣٠" ، وهكذا إنتهى الإنقلاب الدستوري الثالث (٢) .

وجملة القول في شأن مرحلة تطبيق " دستور ١٩٣٠ " ، أنها كانت مرحلة ردة علي طريق التحديث الدستوري من ناحية ، وعلي طريق تطور قوي الحياة السياسية الفعلية من ناحية أخرى ، إذ عادت مصر - من خلال تطبيق هذا الدستور - إلي مرحلة "الحكم المطلق" ، بكل مايعرفه هذا الحكم المطلق من سيطرة وإستبداد وقهر وإستعباد ، حيث راح "الملك" وحده - تمركه أصابع الإنجليز - يمارس السلطة التنفيذية من خلال وزاراته التي صنعها ، ولم لا وقد كانت وزاراته هذه - بدورها - هي التي صنعت الدستور وهيئت أعضاء البرلمان !! .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

(٢) مصطفى أبوزيد لهي ، الدستور المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٠ - ١٠١ .



## الفصل الثالث

### في

## مرحلة العودة إلى دستور ١٩٢٣

### مقدمة :

جاء الأمر الملكي بإلغاء " دستور ١٩٢٠ " - كما أسلفنا - خالياً من أية إشارة إلى الدستور الذي سيحل محله ، وذلك على الرغم مما جاء في "ديباجة" هذا الأمر على لسان الملك ، والتي تضمنت قوله : " إنه من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها"<sup>(١)</sup> . والغريب أن تحقيق هذه الحياة الدستورية التي ترضاها الأمة قد استغرق ثلاثة عشر شهراً عاشتها مصر بلا دستور !! .

والواقع أن مصر قد شهدت خلال هذه الشهور الثلاثة عشر مناورات ومشاورات بين أطراف ثلاثة هي " الملك " و " رئيس الوزارة " و " المنتخب السامي البريطاني " ، ولعل العامل الوحيد الذي جمع بين هذه الأطراف الثلاثة كان هو رفضهم لعودة دستور ١٩٢٣ ، وذلك على تباين أسباب كل منهم في هذا الرفض<sup>(٢)</sup> . فالملك - بطبيعة الحال - لايري في دستور ١٩٢٣ مايتناسب وتحقيق رغباته في السيطرة والهيمنة (الحكم المطلق)<sup>(٣)</sup> . أما رئيس الوزارة "نسيم" باشا فلم يكن راضياً عن دستوري ١٩٢٣ و ١٩٣٠ ، إذ كان يعتزم التقدم بمشروع دستور وسط بين القديم والجديد<sup>(٤)</sup> . وأخيراً فقد كان " المنتخب السامي البريطاني " يخشي عودة "دستور ١٩٢٣" بما يعنيه ذلك من

(١) راجع نص هذا الأمر في :

- عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٧-٢٠٨ .

(٢) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) بيثان ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٧ .

استعادة الوفد لقوته من خلال حصوله علي أغلبية برلمانية تهيئ له تشكيل الوزارة ، بينما تقتضي متطلبات السياسة البريطانية في مصر - علي حد قول المندوب السامي نفسه - وجود سيد أوتوقراطي ووزارة متعاونة (١) !!.

كان العداء للدستور إذن هو الذي يجمع الأطراف الثلاثة ، غير أن الأمة كان لها موقف آخر ، إذ عمت البلاد حركة ضخمة للمطالبة بعودة "دستور ١٩٢٣" كاملاً غير منقوص (٢) ، وأمام هذه الحركة لم يكن أمام الوزارة سوى أن تجاري الرأي العام ، حيث تقدم "نسيم" باشا " في ١٧ أبريل عام ١٩٣٥ - وبعد تردد دام خمسة شهور - بمذكرة إلي الملك "فؤاد" يقترح فيها عودة الحياة الدستورية بإحدي وسيلتين وهما (٣):

١ - إعادة "دستور ١٩٢٣" ، علي أن يجري تعديله - إذا ما كانت هناك ضرورة - بالطريقة التي نص عليها في الدستور نفسه .

٢ - تكوين جمعية تأسيسية وطنية تمثل الأمة لإقرار دستور جديد .

رقد قبل الملك "فؤاد" الوسيلة الأولى (وهي إعادة دستور ١٩٢٣) ، إذ أرسل بذلك كتاباً إلي "نسيم" في ٢٠ أبريل ، أعرب فيه عن رغبته في أن تحيا البلاد الحياة الدستورية التي ترضاها ، وأنه يفضل عودة "دستور ١٩٢٣" ويؤثره علي وضع دستور جديد تصديق عليه جمعية تأسيسية ، إلا إذا تبين رأي الأمة جلياً في جانب هذه الطريقة الأخيرة ووضح أن فيها صالحها (٤) .

بيد أن الحكومة البريطانية عارضت في عودة "دستور ١٩٢٣" ، إذ قام المندوب السامي البريطاني بإبلاغ رئيس الوزارة لمذكرة شفوية تتضمن أن الحكومة البريطانية

---

(١) مصطفى النحاس جبر ، سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية " ١٩١٤ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١١ .

(٣) مصطفى النحاس جبر ، سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية " ١٩١٤ - ١٩٣٦ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٨ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٣ .

لاتعارض - من حيث المبدأ - في أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية . غير أنها توي أن البلاد قد تستفيد من تأجيل هذه المسألة في الوقت الحاضر ، وأنه متى سنحت الفرصة فإن مصلحة البلاد تقتضي أن يكون شكل الدستور الجديد موضوع دراسة مسهبة يتناول جميع وجوه المسألة ، وأن تشارك في وضع هذا الدستور جميع الأحزاب السياسية المصرية بما فيها " الوفد " (١) .

ومن الواضح أن غرض الحكومة البريطانية من هذا التبليغ هو إنتحال صفة جديدة للتدخل في شئون مصر الداخلية ، وعلى نحو يمكنها من تعطيل عودة الدستور بضع سنين . وفي هذا التدخل من قبل الحكومة البريطانية ما يدل على زيف ماكانت تعلنه من حياد في أثناء الانقلاب الدستوري الثالث الذي تمثل في إلغاء " دستور ١٩٢٢ " .

وعلى أية حال ، فقد استطاعت بريطانيا بتدخلها هذا أن تجمد مسألة عودة الحياة الدستورية لبضع شهور ، إلى أن حدث ما حركها بعد طول سبات ، ولعله من الغريب أن نعرف أن الذي تسبب في تحريك مسألة عودة الحياة الدستورية كان هو نفسه الذي تسبب في تجمدها ، إنه الحكومة البريطانية . وبطبيعة الحال فلم تكن الحكومة البريطانية تقصد ذلك ، غير أن تصريحاً لوزير الخارجية البريطانية (السير "سمويل مور") كان من وراء تحرك الأحداث بشكل غير متوقع ، إذ جاء علي لسان الوزير في هذا التصريح قوله: "لا صحة علي الإطلاق لما يزعم الزاعمون من أننا نعارض في عودة النظام الدستوري في مصر بشكل موافق لحاجتها ، لأننا - طبقاً لتقاليدنا - لا نريد ولا نستطيع أن نقوم بمثل هذه المعارضة ، علي أننا عندما استشارونا نصحتنا ألا يعاد "دستور ١٩٢٢" ولا "دستور ١٩٢٠" إذ قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل وأن الآخر لا يطابق رغبات الأمة " (٢) .

---

(١) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٢١٤ .

- علي شلبي ، مصطفى النحاس جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩٩ .

(٢) راجع في ذلك :

- عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية - الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٤ .

- ٢١٥ .

والحق أن هذا التصريح قد أشعل نفوس الأمة كلها ، إذ كان إعتراضاً صريحاً بالتدخل البريطاني في شأن الدستور ، وتمسك الحكومة البريطانية بهذا التدخل ، الأمر الذي أثار إحتجاج الأمة علي إختلاف هيئاتها وطبقاتها ، كما أثار السخط علي وزارة "تسيم" إذ تبين من التصريح أنها قد استشارت الحكومة البريطانية في شأن الدستور، فحولتها بذلك تخلاً غير مشروع في شؤون مصر الداخلية (١) .

وإذا كان هذا التصريح قد أعلن بلندن في ٩ نوفمبر عام ١٩٢٥ ، فقد اشتعلت المظاهرات بالقاهرة في ١٢ نوفمبر - أي بعد أربعة أيام فقط - الذي يوافق الإحتفال بـ "عيد الجهاد" (٢) ، وقد قابلت الشرطة هذه المظاهرات بإطلاق النار ، فوقعت حوادث دامية أثارت السخط العام ، الأمر الذي تجددت علي أثره المظاهرات في الأيام التالية. كما تم تنظيم إضراب عام في ٢٨ نوفمبر حداداً علي الشهداء الذين أصابتهم رصاصات الشرطة ، فاعلقت متاجر القاهرة واحتجبت الصحف وعطلت الأعمال في هذا اليوم المشهود ، حيث بدت القاهرة وكأنها قد ارتدت ثوب الحداد ، في صورة مصغرة من ثورة ١٩١٩ (٣) .

والواقع أن آثار هذا التصريح لم تقف عند مجرد إثارة الرأي العام أو تنظيم المظاهرات ، بل امتدت إلي الأحزاب السياسية فأعلنت لها وحدتها ، التي سبق أن تحلقت في أواخر عام ١٩٢٥ لمواجهة تزايد نفوذ القصر في ذلك الوقت ، فكيف بها لاتعود وقد أصبحت مصر بلا دستور (٤) ١٩ .

وهكذا تم تأليف ما عُرف بـ " الجبهة الوطنية " ، والتي تكونت من " حزب الوفد المصري " و " حزب الأحرار الدستوريين " و " الحزب الوطني " و " حزب الإتحاد " و " حزب

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

(٢) " عيد الجهاد " هو الإحتفال السنوي الذي يقام في ذكرى تأليف " الوفد الشعبي " الذي قابل السير " ريجنالد وينجت " القنصل السامي البريطاني في مصر لعرض المسألة المصرية ، حيث تمت هذه المقابلة الشهيرة في ١٢ نوفمبر عام ١٩١٨ .

(٣) راجع في مظاهر هذه الثورة المصغرة :

- المرجع السابق ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢١٧ .



الشعب" ، حيث كانت هذه هي كل الأحزاب القائمة في ذلك الحين . وقامت هذه "الجبهة الوطنية" بإرسال مذكرتين في الثاني عشر من ديسمبر عام ١٩٢٥ ، أولاهما موجهة إلى "الملك" مطالبة بإياه بإعادة "دستور ١٩٢٢" ، وثانيتهما موجهة إلى "الغلوب السامي البريطاني" مطالبة حكومته بفتح باب المفاوضات بين مصر وبريطانيا لإبرام معاهدة بين الدولتين علي أساس ما إنتهت إليه مفاوضات "النحاس - هندرسون" في عام ١٩٢٥<sup>(١)</sup>.

وأمام هذا التكتل السياسي ، أضطر الملك "فؤاد" إلى إصدار الأمر الملكي رقم ١١٨ في ١٢ ديسمبر ١٩٢٥ - أي في ذات اليوم الذي قدمت فيه " الجبهة الوطنية" مذكرتها - بعودة العمل بدستور ١٩٢٢ ، وفي ١٩ ديسمبر صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٢٥ والقاضي بإعادة العمل بقانون الإنتخاب المباشر ، وفي ٢٠ يناير ١٩٢٦ وصلت موافقة الحكومة البريطانية بشأن الدخول في مفاوضات لعقد المعاهدة "المصرية - البريطانية" ، ولتحقق بذلك كل مطالب "الجبهة الوطنية" .

وهكذا توج جهاد الأمة في سبيل " دستور ١٩٢٢ " بعونه بعد أن ظل معطلًا نحو خمس سنوات ، وهاهو ذا يعود بفضل ثبات الأمة ومثابرتها في الكفاح . وليس أدل علي فضل الأمة في عودة العمل بهذا الدستور مما جاء في ديباجة الأمر الملكي بإعادة العمل به، والتي جاء فيها علي لسان الملك فؤاد : " بعد الإطلاع علي أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٢٤ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية ، وبما أن الأمر المذكور بني علي أن من أمز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها ، وعلي وجوب إستبدال نظام دستوري آخر بالنظام المقرر بأمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٢٠ ، ولما كانت رغبة الأمة قد ظهرت جلية في إعادة دستور سنة ١٩٢٢ ، وكنا لانزال نتخي أن نسلك بها السبيل التي تقضي إلى طمأنيتها وسعادتها . أمرنا بما هوأت ..... " (٢) .

---

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٩ - ٤٤٠ .

(٢) راجع في ذلك :

- عبد الرحمن الرافعي ، في أحقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٤ -

- ٢٢٥ .

هذا وسوف نتناول من خلال هذا الفصل واقع قوي الحياة السياسية الفعلية خلال مرحلة العودة إلى "دستور ١٩٢٣" ، حيث امتدت هذه المرحلة من ١٢ ديسمبر عام ١٩٣٥ وحتى ١٠ ديسمبر عام ١٩٥٢ ، عندما أعلن عن سقوط "دستور ١٩٢٣" . ولعله من المناسب أن يأتي تناولنا لهذه المرحلة من خلال مبحثين رئيسيين ، يتناول أولهما واقع قوي الحياة السياسية الفعلية في مصر خلال مرحلة العودة إلى "دستور ١٩٢٣" ، ويتناول ثانيهما نهاية "دستور ١٩٢٣" .

## المبحث الأول

### واقف قوي الحياة السياسية الفعلية

#### خلال مرحلة الخوذة إلي " دستور ١٩٢٣ "

جاءت عودة العمل بـ " دستور ١٩٢٣ " - كما أسلفنا - تنويجاً لجهاد الأمة ، وذلك فقد كان من المفترض أن تختلف مرحلة العودة هذه عن مرحلة التطبيق الأول للدستور ، كما كان من المتصور أن تحرص كل الأطراف علي إحترام الدستور نصاً وروحاً ، إذ أن إحترام هذا الدستور هو الدليل الوحيد علي إحترام الأمة التي سعت في عودته . غير أن الواقع لا يعرف ماهو مفترض ولا ماهو متصور ، ولذلك فلقد جاءت تجربة العودة أسوأ من التجربة الأولى ، حيث راحت كل الأطراف تكرر نفس الأخطاء ، وعلي نحو أدني بهذا الدستور إلي نهايته المحتومة .

ولأن خطوات النهاية تصبح بلا معنى إذا لم نتعرف علي البداية ، فقد كان لزاماً علينا أن تعرض للممارسات التي أنت إلي نهاية " دستور ١٩٢٣ " ، وذلك من خلال تناولنا لنقطتين رئيسيتين ، تتعلق أولاهما بقوي الحياة السياسية الفعلية التي ظهرت خلال هذه المرحلة ، وتتعلق ثانيتهما بالأوار الفعلية التي لعبتها قوي الحياة السياسية خلال نفس المرحلة .

#### أولاً : قوي الحياة السياسية الفعلية التي ظهرت خلال هذه

##### المرحلة :

لقد شهدت هذه المرحلة مولد مجموعة من الأحزاب السياسية ، التي يمكن تصنيفها إلي أنواع ثلاثة : أحزاب منشقة من حزب الأغلبية (حزب الوفد) ، أحزاب ملكية ، وأحزاب أيديولوجية .

ويندرج تحت أحزاب النوع الأول (الأحزاب المنشقة عن "الوفد") حزبان هما : "الهيئة السعدية" (١٩٢٨) و " الكتلة الوفدية المستقلة " (١٩٤٢) ، أما أحزاب النوع الثاني (الأحزاب الملكية) فيندرج تحتها حزب واحد هو " حزب الإتحاد الشعبي "

(١٩٣٨)، وأخيراً فقد ضمت أحزاب النوع الثالث (الأحزاب الأيديولوجية) كلاً من :  
"الإخوان المسلمون" و "جماعة مصر الفتاة" أو "الحزب الاشتراكي" .

هذا وسوف نعرض فيما يلي بشئ من التفصيل لنشأة وتطور كل  
نوع من هذه الأنواع الثلاثة .

#### ١ - الأحزاب المنشقة عن " الوفد " :

عاني " الوفد " منذ نشأته في عام ١٩١٨ وحتى أعلن عن حل جميع الأحزاب  
السياسية في ١٦ يناير عام ١٩٥٣ - في أعقاب ثورة ٢٣ يناير ١٩٥٢ - من أربعة  
إنشقاقات أفرزت ثلاثة أحزاب هي : الأحرار الدستوريين (١٩٢٢) ، الهيئة السعيدية  
(١٩٣٨) ، والكتلة الوفدية المستقلة (١٩٤٣) . فالإنشقاق الأول كان بالأساس بين "سعد  
زغلول" و "عدي بك" في عام ١٩٢١ ، وأسفر هذا الإنشقاق عن خروج العناصر المعتدلة  
من الوفد وتأسيس حزب " الأحرار الدستوريين " الذي عرضنا له بتفصيل طويل في  
الفصل الأول من هذا الباب . أما الإنشقاق الثاني فهو ذلك الذي حدث في أعقاب  
الإقتراح البريطاني بتأليف وزارة إئتلافية من الوفديين والأحرار الدستوريين ، إذ أيد  
هذا الإقتراح ثمانية من أعضاء الوفد بينما رفضه أربعة من زعماء الوفد هم : " النحاس  
وماهر والنقراشي ومكرم " ، وهو الأمر الذي أدى إلي خروج عشرة من أعضاء الوفد هم  
الذين أيدوا الإقتراح (١) .

ويبقى لنا الإنشقاقان الثالث والرابع ، إذ أسفر الإنشقاق الثالث عن نشأة  
"الهيئة السعيدية" ، بينما أسفر الإنشقاق الرابع عن نشأة " الكتلة الوفدية المستقلة " ،  
وذلك علي النحو التالي :

#### ١ - الهيئة السعيدية :

تكونت الهيئة السعيدية من الوفديين الذين خرجوا من الوفد وأنشقروا عليه في  
أعقاب " الإنشقاق الثالث " أو ما عُرف بـ " أزمة النقراشي " (٢) .

(١) راجع في ذلك :

- يئان ليب بنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٧-١١٨ .

(٢) إبراهيم أحمد شليبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤ .

والواقع أن هذا الإنشقاق كان أخطر الإنشقاقات التي واجهت " الوفد " حتي ذلك الوقت ، خاصة إذا ما وضعنا في الإعتبار أن هذا الإنشقاق لم يأت نتيجة لموقف الوفد من " قضية الإحتلال " أو " إعتراضاً علي تدخل الإحتلال في الشؤون الداخلية المصرية " كما كان الحال في الإنشقاقين السابقين عليه ، وإنما جاء هذا الإنشقاق من أجل الصراع علي السلطة داخل الوفد نفسه (١) .

ولقد بدأ هذا الإنشقاق مع قيام " النحاس " بتشكيل وزارته الجديدة ، التي شكلها في أعقاب تولي الملك " فاروق " الحكم ، إذ استبعد من تشكيل وزارته الجديدة هذه أربعة من أعضاء وزارته السابقة ، حيث كان من بين هؤلاء الوزراء الأربعة " محمود فهمي النقراشي " الذي كان بلا مراء دعامة كبري من دعائم الوفد (٢) ، كما كان له فضل علي " النحاس " نفسه ، لأنه هو الذي رشحه لرئاسة الوفد (٣) . ولذلك فقد كان خروج الوزراء الأربعة ومن بينهم " النقراشي " موضع دهشة الرأي العام ، خاصة وأن إستقالة وزارة " النحاس " السابقة قد كانت مجرد إستقالة شكلية اقتضتها ظروف تولي الملك الجديد " فاروق " سلطته الدستورية ، وهو الأمر الذي لم يكن يستلزم إجراء أي تعديل علي تشكيل الوزارة السابقة (٤) .

والغريب أن " النحاس " قد استند في تبريره لإقصاء " النقراشي " عن الوزارة ، إلي أن النقراشي قد كان كثير المعارضة داخل الوزارة وهو ما يتعارض - حسب تبرير النحاس - مع سير العمل داخل الوزارة الذي يقتضي تجانساً واتسجماً بين أعضائها . وفي الحق أن ما أخذه النحاس علي النقراشي لم يكن ليسوغ إخراجاً من الوزارة ، لأن المعارضة داخل الوزارة إذا كانت مبنية علي ما يعتقده المعارض صواباً وصادرة عن نية صانعة فليس لرئيس الوزراء أن يتبرم بها مادام المعارض يذعن آخر الأمر لقرار الأغلبية

(١) علي الدين خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٨ .

(٢) عبد الرحمن الرازي ، في أعقاب الثورة المصرية " ثورة ١٩١٩ " - الجزء الثالث " ( القاهرة :

دار المعارف ، ١٩٨٠ ) ، ص ٥٠ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

ولا يخرج علي الجماعة ، والتبريم يمثل هذه المعارضة معناه تحييد الخضوع والإلتصاع  
لإتجاه الرئيس في الخطأ والصواب معاً ، وبطبيعة الحال فليس هذا من الديمقراطية  
الحقة في شيء (١) .

وإذا أمعنا النظر في معارضة " النقراشي " داخل الوزارة ، نجد أنه كان يعارض  
في تصرفات تمس سمعة الحكم وسلامته ، فعارض في الاستثناءات والمحسوبيات . ولعل  
معارضته في إنفاذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان بالطريقة التي أرتأها  
" النحاس " ، كانت من أهم الأسباب التي عجلت بإقصائه عن الوزارة ، فقد عرض  
المشروع علي مجلس الوزراء قبيل سفر " النحاس " إلي " مؤتمر مونترال " - الذي عقد  
بسويسرا للتفاوض حول إلغاء الإمتيازات الأجنبية في مصر - - ولذلك طلب من الوزراء  
سرعة الموافقة عليه دون دراسة كافية وأن يقرروا إعطاءه لشركة معينة وهي شركة  
الكهرباء الإنجليزية دون عرضه علي خبراء عالميين للبت في مواصلاته ودون طرحه في  
مناقصة عالية تختار علي أساسها أصح الشركات للقيام بهذا العمل الضخم ، فاعترض  
" النقراشي " معه " محمود غالب " و " محمد صفوت " (وقد خرج الثلاثة من بين الوزراء  
الأربعة المستبعتين) علي هذه الطريقة ، وطلبوا التريث في الأمر ، فحقق النحاس وضاق  
صدره بهم وأرجأ المشروع تجنباً لوقوع أزمة وزارية ، علي أنه أسرها في نفسه ، فما  
أن ألفت وزارته الرابعة حتي أقصي النقراشي وزملائه عنها . ولعلنا نستطيع القول بأن  
هذا الموقف بالذات قد كان نقطة التحول في سياسة الوفد في الحكم ، فقد راح يسلك  
فيه سبيلاً لا يتفق مع الروح القومية ولا مع الإستقامة والنزاهة الواجبة ، خاصة وقد غلبت  
علي سياسة " الوفد " روح الخنوع والخضوع لكل ما يراءه الرئيس (النحاس) سواء أخطأ  
أو أصاب (٢) .

كان من الطبيعي بعد إخراج " النقراشي " من الوزارة ، وهو واحد من أركان  
الوفد، أن يلتف حوله جماعة كبيرة من أنصار الوفد وشبابه ، ولذلك فقد أصدر  
" النقراشي " بياناً في ٧ سبتمبر عام ١٩٢٧ - أي بعد إخراجه من الوزارة بقرابة الشهر

(١) المرجع السابق ، ص ٥٠ - ٥١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥١ - ٥٢ .

- أوضح فيه سلامة موقفه من المعارضة في تنفيذ مشروع كهوية خزان أسوان بدون مناقصة ، وبما فيه حكومة الوفد إلى المساواة بين المصريين وإحترام حرياتهم . فكان جواب الوفد علي هذا البيان ، أن قرر في ١٣ سبتمبر إعتبار النقراشي منفصلاً عن الوفد ، حيث صدر القرار بإجماع رئيس الوفد وأعضائه وقتئذ ، وذلك بإستثناء "أحمد ماهر" الذي أعلن رفضه لهذا القرار وأنه لا يزال يعتبر النقراشي عضواً في الوفد <sup>(١)</sup> .

وهكذا وبمجرد إقالة وزارة " النحاس " في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، وتأليف محمد محمود - رئيس حزب " الأحرار الدستوريين " - للوزارة الجديدة ، أعلن " أحمد ماهر " - الذي فصل من عضوية الوفد لتضامنه مع النقراشي - والنقراشي ومعهما مجموعة من كبار الوفد - في ٤ يناير ١٩٣٨ - عن تأليف حزب جديد برئاسة الدكتور "أحمد ماهر" ، أطلق عليه إسم " الهيئة السعيدية " <sup>(٢)</sup> .

ولا شك في وضوح دلالة هذه التسمية ، والتي توحي بأن أعضاء " الهيئة " هم الممثلون الحقيقيون لفكر " سعد زغلول " وهم السالكون لطريقة في النضال من أجل الإستقلال التام ، ومفهوم المخالفة لهذه الدلالة يعني أن حزب الوفد لم يعد يعبر عن فكر سعد كما أنه لا يسير علي طريقه <sup>(٣)</sup> .

والواقع أن خط معاداة " الوفد " قد كان هو الخط الرئيسي لعمل "الهيئة السعيدية" ، وأيس أدل علي ذلك من حرص زعماء "الهيئة السعيدية" - وعلي الرغم من تاريخهم النضالي الطويل - علي التعاون مع القصر ثم الخضوع له ، في سبيل تحقيق هدف واحد فقط هو القضاء علي الوفد <sup>(٤)</sup> .

ولعل دافع أعضاء الهيئة إلي ذلك كان يرجع في المقام الأول إلي أنهم قد وجدوا أنفسهم بين أمرين ، أولهما : صعوبة الصعود إلي السلطة عن طريق إنتخابات حرة

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٦ - ٥٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٣) إبراهيم أحمد شاهي . مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤ .

(٤) المرجع السابق .

بسبب شعبية حزب الوفد الساحقة ، وثانيهما : إمكانية الصعود إلي هذه السلطة عن طريق الملك ، فلم يكن هناك بد بالنسبة لهم من التقرب إلي الملك حتي صاروا من الأدوات التي استخدمها هذا الأخير في استئثاره بالسلطة ، ولتحول زعماء وأعضاء "الهيئة السعدية" من مناضلين وطنيين ومشهود لهم بالكفاءة التنظيمية والنزاهة السياسية إلي مجرد مجموعة من الطامعين في السلطة والوصول إليها <sup>(١)</sup> !!

ولقد تحقق للهيئة السعدية ما أرادت ، إذ اشتركت في تشكيل العديد من وزارات القصر التي تتالت علي حكم مصر في نهاية عقد الثلاثينيات وخلال الأربعينيات - باستثناء فترة حكم الوفد من عام ١٩٤٢ إلي عام ١٩٤٤ - وتولي رؤسائها الثلاثة علي الترتيب "أحمد ماهر" و "محمود فهمي النقراشي" و "إبراهيم عبد الهادي" رئاسة الوزارة<sup>(٢)</sup>. والواقع أن "الهيئة السعدية" قد تمكنت - بحكم ما توافر لزعمائها من تاريخ سياسي عريض - من أن تقوم بالدور الذي كان يقوم به "الأحرار الدستوريين" كبديل للوفد ، إذ ساعد علي ذلك إفتقار حزب "الأحرار الدستوريين" إلي الزعيم القوي بعد وفاة "محمد محمود" في عام ١٩٤١ ، حيث استمر التواجد السعدي داخل البرلمان والوزارة يتزايد حتي استطاع "أحمد ماهر" في عام ١٩٤٤ وبعد سقوط وزارة النحاس ، أن يثقل الوزارة السعدية الأولى من بين خمس وزارات تمكنت الهيئة السعدية من تأليفها ( وزارتان برئاسة "أحمد ماهر" ووزارتان برئاسة "النقراشي" ووزارة برئاسة "إبراهيم عبد الهادي" )<sup>(٣)</sup> .

غير أن دور البديل، والوجود السعدي القوي في السلطة، والتحالف مع القصر والإحتلال في مواجهة الشعب ، كان محسوساً علي الحزب وزعمائه، إذ دفع رؤساء الهيئة ثمن هذا الدور الرخيص غالياً حيث اغتيل رئيسها الأول الدكتور "أحمد ماهر" بسبب قيامه بجر مصر إلي الإشتراك في الحرب العالمية الثانية إلي جانب بريطانيا وفي مواجهة دول

---

(١) المرجع السابق .

(٢) علي الدين مائل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠١ .

(٣) بيوتان لييب رتق ، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

- ١٢١ -



المحور ، وذلك تنفيذاً لرغبة الإحتلال كما اغتيل خليفته " محمود فهمي النقراشي " بسبب إعلانه حل جماعة " الإخوان المسلمين " تنفيذاً لإرادة مشتركة للقصر والإحتلال . وأخيراً فقد كان مصير الرئيس الثالث والأخير للهيئة وهو "إبراهيم عبد الهادي" هو "الموت السياسي" بسبب معانته البلاد في عهد وزارته من إعلان للأحكام العرفية وإهدار للحقوق والحريات الأساسية بصورة تعدت كل صور الظلم والبطش التي عرفتتها مصر قبل ذلك (١) .

والواقع أن " الهيئة السعدية " قد تحولت إلي "شعب حزب" في أعقاب إغتيال النقراشي ، وهو الأمر الذي دفع القصر في عام ١٩٤٩ إلي الإستفتاء عن البديل والعودة للأصل ، مما مهد الطريق أمام عودة " الوفد " إلي الحكم . وكان هذا الإستفتاء بمثابة النهاية الحقيقية للهيئة السعدية ، رغم بقائها من الناحية الرسمية حتي إلغاء الأحزاب في عام ١٩٥٢ (٢) .

#### ب - الكتلة الوفدية المستقلة :

نشأت " الكتلة الوفدية المستقلة " نتيجة للإنشقاق الرابع الذي واجهه حزب " الوفد المصري " ، حيث بدأ هذا الإنشقاق عندما قرر " الوفد " ، في يوليو عام ١٩٤٢ ، فصل "مكرم عبيد" سكرتير عام الحزب والرجل الثاني فيه بعد " النحاس " ، من عضوية الوفد (٣) .

وقد يبدو غريباً أن يقوم الحزب بفصل سكرتيه العام والرجل الثاني فيه ، خاصة

---

(١) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٠٥ .

- وتجدر الإشارة هنا إلي أن حادث إغتيال " أحمد ماهر " في ٢٤ فبراير عام ١٩٤٥ ، كان هو أول حادث إغتيال لرئيس وزراء مصري منذ حادث إغتيال " بطرس غالي " في فبراير عام ١٩١٠ ، أي بعد مرور خمسة وثلاثين عاماً علي الحادث الأول . غير أن الثلاث لقتل هو تكرار الحادث مرة أخرى بعد أقل من أربع سنوات عندما اغتيل " النقراشي " في ٢٨ ديسمبر عام ١٩٤٨ . وهو ما يؤكد مبلغ سوء مآلات به وزارات الهيئة السعدية .

(٢) يوتان ليب ، رفق ، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٣) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٠ .

وقد كان "مكرم" هو صديق "النحاس" الصديق ، أو كما قيل عنها فقد كانا أشهر صديقين في تاريخ السياسة المصرية (١) . وأذلك فإن تساؤلها ما تجر إثارتها ، إلا وهو ما الذي أدّى بالعلاقة بين الرجلين إلى هذا الطريق المسدود بالرغم من كل ما كان بينهما من علاقة وثيقة قلما شهنيتها الحياة العادية تاهيك بميدان السياسة (٢) ؟

والحق أن في الإجابة عن هذا التساؤل ما يكشف لنا بوضوح عن ممارسات الحياة الحزبية خلال هذه الفترة . وبداية فإن هذه الإجابة تقتضي منا أن نضع نصب أعيننا أن الأسباب والعوامل التي كانت من وراء وقوع هذا الخلاف بين "النحاس" و "عبيد" ليست في واقع الأمر إلا مجموعة واحدة إذ لا يمكن أن ينهض أي سبب أو عامل منها بمفرده كسبب كافٍ لتفسير ما حدث (٣) . ويمكن إيجاز هذه الأسباب والعوامل في عدة نقاط رئيسية ، ويأتي علي رأس هذه النقاط إزدیاد نفوذ "مكرم عبيد" في الحياة السياسية المصرية ، بشكل أدّى إلى إعتقاد البعض بأن مكرم هو كل شيء في الحزب والحكومة ، وهو الأمر الذي أثار السيدة "زينب الوكيل" - زوجة النحاس وصاحبة التأثير الكبير عليه - ضد "مكرم" ، ويقول السير مايلز لامبسون - المندوب السامي البريطاني - في ذلك : " لقد سعت زوجة النحاس ماوسمها الجهد إلى إستقلال زوجها عن الرجل الذي استمر لسنوات طويلة مستشاره الرئيسي والمدير الحقيقي لحزب الوفد" (٤) ، ولم تنكر السيدة "زينب الوكيل" دورها في هذا الصدد وإن كانت قد حاولت أن تؤكد أنها قد قامت به لصالح الوفد حيث أن تفرد مكرم بهذه المكانة لدي النحاس هو الذي أدّى - علي حد قول زوجة النحاس - إلى ماواجه الحزب الكبير من إنشقاقات (٥) . وإذا كان هذا العامل هو واحد من أبرز أسباب الإنشقاق ، فإن ثمة عامل آخر تمثل في

(١) بينان ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٤٩ .

(٣) مصطفى النقي ، الاقباط في السياسة المصرية " مكرم عبيد ودوره في الحركة الوطنية " ، القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٩ .

(٤) راجع في ذلك :

- بينان ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٩ .

(٥) المرجع السابق .

بروز بعض العناصر الطموحة داخل الوفد ، ولعل أبرز هذه العناصر هو "فؤاد سراج الدين" الذي كان له دوره الذي لا ينكر في الشقاق بين النحاس وعبيد ، إذ راحت علاقة سراج الدين تتوثق مع النحاس إلي حد أن شعر عبيد أن مكانته لدى النحاس قد أصبحت في خطر ، وهذا يفسر سر معارضة عبيد - في فبراير ١٩٤٢ - للإقتراح الذي أيدته النحاس بتعيين "فؤاد سراج الدين" وكيلًا لوزارة الداخلية ، ومن الواضح أن تعيين "سراج الدين" بعد ذلك وبالتحديد في ٣١ مارس ١٩٤٢ وزيراً للزراعة ، كان له تأثيره الواضح علي الوفد وسياسته <sup>(١)</sup> . ومانعنا بصدد عرض أسباب الشقاق بين "النحاس" و "عبيد" ، فإن علينا ألا ننسى دور القصر في هذه المسألة ، والذي لعبه "أحمد حسنين" رئيس الديوان الملكي آنذاك ، إذ قام "حسين" بدعوة "عبيد" لمقابلة الملك بحجة إستشارته في مسائل إقتصادية ، بينما كانت محاولة للنيل من وحدة وتماسك الوفد ، وهو ما حدث بالفعل ، حيث كان لهذه المقابلة وقعاً سيئاً لدى "النحاس" الذي أبدى غضبه الشديد من إجراء مثل هذه المقابلة ، كما تعرض "عبيد" بسببها لانتقاد عنيف داخل الحزب <sup>(٢)</sup> . وبما لاشك فيه أن تدخل القصر علي هذا النحو قد زاد الأمور تعقيداً بين "النحاس" و "مكرم" وهو ما أراداه القصر بالضبط ، إذ كان الإنتقام من الوفد - بعد مالحق بالملك من إهانة في حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، والذي سنعرض له بتفصيل طويل في موضع قادم من هذا الفصل - هو الفكرة المسيطرة علي الملك حينذاك .

كانت هذه هي أبرز أسباب الشقاق بين "النحاس" و "مكرم" ، غير أن أحداثاً بعينها هي التي عجلت بظهور آثار هذا الشقاق علي سطح العلاقة بين الزعيمين ، ولعل أبرز هذه الأحداث هو قيام "مكرم عبيد" بوصفه وزيراً للمالية ورئيساً للجنة المالية بالوزارة برفض الموافقة علي منح استثناءات لبعض الموظفين الوفديين ، ولقد علت اللجنة المالية هذا الرفض بسباب وجيهة ، جاء فيها أن الترتيبات الاستثنائية لبعض الموظفين سوف تحجب بحقوق الموظفين الذين يراد تخطي دورهم في الترقية مما قد يؤدي إلي تنمرهم ، هذا إلي جانب صعوبة موقف البلاد المالي بسبب الحرب العالمية الثانية ، وهو

(١) مصطفى الفقي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٠ - ١١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١١ .

الأمر الذي يتطلب تأجيل فتح باب الترقيات والاستثناءات حتي تتحسن حالة البلاد المالية. وعلي الرغم من منطقية حجج اللجنة ، إلا أن مجلس الوزراء رفض ما جاء فيها وأقر الترقيات الاستثنائية المطلوبة والتي ملّب معظمها بإيعاز من النحاس نفسه . ثم زاد الطين بلة عندما رفض " مكرم عبيد " تمييز بعض أصحاب "النحاس" في طلبات تصدير تقدموا بها إلي وزارة المالية واستنكوا فيها إلي صلتهم برئيس الوزارة<sup>(١)</sup> . وهنا ثارت ثائرة النحاس وأعلن عدم إمكانية التعاون مع " مكرم " ، وطلب منه أن يستقيل من الوزارة ، غير أن " مكرم " رفض هذا الطلب ، الأمر الذي أضطر معه "النحاس" إلي تقديم إستقالة الوزارة كلها في ٢٦ مايو عام ١٩٤٢ ، حيث تضمن كتاب إستقالة وزارة "النحاس" إلي الملك فاروق سطور نهاية العلاقة بين الصديقين الحميمين ، إذ جاء فيها : "نظراً لما قام بيني وبين حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا وزير المالية من خلاف جوهري طال أمده ، وتعددت مظاهره ، وتعد علاجه ، بالرغم مما بذلته من الجهود ، ولما كان هذا الخلاف قد أدي إلي إستحالة إستمرار التعاون بيننا ، فإني أتشرف بأن أرفع إلي جلازمتكم إستقالة الوزارة ، ...." (٢) .

وبطبيعة الحال فقد عهد " الملك " إلي " النحاس " بتأليف الوزارة الجديدة التي ضمت نفس الوزراء باستثناء " مكرم عبيد " الذي خرج من الوزارة ليدخلها "محمود سليمان غنام" . والواقع أن مايعتينا هنا ليس هو مجرد خروج " مكرم عبيد " من الوزارة ، ولكن مايعتينا هو أسباب هذا الخروج التي تكشف لنا بوضوح عن مدي ماوصل إليه "الوفد" من إبتعاد عن النزاهة والإستقامة من ناحية ، وعن مدي ماوصل إليه من إهتراء داخلي بسبب البحث عن الزعامة والسلطة من ناحية أخرى .

وعلي أية حال ، فقد كان إخراج "مكرم" من الوزارة هو الخطوة الأولى لإخراجه من عضوية "الوفد" ، حيث قرر الوفد - كما أسلفنا - فصله من عضويته في ٦ يوليو عام

(١) عبد الرحمن الرافعي ، في أحقاب الثورة المصرية " الجزء الثالث " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢) راجع في ذلك :

- بينان لييب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٧ .

١٩٤٢ ، حيث فصل مع " راغب حنا " ، ولقد استتبع هذا الفصل قيام سبعة عشر عضواً من ثواب وشيوخ الوفد بالبرلمان بتقديم إستقالة جماعية إلى النحاس ، إحتجاجاً علي تصرفه العنيف وغير العادل الذي اتخذه ضد " مكرم عبيد " و " راغب حنا " ، وقد كان من بين الأعضاء السبعة عشر ، ثمانية أقباط ، كما كان عدد من الباقين نواباً من نواثر مميزات الصعيد والتي ينتمي إليها " عبيد " ، وقد أعلنوا في خطاب إستقلالهم بتاريخ ١٢ يوليو عام ١٩٤٢ أنهم مقتنعون بأن النحاس قد ابتعد عن المبادئ العظيمة للوفد ، كحزب وحكومة علي السواء ، لدرجة أن حقوق وطنهم وكرامة شعبهم قد أصبحت في خطر حقيقي . غير أن النحاس لم يلتفت إلي إستقلالهم ، حيث فصلهم من عضوية الوفد بقرار من الهيئة العليا للحزب (١) .

وهكذا واجه " مكرم عبيد " نفس الموقف الذي واجهه النقراشي وأحمد ماهر في عام ١٩٣٧ ، إذ كانت الغالبية في الجانب الآخر المعادي له ، حتي أولئك الذي يؤمنون بصنقه وبحماسه وبإخلاصه ، لم يكن في مقهورهم دعمه أو تأييده علانية ، بسبب تهديدات " النحاس " الإنتقامية ضد مؤيدي " مكرم عبيد " (٢) . ولذلك فلم يكن أمام مكرم سوى إتباع نفس الخط الذي سار عليه " النقراشي وماهر " عند طردهما من الوفد ، حيث راح يعمل علي فضح ممارسات النحاس ، وهو الأمر الذي بلغ ذروته من خلال الهجمة الضارية التي شنّها مكرم علي النحاس في العريضة الشهيرة التي رفعها إلي الملك في ٣١ مارس ١٩٤٣ والتي طبعت علي نطاق واسع وأخذت اسم " الكتاب الأسود " ، وقد امتلأت بتفاصيل المخالفات وحالات المحسوبية والفساد التي ارتكبتها وزارة "الوفد" لصالح النحاس وزوجته وأقاربهما ، وكان الهدف من هذه العريضة هو النيل من نزاهة النحاس ، وهي النزاهة التي ظل الوفديون قبل ذلك يفاخرون بإنها فوق مستوي

(١) راجع في ذلك :

مصطفى النقي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٨ - ١١٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

الشبهات، ولا شك في أن عريضة " مكرم " المعروفة باسم " الكتاب الأسود " قد نالت من هذه الزعامة ولو بصورة جزئية (١) .

ويبدو أن " مكرم عبيد " قد أراد أن يترسم خطي النقراشي وماهر حتي النهاية، حيث عمل منهما علي إقامة تنظيم سياسي يمكنه من ممارسة نشاطه ، حيث أعلن عن تكوين حزبه الخاص تحت أسم " الكتلة الوفدية المستقلة " والتي تضم مؤيديه (٢) . وكان من الطبيعي أن تتخذ الكتلة من العداء للوقد خطأ رئيسياً لعملها ، مثلها في ذلك مثل كل التجمعات السيامية التي انسلخ قاداتها عن " الوند " خلال الأزمات التي تعرض لها الحزب الكبير ، ومن هنا كانت الكتلة أداة طيعة من أدوات القصر في إبعاد الوند من الحكم وفي النيل من شعبيته (٣) .

وعلي الرغم من أن شعبية ومكانة " مكرم عبيد " في " الوند " قد كانت أكبر من تلك التي كانت لماهر والنقراشي قبل طردهما من " الوند " ، غير أن ماتحقق لهما من نجاح في الجلوس علي مقاعد السلطة من خلال " الهيئة السعدية " ، لم يتحقق لمكرم من خلال " الكتلة الوفدية المستقلة " ، حيث لم يقول " مكرم " رئاسة أية وزارة ، كما لم يقدر لأعضاء كتلت أن يكونوا الأغلبية في أية وزارة اشتركوا فيها ، كما لم يكن للحزب أي وزن برلماني ، حيث لم يحصل في إنتخابات عام ١٩٤٥ - المعروفة بإسم إنتخابات "الهيئة السعدية" - إلا علي ١٨ مقعداً في " مجلس النواب " أي بنسبة ٨٪ ، ولم يحصل في إنتخابات عام ١٩٥٠ علي أي مقعد بالرغم من تقدمه لهذه الإنتخابات بتسعة وثلاثين

---

(١) بينان ليب ريتز ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٣ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨١ .

وأيضاً من التصيل في شأن ما جاء في " الكتاب الأسود " ، راجع :

- مصطفى الفتي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢١ - ١٢٤ .

- تتعين الإشارة هنا إلي أنه قد تم لصل " مكرم عبيد " ، في ٢٣ مايو ١٩٤٢ ، من عضوية " مجلس النواب " - بعد مناقشات مثيرة حول مانتصفه " الكتاب الأسود " - بالنيابة ٢٠٨ صوتاً ضد ١٧ صوتاً ، حيث تضمن قرار الفصل وصف " عبيد " بأنه " أسوأ مثل لثواب البرلمان منذ قامت الحياة النيابية في مصر عام ١٩٢٤ " .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(٣) إبراهيم أحمد شلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

مرشحاً ، وفي ذلك أبلغ دليل علي إبتعاد الجماهير عن الحزب <sup>(١)</sup> .

ويرجع إبتعاد الجماهير عن الحزب إلي عدة أسباب ، يأتي علي رأسها ذلك الإحتياز الواضح الذي أبداه " مكرم " تجاه القصر بعد خروجه من الوفد ، هذا بالإضافة إلي المغالاة في المزج بين " مكرم " و " الكتلة " حتي بدا الحزب وكأنه " ملكية خاصة " لرئيسه ، وهو الأمر الذي أدّى إلي تقليب الحزب للإعتبارات الشخصية علي الإعتبارات العامة مما عجل بنهايته . ونفس الأمر ينطبق علي صحيفة الحزب والتي سميت بـ " الكتلة " ، حيث غلب عليها الطابع الشخصي ، فبالإضافة إلي أن صاحبها كان " مكرم " باشا نفسه ، فإن شخصية الرجل قد طغت علي كل صفحة من صفحاتها ، صحيح أن " مكرم عبيد " كان من أصحاب القدرة البلاغية الشهيرة خلال تلك الحقبة ، بيد أن هذه القدرة وحدها كان يمكن أن تكفل توزيع الصحيفة لبعض الوقت وبين بعض الأساطم ثم تأخذ بعد ذلك حجم الحزب فتصبح صحيفة صغيرة لحزب صغير <sup>(٢)</sup> .

ويبقى لنا بعد أن عرضنا لحزبي الإنشقاق عن " الوفد " خلال هذه المرحلة (حزب " الهيئة السعدية " ، وحزب " الكتلة الوفدية المستقلة " ) أن نعرض لأبرز سمات هذا النوع من الأحزاب ، والتي تتلخص فيما يلي <sup>(٣)</sup> :

١ - الطابع الشخصي لهذه الإنقسامات ، والذي يتضح غاية الوضوح من التسميات التي أطلقها المنقسمون علي أنفسهم ، ففي الإنقسام الأول الذي أسفر عن ظهور حزب " الأحرار الدستوريين " (عام ١٩٢٢) كان أطراف الإنقسام هم " السعديون " و " العدليون " ، وفي الإنقسام الثالث والذي أسفر عن ظهور " الهيئة السعدية " كان

---

(١) راجع في ذلك :

- المرجع السابق .

- علي الدين خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٩ .

(٢) ينيان ليب زرق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٢ - ١٣٥ .

(٣) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ١١٧ - ١٢٢ .

أطراف الإنقسام هم " النحاسيون " و " السعديون " ، وفي الإنقسام الرابع والآخر والذي أسفر عن ظهور " الكتلة الوفدية المستقلة " كان أطراف الإنقسام هم " النحاسيون " و " المكرميون " .

٢ - أن الأحزاب التي خرجت من صفوف " الوفد " خلال هذه الإنشقاقات ، لم تكن إلا مجموعات وفدية استمرت في العمل على نفس ميادئ ووسائل " الوفد " ، ولعل أبلغ ما يؤكد لنا ذلك هو أن هذه الأحزاب - وبإستثناء " الأحرار الدستوريين " - لم تضع برامجاً لمبادئها وأهدافها ، حيث اعتبر كل من السعديين والكتليين أن برامجهم هي " ميادئ الوفد الأصلية " . ويتحول هذا التثبيت إلي يقين من خلال ما جرى في عام ١٩٤١ ، عندما كلف حزب " الأحرار الدستوريين " مفكره المشهور " عبد العزيز فهمي " أحد أقطاب ثورة ١٩١٩ بوضع دراسة عن برامج الأحزاب فاكشف أنه لافرق بيننا على الإطلاق ، الأمر الذي دفع الدكتور " محمد حسين هيكل " رئيس حزب الأحرار إلي مفاتحة " النحاس " رئيس " الوفد " في حل الأحزاب السياسية والعودة إلي ماكان عليه الحال في عام ١٩١٩ ، فلم يمانع " النحاس " من حل الأحزاب الأخرى وعودتها إلي حظيرة الوفد ، وإن كان ذلك لم يتحقق . ويزداد اليقين رسخاً من ثانياً رصننا لما جرى في عام ١٩٤٧ ، أي بعد إنشقاق " الكتلة الوفدية " بأكثر من أربع سنوات ، حيث التقى " مكرم عبيد " مع " النحاس " في جنازة أحد أعضاء الوفد ، حيث تعانق الرجلان وبدأ أن هناك إتحافاً قوياً لعودة الكتليين إلي صفوف " الوفد " ، ولم يمنع تلك العودة إلا أسباباً شخصية ، ذلك أن مكان ومكانة مكرم ومناصريه كان قد احتلها أشخاص آخرون !! .

٣ - أن هذه الأحزاب التي انشقت قد سعت كلها وبون إستثناء إلي أن تلعب دور " البديل " للوفد في الحياة السياسية المصرية . وعلى الرغم من فشلها في أداء هذا الدور ، إلا أنها قد استطاعت أن تضعف دور " الأصل " ( الوفد ) ، الأمر الذي كانت له آثاره السيئة على الحياة الحزبية المصرية . إذ استغل القصر والإحتلال هذه الإنشقاقات في ضرب " الوفد " كحزب يعبر عن الأغلبية ، كما استغلها في استخدام المنشقين كإتوات طيعة لتنفيذ رغباتهما .



## ٢ - الأحزاب الملكية :

كنا قد تحدثنا في مواضع سابقة عن حزبي " الإتحاد " و " الشعب " كحزبين ملكيين ، حيث نشأ أولهما في عام ١٩٢٥ ونشأ ثانيهما في عام ١٩٣٠ ، وكنا قد أوفضنا أيضاً أن دور الحزبين قد كان محدوداً للغاية وبشكل أثبت فشل تجربة الأحزاب الملكية . ولعل ذلك قد كان من وراء نبذ القصر في عهد الملك " فاروق " لسياسة اصطناع الأحزاب علي هذا النحو ، إذ أتبع رجال الملك الجديد سياسات جديدة اعتقدوا أنها أكثر فاعلية في تدعيم النفوذ الملكي (١) .

وإذك فقد وجد الحزبان الملكيان أنهما قد أصبحا من الضالة بمكان إلي الحد الذي يستوجب ضمهما معاً ، وهو الأمر الذي شجعه القصر ، فتألف ماسمي بحزب "الإتحاد الشعبي" في عام ١٩٣٨ . والواقع أن القصر لم يشجع هذه التجربة وغبة منه في تكرار تجارب الأحزاب الملكية ، ولكنه شجعها في محاولة منه لإذلال " الوفد " . ذلك بأن إنتخابات أبريل عام ١٩٣٨ - والتي ندرتها وزارة " محمد محمود " - كانت قد أسفرت عن حصول قائمة الحكومة (المؤلفة من " الأحرار الدستوريين " و " الإتحاد " و " الشعب " ) علي ٩٣ مقعداً ، بينما فاز السعديون (الهيئة السعدية) بثمانين مقعداً ، والوفد بـ ١٢ مقعداً فقط ، وبالتالي فقد كانت "الهيئة السعدية" هي حزب المعارضة الرئيسي . غير أن وزارة جديدة تشكلت في يونيو عام ١٩٣٨ برئاسة " محمد محمود " أيضاً تسببت في تغيير الواقع إذ دخل في عضوية هذه الوزارة أعضاء الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية ، بينما خرج منها الحزبان الملكيان ، ولم يكن لأي منهما عدد من النواب يكافئ عدد النواب الوفديين وكانوا قد أصبحوا وقتذاك ١٣ نائباً ، وكان معني ذلك ببساطة أن يصبح " الوفد " - رغم ضالة تمثيله في المجلس - هو حزب المعارضة الرئيسي . ومن هنا جاء تشجيع القصر لإدماج الحزبين ، وذلك إمعاناً في إذلال "الوفد" حيث يصبح للحزب الجديد ١٩ نائباً يمكنونه من القيام بزعامة المعارضة داخل المجلس ، وهو ماحدث بالفعل - كما أسلفنا - إذ اندمج الحزبان في نوفمبر عام ١٩٣٨ برئاسة " محمد حلمي عيسى " ، الذي كان يتولي رئاسة " حزب الإتحاد " ، وقد

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

دخل " حلمي عيسى " في تشكيل وزارة " حسن صبري " (يونيو - نوفمبر عام ١٩٤٠) ، ثم " حسين سري " (نوفمبر - يوليو ١٩٤١) ممثلاً للحزب الجديد الذي لم يكن له - في واقع الأمر - وجود إلا في شخص رئيسه الذي كان خروجه من منصبه الأخير كوزير من وزارة " حسين سري " بمثابة خروج للحزب من الحياة السياسية المصرية من ناحية ، ونهاية لظاهرة الأحزاب الملكية من ناحية أخرى <sup>(١)</sup> .

### ٣ - الأحزاب الأيديولوجية :

كانت ظاهرة " الأحزاب الأيديولوجية " - بلا شك - ظاهرة جديدة علي الحياة السياسية المصرية ، فعلي الرغم من أن مصر قد عرفت الظهور الأول لهذا النوع من الأحزاب في مطلع العشرينيات <sup>(٢)</sup> ، غير أن ملامح هذه الظاهرة لم تتضح إلا مع نهاية عقد الثلاثينيات ، ولعل أبرز ما يمكن تناوله في هذا الصدد ، هو جماعة " الإخوان المسلمون " ، وجماعة " مصر الفتاة " التي أصبحت بعد ذلك " الحزب الاشتراكي " . وسوف نعرض فيما يلي لكل من الجماعتين بشئ من التفصيل .

#### ١ - جماعة " الإخوان المسلمون " :

تعد جماعة " الإخوان المسلمون " من أهم التجمعات السياسية التي شهدتها هذه المرحلة ، إذ كان لها أكبر الأثر علي الحياة السياسية المصرية ابتداءً من أواخر الثلاثينيات وحتى سقوط النظام الملكي الذي ساهمت الجماعة بدور بارز في تقويض أركانه <sup>(٣)</sup> .

ولقد نشأت جماعة " الإخوان المسلمون " كجماعة دينية في مدينة الإسماعيلية ،

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٠ - ١٧٢ .

(٢) كانت بداية ظهور الأحزاب الأيديولوجية في مصر مع نشأة " الحزب الاشتراكي المصري " في أغسطس عام ١٩٢١ ، والذي تحول في يوليو عام ١٩٢٢ إلي " الحزب الشيوعي المصري " ، غير أن هذا الحزب قد حُل علي يد " الوزارة الشعبية " في عام ١٩٢٤ . هذا ولقد عاينت التنظيمات التي تكمن بالأيديولوجية الماركسية (الفكر الماركسي) عملها مرة أخرى في مطلع الأربعينيات ولكن بشكل سري ، وإن كنا نستطيع القول بأن هذه التنظيمات الماركسية قد كانت بلا تأثير يذكر علي واقع الحياة السياسية المصرية خلال هذه المرحلة .

(٣) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٤ .

حيث أسسها هناك الشيخ " حسن البنا " في مارس من عام ١٩٢٨ ، وذلك بهدف الدعوة إلى الدين والتمسك بقيمه وتحقيق مجد الإسلام من خلال التربية الإسلامية الصحيحة وتنمية الخلق الإسلامي القويم ، ويذكر " البنا " في مذكراته المعنونة بـ " مذكرات الدعوة والداعية " أن دعوته هذه قد جاءت بعدما رآه في القاهرة من تحلل خلقي ، وهو ما عير عنه بقوله : " في هذه الفترة التي قضيتها بالقاهرة ، اشتد تيار موجة التحلل في النفوس وفي الآراء وفي الأفكار باسم التحرر العقلي ، ثم في المسالك والأخلاق والأعمال باسم التحرر الشخصي ، فكانت موجة إلحاد وإباحية قوية جارفة طاغية لا يثبت أمامها شيء <sup>(١)</sup> .

وإنطلاقاً من رؤية " البنا " هذه ، راح يسرع في وضع تنظيم لجماعته تمارس من خلاله دعوته ، حيث بدأ هذا التنظيم بجمع التبرعات لبناء دار للجماعة ، وما أن تمكن من جمع تبرعات كافية ، حتى شرع في بناء الدار التي اشتملت علي مسجد ومدرستين إحداهما للبنين والأخرى للبنات هذا بالإضافة إلى ناد رياضي ، وقدم البنا بذلك دليلاً علي رغبته في ألا تقتصر الدعوة الإسلامية علي الوعظ والإرشاد ، وإنما ينبغي أن تطبق أحكام الإسلام في كل ميادين الحياة <sup>(٢)</sup> .

كان التطور الطبيعي للدعوة ، هو أن تنتقل من مقرها في الإسماعيلية إلى القاهرة ، وهذا هو بالفعل ما قام به " البنا " ، إذ إنتقل البنا إلي القاهرة في أكتوبر عام ١٩٣٢ ليبدأ مرحلة جديدة من مراحل تطور الدعوة ، فالقاهرة ليست أكبر من الإسماعيلية من حيث الكثافة السكانية فحسب ، ولكنها في المقام الأول قلب الأحداث ومحورها ، ولا شك أن الإقتراب من هذا القلب يسهل عملية التأثير علي الأحداث . ولكن كان علي " البنا " أن يبذل مزيداً من الجهد حتي يستطيع أن يجمع الأنصار لدعوته ، وهو الأمر الذي استطاعه " البنا " بنجاح إذ أمكنه أن يجلب إنتباه الرأي العام في مدينة

---

(١) راجع في ذلك :

- علي الدين مائل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٢ .

(٢) ذكريا سليمان بيبري ، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ - ١٩٤٨) (القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٩١) ، ص ٨٢ .

ملينة بالانقاسات الحزبية ، وذلك عن طريق إلقاء المحاضرات والدروس وعقد المؤتمرات وإحياء الإحتفالات الدينية وإنشاء شعب الجماعة في القاهرة والأقاليم ، كما أصدرت الجماعة مجلة أسبوعية باسمها (١) .

وهكذا تحولت الجماعة من البداية المتواضعة التي لم تختلف عن بدايات العديد من الجماعات الدينية التي ازدهرت في العاصمة ، لتصبح واحدة من أهم القوى السياسية المتصارعة علي ساحة الحياة السياسية في مصر ، حيث دخلت في عضويتها نوعيات مختلفة من فئات المجتمع المصري ، بحيث أصبحت تمثل عملياً شرائح الشعب المصري علي إختلافها - كما حظيت الجماعة بتأييد فئات كانت محلّ التنافس بين كافة القوى السياسية وخاصة فئات الموظفين والطلاب ، هذا بالإضافة إلي أنها قد اهتمت بالفئات التي أهملتها القوى الأخرى - رغم ما لهذه الفئات من قوة هائلة وكامنة - ألا وهي فئات العمال والفلاحين (٢) .

ويبدو أن ما تحقق للجماعة من نجاحات متتالية ، كان هو الدافع الرئيسي للبنا في أن يخطو أهم خطوة علي طريق عمل الجماعة ، ألا وهي تلك المتعلقة بدخول الجماعة ميدان العمل السياسي ، وهي الخطوة التي أعلنها " حسن البنا " في المؤتمر الخامس الذي عقدته الجماعة في يناير عام ١٩٢٩ (الذكري العاشرة لتأسيسها) ، حيث أيد المؤتمر قرار المرشد العام في دخول الجماعة الميدان السياسي ، كما حدد المؤتمر في قراراته موقف " الإخوان " من القوى السياسية المختلفة (الملك والأحزاب) ، وأخيراً فقد أعلن المؤتمر أن دعوة الإخوان لاتقف عند حد معالجة القضية المصرية - مثل سائر الأحزاب الأخرى - ولكنها تتعدى ذلك إلي القضايا العربية والإسلامية (٣) .

---

(١) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٨٥ - ٨٧ .

(٢) ريتشارد ميتشل ، الإخوان المسلمون ، ترجمة : عبد السلام رشيدان ( القاهرة : مكتبة ميديا ، ١٩٨٥ ) ، ص ٣٢ .

(٣) زكريا سليمان بيومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٩ - ٩٠ .

ولعله من الضروري بمكان أن نعرض للمواقف التي أعلنتها المؤتمر  
بصدده النظام السياسي المصري ، والنظام الحزبي الذي تعيشه مصر ،  
ونتخلص هذه المواقف فيما يلي :

أقبي شأن النظام الدستوري ، أعلن المؤتمر موافقته علي أن مبادئ الحكم  
الدستوري - بصفة عامة - تنطبق مع تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده في شكل الحكم ،  
وإن كان ذلك لايعني - حسب ماورد في " رسالة المؤتمر " - تأييد الجماعة لدستور  
١٩٢٢ ، إذ أن " نصوص الدستور المصري .... في حاجة إلي تحديد وبيان .... ثم إن  
طريقة التنفيذ التي يطبق بها الدستور .... في حاجة شديدة إلي تحرير وإلي تعديل  
يحقق المقصود ، وبني بالغاية .... " (١) .

أما بصدده موقف المؤتمر من النظام الحزبي ، فقد جاء منتقداً للأحزاب القائمة  
باعتبارها جميعاً قد نشأت في ظروف خاصة ولذات أكثرها شخصية لا تتعلق بمصلحة  
الامة ، هذا بالإضافة إلي عدم تحديد هذه الأحزاب لبرامجها وأهدافها ورسائلها في  
تحقيق هذه البرامج والأهداف . كما اتهمت رسالة المؤتمر رؤساء الأحزاب القائمة بـ  
" التهاكك علي الحكم ، وتسخير كل دعاية حزبية وكل وسيلة شريفة وغير شريفة في سبيل  
الوصول إليه ، وتجريح كل من يحول من الخصوم الحزبيين دون الحصول عليه " (٢) .

كانت هذه هي أبرز المواقف التي انطلق منها " الإخوان  
المسلمون " ، عند دخولهم ميدان العمل السياسي . والواقع أن هذه  
المواقف الواضحة والتميزة عن كافة الأحزاب الأخرى قد كانت - بلا  
شك - عاملاً رئيسياً فيما تحققت للجماعة من ثقل سياسي تعدي  
بمراحل ما كان لكثير من الأحزاب السياسية الأخرى . ولعل أبلغ  
دليل علي ذلك هو كم الأعضاء في الجماعة ، والذي وصل خلال الفترة

---

(١) راجع في ذلك :

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢٢ - ٥٢٣ .

(٢) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٥٢٣ .

من عام ١٩٤٦ وحتى ١٩٤٨ إلى أكثر من نصف مليون عضو ، وهو مالم يتوافر للأحزاب الأخرى خلال نفس المرحلة ، خاصة وقد كان المؤيدون للجماعة أضعاف هذا العدد (١) .

ولعل أبرز عوامل نجاح " الجماعة " في إكتساب هذا العدد من الأعضاء والمؤيدين ، هو التنظيم الشديد الذي عملت من خلاله الجماعة ، والذي تم بناؤه بشكل دقيق وفي تدرج هرمي ، إذ كان علي رأس التنظيم " المرشد العام الذي يتمتع بصلاحيات مطلقة ، وتقرر أن يقوم بمهمته هذه مدي الحياة " ، يليه " مكتب الإرشاد العام " الذي تكون في البداية من عشرة أعضاء (عام ١٩٣٣) ، ثم بلغ في عام ١٩٤٧ عشرين عضواً ، ونأتي بعد ذلك " الهيئة التأسيسية " التي كانت بمثابة " الجمعية العمومية " للجماعة ، لأن " الجمعية العمومية الحقيقية " للإخوان لا سبيل إلي إجتماعها لضخامة عددها ، ولذلك فقد تكونت " الهيئة التأسيسية " من مائة عضو يختارهم المرشد العام ، وهناك بعد ذلك " المركز العام " بإقتسامه ولجانه ثم شعب الجماعة التي انتشرت في شتي أنحاء مصر (٢) .

يبقي لنا بعد ذلك أن نشير إلي ما اتجهت إليه جماعة الإخوان من إنشاء تنظيم سرّي له صيغة شبه عسكرية ليعمل إلي جانب التنظيم العلني ، وعلى الرغم من أن الجماعة لم تكن هي صاحبة المبادرة الأولى في هذا السعد ، إذ سبقها في ذلك " حزب الوفد " و " جماعة مصر الفتاة " ، وعلى نحو ما سنعرض في موضع قائم من هذا المبحث ، غير أننا نستطيع القول بأن تنظيم الجماعة كان أقواها علي الإطلاق . ولقد بدأ هذا التنظيم في الظهور بشكل بارز في أعقاب المؤتمر الثالث للجماعة في عام ١٩٣٥ ، حيث أصبح هذا التنظيم - والذي أطلق عليه اسم " الجواله " - ذا هيكل مستقل يتبع المركز العام مباشرة ، وقد ظهرت فرق الجواله هذه في بعض المناسبات ، كان أولها

(١) علي الدين هائل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢٨ .

(٢) يوتان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٧ - ١٨٨ .

ولزيد من التفصيل في شأن هذا التنظيم ، راجع :

- إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٩ - ٥٢١ .

المشاركة في شكل استعراض عند تنصيب الملك " فاروق " علي عرش مصر في عام ١٩٣٧ ، كما تولت هذه الفرق حماية مؤتمرات الإخوان وكذلك استقبال " المرشد العام " وحمايته في أثناء زيارته المختلفة للمحافظات (١) .... إلي غير ذلك .

ورغم أن جولة " الإخوان " هذه قد أخذت كثيراً من النظم الكشفية ، حتي سجلت جمعية الكشافة في عام ١٩٤٠ ، الأمر الذي أتاح لها التحرك بحرية وأمان ، غير أنها راحت تفالي في التدريبات العسكرية وبني تضخيم عدد أعضائها ، علي نحو أكد نية الجماعة في تحويلها إلي قوة عسكرية . وهو ما حدث بالفعل عندما تشكل ما سُمي بـ "الجهاز الخاص" من مجموعة خلايا ، تتكون كل منها من خمسة أفراد يرأسها أمير يدرّب أعضائها علي العمل العسكري ، كما يريّهم علي الطاعة وكتمان السر . ولعل التدريب الأكبر لهذه الخلايا قد جاء من خلال مشاركة المتطوعين من أعضاء الجماعة في حرب فلسطين ١٩٤٨ ، حيث أصبح للجماعة بعد هذه الحرب أقوى تنظيم سرّي عسكري دفع بها إلي صدام مروع مع الحكومة راح ضحيته رئيس الوزراء (النقراشي) الذي اغتاله أحد أفراد الجماعة في ذلك العام ، أعقبه بأقل من شهرين وباتحاد في ١٧ فبراير عام ١٩٤٩ أن راح الشيخ حسن البنا مؤسس الجماعة ضحية أخرى لهذا الصدام (٢) .

وهكذا وعلى الرغم من أن هذا الجهاز الخاص قد بدأ عمله في الإتجاه الصحيح ، إذ وجه نشاطه ضد العناصر العسكرية الإنجليزية خلال الحرب العالمية الثانية ، أو ضد بعض المصالح المالية اليهودية خلال حرب فلسطين ، فإنه قد تحول بعد ذلك لضرب خصوم الإخوان لا خصوم الوطن (٣) .

والواقع أن الصدام بين الإخوان والحكومة قد بلغ ذروته مع الأمر العسكري الذي أصدره " النقراشي " رئيس الوزراء - بصفته حاكماً عسكرياً - في ٨ ديسمبر عام

(١) ذكريا سليمان بيومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥ - ١٣٦ .

(٢) يتيان ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٨ - ١٨٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

١٩٦٨ بجل جماعة " الإخوان " وشعبها وغلق الأمكنة المخصصة لنشاطها وضبط أوراقها ووثائقها وسجلاتها ومطبوعاتها وأموالها ، وكافة الأشياء المملوكة لها ، وتعيين مندوب خاص مهمته استلام جميع أموال الجماعة ، وتصفية مايري تصفيته . ولقد بني أمر النقراشي علي مذكرة وكيل الداخلية لشئون الأمن العام ، والتي ذكر فيها وقائع عديدة من القتل والتسلف والتدمير ارتكبها أفراد من هذه الجماعة ، وخلص منها إلي أنها قد إنحرفت عن أهدافها الدينية والاجتماعية التي تأسست من أجلها ، وأنها لم تكن تجد لها أنصاراً وتشعر بانها قد اكتسبت شيئاً من رضا بعض الناس عنها حتي سفر القائمون عليها عن أغراضهم الحقيقية وهي أغراض سياسية ترمي إلي وصولهم إلي الحكم وقلب النظام المقررة في البلاد بالقوة والإرهاب ، وأن هذه الجماعة أوعنت في نشاطها واتخذت الاجرام وسيلة لتنفيذ مراميها ، ووعدت في ذلك إلي طرق شتى يسودها طابع العنف فدربت أفراداً من شبابها أطلقت عليهم اسم " الجواله " وأنشأت لهم مراكز رياضية تقوم بتدريبهم عسكرياً مستترة وراء الرياضة ، كما أخذت تجمع الأسلحة والقنابل والمفرقات وتخزنها لتستعملها في الوقت الذي تتخيره . وانتهت المذكرة إلي القول بأن جماعة الإخوان المسلمين قد أوعنت في شرونها بحيث أصبح وجودها يهدد الأمن العام والنظام تهديداً بالغا ، الأمر الذي يستدعي إتخاذ التدابير اللازمة لوقف نشاط هذه الجماعة<sup>(١)</sup>.

والحق أن قرار " النقراشي " بجل الجماعة قد جاء مجافياً للدستور والقانون ، فالدستور يحرم إلغاء الجمعيات إلا في حدود القانون ، ولم يكن قانون الجمعيات قد صدر بعد ، والدستور يحرم مصادرة الأموال والأموال ، وقد صادرت الحكومة أموال الجماعة وأموالها ، كما صادرت ما أنشأته الجماعة من معاهد للعلم ومستوصفات ومعامل ، بل إنها قد صادرت شركات مدنية وتجارية بحجة أن لها صلة بهذه الجماعة. كل هذه تصرفات لايجيزها القانون والدستور ، وإذا كانت الأحكام العرفية المعلقة آنذاك بسبب حرب فلسطين ، من شأنها أن تعطل أحكام الدستور والقانون العام ، فقد كان

(١) راجع في شأن هذه المذكرة :

- عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثالث " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٧

- ٢٧٨ .



واجباً علي الحكومة أن تقتصر هذا التعطيل علي ماتتضييه حالة الحرب في فلسطين ، ومايستدعيه حفظ النظام ، لكن هذا الأمر العسكري قد خرج عن مدلول هذه الحكمة . إذ كان الأجدر بالحكومة أن تقتصر في الجزاء والقصاص علي من ارتكبوا هذه الجرائم<sup>(١)</sup>.

ونفي عن البيان أن هذا الأمر يحل الجماعة قد كان من وراء الأحداث التي تصاعدت بعد ذلك ، إذ قام أحد المنتسبين للإخوان بإغتيال " النقراشي " في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، أي بعد مرور عشرين يوماً فقط علي الأمر بحل الجماعة . وكان واضحاً أن " الجهاز الخاص " قد خرج من يد " البنا " الذي لم يكن يؤيد مثل هذه الأعمال ، حيث وصف القائمين بها بأنهم " ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين " واعتبر " المرشد العام " أن هذه الأعمال موجهة له شخصياً ، غير أن هذا الموقف لم يشفع له إذ قامت عناصر من " البوليس السياسي " في ١٢ فبراير عام ١٩٤٩ بإغتياله ، ولتكتمل فصول هذا الصدام المروع بين الإخوان والحكومة<sup>(٢)</sup> .

ولعل من الضرورة بمكان ، وبعد أن عرضنا لنشأة وتطور جماعة " الإخوان المسلمون " بصفة عامة ، أن نقف عند بعض النقاط الأساسية التي تتعلق بدور هذه الجماعة وموقعها خلال هذه المرحلة ، وتتلخص هذه النقاط فيما يلي :

١ - أن تحول الجماعة من مجرد جمعية دينية إلي جماعة أو منظمة سياسية بكل معني الكلمة ، لم يكن محض صدفة أو حصيلة نجاح فحسب ، ولكنه - وفي المقام الأول - هدف مبدئي من أهداف الجماعة ، ذلك بأن فكرة " الشمول " تمثل أبرز خصائص حركة الإخوان<sup>(٣)</sup> ، و " الشمول " - في مفهوم الجماعة - يطلق من إيمانهم بأن الإسلام كل لايتجزأ ، فهو ليس ديناً فحسب ولكنه " نظام عام

(١) المرجع السابق ، ص ٣٧٨ .

(٢) بيان لبيب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٩ .

(٣) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٥ .

الحياة<sup>(١)</sup> ، ولذلك فقد كان لابد لهم من أن يتحولوا إلى دخول ميدان السياسة ، وإن تأخرت هذه الخطوة حتي استطاعت الجماعة أن تكون من الأنصار والمؤيدين ما يكفل لها النجاح في تحويل الفكرة إلى واقع .

٢ - أن جماعة " الإخوان المسلمون " قد شرعت بالفعل في خوض ميدان السياسة مثلها في ذلك مثل أي حزب سياسي ، وذلك عندما قرر المؤتمر العام السادس للجماعة والمنعقد في يناير ١٩٤١ أن تتقدم الجماعة في الوقت المناسب بمرشحين للإنتخابات . ويبدو أن هذا الوقت المناسب كان قد حل مع دعوة وزارة " النحاس " إلى إجراء إنتخابات جديدة في ٧ فبراير عام ١٩٤٢ ، حيث اعتبرت الجماعة أن الفرصة قد حانت لإختبار القوة الإنتخابية لها ، وأعلن " البنا " عن ترشيح نفسه عن دائرة الإسماعيلية - مستقل رأس حركته - وبمجرد تقدمه بالترشيح أسرع " النحاس " باستكمائه وطلب منه أن ينسحب ووافق " البنا " - دون الدخول في جدال طويل - ولكن في مقابل تحقيق مطلبين رئيسيين : أولهما هو حرية الجماعة في استئناف أعمالها علي نطاق شامل <sup>(٢)</sup> ، وثانيهما أن تعد الحكومة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لحظر المشروبات الكحولية والدعارة<sup>(٣)</sup> . ووافق النحاس ، وأمر بعد فترة وجيزة بقرض قيود علي بيع المشروبات الكحولية خلال شهر رمضان وفي المناسبات الدينية ، هذا بالإضافة إلي فرض بعض القيود علي بيع هذه المشروبات خلال أوقات معينة من اليوم . كما اتخذ " النحاس " بعض الإجراءات لحظر ممارسة الدعارة . وأخيراً فقد سمح باستئناف الجماعة لبعض نشاطاتها ، بما في

(١) المرجع السابق .

وازيد من التصيل في شأن فكرة " الشمول " هذه ، راجع :

- إبراهيم زمرول ، الإخوان المسلمون " أوداق تاريخية " ( سويسرا : دار نيل ، ١٩٨٥ ) ، ص ١٣ - ١٥ .

(٢) كانت وزارة " حسين سري " قد اتخذت إجراءات ضد الجماعة تمت ضبط السفارة البريطانية التي كانت تخشي من موقف الإخوان المعادي لبريطانيا في فترة الحرب العالمية الثانية والمتمثل في قيام مصر بدخول الحرب إلي جانبها - حيث تمثلت هذه الإجراءات في مصادرة مجلتي " التعاون " و " الشراع " الأسبوعيين ، ومجلة " المنار " الشهرية . هذا فضلاً عن إغلاق مطبعتهم ومنع إجتاعاتهم .

(٣) تجدر الإشارة هنا إلي أن الدعارة قد كانت تمارس في ذلك الوقت بصورة رسمية .

ذلك إصدار المطبوعات وعقد الإجتماعات <sup>(١)</sup> . وبطبيعة الحال فقد كان لهذا الموقف أثره في بروز شخصية " البنا " كرجل يضحى بمكاسب سياسية خاصة في سبيل نهضة جماعته وتنفيذ سياسة إصلاحية عامة <sup>(٢)</sup> .

٢ - أن الإخوان قد كروا محاولة دخول الانتخابات التي تلت إقالة وزارة النحاس في أكتوبر ١٩٤٤ ، وهي الانتخابات التي أجرتها الوزارة التي تشكلت برئاسة زعيم الحزب السعودي الدكتور " أحمد ماهر " ، غير أن ماشهدته هذه الانتخابات من تزوير كان من وراء هزيمة البنا ورفاقه من أعضاء الجماعة في جميع الدوائر التي رشحوا فيها <sup>(٣)</sup> ، والتي كانوا علي يقين تام من نجاحهم فيها <sup>(٤)</sup> .

٤ - أن علاقة الجماعة مع الملك والأحزاب قد راحت تتغير من فترة إلي أخرى حسب توافق أو تباین المصالح بين الجماعة وهذه الأطراف . فعلي الرغم من أن الجماعة قد رحبت بتولي الملك " فاروق " السلطة ، باعتباره الأمل في حماية الإسلام ، وعلي الرغم من محاولة الملك تلييد الجماعة في محاولة منه لضرب " الوفد " ، إلا أن هذه العلاقة الحسنه لم تستمر طويلاً ، إذ خشي " فاروق " من شعبية الجماعة وما تملكه من قوة عسكرية ، خاصة في أثناء حرب فلسطين ، الأمر الذي جعله يأيّد قرار النقراشي بحل الجماعة ، بل وجعله يعرب عن إرتياحه لإغتيال الشيخ " حسن البنا " <sup>(٥)</sup> . أما عن علاقة الجماعة بالأحزاب الأخرى فقد جاعت متقلبة بشكل يصعب حصره ، غير أن السمة الرئيسية التي نطّلب علي هذه العلاقة هي سمة العداء المتبادل الذي تتخلله بعض الفترات من المهانة . ويرجع هذا العداء بصفة أساسية إلي تناقض مواقف الجماعة مع مواقف هذه الأحزاب من التجربة الليبرالية ، فبينما تري الجماعة أن هذه التجربة المنقولة عن الغرب هي سبب ماحل

---

(١) ريتشارد ميتشل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢ - ٥٣ .

(٢) زكريا سليمان بيومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٠ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) ريتشارد ميتشل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢ .

(٥) راجع في ذلك :

- زكريا سليمان بيومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٦ - ٢١٤ .

بالمجتمع المصري من فساد ، كانت الأحزاب الأخرى وعلى رأسها الوفد تدافع عن هذه التجربة (١) . هذا بالإضافة إلي تناقض موقف "الجماعة" مع مواقف هذه "الأحزاب" من "معاهدة ١٩٣٦" فبينما عارضت الجماعة هذه المعاهدة باعتبارها قد خدعت المصريين لصالح الإحتلال ، نجد أن الوفد والأحزاب الأخرى قد أيدت المعاهدة (٢) . ولعل الاستثناء الوحيد في هذا الصدد هو موقف "الحزب الوطني" الذي اتفق مع موقف الجماعة سواء في تأييد "الخلافة الإسلامية" أو في معارضة "معاهدة ١٩٣٦" (٣) . علي أن هذا العداء لم يكن مستمراً - كما أسلفنا - إذ تخللت بعض فترات المهادنة حسب مقتضيات مصلحة الجماعة من ناحية والحزب الذي هو طرف العلاقة من ناحية أخرى ، ومن ذلك موقف وزارة "محمد محمود" (رئيس حزب الأحرار الدستوريين) من التشكيلات شبه العسكرية للإخوان ، إذ تركت هذه الوزارة تشكيلات الإخوان تتزايد ، بينما طبقت "القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨ الخاص بتحريم هذه التشكيلات" علي كل من "الوفد" و "جماعة مصر الفتاة" ، إذ كانت تهدف من وراء ذلك إلي أن تكون الجماعة سلاحاً ضد "الوفد" (٤) . ومن ذلك أيضاً فترة المهادنة التي سادت العلاقة بين "الجماعة" و "الوفد" - عندما تولى هذا الأخير الوزارة بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ - حيث لم يحاول كلا الطرفين الصدام مع الآخر ، فالوفد كان قد فقد الكثير من أنصاره بعد "معاهدة ١٩٣٦" و "حادث ٤ فبراير" ، ولذلك فلم يكن علي إستعداد لمزيد من الصدام الذي يفقده المزيد من المؤيدين ، أما "الجماعة" فقد أرادت أن تستغل هذا الموقف لتحقيق كسباً جديداً سواء في الإنتشار بين الجماهير الساخطة علي الوفد أو في علاقتها بحكومة الوفد ذاتها . ومن هنا فقد تهادن الطرفان ، إلي حد أن قام وفد من الوزراء الوفديين ونواب الوفد بزيارة لدار الإخوان ، حيث أعلن زعيم هذا

(١) المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠٢-٢٠٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٢١-٢٢٢ .

(٤) ملحق البشري ، الحركة السياسية في مصر " ١٩٤٥ - ١٩٥٢ " (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٣) ،

ص ٥٠ .

الوفد أنه يعتبر نفسه جدياً في جيش الإخوان الجرار ، كما جاء علي لسان أحدهم أنه "يعتقد أن دعوة الإخوان سيكون لها شأن عظيم في المستقبل حيث سيليقي عندها الجميع وتكون الوسيلة الوحيدة لإنقاذ المجتمع المصري" (١) ، وهو الأمر الذي يدل دلالة قاطعة علي تسليم الوفد بقوة الإخوان آنذاك . غير أن هذا التهادن لم يلبث أن تهاوي ، إذ عاد الصراع بين الطرفين مرة أخرى حتي انحلت الجماعة (٢) .

٥ - أن الجماعة قد كان لها دور بارز في تدعيم نجاح حركة " الضباط الأحرار " في ٢٢ يوليو عام ١٩٥٢ ، وذلك من خلال ما تعرضت له الجماعة من اضطهاد أساء إلي العهد الملكي ، وأيضاً - وهو الأهم - من خلال تأييدها المطلق للحركة . والواقع أن علاقة " الإخوان " بـ " الضباط الأحرار " قد بدأت قبل ذلك بكثير ، إذ عملت الجماعة - قبل حلها - علي إجتذاب بعض الشبان من ضباط الجيش إلي الإهتمام بالجماعة وأهدافها ، وهو الأمر الذي لقي إستجابة واسعة في أوساط الضباط الشبان ومن بينهم أعضاء في تنظيم " الضباط الأحرار " ، هذا فضلاً عن أن هذه العلاقة بين الجانبين قد توطدت في أثناء " حرب فلسطين " (٣) . وبطبيعة الحال فقد انعكست هذه العلاقة الوثيقة علي موقف الجماعة من الحركة ، ففي السادس والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ - وفي جلسة استثنائية - صاغت الهيئة التأسيسية للإخوان المسلمين مشروع بيان أطلنته بعد ذلك يتضمن تأييداً كاملاً لما وصفوه بـ " الحركة المباركة " لضباط الجيش في تحرير مصر (٤) . كما انعكس - وبطبيعة الحال - هذا الموقف علي " الضباط الأحرار " إذ قام مجلس قيادة الثورة بإلغاء قسم " البوليس السياسي " الذي لعب دوراً كبيراً في مناهضة الجماعة وتعقب أفرادها من ناحية ، وفي إغتيال " حسن البنا " من ناحية أخرى ، كما قام

---

(١) راجع في ذلك :

- ذكريا سليمان بيبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٤٤ - ٢٥١ .

(٤) ريتشارد ميتشل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧١ .

مجلس قيادة الثورة بإعادة التحقيق في قضية إغتيال " البنا " التي كانت قد حفظت دون التوصل إلي شئ<sup>(١)</sup> ، حيث توصلت التحقيقات إلي أن " البوليس السياسي " هو الذي دير هذه العملية ، وصدرت في عام ١٩٥٤ الأحكام علي أربعة متهمين من أعضاء جهاز " البوليس السياسي " ، إذ حكم علي أحدهم بالأشغال الشاقة ، وحكم علي ضابطين آخرين بالسجن خمسة عشر عاماً ، وحكم علي الرابع بالسجن سنة واحدة<sup>(٢)</sup> . وإذا كانت هذه هي الخطوة الأولى التي اتخذها كل طرف منهما في اتجاه تأييد الآخر ، فإن ثمة خطوة أخرى قد أكتت علي متانة العلاقة بينهما ، وذلك عندما طلبت قيادة الثورة من الأحزاب أن تتقدم بإخطارات عن تكوينها ، إذ تقدم الإخوان بإخطار يفيد اعتبارهم حزباً سياسياً ، وهنا نصحه رجال الثورة بالبعد عن الحزبية ومعاركها ، وهو الأمر الذي استجاب له الجماعة - بعد تردد - حيث ساعدهم جمال عبد الناصر في تصحيح الإخطار - قبل إنتهاء موعد تقديم الإخطارات - وتم الإتفاق علي أن تطلب وزارة الداخلية من " الإخوان " تفسيراً عما إذا كانوا سيعملون علي تحقيق أهدافهم عن طريق أسباب الحكم (كالإنتخابات) وأن يكون رد الإخوان بالنفي حتي لاينطبق عليهم وصف حزب . ولعلنا نستطيع أن نثبين مدي أهمية هذه الخطوة إذا ماعلنا أن قراراً قد صدر في ١٦ يناير عام ١٩٥٣ من مجلس قيادة الثورة بحل الأحزاب السياسية القائمة ، وبالتالي فقد نجت الجماعة من تطبيق قرار الحل عليها مرة أخرى<sup>(٣)</sup> . هذا غير أن خلافاً كثيرة - لا مجال لها هنا - قد أدت إلي قيام مجلس قيادة الثورة في ١٤ يناير ١٩٥٤ بحل الجماعة وتطبيق قرار مجلس قيادة الثورة السابق صدوره بحل الأحزاب السياسية عليها<sup>(٤)</sup> !!

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٩ .

(٣) إبراهيم زعمول ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٢ .

(٤) إبراهيم أحمد شلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤٧ .

وعلي أية حال فإننا نستطيع أن نخلص من ذلك كله إلي أن هذه الجماعة (جماعة "الإخوان المسلمون") قد استطاعت بما تحقّق لها من تأييد شعبي - مكنها من تكوين قوة عسكرية - أن تكون إحدى القوي المؤثرة خلال مرحلة التطبيق الثاني لدستور ١٩٢٣ (مرحلة العودة) ، وذلك علي الرغم من عدم إشترك الجماعة في عضوية أي برلمان أو وزارة من برلمانات ووزارات هذه المرحلة ، وهو الأمر الذي أثار عليها كل قوي النظام القائم ، وعلي نحو جعل من نهايتها أمراً محتوماً - غير أنها قد استطاعت - وعلي الرغم من كل ذلك - أن تلعب دوراً لا يستهان به في تقويض دعائم هذا النظام الذي لفظها !!

#### ب - جمعية مصر الفتاة ( أو " الحزب الاشتراكي " ) :

تكونت "جمعية مصر الفتاة" في ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٣ ، عندما أعلن ذلك رئيسها "أحمد حسين" ، وذلك بعد أن مهد لها بما عُرف بـ "مشروع القرش" الذي استهدف في مثالية بناء صناعة مصرية بواسطة حملة شعبية لجمع التبرعات (١) . ويبدو أن النجاح الذي تحقّق لهذا المشروع قد كان من وراء محاولة "أحمد حسين" إقامة "مشروع سياسي" يحظى بنفس النجاح الذي تحقّق لمشروعه الإقتصادي (٢) . غير أن فكرة هذا المشروع السياسي لم تكن واضحة في ذهن صاحبه ، وذلك ما نكتشفه التغيرات المتتالية التي طرأت علي إسم الجمعية من ناحية ، وعلي أهدافها وبرورها من ناحية أخرى . فمن ناحية الإسم فقد تغير إسم الجمعية أكثر من مرة ، إذ أصبحت تسمى منذ عام ١٩٢٧ بـ "حزب مصر الفتاة" ، ثم صارت في عام ١٩٤١ تعرف بإسم "الحزب الوطني الإسلامي" ، ثم رجعت مرة أخرى إلي الإسم القديم "مصر الفتاة" ، وأخيراً أصبحت منذ عام ١٩٤٨ تحمل إسم "حزب مصر الاشتراكي" والذي اشتهر بإسم "الحزب الاشتراكي" (٣) . أما من ناحية الأهداف فيمكننا القول بأن الجمعية قد

(١) طارق البشري - المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩١ .

(٢) آمال السبكي ، التيارات السياسية في مصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ " (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢) ، ص ٨٨ - ٨٩ .

(٣) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩٢ .

موت بمرحلتين ، بدأت أولاهما مع نشأة الجمعية في عام ١٩٢٢ ، وهي تعتبر مرحلة "البرنامج الوطني" . ذلك بينما بدأت ثانيتهما مع تسمية الحزب بـ " حزب مصر الاشتراكي " في عام ١٩٤٨ ، وهي تعتبر مرحلة " البرنامج الاشتراكي " (١) .

ويتلخص " البرنامج الوطني " في الإيمان بمصر والمصريين ، محملاً الشباب مسؤولية إعادة بعث المجد القديم ، وذلك في سبيل "أن تصبح مصر فوق الجميع إمبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام" ، علي أن يكون شعار هذا العمل هو " الله - الوطن - الملك " (٢) ، والواقع أن مرحلة هذا البرنامج قد تميزت بطلبية الطامع العسكري علي الجمعية ، وذلك منذ أواخر عام ١٩٢٢ وحتى أوائل عام ١٩٢٨ عندما تقلد إلغاء هذه العناصر بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨ الذي حظر علي الأحزاب والهيئات السياسية أن تتخذ تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية (٣) .

ولقد اجتذبت الجمعية خلال المرحلة الأولى هذه قطاعات كبيرة من الشباب الذي استهوتهم تنظيمات الجماعة العسكرية ، خاصة بعد أن خاب أمل هؤلاء في الوسائل السياسية التقليدية السنتي ظلت الأحزاب الموجودة علي الساحة تتبناها بصدد القضية الوطنية (٤) . غير أن الجمعية قد وقعت في سلسلة من الأخطاء أدت إلي نهاية تلك المرحلة بفشل ملحوظ ، ومن بين هذه الأخطاء مناصبتها العداء للوفد ، حيث راحت تلقي بنفسها في أحضان الأحزاب الأخرى ، وقد بدأت ذلك بتعاون وثيق مع " الحزب الوطني " ، وذلك من منطلق رفض الطرفين للأسلوب السياسي المتبع آنذاك في التفاوض مع الإنجليز ، ثم انعطفت الجمعية بعد ذلك لتتعاون مع " حزب الأحرار الدستوريين " باعتباره أكبر الأحزاب المعادية للوفد ، هذا فضلاً عن تعاون الجمعية مع القصر علي ضوء الدور

(١) المرجع السابق ، ص ٤٩٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٩٥ .

(٣) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر " ١٩٤٥ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٠ .

(٤) يونس ليبي دق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩١ - ١٩٢ .



المتناهض الذي كان يقوم به ضد الحزب الكبير (الوحد) . وكان معني ذلك أن " مصر الفتاة " قد انسأقت وراء عداوة غير مفهومة للوحد ، وبدون أن تكون لها رؤية واضحة في هذا الصدد ، وهو الأمر الذي أتاح - بسهولة - لخصوم " مصر الفتاة " التمكن من ضربها في أهدافها ووسائلها مما أدبى إلي تقلصها علي نحو واضح ، وذلك علي الرغم من سقوط وزارة " الوحد " في ديسمبر ١٩٣٧ (١) .

### - مرحلة " البرنامج الاشتراكي " :

بدأت هذه المرحلة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وذلك في محاولة من " أحمد حسين " لتلمس صيغة جديدة لكفاحه السياسي ، تتلام مع ظروف مصر في هذه المرحلة. ويبدو أن " أحمد حسين " قد وجد ضالته في " الفكر الاشتراكي " ولذلك فقد تحول بالجمعية من جمعية مصر الفتاة إلي " حزب مصر الاشتراكي " ، والذي اشتهر باسم " الحزب الاشتراكي " (٢) .

ولقد كان التحول في برنامج الحزب واضحاً وإن لم يكن حاداً ، وذلك علي اعتبار أن " الحزب الاشتراكي " ما هو إلا إستمرار وتطوير لجمعية مصر الفتاة ، حيث يقول " أحمد حسين " في هذا الصدد : " فما مشروع القرش إلا حركة إشتراكية هي نظام العالم الحديث ، وماكان كفاح مصر الفتاة إلا علي قواعد إشتراكية ، وإذا أصبحت الإشتراكية هي نظام العالم الحديث فقد أصبح من الحق أن نسمي الأشياء بمسمياتها وأن نصف مصر الفتاة بوصفها الصحيح وهو الإشتراكية ، التي هي لب الإسلام وصميم دعوته ، وهكذا أعلننا برنامج الحزب الإشتراكي " (٣) .

ويتلخص " برنامج الحزب " في المطالبة بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً، وذلك بأن تبتاع النولة أطيان جميع الملاك الذين تزيد ملكيتهم عن هذا الحد ، أو الذين تقل ملكيتهم عنه ولكنهم لايعملون في هذا القدر الذي يملكونه ، وقد نظم البرنامج هذه العملية بأن تكون في مقابل سندات علي الخزينة المصرية تستهلك في خمسة وعشرين

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

(٢) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر " ١٩٤٥ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٩ .

(٣) راجع في ذلك :

- آمال السبكي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٠ :

عاماً وتدخل لحاملها ربحاً سنوياً ، كما أنها قابلة للتداول . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يتم - حسب البرنامج - توزيع هذه الأراضي في حدود خمسة أفدنة علي من يرغب في شرائها ممن يملكون أقل من خمسة أفدنة أو من أولئك الذين إعتادوا العمل فيها أو إستجارها ، وذلك في مقابل أقساط صغيرة طويلة الأجل (١) .

كما طالب البرنامج بأن يحل الإنتاج الجماعي محل الإنتاج الفردي ، وذلك حتي تتم عملية الإنتاج سواء في الزراعة أو الصناعة أو حتي التبادل التجاري ، وفق خطط مدروسة ومشروعات شاملة تضعها الدولة لعدة سنوات متتالية . هذا ويجوز للأفراد - حسب هذا البرنامج - في مرحلة الإنتقال هذه إمتلك المصانع وإنشائها وإدارتها علي أن يتفق وجوبها وإنشائها مع البرنامج الذي تضعه الدولة . ويشير البرنامج إلي أن الصناعات الكبرى والرئيسية والمرافق العامة (كالمياه والكهرباء والمواصلات) التي ستقوم الدولة بإنشائها وفق مشروعاتها الموضوعة، يجب ألا تكون محلاً للإستقلال أو لأهواء الأفراد بل تكون مملوكة للدولة أي المجموع . وأخيراً فقد وضع البرنامج عدة مطالب تتعلق بالتأمين الإجتماعي وبحق التعليم والحق في العمل ، مع إعادة توزيع الثروة بواسطة نظام الضرائب التصاعدي علي التراكمت وغيرها ، ووضع حد أقصى للدخل الفردي (٢).

وبطبيعة الحال فقد استعني هذا " البرنامج الإشتراكي " أن يتغير شعار الحزب من "الله - الوطن - الملك" إلي شعار جديد هو " الله - الشعب " ، وكان لإسقاط "الملك" من شعار الحزب دلالة الواضحة علي سعي الحزب نحو تخطي إطار النظام السياسي الملكي الدستوري ، كما كان لاستبدال لفظ " الشعب " بلفظ " الوطن " دلالة الإجتماعية علي إنحياز الحزب إلي الطبقات الشعبية في مواجهة الطبقات المستقلة (حسب رؤية الحزب) (٣) .

---

(١) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر " ١٩٤٥ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩٠ .

(٢) المرجع السابق .

ولزيد من التصيل في شأن " برنامج الحزب الإشتراكي " ، راجع :

- آمال السبكي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١١ - ١١٥ .

(٣) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر " ١٩٤٥ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٩ .

ولقد تقدم بعض أعضاء " الحزب الإشتراكي " بهذا البرنامج إلى إنتخابات "مجلس النواب" التي أجزتها وزارة " حسين سري " المحايدة في ٢ يناير ١٩٥٠ - والتي حظي فيها " حزب الوفد " بأغلبية مقاعد المجلس - حيث استطاع أحد أعضاء الحزب وهو "إبراهيم شكري" <sup>(١)</sup> أن يفوز بعضوية المجلس ، ليكون الممثل الوحيد للحزب الإشتراكي، وإن تعينت الإشارة هنا إلي أن نجاح "إبراهيم شكري" يرجع في المقام الأول إلي مكانته الإجتماعية في دائرة " شربين " التي مثلها وليس إلي إنتمائه الحزبي <sup>(٢)</sup> . والواقع أن فشل الحزب في الحصول علي عدد أكبر من المقاعد ، كان يرجع بصفة أساسية إلي تفصيل الجماهير التصويت لصالح " الوفد " ، إذ لم يستطع "الحزب الإشتراكي" أن يقدم نفسه كبديل للوفد ، ولعل هذا هو سر العداء التقليدي بين الحزبين <sup>(٣)</sup> .

وجملة القول في شأن هذا الحزب ، أنه قد تفرد عن سائر الأحزاب الأخرى ، بتقلبه بين توجهات أيديولوجية مختلفة ، وإنتهاجه مواقف سياسية متباينة ، فهو تارة يوصف بأنه " فاشي " - وذلك عند بداياته الأولى - وهو تارة يوصف بأنه إسلامي - وذلك عندما تسمي بـ " الحزب الوطني الإسلامي " - وهو تارة ثالثة حزب إشتراكي <sup>(٤)</sup> . وهو في كل ذلك يحالف قوى سياسية ثم ينتقل عليها بمنف ، ودون ميور واضح . ومرد ذلك وبالدرجة الأولى إلي أن الحزب قد خضع في تقلباته لأهواء زعيمه وأفكاره ، الأمر الذي جعل من الحزب بوتقة تجارب ليس إلا . وقد أحاطت كل هذه المواقف الحزب وزعيمه ، علي نحو جعل منهم المتهمين الرئيسيين بحرق القاهرة في ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ ، وعلي الرغم مما أثبتته الأيام من براءة الحزب وأنصاره من

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلي أن " إبراهيم شكري " هذا هو نفسه الذي يشغل حالياً موقع رئيس "حزب العمل الإشتراكي" .

(٢) يوزان ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٢ .

(٣) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩٧ .

(٤) يوزان ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٠ .

هذه التهمة ، إلا أنهم كانوا قد دفعوا الثمن في غياب السجون <sup>(١)</sup> .

ويبقى لنا بعد أن عرضنا لهذين الحزبين الأيديولوجيين ، أن نعرض لأبرز سمات هذه النوع من الأحزاب ، والتي تلتخص فيما يلي <sup>(٢)</sup> :

١ - أن هذين الحزبين قد تميزا عن غيرهما من الأحزاب التقليدية بما قاما عليه من أيديولوجيات ، جعلتهما يتجاوزان إطار " القضية الوطنية " التي حبست فيها الأحزاب التقليدية نفسها . الأمر الذي جعل من هذين الحزبين شيئا فريداً ومميزاً وسط الأحزاب الأخرى .

٢ - أن هذين الحزبين قد جاءا تعبيراً عن قوى إجتماعية جديدة ، لديها الرغبة والقدرة على المشاركة في الحياة السياسية المصرية من ثانيا الممارسة الحزبية . وهذه القوى الجديدة تمثل في المقام الأول أبناء الطبقة المتوسطة ، هذه الطبقة التي حرمت من المشاركة في الحياة السياسية لفترة طويلة ، فالفارق كبير بين "حسن البنا" و "أحمد حسين" من ناحية و " مصطفى النحاس " و " محمد محمود " و " أحمد ماهر " و "مكرم عبيد" وغيرهم من زعماء الأحزاب من ناحية أخرى ، فبينما ينتمي "البنا" و "حسين" إلى أسر فقيرة (حيث كان والد الأول يعمل ساعاتياً إلى جانب إشتغاله بطوم الدين، وكان والد الثاني كاتب حسابات) ، نجد أن هؤلاء الزعماء وغيرهم ممن تولوا موقع الزعامة والمناصب الرفيعة داخل الأحزاب الأخرى ( التقليدية ) ينتمون جميعاً إلى أسر كبار الملاك والأعيان والباشوات والبكوات .

٣ - أن زعماء هذين الحزبين كانوا مهينين بحكم أصولهم الإجتماعية وأفكارهم العقيدية لقبول حركة التغيير بل وصنعها ، وهو ما لم تكن قيادات الأحزاب التقليدية مهينة له.

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

(٢) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ١٧٤ - ١٧٦ .

٤ - أن رجال الأحزاب التقليدية لم يتصوروا أن يشاركهم رجال الحزبين الأيديولوجيين في السلطة ، أو أن يتبادلوا وإياهم المواقع في الوزارة والبرلمان ، ولذلك فقد استخدم رجال الأحزاب التقليدية كل الوسائل الممكنة لمنع الحزبين الأيديولوجيين من دخول البرلمان . ولنا فيما واجهته جماعة " الإخوان المسلمون " أبرز دليل على ذلك ، فهي مرة لتدخل الانتخابات بطلب من النحاس وفي مقابل تحقيق مطالب معينة ، وهي مرة أخرى تتعرض لتزوير الانتخابات الذي يجعلها تخرج فعلاً بلائى مقعد . هذا فضلاً عما واجهه أعضاء هذين الحزبين الأيديولوجيين - وجماعة " الإخوان المسلمون " بالذات - من هسف "اليوليس السياسي" الذي أمانت ممارساته الوحشية إلى الأذهان سلطان "الجستابو النازي" في ألمانيا النازية<sup>(١)</sup>.

وبعد استعراض هذه المجموعة من الأحزاب التي سنقنهاها إلي أنواع ثلاثة (أحزاب منشقة عن الوفد ، وأحزاب ملكية ، وأحزاب أيديولوجية) ، فإننا نستطيع أن نخرج بثلاث ملاحظات رئيسية من التجربة الحزبية خلال هذه المرحلة ، واضعين في الاعتبار أن هذه الأحزاب التي تعرضنا لها في هذا المبحث قد شاركت أحزاب : (الوفد، الأحرار الدستوريين ، والوطني) في صنع الأبعاد المختلفة لهذه التجربة الحزبية ، وتتلخص هذه الملاحظات الثلاث فيما يلي :

#### ١ - " الوفد " وظاهرة الإنشقاق :

كان " الوفد " منذ نشأته في عام ١٩١٨ وحتى نهاية التجربة الحزبية الثانية في عام ١٩٥٢ ، هو حزب الأغلبية الشعبية مافي ذلك شك ، فهو الحائز دائماً - وبلا منازع - علي أغلبية مقاعد البرلمان في أية إنتخابات تتصف بالنزاهة أو حتي بشئ منها . غير أن هذه الأغلبية الدائمة التي جطلتنا نطلق عليه اسم " الحزب الكبير " ، لم تكن كلها في صالح " الوفد " ، ذلك بأن هذه الأغلبية قد جعلت من " الحزب الكبير " هدفاً رئيسياً

(١) لمزيد من التتصيل في شأن بعض من ممارسات " اليوليس السياسي " خلال تلك الفترة ، راجع :

- محمد طه بدوي ، قصة الحرية والمساواة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢ .

لضربات " القصر " و " الإحتلال " ، هذا فضلاً عن سائر الأحزاب الأخرى وبلا استثناء إلى التشهير بالوفد ، لأن هذا التشهير قد كان هو السبيل الوحيد أمام هذه الأحزاب لكسب أراضٍ جديدة علي ساحة الحياة السياسية خلال هذه الفترة . والواقع أن تشهير الأحزاب الأخرى بالوفد قد استند - في بعض منه - إلى رصيد من الحقيقة ، حيث أن " الوفد " - وكما وصفته الأحزاب المنافسة - قد مارس ماسمي به " دكتاتورية الأغلبية " ، وذلك في معني قيامه بالعديد من الممارسات " غير الديمقراطية " اعتماداً علي رصيده الساحق من الأغلبية . ومن بين هذه الممارسات علي سبيل المثال مصادرة الوفد لحرية النقاب المعارضين في إبداء الرأي داخل البرلمان ، حتي وصل الأمر إلي ضرب أحدهم ، وهو "فريد زعلوك" في جلسة ١٤ أبريل عام ١٩٤٢ (١) . وكان من بين هذه الممارسات أيضاً مسعي " الوفد " إلي التخلص من معارضيه بإبطال عضويتهم في البرلمان ، ومن أشهر ما قام به الوفد في هذا الصدد إسقاط عضوية "محمد محمود" في برلمان عام ١٩٢٤ ، وإسقاط عضوية "مكرم عبيد" في مايو ١٩٤٢ بعد خلافه مع "النحاس" ، وهو الخلاف الذي تعرضنا له ونحن بصدد نشأة " الكتلة الوفدية " (٢) . ورصيد الحقيقة الذي استندت إليه الأحزاب المنافسة للوفد في تشهيرها به ، لا يقف فقط عند ممارسات الحزب في البرلمان ، ولكنه امتد أيضاً ليشمل ممارسات الحزب خلال فترات توليه "الوزارة" ، حيث كان لتفشي الاستثناءات والمحسوبية في ظل وزارات "الوفد" بالغ الأثر في تشويه سمعة "الحزب الكبير" ، وذلك علي الرغم من أن الوفديين قد كان لهم منطقتهم في هذا الشأن وهو أن أنصارهم يتعرضون لإضطهادات شديدة خلال فترات حكم " وزارات الأقلية " ، وأنه من الطبيعي تعويض هؤلاء في فترات الحكم الوفدية (٣) .

ومهما يكن من أمر ماتعرض له " الوفد " من خصومه أو ما قام به هو تجاههم ، فإن الأمر الذي يؤسف له حقاً هو ما ألم بالحزب الكبير من إنقسامات وإنشقاقات

(١) راجع في ذلك :

- بيان ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٠ - ١١١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١١١ .

داخلية غلب عليها الطابع الشخصي وتقلب فيها المصالح الشخصية علي مصلحة الحزب، والغريب أن هذه الإنشقاقات قد ألت بالوفد خلال فترات توليه السلطة ، فالإنشقاق السعدي (أي الذي أسفر عن نشأة " الهيئة السعدية " ) قد حدث خلال تولي الوفد الوزارة في عام ١٩٢٧ ، والإنشقاق الكتلي (أي الذي أسفر عن نشأة " الكتلة الوفدية " ) قد حدث خلال تولي الوفد الوزارة - لأول مرة بعد الإنشقاق السعدي - في عام ١٩٤٢ . والحق أن في هذه الإنشقاقات ما يؤكد مقولة أحد معاصري هذه التجربة الحزبية - التي تعد ثاني تجارب مصر الحزبية - من أن " الوفد في المعارضة أقوى منه في السلطة " (١) !!.

## ٢ - إرتباط الأحزاب بالأشخاص :

إن المتتبع لتجربة مصر الحزبية - سواء في ذلك تجربتها الأولى أو الثانية - يلاحظ بغير عناء ، مدي إرتباط الأحزاب بالأشخاص ، وذلك منذ نشأة " الحزب الوطني " الذي ارتبط بزعامة " مصطفى كامل " ثم " محمد فريد " ، وحتى نشأة " الوفد " الذي ارتبط بزعامة " سعد زغلول " ثم " مصطفى النحاس " . ولعل أبلغ ما يدل علي ذلك ، هو الطابع الشخصي الذي انطبعت به الإنشقاقات الأربعة التي واجهها " الوفد " ، والتي أسفرت - كما فصلنا في موضع سابق - عن نشأة أحزاب ثلاثة هي : " الأحرار الدستوريين " و " الهيئة السعدية " و " الكتلة الوفدية " ، وما يثير الدهشة هنا أن بعضاً من هذه الإنشقاقات (الإنشقاقين الأول والثاني) قد أسفر عن وقوف أغلبية أعضاء الوفد ضد رئيسه ، ولكن بدلاً من أن ينصاع الرئيس لرغبة الأغلبية ، خرجت الأغلبية وبقي الرئيس ، وذلك بعد أن خاض كل من " سعد " و " النحاس " المعركة مع منافسيهما (٢) . وما ينطبق علي " الوفد " ينطبق علي الأحزاب التي انشقت عليه ، والتي ارتبطت بأشخاص المنشقين ، فبمجرد إنشقاق العضو يلتف حوله - علي أثر هذا الإنشقاق - أقاربه وأصدقائه ومن يأملون من وراء وصوله إلي الحكم خيراً لهم فيتكون

(١) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

الحزب دون أن يكون له برنامج سياسي أو إجتماعي معين <sup>(١)</sup> ، فبرنامج الأحزاب المختلفة تطور جميعاً حول وسائل حل مشاكل مصر مع إنجلترا - سواء قبل "مجاهدة" ١٩٣٦ أو بعدها - فقد كان برنامج "الحزب الوطني" : " لا مفاوضات إلا بعد الجلاء ، وإستقلال مصر والسودان وإعادة المحقات " ، وكان برنامج " حزب الوفد " : " السعي بالطرق السلمية للمشروعة حيثما وجد للسعي سبيل في إستقلال مصر إستقلالاً تاماً " ، وكان " حزب الأحرار الدستوريين " لا يري ضرراً في تحقيق الإستقلال علي خطوات ، وهكذا كان شأن سائر الأحزاب الأخرى <sup>(٢)</sup> .

### ٣ - ظاهرة " القمصان الملونة " :

قد يبدو الإسم غريباً ، ولكنه يعبر عن واقع شهدته الحياة الحزبية في مصر خلال هذه التجربة ، ألا وهو إستناد بعض الأحزاب المصرية إلي تنظيمات شبه عسكرية تحاكي تلك التي أنشأها "موسوايني" في إيطاليا الفاشية والتي اتخذ منها وسيلة للقفز إلي السلطة ، وهي تلك التي أطلق عليها في إيطاليا إسم " فرق القمصان السوداء " ، ذلك بأن ثلاثة أحزاب من أحزاب هذه التجربة - في مصر - قد اختطت نفس الطريق بصورة أو بأخري ، وهذه الأحزاب هي " مصر الفتاة " و " الإخوان المسلمون " و " الوفد " <sup>(٣)</sup> .

والواقع أننا إذا تفهمنا أن تستهوي المثل النازية أو الفاشية بعض الشباب ، فينشئوا ما يشبهها ، فإننا لا نستطيع أن نتفهم محاكاة " حزب الوفد " وهو حزب الأغلبية الشعبية لمثل هذه النظم . والحق أن تبرير ذلك يأتيه قد جاء لمواجهة الإنحراف الذي قامت به القوى الأخرى لهو في واقع الأمر عذر أقبح من ذنب ، ذلك لأنه يدل - مافي ذلك شك - علي فشل التجربة الديمقراطية نفسها ، فإذا كان حزب الأغلبية يعجز عن مواجهة الإنحراف بالديمقراطية ، ولا يجد مفرأ من مواجهة الإنحراف بإنحراف مثله ،

(١) راجع في ذلك :

- محمد طه بدوي ، طاعت النظم ، النظم السياسية والإدارية (إنسكتيرية : دار المعارف ، ١٩٥٦) .  
ص ٩٨ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) محمد زكي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٧ .



فإن ذلك يعد منه بمثابة التسليم بعدم سلامة تطبيق الدستور من ناحية ، وبشرعية  
ماشكلته الأحزاب الأخرى من تنظيمات مماثلة من ناحية أخرى (١) .

وترجع فكرة إنشاء هذه التشكيلات شبه العسكرية إلى ما قامت به "جمعية مصر  
الفتاة" من إعداد لمن أسمتهم بـ " فرق المجاهدين " ، حيث نشرت جريدة الصرخة -  
لسان حال "مصر الفتاة" - أول صورة لجندي مصر الفتاة مرتدياً القميص الأخضر في  
ديسمبر عام ١٩٢٣ (٢) ، ولقد قامت "مصر الفتاة" بتقسيم هذه الفرق إلى ست درجات  
تنتهي إلى ما عُرف بـ " هيئة أركان الجهاد " التي تتكون من رؤساء الفيلق ، ولقد تقدر  
أن يرتدي المجاهدون قمصاناً خضراء مما أدى إلى أن تعرف الجماعة باسم "فرق  
القمصان الخضراء" ، ومن الواضح غلبة الطابع العسكري على التنظيم (٣) .

ويبدو أن " حزب الوفد " قد أراد أن يواجه إنحراف " مصر الفتاة " بإنحراف  
مثله (٤) ، فاصطنع ماسمى بـ " فرق القمصان الزرقاء " ، والتي كانت تمثل في الأصل  
تشكيلات منظمة ترمي إلى النهوض بالروح الرياضية لدى الشباب ، ثم راحت شيئاً  
فشيئاً تصطبغ في عهد وزارة النحاس الرابعة (عام ١٩٢٧) بالصيغة السياسية الحزبية،  
الأمر الذي جعلها تتحول عن مقصدها السليم ، وصارت أداة سياسية لإرهاب خصوم  
الوفد السياسيين ، وأخذت تتسلح بالعصي والخناجر وتعتدي على اجتماعات المعارضين  
وعلى الصحف المعارضة ، واستفحل شأنها بضم أشياء من أحط الطبقات إليها ،  
فصارت وسيلة لإهدار حرية الرأي والفكر وإفساد أداة الحكم (٥) . الأمر الذي يناقض  
الطابع الديمقراطي الذي حرص " الوفد " على التمسك به ، وهو ما أضفي على الحزب  
لوثاً كئيباً خاصة بعد الفوضى الناتجة عن الصدامات بين " فرق الوفد الزرقاء " و " فرق  
مصر الفتاة الخضراء " (٦) !!

(١) المرجع السابق .

(٢) أمال السبكي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٢ .

(٣) يوتان ليب ريتز ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩١ .

(٤) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

(٥) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثالث " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥ .

(٦) يوتان ليب ريتز ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٢ .

أما فرق " الإخوان المسلمون " - والتي كنا قد تعرضنا لدورها بتفصيل طويل - فقد ولدت مع دعوة " إلينا " نفسها ، ويرجع ذلك إلي أن " إلينا " قد كان يري أن الإستعداد بالتسلح والتدريب أمر ضروري لإكمال دعوته ، فبدأ هذا الإستعداد في صورة نشاط رياضي كشفي ، غير أن ظهور فرق القمصان الخضراء (مصر الفتاة) و فرق القمصان الزرقاء (الوفد) قد كان له أثره في إهتمام "المرشد العام" بتطوير تشكيلات الجواله في جماعته من ناحية ، وفي تشجيع القصر لنمو تشكيلات " الإخوان " نكايه في الوفد من ناحية أخرى <sup>(١)</sup> . ويتأكد ذلك عندما نتذكر ما أشرنا إليه من قبل من أن وزارة " محمد محمود " قد طبقت القانون الذي أصدرته في عام ١٩٢٨ بإلغاء التشكيلات شبه العسكرية علي كل من "فرق مصر الفتاة" و "فرق الوفد" ، بينما لم تطبق هذا القانون علي "فرق القمصان الصفراء" (وهي التسمية التي أطلقت علي أعضاء فرق "الجهاز السري" أو التشكيلات شبه العسكرية لجماعة الإخوان) ، وذلك علي الرغم من أن فرق الإخوان - علي وجه الخصوص - قد كانت في حقيقتها تؤلف جيشاً بكل ماتحمله الكلمة من معني ، إذ بلغ عدد أعضائها في فترة من الفترات عشرين ألفاً من الأعضاء <sup>(٢)</sup> . ولعل قد كان من الطبيعي أن تخرج مثل هذه الفرق - بما لها من عدد ضخم - من تحت سيطرة " المرشد العام " <sup>(٣)</sup> ، وعلي النحو الذي أدى في النهاية إلي صدام الجماعة المروع مع الحكومة والذي عرضنا له من قبل .

كانت هذه هي إذن " ظاهرة القمصان الملونة " التي تعد - كما أسلفنا - دليلاً قاطعاً علي عدم إطمئنان الأطراف المختلفة إلي سلامة تطبيق الدستور ، كما تعد دليلاً قاطعاً علي فشل التجربة الديمقراطية .

---

(١) راجع في ذلك :

- زكريا سليمان بيومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢ - ١٢٦ .

(٢) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر " ١٩٤٥ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٠ .

(٣) زكريا سليمان بيومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٩ .

## ثانياً: الأدوار الفعلية التي لعبتها قوى الحياة السياسية خلال هذه المرحلة :

لقد شهدت مرحلة العودة إلي " دستور ١٩٢٣ " صراعاً متصلّين أطراف ثلاثة هي : " القصر " و " بريطانيا " و " الأحزاب " ، ذلك بأن كل طرف من هذه الأطراف قد لعب دوراً مؤثراً في الحياة السياسية المصرية خلال المرحلة الممتدة من عام ١٩٢٦ وحتى عام ١٩٥٢ . ومن هنا فسوف يأتي تناولنا للأدوار الفعلية التي لعبتها قوى الحياة السياسية خلال هذه المرحلة مقسماً علي نقاط ثلاث ، يتناول كل منها دور طرف من هذه الأطراف .

### ١ - دور القصر :

شكل " القصر " ، منذ عهد الملك " فؤاد " ، مؤسسة لها هيكلها الداخلي وتنظيمها الخاص ، حيث سمي " فؤاد " منذ بداية حكمه إلي إستكمال بناء هذا الهيكل وتنظيمه لكي يتمكن من ممارسة دوره كمطرف أصيل في الصراع علي السلطة <sup>(١)</sup> . والواقع أن هذا التنظيم الداخلي للقصر ، والذي يأتي علي قمته منصب " رئيس الديوان الملكي " ، قد استطاع أن يكون يد " الملك " في مواجهة خصومه السياسيين <sup>(٢)</sup> .

وإذا كان دور " القصر " كمؤسسة قد ارتبط بشخصية " فؤاد " نفسه طوال فترة حكمه ، فإن هذا الدور قد انتقل من يد " الملك " إلي يد " رئيس الديوان " في عهد " فاروق " ، ويرجع ذلك إلي إعتبارين : أولهما أنه قد تماقت علي ذلك المنصب شخصيات عرفت بشدة مراسها وحكمتها السياسية فضلاً عن ولائها للعرش . وثانيهما إختلاف شخصية الجالس علي العرش ، فيقدر ما كان " فؤاد " سياسياً مقتدراً وذكياً ، كان إبنه

(١) سامي أبو النور . دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٧ - ١٩٥٢ ( القاهرة :

مكتبة مدبولي ، ١٩٨٨ ) ، ص ٤٢ .

(٢) المرجع السابق .

"فاروق" علي التقيض تماماً ، ولذلك فقد كان من الطبيعي في ظل ضعف "فاروق" وإنعدام خبرته السياسية ، أن ينتقل دور "القصر" من يد "الملك" - ويشكل ثقلاني - إلي "الديوان الملكي" (١) .

وعلي أية حال فلقد ارتبط دور "مؤسسة القصر" خلال هذه المرحلة ، بالمواقف المتبادلة بين هذه المؤسسة من ناحية وبين كل من "بريطانيا" و "الأحزاب" - وخاصة "حزب الوفد" - من ناحية أخرى .

ولقد بدأ أول هذه المواقف المتبادلة مع تولية الملك "فاروق" ملك مصر في ٢٩ يوليو عام ١٩٣٧ ، حيث جاءت هذه التولية في ظل وزارة وفدية ، الأمر الذي كان من وراء بداية الصراع التقليدي بين "القصر" و "الوفد" مبكراً ، ذلك بأن كل طرف من الطرفين لم يكن علي إستعداد للتضحية بشئ مما يراء حقاً له ، فالملك "فاروق" ورجاله لم يكونوا ليسمحوا بأن ينتقص "الوفد" من أي دور مؤثر للقصر في السياسة المصرية ، كما أن "الوفد" لم يكن يسمح بالتفريط فيما ارتآه حقوقاً دستورية للوزارة والبرلمان لحساب أوتوقراطية الملك (٢) . ومن هنا فقد بدأ الصراع بين الطرفين - كما أسلفنا - مع تولي الملك "فاروق" عرش مصر ، فبعد أربعة شهور فقط من تولي الملك "فاروق" كانت حدة الخلافات قد تصاعدت بين الطرفين علي نحو تفجرت معه أول أزمة وزارية في عهد الملك الجديد.

وختلصن أبرز أسباب خلافات "القصر" و "الوزارة الوفدية" فيما يلي :

١ - تعيين "علي ماهر" رئيساً للديوان الملكي دون الرجوع إلي الوزارة أو مشاوره رئيسها ، وهو ماراحت صحف الوفد تطعن في دستورية ، وتشير إلي وجوب توقيع رئيس الوزراء "الححاس" علي الأمر الملكي إلي جانب توقيع الملك (٣) ، أسوة بما

(١) المرجع السابق ، ص ٤٢ - ٤٤ .

(٢) بينان لبيب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية - ١٨٧٨ - ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩٨ .

(٣) حسن يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤ .

حدث في عهد " وزارة الشعب " بين " سعد زغلول " و" الملك " فؤاد " حول تعيين " حسن نشأت " وكيلاً للديوان الملكي في عام ١٩٢٤ ، وهو ما كنا قد أشرنا إليه في موضعه.

٢ - الخلاف حول تعيين بعض الأعضاء في " مجلس الشيوخ " ، ذلك بأنه كان قد خلا مقعدان في هذا المجلس ، فقامت الوزارة بترشيح اثنين لشغل المقعدين ، غير أن " القصر " لم يوافق علي تعيين أحدهما ، ولما قامت الوزارة باستبداله بأخر ، ظل القصر علي رفضه مقترحاً إسم إحدى الشخصيات الأخرى (١) .

٣ - لما عبر القصر عن رغبته في أن يقسم الجيش يمين الولاء للملك ، رأت الوزارة أن يتضمن هذا القسم يمين الولاء للدستور . وكان معنى ذلك تخويل الجيش حق التدخل إذا ما انتهكت أية قوة سياسية الدستور ، ولما كان معلوماً أن " الملك " هو أول هذه القوى ، فإن ذلك يعني أن يتدخل الجيش ضد الملك . وبالطبع فقد رفض "القصر" هذا الاقتراح ، بحجة أنه سوف يؤدي في النهاية إلي تدخل الجيش في السياسة (٢) ، ولذلك فالقصر يري الإبقاء علي صيغة القسم كما هي دون تعديل ، وهي الصيغة التي تقيد ولاء الجيش للملك والحكومة (٣) .

٤ - تأخر " القصر " في توقيع المراسيم المقدمة من مجلس الوزراء (٤) ، والتي كان من بينها قانون بزيادة الإعتماد للمصاريف السرية ، حيث رفض الملك التوقيع عليه ، لأنه يري أن هذه المصاريف السرية توجه للإلتفاق علي " فرق القمصان الزرقاء " أداة الوفد الرئيسية في الضغط علي القصر (٥) .

---

(١) يونان ليب بندق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٣ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) حسن يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٨ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٥) يونان ليب بندق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٣ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠١ .

كانت هذه هي أبرز الخلافات التي تازم علي أثرها الموقف بين "القصر" و "الوزارة الوفدية" ، في أول اختبار لمدي صلابة الملك الجديد من ناحية ، وفي ظل الأوضاع الجديدة المتوترة علي "معاهدة ١٩٣٦" من ناحية أخرى . والحق أن هذه الأزمة قد كشفت عن أن الملك الجديد ذو عود صلب أو علي الأقل ذو موقف متصلب ، كما كشفت أيضاً عن أن الدور البريطاني في التأثير علي الوزارات المصرية قد تقلص علي نحو كبير <sup>(١)</sup> ، ذلك بأن الجهود التي بذلتها السفارة البريطانية لمنع "فاروق" من استخدام سلاح الإقالة في مطلع عهده قد باءت بالفشل ، وذلك علي الرغم من التهديدات التي أبلغها السفير البريطاني الملك ولويس الديوان في لقائه بهما في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، والتي مفادها أن الملك قد يفقد ثقة الحكومة البريطانية وتأييدها إذا ما استمر في سياسته هذه ، وإنه بذلك يعرض عرشه للخطر <sup>(٢)</sup> .

كان " القصر " إذن مستعداً لقبول التحدي في مواجهة "الوزارة الوفدية" ، والواقع أن " القصر " قد استند في موقفه هذا ، إلي ثلاثة حقائق ، تتلخص فيما يلي :

١ - أن "الوفد" يمر بصراع داخلي عنيف ، أضعف من قوته وقدرته علي التحرك ، ألا وهو الصراع الذي أسفر عن إنشقاق النقراشي عضو الوفد البارز ، والذي تبعه إنشقاق أحمد ماهر رئيس "مجلس النواب" الوفدي ، وهو الإنشقاق الذي تعرضنا له بتفصيل طويل عند تناولنا نشأة " الهيئة السعدية " .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٠٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٠٢ - ٤٠٣ .

تجدر الإشارة هنا إلي أن هذه الفترة قد شهدت مولد إقتراح وادي يعزل "الملك" ، حيث تقدم "التحاس" و "مكرم" بهذا الإقتراح إلي السفير البريطاني ، مستندين في ذلك إلي مواقف الملك غير الدستورية ، واقترح "مكرم" في هذا الصدد تعيين الأمير محمد عبد النعم ملكاً علي مصر خلفاً لفاروق . غير أن بريطانيا رفضت تنفيذ هذا الإقتراح ، خاصة وقد كانت كل المؤشرات تؤكد علي تزايد شعبية "فاروق" بين المصريين . ولزيد من التفصيل حول هذه الفكرة ، راجع :

- حسن يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٥ - ٩٦ .

- لطيفة محمد سالم ، فاروق وسقوط الملكية في مصر " ١٩٣٦ - ١٩٥٢ " ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٩ ) ، ص ٩١ - ٩٢ .

٢ - أن بريطانيا لن تستطيع أن تسفر عن وجهها القبيح ، واستعدادها للتدخل في الشؤون الداخلية لمصر ، ولم يمض سوى عام واحد علي توقيع "معاهدة ١٩٣٦".

٣ - أن الملك الجديد "فاروق" ، قد بدأ في تكوين شعبية لا يستهان بها ، حيث نجحت الخطة التي استخدمها بعض رجال القصر في إبرازه بصورة الملك المصلح الذي يناضل ضد أوتوقراطية "حزب الأغلبية" ، وضد فساد هذا الحزب<sup>(١)</sup> .

هكذا إن كان من الطبيعي أن تفشل سائر المحاولات التي بذلت للخروج من الأزمة ، حيث أقيمت وزارة "النحاس" في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٣٧ ، بموجب خطاب من الملك ، أشار فيه إلي أن الشعب لم يعد يؤيد هذه الوزارة ، إذ جاء فيه : " نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة علي أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، ويعدّها عن إحترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعتبر إيجاد سبيل لإستصلاح الأمور علي يد الوزارة التي ترأسونها ، لم يكن بد من إقالتها تمهيداً لإقامة حكم صالح يقوم علي تعرف رأي الأمة .... " (٢) .

والحق أن هذه الإقالة تعد مخالفة صريحة لروح " دستور ١٩٢٣ " ، لأن القاعدة - التي أشرنا إليها من قبل - هي أن تستقيل الوزارة أو تقال إذا هي فقدت ثقة "مجلس النواب" ، أما أن تقال وهي متمتعة بثقة المجلس ، فهذا ما لا يتفق البتة مع روح الدستور .

وعلي أية حال ، فلقد كانت هذه الإقالة بمثابة بداية لمرحلة جديدة من حكم القصر ، وذلك من خلال أحزاب الأقلية المعارضة للوند<sup>(٣)</sup> . فعلي امتداد السنوات التالية وحتى

(١) بنان لبيب بندق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩١ .

(٢) راجع في ذلك :

- عبد الرحمن الراعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثالث " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦١ - ٦٢ .

(٣) سامي إبراهيم ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٣٧ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٠ .

التدخل البريطاني السافر ضد "القصر" فيما عرف بإحداثه ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، راح القصر ينزفد بمقالييد السلطة في مصر مستغلاً تلك الظروف التي تهيأت له بعد إنهاء الوجود الوفدي في الحكم <sup>(١)</sup> .

ولقد بدأت هذه المرحلة الجديدة في نفس اليوم الذي أثقلت فيه وزارة "النحاس" ، حيث عهد "فاروق" إلي "محمد محمود" - رئيس "حزب الأحرار الدستوريين" - بتكليف الوزارة الجديدة ، والتي ضمت ستة عشر وزيراً بزيادة خمسة وزراء عن الوزارة الوفدية، وذلك بهدف تجميع كافة الاتجاهات اللائقية <sup>(٢)</sup> (المعادية للوفد) ، ولعل السعي إلي تحقيق هذا الهدف قد كان من وراء تجميع أكبر عدد من الشخصيات الشهيرة في السياسة المصرية داخل هذه الوزارة ، إذ ضمت "إسماعيل صدقي" رئيس "حزب الشعب" ورئيس الوزراء الأسبق ، كما ضمت "حافظ عفيفي" رئيس "الحزب الوطني" وضمت أيضاً "عبد العزيز قهسي" الذي يعد أحد ثلاثة رجال يرتبط إسمهم بثورة ١٩١٩ (الزعيل الأول من الوفد) ، وذلك فقد أطلق علي هذه الوزارة اسم "وزارة الشخصيات الكبيرة" <sup>(٣)</sup> . وكان علي الوزارة بعد تشكيلها أن تُلقي دوراً محدداً ألا وهو "تحقيق إستقرار وازاري" ، وبطبيعة الحال فقد اقتضي هذا الدور من الوزارة الجديدة ألا تكرر أخطاء التجارب السابقة (تجربة تعطيل الدستور التي أخفقت في عهد وزارة "زبور" ١٩٢٤ - ١٩٢٦ ، وفي عهد وزارة "محمد محمود" الأولى ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، وتجربة تغيير "دستور" ١٩٢٢ التي أخفقت في عهد وزارة "إسماعيل صدقي" ١٩٣٠ - ١٩٣٤) ، ومن ثم فقد كان من المتعين عليها أن تخوض تجربة جديدة لاتعتمد علي تعطيل الدستور أو تغييره ، وتعلمت التجربة الجديدة في تدخل الإدارة في الإنتخابات بالتزوير مما ترتب عليه سلسلة طويلة من المجالس النيابية التي تتشكل تبعاً لرغبة القصر وإرادته <sup>(٤)</sup> .

كان علي الوزارة الجديدة إنن أن تتخلص من البرلمان الوفدي ، ولذلك فلقد كان تأجيل إنعقاد البرلمان لمدة شهر هو أول عمل لهذه الوزارة ، التي سرعان ما استصدرت

(١) المرجع السابق .

(٢) بينان ليب دقق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٣ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٠٩ .

(٤) المرجع السابق .



- بعد الإتفاق مع القصر - مرسوماً آخر بحل " مجلس النواب " في ٢ فبراير عام ١٩٢٨ ، مع تحديد يوم ١٢ أبريل عام ١٩٢٨ موعداً لإجتماع المجلس الجديد . وهكذا قامت الوزارة بإجراء إنتخابات هذا المجلس ، مستخدمة كل ثقلها في سبيل إنجاح مرشحها وإسقاط مرشحي الوفد ، هذا بالإضافة إلي قيام الوزارة باستخدام كل أساليب التلاعب والتزوير التي وصلت إلي حد أن "مصطفى النحاس" و "مكرم عبيد" قد سقطا في دائرتيهما <sup>(١)</sup> ، ولقد أسفرت النتيجة النهائية عن حصول ماسمي بـ "الإئتلاف القومي" - وهو الذي يمثل الوزارة - علي ٩٢ مقعداً ، بينما فاز أعضاء "الهيئة السعدية" - التي كانت قد تشكلت منذ فترة قصيرة بعد إنشقاق زعيمها "أحمد ماهر" و "النقراشي" عن "الوفد" - بـ ٨٠ مقعداً <sup>(٢)</sup> ، أما "الوفد" - صاحب الأغلبية في المجلس السابق - فقد حصل علي ١٢ مقعداً فقط <sup>(٣)</sup> . وفي هذه النتائج دلالة كافية علي مبلغ ماقامت به "الوزارة" من تزوير في هذه الإنتخابات ، فليس من المعقول أن ينقلب الرأي العام هذا الإنقلاب السريع ، فينصرف عن "الوفد" - في مثل هذه المدة الوجيزة التي فصلت بين الإنتخابين - إلي حد أن يتحول الحزب الحاصل علي الأغلبية الكاسحة إلي حزب أقلية لا يحظى بأكثر من ١٢ مقعداً في المجلس الجديد <sup>(٤)</sup> .

ولعل أبرز ما يعنينا من أمر هذه الإنتخابات ، هو أن ما أسفرت عنه من تعدد للأحزاب في المجلس الجديد ، قد أقسح المجال أمام " القصر " لاستعادة السيطرة علي الوزارة ، وبالتالي إمتلاك السلطة التي ليست من حقه طبقاً للدستور ، كما أن كثرة عدد المستقلين الذين نجحوا في الدخول إلي المجلس (٥٥ عضواً) ، قد ساهمت هي الأخرى

(١) سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٢٧ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٢ .

(٢) كان مرشح " الهيئة السعدية " قد تمتعوا بحرية الحركة في عدد كبير من الدوائر الإنتخابية ، وذلك في محاولة من الوزارة لهدم الوفد من الداخل ، ولظهار أن الحزب الكبير قد انقسم علي نفسه إلي " وفد سعدي " يمثل - أغلبية الواديين " و " وفد نحاسي " يمثل أقليتهم .

(٣) راجع في ذلك :

- بيتران ليب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٣ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٠ .

(٤) محمد زكي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٢ .

في إمتلاك القصر لورقة رابحة تستغل عند الحاجة في مواجهة الأحزاب <sup>(١)</sup> . ومن هنا فقد اتسمت الفترة التالية للإنتخابات وحتى " حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ " ، بعدم الإستقرار الوزاري - وهو عكس الهدف الذي استهدفت وزارة " محمد محمود " تحقيقه .

وتظهر ملامح عدم الإستقرار الوزاري خلال هذه الفترة ، من ثانياً متابعة ماشهته الوزارة من تعديلات وتغييرات متتالية ، حيث تماقبت علي الوزارة ستة تشكيلات وزارية، خلال فترة تقل عن أربع سنوات ، وذلك بمعدل سبعة شهور تقريباً للوزارة الواحدة. والواقع أن ظاهرة عدم الإستقرار الوزاري هذه ، قد جاءت كنتيجة لتدخل " القصر " تارة، وتدخل " بريطانيا " تارة أخرى .

ولعل من المتعين أن نشير هنا إلي أن " مجلس النواب " الذي اصطنعته وزارة " محمد محمود " بتزويرها ، لم يكن له أي دور علي الإطلاق في تشكيل أو تعديل هذه الوزارات ، فكثيراً ما اختلفت هوية أولئك الموجودين في الوزارة عن هوية أعضاء المجلس ورغم ذلك فقد كانا يتعاضدان <sup>(٢)</sup> . ولعل أبلغ دليل علي ذلك هو وزارة " علي ماهر " التي تشكلت في أغسطس عام ١٩٣٩ ، فبينما لم يكن الرجل حزبياً ، وبينما ساند "إنعدام الثقة" بينه وبين الحزبين الكبيرين الممثلين في المجلس ( " الأحرار الدستوريين " و "الهيئة السعدية" ) <sup>(٣)</sup> ، إلا أن وزارته - وعلي الرغم من كل ذلك - قد استمرت في الحكم ، حتي أسقطها بتلويح بريطاني ولم يسقطها قرار بسحب الثقة <sup>(٤)</sup> !!

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

(٢) برنان ليب بندي . تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٣ " . مرجع سبق ذكره، ص ٤٧ .

(٣) يرجع إنعدام الثقة بين " علي ماهر " و " حزب الأحرار الدستوريين " إلي الدور الذي قام به الأول في إستاظ وزارة " محمد محمود " رئيس الحزب . هذا بينما يرجع إنعدام الثقة بين " علي ماهر " و " الهيئة السعدية " إلي عدم إلتحاق " علي ماهر " مع أخيه " أحمد ماهر " ورئيس " الهيئة السعدية " حول مسألة دخول مصر العرب المالية الثانية ، فبينما يرى الأول تنصيب مصر ويلات هذه الحرب ، يرى الثاني ضرورة دخول مصر هذه الحرب إلي جانب بريطانيا .

(٤) المرجع السابق .

وعلي أية حال فإننا نستطيع القول - ونحن ندخل في تفاصيل هذه الفترة - بأن " القصر " قد استطاع أن يستقل تكوين " مجلس النواب " المصطنع ، وأحزاب الأقلية (اللاويفية) في إستعادة سيطرته علي " الوزارة " ، ومن ثم علي " السلطة " التي كان يتقرب إليها .

هذا ، وإذا كنا قد قلنا بأن إقالة الوزارة الوفدية قد أرخت لبداية مرحلة جديدة استعاد فيها " القصر " دوره في السلطة ، فإننا نستطيع القول بأن الحادث المعروف بحادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ قد أرخ لبداية النهاية للنظام الملكي ككل <sup>(١)</sup> . ولعل مايعنينا ونحن بصدد تناول دور القصر في التأثير علي الحياة السياسية - وإلي أن نتناول "حادث ٤ فبراير" في موضع قادم - هو أن هذا الحادث ومانتج عنه من تولي " الوفد " الوزارة ، قد كانا من وراء تراجع دور " القصر " مرة أخرى . ولقد استمر هذا التراجع حتي تمكن " القصر " من إنهاء الحكم الوفدي بإقالة وزارة " النحاس " السادسة في ٨ أكتوبر عام ١٩٤٤ <sup>(٢)</sup> .

ومع إقالة وزارة " النحاس " ، عادت مرة أخرى ظاهرة " وزارات الائتلاف اللاويفي " التي تحظى بتدعيم " القصر " ، خاصة وقد أصبح هذا الأخير منفرداً بالسيطرة علي الوزارة لنحو خمس سنوات ، وهي السنوات التي غاب فيها "الوفد" عن الوزارة . والواقع أننا نستطيع أن نتعرف علي ظروف إنفراد "القصر" بالسيطرة علي الوزارة في أعقاب إقالة وزارة " النحاس " ، من ثانياً التعرف علي الظروف التي تمت فيها هذه الإقالة نفسها ، ذلك بأن هذه الإقالة لم تأت نتيجة لأزمة وزارية بالمعني المفهوم، وإنما كانت نهاية طبيعية للصراع المستمر بين " القصر " و " الوفد " <sup>(٣)</sup> .

ولقد بدأت ظروف هذه الإقالة ، عندما لاحظ " الملك " في أثناء أحد مواكبه أن بعض اللقائات قد كتب عليها : " يحيا الملك مع النحاس " ، وهو الأمر الذي أثار "الملك" ،

(١) المرجع السابق ، ص ٤٢٧ .

(٢) سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٣٧ - ١٩٥٢ " . مرجع سبق ذكره . ص ١٠٨ .

(٣) بدنان لبيب زق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " . مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٠ .

حيث لم يقبل أن يقتون اسم رئيس الوزراء باسمه علي هذا النحو ، ولذلك فقد أصدر أمراًه إلي مدير الأمن العام "غزالي بك" ينزع اللاتعات ، فاستجاب له "غزالي بك" علي الفور . وهو الأمر الذي أدى إلي أن يصدر وزير الداخلية قراراً بإيقاف "غزالي بك" عن العمل ، وكان من الطبيعي أن يثير مثل هذا الإجراء الملك ، الذي صمم بدوره علي إبقاء "غزالي بك" في منصبه ، ومن هنا تمسك كل طرف بموقفه مما أدى إلي إستفحال الأزمة<sup>(١)</sup>.

وهنا تطلع كل من طرفي الصراع إلي دار السفارة البريطانية ، ينتظر التعرف علي موقفها ، غير أن الموقف البريطاني في هذه المرة حكمته مجموعة من الإعتبارات : فالحرب العالمية علي وشك الإنتهاء ، وبالتالي فبريطانيا لاتري داعياً إلي أن تتدخل لصالح "الوفد" كما فعلت في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، خاصة وأن وزارة الوفد قد أصابها الكثير من سوء السمعة . هذا بالإضافة إلي أن الرجل موضع الخلاف (غزالي بك) قد كان من بين الشخصيات المقربة للسفارة البريطانية ، ومن ثم فإن الإجراء الذي اتخذته الوزارة الوفنية حياله لم يكن ليرق للسفارة البريطانية . ومن هنا وفي ضوء هذه الإعتبارات، قررت الحكومة البريطانية ألا تتورط في مثل هذا الخلاف الداخلي ، وذلك كما جاء علي لسان المستر "شون" - القائم بأعمال السفير البريطاني آنذاك - في لقائه مع كل من "أحمد حسنين" رئيس الديوان الملكي ، و "أمين عثمان" وزير المالية وهمزة الوصل بين السفارة والنحاس<sup>(٢)</sup> . وكان معني هذا القرار ببساطة تفويض القصر في إقالة الوزارة النحاسية ، وهي فرصة لم يكن القصر ليفوتها بطبيعة الحال حيث أسرع الملك بتوجيه خطاب الإقالة إلي "النحاس" والذي جاء فيه : " أنه لما كنت حريصاً علي أن تحكم بلادنا بوزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصاً وروحاً ، وتسوي بين المصريين جميعاً في الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب ، فقد رأينا أن نزيلكم من منصبكم ... " (٣) .

(١) راجع في ذلك :

- المرجع السابق . ص ٤٦٠ - ٤٦١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٣) راجع في ذلك :

- محمد زكي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

كانت ظروف هذه الإقالة إذن ، وعلي نحو ما رأينا ، تدل دلالة قاطعة علي عودة سيطرة القصر علي الوزارة ، وقد ساعد القصر في تحقيق هذا الهدف توفر عنصرين رئيسيين <sup>(١)</sup> :

أولهما : أن " بريطانيا " بعد الحرب - التي كانت علي وشك الإنتهاء لصالحها هي وحلفائها - لم تعد في حاجة إلي وجود وزارة قوية - وبالتالي وفدية - في مصر .

وثانيهما : أن " الوفد " كان قد فقد الكثير من شعبيته ، خاصة بعد إنشقاق " مكرم عبيد " ، ونشره للكتاب الأسود ، الذي نشر علي الملأ فضائح ممارسات الحزب الكبير .

ولقد حرص " القصر " علي تأكيد دوره الجديد منذ اليوم الأول لإقالة الوزارة الوفدية ، ففي نفس هذا اليوم قام " الملك " بتكليف " أحمد ماهر " بتشكيل الوزارة الجديدة ، وهي الوزارة التي ضمت كافة الأحزاب السياسية عدا " الوفد " <sup>(٢)</sup> ، وذلك علي الرغم من أن " الوفد " هو الحزب الذي يتمتع بتأييد الأغلبية الساحقة من أعضاء " مجلس النواب " القائم حينذاك (وهو المجلس المنتخب في عام ١٩٤٢) !!

وبطبيعة الحال فقد كان " مجلس النواب " الوفدي القائم بمثابة عقبة كؤود أمام " القصر " و " الوزارة " علي السواء ، ومن ثم فقد استمددت وزارة " أحمد ماهر " في ١٥ نوفمبر عام ١٩٤٤ مرسوماً بحل المجلس - لتتكرر بذلك نفس المخالفة لروح الدستور - ودعوة " مجلس النواب " الجديد إلي الإنعقاد في ١٨ يناير عام ١٩٤٥ <sup>(٣)</sup> .

(١) يوتان ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق لكرد ، ص ٤٧٢ .

(٢) سامي أبو اللهد ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٢٧ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق لكرد ، ص ١٠٩ .

(٣) المرجع السابق .

وعلي الرغم من مقاطعة " الوفد " لانتخابات المجلس الجديد ، فقد شهدت هذه الانتخابات العديد من وقائع التزوير التي ماوستها الحكمة لإنجاح مرشحها أو من رضىت عن ترشيحهم ، وبالتالي فقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز ١٢٥ نائباً من السعديين (حزب "أحمد ماهر") و ٧٤ من الدستوريين و ٢٩ من الكتلة الوفدية وسبعة من الحزب الوطني و ٢٩ من المستقلين ومجموعهم ٢٦٤ نائباً (١) .

والواقع أن هذا المجلس قد جاء متشابهاً غاية التشبه ، مع ذلك الذي انتخب في ظل وزارة " محمد محمود " في عام ١٩٢٨ ، فالأحزاب هي نفس الأحزاب - باستثناء مقاطعة الوفد للانتخابات الأخيرة - والأشخاص هم نفس الأشخاص ، والإجراءات تكاد تكون واحدة (حل المجلس الوفدي - ثم إجراء انتخابات لطخها التزوير ، وأخيراً برلمان مصطنع) . ولعل الفارق الوحيد هو في نتائج الانتخابات ، فبينما فاز الدستوريون بأغلبية نسبية في عام ١٩٢٨ ، نجد أن السعديين قد كانوا هم أصحاب الأغلبية النسبية في عام ١٩٤٥ ، وإن كان لذلك مايبرره ، فقد كان رئيس الوزارة الأولى (محمد محمود) من الدستوريين ، بينما كان رئيس الوزارة الثانية (أحمد ماهر) من السعديين (٢) .

ومن المتعين أن نشير هنا إلي أن هذا المجلس ، قد كان هو " مجلس النواب " الوحيد في ظل مرحلتي تطبيق " دستور ١٩٢٢ " ، الذي حظي باستكمال دورة تشريعية كاملة (أي خمسة أنوار إنعقاد ، بدأ أولها في ١٨ يناير ١٩٤٥ ، وإنتهى خامسها في ٧ نوفمبر عام ١٩٤٩ ) ، دون أن يتعرض لإستخدام حق الحل في مواجهته ، وفي هذا مايكشف لنا عن مدي رضا الملك ووزاراته عن هذا المجلس والتكوين الذي أسفرت عنه إنتخاباته (٣) .

ولقد تعاقبت علي الوزارة خلال هذه الفترة مجموعة من "وزارات الإنتلاف اللاوفدية" ، وهي وزارات مكونة - بطبيعة الحال - من الأحزاب التي تكون منها البرلمان ، وخاصة حزبي "الهيئة السعدية" و "الأحرار الدستوريين" . والواقع أن " القصر " قد

(١) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثالث " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٤ .

(٢) محمد زكي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

(٣) حسن يوسف ، موجع سبق ذكره ، ص ٢٤٤ .

استطاع من خلال هذه الوزارات أن يهيمن علي أعمال الوزارة كلها ، وعلي نحو مكتة من مد هذه الهيمنة إلي جزئيات العمل الإداري للوزارة كتمعين الموظفين وترقيتهم ونقلهم ، كما وصلت هذه الهيمنة إلي حد الإشراف الفعلي علي السياسة الخارجية المصرية<sup>(١)</sup> . ويمكن تلخيص ملامح تدخل " الملك " في أعمال الوزارة خلال الفترة التي تولت فيها وزارات الائتلاف اللائقية " الحكم ، فيما يلي <sup>(٢)</sup> :

- التدخل في تعيينات كبار الموظفين ، علي نحو أدني إلي أن أصبح هؤلاء - لكثرتهم - بمثابة عيون الملك في الوزارات المختلفة .

- التدخل في شؤون السياسة الخارجية المصرية ، ومن أمثلة ذلك :

١ - إنفراد " الملك " بمقابلة الرئيس الأمريكي حينذاك " فرانكلين روزفلت " في فبراير عام ١٩٤٥ ، فعلي الرغم من أهمية زيارة الرئيس الأمريكي لمصر - من الناحية السياسية - خلال هذه الفترة ، حيث كانت الحرب العالمية الثانية علي وشك الإنتهاء لصالح الحلفاء ، إلا أن الملك " فاروق " أمني أن يرافقه رئيس الوزارة (أحمد ماهر) أو وزير الخارجية كما تقتضي بذلك القواعد الدستورية<sup>(٣)</sup> ، وإنما اكتفي بأن يصطحب معه "أحمد حسنين" رئيس الديوان الملكي !!.

---

(١) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر " ١٩٤٥ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ .

(٢) راجع في ذلك :

- عبد الرحمن الرامي ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٧) ، ص ١٨٩ - ١٩١ .

(٣) وفي تصريح " فاروق " علي هذا النحو ، رجوع عما التزم به والده الملك " فؤاد " ، في عهد وزارة "عبد الخالق ثروت" ، فقد اعتزم " فؤاد " السفر إلي أوروبا في عام ١٩٣٧ ، دون أن يصطحب معه رئيس الوزراء أو وزير الخارجية ، وهنا نشأت أزمة داخلية ، ولقد ثبها " سعد زغلول " (بأن رئيساً لمجلس النواب) إلي جانب ثروت (رئيس الوزراء) ، حيث أحجم البرلمان عن إقرار فتح إعتداء لفتحات هذه الرحلة ، حتي يقبل الملك فؤاد أن يصاحبه رئيس الوزراء ، وانتهت الأزمة بقول الملك اصطحاب ثروت في رحلته .

٢ - قيام "فاروق" في عام ١٩٤٥ أيضاً بزيارة المملكة العربية السعودية ، حيث أجري خلالها مباحثات مع الملك " عبد العزيز آل سعود " حول الشؤون العامة والروابط بين البلدين ، دون أن يصطحب معه رئيس الوزارة ولا وزير الخارجية ، بل إنه لم يبلغ أحداً منهما بتبأ هذه الرحلة .

٣ - دعوة " فاروق " للملك والرفساء العرب إلى الإشتراك في مؤتمر عُقد بقصره في "أنشاص" عام ١٩٤٦ - في عهد وزارة " إسماعيل صدقي " - وذلك دون وساطة رئيس الوزراء أو وزير الخارجية ، بل دون علمهما . حيث قام أحد موظفي القصر بإرسال الدعوات ، واجتمع المؤتمر بناء علي هذه الدعوة ، وتباحث المؤتمرين في مسائل سياسية هامة دون أية مشاركة لرئيس الوزراء أو وزير الخارجية .

٤ - مباركة " فاروق " للإنتقال العسكري الأول في سوريا (عام ١٩٤٩) ، والذي أسفر عن تنحية رئيس الجمهورية الشرعي "شكري القوتلي" وتولية "حسني الزعيم" ، حيث دعا "فاروق" هذا الأخير لمقابلته ، والتقي به وبارك إنقلابه واعترف به ، دون أن تعلم الوزارة (وزارة إبراهيم عيد الهادي) عن ذلك شيئاً !!.

- أما تدخل القصر لدى الوزراء فيما يتصل برغبات الملك ومطالبه فكان متصلاً ، لأن رغبات الملك ومطالبه كانت متصلة: ومن هذه الرغبات ما هو مادي كاستيلاء الملك علي أطيان الأوتاف الخيرية من وزارة الأوقاف لتضم هذه الأطيان إلي الخاصة الملكية ، دون أنني إعتبار الوزارة . ومنها ما يتصل بالتعيينات والترقيات - كما أسلفنا - علي نحو أدبي إلي أن وزير الحرية - مثلاً - لم يكن ليستطيع أن يقبل طالباً استثناءً بالكلية الحرية ، إلا إذا عرض ذلك علي القصر فأقره . ومن هنا فقد كان الوزير الذي لايرضي الملك عن بقائه في الوزارة مضطراً للإستقالة ، الأمر الذي أدب



ببعض الوزراء إلى عدم الإكتفاء بمجرد المسارعة لإجابة مطالب الملك ، وإنما راحوا يقترحون ما يصيبونه يرضي الملك وإن لم يطلبه (١) !!.

- التدخل في شئون القوات المسلحة إلى درجة إعلان الحرب : وهو ما حدث بالفعل ، عندما تلقى وزير الدفاع الفريق " محمد حيدر " (وهو رجل الملك) أمراً من الملك مباشرة بدخول القوات المسلحة المصرية أرض فلسطين في يوم ١٢ مايو عام ١٩٤٨ (في عهد وزارة "النقراشي") ، وذلك نون أن يعلم رئيس الوزراء ، ومن غير أن ينتظر قرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء ، وهو ما يعد مخالفة صريحة وواضحة لنصوص الدستور (٢).

والواقع أن هذه الملامح وغيرها تكشف بوضوح أن دور " القصر " قد راح يتزايد علي نحو غير مسبوق ، فالملك يتدخل في شئون الحكم جميعاً جليلاً ودقيقاً ، وهو يستند في ذلك إلى سلاح إقالة الوزارة أو دفعها كارهة للإستقالة (٣) . فأي وزارة إذن وأي نظام برلماني ، فالملك الذي هو - طبقاً لنصوص الدستور - يملك ولا يحكم ، إذا به يملك ويحكم ، والوزارة التي هي في الأصل - وطبقاً لنصوص الدستور - تهيمن علي مصالح الدولة ، أصبحت مجرد منفذ لأوامر الملك من غير مناقشة جديّة ومن غير اعتراض (٤) .

وإذا كان تدخل الملك في ظل وزاراته التي اصطنعها أمراً له ما يبرره ، فإن الذي لا مبرر له هو ما شهدته عهد وزارة "الوفد " - التي شكلت في أعقاب إنتخابات "مجلس النواب" الجديد - من تدخلات مماثلة .

كان " مجلس النواب " الذي انتخب في يناير عام ١٩٤٥ قد أنهى دورته التشريعية

---

(١) راجع في ذلك :

- محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية " الجزء الثاني " ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧ ) ، ص ٢٨٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٨١ .

في بداية نوفمبر عام ١٩٤٩ ، ومن ثم أصبح من المتعين إجراء إنتخابات جديدة ، ولكنها ليست كسابقتها ، فبينما غاب " الوفد " عن الإنتخابات السابقة ، شارك هذه المرة وبينما ناصب "الملك " الوفدين العداء في الإنتخابات السابقة ، نجده قد أيدهم هذه المرة. وهنا يجدر التساؤل عن المتغيرات التي أدت إلي هذه الصورة الجديدة ، ولعلنا نستطيع أن نلخص هذه المتغيرات فيما يلي :

١ - أن السنوات الخمس التي غاب فيها الوفد عن السلطة قد جعلته يتوق إلي السلطة ، وهو لذلك لم يك علي استعداد لتضيق فرصه الإنتخابات الجديدة ، والتي هي فرصته في العودة إلي هذه السلطة .

٢ - أن حصيلة السنوات الخمس لم تكن في صالح القصر ولا وزاراته التي اصطنعها خلال هذه السنوات ، خاصة في ظل ماشهته مصر خلال هذه السنوات من أزمات إقتصادية وإجتماعية من ناحية ، وفي ظل فشل هذه الوزارات في السير بقضية البلاد الوطنية (مسألة الجلاء ، ووحدة مصر والسودان) خطوة إلي الأمام ، من ناحية أخرى <sup>(١)</sup> . ومن هنا فقد أدرك الملك أن " الرداء الذي اختاره " (أحزاب الأقلية) قد راح يلتف حول عنقه ، ويكاد أن يخنقه .

٣ - أن الملك " فاروق " قد كان في أمس الحاجة إلي مايعيد إلي شعبيته، التي فقدتها علي أثر مازاح يتردد حول نزواته وفساده ، ويبدو أن عودة " الوفد " قد كانت جزءاً من سعي الملك نحو إمتصاص الغضب الشعبي المتزايد ضد الملك <sup>(٢)</sup> .

٤ - أن الجانب البريطاني ، الذي كان يتوق إلي إقرار علاقاته مع مصر علي أسس جديدة من التحالف ، كان يري أن الوزارة الوفية ستكون أقدر

---

(١) أحمد زكريا الطلق ، حزب الأحرار الدستوريين \* ١٩٢٢ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٠

(٢) يمان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية \* ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩٨ .

أطراف السياسة المصرية علي إرساء هذه الأسس ، وذلك يعني عدم ترحيب  
بريطانياً بإقرار هذه العلاقات من خلال وزارة إنتلافية تنتازعها أسباب  
الخلاف وألوان المزايمة (١) ، وذلك في إشارة إلي عدم تكرار تجربة السنوات  
الخمس التي غاب فيها الوفد عن السلطة .

وعلي أية حال فقد كانت هذه المتغيرات جميعاً من وراء إجراء الإنتخابات الجديدة  
في ظل تقارب - يحدث لأول مرة - بين " القصر " و " الوفد " من ناحية ، وتقاهم بين  
" الوفد " و "بريطانيا" من ناحية أخرى (٢) . وبطبيعة الحال فقد هاز "الوفد" بأغلبية ساحقة  
من خلال هذه الإنتخابات التي أجرتها وزارة محايدة برئاسة " حسين سري " ، حيث  
حصل علي ٢٢٨ مقعداً من مجموع مقاعد "مجلس النواب" التي بلغت في هذه الإنتخابات  
٣١٩ مقعداً ، هذا بينما حصل السعديين علي ٢٨ مقعداً ، والأحرار الدستوريين علي ٢٦  
مقعداً ، والحزب الوطني علي ٦ مقاعد ، والحزب الإشتراكي علي مقعد واحد ،  
والمستقلون علي ٣٠ مقعداً (٣) .

والواقع أن هذه الأغلبية الساحقة التي حققها "الوفد" قد سببت قلقاً للملك ، فعلي  
الرغم من تأييده للوفد في هذه الإنتخابات، إلا أنه لم يكن يتصور أن يحصل علي مثل  
هذه الأغلبية ، ويبدو أن الملك قد خشي أن تتسبب هذه الأغلبية الكاسحة في عودة "الوفد"  
إلي معاداة "القصر" . خير أن وفد ١٩٥٠ لم يكن هو الوفد الذي عرفه القصر قبل ذلك ،  
فقد راح "الوفد" - ومنذ قيام الملك بتكليف "النحاس" بتأليف الوزارة الجديدة - يقدم  
التنازل تلو الآخر للملك (٤) ، غير عابئ في تنازلاته هذه بالثقة التي أولته إياها الأمة.

ولعلنا نستطيع أن نتعرف علي الدور الذي لعبه " القصر " في  
التأثير علي الحياة السياسية المصرية في ظل الوزارة الوفدية (التي

---

(١) المراجع السابق .

(٢) حسن يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧٤ .

(٣) محمد زكي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

(٤) يرنان ليبب نذل ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٣ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٠١ .

تشكلت في ١٢ يناير ١٩٥٠ ، وأقيمت في ٢٧ يناير ١٩٥٢) ، من ثانيا  
استمراض بعض التنازلات التي قدمها "الوفد" من ناحية ، وبعض  
التجاوزات التي قام بها "الملك" من ناحية أخرى . وسوف نورد فيما  
يلي أمثلة لهذه التنازلات والتجاوزات :

١ - كان أول تنازل يحصل عليه الملك من الوزارة هو ذلك الذي حدث في أثناء  
المفاوضات الخاصة بتأليفها ، فقد أصدر الملك علي تعيين الفريق " محمد حيدر .  
" وزيراً للحربية استمراً له في نفس المنصب الذي ظل يشغله منذ نوفمبر  
عام ١٩٤٧ ، ذلك بينما لا تسمح التقاليد الوافية بأن تتضمن وزارة يؤلفها  
الوفد وزيراً غير وفدي ، وبدلاً من أن يصير النحاس علي التمسك بهذه  
التقاليد فإنه قد تنازل بالموافقة علي إنشاء منصب جديد هو منصب القائد  
العام للقوات المسلحة بدرجة وزير ، بحيث يتولي "حيدر" هذا المنصب الذي  
يتيح له حق الإتصال المباشر برئيس الوزارة ، ولكن دون أن يكون عضواً في  
الوزارة (١) .

٢ - إستجابة الوزارة الوافية إلي إحياء القصر بإصدار قانون يقضي بحظر نشر  
أنباء الأسرة المالكة إلا بإذن مكتوب من وزير الداخلية ، وكذا بمعاينة كل  
من ينشر في الصحف أو في غيرها من المطبوعات ، دون هذا الإذن ، أخباراً  
أو صوراً أو رموزاً عن الشؤون الخاصة للأسرة المالكة أو لأحد أعضائها  
بالحسب لمدة لا تزيد عن ستة أشهر ويفرمة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى  
هاتين العقوبتين . وغرض " فاروق " من إصدار هذا القانون هو إخفاء  
فضائح الأسرة المالكة التي راحت تلوكها الألسنة (٢) .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٠٢ .

قد تكون الوزارة قد استطلعت من خلال هذا المخرج أن تحتفظ بالتقاليد الوافية من الناحية الشكلية ، غير أن  
ماليقيل الشك هو إنها بذلك قد تنازلت عن تقليد آخر الوفاء هو تمسك بحق اختيار من يتولون المناصب الكبرى ،  
ولاشك - بطبيعة الحال - في أن هذا المنصب الذي استحدث بعد من المناصب الكبرى .

ولمزيد من التفصيل ، راجع في ذلك :

- طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٢ .

٢ - أصبح القصر رأي قاطع في تعيين الوزراء الجدد ، وهو أمر لم تجر عليه عادة  
الوزارات الوفدية السابقة ، ومن ذلك دور القصر الواضح في تعيين "عبد  
الفتاح حسن" وزيراً للشئون الإجتماعية <sup>(١)</sup> .

٤ - قيام الوزارة الوفدية بالدفاع عن جميع تصرفات "القصر" حتي تلك التي جرت  
في عهد غير عهدها . ومن ذلك قيام " فؤاد سراج الدين " وزير الداخلية في  
وزارة الوفد (وسكرتير الحزب أيضاً) بالدفاع عن واقعة استيلاء المستشار  
الصحفي للديوان الملكي "كريم ثابت" علي مبلغ خمسة آلاف جنيه من أموال  
"جمعية المواساة" بالأسكندرية. كما دافع "سراج الدين" عن موقف "القصر"  
فيما ترد - حينذاك - عن صفقات الأسلحة الفاسدة في حرب فلسطين ،  
وعن المخالفات التي قيل إنها قد ارتكبت عند إجراء بعض الإصلاحات في  
بحرية الملك <sup>(٢)</sup> . والواقع أن الوزارة الوفدية لم تكف بمجرد الدفاع عن  
"القصر" في هذه الوقائع التي تضمنها إستجواب مقدم من أحد أعضاء  
"مجلس الشيوخ" ، ولكنها استجابت فوق ذلك إلي رغبة "الملك" - الذي اعتبر  
أن مايمس رجال حاشيته يمس شخصياً - في معاقبة "مجلس الشيوخ" ،  
والتي تمت في إصدار ثلاثة مراسيم ، في ١٧ يونيو عام ١٩٥٠ ، تقضي  
بإزالة رئاسة المجلس عن "محمد حسين هيكل" وإبطال عضوية "مصطفى  
مرعي" (مقدم الإستجواب) ومجموعة أخرى من الشيوخ - وذلك بإستخدام  
سند وإٍ من الناحية الدستورية - وتعيين ٢٩ عضواً جديداً بدلاً من أولئك  
الذين أبطلت عضويتهم <sup>(٣)</sup> . وعلي الرغم من أن هذه المراسيم قد أتاحت  
للوزارة الوفدية أغلبية كانت تفقدها في "مجلس الشيوخ" ، إلا أنها أتاحت -

(١) يريان لييب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٠٥ .

(٢) المرجع السابق .

وازيد من التصيل حول هذه الوقائع ، وادار يشاهدنا من مناقشات في "مجلس الشيوخ" ، راجع :

- محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية "الجزء الثالث" (القاهرة : دار المعارف ،

١٩٧٨) ، ص ٨٨ - ٩٦ .

(٣) حسن يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

في نفس الوقت - الفرصة إلى إبطال بعض الشخصيات المعروفة بولائها للقصر<sup>(١)</sup>.

هـ - قيام الوزارة الوفدية بمخالفات مالية جسيمة ، لتلبية مطالب " الملك " التي انتهت من المال ، حيث اتسع نهمه للمال سواء للإتفاق علي حياته الخاصة وملذاته أو لعقد صفقات المشروعات التي يستثمر فيها أمواله بالخارج من طريق شراء الأسهم والسندات . ولقد اتبعت الوزارة الوفدية في تلبية هذه المطالب ومائل عدة يأتي علي رأسها إقراض " فاروق " من الأموال المخصصة للمصروفات السرية لوزارة الداخلية، أو إنتقال أموال الأوقاف إلي أموال الملك الخاصة ، وأيضاً التلاعب في أسعار القطن عن طريق حيازة المحصول في يد واحدة بقصد رفع سعره رفعاً مصطنعاً والتحكم في أسعاره وذلك لصالح كبار تجار القطن ، وهو ما قبض الملك ثمنه بعد ذلك<sup>(٢)</sup>.

وإذا كانت هذه هي بعض الأمثلة علي ما قدمه "الوفد" من تنازلات وما قام به "القصر" من تجاوزات ، فإن الغريب حقاً أن العلاقة بين الطرفين قد راحت تسوء بالتدريج نتيجة لبعض المواقف التي لم يستطع "الوفد" أن يواجهها والتي تمثلت في إعادة فتح ملف الأسلحة الفاسدة تحت ضغط الرأي العام والصحافة<sup>(٣)</sup> ، وتمثلت أيضاً في رفض "مجلس النواب" (الوفاي) لثلاثة تشريعات تقيد حرية الصحافة ، وهي تشريعات كانت الوزارة قد تقدمت بها لتلبية للتوجيهات الملكية<sup>(٤)</sup>.

وعلي أية حال ، فقد كانت هذه التنازلات والتجاوزات ، هي المقدمات الطبيعية

---

(١) يوزان لبيب ديق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦ .

(٢) لطيفة محمد سالم ، فاروق وسقوط الملكية في مصر " ١٩٣٦ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٩ - ١٩٢ .

(٣) يوزان لبيب ديق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦ .

(٤) لطيفة محمد سالم ، فاروق وسقوط الملكية في مصر " ١٩٣٦ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٩ .

لإنهيار النظام الدستوري ، وسقوط الملكية في مصر ، ذلك بأن الأمة التي ارتضت "دستور ١٩٢٢" دستوراً لها ، كانت قد ارتضته وهو ينص علي أن "البرلمان" الذي تنتخبه هو الذي يتولي التشريع ، وأن "الوزارة" التي تتبثق عن هذا البرلمان هي التي تتولي التنفيذ ، وأن "الملك" في النهاية يملك ولا يحكم . فإذا بالنظام الذي ارتضته الأمة ينقلب رأساً علي عقب ، فالوزارة تستند إلي ثقة الملك ، والبرلمان تشكل الوزارة ، والحكم المطلق هو هو .... فأي نظام دستوري هذا !! .

وجملة القول في شأن دور "الملك" خلال مرحلة العودة إلي تطبيق "دستور ١٩٢٢" ، أنه قد نجح في أن يصبح أكثر القوي السياسية تأثيراً . ذلك بأن تراجع الدور البريطاني من ناحية ، واستسلام "الوفد" من ناحية أخرى ، قد مكنا "الملك" من أن يضرب بالدستور عرض الحائط ، وليصبح هو وحده في النهاية الذي يملك ويحكم !! .

## ٢ - دور بريطانيا :

لقد مر الدور البريطاني في التأثير علي الحياة السياسية المصرية بثلاثة مراحل هي :

المرحلة الأولى : وهي المرحلة التي بدأت مع الإحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ وانتهت مع تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ، وذلك مروراً بإعلان بريطانيا الحماية علي مصر في عام ١٩١٤<sup>(١)</sup> . وكانت بريطانيا خلال هذه المرحلة (سواء في ذلك وهي دولة محتلة أو وهي دولة حامية) هي الطرف الأصيل في التأثير علي الحياة السياسية في مصر ، فهي تسيطر علي "رئيس الدولة" (الخديوي أو السلطان) من ناحية<sup>(٢)</sup> ،

(١) يوتان ليب ينق "تاريخ الوزارات المصرية" ١٨٧٨ - ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٩ .

(٢) سامي إبراهيم ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٢٧ - ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢١ .

وهي صاحبة القرار الأخير في مسألة تشكيل الوزارات أو إسقاطها من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>. هذا فضلاً عن كونها قبل ذلك ويعدده هي التي تصيغ الشكل الدستوري (بستور ١٨٨٣ ، و دستور ١٩٢٣) الذي تسيير علي مقتضاه هذه القوي (رئيس الدولة والوزارة) ، ويطبيعة الحال فلم يأت هذا الشكل الدستوري إلا تعبيراً عن المصالح البريطانية .

**المرحلة الثانية :** وهي المرحلة التي بدأت في أعقاب تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ، وحتى توقيع معاهدة الصداقة والتحالف المصرية البريطانية في عام ١٩٣٦<sup>(٢)</sup> . ولقد شهدت هذه المرحلة تدخلاً بريطانياً مكثفاً في الحياة السياسية المصرية ، ويكفي للتدليل علي ذلك أن نرصد دور هذا التدخل في إسقاط الوزارات الواحدة تلو الأخرى خلال هذه المرحلة (مع ملاحظة أن الأصل في "الوزارة" ، في ظل "دستور ١٩٢٣" ، أنها هي التي تهيمن علي مصالح الدولة) ، ويتمثل هذا التدخل في صورتين إحداهما مباشرة وهي تلك التي أسقطت وزارات (سعد زغلول في عام ١٩٢٤ ، و "زيور" في عام ١٩٢٦ ، و "عبد الفتاح يحيى" في عام ١٩٣٤) ، والأخرى غير مباشرة - وذلك كنتيجة لفشل المفاوضات المصرية البريطانية - وهي تلك التي أسقطت وزارات ("ثروت" في عام ١٩٢٧ ، و "محمد محمود" في عام ١٩٢٩ ، و "النحاس" في عام ١٩٣٠) ، وهو ما يعني أن أغلب الوزارات التي شكلت خلال هذه المرحلة ، قد أسقطت علي يد بريطانيا<sup>(٣)</sup> ، وبحيث أن يكون لذلك أية علاقة بتمتع هذه الوزارات أو فقدانها لثقة البرلمان !!

---

(١) يوتان ليب بدق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٣ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٩ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .



المرحلة الثالثة : وهي المرحلة التي بدأت مع توقيع " معاهدة ١٩٣٦ المصرية

البريطانية <sup>(١)</sup> ، وحتى إلغاء المعاهدة من طرف واحد (مصر) في عام ١٩٥١ . والواقع أن ظروف هذه المرحلة قد اختلفت عن سابقتها ، فقد أصبحت مصر - بموجب " معاهدة ١٩٣٦ " - دولة مكتملة المقومات ، ومن ثم فقد أصبح من المتعذر أن تعاد " بريطانيا " تدخلها في شئون " مصر " الداخلية بنفس الشكل السافر الذي كانت تمارسه قبل توقيع المعاهدة ، وذلك حرصاً منها على عدم الظهور بمظهر المخالف لتعهداته <sup>(٢)</sup> . ولذلك فقد قضت تعليمات الحكومة البريطانية إلى سفيرها في مصر - إذ نصت المعاهدة على تبادل السفراء بين البلدين ، وهو ما يعني إلغاء منصب المندوب السامي - بأن يكون التدخل في الشئون الداخلية لمصر قاصراً على حالات تجاهل المعاهدة أو نقض نصوصها أو عدم الإستجابة لمطالب بريطانيا الدفاعية <sup>(٣)</sup> أو تهديد الأمن الداخلي بما يهدد أرواح وممتلكات الأجانب . غير أن الممارسة العملية لهذه السياسة البريطانية قد أثبتت أن الحرص على عدم التدخل في الشئون المصرية مرهون بما تقتضيه المصلحة البريطانية ودون أن يكون لذلك أدنى علاقة بما نصت عليه المعاهدة <sup>(٤)</sup> . ولعل أبرز ما قامت به بريطانيا من تدخل في شئون مصر الداخلية خلال هذه المرحلة ، هو ما تمثّل في حادثين : أسفر أولهما عن إسقاط

(١) بصدد تعليمات " معاهدة ١٩٣٦ " وما تضمنته من شروط ، يمكن أن يرجع إلى :

- عبد الرحمن الرافعي ، في أحقاب الثورة المصرية " الجزء الثالث " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤ - ٤٢ .

(٢) يرنان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٩ .

(٣) نصت " معاهدة ١٩٣٦ " على التزام مصر بتقديم كل التسهيلات والمساعدات اللازمة لبريطانيا في حالة تعرضها للحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة نوبية مفاجئة يفتش خطرها ، ويشمل هذا الإلتزام المصري تقويل بريطانيا - في مثل هذه الحالات - حق استخدام الموانئ والمطارات المصرية .

(٤) سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر " ١٩٤٧ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٦ - ٢٢٧ .

وزارة "علي ماهر" ، بينما أسفر ثانيهما عن عودة الوفد إلي الحكم  
بعد طول غياب .

هذا وسوف نعرض فيما يلي لكل من الحادثين بشئ من التفصيل:

#### — الحادث الأول :

شبت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر عام ١٩٣٩ - والتي كانت بريطانيا طرفاً  
من أهم أطرافها - ولم يمض علي تشكيل "علي ماهر" للوزارة سوى أقل من أسبوعين ،  
ومن هنا فقد بدأت الضغوط البريطانية علي "علي ماهر" من أجل دفع مصر إلي إعلان  
الحرب علي ألمانيا <sup>(١)</sup> ، وذلك تنفيذاً لنصوص معاهدة التحالف الموقعة بين البلدين  
(معاهدة ١٩٣٦) غير أن "علي ماهر" لم ير داعياً لإعلان مصر الحرب إلي جانب  
بريطانيا ، ذلك بأن تنفيذ المعاهدة - من وجهة نظره - لا يعني أن تعلن مصر الحرب علي  
أعداء بريطانيا ولكنه يعني فقط الإلتزام بتقديم المساعدات والتسهيلات التي تطلبها  
بريطانيا <sup>(٢)</sup> . وقد استند رئيس الوزراء المصري "علي ماهر" في تفسير وجهة نظره إلي  
إختلاف الرأي داخل الوزارة حول إعلان مصر الحرب ، وأنه لا يمكن أن يقرر ذلك بدون  
إجماع الوزراء ، خاصة وأن هناك رأياً داخل مجلس الوزراء يري بأن عدد القوات  
البريطانية في مصر لا يجعل مصر آمنة في مواجهة أي هجوم إيطالي ، تزداد فرص  
إحتماله في حالة إعلان مصر الحرب <sup>(٣)</sup> .

ويبدو أن "علي ماهر" قد أراد أن يثبت حسن نية وزارته ، حيث حاول أن يقدم  
لبريطانيا كل ما يمكن تقديمه من مساعدة وتسهيلات ، فأعلن الأحكام العرفية -  
استجابة لطلب الحكومة البريطانية - وأصدر مرسوماً بذلك في أول سبتمبر عام ١٩٣٩  
وتم تعيينه بموجب هذا المرسوم حاكماً عسكرياً بصفته رئيساً للوزارة ، كما وضع

---

(١) هدي جمال عبد الناصر ، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ - ١٩٥٢ (القاهرة :

دار المستقبل العربي ، ١٩٨٧) ، ص ٧٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٣ .

الموائى المصرية وطرق مواصلاتها تحت تصرف السلطات البريطانية ، بل وزاد علي ذلك بأن أشرك "بريطانيا" في الرقابة علي الموائى والمواصلات ، وفي مراقبة تجارة مصر الخارجية والسيطرة عليها <sup>(١)</sup> . وهو مايعني إذن أن "علي ماهر" قد استجاب لكل المطالب البريطانية فيما عدا إعلان الحرب علي ألمانيا ، وتعيين حكام عسكريين بريطانيين يطبقون القانون العسكري البريطاني علي مناطق القاهرة والألكندرية والقنال والصحراء الغربية <sup>(٢)</sup> .

غير أن المطالب التي لم يستجب لها "علي ماهر" ، قد كانت - في واقع الأمر - هي أهم المطالب من وجهة النظر البريطانية ، ولذلك فقد كان من الطبيعي أن يكتب السيد "مايلز لامبسون" (لورد كيلرن) "السفير البريطاني في مصر" إلي وزير خارجية بلاده واصفاً وزارة "علي ماهر" بأنها : "وزارة غير صحيحة" ، وذلك بعد شهر واحد من نشوب الحرب <sup>(٣)</sup> . ولقد راحت العلاقة بين "بريطانيا" و "علي ماهر" تزداد سوءاً مع إصرار وزارة "علي ماهر" علي عدم إعلان الحرب من ناحية ، ومع تدهور وضع "بريطانيا" في الحرب - بعد تتابع الإنتصارات الألمانية - من ناحية أخرى . ولعله مما زاد الأمر سوءاً دخول "إيطاليا" الحرب في ١٠ يونيو عام ١٩٤٠ ، وإعلانها عن إضطرارها إلي دخول الأراضي المصرية لإخراج بريطانيا منها مع إحترامها لإستقلال مصر ، ذلك بأن هذا الحدث قد أدى إلي قيام الحكومة البريطانية بمزيد من الضغط علي الحكومة المصرية لدخول الحرب <sup>(٤)</sup> . إلا أن وزارة "علي ماهر" استمرت في مقاومة هذه الضغوط واتخذت نفس الموقف الذي اتخذته بالنسبة لألمانيا ، حيث أصرت علي عدم إعلان الحرب ، مع تأكيدها في نفس الوقت علي إلترزام مصر بتقديم كل التسهيلات الممكنة لبريطانيا استناداً إلي مانصت عليه معاهدة التحالف ، هذا مع إعلان مصر عن

---

(١) محمد جمال الدين السيد ، يونان ليب رنق ، عبد العظيم ريشان ، مصر والحرب العالمية الثانية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٧) ، ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

(٣) يونان ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٠ .

(٤) هدي جمال عبد الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٦ .

أنها ستدافع عن نفسها في حالة قيام القوات الإيطالية بدخول الأراضي المصرية أو قيامها بهجوم جوي على المدن المصرية ، أي أن دخول مصر الحرب مشروط بمبادرة الجيوش الإيطالية بالهجوم عليها <sup>(١)</sup> ، ولقد أيد مجلسا البرلمان هذه السياسة ، التي تجنّب مصر ويلات الحرب مع الوفاء بتعهداتها <sup>(٢)</sup> .

وعند هذا الحد تحرك السير " مايلز لامبسون " (السفير البريطاني) ، فكتب إلي وزير خارجيته في ١٥ يونيو عام ١٩٤٠ (أي بعد إعلان إيطاليا دخول الحرب بخمسة أيام فقط) ، يصف " علي ماهر " بأنه : " غير متعاون ولا يمكن الإعتماد عليه ، بل ولا إحترامه ، فهو بالرغم من وعده المتكررة ، قد فشل تماماً في توجيه الرأي العام إلي الوجهة السليمة ، ولم يبق في طاقتي أو في مقدوري أن يظل في منصبه أكثر من ذلك " <sup>(٣)</sup> . وفي اليوم التالي مباشرة رد وزير الخارجية البريطانية علي سفيره موافقاً علي إسقاط وزارة " علي ماهر " ، وواضحاً خطة لعملية الإسقاط هذه . وتتخلص هذه الخطة - التي أطلق عليها البعض اسم " حادثة ٤ فبراير الصغيرة " - فيما يلي <sup>(٤)</sup> :

١ - السعي إلي إخراج " علي ماهر " من الوزارة ومن الديوان الملكي - حيث كان " علي ماهر " رئيساً للديوان الملكي قبل تعيينه رئيساً للوزارة ، ولقد ظل منصب رئيس الديوان شاغراً منذ تركه " علي ماهر " ، الأمر الذي خشيت معه " بريطانيا " من أن يعود " ماهر " إلي منصبه في الديوان بعد تركه للوزارة ، لأن ذلك يعني استمرار نفوذه.

---

(١) المرجع السابق .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثالث " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٩ .

(٣) راجع في ذلك :

- ينان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٣ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢١ .

(٤) راجع في هذا الشأن :

- المرجع السابق ، ص ٤٢١ - ٤٢٣ .

- محمد جمال الدين المصري ، ينان لبيب رزق ، عبد العظيم رمضان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

٢ - أن تتخذ عملية الضغط الخاصة بإخراج " علي ماهر " من الوزارة صوراً متعددة ومتدرجة ، وذلك ضماناً لإتمام هذه العملية بنجاح . وتبدأ هذه الخطوات بكلمات التهديد المبهمة ، ثم إجراء لقاء مع " الملك " يتم التلويح فيه بإحتمالات التدخل العسكري البريطاني في مصر إن لم يخرج رئيس الوزراء من منصبه ، ثم أخيراً التهديد بإنزال الملك "فاروق" نفسه من العرش .

٣ - العمل علي أن يكون رئيس الوزارة الجديد "غير وفدي" ، ولكنه يتمتع بثقة "الوند" ، وذلك علي أساس أن تعيين وزارة وفدية قد يؤدي إلي إغضاب "القصر" ، وهو ما لم تكن تريده بريطانيا في مثل هذا الوقت الحرج .

ولقد كان هذا هو ماحدث بالفعل ، إذ لم يجد "الملك " ، في مواجهة التبليغ البريطاني الموجه إليه في هذا الصدد ، بدءاً من الإنصياح والموافقة علي إخراج "علي ماهر"، حيث قدم هذا الأخير استقالته في اليوم التالي (٢٢ يونيو عام ١٩٤٠) ، وبداء من جواب الإستقالة أنه قد اضطر إليها بضغط بريطاني ، إذ جاء له : " ولكن أصبح الإستمرار في الحكم متعباً لأسباب قاهرة خارجة عن إرادتنا وإرادة الشعب المصري، لهذا أراني مضطراً إلي رفع استقالتني إلي مقامكم السامي" (١) .

وهكذا كانت " بريطانيا " من وراء إسقاط وزارة " علي ماهر " ، غير عابئة بما تفرضه عليها نصوص " معاهدة ١٩٣٦ " التي كانت تطالب مصر بتنفيذ نصوصها ، وهي غير عابئة قبل ذلك ويعدده بالنظام الدستوري في مصر ، والذي يربط وجود الوزارة وإستقلالها بثقة البرلمان وليس بثقة بريطانيا . ولعل القريب في الأمر أن القوي السياسية المختلفة في مصر - بما فيها "الوند" - لم تبد أي إحتجاج ينكر علي هذا التدخل السافر في شئون مصر الداخلية (٢) .

---

(١) راجع في ذلك :

- عبد الرحمن الرافعي ، في أحقاب الثورة المصرية " الجزء الثالث " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩١ .

(٢) هدي جمال عبد الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٧ .

وعلي أية حال فقد تحققت الغاية البريطانية في إسقاط وزارة "علي ماهر" ، وإن لم تتحقق غايتها في إشتراك مصر في الحرب ، ذلك بأن وزارة "حسن صبري" - التي خلفت وزارة "علي ماهر" - قد انتهجت نفس الموقف ، حيث رفضت هي الأخرى الموافقة علي إعلان دخول مصر الحرب <sup>(١)</sup> . غير أن بريطانيا لم تواجه هذا الرفض بنفس الأسلوب الذي واجهت به رفض وزارة "علي ماهر" ، وذلك لثلاثة أسباب :

الأول : أن وزارة "حسن صبري" قد اتبعت طريقة جديدة في التعامل مع بريطانيا، إذ راحت تتعاون معها ، علي نحو أدبي إلي تحسن كبير في العلاقات بين الطرفين <sup>(٢)</sup> .

والثاني : أن دراسة الوضع من الناحية العسكرية والسياسية ، قد أثبتت لب بريطانيا أن الجيش المصري وقواته الجوية لا يستطيعان القيام بدور أكبر في الدفاع عن مصر إن هي أعلنت الحرب، خاصة أنه قد كان من المتوقع أن يعقب هذا الإعلان قيام إيطاليا بهجوم جوي علي المدن المصرية ، هذا فضلاً عن التهديدات التي قد تتعرض لها القواعد البحرية البريطانية في منطقة قناة السويس إذا ما أعلنت مصر الحرب ، حيث أن بريطانيا كانت قد استفادت من حياد مصر في استغلال قناة السويس والموانئ المصرية الأخرى لنقل الرجال والعتاد من منطقة الشرق الأوسط ، وهو ما يعني أن الدراسة قد أثبتت أن المصلحة البريطانية - من الناحية العسكرية - تقتضي الإبقاء علي حياد مصر <sup>(٣)</sup> .

والثالث : تخوف الحكومة البريطانية من أن يؤدي إعلان مصر الحرب ، إلي مطالبتها بالإشتراك في التسوية النهائية التي ستعقب الحرب ، وهو ما قد يعطيها فرصة المطالبة بجلاء القوات البريطانية ، ويحقوقها في السودان ... إلي غير ذلك من المطالب التي لا تريد بريطانيا تحقيقها <sup>(٤)</sup> .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) يوتان ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٤ .

(٣) ندي جمال عبد الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٩ - ٩٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٩٠ .

ومن هنا فقد كان من الطبيعي أن تتعامل بريطانيا مع هذا الرفض بصورة مختلفة، وذلك بعد أن تحققت من أن حياض مصر هو الذي يحقق المصالح البريطانية.

هذا غير أن إنقضاء مشكلة إعلان مصر للحرب ، لم يكن يعني نهاية التدخلات البريطانية في شئون مصر الداخلية ، ذلك بأن عدم إستقرار الأوضاع الداخلية في مصر، كان يسبب قلقاً لبريطانيا ، ولقد بدأ هذا القلق مع قيام "الوفد" - وهو خارج السلطة في إبريل عام ١٩٤٠ - بإرسال مذكرة إلي الحكومة البريطانية تتضمن عدة مطالب ، تلخص فيما يلي (١) :

١ - أن تعد الحكومة البريطانية بسحب القوات الأجنبية من الأراضي المصرية بعد نهاية الحرب .

٢ - أن يكون لمصر الحق في الإشتراك في مباحثات الصلح

٣ - أن تدخل بريطانيا في مفاوضات مع مصر للإعتراف نهائياً بالسيادة المصرية علي السودان .

٤ - إيقاف الأحكام العرفية .

٥ - رفع الحظر المفروض علي تصدير القطن .

وتأتي خطورة هذه المذكرة من أنها قد صدرت عن حزب " الوفد " (حزب الأغلبية) ، ويزيد من خطورتها أنها قد جاءت في نفس الوقت الذي سادت فيه العلاقة بين بريطانيا ووزارة " علي ماهر " (٢) . ولذلك فقد أرسلت الحكومة البريطانية مذكرة استنكار لحزب الوفد، اعتبرت فيها تصرفه محاولة متعمدة للظهور علي ساحة الحياة السياسية المصرية، وبالتالي فقد رفضت بريطانيا المطالب التي تضمنتها المذكرة علي أساس أنها تدعو إلي إعادة النظر في " المعاهدة المصرية البريطانية " (٣) .

(١) راجع في ذلك :

- محمد أنيس ، ٤ فبراير ١٩٤٧ في تاريخ مصر السياسي (التأثير : مكتبة منبري ، ١٩٨٢) ، ص ٨٦ - ٨٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٣) مدي جمال عبد الناصر ، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥ .

والواقع أن خطوة حزب الوفد هذه ، كان لها أبلغ الأثر علي السياسة البريطانية بعد ذلك ، فقد تآكدت للحكومة البريطانية خطورة "وزارات الأقلية" القائمة وقتذاك علي المصالح البريطانية في مصر ، كما تنبهت في نفس الوقت لخطورة وجود حزب "الوفد" - الذي يتمتع بتأييد الأغلبية - في موقع المعارضة ، وما يمثله ذلك أيضاً من تهديد للمصالح البريطانية (١) .

هذا غير أن إدراك بريطانيا لهذه الخطورة التي تتعرض لها مصالحها ، ظل بلا أثر محسوس علي الحياة السياسية المصرية قرابة عام ونصف ، إذ لم تستدع الأحداث تدخلات بريطانية مباشرة إلا مع مطلع عام ١٩٤٢ ، حيث شهد ذلك العام أكبر حدث من أحداث التدخل البريطاني في مصر ألا وهو الحادث الشهير بإسم "حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢" .

### - الحادث الثاني :

كان "حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢" هو ثاني حوادث التدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية خلال مرحلة مابعد "معاهدة ١٩٣٦" . ولقد بدأت الظروف التي هيأت لوقوع هذا الحادث مع مطلع عام ١٩٤٢ ، عندما قامت وزارة "حسين سري" - استجابة لطلب بريطانيا - بقطع العلاقات مع "حكومة فيشي" (٢) دون أن يعرض الأمر علي الملك - الذي كان يقوم برحلة علي ساحل البحر الأحمر . وما أن عاد الملك من هذه الرحلة حتي سعي "علي ماهر" ورجاله في القصر إلي تصوير الموقف له علي أنه تجاهل لموقعه ، وأن الوزارة قد تجاوزت اختصاصاتها ، واعتدت علي حقوقه في الإشراف علي العلاقات الدبلوماسية الخارجية ، الأمر الذي دعا الملك "فاروق" إلي إستدعاء رئيس الوزراء

---

(١) المرجع السابق

(٢) كانت فرنسا في أثناء الحرب "الحالية الثانية منشطرة إلي جزئين . يتعاون أحدهما مع ألمانيا (حكومة فيشي) . ويتعاون الآخر مع قوات الحلفاء



وزير الخارجية في ١٩ يناير ، إذ عثفهما تعنيفاً شديداً لما أقدموا عليه دون استشارته<sup>(١)</sup>.

ومن هنا تصاعدت الأزمة ، حيث اضطر وزير الخارجية أمام هذا التعنيف أن يقدم استقالته من منصبه ، وهو الأمر الذي رأي فيه "حسين سري" موجباً لاستقالته هو الآخر، ذلك بأن مسؤولية الوزارة عن قرار قطع العلاقات هي مسؤولية تضامنية تتحملها الوزارة ككل <sup>(٢)</sup> . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد رأت بريطانيا أنها هي المقصودة بهذا التحدي لأن هذا القرار قد اتخذ بناء على طلبها ، ولذلك فقد توجه السير "لامبسون" (السفير البريطاني في مصر) إلى القصر لمقابلة رئيس الديوان الملكي "أحمد حسين" ، في يوم ٢٢ يناير ، ليبلغه أن استقالة الوزارة أو أحد وزرائها لهذا السبب، سوف تؤدي ببريطانيا مباشرة - وعلى نحو تلقائي - إلى أن تكون طرفاً في الأزمة ، وأن معني ذلك أن هناك عناصر سيئة داخل القصر (يقصد "علي ماهر" ورجاله) تصر على التخلص من "حسين سري" ، ولذلك فقد طالب "لامبسون" باستبعاد هذه العناصر بالإضافة إلى استبعاد أفراد حاشية الملك من الإيطاليين <sup>(٣)</sup> .

ولقد كان من الطبيعي أن يتراجع الملك "عن موقفه" ، حيث التقى مع "حسين سري" في ٢٧ يناير ، وأبلغه بالإبقاء على وزير الخارجية في منصبه ، كما طلب منه إنشاء بريطانيا عن مطالبتها باستبعاد بعض الأفراد من القصر . وبالفعل قام "سري" بالتوسط لدى السفير البريطاني حيث كانت الأزمة أن تنتهي . غير أن الأحداث تصاعدت فجأة لتقلب الموقف رأساً على عقب، إذ لم يكن قد انقضى يوم واحد على انتهاء الأزمة ، حين نجحت قوات روميل (الألمانية) في إحراز نصر كبير على الحلفاء في

---

(١) بيانون ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٠ .  
تجدر الإشارة هنا إلى أن الملك - طبقاً - لستور ١٩٢٢ - لم يكن له حق الإشراف على الملاحظات الدبلوماسية الخارجية لمصر كما صير له "علي ماهر" ورجاله ، وفي ذلك مايل علي ماوصلت إليه عملية تطبيق الدستور من إعمال لنصوصه .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

الصحراء الغربية والإستيلاء على مدينة بنغازي الليبية ، ولم يتقضي وقت طويل علي وصول أخبار هذا النصر إلي القاهرة ، حتي طافت بها المظاهرات في ٢ فبراير ١٩٤٢ ، مريدة أسوأ هتاف عدائي لبريطانيا في تلك المرحلة ، إذ هتفت الجماهير بحياة "روميل" ، كما رددت هتافها بدعوته إلي التقدم : " إلي الامام ياروميل" (١) .

وهكذا تداعت الأحداث ، إذ تقدم "سري" باستقالة وزارته ، احتجاجاً علي من سماهم بـ "عصبة القصر" - يقصد "علي ماهر" ورجاله - الذين كانوا من وراء تدبير المظاهرات ، ويبدو أن "سري" قد استنتج أن وزارته لم تعد تحظى بثقة "الملك" ، الأمر الذي دفعه إلي التصميم علي الإستقالة . وأمام هذا التصميم ، كان علي بريطانيا أن تجد البديل ، وكان هذا البديل هو "الوفد" (٢) .

واختيار بريطانيا للوفد بالتحديد له ما يبرره ، وإذا تذكرنا ما أشرنا إليه من قبل، لوجدنا أن بريطانيا كانت قد تنبعت إلي خطوة موقفها في ظل وزارات الأقلية التي لاتحظى بأي تأييد شعبي ، ولذلك فهي لم ترغب في تكرار نفس الخطأ ، فالإرتباط بالوفد يعني الإرتباط بالشعب المصري ، ووصول الوفد إلي الحكم سيقوي - رغم كل شيء - من موقف بريطانيا (٣) ، التي كانت - كما أسلفنا - في أمس الحاجة إلي تحقيق الإستقرار السياسي في مصر .

وهكذا للمرة الثانية قامت الحكومة البريطانية بالإشتراك مع السلطات البريطانية في القاهرة ، بوضع خطة عمل للخروج من هذه الأزمة ، حيث استهدفت هذه الخطة تحقيق هدفين رئيسيين (٤) :

الهدف الأول : تجريد "الملك" من نفوذه ، بإكراهه علي تعيين وزارة تفتارها بريطانيا ، وبذلك يمكنها السيطرة علي "الملك" و"الوزارة" معاً .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٤٠ - ٤٤١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٤١ .

(٣) محمد أنيس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨ .

(٤) راجع في ذلك :

- هادي جمال عبد الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤ - ١٣٦ .

أما الهدف الثاني : فهو فرض "وزارة" صديقة لبريطانيا ، تتمتع في نفس الوقت بشعبية كافية لجعلها قوية في مواجهة "القصر" ، وقادرة علي تنفيذ بنود وروح معاهدة التحالف والتقليل من نشاط المعارضة في أن واحد ، وبذلك تتمكن بريطانيا من تأمين الميدان السياسي خلف قواتها المسلحة في الصحراء الغربية .

وإنطلاقاً من هذين الهدفين ، قام السفير البريطاني في القاهرة بمقابلة الملك "فاروق" في ظهر يوم ٢ فبراير ١٩٤٢ ، حيث قدم له مجموعة من المطالب ، التي تتلخص فيما يلي <sup>(١)</sup> :

١ - أن تتألف وزارة تحرص علي الولاء للمعاهدة ، وتقدر علي تنفيذها نصاً وروحاً .

٢ - أن تحظى هذه الوزارة بتأييد شعبي كاف .

٣ - أن هذا يعني مشاوره "النحاس" باشا ، بوصفه زعيماً لحزب الأغلبية ، في شأن تشكيل هذه الوزارة .

٤ - أن يتم ذلك في موعد أقصاه ظهر غد (ظهر ٣ فبراير ١٩٤٢) .

٥ - أن الملك سيكون مسؤولاً بصفة شخصية من أي اضطرابات قد تحدث خلال ذلك .

وبطبيعة الحال فقد انصاع الملك لهذه المطالب ، حيث استدعي "النحاس" لمقابلته في صباح اليوم التالي (٣ فبراير) ، وعرض عليه تأليف وزارة قومية برئاسة . بيد أن "النحاس" رفض هذا الطلب ، مبدئياً وغبته في تشكيل وزارة وطنية خالصة ، مستنداً في ذلك إلي عدم استطاعته الإشتراك في الحكم مع أولئك الذين ساهموا في إقالة وزارة "الوفد" في نهاية عام ١٩٣٧ <sup>(٢)</sup> .

(١) يوزان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية \* ١٨٧٨ - ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤١ - ٤٤٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثالث " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٧ .

ويعد أن علم السفير البريطاني بعدم إتمام " الملك " مع " النحاس " ، أرسل في اليوم التالي - أي ٤ فبراير عام ١٩٤٢ - إنذاراً مقتضياً إلى " فاروق " ، جاء فيه : إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساءً أن النحاس قد دعي لتأليف الوزارة ، فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعه ما يحدث " (١) . وفي مواجهة هذا التصعيد قام " الملك " بدعوة كبار السياسيين المصريين للإجتماع والنظر في هذا الإنذار ، حيث انتهى المجتمعون إلى الاحتجاج على الإنذار ، وقاموا بكتابة احتجاج وقعوا عليه جميعاً ، جاء فيه : إن في توجيه التبليغ البريطاني اعتداءً على إستقلال البلاد ومساساً بمعاهدة الصداقة ، ولايسع الملك أن يقبل مايمس إستقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة " (٢) .

وهنا لم يك أمام بريطانيا إلا تنفيذ الجزء الأخير من خطتها ، وهو ما أطلق عليه إسم " حادث ٤ فبراير " حيث توجه السفير البريطاني إلى " القصر " يصحبه قائد القوات البريطانية في مصر ، ومجموعة من الضباط والقوات المسلحة تسليحاً كاملاً ، تنقلهم الديبابات والعربات المصفحة التي حاصرت القصر ، ثم دخل السفير وقائد القوات إلى غرفة " الملك " واجتمعا به بحضور رئيس ديوانه (أحمد حسنين) ، وكان السفير يحمل ورقة بالتنازل عن العرش ، فاختم أحمد حسنين بالملك ونصحه بقبول الإنذار . وهو ماحدث بالفعل إذ قبل الملك الإنذار وكلف "مصطفى النحاس" بتشكيل الوزارة (٣) .

وإذا كان هذا الحادث قد انتهى مع قبول الملك للإنذار وتكليفه للنحاس بتأليف الوزارة الجديدة ، إلا أن آثار هذا الحادث قد ظلت محفورة في أذهان أطرافه ، هذا فضلاً عن أثر هذا الحادث على الحياة

---

(١) راجع في ذلك :

- هدي جمال عبد الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

(٢) راجع في ذلك :

- عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثالث " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٨ .

(٣) راجع في هذا الشأن :

- الموجع السابق ، ص ١٠٩ - ١١١ .

- هدي جمال عبد الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٥ - ١٤٨ .

السياسية المصرية بجميع أطرافها . ولعله من الضرورة بمكان أن ننفذ  
علي بعض الملاحظات يصده هذا الحادث وآثاره (١) :

١ - أن هذا الحادث قد أكد لجموع الشعب المصري أن الوجود البريطاني في  
مصر، إنما هو إنتهاك خطير للإستقلال ، وذلك مهما اتخذ هذا الوجود لنفسه  
من إشكال (إحتلال ، حماية ، تصريح من طرف واحد ، معاهدة تحالف) .

٢ - أن هذا الحادث قد كان بداية النهاية للشعبية التي ظل يتمتع بها "حزب الوفد"  
منذ نشأته ، ذلك بأن هذه الشعبية قد استمدت في المقام الأول من وقفات  
"الوفد" الوطنية المتتالية ضد الوجود البريطاني ، أما بعد هذا الحادث فقد  
بدأت نظرة الجماهير إلي الحزب تتغير ، ولم لا ، وهي تراه قد وصل إلي  
الحكم علي حراب الإنجليز ، وهو أمر كان من الصعب تقبله خاصة مع مرور  
الوقت وتبين أبعاد الواقعة .

٣ - أن هذا الحادث قد كان أيضاً بداية النهاية لنظام الحكم القائم كله ، ذلك بأن  
الإنهيار قد راح يصيب أطراف هذا النظام الواحد تلو الآخر، وهو الأمر الذي  
أنفصح المجال أمام ظهور تنظيم "الضباط الأحرار" ، الذي نجح - بعد عشر  
سنوات من هذا الحادث - في الإطاحة بالنظام ككل .

وهلي أية حال ، فقد كان هذا الحادث كافياً لكي تقف كل الأطراف عند حد معين  
في علاقتها ببريطانيا ، فالقصر والوفد علي السواء قد أدركا أن السددام مع بريطانيا قد  
يعني الإبتعاد عن السلطة . ومن هنا فلم تضطر بريطانيا طوال السنوات العشر التالية  
- وحتى قيام مصر بإلغاء " معاهدة ١٩٣٦ " من طرف واحد في ٨ أكتوبر عام ١٩٥١ -  
إلي إستخدام التدخل بصورة مباشرة في شئون مصر الداخلية .

وجملة القول في شأن الدور البريطاني في الحياة السياسية  
المصرية ، خلال مرحلة العودة إلي "دستور ١٩٢٣" ، أن هذا الدور قد  
راح يتراجع - من الناحية الشكلية - بسبب تغير طبيعة العلاقة بين

---

(١) راجع في ذلك :

- بيان لييب رنك ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٣ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٦ -  
٤٣٧ .

البلدين في ظل "معاهدة ١٩٣٦" ، غير أن هذا الدور - من الناحية الفعلية - قد ظل كما هو ، بدليل أن بريطانيا لم تتردد - وفي ظل المعاهدة - من أن تتدخل بشكل سافر في شئون مصر الداخلية مادامت مصالحها في خطر ، وهو التدخل الذي شهد أسوأ صوره في "حادث ٤ فبراير ١٩٤٢" .

### ٣ - دور الأحزاب :

كنا قد عرضنا من خلال هذا الفصل لواقع الحياة الحزبية خلال مرحلة العودة إلي تطبيق "دستور ١٩٢٣" ، كما عرضنا أيضاً بإيجاز للدور الذي لعبته الأحزاب في التأثير علي الحياة السياسية المصرية خلال هذه المرحلة ، وذلك من ثانياً تناولنا لدور كل من "القصر" ، و "بريطانيا" . ولذلك فمن الأجدى أن نعرض هنا لدور الأحزاب من ثانياً أبرز الملاحظات التي تتعلق بهذا الدور ومدى أهميته وتأثيره ، وتتلخص هذه الملاحظات فيما يلي :

١ - أن الأحزاب خلال هذه المرحلة قد انقسمت إلي قسمين ، هما : حزب الوفد (حزب الأغلبية) ، ومجموعة الأحزاب الأخرى (أحزاب الأقلية) . وإذا لم يكن هذا الإنقسام في حد ذاته جديداً علي الحياة السياسية المصرية - حيث بدأ مع التطبيق الأول لستور ١٩٢٣ (أي منذ عام ١٩٢٤) - فإن الجديد هنا أن هذين القسمين لم يشكلأ أية وزارة إئتلافية ، باستثناء وزارة واحدة شارك فيها " الوفد " - لإعتبارات تتعلق برغبته في العودة إلي السلطة - أحزاب الأقلية في تشكيل وزارة واحدة سميت بالوزارة القومية وهي الوزارة التي تآلفت برئاسة "حسين سري" في ٢٥ يوليو عام ١٩٤٩ ، ثم استقالت بعد أقل من ثلاثة شهور ونصف وبالتحديد في ٢ نوفمبر من نفس العام .

٢ - أن "الوفد" (حزب الأغلبية) لم يتول الحكم خلال هذه المرحلة أكثر من ست سنوات ونصف السنة ، ذلك بينما تولت أحزاب الأقلية الحكم أكثر من

عشر سنوات، وهو ما يعكس بوضوح أن حصول الحزب علي الأغلبية لم يكن هو الطريق الوحيد للوصول إلي السلطة ، ذلك بأن ثمة طرقاً أخرى كثيرة كانت تؤدي إلي السلطة بغير حاجة إلي تأييد الأمة ، ويأتي علي رأس هذه الطرق تزوير الانتخابات ، والإستناد إلي ثقة الملك ، وإرضاء بريطانيا . ويكفي للتدليل علي ذلك أن نذكر أن إنتخابات عام ١٩٢٨ التي أجرتها وزارة " محمد محمود " (رئيس حزب الأحرار الدستوريين) في أعقاب إقالة وزارة النحاس الرابعة ، قد أسفرت عن حصول "الوند" علي ١٢ مقعداً فقط من بين ٢٦٤ مقعداً ، ذلك بينما كان "الوند" قد حصل في الإنتخابات السابقة عليها - والتي أجرتها وزارة محاييدة برئاسة "علي ماهر" في منتصف عام ١٩٢٦ - علي ١٩٠ مقعداً من بين ٢٢٢ مقعداً ، فهل من المعقول أن تتحول شعبية "الوند" خلال أقل من عامين من القمة إلي القاع علي هذا النحو؟! والغريب أن تزوير الإنتخابات قد أصبح سنة تتبعها كل الوزارات التي قامت بإجراء إنتخابات خلال هذه المرحلة ، حيث شهدت إنتخابات عام ١٩٤٥ التي أجرتها الوزارة السعدية برئاسة "علي ماهر" تدخلات من الحكومة في كثير من الدوائر لإنجاح مرشحها أو من رشيت عن ترشيحهم ، وذلك علي الرغم من إمتناع "الوند" عن دخول هذه الإنتخابات . كما شهدت الإنتخابات التالية والتي أجريت في عام ١٩٥٠ - في ظل وزارة محاييدة برئاسة "حسين سري" - نفس الممارسات من جانب رجال الإدارة والشرطة ولكن لصالح حزب "الوند" هذه المرة ، وذلك علي الرغم من أن الوند لم يكن في حاجة لمثل هذه التدخلات . هذا عن تزوير الإنتخابات، أما عن الاستناد إلي ثقة القصر ، فقد كان هو أيضاً أحد السبل التي طرقتها أحزاب الأقلية لكي تصل إلي السلطة ، فثقة القصر هذه هي التي كانت من وراء تشكيل أغلب وزارات هذه الفترة ، وذلك باستثناء الفترات التي وصل فيها "الوند" إلي السلطة . ولعلنا لانستطيع هنا أن نتجاهل دور بريطانيا في تقرير مصير وزارة "علي ماهر" في يونيو ١٩٤٠ ، وفي وصول الوند إلي السلطة علي حزاب الإنجليز في ٤ فبراير عام ١٩٤٢ .

٢ - أن العامل الوحيد الذي توحدت بسببه " أحزاب الأقلية " خلال هذه المرحلة ، كان هو العداء المشترك للوفد ، والواقع أن هذا العداء لم يأت نتاجاً للخلافات حول برامج أو سياسات معينة ، وإنما جاء نتاجاً للصراع حول السلطة ، ورغبة هذه الأحزاب في منازعة الوفد علي هذه السلطة . ولعل هذا العامل بالتحديد هو الذي جعل أحزاب الأقلية هذه لاتجد مفرأ من الاستناد إلي ثقة القصر ، وذلك علي إعتبار أن هذه الثقة هي السبيل الوحيد أمام هذه الأحزاب لتقوي السلطة ، ومن هنا فقد كان من الطبيعي أن تتطبع سياسات هذه الأحزاب - في أثناء توليها السلطة - بطابع الولاء للقصر وتنفيذ رغباته ، والاستسلام لنزعتة إلي الحكم المطلق ، الأمر الذي أدى إلي تقلص دور هذه الأحزاب في التأثير علي الحياة السياسية المصرية ، وجعل من فترات توليها الحكم بمثابة فترات من حكم "القصر" .

٤ - أن هذه المرحلة قد شهدت تراجعاً متتالياً لدور حزب " الوفد " في التأثير علي الحياة السياسية في مصر ، ويرجع ذلك إلي عدة أسباب :

١ - إبرام "معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا " في عام ١٩٣٦ ، ذلك بأن إبرام هذه المعاهدة قد مثل منعطفاً خطيراً في تاريخ الوفد ، فقد أقام الحزب دعائه باعتباره "وكيل الأمة في الدفاع عن قضيتها " ، فكيف تتناسك الدعائم ولم تعد هناك قضية <sup>(١)</sup> ؟ .

ب - الإنشقاقات التي عاني منها الوفد خلال هذه المرحلة ، والتي تسببت في إنقاص قوة الحزب من ناحية ، وظهور أحزاب سياسية جديدة (أحزاب الإنشقاق) منافسة للحزب الكبير من ناحية أخرى <sup>(٢)</sup> .

ج - أن هذه الإنشقاقات قد تسببت في خروج العناصر الوفدية المجاهدة ، ودخول عناصر إقطاعية إلي الحزب ، وسرعان ما استولت هذه العناصر علي قيادة الحزب . ولقد كان من الممكن ألا يثير هذا الدخول أية مدلولات طبقية ، لولا أنه

(١) يوتان ليب رنق ، الأحزاب السياسية في مصر " ١٩٠٧ - ١٩٨٤ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٣ .

(٢) يوتان ليب رنق ، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ - ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩ .



قد جاء في أعقاب "معاهدة ١٩٣٦"، ومارتب عليها من تحول اهتمامات الأمة من القضية الوطنية إلى القضايا الإجتماعية والإقتصادية <sup>(١)</sup> ، الأمر الذي أفسح المجال لظهور الأحزاب الأيديولوجية.

د - إفتقاد "الوحد" خلال هذه المرحلة لروح المقاومة التي كانت تميزه قبل ذلك ، فراح يفرط في حقوق ماكان ليفرط فيها <sup>(٢)</sup> ، الأمر الذي أدّى إلي إزدياد جرأة "القصر" في مواجهته من ناحية ، وفي إنتهاك الدستور من ناحية أخرى.

هـ - سوء سمعة الحزب في الفترات التي تولي فيها السلطة ، وذلك بما راح يتربد عن الاستثناءات التي تقدمها وزارات الوحد للتصاير والآقارب والأصهار في التعيينات والترقيات والعلاوات .

و - إنصياح وزارة " الوحد " الأخيرة - التي تشكلت في يناير ١٩٥٠ وأقيلت في ٢٧ يناير ١٩٥٢ - لمطالب القصر شأنها في ذلك شأن أحزاب الأقلية ، وذلك رغم تمتع هذه الوزارة بأغلبية ساحقة في "مجلس النواب" .

ز - تحول " الوحد " التتويجي من حزب يدافع عن الحقوق والحريات العامة ، إلي حزب يعتدي علي هذه الحقوق والحريات . وهو الأمر الذي ظهر بوضوح من خلال اعتداءات وزارة " الوحد " الأخيرة علي استقلال القضاء <sup>(٣)</sup> ، وحرية

---

(١) المراجع السابق .

(٢) مثال ذلك : استسلام "التحاس" لقرار الملك "فاروق" - بعد توليه حكم مصر في عام ١٩٣٧ - بتعيين "علي ماهر" رئيساً للديوان الملكي ، دون الرجوع إلي وزارة "التحاس" أو مشاورتها ، ذلك بينما لم يقبل سعد زغلول - في عام ١٩٢٤ - مثل هذا الإستسلام ، وأصر علي أن يوقع قرار الملك "فؤاد" بتعيين "حسن نشأت" وكيلاً للديوان الملكي إلي جانب ترافع الملك ، وهدد بالإستقالة إذا لم يتم ذلك ، فاستجاب له الملك فؤاد .

(٣) بدأت هذه الوزارة اعتداءاتها علي استقلال القضاء ، عندما طلبت في أواخر يناير ١٩٥٠ من الدكتور "عبد الرزاق السنهوري" رئيس مجلس الدولة أن يستقيل من منصبه ، بحجة أنه قد كان - قبل ولايته هذا المنصب - وزيراً حزبياً . غير أن تضامناً مستشاري المجلس مع رئيسه واستنكار الرأي العام لموقعها منه قد حالاً دون إتمام هذه الخطوة . ولكن هذا الموقف لم يحل دون قيام الوزارة في مايو ١٩٥١ باعتداء آخر علي استقلال القضاء ، وذلك عندما قامت بإقصاء النائب العام من منصبه جزاءً له علي مسلكه في تحقيقات قضية الأسلحة اللاسدة ، إذ تناول التحقيق بعض موظفي القصر ، ومع أن هذا التحقيق قد انتهى بحفظ القضية بالتسوية لهذه الأشخاص ، فإن هذا لم يمنع الوزارة من إقصاء النائب العام .

الصحافة<sup>(١)</sup>، وأعضاء المعارضة في البرلمان<sup>(٢)</sup>.

وتخلص من ذلك إلي أن أياً من أحزاب هذه المرحلة - سواء في ذلك "حزب الوفد" أو "أحزاب الأقلية" - لم يفلح في أن يؤدي دوراً مؤثراً في الحياة السياسية المصرية إلا من خلال القوتين الكبيرتين ("القصر" و "بريطانيا") ولصالحهما.

وجملة القول في شأن الأدوار الفعلية التي لعبتها الأطراف الثلاثة: "القصر" و "بريطانيا" و "الأحزاب" في الحياة السياسية المصرية، خلال مرحلة العودة إلي تطبيق "دستور ١٩٢٣"، أن هذه الأدوار قد راحت ترتبط بأهداف كل طرف من هذه الأطراف، وذلك دون ما تقيد بما ينص عليه "دستور ١٩٢٣" أو تنص عليه "معاهدة ١٩٣٦". والحق أن الصراع بين هذه الأطراف الثلاثة (القصر بنزعتي للحكم المطلق، وبريطانيا برغبتها في استعمار مصر أبداً الأدهر، والأحزاب بسعيها المتواصل إلي السلطة) قد جعل من الحياة السياسية المصرية مرتعاً خصياً لكل ما من شأنه إنتهاك الدستور، وإعاقة الممارسة الديمقراطية، الأمر الذي هب الساحة تماماً لتدمير هذا النظام برمته!!.

---

(١) أمنت هذه الوزارة في الاعتداء علي حرية الصحافة فصادرت كثيراً من الصحف لأرغمي الأسباب، وتعتقت صحف المعارضة بالمصادرة والتعطيل وتقديم بعض أصحابها ومحرريها للمحاكمة. كما صادرت صحفاً معتدلة ومستقلة لم تتبني مصادرتها في أي عهد من العهود.

(٢) تمثل هذا الاعتداء علي أعضاء المعارضة في البرلمان، فيما تعرض له مجلس الشيوخ بموجب مراسيم ١٧ يونيو ١٩٥٠، التي أشرنا إليها من قبل.

راجع في تفاصيل هذه الاعتداءات:

- عبد الرحمن الزاوي، في أعقاب الثورة المصرية - الجزء الثالث، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧ -

## المبحث الثاني

### نهاية "الدستور" ١٩٢٣

تعرض "دستور" ١٩٢٣ عندما وضع موضع التطبيق - سواء في ذلك مرحلة تطبيقه الأولي ، أو مرحلة تطبيقه الثانية - إلى إعتدات عديدة ومتكررة . وهو الأمر الذي يؤكد أن أحداً من الأطراف القائمة علي تطبيق هذا "الدستور" ، لم يستطع أن يستوعب النظام الذي قرره .

ولعله من نافلة القول أن تكرر أن " الملك " - وعلي طول مراحل تطبيق هذا الدستور - لم يكن ليقنع بأن يملك ولا يحكم ، ولذلك فقد راح يسمي إلي جمع السلطات بين يديه ، غير عابئ بما ينص عليه الدستور من أحكام ، ولا بما تتطلبه روح الدستور من إحترام له حجية النصوص .

ولقد كان من الممكن أن يدرك " الملك " حقيقة وضعه الجديد ، لو أن الأحزاب القائمة قد استطاعت أن تحرك الأمة ، منبهة إياها لما يتعرض له الدستور من إنتهاكات وإعتدات . غير أن هذا لم يحدث لأن " الملك " كان قد استطاع أن يجد له رجالاً من بين رجالات الأحزاب يتأصرونه في أوتوقراطيته ، ويعملون معه علي إنتهاك الدستور والإعتداء عليه ، ويضفون علي النظام الدستوري شكلاً فارغاً من كل جوهر ، أو قل هيكلاً مفرغاً من غير لب .

ويبدو أن "الوفد" (حزب الأغلبية) قد راح يقتنع - هو الآخر - شيئاً فشيئاً بأن السلطة أجيدي ، خاصة وقد تغيرت هوية أعضائه، فغاب عنه المجاهدون ، وانضم له الإقطاعيون ، وأخذ الحزب الكبير يتهاوي بالتفريغ إلي أن سلم الراية إلي "القصر" في النهاية شأنه في ذلك شأن أحزاب الأقلية !!

ولعلنا نستطيع القول أيضاً بأن هذا لم يكن ليحدث لو كان هناك رأي عام قوي يدفع عن الأمة ما يتعرض له ، وما يتعرض له دستورها . ولكننا هنا لانجد رداً علي هذا التصور ، أبلغ من ذلك الذي أوردته أسناننا الدكتور محمد طه بدوي في كتابه الفريد "قصة الحرية والمساواة" عندما قال تعليقاً علي الرأي العام في مصر خلال هذه المرحلة :

... وهيهات أن يكون ثمة رأي عام قوي يخشي جانبه في بلد سواده الأعظم يموت من الجوع والعراء ، إن لدى الجوعان مشكلة تشغله عن أي أمر آخر مهما عظم شأنه ، إن كفافه من أجل الحصول علي مايسد به رمقه يستنفذ وقته وفكره ، إنه يكافح من أجل البقاء (١) .

هكذا إذن لم يكن للدستور من يحميه ، أو يدافع عنه ، بل علي العكس من ذلك فقد اجتمعت كل الأطراف للإلتقاض علي . الأمر الذي أدى إلي قناعة الأمة بعدم صلاحية هذا الدستور والنظام القائم علي أساسه ، خاصة بعد الفشل الواضح في معالجة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والنفسية التي واجهت المجتمع المصري (٢) ، من جراء ماساد هذه الفترة من سطوة للأغنياء وذلة للفقراء ، ومااعتراها من إهدار للحقوق والحريات ، وماحل بها من هزائم عسكرية ونفسية .

وإذا كانت هذه الوقائع قد خطت سطور النهاية لهذا الدستور والنظام القائم عليه ، فإن مجموعة من الأحداث المتتالية هي التي عصفت بهذا النظام وأجهزت عليه . ولقد بدأت هذه الأحداث مع قيام الوزارة الفنية بإلغاء "معاهدة ١٩٣٦" من طرف مصر ، وذلك بعد فشل المفاوضات المصرية البريطانية في الوصول إلي صيغة ترضي الطرفين ، وبطبيعة الحال فقد واجهت بريطانيا هذا الإلغاء بالرفض ، الأمر الذي استتبع وقوع مجموعة من الحوادث الدامية في منطقة القتال - منطقة تواجده القوات البريطانية - والتي كان أشنعها ما سُمي بـ "مجزرة الإسماعيلية" ، حيث أدت هذه المجزرة إلي إستشهاد أكثر من خمسين شهيداً من جنود البوليس في ذلك اليوم المشهود (٢٥ يناير عام ١٩٥٢) ، ولقد كانت أنباء هذه المجزرة بالذات من وراء تصاعد الأحداث ، إذ اندلعت المظاهرات بالقاهرة - في اليوم التالي لهذه المجزرة (٢٦ يناير عام ١٩٥٢) - تعصف بكل مايقع في طريقها ، حيث شبت الحرائق في المواقع المختلفة التي مر بها المتظاهرون ، خاصة تلك المملوكة للأجانب في أجمل وأرقى أحياء القاهرة ، ولذلك سمي هذا الحادث بـ "حريق القاهرة" . وعلي أثر هذا الحريق أقال "الملك" وزارة "النحاس" - التي كانت هي

(١) محمد طه بدوي ، قصة الحرية والمساواة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٢ - ١٣٣ .

(٢) إبراهيم أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٣ .

آخر وزارات "الوفد" - حيث تعاقبت علي الوزارة بعد ذلك (في الفترة من ٢٧ يناير ١٩٥٢ وحتى ٢٣ يوليو من نفس العام) مجموعة من وزارات المستقلين أو ماسمي بـ "وزارات المؤقتين" - حيث لا علاقة لأعضائها بالأحزاب - الذين عينهم الملك لكي يستعيد بهم "الحكم المطلق" بسائر مظاهره (١) .

ولقد تخلل هذه الفترة قيام إحدى هذه الوزارات بتأجيل إنعقاد البرلمان لمدة شهر ينتهي في ٢ أبريل عام ١٩٥٢ ، غير أن نفس الوزارة استعصرت مرسوماً بحل 'مجلس النواب' (الوفدي) في ٢٤ مارس عام ١٩٥٢ ، علي أن تجري إنتخابات المجلس الجديد في ١٨ مايو ، وتعقد أولى جلساته في ٢١ مايو ١٩٥٢ . ثم انتهى الأمر إلي تأجيل الإنتخابات إلي أجل غير مسمي ، ولتكون هذه المخالفة الدستورية هي النهاية الطبيعية لما تعرض له هذا الدستور من إنتهاكات ، إذ عاجلت حركة الضباط الأحرار هذا النظام فأسقطت في صباح يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، حيث كان هذا اليوم هو النهاية الطبيعية للدستور ١٩٢٢ ، وإن كانت نهايته الرسمية قد تأخرت إلي العاشر من ديسمبر عام ١٩٥٢ ، وذلك بصور إعلان دستوري يسقطه ، ثم مرسوم آخر بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد .

---

(١) راجع في ذلك :

- عبد الرحمن الرافعي ، مقدمات ثورة ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢ - ١٢٥ .



## تقرير

تناولنا من خلال فصول الباب الثاني - السابق عرضها - ملامح التحديث الدستوري وواقع الحياة السياسية في مصر خلال مرحلة ما بعد "دستور ١٩٢٣"، وهي المرحلة الممتدة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢. ولعل من الضرورة يمكن أن نقف من خلال هذا التقرير على أبرز ملاحظاتنا حول ماشهدته هذه المرحلة من تحديث دستوري وتطور في قوي الحياة السياسية، وتتلخص هذه الملاحظات فيما يلي :

أولاً: أن هذه المرحلة قد شهدت ثلاثة تحولات دستورية، كان أولها هو إصدار "دستور ١٩٢٣"، وكان ثانيها هو إلغاء "دستور ١٩٢٣" واستبداله بـ "دستور ١٩٣٠"، وأخيراً كان ثالثها هو إلغاء "دستور ١٩٣٠" والعودة إلى "دستور ١٩٢٣". والواقع أن كلاً من الدستوريين - وعلى الرغم مما عاب "دستور ١٩٣٠" من تقوية لسلطات الملك وإنقاص من سلطات البرلمان - قد أخذ بالمفهوم السياسي للدستور والذي يعني تنفيذ سلطة الحاكمين .

ثانياً: أن هذه المرحلة يمكن أن توصف بأنها مرحلة "دستور ١٩٢٣"، ذلك بأن تطبيق "دستور ١٩٣٠" لم يستغرق سوى أربع سنوات فقط من بين السنوات الثماني والعشرين التي استغرقتها هذه المرحلة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن "دستور ١٩٣٠" وعلى الرغم من أنه قد أخذ بالمبادئ الرئيسية للنظم الليبرالية الغربية، إلا أنه - وفي نفس الوقت - قد مثل ردة على طريق التحديث الدستوري، حيث ارتد النظام الذي قرره هذا الدستور خطوات إلى الوراء عن ذلك الذي قرره "دستور ١٩٢٣". ولذلك فإن الناظر إلى هذه المرحلة - في مجملتها - لا يستطيع إلا أن يسميها بمرحلة "دستور ١٩٢٣"، وذلك على اعتبار أن "دستور ١٩٣٠" ما هو إلا إنتكاسة من بين الإنتكاسات التي تعرض لها "دستور ١٩٢٣".

ثالثاً: أن "دستور ١٩٢٣" كان هو أقرب الدساتير المصرية - خلال الفترة محل البحث - إلى الأخذ بالمبادئ الرئيسية للنظم الليبرالية الغربية ، حيث أخذت مصر في نصوص هذا الدستور بخصائص النظام النيابي ، في صوره البرلمانية (النظام البرلماني) ، فكانت تتولي "التنفيذ" - طبقاً لهذه النصوص - هيئة مركبة من عنصرين هما "الملك" و "الوزارة" . وتعتبر "الوزارة" هيئة حاكمة لها كيائها الذاتي إلى جوار "الملك" ، ويوجد علي رأسها رئيس مجلس الوزراء . ولقد كان "الملك" - طبقاً لنصوص هذا الدستور - غير مسئول سياسياً ولا جنائياً ، لذلك كان يجب لنفاذ تصرفاته في شئون الدولة أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، مما يجعل "مجلس الوزراء" مهيمناً هيمنة كاملة علي الشئون العامة . و "الوزراء" - طبقاً لنصوص هذا الدستور أيضاً - مسئولون سياسياً أمام "مجلس النواب" مسئولية تضامنية عن السياسة العامة للوزارة ، كما أن كلاً منهم مسئول عن أعمال وزارته ، فإذا قرر "مجلس النواب" عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل ، أما إذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء تعينت عليه الإستقالة . وفي المقابل فقد قرر هذا الدستور أيضاً للوزراء حق حضور جلسات مجلسي "البرلمان" - الذي يتولي التشريع أصلاً - وحق الكلام في "البرلمان" - بمجلسيه - كلما طلبوا ذلك ، حتي ولو لم يكونوا أعضاء فيه ، كما قرر هذا الدستور لسلطة التنفيذية - ممثلة في الملك - الحق في حل مجلس النواب حلّاً ملكياً أو حلّاً وزارياً . وفي هذه الخصائص ما يكشف بوضوح عن مدي حرص هذا الدستور (دستور ١٩٢٣) علي الأخذ بالمبادئ الرئيسية للنظم الليبرالية الغربية ، هذا فضلاً عما تضمنه هذا الدستور بصدده الحقوق والحريات ، إذ كفلت نصوص هذا الدستور للأفراد حرياتهم علي نمط الدساتير التي صدرت علي أساس "المذهب الفردي" .

رابعاً: أن تطبيق "دستور ١٩٢٣" لم يكن بهذا القدر من السخاء الذي تضمنته نصوصه، ذلك بأن هذا التطبيق قد اصطدم بأرض الواقع ، وقد كشفت هذه الأرض عن أن أحداً من الأطراف القائمة علي تطبيق هذا الدستور لم يستطع



أن يستوعب نظامه ، فبدلاً من أن يصبح "الملك" - بموجب مائمن عليه هذا الدستور - يملك ولا يحكم، نجد أنه قد راح يملك ويحكم . وبدلاً من أن يؤدي هذا الدستور إلي هيئة "الوزارة" علي مصالح الدولة ، نجد أن "الوزارة" قد كانت - في ظل تطبيق هذا الدستور - مجرد تابع للملك . وأخيراً فبدلاً من أن تنطبق الوزارات عن ثقة "مجلس النواب" ، نجد أن "مجلس النواب" هو الذي راح يتشكل علي مقتضي ثقة "الوزارات" !!.

خامساً : أن عدم إستيعاب النظام علي هذا النحو ، قد كان من وراء ما تعرض له من مخالفات وانتهاكات وصلت إلي حد الإلغاء في عام ١٩٢٠ ، وتتلخص أبرز هذه المخالفات والانتهاكات فيما يلي :

أ - إصرار "الملك" علي التمتع بسلطات الحاكم المطلق ، متجاهلاً في ذلك أن دوره - طبقاً للدستور - هو مجرد تعيين الوزراء وإقالتهم ، بل أنه حتي في ممارسة هذا الدور ، يضطر إلي إختيار رئيس الوزراء من بين أعضاء الحزب الحاصل علي أغلبية الأصوات في "مجلس النواب" ، أو علي الأقل من هو قادر علي إكتساب ثقة هذه الأغلبية ، ولذلك فلن القرار الوحيد الذي يوقعه بمقره هو قرار تعيين رئيس الوزراء ، أما قرار تعيين الوزارة نفسها فيصدر موقعاً عليه من قبل "الملك" و "رئيس الوزراء" معاً ، ذلك بأن نص المادة (٤٨) من "دستور ١٩٢٢" يقطع بأن : "الملك يتولي سلطته بواسطة وزراءه" ، وأن نص المادة (٦٠) يؤكد علي أن : "توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون" . والحق أن في إستيعاب هاتين المادتين بالذات ما كان يمكن أن يؤدي إلي نجاح تطبيق الدستور ، ولكن نزعة الملك (سواء في ذلك "قواد" أو ابنه "فاريق" ) إلي الحكم المطلق ، جعلته يتجاهل كل النصوص ولا يقبل بغير "الحكم المطلق" بديلاً . والغريب أن هذا هو ماتحقق للملك فعلاً ، فعلي الرغم من كل مائمن عليه الدستور من نصوص تقيد سلطته إلا أنه قد استطاع - واقعياً - أن يتمتع بصلاحيات ليست من حقه . فنجد خلال العقد الأخير من عمر

الدستور ، قد استطاع أن يمسك بزمام السياسة الخارجية والجيش والأزهر والمعاهد الدينية ، هذا فضلاً عن تفلغل نفوذ "القصر" في سائر مرافق الدولة، إذ كان للملك رجاله الذين يشغلون أهم المواقع .

ب - إستخدام " الملك " لحقه في إقالة الوزراء وتعيينهم في غير موضعه ، وبما يتنافى مع روح الدستور ، فكثيراً ما تكررت صورة إقالة الوزارة رغم تمتعها بثقة مجلس النواب . ذلك علي الرغم من أن القاعدة في هذا الصدد هي أن تستقيل الوزارة أو تقال إذا هي فقدت ثقة " مجلس النواب " ، أما أن تقال وهي متمتعة بثقة المجلس (أي بثقة الأمة) ، فهذا ما يعد بلا شك مخالفة صريحة لروح الدستور .

ج - إستخدام "الملك" و "وزاراته التي اصطنعها" لحقها في حل "مجلس النواب" ، دون أن يكون هناك مبرر لإستخدام هذا الحق ، إذ أن الحكمة من نص الدستور علي هذا الحق مقتضاها الرجوع إلي الأمة وتحكيم هيئة الناخبين عند حدوث خلاف في الرأي بين الوزارة والمجلس النيابي ، وهو ما لم يحدث في أية مرة تم فيها هذا الحل .

سادساً : أن هذه المخالفات وغيرها مما تعرض له الدستور علي طول مرحلتي تطبيقه، إنما ترجع وفي المقام الأول إلي أن النظام الذي قرره هذا الدستور لم يأت تعبيراً عن قوي الواقع الإجتماعي في مصر ، كما أنه لم يكن متناسباً مع الظروف التي كانت تعيشها خلال هذه المرحلة . ولعلنا نستطيع أن نتفهم ذلك بوضوح إذا ما تذكرنا أن النظام الذي قرره "دستور ١٩٢٣" (الـ وهو النظام البرلماني) ، قد كان هو نفسه النظام المطبق في إنجلترا (التي هي مسقط رأس النظام البرلماني) ، غير أننا نجد فضلاً هنا ونجاحاً هناك ، ومرد ذلك إلي أن النظام البرلماني في إنجلترا قد نشأ نشأة تاريخية هيا لها الواقع الإجتماعي الإنجليزي ، والحق أن أمالة هذا النظام وقدرته علي الإستمرار الطويل في إنجلترا ، إنما ترجع بالدرجة الأولى إلي هذه النشأة التاريخية التي جاءت تعبيراً عن قوي الواقع الإجتماعي الإنجليزي . ذلك بينما جاء " النظام

البرلماني" في مصر منفصلاً عن قوي واقعهما الإجتماعي ، الأمر الذي أدى - كما أسلفنا - إلى فشل كل الأطراف القائمة علي تطبيق الدستور في استيعاب نظامه .

سابعاً : أن ثمة عاملين آخرين قد أديا - إلى جانب العنصر السابق - إلى فشل تطبيق هذا النظام في مصر ألا وهما : التدخل البريطاني من ناحية ، وفشل التجربة الحزبية من ناحية أخرى . فلما عن "التدخل البريطاني" ، فلاشك أن هذا التدخل قد كان أحد الأسباب الهامة في فشل هذا النظام ، ذلك بأنه قد راح يتحالف مع "القصر" تارة ، ومع "الوقد" تارة ، ومع "أحزاب الأقلية" تارة أخرى ، مستهدفاً من وراء ذلك ألا يتمكن أي طرف منها من الإستحواذ علي السلطة بمفرده ، وذلك حتي تبقي لبريطانيا اليد العليا في تقرير السياسة المصرية . وأما عن " فشل التجربة الحزبية " ، فلننأ نستطيع القول بأن هذه التجربة قد كانت أحد أسباب الفشل في إستيعاب النظام الذي قرره الدستور ، ذلك بأن أحزاب هذه التجربة كانت قد التقت علي هدف واحد هو الوصول إلي السلطة ، وما أكثر ما خسرت التجربة الحزبية من جراء ذلك ، فلو أن إقالة وزارة "الوقد" في عام ١٩٢٤ مثلاً قد أسفرت عن رفض أي حزب قبول الوزارة لاضطر الملك إلي إعادة الحق إلي أهله ، ولو أن أحزاب هذه التجربة قد توحدت في وجه إنتهاكات "الملك" المتتالية لأحكام الدستور ولنصوصه وأروحه لما استمرأ هذا التحدي وواصله . ولعله من الضرورية بمكان أن نذكر هنا مكان من وزارات هذه الأحزاب ، عندما تتولي السلطة ، من إهدار للحريات ، وتككيل بالمعارضين ، وإفساد للحياة السياسية إلي حد أن أصبح تزوير الإنتخابات سنة جارية تتبعها الوزارات المختلفة ، حتي ولو لم تك في حاجة إليه ، هذا ولايجب هنا أن ننسي أن أحزاب هذه التجربة ، قد تشكلت - في أغلبها - من طبقة كبار الأعيان ، وهو الأمر الذي صيغ هذه التجربة بالصيغة الطبقية ، الأمر الذي انعكس بدوره علي تشكيل المجالس النيابية خلال هذه المرحلة .

ثامناً : أن رصد ملامح واقع تطبيق "ستور ١٩٢٣" ، يكشف بوضوح عن الفشل الذريع في فهم النظام الذي يقوم عليه ، فبينما يقوم النظام الذي قرره هذا الدستور (النظام البرلماني) علي تحقيق التوازن بين هيئتي التشريع والتنفيذ ، وذلك عن طريق مانص عليه من حق للهيئة التنفيذية في حل "مجلس النواب" ، ومن حق لمجلس النواب في سحب الثقة من الوزارة ، نجد أن تجربة التطبيق المصرية قد أسفرت عن تطبيق أعرج لهذا النظام ، إذ استخدمت الهيئة التنفيذية حقها في حل " مجلس النواب " تسع مرات ، أي أنها قدحلت تسعة مجالس نيابية ، وذلك من بين عشرة مجالس نيابية انتخبت خلال هذه المرحلة ، ذلك بينما لم تثر مسألة سحب الثقة من الوزارة داخل "مجلس النواب" علي الإطلاق ، فمن بين ثمان وثلاثين وزارة تشكلت خلال هذه المرحلة ، لم تسقط أية وزارة بسبب عدم ثقة "مجلس النواب" بها ، وهو الأمر الذي عكس إخـتـلالاً مائت فيه الكفة لصالح السلطة التنفيذية علي حساب السلطة التشريعية !!.

كانت هذه هي أبرز ملاحظاتنا بصدد مآشيدته هذه المرحلة من تحديث دستوري وتطور في قوي الحياة السياسية :

القسم الثانى

التجربة السياسية المصرية خلال العهد الجمهورى

(١٩٥٢ - ١٩٨١)



## الفصل الأول

في

مرحلة حكم الرئيس جمال عبد الناصر

١٩٥٢ - ١٩٧٠

مقدمة:

نجحت "حركة الجيش"<sup>(١)</sup> في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، واستولت على السلطة ،  
و تحكمت في أمور البلاد و مصائرنا . و لحل الشريب في الأمر هو تلك السهولة

(١) استخدم رجال تنظيم "ضباط الأحرار" عبارة "حركة الجيش" لوصف انقلابهم ، و ذلك باعتبار أن لفظة  
"الحركة" أخف وطأة من لفظة "الانقلاب" ، ثم ما لبثوا أن أضاعوا إلى هذه العبارة كلمة "المباركة" ،  
فأصبحت العبارة المستخدمة هي "حركة الجيش المباركة" ، و ما هي إلا شهور قليلة حتى تحولت "الحركة  
المباركة" إلى تسمية أخرى هي "الثورة" أو "الثورة المباركة" . راجع في ذلك :

- محمد نجيب ، كنت رئيساً لمصر (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٨٤) ، ص ١٤٥-١٤٦ .  
♦ و لعله من الجدير بالذکر ، أن نشير هنا إلى المدلول الدقيق للفظتي "الثورة" و "الانقلاب" . و السالب  
من الآراء في هذا الصدد يشير إلى أن لفظة "الثورة Revolution" تتمثل في انتفاضة الشعب بقصد  
الإطاحة بنظام الحكم القائم و القضاء على من يمارسونه أو يمتلونه ، و ذلك على نحو ما حدث في أكبر  
ثورتين عرفتهما الإنسانية ، ألا و هما : "الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩" و "الثورة البلشفية الشيوعية في  
روسيا عام ١٩١٧" . هنا بينما تشير لفظة "الانقلاب Coup d'Etat" إلى عكس المعنى السابق ، و ذلك في  
معنى أن "الانقلاب" يتم بمزول عن "الشعب" ، و دون حاجة إلى الحصول على تأييده . و بعبارة أخرى لمن  
الانقلاب ما هو إلا عملية نقل للسلطة من يد فئة قليلة إلى يد فئة قليلة أخرى ، و ذلك من خلال الاستناد  
إلى العنف أو التهديد باستخدامه ، و بالتالي فهو عملية لا تنبثق من قاعدة شعبية بل تهبط من أعلى ،  
فإنفُ فيها لشعب مواقف المتفرج لا القائل الأصيل . هذا بيد أن ثمة رأى آخر يرى أن الثورات بين  
اللفظتين يجب ألا تكن في مصدر الحركة ، و إنما يتعين أن تعتمد على أهداف هذه الحركة ، فالثورة هي  
تلك التي تهدف إلى تغيير النظام السياسي ( حال التغيير من نظام ملكي إلى نظام جمهوري ) أو النظام  
الاجتماعي ( حال التحول عن الرأسمالية إلى الاشتراكية ) . أما إذا كان هدف "الحركة" هو مجرد تغيير  
الأشخاص المتعنين بمهام الحكم ، أو لتمكين لاستئثار حاكم فرد بالسلطة ، فإنها تعد - بلا ريب - انقلاباً و  
ليس من شك في أن حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، قد بدلت من خلال تنظيم سرى (تنظيم الضباط الأحرار) -

التي تحققت بها سيطرة الحركة على زمام الأمور . بيد أن دهشتنا هذه قد تزول ، إذا ما علمنا أن "الملك فاروق" قد وجد نفسه وحيداً بمجرد قيام الحركة ، إذ تخلت عنه بريطانيا وقواتها الرابضة في منطقة قناة السويس ، والتي كانت القوة الوحيدة القادرة - في حالة تخطيها - على تعديل الموقف لصالح الملك <sup>(١)</sup>.

ولعل النجاح الأكبر لرجال الحركة ، قد تحقق من خلال التصاغة المحكمة لبيئتها الأولى الذي أذيع على الشعب - من دار الإذاعة المصرية - صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، باسم "الواء محمد نجيب" <sup>(٢)</sup> الذي وُصف بأنه "القائد العام للقوات

---

مصطفى باية صبغة شبيهة . كما أن أهداف الحركة وخطواتها لم تكن محددة وواضحة عند قيامها ، وهو ما ينفي عنها كونها "ثورة" سواء من حيث المصدر أو الهدف. بيد أننا لا نستطيع أن نغفل تجاوب الشعب مع أحداث الحركة وتأييدها في المراحل التلقائية ، كما أننا أيضاً لا نستطيع أن نتجاهل أن الحركة قد غيرت وجه مصر السياسي والاجتماعي ، وهو ما يعنى أنها بذلت ككفاح ، ولكنها تحولت إلى ثورة . وعلى أية حال فسوف نلتزم في دراستنا هذه بالتسمية التي أطلقها رجال يوليو منذ البداية ، ألا وهي "حركة الجيش" ، وذلك باعتبارها أكثر للتسميات حياداً .. أو هكذا نبدو!! . راجع في شأن التفرقة بين منحلون لفظي " الثورة " و " الانقلاب " :

- وحيد زكيت ، فصول من ثورة ٢٣ يوليو ( القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٨ ) ، ص ٨-١٣ .

- السيد حنفي حوض ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٤-١٥٢ .

- عبد الحميد متولي ، نظرات في أنظمة الحكم في الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١-١٠٠ .

<sup>(١)</sup> أ.ف كوفتوفيتش ، ثورة الضباط الأحرار في مصر ، ترجمة : عزيزة الخميسي ( القاهرة : كتاب الأمالي ، رقم ٣٠ ، ديسمبر ١٩٩٠ ) ، ص ١١٠ .

<sup>(٢)</sup> كان اللواء / محمد نجيب " هو المرشح الذي قدمه تنظيم الضباط الأحرار ، لتولي رئاسة نادي الضباط في الانتخابات التي أجريت في ٣١ ديسمبر ١٩٥١ . وبطبيعة الحال ، وبحكم ما توفر لتنظيم الضباط الأحرار من شعبية بين الضباط ، فقد نجح "نجيب" في هذه الانتخابات ، وحصل على رئاسة مجلس إدارة النادي ، الذي حُلَّ - كما سبق وأن أشرنا - بعدما جاهر الملك بالعداء . وعلى الرغم من أن "محمد نجيب" لم يكن من بين أعضاء التنظيم ، إلا أن "الضباط الأحرار" قد وجدوا فيه ضالقتهم ، فهم بحكم سفر سنهم وتواضع رتبهم العسكرية ، كانوا في حاجة إلى شخصية مثل "نجيب" ، ذلك بأنه يجمع بين الرتبة العسكرية الرفيعة من ناحية ، وبين الوطنية الخالصة التي تجلت في حرب السطين من ناحية أخرى ، و لذلك فإن توليه رئاسة مجلس إدارة النادي سوف يحظى بتقدير الجميع . و نفس هذه الأسباب - لقد رأى "الضباط الأحرار" - عندما أفتوا القيام بالحركة - أنه من الأوفق لهم ولحركاتهم أن يتصنروا وجه يحظى -



المسلحة" ، و لقد نص البيان على ما يلي <sup>(١)</sup> : " اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، و تسبب المرتشون والمفرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين ، و كما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضاعفت فيها عوامل الفساد ، وتأثر الخونة على الجيش ، و تولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى أصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، و تولى أمرنا في داخل للجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ، و لابد أن مصر كلها ستلقى هذا الخبر بالابتهاج والفرح . أما من رأينا اعتقالهم من رجال للجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر ، و سيطلق سراحهم في الوقت المناسب ، و إني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجرداً من أية غاية ، و أنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف ، لأن هذا ليس في صالح مصر ، و إن أي عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل و سيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس ، و إني أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ، و يعتبر الجيش نفسه مسئولاً عنهم ، و الله ولى التوفيق " .

---

ساحترام الشعب في نفس الوقت الذي يتمتع فيه بشفقة ضباط الجيش ، و هي السمات التي ما كانت لتجتمع في فرد واحد مثلاً تجتمع في "جيب" ، الذي أصبح معروفاً في أعقاب انتفاضات ندى الضباط ، و لذلك وقع عليه اختيارهم ، و صدر باسمه البيان الأول للحركة ، بصفته - التي منحها له الحركة - قائداً عاماً للقوات المسلحة المصرية - راجع في ذلك :

- جمال حمد ، ٢٢ يوليو "طول يوم في تاريخ مصر" ( القاهرة : دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال - العدد ٣٨٨ ، أبريل ١٩٨٣ ) ، من ١٠٢-١٠٩ .

(١) ورد في :

- عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢-٣٣ .

و واضح من صياغة هذا البيان ، مدى حرص رجال الحركة على إظهار أساليبها التى تمثلت فى فساد الجيش و عدم استقرار الحكم ، ذلك فى نفس الوقت الذى أكد فيه البيان حرص الحركة على الدستور و أحكامه ، ثم تلّى خاتمة البيان و التّسى قصد بها طمأنة الجاليات الأجنبية ، حتى لا تتخذ القوات البريطانية من حماية رعايا هذه الجاليات ذريعة للتدخل و القضاء على الحركة .

و الحق أن كل هذه الإشارات التى حملها البيان ، قد انعكست على تطوّر الأحداث ، فالشعب الذى استمر - منذ فترة ليست بالقصيرة - فساد الحكم و رجاله ، وجد فى بيان الحركة أملاً جديداً فى الخلاص من هذا الفساد ، أما الأحزاب و رجالاتها فقد ظلوا أنهم ليسوا معنيين بما يحويه البيان من حديث عن الفساد ، حتّى "الملك" اعتقد أن الحركة لا تدعو أن تكون انقلاباً عسكرياً محدود المدى يعقبه انقلاب و زارى يستهدف الإصلاح فحسب<sup>(١)</sup>.

و على ذلك فقد استقبلت جماهير الشعب بيان الحركة و أخبارها بمزيج من الدهشة و الفرح ، كما استقبلته الأحزاب بمزيج من القلق و الأمل . أما للملك فصرعان ما خاب ظنه ، إذ فاجأه رجال حركة يوليو بتحيةة "وزارة أحمد نجيب الלהلى" عن الحكم ، فقبل طلبهم ، و نعى "وزارة الלהلى" ، و هى الوزارة التى لم يرض على تأليفها سوى ساعات محدودة<sup>(٢)</sup> . ثم فاجأه رجال الحركة بطلب تعيين "على ماهر"<sup>(٣)</sup> رئيساً للوزارة ، فأذعن لطلبهم ، و تكلفت وزارة "على ماهر" فى اليوم التالى لقيام الحركة.

(١) المرجع السابق ، ص ٣٧.

(٢) كانت وزارة الלהلى قد ألفت يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ، و حلف أعضاؤها بيمين الوزارة أمام الملك فى الساعة الرابعة من مساء ذلك اليوم ، بينما اضطرت للاستقالة فى اليوم التالى بناء على رغبة رجال الحركة ، لتكون أقصر الوزارات المصرية صراً .

(٣) كان لفتنار "على ماهر" رئاسة الوزارة ، اختياراً موقفاً من قبل رجال حركة يوليو ، إذ لم تكن لديهم خبرة كافية بأصناف الحكم ، و لذلك وقع اختيارهم على "على ماهر" لخبرته الطويلة فى العمل السياسى إذ سبق له أن ترأس الديوان الملكى و تقلد رئاسة الوزارة ، هذا إلى جانب علاقته بالملك منذ كان طفلاً . راجع فى ذلك :

- محمد نجيب ، كنت رئيساً لمصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٩ .

- وحيد رفعت ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦-١٧ .

و في يوم ٢٥ يوليو ، أبلغ "علي ماهر" الملك" برغبة الحركة في إبعاد مستنة من رجال حاشيته ، فلذعن بعد تردد ، إذ كان "فاروق" حريصاً على استبقاء هؤلاء الأشخاص في خدمته ، ثم خضع و أذعن للأمر الواقع <sup>(١)</sup>.

و يبدو أن "فاروق" كان عليه أن يذعن إلى النهاية ، فمع رابع أيام "الحركة" (السبت ٢٦ يوليو ١٩٥٢) ، حمل "علي ماهر" إلى "الملك" إندراً من "محمد نجيب" اتهم فيه "فاروق" بالفساد والخيانة ، و طالبه باسم "الجيش" - و باعتباره ممثلاً لإرادة الشعب - بأن يتنازل عن العرش لابنه الأمير أحمد فؤاد ، و أن يغادر مصر في نفس اليوم <sup>(٢)</sup>.

و مع إذعان "الملك" لهذين المطالبين ، سقط التاج و الملك عن "فاروق" ، بل عن أسرة "محمد علي" كلها ، إذ دخلت هذه الأسرة نمة للتاريخ عندما أعلنت الحركة - في ١٨ يوليو ١٩٥٢ - عن قيام الجمهورية و إلغاء النظام الملكي و سقوط حكم أسرة محمد علي التي تولت عرش مصر قرابة مائة و خمسين عاماً (بدأت مع تولى "محمد علي" حكم مصر في مايو ١٨٠٥) <sup>(٣)</sup>.

ولقد جاء قرار "إعلان الجمهورية" <sup>(٤)</sup> تنويجاً لمجموعة أخرى من القرارات التي سبقته ، ففي ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، أعلن "محمد نجيب" باسم الشعب سقوط "مستور ١٩٢٣" و أنه لا مناص من أن تستبدل بذلك الدستور دستوراً آخر يمكن للأمة أن تصل إلى أهدافها ، حتى تكون بحق مصدرراً للسلطات ، ثم أعقب ذلك القرار صدور مرسوم - في ١٣ يناير ١٩٥٣ - بتأليف لجنة (مكونة من ٥٠ عضواً) لوضع مشروع دستور جديد. و في ١٦ يناير من نفس العام ، صدر مرسوم بقانون بحل الأحزاب السياسية و مصادرة أموالها ، و في ١٠ فبراير صدر - من القلائد العام للقرارات

(١) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨.

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٠-٤١.

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٧.

(٤) إقرن هذا القرار بتعيين محمد نجيب رئيساً للجمهورية ، ليكون بذلك أول رئيس مصري.

المسلحة و قائد حركة يوليو - ما سُمى بالإعلان الدستوري ، و هو النظام الدستوري المؤقت الذي حكمت به مصر خلال فترة انتقالية تقرر لها أن تستمر لمدة ثلاث سنوات ( تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦ )<sup>(١)</sup>.

و هكذا بدأت "مصر" مرحلة سياسية جديدة ، تعاقبت فيها الهياكل الدستورية، التى عكس تعددها جواً من عدم الاستقرار الدستورى ، الأمر الذى انعكس بدوره على واقع "الحياة السياسية" التى عاشتها مصر ، و التى شهدت العديد من الملامح و المتغيرات .

و هذا هو ما سوف نعرض له - بالتفصيل - من ثنايا بحثين ، و ذلك على النحو التالى :

المبحث الأول : فى أبرز ملامح الهياكل الدستورية التى تعاقبت على مصر ، خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٠ .  
والمبحث الثانى : فى واقع الحياة السياسية المصرية ، خلال نفس الفترة .

---

(١) راجع فى ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٧٩ - ٨٠ .

- عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

## المبحث الأول

أبرز ملامح الهيكل الدستورية التي تعاقبت على مصر

خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٠

على الرغم من أن إعلان سقوط دستور ١٩٢٣ قد تأخر إلى العاشر من ديسمبر عام ١٩٥٢، إلا أننا نستطيع القول بأن دستور ١٩٢٣ كان قد انتهى - من الناحية العملية - مع قيام "حركة الجيش" في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ذلك بأن "الحكام الجدد" الذين أكتوا في يومهم الأول - وفي العديد من الليالي التالية له - على تمسكهم بالدستور وبنصوصه، كانوا قد انتهكوا هذه النصوص مرات و مرات خلال شهور قليلة<sup>(١)</sup>، الأمر الذي جعل من دستور ١٩٢٣ "عبئاً ثقيلاً على رجال الحركة.

و من هنا فقد كان من الطبيعي أن يعلن "محمد نجيب" - باعتباره قائداً لحركة الجيش - عن إلغاء هذا الدستور، و عن ضرورة صياغة دستور جديد يحقق الأمة - على نحو ما جاء في نص الإعلان - آمالها في حكم نيابي نظيف سليم<sup>(٢)</sup>. ولأن إعداد مثل هذا الدستور يتطلب وقتاً طويلاً<sup>(٣)</sup>، فقد أصدر القائد العام للقوات المسلحة و قائد ثورة<sup>(٤)</sup> الجيش - في العاشر من فبراير ١٩٥٣ - إعلاناً دستورياً جاء فيه<sup>(٥)</sup> :

"إله رغبة في تثبيت قواعد الحكم أثناء فترة الانتقال ، و تنظيم الحقوق و الواجبات

(١) راجع في تفصيل انتهاكات "حركة" للنصوص دستور ١٩٢٣:

- عادل أمين، الحياة الدستورية في مصر "١٩٥٢-١٩٩٤" (قاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٥) ص ١٣-٢٠.

(٢) القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو "الجزء الأول- القرارات السياسية" (قاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٥)، ص ١٢.

(٣) أعقب إلغاء دستور ١٩٢٣ - و على نحو ما أشرنا في موضع سابق - تشكيل لجنة مكونة من خمسين عضواً لوضع مشروع دستور جديد.

(٤) كانت هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها رجال "حركة" لفظ "ثورة" في محور رسمي.

(٥) ورد في : القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦.

لجميع المواطنين ، و لكي تنعم البلاد باستقرار شامل يتيح لها الإنتاج المعمر والنهوض بها إلى المستوى الذى نوجه لها جميعاً ، فلي أعلن باسم الشعب ، أن حكم البلاد فى فترة الانتقال سيكون وفقاً للأحكام التالية :... و أورد بعدها إحدى عشر مادة ، هى كل مواد هذا الإعلان الدستورى<sup>(١)</sup>.

و لقد عُرف هذا الإعلان باسم "الدستور المؤقت"<sup>(٢)</sup> ، و ذلك لأنه لا يضع نظاماً دائماً ، و إنما نظاماً مؤقتاً يسرى خلال فترة معينة ، هى فترة الانتقال إلى حكم ديمقراطى دستورى سليم ، و التى حددتها الحركة - فى إعلانها الصادر فى ١٦ يناير ١٩٥٣ - بثلاث سنوات ، تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦<sup>(٣)</sup>.

و لعل أبرز ما يتميز به هذا "الدستور المؤقت" - إذا ما اعتبرناه دستوراً - أنه أقصر الدساتير المصرية على الإطلاق ، حيث يتكون - كما سبق و أن نوهنا - من إحدى عشرة مادة ، و هو عدد لم يسبق أن نزل إليه أى دستور مصرى من قبل. فكان من الطبعى و هو على هذا الإيجاز الشديد ألا يشمل تنظيمات مفصلة أو شبه مفصلة لأية سلطة من السلطات . فالسلطة التشريعية نظمها مادة واحدة (م ٩) ، والسلطة التنفيذية مادة أخرى (م ١٠) ، و السلطة القضائية لم تحظ هى الأخرى بأكثر من مادة (م ٧). أما الحريات العامة فقد نظمها مواد ثلاث<sup>(٤)</sup>.

و باستقراء أحكام هذا الإعلان الدستورى ، ننتبين أنه ينظم ممارسة شئون الحكم على النحو التالى<sup>(٥)</sup>:

---

(١) يذكر بعض الفقهاء على هذا الإعلان صفة الدستورية ، لأنه لا يولد عن كونه مجرد لقرار سياسى من جانب قادة الحركة للشعب ، يتضمن المبادئ و الأحكام التى سيجريها طوال الفترة المؤقتة و حتى صدور دستور جديد . راجع فى شأن هذا رأى :

- محسن خليل ، القانون الدستورى و الدساتير المصرية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٦) ص ١٠٢.

(٢) مصطفى أبو زيد فهمى ، الدستور المصرى ورغبة دستورية الفوقين" (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥) ص ١٥٣.

(٣) المرجع السابق ، ص ١٥٢.

(٤) محسن خليل ، القانون الدستورى و الدساتير المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٣-١٠٤.

▪ قلقت الثورة: و الذي نصت المادة ٨ من الإعلان الدستوري على أن "يقولسى قائد للثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا ، و بصفة خاصة التدبير التى يراها ضرورية لحماية هذه الثورة و النظام القائم عليها لتحقيق أهدافه ، و حق تعيين الوزراء و عزلهم".

▪ المجلس المشترك : و هو مجلس يعلو مجلس الوزراء . و يتكون تشكيله من اجتماع مجلس قيادة الثورة مع مجلس للوزراء. و يختص المجلس المشترك -طبقاً لنص المادة ١١ من الإعلان بـ"النظر فى السياسة العامة للدولة، و ما يتصل بها من موضوعات ، و يناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير فى وزارته".

▪ مجلس الوزراء: و"يتولى-طبقاً لنص المادة ٨ من الإعلان الدستوري- قائد للثورة بمجلس قيادة الثورة .. حق تعيين الوزراء و عزلهم ". و يختص هذا المجلس بأعمال السلطة التنفيذية ، إذ نصت المادة ١٠ من الإعلان على أن "يتولى مجلس الوزراء و الوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية". كما يختص مجلس الوزراء - وفقاً لنص المادة ٩ من نفس الإعلان - بالسلطة التشريعية ، و التى نصت على أن "يتولى مجلس الوزراء سلطته التشريعية"<sup>(١)</sup>.

أما بصدد الحقوق و الحريات العامة ، فقد نظمها "الإعلان الدستوري" فى مطلعه ، فتحدث عن المساواة أمام القانون فى المادة الثالثة ، حيث قال: "المصريون لدى القانون سواء فيما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات ". و أضاف فى المادة الثالثة أن: "الحرية الشخصية و حرية الرأى مكفولتان فى حدود القانون ، و الملكية و المنازل حرة وفق أحكام القانون ". و نص فى المادة الرابعة على أن: "حرية العقيدة مطلقه ، و تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان و المعتقد طبقاً للمعادن المرعية ، على ألا يخل ذلك بالنظام العام و لا ينافى الآداب". و من الواضح أن الإعلان لم يتحدث عن كل الحقوق و الحريات العامة ، فهو مثلاً لم يتناول حق تكوين الجمعيات أو الأحزاب السياسية ، و مرد ذلك فى واقع الأمر ، إلى أن قلولاً قد صدر

(١) تتحدث هذه المادة عن "السلطة التشريعية" وكأنها اختصاص أصيل لمجلس الوزراء، وهو أمر يدعو للمجب ، إذ أن الأصل فى السلطة التشريعية هو أنها من اختصاص البرلمان.

في ١٨ يناير ١٩٥٣ (أي قبل صدور هذا الإعلان بنحو ثلاثة أسابيع ) بحل جميع الأحزاب السياسية و بحظر تكوين مثلها مستقلاً ، و على ذلك فقد كان من الطبيعي ألا يتحدث الإعلان عن تكوين الجمعيات أو الأحزاب السياسية <sup>(١)</sup>.

و هكذا نستطيع القول بأن هذا "الإعلان الدستوري" قد كشف عن رغبة رجال حركة الجيش في ألا يكون الدستور غلاً في أيديهم يعوقهم عن العمل على تنفيذ أهدافهم ، و لعل أبرز ما يؤكد ذلك هو ما حملته نصوص هذا الإعلان من تركيز السلطات ، فلم يعهد الإعلان بالسلطة التشريعية إلى هيئة منتخبة ، و إنما عهد بهذه السلطة إلى هيئة معينة هي "مجلس الوزراء" . و يزيد الأمر وضوحاً إذا ما وضعنا في الاعتبار أن هذه الهيئة الأخيرة هي أيضاً المختصة بالسلطة التنفيذية!!

و واضح مما تقدم ، أنه لا مجال للبحث لفكرة "الفصل بين السلطات" في ظل هذا "الإعلان الدستوري". ليس هذا فحسب ، بل أن "المجلس المشترك" - و الذي يعد ، طبقاً لمضمون المادة الأخيرة من الإعلان ، في مرتبة أعلى من مجلس الوزراء - قد اكتفد كل قيمة لوجوده ، فبعد أن كان له كيفاً مستقلاً عن مجلس الوزراء فسي بدء الحركة ، حيث كان أعضاء "مجلس قيادة الثورة" لا يتمتعون بعضوية "مجلس الوزراء" ، نجد أن هذا الأخير قد أضحي مجلساً مشتركاً ، و ذلك بدخول جميع أعضاء "مجلس قيادة الثورة" بغير استثناء كوزراء فيه <sup>(٢)</sup>!!

بقي أن نشير بصدد هذا "الإعلان الدستوري" إلى أمرين:

أولهما : أن هذا الإعلان كان خطوة نحو إعلان الجمهورية ، ذلك بأنه قد تجاهل خضوع مصر - من الناحية الشكلية - للنظام الملكي ، حيث أشار في المادة السابعة إلى أن "القضاء مستقل لا سلطان عليه غير القانون و تصدر أحكامه و تنفذ وفق القانون باسم الأمة" ، و في هذه العبارة الأخيرة (صدور الأحكام باسم الأمة )

(١) مصطفى أبو زيد الحمى ، الدستور المصري ورقابة دستورية القوانين ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥-١٥٦.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥٨.



إشارة واضحة إلى ما بينه رجال حركة الجيش للنظام الملكي<sup>(١)</sup> . هذا إلى جانب ما نص عليه الإعلان من اختصاص قائد الثورة بتعيين الوزراء و عزلهم ، و هو وضع غريب - من الناحية الدستورية - في ظل وجود "وصى على العرش"<sup>(٢)</sup> . و على أية حال فقد استقامت هذه الأمور ، مع إصدار مجلس قيادة الثورة لإعلانه الدستوري بإلغاء النظام الملكي و إعلان الجمهورية في ١٨ يوليو ١٩٥٣ .

و ثانيهما : أن "الإعلان الدستوري" لم يتحدث عن "مجلس قيادة الثورة" - و هو الهيئة الكبرى المسيطرة على مصير الحكم و اتجاهات الحركة - إلا لمأماً ، وبالتحديد في المادة الحادية عشرة ، بصدد تكليف المجلس أو المؤتمر المشترك من أعضاء مجلسي الوزراء و قيادة الثورة . بيد أن الواقع الذي سجلته الأحداث ، يؤكد أن "مجلس قيادة الثورة" - الذي لم يخصص له الإعلان مادة مستقلة من مواده - قد أضى صاحباً للتصويب الأكبر في إدارة الشؤون العليا للدولة و للحركة معاً ، و ليس أدل على ذلك من أن إعلان الجمهورية و إلغاء للنظام الملكي - و هو بغير شك من أهم للتدابير التي اتخذت لاستمرار الحركة و تقويتها - قد صدر ببيان من مجلس قيادة الثورة<sup>(٣)</sup> .

و على أية حال ، فقد استمر العمل بهذا "الإعلان الدستوري" أو لنقل "الدستور المؤقت" حتى أعلن "جمال عبد الناصر"<sup>(٤)</sup> - في ١٦ يناير ١٩٥٦ - عن

(١) جرت العادة في ظل النظام الملكي على صدور الأحكام باسم الملك . راجع في ذلك : - المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٥٩-١٦١ .

(٤) كان "جمال عبد الناصر" هو الرجل الأول في تنظيم الضباط الأحرار ، حيث انتخب رئيساً للهيئة التأسيسية لتنظيم امرتين متنافيتين قبل حركة يوليو ، كما انتخب مرة ثالثة في اليوم التالي لرحيل الملك فاروق عن مصر ( أي في ٢٧ يوليو ١٩٥٢ ) . و قد احتفظ "عبد الناصر" دور الرجل الثاني لحركة يوليو في ظل وجود "محمد نجيب" ، و إن راحت الصورة تتضح شيئاً فشيئاً لتكشف عن أنه الرجل الأول ، و ليس أدل على ذلك من الأحداث التي أدت في النهاية إلى إعلاء "محمد نجيب" من رئاسة الجمهورية ، و ظهور "عبد الناصر" في دور الرجل الأول بشكل رسمي ، و ذلك على نحو ما موضح في مواضع عديدة تقبله . راجع في تفصيل دور "عبد الناصر" :

- باجملكتكويرتس بجمال عبد الناصر وجيله ، ترجمة : ميد زهران (بيروت : دار القضاة ، ١٩٩٢) .  
- صلاح زكي أحمد ، القموس القنصرية (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥) . و راجع أيضاً :  
- R.St.John, The Boss (London: Arthur Barker Limited, 1961).

دستور جديد ينظم سلطة الدولة على نحو مستقر . و إذا كنا قد انتهينا من عرض  
أبرز ملامح هذا "الإعلان الدستوري"، باعتباره للنظام الدستوري الأول لحركة يوليو،  
فلنأخذ نستطيع أن نؤكد أن دستور ١٩٥٦ و الدساتير اللاحقة له في عهد "الرئيس  
جمال عبد الناصر"، قد التزمت بنفس المبادئ التي خطها الإعلان الدستوري ، و إن  
غايرت - كثيراً - من الصور و الصيغ التي سعت بها - تلك الدساتير - لتحقيق هذه  
المبادئ<sup>(١)</sup>.

و لمعه من الضرورة يمكن ، و قبل أن نشرع في تناول دستور ١٩٥٦ ، أن  
نعرض - في عجلة - للملامح العامة لمشروع الدستور ، الذي وضعته اللجنة  
المشكلة بالمرسوم الصادر في ١٣ يناير ١٩٥٣ ، و المكونة من خمسين عضواً<sup>(٢)</sup> .  
وعلى الرغم من أن الغرض الوحيد من تشكيل هذه اللجنة هو وضع مشروع لدستور  
جديد ، و على الرغم من أن قيادة حركة يوليو هي التي انفردت بتشكيل هذه اللجنة إلا  
أن المشروع الذي قدمته اللجنة لم يقدر له أن يرى النور كمستور لمصر<sup>(٣)</sup> .  
و تتلخص الملامح العامة لهذا المشروع - الذي تبنى "النظام الجمهوري -  
البرلماني" - فيما يلي :

١ - إطلاق الحريات العامة : حيث لم يقَدِّد "المشروع" للحريات الفردية إلا في  
حالات محددة ، و حتى بالنسبة لهذه الحالات اشترطت توافر مجموعة من الضوابط  
القانونية التي تحول دون استغلال "السلطة التنفيذية" لمثل هذه الاستثناءات.  
وبالنسبة للحريات الجماعية ، أطلق "المشروع" حرية الصحافة و الطباعة و منع  
تقييدهما بأي قيد ، و منع فرض الرقابة عليهما ، و حظر إظهار الصحف أو وقفها  
أو إلغائها أو مصادرتها بالطريق الإداري. كما أباح حرية الاجتماع ، و منع  
للشرطة من حضور الاجتماعات ، و لم يجز الإخلال مقمماً عن الاجتماعات إلا

(١) طارق الشري، الديمقراطية و القاصرية ( القاهرة: دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥ )، ص ٧٩.

(٢) و ذلك سُميت اللجنة أيضاً باسم "لجنة الخمسين" ، تشبهاً بـ "لجنة الثلاثين" التي وضعت دستور ١٩٥٣.

(٣) مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ورقابة دستورية القوانين" ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦١.

بالنسبة للاجتماعات العامة ، و حتى بالنسبة لهذه الأخيرة فلم يقدمها المشروع إلا بأن تكون لغرض سلمى و دون حمل السلاح و ألا تتلقى مع الأدب. و أبحاث الموكب و المظاهرات فى حدود القانون (المادة ٢٩ من المشروع)، و أبحاث تأليف الجمعيات و الأحزاب دون سابق إخطار أو استئذان ، ما دامت الفليات و الوسائل سلمية . و اشترط للقانون الذى يصدر بتنظيم الأحزاب ، أن تجرى أحكامه على أسس ديمقراطية دستورية و على أساس الشورى و حرية الرأى ، و أن تكون الأحزاب بعيدة عن النفوذ الأجنبى . و خص المحكمة الدستورية بالفصل فى كل ما يتعلق بهذه الأوضاع من منازعات (المادة ٣٠ من المشروع)<sup>(١)</sup>.

٢- تقوية دور "المجلس النيابى" : و ذلك فى إطار النظام "الجمهورى- البرلمانى" الذى قرره المشروع ، حيث يتشكل البرلمان - طبقاً لنصوص مواد مشروع الدستور - من مجلسين هما : "مجلس النواب" و "مجلس الشيوخ" ( و ذلك على نحو ما هو الحال فى ظل دستور ١٩٢٣ ) ، يتكون أولهما من ٢٧٠ عضواً ينتخبون كل أربع سنوات بالاقتراع السرى العام المباشر ، و لا يجوز حل المجلس مرتين لمسبب واحد ، و إذا ما حل و لم تجر انتخابات المجلس الجديد فى خلال ستين يوماً ، عاد المجلس المنحل للاتحاد بقوة الدستور فى اليوم التالى (المادة ٥٦). وفى هذا النص الأخير معالجة واضحة لمظهر من مظاهر سوء تطبيق دستور ١٩٢٣ ، فكثيراً ما كان حل المجلس النيابى هو وسيلة الملك للتخلص من السلطة التشريعية برمتها. هذا و يتكون المجلس الثانى ( مجلس الشيوخ ) من ١٥٠ عضواً ، ينتخب ثلاثة أخصامهم بالاقتراع السرى العام المباشر ، بينما ينتخب الخمس الرابع من قبل النقابات و الغرف و الجمعيات ، و يقوم رئيس الجمهورية

(١) طارق البشرى، الديمقراطية و نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠ ( القاهرة : دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال - العدد ٤٩٢ ، ديسمبر ١٩٩١ ) ، ص ١٩٤.

بتعيين الخمس الأخير ( كان دستور ١٩٢٣ يخلو للملك حق تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ)<sup>(١)</sup>.

و على الرغم من تشابه نصوص مواد "مشروع الدستور" - بصدد "البرلمان" - مع نصوص وأحكام دستور ١٩٢٣ ، إلا أننا لا نستطيع أن نفعل أن مواد المشروع قد تميزت بصياغتها المحكمة ، التى تضمنت للبرلمان أن يكون مؤسسة الحكم الرئيسية التى تكرر حولها كل سلطات الدولة ، و ذلك من خلال سد كل الثغرات التى نفذ منها الملك إلى مجمل مؤسسات دستور ١٩٢٣<sup>(٢)</sup>.

٣- تقليص الاختصاصات "رئيس الجمهورية": حيث التزمت نصوص مواد المشروع بالدور الذى يقوم به رئيس الدولة ( ملكاً كان أو رئيس ) فى ظل "النظام البرلماني" . و على ذلك فهو يعين من قبل هيئة تتشكل من أعضاء البرلمان وبعض الهيئات المحلية لخمس سنوات لا تتكرر أكثر من مرة واحدة. و للرئيس أن يحل "مجلس النواب" ، بشرط أن يترتب على ذلك إسقاط "الوزارة" تلقائياً وبحكم الدستور ، و أن يشكل رئيس "مجلس الشيوخ" وزارة محليدة تجرى الانتخابات ، ثم يعود إلى منصبه فور انتهاء هذه المهمة . و المقصود من هذا الحكم أن يعالج - هو الآخر - ظاهرة سوء استقلال رئيس الدولة لسلطته فى حل "المجلس النيابى" ، و ذلك تفادياً لتكرار ما حدث من الملك فى ظل "دستور ١٩٢٣" الملقى<sup>(٣)</sup>.

و ارتباطاً بطبيعة "النظام البرلماني" - التى عرضنا لها فى الباب الأول - فقد نص "المشروع" على ألا يملك "رئيس الجمهورية" سلطة منفردة قط ، فهو يتولى

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٥.

و لمزيد من التفصيل حول دور "المجلس النيابى" فى ظل نصوص مواد "مشروع الدستور" ، راجع :  
- مصطفى أبو زيد فهمى ، الدستور المصرى "رقابة دستورية القوانين" ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٠-١٧١.

(٢) طارق فخرى ، الديمقراطية و نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠ "مرجع سبق ذكره" ، ص ١٩٨-١٩٩.

(٣) المرجع السابق ، ص ١٩٦.

جميع سلطاته بواسطة وزرائه ، كما أن توقعاته لا تنفذ إلا بعد أن يوقع معه رئيس الوزراء و الوزير المختص ، و هو لا يستقل بمباشرة أى أمر من الأمور إلا أن يولى "رئيس الوزراء" ، و حتى فى ممارسته لهذا الاختصاص يظل مقيداً باختيار الشخص الذى يمكنه أن يحوز على ثقة المجلس النيابى<sup>(١)</sup>.

٤- استقلال السلطة القضائية: نظم "المشروع" السلطة للقضائية بشكل لوفى مما جاء فى دستور ١٩٢٣" ، كما دعمها بالاستقلال التنظيمى فى إدارة شئونها ، ونظم المجلس الأعلى للقضاء بتشكيل مكون من رؤساء الهيئة القضائية بحكم وظائفهم (المادة ١١٦ من المشروع) . هذا إلى جانب حرص "المشروع" على سد ثغرة خضوع النيابة العامة للسلطة التنفيذية (على نحو ما كان الحال فى ظل الدستور الملغى) ، بأن جعل النائب العام منتخباً من مستشارى محكمة النقض ، وأوجب أن يتولى التحقيق فى الجنايات و جرائم السيادة و الرأى و الصحافة قضاء<sup>(٢)</sup> . و لقد خص المشروع "مجلس الدولة" بمجموعة من الضمانات الدستورية التى تحميه من صف السلطة التنفيذية إذا ما فكرت فى أن تضيق من اختصاصاته<sup>(٣)</sup>.

والحق أن أهم ما أضافه "مشروع الدستور" بصدد "السلطة القضائية" هو تنظيمه لوجود "محكمة دستورية عليا" لأول مرة فى تاريخ مصر الدستورى ، وذلك لمعالجة أوجه النقص التى تعترض حسن تطبيق الدستور . و طبقاً للنصوص مواد المشروع ، فقد اختصت المحكمة بمجموعة من المسائل مثل محاكمة رئيس الجمهورية و الوزراء ، و الفصل فى الطعون الخاصة بالأحزاب و الجمعيات السياسية ، و الفصل فى إبطال انتخاب أو تعيين أعضاء البرلمان أو إسقاط

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٦-١٩٧ .

(٣) مصطفى أبو زيد فهمى ، الدستور المصرى ورقابة دستورية القوانين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٠ .

العضوية عنهم ، و الفصل فى المنازعات الخاصة بـمستورية القوانين و المراسيم  
التي لها قوة القانون <sup>(١)</sup>.

و إذا كانت هذه هى أبرز ملامح "مشروع الدستور" الذى لم يقدر له أن يرى  
النور، فإن هذه الملامح تكشف بوضوح عن النزعة الليبرالية لوضعيه ، و هى نزعة  
لها ما يبررها ، فثلاثة أرباع أعضاء اللجنة ينتمون إلى عناصر النخبة الحاكمة فسى  
مرحلة ما قبل حركة يوليو <sup>(٢)</sup>، و هو الأمر الذى انعكس على ارتباطهم بأفكار تلك  
المرحلة ، فجاء مشروعهـم أشبه ما يكون بفتح الدستور ١٩٢٣ <sup>(٣)</sup>.

ليس هذا فحسب ، بل أن القوى السياسية التى شاركت فى وضع "المشروع" ،  
قد حرصت غاية الحرص على ألا تدع لرجال "حركة ٢٣ يوليو" دوراً يؤدونه فى أبنية  
الحكم للمستورية ، كما حرصت على إبعاد المؤسسة العسكرية عن أى دور  
سياسى <sup>(٤)</sup>. وعلى الرغم من توافق هذا الحرص مع القواعد الحقة للممارسة  
الديمقراطية ، التى تنأى بالمؤسسة العسكرية و رجالها عن القيام بالوظائف السياسية،  
إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل أن "المشروع" -بهذا الصنيع- قد غفل عن خريطة  
القوى السياسية القائمة و موازين السياسة الدائرة ، و هو فى هذا لم يغفل فقط عن  
"قيادة جديدة" بدأت لها الأحداث أن تهيمن على السلطة ، و لكنه غفل أيضاً عن  
إدراك أن "المؤسسة العسكرية" بصفة خاصة و "جهاز الدولة" بصفة عامة قد تراكبت  
أوصالهما مع هذه "القيادة الجديدة"، فصارتوا معاً لا يكونون قوة اجتماعية واحدة

(١) راجع فى شأن دور "المحكمة العليا الدستورية":

- المرجع السابق ، ص ١٧٤-١٧٥.

(٢) و حول تشكيل لجنة وضع مشروع الدستور، انظر :

- عبد الرحمن الرافى ، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠-٨١.

(٣) طارق البشرى ، الديمقراطية و نظم ٢٣ يوليو "١٩٥٢-١٩٧٠" مرجع سبق ذكره ص ١٩٧-١٩٨.

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٠٠-٢٠١.

فحصب ، بل صاروا يكونون بناءً تنظيمياً متماسكاً ، راح ينمو في ذات الفترة التي كان فيها "مشروع الدستور" محلاً للإعداد<sup>(١)</sup>.

و على ذلك ، فقد كان من غير المعقول ، أن يتبنى "ضباط الحركة" نمطاً دستورياً للحكم جردهم من السيطرة على الجهاز الإداري للدولة ، كما جردهم من السيطرة على "الجيش" الذي تبنقت حركتهم منه<sup>(٢)</sup>. و لهذا كان من الطبيعي ألا يرى مثل هذا المشروع النور ، فبعد أن استمرت اللجنة في عملها مدة سنتين كاملتين ، أحيل "المشروع" إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء في ١٧ يناير ١٩٥٥ ، ولكنه لم يخرج منه بعد ذلك ، حيث عهد "الرئيس جمال عبد الناصر" إلى مكتبه الفني بإعداد دراسة دستورية مقارنة ، و إعداد مشروع دستور جديد وضع له "عبد الناصر" الخطوط العريضة ، و بعد بضعة شهور تم إعداد هذا المشروع الذي عُرض على "مجلس قيادة الثورة" ثم على "مجلس الوزراء" . و في ١٦ يناير ١٩٥٦ - و مع نهاية الفترة الانتقالية المحددة - أعلن "عبد الناصر" مواد "الدستور الجديد" ، الذي عُرض على الاستفتاء الشعبي في الثالث والعشرين من شهر يونيو ١٩٥٦ ، و عُمل به من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء<sup>(٣)</sup>.

#### الخلاصة العامة لـ "دستور ١٩٥٦"

يكتسب "دستور ١٩٥٦" أهمية خاصة ، تتبع من كونه أول بناء دستوري متكامل تقرره "حركة يوليو" . و الواقع أن النظام الذي أتى به "دستور ١٩٥٦" ، كان أساساً لكل ما تبعه من دساتير مصرية ، فعلى الرغم من وجود مجموعة من

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠١.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠٤.

• يجدر بنا أن نشير هنا إلى أن المشروع قد اشترط حين يرشح رئيساً للجمهورية بلوغ سنه الخامسة والأربعين ، و هو ما لم يكن متوافراً - وقتها - في أي من أعضاء "مجلس قيادة الثورة".

(٣) راجع في ذلك :

- محسن خليل ، القانون الدستوري و الدساتير المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥.

الاختلافات بين دستور ١٩٥٦\* و الدستور اللاحقة له ، إلا أن ثمة خطأ واحداً ظل  
يجمع بينها منذ أقر دستور ١٩٥٦<sup>(١)</sup>.

أخذ دستور ١٩٥٦\* أساساً بصورة "الديمقراطية النيابية" ، غير أنه طعمها  
بمظهر من مظاهر " الديمقراطية شبه المباشرة " ، ألا وهو "الاستفتاء الشعبي"<sup>(٢)</sup> .  
و لقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يفسح فيها دستور مصرى المجال  
لمظهر من مظاهر "الديمقراطية شبه المباشرة" ، فلقد سمح هذا الدستور بالرجوع إلى  
الشعب فى بعض الأمور ، و التي يأتى على رأسها إقرار دستور ١٩٥٦\* ذاته ،  
حيث قضت المادة ١٩٣ و المادة ١٩٦ من الدستور بضرورة إجراء استفتاء على  
مشروع الدستور ، و ذلك حتى يصبح دستوراً واجب النفاذ ، و بحيث يتم العمل به من  
تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه.

هذا ، كما قضت المادة ١٨٩ من دستور ١٩٥٦\* بأن أى تعديل أو تنقيح  
لأحكام الدستور لا يعتبر نافذاً إلا بعد موافقة "مجلس الأمة" (المجلس النيابى) عليه ،  
ثم عرضه على الشعب لاستفتاءه فى شأنه ، فإذا وافق الشعب على التعديل أعتبر نافذاً  
من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء.

و يلاحظ أن "الاستفتاء" فى الحالتين السابقتين هو استفتاء إجبارى غير  
اختيارى، حيث يتحتم إجرائه لإقرار الدستور أو تعديل أحكامه ، كما أنه استفتاء  
إلزامى غير استشارى ، حيث أن نتيجته ملزمة ولجنة التقيد بها<sup>(٣)</sup>.

و لم تقف مظاهر استخدام دستور ١٩٥٦\* للاستفتاء الشعبى عند حد إقرار  
الدستور أو تعديله ، و لكنها امتدت لتشمل اختيار "رئيس الجمهورية" ، حيث نصت  
المادة ١٢١ من الدستور على أن : يرشح مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة لعدد

(١) عزه وهبى ، المعلقة التشريعية فى النظام السياسى المصرى بعد يوليو ١٩٥٢ دراسة تحليلية فى  
تجربة مجلس الأمة (١٩٥٧-١٩٥٨) ( القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ،  
١٩٦٣ ) ، ص ١٩.

(٢) ماجد راغب الطوائى ، القانون الدستورى ( الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٦ ) ، ص ٨٨.

♦ كما قد عرفنا فى الباب الأول من هذا العمل بالمظاهر المختلفة للديمقراطية شبه المباشرة.

(٣) محسن خليل ، القانون الدستورى و الدستور المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٢.



أعضائه رئيس الجمهورية و يعرض للترشيح على المواطنين لاستقلالهم فيه. و يعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء . فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره ، و يتبع في شكله الطريقة ذاتها<sup>(١)</sup>.

هذا إلى جانب ما نصت عليه المادة ١٤٥ من الدستور من أنه لرئيس الجمهورية، بعد أخذ رأى مجلس الأمة ، أن يستقضى للشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا ، و ينظم القانون طريقة الاستفتاء<sup>(٢)</sup>. و من الواضح أن الاستفتاء في هذه الحالة الأخيرة، إنما هو استفتاء اختياري غير إجباري ، بحيث يكون لإجرائه جوازياً لرئيس الجمهورية يقرره طبقاً لسلطاته التقديرية في هذا الخصوص بعد أخذ رأى مجلس الأمة<sup>(٣)</sup>. و إن تعين أن تشير هنا إلى ما في نص هذه المادة ، من تمكين للرئيس من أن يتخطى المؤسسة التشريعية و أحكام الدستور ذاته ، ليطرح على الجماهير مسألة ما لا تحظى بتأييد تلك المؤسسة أو تتلقى أحكام ذلك الدستور ، و ليتخذ من موافقة الجماهير - إن هي وُلقت - ذريعة لتجاهل هيئة التشريع و أحكام الدستور معاً<sup>(٤)</sup>.

و على أية حال ، فإذا كانت هذه هي مظاهر استخدام "الاستفتاء الشعبي" ، في ظل "دستور ١٩٥٦" ، فإن أبرز ما يعيننا هنا - و نحن بصدد عرض الملامح العامة لهذا الدستور - هو عرض الصورة التي قدمها الدستور لتوزيع السلطات. و إذا كنا قد أشرنا إلى أن "دستور ١٩٥٦" قد أخذ بصورة "الديمقراطية النيابية" ، فإن جانباً كبيراً من فقهاء القانون الدستوري يرى أن هذا الدستور قد راح يجمع بين خصائص نموذجين من نماذج "نظم الديمقراطية النيابية" ، ألا وهما

(١) المرجع السابق ، ص ٧٤٧.

(٢) طارق البشري ، الديمقراطية و التنصيرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٤.

♦ يجدر بنا أن نؤكد هنا ، على أن خطورة حق الرئيس في الإتياء إلى الاستفتاء ، لا تتجلى إلا في حالة غياب المعارضة المنظمة و التقاد الجماهير إلى الوعي السياسي الذي يوظفها الحكم على المسألة محل الاستفتاء.

"النظامين البرلماني والرئاسي"، هذا مع اختلافه مع "النظم شبه الرئاسية" التي تجمع هي الأخرى بين بعض من خصائص نفس هذين النظامين.

و بعبارة أخرى ، فبقنا نستطيع القول بأن النظام الذي قرره "مستور ١٩٥٦" كان نظاماً ذو طبيعة خاصة ، حيث أخذ بعنصر فردية السلطة التنفيذية من "النظم الرئاسية" ، كما أخذ بعنصر التعاون بين سلطتي التشريع والتنفيذ ، على نحو مشابه لما جرى عليه العمل في ظل "النظم البرلمانية"<sup>(١)</sup> . وذلك على النحو التالي :

فمن ناحية فردية السلطة التنفيذية ، قرر "مستور ١٩٥٦" أن رئيس الدولة هو وحده صاحب السلطة الفعلية الحقيقية في ميدان السلطة التنفيذية ، حيث نصت المادة ١١٩ على أن : *يؤول رئيس الجمهورية للسلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور* . ولقد حثت المادة ١٢٢ مدة الرئاسة بست سنوات تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء الخاص برئيس الجمهورية<sup>(٢)</sup>.

ولقد نصت المادة ١٣١ من الدستور على أن : *يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع الوزراء السياسة العامة للحكومة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ويشرف على تنفيذها* . والوزراء وفقاً لهذا الدستور مجرد معاونين لرئيس الجمهورية منفذين لسياسته ، حيث نصت المادة ١٤٧ على أن : *ليجتمع رئيس الجمهورية مع الوزراء في هيئة مجلس وزراء لتبذل الرأي في الشؤون العامة للحكومة وتصريف شئونها* .

(١) محسن خلول ، القانون الدستوري والسياسات المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٢.

(٢) كانت مدة مجلس الأمة (المجلس النيابي) - في ظل دستور ١٩٥٦ - خمس سنوات من تاريخ أول اجتماع له ( المادة ٦٩ ) ، وهو ما يعني أن مدة الرئاسة تزيد عاماً عن مدة المجلس النيابي ، ولقد درجت الدساتير المصرية لاحقة لدستور ١٩٥٦ على إتيان ذلك النهج في تحديد مدتي الرئاسة والمجلس النيابي ، وإطالة مدة الرئاسة هنا ذات أثر سلبي واضح في التأثير على اتجاهات الانتخابات وإضفاء طابع الاستقرار على الجهاز التنفيذي وقيلته السياسية في فترة انتخابات المجلس النيابي . راجع في ذلك :

- طارق البشرى ، الديمقراطية والتفكيرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٤.

و تنقسم اختصاصات رئيس الجمهورية " وفقاً للمستور ١٩٥٦ ، إلى نوعين من الاختصاصات : اختصاصات ذات طابع تنفيذى ، و أخرى ذات طابع تشريعى<sup>(١)</sup>.  
فأما عن الاختصاصات ذات الطابع التنفيذى ، فنقتصر فى أنه ذو المكلف بوضع السياسة العامة للحكومة فى جميع المجالات (السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ) ، و يشرف على تنفيذها (مادة ١٣١). و يصدر القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة ، و يشرف على إدارتها (مادة ١٣٧) . كما أن رئيس الجمهورية هو الذى يعين الوزراء و يعزلهم من مناصبهم (مادة ١٤٦). و هو الذى يعين بعض موظفى الموظفين المدنيين ، و العسكريين ، و الممثلين السياسيين و يعزلهم على الوجه المبين فى القانون ، كما يعتمد الممثلين السياسيين للدول الأجنبية (مادة ١٤٠). و يعتبر رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة (مادة ١٣٩). و هو الذى يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الأمة (مادة ١٤٢). و هو الذى يبرم المعاهدات و يبلغها لمجلس الأمة مشفوعة بما يناسب من البيان (مادة ١٤٣). و فى هذه الاختصاصات ما يكفى للتأكيد على سطوة رئيس الجمهورية - وفقاً للمستور ١٩٥٦ - على مبدل السلطة التنفيذية ، الأمر الذى استتبع عدم الأخذ بنظام "الوزارة" المعمول به فى "النظم البرلمانية" ، و ليصبح الوزراء - فى ظل هذا النظم - مجرد معاونين للرئيس شأنهم فى ذلك شأن الوزراء فى ظل "النظم الرئاسية".

هذا عن الاختصاصات ذات الطابع التنفيذى ، أما عن الاختصاصات ذات الطابع التشريعى ، فهى تقتصر فى حق الرئيس فى اقتراح القوانين و الاعتراض عليها خلال فترة زمنية معينة وإصدارها ، إلا أن حق الاعتراض الممنوح للرئيس لم يكن حقاً مطلقاً ، و يمكن للمجلس النيابى (مجلس الأمة) التغلب عليه بإقرار مشروع القانون ثانية بأغلبية ثلثى الأعضاء ، فإذا تم ذلك صدر القانون رغم اعتراض الرئيس (المواد ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤). وأعطى الدستور للرئيس الحق فى إصدار قرارات لها قوة القانون - خلال فترة انعقاد مجلس الأمة - و ذلك فى الأحوال الاستثنائية و بناء على

(١) على الدين هلال ، مذكرات فى تطور للنظام السياسى المصرى ( القاهرة : بدون نشر ، ١٩٩٦ ) ، ص ١٦٢.

تفويض من المجلس ، و يجب أن يكون التفويض لمدة محددة و أن يعين موضوعات هذه القرارات و الأسس التي تقوم عليها (مادة ١٣٦). أما إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد المجلس أو في فترة حله ما يستوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، فقد أجاز الدستور للرئيس أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون . ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قاعداً و في أول اجتماع له في حالة الحل. فإذا لم تعرض أو إذا عرضت و لم يقرها المجلس زال بإثر رجعي ما كُن لها من قوة القانون ، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب عليها من آثار بوجه آخر (مادة ١٣٥).

وواضح من هذه الاختصاصات ذات الطابع التشريعي ، أن دستور ١٩٥٦ قد أتاح المجال لتعاون سلطتي التنفيذ (ممثلة في رئيس الجمهورية) و التشريع (ممثلة في مجلس الأمة) ، و سوف نتأكد صورة التعاون هذه إذا ما علمنا أن ثمة مجالات قد أتاحها الدستور لرقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية ، فلقد نصت "المادة ٩٠" على حق أعضاء مجلس الأمة في توجيه الأسئلة و الاستجابات إلى الوزراء ، كما قررت "المادة ٩١" من الدستور بأنه يجوز لعشرة من أعضاء مجلس الأمة أن يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل للرأي فيه" ، كذلك قضى الدستور بحق أعضاء مجلس الأمة في إبداء رغبات أو اقتراحات للحكومة في المسائل العامة (مادة ٩٢).

و إذا كانت هذه و تلك هي أبرز مظاهر تعاون سلطتي التشريع و التنفيذ في ظل دستور ١٩٥٦ <sup>(١)</sup> ، فإن ثمة مظاهر أخرى لتبادل التأثير و التأثير بين السلطتين ، ذلك بأن الدستور قد أعطى لرئيس الجمهورية الحق في حل مجلس الأمة ، و إن

---

(١) توجد مظاهر أخرى لهذا التعاون مثل حق الوزراء في الجمع بين منصبتهم الوزاري و عضوية مجلس الأمة ، و بما يستتبعه ذلك من اشتراكهم في جميع أعمال المجلس بصفتهم أعضاء فيه. كما أنه لا يجوز لمجلس الأمة إجراء أي تعديل في مشروع الميزانية العامة للدولة و المقدم من "الحكومة" ، إلا بموافقة هذه الأخيرة ، الأمر الذي يكشف عن مدى اشتراك السلطة التنفيذية مع مجلس الأمة في هذا الخصوص.

أحاط ممارسة هذا الحق ببعض الضمانات ، إذ لا يجوز القيام بحل المجلس الجديد لذات السبب الذى حل من أجله المجلس القديم ، و كذلك يجب أن يشتمل القرار الصادر بحل مجلس الأمة على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يجاوز ستين يوماً ، و على تعيين ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى الأيام العشرة التالية لتعلم الانتخاب ( المادتان رقم ١١١، ١١٢).

و فى مقابل هذا الحق ، قرر الدستور حقاً مقابلاً - وإن كان هزياً - فى سحب الثقة من أى وزير ، إذ نصت "المادة ١١٣" على أنه : "إذا قرر مجلس الأمة عدم الثقة بأحد الوزراء ، وجب عليه اعتزال الوزارة ، ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير إلا بعد استجواب موجه إليه . و يكون للطلب بناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس ، و لا يجوز للمجلس أن يصدر قراره فى الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه . و يكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس". وبطبيعة الحال ، لا يمكن - فى ظل هذا الدستور - أن تنثار المسؤولية التضامنية لهيئة الوزراء ، وذلك لانقضاء الوجود المستقل لمثل هذه الهيئة.

و هكذا انتهى الأمر بدستور ١٩٥٦ إلى صورة من صسور المزج غير المنطقي بين النظم الرئاسية و النظم البرلمانية. فبينما تقوم الأولى على انفراد الرئيس بالسلطة التنفيذية ، و انفراد المجلس النيابى بالسلطة التشريعية ، نجد أن "دستور ١٩٥٦" قد أخذ بخاصة دون الأخرى ، الأمر الذى يخل بفكرة التوازن . و بينما تقوم الثانية ( النظم البرلمانية ) على أساس من التعاون و تبادل للتأثير و التأثير بين السلطتين ، نجد "دستور ١٩٥٦" و قد جنح إلى تغليب السلطة التنفيذية التى يحق لها أن تحل المجلس النيابى ، بينما لا يقوى هذا الأخير إلا على مجرد سحب الثقة من وزير لا دور له إلا تنفيذ سياسة رئيس الجمهورية ، و هو إخلال خطير بالفكرة التى تقوم عليها هذه النظم ، و تجاهل للمنطق الذى تستند إليه . و الحق أن كل نظام من أنظمة الحكم يتميز بعناصر متسلسلة مترابطة تؤدى إلى نتائج منطقية ، و بالتالى فإنه من الخطأ الجسيم أن يتم الخلط بين نظامين بتقرير ركن من هنا و ركن من هناك . وهذا هو ما فعله واضعو "دستور ١٩٥٦" ، و كأنهم قد أرادوا أن ينفرد الرئيس

بالسلطة التنفيذية مع تحكمه فى أمر حياة السلطة التشريعية بحقه فى حلها . لذلك يمكن القول بأن هذا الدستور قد قام على أساس من تركيز السلطة بين يدي رئيس الدولة ، الأمر الذى يعيد به تماماً عن النظمين البرلماني والراسي<sup>(١)</sup>.

ولعل أبرز ما انفرد به "مستور ١٩٥٦" عن سائر الدساتير المصرية السابقة عليه ، هو تصديه للأبعاد الاجتماعية ، حيث نص على ضرورة تنظيم الاقتصاد القومي وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية و تهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة (مادة ٧). و على ذلك فقد تضمن الدستور النص على تشجيع القطاع الخاص على ألا يضر بأمن الناس أو يعتدى على حرياتهم و كرامتهم (مادة ٨). كما نصت "المادة ١٢" على أن : "يعين للقانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الإقطاع"<sup>(٢)</sup> .

هذا إلى جانب ما قرره "مستور ١٩٥٦" للمواطنين من حقوق اجتماعية ، حيث جعل من التضامن الاجتماعي أساساً للمجتمع المصري (مادة ٤) ، كما أوجب على الدولة أن تيسر لجميع مواطنيها سبل المعيشة اللائقة سواء من حيث الغذاء أو المسكن أو الخدمات الصحية و الثقافية و الاجتماعية (مادة ١٧).

---

(١) محسن خليل ، القانون الدستوري و الدساتير المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥١-٢٥٢.

(٢) كانت حركة يوليو قد اخضعت أهدافها فى مت نقاط ، و إذا كنا سنتعرض لهذه الأهداف فى مواضع تالية ، فإلغى من الضرورة بمكان أن نشير فى هذا السياق إلى أن "قضاء على الإقطاع" قد كان ، لحداً من بين هذه الأهداف ، و الملتفت للنظر هنا هو استخدام لفظة "الإقطاع" ، ذلك بأن المقصود بهذه اللفظة - عند رجال حركة يوليو - هو الملكيات الزراعية الكبيرة و التى حدثتها الحركة - فى البداية - بأنها تلك التى تزيد عن ما تملكه اذن الفرد . و فى ذلك معنى جديد لللفظة "الإقطاع" التى كانت تشير فى المصدر الوسطى إلى نظام من أنظمة الحكم ، فإسبغ الإقطاعى لم يكن ملاكاً للأرض فحسب ، و لكنه كان حاكماً بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، فهو يمارض الضرائب لحسابه لا لحساب الملك ، و هو يملك الحق فى سبب النقود باسمه لا باسم الملك ، هذا إلى جانب سلطانه فى الحكم و القضاء و الإنارة . و من هنا فإن ثمة فروقاً شاسعة بين ما عُرِف فى التاريخ باسم الإقطاع ، و بين ما أطلق عليه - فى ظل حركة يوليو - نفس الاسم!! راجع فى ذلك :

- عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٤-٣١٥.

وبعيداً عما قرره دستور ١٩٥٦ من حقوق اجتماعية للمواطنين ، و عما قررته نصوصه من توزيع السلطات ، بقى أن نشير إلى الصورة التي قدمها هذا الدستور لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية ، و التي نصت عليها المادة ١٩٢ بقولها : " يكون للمواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ، و لحث الجهود لبناء الأمة بناءً سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية و الاقتصادية . و يتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة . و تبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية " . وواضح من نص هذه المادة - و إلى أن نتعرض لذلك بتفصيل طويل في موضع قائم - أن الهدف الأكبر لواضعي نصوص هذا الدستور هو التمكين لسيطرة السلطة التنفيذية (ممثلة في رئيس الجمهورية) على السلطة التشريعية (ممثلة في مجلس الأمة)، فما دام رئيس الجمهورية هو المكلف بتحديد طريقة تكوين "الاتحاد القومي" ، و ما دام هذا الأخير هو القائم على عملية الترشيح لمجلس الأمة ، فبقه لا سبيل البتة - في ظل دستور ١٩٥٦ - للفصل بين هاتين السلطتين !!

و على أية حال ، فلم يستمر العمل بهذا الدستور سوى شهور قليلة ، حيث أعلن في أول فبراير سنة ١٩٥٨ عن اتفاق القيلدتين المصرية و السورية على الوحدة بين البلدين ، و تم إجراء استفتاء في كل من البلدين على قبول هذه الوحدة ، و بإعلان موافقة الشعبين على الاتحاد تكونت دولة جديدة هي "الجمهورية العربية المتحدة" (١) ، و هي دولة موحدة لتصهرت فيها الدولتان انصهاراً كاملاً يقوم على أساس وحدة واحدة في شئون الدولة الداخلية و الخارجية ، و على ذلك فبمجرد قيام هذه الدولة الجديدة سقط دستور ١٩٥٦ المصري ، كما سقط دستور ١٩٥٠ السوري . وظهر

(١) استفتيت الجماهير في مصر و سوريا على مبدأ الوحدة بين البلدين و على شخص رئيس الجمهورية (الرئيس جمال عبد الناصر)، في ٢١ فبراير ١٩٥٨ ، و أسفر الاستفتاء عن موافقة فئتين بأغلبية ساحقة.

إلى الوجود دستور جديد طبق على إقليمى الدولة الجديدة ، ألا وهو الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الذى أصدره رئيس الجمهورية فى ٥ مارس ١٩٥٨ (١).

### الملامح العامة لـ "دستور ١٩٥٨ المؤقت"

بنى "دستور ١٩٥٨" "النظام الرئاسى" ، حيث نص إعلان قيام "الجمهورية العربية المتحدة" على : أن يكون نظام الحكم فى الجمهورية العربية ديمقراطياً رئاسياً ، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم ويكويّن مسئولين أمامه (٢). وهو ما أكدته نص المادة ٤٤ من "دستور ١٩٥٨ المؤقت" ، والتى قضت بأن : "يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور" .

وقرر هذا الدستور صراحة أن رئيس الجمهورية هو الذى يضع السياسة العامة ، وهو الذى يعين نواب رئيس الجمهورية و الوزراء ويعيّنهم من مناصبهم ، ويتولى كل وزير الإشراف على شئون وزارته ، و يقوم بتنفيذ السياسة العامة التى يضعها رئيس الجمهورية و ذلك طبقاً لنصوص المادتين ٤٦ و ٤٧ من الدستور .

هذا ، كما قرر الدستور أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وله الحق فى إعلان حالة الطوارئ وإصدار القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة والإشراف على إدارتها ، وإبرام المعاهدات ، وإصدار أى تشريع أو قرار ، مما يدخل أصلاً فى اختصاص مجلس الأمة ، وذلك إذا ما دعت الضرورة إلى اتخاذ مثل هذا القرار أو إصدار مثل هذا التشريع فى ظل غياب المجلس ، و إن اشترط الدستور لممارسة هذا الحق شروطاً و أوضاعاً خاصة (٣). و ذلك كله وفقاً لما نصت عليه المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من هذا الدستور .

(١) راجع فى ذلك :

- محسن خليل ، القانون الدستورى و التفسير المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٧ .

(٢) راجع فى نص إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة :

- القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ .

(٣) محسن خليل ، القانون الدستورى و التفسير المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٣ .



لما الوزراء فهم - طبقاً لنصوص دستور ١٩٥٨ المؤقت - يعتبرون في حكم معاونين لرئيس الجمهورية غير شركاء له . ولقد تلاى الدستور المؤقت إيراد ما نص عليه دستور ١٩٥٦ في " المادتين ١٣١ و ١٤٧ " و ما جاء بهما من أن رئيس الدولة يضع السياسة العامة للحكومة بالاشتراك مع الوزراء ، وأنه يجتمع بهم في هيئة مجلس للوزراء . فلم يرد بين نصوص "الدستور المؤقت" مثل هذين النصين ، بل على العكس قضت المادة ٤٧ منه ، باستقلال رئيس الدولة بوضع السياسة العامة التي يقوم للوزراء بمجرد تنفيذها في حدود وظائفهم<sup>(١)</sup>.

و على الرغم مما نصت عليه "المادة ٥٨" من "الدستور المؤقت" من أن الجمهورية العربية المتحدة تتكون من إقليمين هما مصر و سوريا ، ويشكل لكل منهما مجلس تنفيذي يعين بقرار من رئيس الجمهورية . و يختص بدراسة و فحص الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للإقليم . إلا أن وجود مثل هذا "المجلس التنفيذي" لا يزيد عن كونه مجرد جهاز مختص بتنفيذ السياسة العامة للإقليم دون أدنى اشتراك منه في وضع هذه السياسة ، الأمر الذي ينفي عن المجلس التنفيذى لكل إقليم من إقليمى الجمهورية صفة مجلس للوزراء . و على ذلك يمكن القول بأن الدستور المؤقت قد أكد تأكيداً كاملاً على حق رئيس الدولة في ممارسة السلطة الفعلية في ميدان السلطة التنفيذية<sup>(٢)</sup>.

هذا عن السلطة التنفيذية ، أما عن السلطة التشريعية فهي من اختصاص "مجلس الأمة" ، و هو مجلس معين (غير منتخب) ، حيث نصت "المادة ١٣" من "الدستور المؤقت لسنة ١٩٥٨" على أن : *لإولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة ، يحدد عدد أعضائه و يتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري و مجلس الأمة المصري* . ولا يخل ما ورد في نص هذه المادة - من اشتراط بأن يكون نصف عدد أعضاء المجلس على الأقل من بين أعضاء مجلسى النواب السوري

(١) المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٢) المرجع السابق .

والأمة المصرية -- بما قررناه آنفاً من أن هذا المجلس ليس مجلساً منتخباً ، ذلك بأن تكوين المجلس بأكمله يقوم على إرادة رئيس الجمهورية لا على إرادة الشعب . ومن هنا نحن لسنا أمام سلطة تشريعية بالمعنى الصحيح ، وإنما نحن أمام سلطة تابعة للسلطة التنفيذية التي يختص بها ويمارسها رئيس الدولة <sup>(١)</sup> . هذا إلى جانب ما قرره "الدستور المؤقت" من حقوق لرئيس الجمهورية ، فهو الذي يدعو مجلس الأمة للاعتقاد و بفض دوره ، كما أنه يملك حق اقتراح القوانين ، وحق حل مجلس الأمة ، وحق تشكيل المجلس الجديد (المادتان ١٧ و ٣٨) . وكلها أمور تؤكد أن السلطة التشريعية على ظل الدستور المؤقت - لم تتجاوز كونها مجرد ظلل باغت السلطة التنفيذية .

وهذا يؤثر التساؤل حول ما قرره إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة ، وما أكتته "المادة ٤٤" من دستور ١٩٥٨ المؤقت من أن نظام الحكم الذي تقوم عليه الدولة الجديدة هو "النظام الرئاسي" . إذ كيف يتكئ هذا الوصف و قد تجاهل النظام الذي قرره هذا الدستور أهم ما تقوم عليه النظم الرئاسية من استقلال للسلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية ؟

والحق أن هذا الدستور لم يقرر "نظام رئاسي" كما دعت توصيه ، وإنما خطا خطوة أخرى نحو تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية : و هي خطوة أشد لراً من تلك التي خطاها دستور ١٩٥٦ ، ذلك بأن هذا الأخير كان قد اعتلى نظام الانتخاب في تكوين مجلس الأمة <sup>(٢)</sup> ، ذلك بينما قرر "الدستور المؤقت لسنة ١٩٥٨" <sup>(٣)</sup> أن تقوم السلطة التنفيذية (ممثلة في رئيس الجمهورية ) بتعيين أعضاء المجلس التشريعي ، وهي لا شك ردة خطيرة على طريق الديمقراطية ، تهازل على

(١) مخرج فصيل ، ص ٢٥٥ .

(٢) ذلك على الرغم من أن الترشح لانتخابات مجلس الأمة - في ظل دستور ١٩٥٦ - كان يتم من قبلها الاتحاد القومي ، الذي كان يخضع في تكوينه لرئيس الجمهورية !!

(٣) يلاحظ أن هذا الدستور يحمل طابع التفويض في تسميته ، و هو ما قضت به آخر مواده (المادة ٧٣) حيث نصت على أن : " يعمل بهذا الدستور المؤقت إلى حين إعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية " .

أثرها "مبدأ فصل السلطات" ، واشتقر "النظام الرئاسي" - فسي تطلبها - لأهم مقوماته<sup>(١)</sup>!!

و مهما يكن من أمر نصوص دستور ١٩٥٨ المؤقت " ، فقد واجه هذا الدستور هزة عنيفة مع انفصال "سوريا" من الوحدة في سبتمبر ١٩٦١ ، الأمر الذي استتبع الرجوع إلى تطبيق الأحكام الدستورية على مصر وحدها ، بعد أن كان "دستور ١٩٥٨ المؤقت" يخاطب للبلدين معاً في جانب من مواده .  
و على ذلك فقد أصدر "رئيس الجمهورية" إعلاناً دستورياً في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ، و يعد هذا الإعلان بمثابة تعديل جزئي لجانب من مواد "الدستور المؤقت" سالف الذكر .

### ملامح الإضافة في الإعلان الدستوري لسنة ١٩٦٢:

نص الإعلان لأول مرة على تشكيل "مجلس للرئاسة" يرأسه رئيس الجمهورية، ويعتبر هذا المجلس هو الهيئة العليا للسلطة في الدولة ، حيث نصت المادة الأولى من الإعلان الدستوري على أن : "يكون التنظيم العام للسلطات العليا في الدولة على الوجه الآتي:

أ- رئيس للدولة : و هو رئيس الجمهورية و يرأس مجلس الرئاسة ، و مجلس الدفاع القومي .

ب- مجلس الرئاسة : و هو الهيئة العليا لسلطة الدولة ، و يمارس اختصاصاته الواردة في هذا الإعلان على الوجه المبين به.

ج- المجلس التنفيذي : و هو الهيئة التنفيذية و الإدارية العليا للدولة ، و يتولى اختصاصاته طبقاً للقانون و لقرارات مجلس الرئاسة."

ولقد نصت "المادة ٨" من "الإعلان الدستوري" على أن : "يقر مجلس الرئاسة جميع المسائل و الموضوعات التي ينص الدستور المؤقت<sup>(٢)</sup> (في القوانين و القرارات على اختصاص رئيس الجمهورية بها .." ، كما نصت "المادة ٩" من الإعلان على

(١) المرجع السابق ، ص ٢٥٦.

(٢) المقصود هنا "الدستور المؤقت لسنة ١٩٥٨".

أن : يقر مجلس الرياسة السياسة العامة للدولة فسي جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ويراقب تنفيذها " . وفي هذه النصوص ما يكتف بوضوح عن إقرار فكرة "الجماعية" في ممارسة السلطة التنفيذية ، وذلك للحيلولة دون افتراء رئيس الجمهورية بممارسة مهام هذه السلطة.

بيد أننا لو أردنا الدقة ، قلنا أن تلك "الجماعية" لا تعدو كونها حبراً على ورق ، ذلك بأن ثمة نصاً قد أفرغ فكرة الجماعية هذه من محتواها ، ألا وهو ما جاء في المادة رقم (١٢) من الإعلان ، والتي أتلحت "لمجلس الرياسة - بعد موافقة رئيس الجمهورية - أن يقر إعفاء أعضائه أو إضافة أعضاء جدد له".

و بطبيعة الحال فإن القرار الذي يصدر من هيئة جماعية - لياً كان نوعها - إنما يصدر من خلال حصوله على تأييد الأغلبية العديدة لأعضاء هذه الهيئة ، و هو ما يعني ضرورة أن يتساوى أعضاء هذه الهيئة مساواة مطلقة<sup>(١)</sup> ، و مما يهدر هذه المساواة أن يكون في مكنة رئيس الهيئة أو أي من أعضائها تعيين زميله أو عزله ، لأن من ملك التعيين أو العزل أو أحدهما ملك - من الناحية الواقعية - الصوت أو الرأي المعنود. ويعارة أخرى فإن من ملك تعيين و عزل الأعضاء الآخرين في أي تشكيل يصدر قراره بحساب للتصويت ، إنما يكون قد استوعب الإرادة الجماعية لهذا التشكيل، لياً كانت نسبة الأغلبية اللازمة لمصنورها<sup>(٢)</sup> . و عندها يكون القرار الصادر عن هذا التشكيل ، أو تلك الهيئة ، قراراً فردياً ، حتى ولو كان صادراً عن هيئة تضم مائة عضو أو لثقل ألف عضو!!

و هكذا نستطيع القول بأن مبدأ إسناد "السلطة التنفيذية" إلى "هيئة جماعية" والذي نص عليه الإعلان الدستوري لسنة ١٩٦٢ ، كان مجرد مبدأ نظري لم يعرف

(١) لا يخل بفكرة "المساواة المطلقة" هذه ، ما جرت عليه العادة من أن يرجع صوت الرئيس كافة فريق على آخر في حالة تساوى الكتفتين عند التصويت.

(٢) راجع في شأن هذه الفكرة :

- طارق البشري ، الديمقراطية و نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠ ، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٥-٢١٦.

الطريق إلى التطبيق الحقيقى السليم ، إذ استمرت هيمنة "رئيس الجمهورية" - من الناحية الفعلية - على ممارسة مهام السلطة التنفيذية<sup>(١)</sup>.

و على أية حال ، فباستثناء هذا التحديد الشكلى فى التنظيم العام للسلطة التنفيذية ، لم يكن هناك ما يستحق للتقوية فى نصوص مواد الإعلان الدستورى ، حيث نصت ملحقه رقم (٢٠) و الأخيرة على أن : "بقى أحكام الدستور المؤقت سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الإعلان حتى يتم وضع الدستور الدائم للدولة " .

وفى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ أصدر رئيس الجمهورية "مستوراً مؤقتاً" ، يعمل به إلى أن ينتهى مجلس الأمة من إعداد دستور دائم . هذا بيد أن "مستور ١٩٦٤ المؤقت" لم يأت موجزاً على نحو ما كان "مستور ١٩٥٨ المؤقت" ، فبينما كان هذا الأخير مكوناً من ٧٢ مادة ، نجد أن "مستور ١٩٦٤" قد احتوى على ١٦٩ مادة ، وسوف نستعرض فيما يلى أبرز ملامح هذا الدستور .

#### اللامح العامة لـ "مستور ١٩٦٤ المؤقت" :

إذا كان "مستور ١٩٥٦" قد أخذ بمبدأ فردية "السلطة التنفيذية" ، و الذى يتمثل فى لفراد "رئيس الجمهورية" بممارسة مظاهر هذه السلطة . و إذا كان الأخذ بهذا المبدأ قد ندعم فى ظل "الدستور المؤقت لسنة ١٩٥٨" ، فإن "مستور ١٩٦٤ المؤقت" قد اتخذ موقفاً مخالفاً لهما ، حيث أخذ بمبدأ ثنائية "السلطة التنفيذية" وكذلك مبدأ التعاون بين السلطتين التشريعية و التنفيذية ، و هما الركنان اللذان يقرهما "النظام البرلمانى" الذى يعد واحداً من أظهر نماذج "نظم الديمقراطية التيلية"<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان "مستور ١٩٦٤" قد اختلف عن سابقيه فى تركيب السلطة التنفيذية ، و فى طبيعة العلاقة التى تقوم بين هذه الأخيرة و بين السلطة التشريعية ، إلا أنه قد راح ينقش معهما فى أخذه بواحد من مظاهر "الديمقراطية شبه المباشرة" ، ألا وهو "الامتناء الشعبى" . و إن كانت صور استخدام هذا المظهر قد تقلصت لتقتصر على صورتين ، أولاهما هى تلك التى نصت عليها المادة ١٢٩ من "مستور ١٩٦٤

(١) محسن خليل ، القانون الدستورى و الدستور المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٨.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٠.

الموقت" ، و التي جاء فيها : "لرئيس الجمهورية أن يستقضى الشعب قسى المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا" ، وهو استفتاء اختياري يقرره رئيس الجمهورية تبعاً لمصلحته التقديرية فى هذا الخصوص (١).

أما الصورة الثانية لاستخدام الاستفتاء الشعبى فى ظل هذا الدستور المؤقت، فقد تمثلت فيما نصت عليه (المادة ١٠٢) ، و التي جاء فيها : يُرشح مجلس الأمة رئيس الجمهورية ، ويعرض للترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه ... و يعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم قسى الاستفتاء ...". ويبدو أن هذا النص قد كان هو السبيل الوحيد أمام واضعى الدستور خلال هذه الحقبة لتبرير ما يُعطى لرئيس الجمهورية من سطوة على سلطتى التشريع و التنفيذ بصفة عامة ، و ما يُعطى له من هيمنة شبه كاملة على سلطة التنفيذ بصفة خاصة.

وما دنا بصدد الحديث عن مظاهر استخدام الاستفتاء الشعبى ، فمن الواضح أن دستور ١٩٦٤ المؤقت قد تجاهل ما قرره دستور ١٩٥٦ من ضرورة لاستفتاء الشعب عند إقرار الدستور أو تعديل أحكامه ، حيث صدر دستور ١٩٦٤ بقرار جمهورى ، كما اكتفت مادته رقم ١٦٥ بتقرير تعديل الدستور من خلال مجلس الأمة شريطة إتياع مجموعة من الخطوات و الإجراءات الخاصة.

و على أية حال فإن ما يعطينا بصدد هذا الدستور هو موقفه من توزيع السلطات ، حيث سبق و أن أشرنا إلى تبنيه لصورة ثنائية السلطة للتفويضة من ناحية ، و لفكرة التعاون بين سلطتى التشريع و التنفيذ من ناحية أخرى . و هنا يثور التساؤل حول إمكانية وصف النظام الذى قرره دستور ١٩٦٤ المؤقت بأنه نظام برلمانى ؟ و الحق أن توزيع السلطات فى ظل هذا الدستور قد يوحى - للوهلة الأولى - بأنه يقترب من صورة "النظام البرلمانية" ، بيد أن المنطق فى نصوص هذا

(١) المرجع السابق ، ص ٢٥٩.

♦ كان النص المقابل لهذه المادة فى دستور ١٩٥٦ يعطى لرئيس الجمهورية نفس الحق قسى استفتاء الشعب ، و لكن مع اشتراط أخذ رأى مجلس الأمة .

الدمستور سبرى صورة مفاربة لتلك التى ظنهام<sup>(١)</sup> و هذا ما سوف ننبينه فى السطور القادمة.

#### ١- إسناد "السلطة التنفيذية" إلى هيئة مركبة من عنصرين :

تكونت السلطة التنفيذية فى ظل "دمستور ١٩٦٤" من عنصرين هما : رئيس الجمهورية ، و الوزارة أو الحكومة كما أطلق عليها فى نصوص الدمستور . والحكومة هنا تمثل عنصراً مستقلاً عن رئيس الجمهورية ، بخلاف الحال فى سائر النصوص الدستورية التى أعقبت حركة يوليو . و ليس أدل على ذلك من النصوص التى قررها هذا الدمستور فى الفرع الثانى من فصله الثالث ، و التى جاء فيها أن : " الحكومة هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة " و " تكون الحكومة من رئيس الوزراء<sup>(٢)</sup> ونواب رئيس الوزراء و الوزراء ، و يدير رئيس الوزراء أعمال الحكومة ، و يرأس مجلس الوزراء " ( المادتان ١٣٠ و ١٣١ ) .

و إذا كان تركيب "السلطة التنفيذية" على هذا النحو قد توفلق مع ولعدة من الخصائص المميزة للنظم البرلمانية ، إلا أن ثمة اختلافاً جوهرياً فى هذا الصدد ، ذلك بأن "الرئيس" فى ظل النظم البرلمانية يكاد ألا يمارس أية سلطة بنفسه ، كما لا يحق له إصدار أى قرار بغير توقيع أحد الوزراء . هذا بينما يتمتع "رئيس الجمهورية" - فى ظل "دمستور ١٩٦٤" - بجملة من الاختصاصات التى يكاد أن يصدده عليها الرئيس فى ظل "النظم الرئاسية"!!

ويلقى على رأس هذه الاختصاصات حقه فى تعيين نواب رئيس الجمهورية ، ورئيس مجلس الوزراء ، و نوابه (أى نواب رئيس مجلس الوزراء) ، و الوزراء ، و نوابهم ، و كذلك حقه فى أن يعفيهم من مناصبهم ( المادتان ١٠٧ و ١١٤ ) .

(١) طارق البشرى ، الديمقراطية و القصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤ .

(٢) يتعامل الدمستور هنا مع "رئيس الوزراء" باعتباره شخصاً آخر غير شخص "رئيس الدولة" . بيد أن هذا لم يدل دون أن يعطى نفس الدمستور لرئيس الجمهورية الحق فى دعوة مجلس الوزراء للاعتقاد و حضور جلساته و ترأس الجلسات التى يحضرها ( المادة ١١٥ ) .

هذا إلى جانب حق "رئيس الجمهورية" في تعيين الموظفين المدنيين و العسكريين و الممثلين السياسيين ، و حقه في عزلهم. كما يعتمد ممثلي الدول الأجنبية السياسيين (مادة ١٢٨) .

ولم تنف اختصاصات الرئيس عند هذا الحد ، و لكنها تجاوزته إلى ممارسة السلطة التنفيذية ذاتها ، فهو الذي يتولى السلطة التنفيذية و يمارسها على الوجه المبين في الدستور" (مادة ١٠٠) . و هو الذي يضع -بالاشتراك مع الحكومة- السياسة العامة للدولة في جميع النواحي السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والإدارية و يشرف على تنفيذها " (مادة ١١٣). و على الرغم مما في هذا النص من انقاص لاختصاصات الرئيس التي كان يتمتع بها في ظل دستور ١٩٥٦\* ، حيث كان يفرد بوضع السياسة العامة للدولة و بالإشراف عليها ، إلا أن هذا النص قد احتفظ له بالأفراد في الإشراف على تنفيذ تلك السياسة ، بينما أعطى للحكومة حق الاشتراك معه في وضع السياسة العامة للدولة.

وعلاوة على الاختصاصات السابقة التي يباشرها "رئيس الجمهورية" في ميدان السلطة التنفيذية ، فإنه يباشر اختصاصات تشريعية كحق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وحق إصدارها <sup>(١)</sup>.

## ٢- علاقة التعاون و تبادل التأثير و التأثير بين سلطتي التنفيذ و التشريع :

و لقد أخذ دستور ١٩٦٤ المؤقت\* بخاصة تعاون سلطتي التنفيذ و التشريع وبتبادلها التأثير و التأثير ، على نحو قريب مما تأخذ به "النظم البرلمانية" ، فعلى الرغم مما نصت عليه المادة ٤٧ من الدستور من أن : "مجلس الأمة هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية" ، إلا أن ذات الدستور قد أعطى - كما سبق و أن أشرنا - لرئيس الجمهورية الحق في ممارسة بعض الاختصاصات التشريعية كقترح القوانين والاعتراض عليها وحق إصدارها . هذا إلى جانب ما قرره المادة ١٤٢ من جواز للجمع بين عضوية الحكومة و عضوية مجلس الأمة.

(١) المادة ١١٦ من دستور ١٩٦٤ المؤقت.



هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى فقد قررت "المادة ٤٨" أن يتولى مجلس الأمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في الدستور.

ولقد أعطى لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة الحق فى أن يوجه لرئيس الوزراء أو إلى أحد وزرائه أسئلة و استجوابات فى أى شأن يقع تحت اختصاصهم (المادة ٨٦) ، كما تقررت المسؤولية الوزارية الفردية و المسؤولية التضامنية لهيئة الوزارة بأجمعها أمام "المجلس النيابي"، حيث نصت المادة ٨٩ على أن : لمجلس الأمة سحب الثقة بالحكومة أو للوزير ، ولا يجوز عرض سحب الثقة إلا بعد استجواب موجه إلى الحكومة أو إلى الوزير ، ويكون الطلب بنسأ على اقتراح عشر أعضاء المجلس". وهو ما يعنى - فى حالة سحب الثقة من الحكومة - ضرورة أن يتقدم رئيس الوزراء باستقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية ، أما إذا تعلق الأمر بسحب الثقة من أحد للوزراء ، فمعهذا يتوجب عليه اعتزال الوزارة (مادة ٩٠).

و فى مقابل هذا الحق ، أعطى دستور ١٩٦٤ لرئيس الجمهورية الحق فى حل مجلس الأمة ، و ذلك على أن يشتمل القرار الصادر بحل المجلس على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز سكين يوماً ، و على تعيين ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة أيام التالية لإتمام الانتخاب (مادة ٩١).

هذا و إذا كان إسناد السلطة التنفيذية إلى هيئة مركبة من عنصرين هو واحد من أبرز خواص النظم البرلمانية ، و إذا كان قيام العلاقة بين سلطتى التشريع و التنفيذ على أساس فكرة التعاون و تبادل التأثير و التأثير هو - بالفعل - أبرز خواص هذه النظم ، فإننا و على الرغم من ذلك نستطيع أن نؤكد أن المتأمل لأحكام دستور ١٩٦٤ سوف يكتشف أن رئيس الجمهورية لأزال هو صاحب السلطة الفعلية فى مجال التنفيذ ، فهو رئيسها صريحة (المادة ١٠٠) ، و هو من يلقى بيان السياسة للعلماء أمام مجلس الأمة (مادة ٦٣) ، و هو من يضع - بالاشتراك مع الحكومة - السياسة العامة للدولة (مادة ١١٣) ، و لا تكاد تتميز الحدود الفاصلة بين مسئولية الحكومة فى هذا الاشتراك حتى يمكن لمجلس الأمة مسئلة الحكومة عن نصيبها فى

هذه الميمنة العالمة ، ذلك فى نفس الوقت الذى لا يعد فيه رئيس الجمهورية مسؤولاً أمام مجلس الأمة<sup>(١)</sup> !!

و لم يقف الأمر عند هذا الحد ، و إنما تعداه لنرى رئيس الجمهورية و أكد امتلاك اختصاصات عديدة يباشرها منفرداً بقرارات جمهورية ينفرد بالتوقيع عليها ، وهى اختصاصات تتوارى إلى جوارها اختصاصات مجلس الوزراء خجلاً<sup>(٢)</sup> !!

و على ذلك ، فإتفه من الصعوبة بمكان أن نصف للنظام الذى قررته "مستور ١٩٦٤" بأنه "نظام برلمانى" ، ولعله من الأوفى أن ندرجه ضمن "النظم شبه الرئاسية" ، وهى تلك النظم التى وصفناها فى الباب الأول من هذا العمل بأنها "نظم برلمانية مع تقوية سلطات رئيس الدولة" <sup>(٣)</sup> .

و مهما يكن من أمر الصورة التى توزعت بها السلطات فى ظل "مستور ١٩٦٤ المؤقت" ، فلعله من الضرورة بمكان أن نعرض لموقف هذا الدستور من حقوق وحريات المواطنين . و الحق أن "مستور ١٩٦٤" قد أفرد بابين متتاليين لتناول هذه الحقوق والحريات ، حيث عرض فى أولهما لمقومات المجتمع الأساسية و التى تلخصت فى كفالة "الدولة" لتكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين ، و حمايتها للملكة الخاصة التى لا تنزع وفقاً لنص المادة ١٦ - إلا للمنفعة العامة و مقابل تعويض عادل . هذا إلى جانب كفالة الدولة لخدمات التأمين الاجتماعى فى حالات الشيخوخة و المرض و المعجز عن العمل .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) يكفى للتكليل على ذلك أن ننظر إلى نصوص المواد من ١٢١ و حتى ١٢٨ ، و التى تقر - من بين ما تقر - أن الرئيس هو الذى يصدر القرارات اللازمة لتقريب المصالح العامة ، و هو الذى يصدر للوائح اللازمة لتنفيذ القوانين و هو القائد الأعلى للقوات المسلحة و هو الذى يملأ الحرب و يبرم المعاهدات ويعلن حالة الطوارئ!!

(٣) رغم تحفظنا على دقة هذا التصنيف ، إلا أننا سوف نقدم هذا التحفظ إلى الفصل التالى من هذا الباب ، و الذى سوف نتناول فيه - بمشيئة الله - "مستور ١٩٧١" الذى نتشابه ملامحه بالملحة - إلى حد كبير - مع الملامح العامة لدستور ١٩٦٤ المؤقت.

و لقد تصدى دستور ١٩٦٤ -ضمن الباب المعلنون بـ"المقومات الأساسية للمجتمع" -لنفس الأبعاد الاجتماعية التي تصدى لها "دستور ١٩٥٦"، بيد أن نصوصه قد كشفت عن قدر أكبر من سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي ، حيث نصت المادة التاسعة على أن الأساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي ، الذي يحظر أي شكل من أشكال الاستغلال ، بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكي بديمقراطيته من الكفاية و العدل ."

كما نصت المادة ١٠ على أن تكون توجيه الاقتصاد القومي بأكمله وفقاً لخطة للتنمية التي تضعها الدولة " . و لقد حددت المادة ١٢ أشكال الملكية على النحو التالي:

- أ. ملكية الدولة : أي ملكية الشعب ، و ذلك بخلق قطاع عام قوي و قادر يقود التقدم في جميع المجالات ، و يتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية <sup>(١)</sup>.
- ب. ملكية تعاونية : أي ملكية كل المشتركين في الجمعية التعاونية.
- ج. ملكية خاصة : قطاع خاص يشارك في التنمية ، في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال.

و في هذه النصوص ما يكشف بوضوح عن تعاضد دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، فهي التي توجه الاقتصاد القومي بأكمله ، كما أنها هي التي تدير القطاع العام الذي آلت إليه في الستينيات الهيمنة على نحو ٨٥% من النشاط غير الزراعي ، سواء النشاط المصرفي أو للتجاري أو الاستخراجي أو الصناعي <sup>(٢)</sup>.

---

(١) يستدعي هذا النص إلى أنهلنا - و نحن في أولغر عقد التسعينات - ما راح يتردد عن أهمية ما سُمي بـ"الخصخصة" ، و التي تقوم على ضرورة لتخلص من "قطاع العام" الذي أثبتت التجربة فشله الذريع في تحقيق التقدم ، و إن أثبت نجاحه الفائق في تحقيق أرباح الخسائر!!

(٢) راجع في شأن هذا البيان القرصي :

- طارق البشري ، الديمقراطية و نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٦-١٩٧٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٠ .

لما عن الباب المعنون بـ "الحقوق والواجبات العامة"، فقد أشار إلى حرية الاعتقاد وحرية الرأي وحرية الصحافة والطباعة والنشر<sup>(١)</sup>، هذا بالإضافة إلى ما أشارت إليه مواد هذا الباب من حق الاجتماع وحق إنشاء النقابات وحق الانتخاب، وإن اشترطت نصوص الدستور ألا تمارس هذه الحقوق إلا في حدود القانون.

بقي أن نشير في هذا السياق إلى الإعلان الدستوري الصادر في ٧ يناير ١٩٦٩، والذي تضمن إضافة حكم جديد إلى "المادة ٩٤" من دستور ١٩٦٤ المؤقت. ولقد نص هذا الإعلان على ما يلي: "تأكيداً وتشجيعاً لدور قوى الشعب العاملة وتحالفها وقيادتها في تحقيق سيطرتها بالديمقراطية على العمل الوطني في كافة مجالاته. وتحقيقاً للاتفاق اللازم بين أحكام "الدستور" والقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المنظم لمجلس الأمة" والذي يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الأمة أن يكون عضواً عاملاً في الاتحاد الاشتراكي العربي<sup>(٢)</sup>. ونظراً لما يقتضيه سياق هذا الحكم ومفهومه من ضرورة استمرار تولف هذه الصفة في عضو مجلس الأمة خلال مدة عضويته في المجلس بوصفها شرطاً أساسياً من شروط الصلاحية للترشيح وبالتالي للعضوية في مجلس الأمة. ونظراً لأن الفصل من العضوية العاملة في الاتحاد الاشتراكي العربي أمر يختص به التنظيم السياسي وحده، وهو صاحب الولاية الكاملة فيه، وفق ما يضمنه ذلك من ضوابط وقواعد شكلية وموضوعية." ... فإنه على مقتضى ما تقدم واستجابة لما قرره اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي بوصفها السلطة القيادية العليا للاتحاد الاشتراكي ...". وتأسيساً على التفويض الذي كرهه مجلس الأمة في العاشر من شهر يونيو سنة ١٩٦٧، تقرر إصدار هذا الإعلان الدستوري معدلاً للدستور ... بالإضافة حكم جديد إلى المادة ٩٤ من دستور ١٩٦٤ المؤقت، ليصبح نصها كالآتي: "وتنقضى العضوية بالنسبة لعضو مجلس الأمة الذي يفقد صفة العضو العامل في الاتحاد الاشتراكي العربي".

(١) كانت ملكية الصحف قد نكلت من يد أصحابها إلى "الاتحاد القومي" ثم إلى "الاتحاد الاشتراكي"، وذلك بوصفها تنظيمات شغباً، وحتى لا يبدو الأمر وكأنه وضع الصحافة تحت سيطرة الحكومة.

(٢) وهو التنظيم الشبهي الذي حل محل "الاتحاد القومي".

وواضح من نص هذا الإعلان أن التشريع لمجلس الأمة يرتبط بعضوية "الاتحاد الاشتراكي العربي" ، و أن استمرار تمتع عضو مجلس الأمة بعضويته مرهون - أيضاً - باستمرار عضويته العاملة بالاتحاد الاشتراكي . و هو ما يعنى بعبارة أخرى أن عضو مجلس الأمة لا يستطيع أن يخرج عن الخط الذي ترسمه للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، و إلا كان مطى ذلك - ببساطة - حرمانه من عضوية الاتحاد الاشتراكي ، و بالتالى - ووفقاً للنص هذا الإعلان - حرمانه من عضوية "مجلس الأمة" !!

لذا ما علمنا أن رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي هو ذاته رئيس الجمهورية ، لاستطعن أن نقرر أن هيمنة هذا الأخير على زمام الحكم لم تك قاصرة - فى ظل "مستور ١٩٦٤ المؤقت" - على السلطة التنفيذية فحسب و إنما تعدتها لتشمل السلطة التشريعية أيضاً !!

#### ♦ ملاحظات ختامية :

ينبغى علينا بعد أن تعرضنا للملامح العامة للهيكال الدستورية التي تعاقبت على مصر خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٠ ، أن نعرض لمجموعة من الملاحظات ، و التي يمكن إيجازها فيما يلى :

١. أن مصر قد شهدت خلال الفترة المذكورة (١٩٥٢-١٩٧٠) ستة من الاستير أو الإعلانات الدستورية ، و هي تلك التي صدرت فى أعوام ١٩٥٣، ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦٢، ١٩٦٤، ١٩٦٩. و هو ما يمكن تخطيطاً دستورياً ، أو لنقل عدم استقرار من الناحية الدستورية.

٢. أن خمسة من بين تلك الاستير أو الإعلانات قد صدرت بقرارات من رئيس الجمهورية ، بينما كان "مستور ١٩٥٦" هو الدستور الوحيد الذى صدر من خلال استفتاء شعبى عام .

٣. أن كل هذه الاستير أو الإعلانات ، و بما فى ذلك "مستور ١٩٥٦" ، قد خرجت من عباءة السلطة ، دون أن يكون للشعب أدنى دور فى صياغتها أو

إعدادها ، وكان الأحرى بحركة ترفع شعار "الديمقراطية" أن تلجأ إلى الأسلوب الديمقراطي في نشأة للسلطات ألا وهو "أسلوب الجمعية التأسيسية"<sup>(١)</sup>.

٤. أن دستور هذه المرحلة قد أفرط في الحديث عن حقوق الأفراد الاجتماعية ، بينما أهملت العديد من الحقوق السياسية كحق تكوين الجمعيات أو الأحزاب السياسية ، و مرد ذلك إلى عداة حركة يوليو للحزب و اتباعها بصورة للتنظيم السياسي الواحد ابتداء من "هيئة التحرير" ثم "الاتحاد القومي" و أخيراً "الاتحاد الاشتراكي" ، و ذلك على نحو ما سنعرض بتفصيل طويل في المبحث القادم.

٥. غياب فكرة "الفصل بين السلطات" في شكلها الصحيح - عن كل دساتير وإعلانات هذه المرحلة ، إذ كانت صورة دمج السلطات هي الصورة السائدة في ظل هذه الدساتير و ذلك على نحو أثمر ما يمكن تسميته "حكومة الإدارة" ، حيث أنيطت بالجهات التنفيذية صلاحيات واسعة في مجال رسم السياسة و تقريرها

---

(١) نشأ الدستور بأربعة أساليب ، هي : "أسلوب الملحة" و فيه يكون الدستور مجرد ملحة من الحكام الأتوقراطي لمحكوميه ، و "أسلوب العقد" و فيه ينشأ الدستور بالتفاهل بين الحاكم الأتوقراطي و جمعية منتخبة بواسطة المحكومين ، و يقتصر فيه دور الحاكم على قبول أو رفض الأحكام التي تنسب إليها الجمعية ، أما الأسلوب الثالث فهو "أسلوب الجمعية التأسيسية" و فيه يصدر الدستور من جمعية تأسيسية منتخبة بواسطة الشعب لهذا الغرض و دون الحاجة إلى أي إجراء آخر ، و أخيراً يأتي الأسلوب الرابع وهو "أسلوب الاستفتاء الشعبي" و فيه تتولى جمعية تأسيسية منتخبة أو لجنة حكومية غير منتخبة وضع مشروع الدستور ، ولكنه لا يصدر إلا إذا وافق عليه الشعب في استفتاء عام . و من الواضح أن هذا الأسلوب الأخير يمكن أن يكون أكثر هذه الأساليب ديمقراطية إذا ما كان الدستور قد أعد بواسطة جمعية منتخبة ، ذلك بينما يكون بعيداً كل البعد عن الديمقراطية الحقبة إذا ما أعد بواسطة لجنة حكومية غير منتخبة ، حيث أن الشعب في هذه الحالة إما أن يوافق أو لا يوافق على الدستور ككل دون مناقشة أو مدولة رغم أنه قد لا يرضى عن بعض مواده و قد لا يفهم الكثير منها نظراً لصعابها الفنية ، و الواقع أن هذا الأسلوب لا يعتبر ديمقراطياً إلا إذا ارتفعت درجة الوعي لدى الشعب الذي يمارسه ، راجع في تفصيل ذلك :

- ماجد راغب الحلو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩-١٢ .
- أسامة أحمد العاللي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧-١٩ .

فضلاً عن وظائفه الرئيسية التقليدية ، و بحيث كان الأسلوب الإداري هو الطابع العام للعمل السياسي<sup>(١)</sup> .

٦. ارتبطت خاصة "مجم السلطات" التي أشرنا إليها بخاصة أخرى هي تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية ، حيث جمع رئيس الجمهورية - في ظل الدستور و الإعلانات الدستورية التي صدرت خلال هذه المرحلة - سلطات ذات طبيعة تشريعية و تنفيذية ، و ظهر باعتباره مصدراً للشرعية في المجتمع و منبعاً للسلطة في كافة المجالات . ولقد كانت هذه السلطات الواسعة لرئيس الجمهورية من وراء حرص هذه الدساتير على اتباع أسلوب الاستفتاء العام في تعيين صاحب هذا المنصب . ليس هذا فحسب ، و إنما كان من المحتم أن تأتي نتيجة الاستفتاء معبرة عن التأييد الشعبي الكاسح<sup>(٢)</sup> ، لأن الكشف عن وجود أغلبية ذات وزن لا تعطيه تأييدها قد يبرر طلب إجراء انتخابات على منصب الرئاسة ، وهو ما قد يبرر - بالتبعية - مطالبة تلك الأغلبية بحق الوجود السياسي<sup>(٣)</sup>.

٧. رغم ما أعطى لرئيس الجمهورية - من خلال النصوص الدستورية - من صلاحيات واسعة ، إلا أن ذلك لم يكن كافياً على ما يبدو ، ففى الإعلان الدستوري الصادر في ٧ يناير ١٩٦٩ استند الرئيس في تعديله للدستور (إضافة حكم جديد إلى نص المادة ٩٤ من دستور ١٩٦٤ المؤقت) إلى التفويض الذي أقره مجلس الأمة في العاشر من شهر يونيو ١٩٦٧. وفي هذا الاستناد ما يوحي بأن

(١) سيد مرعي (وأخرون) ، الديمقراطية في مصر ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو ( القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٧ ) ، ص ٢٠.

(٢) أجرى الاستفتاء على شخص رئيس جمهورية ( فرانس جمال عبد القاصر ) خلال الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٠ - ثلاث مرات ، كان أولها في ٢٣ يونيو ١٩٥٦ و كانت نسبة تأييده ٩٩,٨% ، وكان ثانيها في ٢١ فبراير ١٩٥٨ و كانت نسبة تأييده ٩٩,٩% ، وبنسب هذه النسبة جاءت نتيجة الاستفتاء الثالث الذي أجري في ١٥ مارس ١٩٦٥. وفي هذه النسب ما يستدعي إلى اتعنا ما جاء في القسم القرآني عن الأدياء و الرسل، إذ ترضوا جميعاً لعنت أغلبية من قلوبهم ، و لم يحظ واحداً منهم بمثل هذا التأييد الكاسح!!

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٠-٢١.

مجلس الأمة قد منح لرئيس الجمهورية - من خلال هذا التفويض - الحق في تعديل الدستور ، بيد أن ذلك لا أسس له من الصحة ، إذ أن كل ما أقره مجلس الأمة في ذلك التاريخ هو رفضه لتخلي السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة عن منصبه<sup>(١)</sup> . فإين هو التفويض الذي تُشار إليه الإعلان الدستوري والذي استند إليه الرئيس في تعديله لإحدى مواد دستور ١٩٦٤؟

و الحق أن الرئيس - رغم صلاحاته الواسعة - لم يجد بداً من انتهاك نصوص الدستور المذكور والتي تنص في المادة ١٦٥ على أنه : لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الأمة ، طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ، ويجب أن يذكر في طلب التعديل للمواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية لذلك . فإذا كان للطلب صادراً من مجلس الأمة يجب أن يكون موقفاً من ثلث أعضاء المجلس على الأقل . وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ، ويصدر قراراً في شأنه بأغلبية أعضائه ، فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض . وإذا وافق مجلس الأمة على مبدأ التعديل يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة ، المواد المراد تعديلها ، فإذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس اعتبر نافذاً من تاريخ الموافقة . " . ولأن حصول رئيس الجمهورية آنذاك على تأييد ثلثا عدد أعضاء المجلس لأي تعديل يريده لم يكن أمراً محل شك ، فإن دافعه الوحيد لمثل هذا الانتهاك هو الرغبة في تسريع إصدار التعديل ، إذ يقتضي الاحتكام إلى نصوص الدستور تأجيل هذا الإجراء لمدة تجاوز الشهرين . وبعبارة أخرى فإن احترام نصوص الدستور لم يكن يساوى عند رئيس الجمهورية مثل هذا الانتظار !!

٨. أن سمات هذه المرحلة وإعلاناتها الدستورية كانت تؤكد على استقلال القضاء والمحاكم ، كما أنها كانت توفر الضمانات لتحقيق هذا الهدف . بيد أنها كانت

(١) كان الرئيس جمال عبد الناصر قد تنحى عن منصبه في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، بيد أنه استجاب لرغبة مجلس الأمة لمشار إليها واستمر في موقعه.



تتبع ذلك بنص آخر يحيل إلى قانون ينظم ما سُمي 'بالمحاكم العسكرية' أو 'محاكم أمن الدولة' ، وفي هذه المحاكم وجد النظام ضالته ، إذ أنها تتعرض للقضايا التي تمس النظام نفسه. وبطبيعة الحال فبينما وفرت الدساتير المتعاقبة خلال هذه المرحلة لجهاز القضاء وأفراد الضمانات اللازمة لقيامهم بمهمتهم فسي حيدة ونزاهة ، نجدها قد وضعت وفي المقابل نظاماً قضائياً خاصاً لا تتوفر له مثل هذه الضمانات<sup>(١)</sup>. ولتكتمل بذلك منظومة الهيمنة ، وليتمكن الرجل الجالس على كرسي رئيس الجمهورية من إحكام قبضته على السلطات الثلاث ( التنفيذ والتشريع والقضاء) .

وجملة القول أن نستشير هذه المرحلة قد أهدرت فكرة 'الفصل بين السلطات' ، وأعلنت بدلاً منها فكرة جديدة هي فكرة 'الجمع بين السلطات' ، وهي الفكرة التي استحوذ بمقتضاها رئيس الجمهورية على سلطات التشريع والتنفيذ ومعهما القضاء !!

---

(١) طارق البشري ، الديمقراطية والناصرية ، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.  
♦ يتعين أن نشير هنا إلى أن 'عبد الناصر' قد أصدر - في أغسطس ١٩٦٩ - عدة قرارات جمهورية بقوانين متعلقة بالقضاء ، وإلى هذه القوانين تم إيداع جزءاً لا يستهان به من تلك الضمانات ، وذلك على نحو ما سنعرض بالتصيل طويل في المبحث التالي.



### واقع الحياة السياسية في مصر

خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٠

كانت ماحة الحياة السياسية في مصر قد تهيأت - ومنذ اللحظة الأولى لتسامح حركة يوليو ١٩٥٢ - لاستقبال واقع سياسي جديد ، بيد أن معالم هذا "الواقع" قد راحلت لتشكل على مدى ما يزيد عن عامين ، اتضحت بهما ملامحه ، و اختفت - بهما أيضاً - كل ملامح للنظام القديم !!

و لقد بدأت أولى مظاهر الواقع الجديد مع إلغاء دستور ١٩٢٢ فى اليوم العاشر من شهر ديسمبر ١٩٥٢ ، و الذى نلته - كما أشرنا فى موضع سابق - مجموعة من القرارات التى تشكلت على مقتضاها معالم للصورة الجديدة ، حيث كانت الأحزاب السياسية بالقرار الصادر فى ١٦ يناير ١٩٥٢ ، و الذى أعقبه فى ١٠ فبراير من نفس العام صدور "إعلان دستوري" أوّل محل الدستور الملغى و لتحكم به مصر خلال فترة انتقالية تحددها الدستور لمدة ثلاث سنوات.

هذا ، وليس من شك في أن أبرز تلك القرارات التي أظهرت ملاحج الواقع الجديد ، هو ذلك القرار الصادر في ١٨ يونيو ١٩٥٣ ، و الذي أعلنت "حركة يوليو" من خلاله عن قيام الجمهورية و إلغاء النظام الملكي ، إذ كان هذا الإعلان بمثابة نقطة تحول في تاريخ مصر بقر ما كان إشارة واضحة إلى رغبة الضباط الأحرار في تحويل "مجلس قيادة الثورة" من مجرد كونه "قيادة ثورية" إلى "نظام سياسي" مكتمل الأركان<sup>(١)</sup>.

و إذا كانت "حركة يوليو" قد استطاعت - بسهولة تصد عليها - أن تنفض  
على كل رموز للنظام القديم ، فاتها قد عانت من صعوبة تشكيل ملامح نظام جديد ،

(١) ب. ج. الف. ك. و. س. : جمال عبد الناصر و جيله : مرجع سبق ذكره : ص ١٢١.

ذلك بأن صورة جديدة من صور الصراع كانت قد بدأت داخل "مجلس قيادة الثورة" ذاته مع إعلان قيام الجمهورية ، فبينما كان "اللواء محمد نجيب" يبدو للعالم الخارجي بل وللشعب المصري وكأنه مفجر الثورة و الرئيس الفعلي النافذ للكلمة داخل مجلس قيادتها <sup>(١)</sup>، كان "جمال عبد الناصر" وهو الرجل الأول في "تنظيم الضباط الأحرار" يسعى قدر جهده للإمساك بزمام الأمور .

ولقد بدأت أولى خطوات "عبد الناصر" لتحقيق مسعاه مع تعيين صديقه الحميم "الصاغ عبد الحكيم عامر" (عضو تنظيم الضباط الأحرار و مجلس قيادة الثورة<sup>(٢)</sup>) قائداً عاماً للقوات المسلحة بدلاً من "محمد نجيب" الذي كانت شعبيته داخل الجيش قد وصلت إلى درجة ألفت "عبد الناصر" <sup>(٣)</sup>. وعلى الرغم من أن ترقية صاغ (رائد) إلى رتبة اللواء (و هو ما يعنى تخطى أربع رتب دفعة واحدة) ، أمر يتعارض والتقاليد العسكرية التي ترى في الأقدمية نظاماً مقدماً ، إلا أن حرص "عبد الناصر" على تولية صديقه قد جعله يصير - رغم معارضة "محمد نجيب" المتكررة و تهديده بالاستقالة<sup>(٤)</sup> - على هذه الترقية ، وذلك حتى يتسنى لعامر أن يقف على رأس الجيش .

(١) وحيد زكى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٥ .

(٢) كان "مجلس قيادة الثورة" هو الاسم الذي أطلق على اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار ، و التي كانت تتشكل في ٢٧ يوليو ١٩٥٢ من كل من : (جمال عبد الناصر ، عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، خالد محيي الدين ، حسن إبراهيم ، عبد اللطيف البغدادي ، صلاح سالم ، جمال سالم ، أنور السادات) ، وفي ١٥ أغسطس ١٩٥٢ تم ضم كل من : (زكريا محيي الدين ، يوسف صديق ، حسين الشافعي ، عبد المنعم أمين) ، و ذلك لأنوارهم البارزة في نجاح الحركة كما تم ضم "محمد نجيب" الذي عُهد إليه برئاسة المجلس . راجع في ذلك :

- عبد اللطيف البغدادي ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي "الجزء الأول" ( القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٧ ) ، ص ٣٥ .

- محمد أنور السادات ، قُبِحت من الذلّت ( القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٩ ) ، ص ١٣٤ .

(٣) أحمد حبروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو "مصر و العسكريون - الجزء الأول" ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٣ ) ، ص ٣٢٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٢١ .

ولأن "عبد الناصر" كان يعلم خطورة هذه الخطوة ، فقد ربطها بخطوات أخرى تشد اهتمام الناس و تجذب قنباهم ، ومن هنا كان الربط بين ترقية "عامر" وتعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة و بين إعلان "الجمهورية" و تعيين "حبيب" رئيساً لها مع احتفائه بمنصب "رئيس الوزراء" ( الذي كان قد تولاه مع استقالة وزارة "على ماهر" - أوسى للوزارات التي تشكلت فى عهد الحركة - فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ )<sup>(١)</sup>.

و لقد اقررت الخطوة السابقة بخطوة أخرى لا تقل عنها فى الأهمية ، حيث ضمت "الوزارة الأولى" فى ظل النظام الجمهورى ثلاثة من بين الضباط الأحرار ، إذ عين كل من الليكباشى "جمال عبد الناصر" نائبا لرئيس مجلس الوزراء و وزيراً للداخلية ، و قائد الجناح "عبد اللطيف البغدادي" وزيراً للحربية و البحرية ، و الصاغ أركان حرب صلاح سالم وزيراً للإرشاد القومى و وزير دولة لشئون السودان<sup>(٢)</sup>.

و لم يفت دخول الضباط إلى الوزارة عند حد هؤلاء الثلاثة الذين دخلوا مع إعلان الجمهورية ، فقد أجبر "حبيب" فى ٥ أكتوبر ١٩٥٢ - وبناء على قرار لمجلس قيادة الثورة لأخذ فى غيبته- على إخراج عضوين آخرين من بين الضباط الأحرار ، حيث عُين "زكريا محبى الدين" وزيراً للداخلية و "جمال سالم" وزيراً للمواصلات ، و ذلك على أن يتفرغ "جمال عبد الناصر" لمنصب نائب رئيس الوزراء<sup>(٣)</sup>.

وهكذا بدأ زحف الضباط الأحرار و على رأسهم قادة حركة يوليو و أعضاء ما عُرف بمجلس قيادة الثورة لاحتلال المناصب الوزارية الهامة ، ولأن أصحاب هذه المناصب يديون بولائهم الأول لجمال عبد الناصر ، فقد تهيأت الساحة أمام هذا الأخير لى يحقق طموحاته فى اعتلاء كرسى "الرجل رقم ١" ، خاصة وقد دلت له السيطرة على "القوات المسلحة" من خلال صديقه "عبد الحكيم عامر" الذى كان يملك مجموعة من الصفات الشخصية التى جعلته قريباً إلى قلوب شباب الضباط رغم افتقاره إلى مواصفات القائد الحق للقوات المسلحة و الذى يحتاج إلى خبرة و حكمة

(١) كان "حبيب" قد تولى ذلك عن منصبى وزير الحربية و قائد العام للقوات المسلحة . راجع فى هذا الشأن : - المرجع السابق.

(٢) وحيد رائت ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٦-١٤٧.

(٣) أحمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو بمصر و العسكريون - الجزء الأول - مرجع سبق ذكره ص ٢٢٢.

وشخصية قوية و متماسكة ، الأمر الذي انتهت معه صورة الجيش النظامي التقليدي وبدأت معه صورة جديدة لجيش تحكمه العلاقات الشخصية و الصلات الخفية<sup>(١)</sup> .  
و على أية حال ، فإن ما يعنينا في هذا السياق ليس هو تفاصيل الأحداث وإنما نتائجها ، و لذلك فسوف نقفز قفزة زمنية لنصل إلى هذه النتائج ، ذلك بأن الخطوات التي اتخذها "عبد الناصر" كانت قد أتت كلها - أو هكذا ظن هو- في فبراير ١٩٥٤ ، حيث تصاعدت الأحداث ليحدث الصدام الذي عرفته الكتابات السياسية و التاريخية باسم "أزمة مارس ١٩٥٤".

### ■ أزمة مارس ١٩٥٤<sup>(٢)</sup>:

بدأت أحداث الأزمة في فبراير ١٩٥٤ ، حيث كان صبر "محمد نجيب" قد نفذ في مواجهة القرارات التي تصدر عن "مجلس قيادة الثورة" رغماً عنه ، فهو دائماً في جانب بينما يقف بقية أعضاء المجلس في الجانب الآخر ( وذلك باستثناء "خالد محيى

---

(١) ولعل أبرز ما أدى إلى ظهور هذه الصورة هو تعيين "عبد الحكيم عامر" على مثل هذا المنصب بمعزونه أربع رتب دفعة واحدة ، إذ تهاوت فكرة الانضباط الذي تفرضه الأسمية داخل الجيش ، حيث استمر الضباط من ذوي الرتب الكبيرة فهم تحت رقابة من هم أقل منهم في الرتبة العسكرية و إن كانوا أكثر قدرة على الاتصال بالقلد الجديد و رجاله . راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٣٢٢ .

(٢) راجع في تفاصيل هذه الأزمة :

- محمد نجيب بكلمتي للتاريخ "مفكرات" (بيروت ، د.ت) ص ١١٦-١٤٨ .

- عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي و السياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى

نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ (القاهرة : مكتبة مبدئي ، ١٩٨٩) ، ص ١٥٣-٢١٧ .

- كرم شلبي ، عشرون يوماً هزت مصر دراسة و وثائق في أزمة مارس (القاهرة: دار أسامة للطباعة و النشر ، ١٩٧٦) .

- عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧-١٦١ . وراجع أيضاً :

- J. Gordon, Nasser's Blessed Movement "Egypt's Free Officers and the July Revolution" (Cairo: The American University in Cairo Press, 1996), pp.191-199.

الذين" الذي كان العضو الوحيد المؤيد لمحمد نجيب من بين أعضاء المجلس<sup>(١)</sup> . وفي ٢٢ فبراير ١٩٥٤ ، قرر "محمد نجيب" أن يضع نهاية لخلافته المتصلة مع أعضاء مجلس قيادة الثورة<sup>(٢)</sup> ، فقد استقالته مكتوبة عبر فيها عن عدم قدرته على التعاون مع المجلس و اعتراضه على كثير من قراراته<sup>(٣)</sup>.

و هكذا انتقل الخلاف بين "نجيب" و أعضاء للمجلس من مجرد خلاف سلوكه الألسنة إلى حقيقة واقعة ، و يبدو أن نجيب قد عول على رفض المجلس لاستقالته تجنباً لإثارة الرأي العام الذي شغف بإساقته نجيب و بساطته بيد أن قرار المجلس قد جاء على خلاف ذلك ، إذ صدر في يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ بياناً عن "المجلس" بأسباب الخلاف بين أعضائه و محمد نجيب.

(١) كان محمد نجيب قد اختلف مع أعضاء مجلس قيادة الثورة حول مجموعة من السياسات ، ابتداءً من القوات المسلحة وبق "نجيب" معارضاً لسياسة "عبد الحكيم عامر" في لملل الضباط وظهور و تسييرهم في وظائف مدنية ، كل بحسب الرضا طه أو لسلط عليه. كما كان معارضاً لحكم محكمة الثورة بإعدام "إبراهيم عبد الهادي" (مدر رؤساء الوزارة في ظل النظام الملكي) ، حيث قال حينها أنه يفضل أن ياتل حل المشقة حول علقه دون أن يصدق على هذا الحكم (خلف الحكم بعد ذلك إلى السجن المؤبد ، ثم أخرج عن "عبد الهادي" مسجاً في فبراير ١٩٥٤). هذا إلى جانب معارضته لقرار المجلس بتحديد إقامة "مصطفى للنحاس" رئيس حزب الوفد . وإذا كلفت هذه الخلافات و غيرها قد أوصلت "نجيب" إلى مرحلة الؤاس من إمكانية التعاون مع أعضاء المجلس ، إلا أن ما زاد الطين بلة هو ذلك القرار الذي اتخذ للمجلس بأغلبية أعضائه - في ١٥ يناير ١٩٥٤ - بحل جماعة " الإخوان المسلمين" ، وهو الذي اعتبره "نجيب" تسعفاً في استخلام السلطة من قبل المجلس . راجع في ذلك :

- محمد نجيب ، كلمتي للتاريخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٩.

- ب.ب.ب. فلكيوتن، جمال عبد الناصر و جيله ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١-١٣٢.

(٢) كان "محمد نجيب" قد سبق له أن عبر عن اعتراضه على العديد من قرارات المجلس ، من خلال استقالته المبزل أكثر من مرة ، وهو ما كان يبرر - (إعلامياً) وبقها بـ"مرور نجيب بوعكة صحية".

(٣) يقول "محمد نجيب" في مذكراته عن استقالته هذ : "وكان من الأسباب الرئيسية لتقديم استقالتي ...، سحب أموال الدولة و بعثتها كمصاريف سرية و صرفها دون حساب ، ومظاهر التراء التي بدت على أعضاء المجلس جميعاً ، و المصاريف السرية التي توزع على الأصقاء و الأوصال و تعدد نم الضباط وضمائمهم ، و دولة المخابرات التي يتم إشواها و تعزيزها و يشرف على تنظيمها بعض ضباط المخابرات الأمريكية و بعض الضباط الألمان الذين كانوا يعملون في الجستبر . راجع في ذلك :

- محمد نجيب ، كلمتي للتاريخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠.

ولقد كشف البيان المذكور عن أشياء لم تكن معلومة بعد للجماهير ، من ذلك أن الضباط الأحرار الذين قاموا بحركة ٢٣ يوليو ، كانوا قد قرروا في أثناء تدميرهم -في الخفاء- تلك الحركة ، أن يقدموا للشعب قائداً للثورة من غير أعضاء مجلس قيادة الثورة ، لذلك "الواء محمد نجيب" رغم أنه كان بعيداً عن صفوفهم ، ولخطروه بذلك الاختيار قبل قيام الحركة بشهرين اثنين فوافق . و كان رائدهم في هذا الاختيار "معتة الحصنة و عدم تلويثه بفساد قادة ذلك العهد " . و أكد البيان على أن "محمد نجيب" لم يشارك في أحداث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلا بعد نجاح الحركة ، إذ اجتمع بقادة الضباط الأحرار بعد تسلمهم زمام الأمور ، لتجرى الأحداث بعد ذلك على النحو المعروف<sup>(١)</sup>.

وأضاف البيان : "وبعد أقل من ستة شهور بدأ سيادته (أي نجيب) يطلب بين وقت وآخر من المجلس منحه سلطات تفوق سلطة العضو العادي بالمجلس ، ولم يقبل المجلس مطلقاً أن يحيد عن لائحته التي وضعت قبل الثورة بمسئلين طويلة الأمد تقضي بمساواة كافة الأعضاء بما فيهم الرئيس في السلطة ، فقط إذا تساوت الأصوات عند أخذها بين فرقتين في المجلس فترجح لكفة التي يقف للرئيس بجانبها ...، وأخيراً تقدم سيادته بطلبات محددة وهي : أن تكون له سلطة حق الاعتراض على أي قرار يجمع عليه أعضاء المجلس علماً بأن لائحة المجلس توجب إصدار أي قرار يوافق عليه أغلبية الأعضاء . كما طلب أن يباشر سلطة تعيين الوزراء و عزلهم"<sup>(٢)</sup> ، وكذا

(١) من عجب أن نظل الحقيقة غائبة في مسألة هامة كهذه المسألة ، و ذلك رغم مرور أكثر من ٤٥ عاماً على أحداث الحركة . بيد أن المؤكد في هذا الصدد -دون أن نرجح رأي طرف على آخر ، و لئلا ما كان تاريخ تضام محمد نجيب للحركة - أن تصدر "نجيب" لواجهة الحركة كان واحداً من أسباب نجاحها ، ولعلنا لا نبالغ إذا ما قلنا أن وجوده كان السبب الرئيس في الاستقبال الحافل الذي حظيت به الحركة ، والذي كان يصعب تخفيه إذا ما تسعها وجه شاب - وغير معروف - لم يصل بعد إلى مقتصف مسلكه الرتب العسكرية.

(٢) بليت الانتباه هنا أن المادة ٨ من الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٢، كانت قد أعطت لقيادة الثورة بمجلس قيادة الثورة (والذي كان هو محمد نجيب) الحق في تولى : أعمال السيادة العليا ، وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة و النظام القائم عليها لتحقيق أهدافه ، و حق تعيين الوزراء و عزلهم . وما دلم الأمر كذلك لما الذي يدعو محمد نجيب للمطالبة - إذا كان قد طالب بالفعل - بشيء هو من حقه بموجب نص الإعلان الدستوري !! راجع نص الإعلان الدستوري أسف : لمبحث السابق من عملنا هذا.



سلطة الموافقة على ترقية و عزل الضباط وحتى تنقلاتهم ، أى إنه مطالب إجمالاً  
بسلطة فردية مطلقة . و لقد حاولنا بكافة الطرق .. أن نضعه بالرجوع عن طلباته هذه  
التي تعود بالبلاد إلى حكم الفرد المطلق ، و هو ما لا يمكن أن نرضاه لثورتنا<sup>(١)</sup> ،  
ولكننا عجزنا عن إقناعه عجزاً تاماً و تولت اعتكافاته بين وقت و آخر حتى يجبرنا  
على الموافقة على طلباته هذه ، إلى أن وضعنا منذ أيام ثلاثة أمام أمر واقع مقدماً  
استقلته و هو يعلم أن أى شقاق يحدث فى المجلس فى مثل هذه الظروف لا تؤمن  
عواقبه .. يحدث كل ذلك و البلاد تكافح كفاح المستميت ضد مقتصد فسى مصر  
والمسودان و ضد عدو غادر يربط على حدودها مع خوضها معركة اقتصادية مريرة  
و إصلاحاً لأداة الحكم وزيادة الإنتاج إلى آخر تلك المعارك التي خاضتها الثورة  
ووطنت أقدامها بقرة فى أكثر من ميدان من ميادينها \* .

وانتهى بيان مجلس قيادة الثورة إلى مجموعة من القرارات التي صدرت  
بالإجماع ، و التي نصت على ما يلي:

ولاً: قبول الاستقالة المقدمة من اللواء أركان حرب محمد نجيب من جميع  
الوظائف التي يشغلها.

ثانياً : يستمر مجلس قيادة الثورة بقيادة البكباشي أركان حرب جمال عبد  
الناصر فى تولي كافة سلطاته الحالية إلى أن تحقق للثورة أهم أهدافها و هو جلاء  
المستعمر عن أرض الوطن.

ثالثاً : تعيين البكباشي أركان حرب جمال عبد الناصر رئيساً لمجلس  
الوزراء.

و يختتم البيان قراراته بالقول : " ونعود نكرر أن تلك الثورة تستمر  
حريصة على مثلها العليا مهما لحاطت بها من عقبات و صعاب ، والله كفيل برعايتها  
إله نعم المولى و نعم النصير<sup>(٢)</sup> .

<sup>(١)</sup> يتعين أن نشير هنا إلى تناقض واضح ، فعلى الرغم مما يحويه البيان من حرص على تجنب حكم الفرد  
، نجد أن كل الهياكل الدستورية التي صدرت طوال المرحلة التي نحن بصددنا ( ١٩٥٢-١٩٧٠ ) - وعلى  
نحو ما رأينا فى البحث السابق - قد أكتفت على حكم الفرد ، حيث ملحت لرئيس الجمهورية لفصائل  
- تنقيحية و تشريعية - تلوه بحملها المعصية من ذوى الحزم!!

<sup>(٢)</sup> راجع نص البيان فى:

- عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٦-١٤٠ .

و لقد كان لهذا البيان الذى أذيع على الملأ من إذاعة القاهرة فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤، ونشر فى جميع الصحف المحلية عدوى عظيم لدى شعب مصر، وانطلقت الجماهير فى المدن و القرى بعد أن صدمت بذلك البيان تتسائل عن سر تلك المفاجأة بعد أن استقر فى أذهان الملايين منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢، أن اللواء محمد نجيب هو الثورة و ليس واجهتها فقط كما ادعى بيان مجلس قيادة الثورة. فلتهالت البرقيات على مقر للمجلس بالقاهرة و على دور الصحف المصرية ترفض الاستقالة و تستنكر قبولها و تطالب بعودة محمد نجيب إلى كافة مناصبه السابقة على رأس الجمهورية ومجلس قيادة الثورة و رئاسة الوزراء. واندلعت مظاهرات تلقائية صاخبة فى العاصمة و الأقاليم لتأييد محمد نجيب ضد خصومه، واستمر هذا التظاهر طوال أيام ٢٥، ٢٦، ٢٧ فبراير ١٩٥٤<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن وقع المفاجأة على جمال عبد الناصر و رفقه كان شديداً بحيث أن ظلوا أنهم يسيبلهم للإمساك بزمام الأمور ، وجدوا أن البساط يتمسحب من تحت أقدامهم، وهو ما دفعهم إلى محاولة تهدئة الجماهير الفاضية بإذاعة المزيد من أسباب خلاصهم مع "نجيب". وتولى الصاغ صلاح سالم -صنفته وزيراً للإرشاد القومى- إذاعة بيان بصوته يكشف فيه ما وصفه بـ"مساوئ وعيوب اللواء محمد نجيب"<sup>(٢)</sup>.

وفى الوقت الذى ظن فيه أعضاء مجلس قيادة الثورة أن البيان الجديد سيعزى "محمد نجيب" ويقضى عليه بضربة قاضية لا تقوم له بعدها قائمة ، وأن الجماهير الساخطة على قبول استقالته سوف تنفض من حوله ، كان العكس هو ما يحدث ، إذ استمرت المظاهرات الصاخبة تجوب شوارع القاهرة تطالب بعودة نجيب و تهتف بسقوط خصومه ، وذلك رغم اتهامات الصاغ صلاح سالم الذى لم يتورع أن يقول فى رئيسه (اللواء محمد نجيب) ما لم يقله مالك فى الخمر<sup>(٣)</sup>.

(١) وحيد زكى ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨-١٥٩.

(٢) نظر فى تفصيل ما جاء فى بيان صلاح سالم :

- المرجع السابق، ص ١٥٩-١٦٢.

(٣) المرجع السابق، ١٦٢.

والحق أن مظاهرات التأييد لمحمد نجيب لم تكن في صفوف الشعب وحده، بل تجرّت أيضاً في صفوف الجيش وخاصة في "سلاح الفرسان" (الذي ينتمي له "خالد محيي الدين" العضو الوحيد المؤيد لمحمد نجيب من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة)، والذي عارض ضباطه لتجاهل مجلس قيادة الثورة، وانقسم الجيش على نفسه انقساماً يهدد بالخطر، فريق مع اللواء نجيب، وفريق مع مجلس قيادة الثورة وزعيمه القطي للبكاشي جمال عبد الناصر. بل وظهر الشقاق داخل مجلس قيادة الثورة نفسه، حيث جمع خالد محيي الدين أنصاره من الضباط والجنود المواليين لمحمد نجيب وجمهروا في تكتلات سلاح الفرسان، بينما اجتمع الفريق الآخر الموالي لمجلس قيادة الثورة في مبنى القيادة، وهم بعضهم بمحاصرة سلاح الفرسان بمدافع الميدان، وبالتهديد باستخدام الطيران. وهكذا تصاعدت الأحداث على نحو لم يدر بخلد أحد من أعضاء مجلس قيادة الثورة، واضطر "جمال عبد الناصر" هو وفريقه أن ينحسروا -ولو مؤقتاً- أمام هذا الريح العاصف، وانتهى الأمر إلى حل وسط يقرر عودة "نجيب" إلى رئاسة الجمهورية، واحتفاظ "عبد الناصر" برئاسة مجلس الوزراء<sup>(١)</sup>.

وبطبيعة الحال فقد قوبلت عودة محمد نجيب إلى منصب رئاسة الجمهورية بفرحة شعبية عارمة، وعبرت الجماهير عن فرحتها بمظاهرات اجتاحت سلمية أحياء تطوف شوارع القاهرة طوال يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٤. وكان المتظاهرون يهتفون بحياة محمد نجيب وحياة الديمقراطية، كما ردد بعض المتظاهرين هتافات عدائية ضد مجلس قيادة الثورة، فوقعت اشتباكات بينهم وبين رجال الأمن والبوليس الحرسى، وأطلقت قوات الأمن الرصاص مما أدى إلى إصابة البعض، ولقى القبض على عدد آخر، وتقرر على أثر هذه الحوادث وقف الدراسة في الجامعات الثلاث (جامعة

---

(١) كان مجلس قيادة الثورة قد قرر في بادئ الأمر - وبالتحديد في ليلة ٢٦ فبراير ١٩٥٤- إعادة نجيب إلى رئاسة الجمهورية وتعيين خالد محيي الدين رئيساً لمجلس الوزراء وحل مجلس قيادة الثورة وتسمية عبد الحكيم عامر عن قيادة الجيش، ثم عدل عن كل ذلك، لينتهي الأمر إلى الصيغة المشار إليها مع استمرار مجلس قيادة الثورة قائماً وبقاء عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة.

القاهرة، جامعة عين شمس ، جامعة الإسكندرية) اعتباراً من أول مارس ١٩٥٤ ولمدة أسبوع ثم مُتد لأسبوع آخر<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت أحداث شهر فبراير ١٩٥٤ هامة وخطيرة ، فإنها رغم ذلك لم تكن سوى جولة واحدة في معركة متصلة تدور حول الاستيلاء على السلطة و البقاء فيها ، ذلك بأن ما شاهده شهر مارس من أحداث كان أشد أهمية و أكثر خطورة.

ففى ٥ مارس ١٩٥٤ ، و على أثر لاجتماع لمجلس قيادة الثورة ، أصدر المجلس مجموعة من القرارات التاريخية ، حيث أعلن إلغاء الرقابة على الصحف واتخاذ الإجراءات الفورية لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريق الاقتراع العام المباشر على أن تجتمع خلال يوليو ١٩٥٤ ، و يكون لها مهمتان:

الأولى: مناقشة مشروع الدستور الجديد و إقراره.

والثانية: القيام بمهمة البرلمان إلى الوقت الذى يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقاً لأحكام الدستور الذى ستقره الجمعية التأسيسية.

وقرر المجلس أيضاً إلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية ، على أن يكون لمجلس الثورة سلطة السيادة لحين اجتماع البرلمان<sup>(٢)</sup>.

وفى ٨ مارس ١٩٥٤ ، قرر مجلس قيادة الثورة عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل أحداث شهر فبراير ، حيث أعيد تعيين اللواء محمد نجيب رئيساً لمجلس قيادة الثورة و رئيساً لمجلس الوزراء إضافة إلى رئاسته للجمهورية ، بينما تنحى عبد الناصر عن رئاسة الوزارة (التي تولاها لأيام معدودة) ، و قبل أن يعود نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة . ويبدو أن الذى أدى إلى إعادة الأوضاع إلى سابق عهدها هو عدم إمكان التوصل إلى اتفاق حول تحديد اختصاصات رئيس الجمهورية من ناحية ، وتحديد علاقته بمجلس الوزراء و مجلس قيادة الثورة من ناحية أخرى . و ذلك رغم ما بذل من جهود فى هذا السبيل ، من خلال اجتماعات عديدة عقدت فى مجلس قيادة

(١) للمرجع السابق ، ص ١٦٨-١٧٠.

(٢) راجع فى شأن قرارات ٥ مارس ١٩٥٤:

- محمد نجيب ، كلمتى للتلويخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٧-١٢٨.

- عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٥-١٤٦.

الثورة و في منزل الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة ، و رغم تشكيل لجنة فرعية من خمسة أعضاء ( ثلاثة من أعضاء مجلس الثورة و وزيرين مدنيين ) لتحديد تلك الاختصاصات<sup>(١)</sup>.

كان طبيعياً و الحال كذلك أن تستشعر جموع الشعب أنها قد خرجت منتصرة، وأن رياح الديمقراطية الحقة قد هبت على ساحة الحياة السياسية في مصر ، و أن فجراً جديداً على وشك الظهور ، بيد أن هذا لم يكن صحيحاً ، فرياح الديمقراطية لم تثبت أن تزول ، و الفجر الجديد لم يقر له أن يولد!!

فيقدر ما حملته تلك القرارات من قرحة إلى قلوب الملايين من أبناء الشعب المصري ، بقدر ما أثارته من قلق في صدور فريق من ضباط الجيش ، لاسيما وقد جنحت بعض الصحف المصرية - منذ تحررت من قيد الرقابة - إلى الهجوم على تصرفات العديد من الضباط ، الأمر الذي جعلهم يعتقدون أن العودة إلى الديمقراطية تعنى الإضرار بهم و محاسبتهم على ما ارتكبوه من مخالفات ، و ذلك إلى جانب حرمانهم من الميزات العديدة التي راحوا يتمتعون بها منذ نجاح الحركة . و لقد استغل عبد الناصر و رفاقه هذا الشعور لصن استغلال توصلاً لإلغاء قرارات مارس ، واتبعوا في ذلك تكتيكاً ماهراً لا يستهدف إلغاء تلك القرارات مباشرة ، وإنما لجئوا إلى وسيلة عكسية ألا وهي تضخيم هذه القرارات حتى يتفجر الموقف بمرمته<sup>(٢)</sup>.

والحق أن هذه الخطوة قد نجحت غاية النجاح ، ففي جلسة مجلس قيادة الثورة المنعقدة في ٢٥ مارس ١٩٥٤ ، راح عبد الناصر و رفاقه يتلاعبون بالموقف، حيث بدأ الاجتماع باقتراح من عبد اللطيف البغدادي بإلغاء قرارات ٥ مارس و ذلك حتى تعود الأمور إلى سيرتها الأولى من أمن و استقرار<sup>(٣)</sup>. و بطبيعة الحال فقد اقترح خالد محيي الدين في المقابل التمسك بقرارات ٥ مارس ، و تكفل عبد الناصر قاتلاً

(١) وحيد زائف ، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨-١٧٩.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٢.

(٣) كان عبد الناصر قد رب لوقوع عدة انفجارات في وقت واحد (١٩ مارس ١٩٥٤) و لكن في أماكن متفرقة من القاهرة ، و ذلك حتى يثير بلبلة في نفوس الناس و يشعروهم بعدم الاطمئنان إذا ما عادت الحياة العادية و يرسخ في اعتقادهم أن بقاء مجلس قيادة الثورة هو السبيل الوحيد للاستقرار. راجع في ذلك : - عبد اللطيف البغدادي ، مفكرات عبد اللطيف البغدادي "الجزء الأول" ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٦.

أن مجلس قيادة الثورة سينتهي من عمله يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ وأن الأحزاب ستعود إلى وضعها السابق، بينما ارتفع صوت صلاح سالم بأن كل شيء يجب أن يعود إلى صورته القديمة ، و أضاف عضو آخر أن هذا يستدعي الإفراج عن كل المعتقلين<sup>(١)</sup>!! ويقول "محمد نجيب" في مذكراته عن هذه الجملة : كان الموقف مرسوماً ومبنيًا على خطة كنت حتى تلك اللحظة أجعلها وإن كنت أشعر بها . كان انتقالهم المفاجئ من التقيض إلى التقيض يدل على وجود تدبير ما ...فلا يعقل أن يوافقوا موافقة غير مشروطة على عودة الأحزاب و الإفراج عن كل المعتقلين " <sup>(٢)</sup>.

هكذا إذن سارت الخطة في طريقها المرسوم ، حيث استمر الاجتماع لخمس ساعات متصلة ، و انتهى إلى ما عُرف في تاريخ "حركة يوليو" بـ"قرارات ٢٥ مارس"، و التي أعلنها للصاغ صلاح سالم للشعب، و تقضى بالآتي<sup>(٣)</sup>:

- ١- يسمح بقيام الأحزاب.
- ٢- للمجلس أن يؤلف حزباً<sup>(٤)</sup>.
- ٣- لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على الانتخابات.
- ٤- تنتخب الجمعية التأسيسية انتخاباً حراً مباشراً بدون تعيين أى فرد ، ويكون لها السيادة و السلطة الكاملة ، و تكون لها سلطة البرلمان كاملة فسي فترة الانتقال.
- ٥- يحل مجلس الثورة في ٢٤ يوليو ١٩٥٤ ، و تعتبر الثورة منتهية و تسلم البلاد لممثلي الأمة.
- ٦- تنتخب الجمعية التأسيسية رئيساً للجمهورية بمجرد انعقادها.

كان البادئ من هذه القرارات أن الديمقراطية قد انتصرت ، و أن نجيب قد فرض سطوته و أمسك بزمام الأمور، بيد أن العكس كان هو الصحيح ، ذلك بأن هذه

(١) وجد رافت ، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣.

(٢) محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) كان لا ترد وقتها - في عصر الحديث عن عودة الحياة الديمقراطية - أن قادة حركة يوليو سوف يؤلفون حزباً مبدئياً يفوضون به الانتخابات لعملية الجمعية التأسيسية.

القرارات كان لابد وأن تثير ثائرة الكثيرين ، لا بين ضباط الجيش وحدهم ممن يهيمهم الإبقاء على امتيازاتهم التي حصلوا عليها ، بل و أيضاً ثائرة الكشبيين في صفوف الشعب وخاصة أولئك الذين تحسنت أوضاعهم في ظل الحركة من عمال وفلاحين خاصة و قد تمتع العمال بقبولهم من الفصل للتصفي ، و حظى الفلاحون بثمار الإصلاح الزراعي. وهذا هو بالضبط ما عول عليه عبد الناصر ورفاقه في مجلس قيادة الثورة.

غير أن عبد الناصر لم يشأ أن يكرر نفس الخطأ ، الذي وقع فيه في أحداث فبراير ١٩٥٤ ، و التي لم يكن قد مضى عليها سوى شهر واحد ، و لذلك فقد رتب الأمر - تعسباً لأي خطأ في التوقع - و حشد المظاهرات التي تحركت في أيام ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ مارس ، كما دبر لقيام عمال للنقل العام و السكك الحديدية بإحتراب عام. وتكثفت معالم الخطة عندما سارت المظاهرات مطالبة بإلغاء قرارات مارس واستمرار الثورة ، مرددة الهتاف الفريد : "تسقط الديمقراطية" و "تسقط الأحزاب"<sup>(١)</sup>. و هكذا اكتملت عناصر خطة عبد الناصر ، فيينا تفجرت المظاهرات الحاشدة عبر أرجاء البلاد ، و امتلأت شوارع العاصمة بسيارات للنقل المحملة بالعمال والفلاحين و جماهير "هيئة التحرير"<sup>(٢)</sup> أو شبابها ، وهم يهتفون: "لا أحزاب ، لا برلمان، لا تنكز يا جمال ، لا حزبية ، لا انتخابات"<sup>(٣)</sup> ، بينما كل ذلك يحدث ، كان قطاعاً كبيراً من ضباط الجيش - من جميع الأسلحة - يتجمعون في تكتلاتهم ،

(١) يروي 'خالد محيي الدين' في هذا الصدد ، أن عبد الناصر قد صارحه بعد حودته (أي عودة خالد محيي الدين) من المنفى ، أنه قد رتب لحركة ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ مارس ، ولعل له عبد الناصر بصراحة تامة: "ما لتقت المسلحة مش دقمة قررت تحرك ، و قد كلتي الأمر أربعة آلاف جندي". راجع في ذلك ، و في تفاصيل ما رده المتظاهرون :

- خالد محيي الدين، والآن نكلم ( القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ، ١٩٩٢ ) ، ص ٢٩٨ ، ص ٣١٢-٣١٤.

♦ لا يغوتني أن تشير هنا إلى أنها ربما كانت المرة الأولى - ولعلها ستكون الأخيرة- في تاريخ مصر ، التي يخرج فيها الناس ليرفضوا حريتهم و ينادون بسقوطها!!

(٢) "هيئة التحرير" هي أول تنظيم شعبي ينشأ في ظل حركة يوليو.

(٣) ب.ج. فلكيوتس ، جمال عبد الناصر و جيله ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٥.

ويطلبون الاعتصام إلى أن تلغى قرارات ٥ و ٢٥ مارس ، و يحلون مجلس قيادة الثورة مسئولية ما قد يقع من أحداث إذا لم تجب مطالبهم<sup>(١)</sup>.

كان طبيعياً والحال كذلك أن تموت قرارات ٥ و ٢٥ مارس في مهدها ، حيث أعلن صلاح سالم - بعد اجتماع للمؤتمر المشترك بين مجلسى الوزراء و قيادة الثورة<sup>(٢)</sup> - فى مساء ٢٩ مارس ١٩٥٤ عن قرارين هامين<sup>(٣)</sup> :

ولاً : لإجراء تنفيذ قرارات ٥ و ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال فى العاشر من يناير سنة ١٩٥٦.

ثانياً : بشكل فوراً مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف و الهيئات و المناطق المختلفة و يحدد تكوينه و اختصاصاته بقانون.

هذا و يلاحظ أن قرارات ٥ و ٢٥ مارس لم ترق النور أبداً حتى بعدما انتهت فترة الانتقال ، كما أن المجلس الوطنى الاستشارى المشار إليه لم يتكون أو يعقد مطلقاً !!

كانت هذه هى سطور النهاية فى 'أزمة مارس' ، تلك الأزمة التى بدأت بانتصار اللواء محمد نجيب على معارضيه فى مجلس قيادة الثورة و فسى داخل صفوف القوات المسلحة ، و انتهت بانتصار البكباشى عبد الناصر و رفائقه فى مجلس قيادة الثورة لتتصارأ سلاحاً على اللواء محمد نجيب و أنصاره . و الحق أن ما بين تلك البداية و هذه النهاية لم يكن مجرد شهر فى عمر الزمن ، ولكنه كان دهرأ فى عمر أمة كانت أن تضع لقدامها على بداية طريق تنيرده شمس الحرية ، فما لبثت أن سقطت فى هوة سحيقة يحفها الظلام من كل جانب !!

ولقد عاشت مصر بعد هذه الأزمة فترة عصيبة ، ذلك بأن صورة جديدة للحياة السياسية قد راحت تتشكل ، أو لنقل بجارة أخرى أن الفرصة قد واثت جمال عبد الناصر و رفائقه لكى يسيطروا نفوذهم على كل ما من شأنه أن يزيد قوتهم و يثبت

(١) وحيد رانت ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٩.

(٢) تخلف الوزراء المنحليين الذين قدموا استقالاتهم بعد قرارات ٢٥ مارس عن حضور هذا الاجتماع ، وهم الدكتور " حلمى بهجت بدوى و عبد الجليل العمري و وليم سليم حنا و عباس صابر و حسن بخادى.

(٣) محمد نجيب ، كلمتى للتفريع ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٥.



أقدامهم على منصة حكم مصر ، و هي الفرصة التي أضمنوا استغلالها غاية الإحسان.

ففي ٥ أبريل ، أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً يتضمن الآتي<sup>(١)</sup>:

- ١- محاسبة المسؤولين عن الفساد في العهود الماضية ، و إبعادهم عن العمل في محيط السياسة ، و حرمان عدد منهم من حقوقه السياسية.
- ٢- تطهير الصحافة.
- ٣- منح سلطات للمسؤولين في الجامعات لضمان انتظام الدراسة بها.
- ٤- ألغت في إصدار قانون لحماية الثورة، و الأسس التي يقوم عليها المجلس الوطني.
- ٥- إقامة مشروعات هامة لمصلحة مختلف طبقات الشعب ، و تنشيط الاقتصاد القومي، و القضاء على الفساد.
- ٦- اختيار عناصر صالحة في مجالس البلديات ، و حل مشكلة المواصلات بالقاهرة.

وقد تُرجم هذا القرار بعد ذلك إلى إجراءات تنفيذية ، فلما عن إبعاد المسؤولين عن الفساد في العهود الماضية عن العمل السياسي ، فقد صدر - في يوم ١٤ أبريل - قرار يحرم كل من سبق له أن تولى الوزارة في الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ( أي في العشر سنوات السابقة على قيام الحركة ) - وكان منتمياً لأحزاب الوفد أو الأحرار الدستوريين أو الهيئة السعيدة - من حق تولى الوظائف العامة و من كافة حقوقه السياسية، و من حق تولى وظائف مجالس إدارة النقابات والهيئات و ذلك لمدة عشر سنوات . ولقد أصدر من هذا القرار ٢٢ وزيراً وقيادياً، و ٨ وزراء دستوريين ، و ٨ وزراء سعيدين ، و طبق ضمناً على ستة من أعضاء "لجنة الخمسين" (وهي اللجنة التي تشكلت في ظل حركة يوليو لإعداد مشروع دستور لم يقدر له أن يرى النور)، و هم على زكي المرابي، و محمد صلاح الدين، و عبد السلام

(١) راجع في ذلك :

- أحمد حروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو . مصر و الصعريون - الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥١.

فهمى جمعة، و مكرم عبيد ، ومحمود غالب، و الدكتور عبد الرزاق السنهوري (الذى نزع بهذا القرار من منصبه فى رئاسة مجلس الدولة، وهى عقوبة واضحة لموقفه المؤيد لقرارت مارس)<sup>(١)</sup>.

وأما بصدد تطهير الصحافة فقد قرر مجلس قيادة الثورة فى اليوم نفسه (٤ أبريل) حل "مجلس نقابة الصحفيين" بدعى أن سبعة من أعضائه البالغ عددهم اثنى عشر عضواً قد تقاضوا مصروفات سرية ، وذلك فى انتقام صريح من كل الذين أبدوا "محمداً نجيباً" و قرارت مارس<sup>(٢)</sup>.

وخلال الأيام التى اتخذت فيها هذه الإجراءات ، لم يكن الموقف داخل القوات المسلحة هادئاً تلم الهدوء، فلم يزل بعض ضباط سلاح الفرسان يتحركون فى سرية لتكوين رأى عام معارض لما انتهت إليه الأمور. بيد أن عبد الناصر أثر ألا يدع مجالاً لأى تنبير، حيث سعى إلى إبعاد "خالد محبى الدين" عن مصر<sup>(٣)</sup>، فى نفس الوقت الذى لجرى فيه حركة تنقلات فى صفوف قيادة سلاح الفرسان<sup>(٤)</sup>.

ووصلت الأمور غايتها عندما عين جمال عبد الناصر رئيساً للوزراء، وشكل وزارته الأولى فى ١٨ أبريل ١٩٥٤، ولتى ضمت ثمانية من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، بينما اكتفى اللواء محمد نجيب برئاسة الجمهورية للتى يتولاها بغير صلاحيات فعلية ، و مرت الأيام ثم الشهور من تاريخ هذا التعديل الوزارى ، وجمال عبد الناصر وزفاله يتعلمون إلى اليوم المسيد الذى يتخلصون فيه من محمد نجيب ، و قد انتهت الفرصة المرتقبة بعد حلات الاعتداء على "جمال عبد الناصر" فى ميدان

(١) للمرجع السابق.

(٢) راجع فى تفصيل ما جرى فى نقابة الصحفيين:

- للمرجع السابق، ص ٣٥١-٣٥٢.

(٣) كان "خالد محبى الدين" -كما أشرنا من قبل- هو العضو الوحيد من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة الذى يؤيد محمد نجيب، كما أنه و بحكم انتمائه إلى سلاح الفرسان كان من الممكن أن يشير الحيد من المشاكل لجمال عبد الناصر ، إذا لم يكلف عبد الناصر بمجرد قبول الاستقالة لتى قدمها خالد يوم ٢ أبريل ١٩٥٤، و لكنه أصر على سفره خارج مصر.

(٤) حوكم عدد كبير من ضباط سلاح الفرسان بعد تلكه بتهمة القيام بمحاولة لقلب نظام الحكم.

المنشية بالإسكندرية في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤<sup>(١)</sup>، الذي اتهم فيه نذر من التنظيم العسري لجماعة الإخوان المسلمين<sup>(٢)</sup>، كما وجهت أصابع الاتهام إلى محمد نجيب باعتباره متواطئاً مع الجماعة<sup>(٣)</sup>. وذلك صراعاً ما أعلن في ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ عن قرار لمجلس قيادة الثورة بإعفاء اللواء محمد نجيب من جميع المهام التي كان المجلس قد كلفه بها، وذلك مع تحديد إقامته مع عائلته بقصر المرج (وهو قصر كانت السيدة

<sup>(١)</sup> كان عبد الناصر يخطب في الجماهير، عندما أطلقت عليه ثمانى رصاصات لم تصبه واحدة منها، ولكنها أحدثت حالة من الذعر والقوضى، وبطل جمال وفقاً إلى أن واصل خطبه قائلاً: «لزموا أسلحتكم.. لا تتحركوا، فإذا قامت فستقل الثورة، لأن كل فرد منكم هو جمال عبد الناصر». وقد كان لبركات عبد الناصر هذه ليل البحر في الجماهير التي رأت فيه قائداً شجاعاً لا يهاب الموت في سبيل الوطن. والحق أن هذا الحادث سجل محاملاً بالعديد من الشكوك، إذ ذهب خيال البعض إلى أنه كان منبراً من جانب عبد الناصر و فريقه، وذلك لتحقيق أهداف ثلاثة هي: بناء بطولية شعبية سريعة لشخص عبد الناصر، والقضاء على شوكة الإخوان المسلمين وإظهارهم كمجموعة من المتطرفين، ولتغيير التكلمين نهائياً من شخص محمد نجيب بإظهاره بمنظر الضالع مع جماعة الإخوان و المتمسك معهم ضد مجلس قيادة الثورة. وقد حقق الحادث تلك الأهداف الثلاثة جميعاً، وكان نقطة تحول لصالح عبد الناصر. بيد أنه من الصعوبة بمكان التحقق من صحة هذا التصور، خاصة و أنه غاب عن الحيلة أغلب أولئك الذين كان بإمكانهم الكشف عن حقيقة هذه الواقعة. راجع في شأن هذا التصور:

- وحيد رافت، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٨.

<sup>(٢)</sup> بدأت في أعقاب هذا الحادث، واحدة من أكبر حملات الاعتقال التي شهدتها مصر، حيث كُتلي القبض على المئات ممن ينتمون إلى الإخوان المسلمين، وأُحيلوا إلى محكمة خاصة سميت «محكمة الشعب»، وكانت برئاسة جمال سالم و عضوية أنور السادات و حسين الشافعي و ثلاثتهم من أعضاء مجلس قيادة الثورة، و نُهيت المحكمة جلساتها في أقل من شهر حيث بدأت أعمالها في ٩ نوفمبر و أصدرت أحكامها في ٤ ديسمبر ١٩٥٤ بإعدام سبعة من كبار المتهمين هم محمود عبد الحليم و يوسف طلعت و إبراهيم الطيب و هنادي نوير و الفايح محمد فرغلي و الأستاذ عبد القادر عودة المصري و المستشار السابق حسن البهضيي المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، الذي خفض حكم الإعدام الصادر ضده إلى المؤبد، بينما تم إعدام ستة الآخرين، كما قضت المحكمة المذكورة على آخرين من جماعة الإخوان بخصومات مبنية للحرية تتراوح بين الأشغال الشاقة المؤبدية و الأشغال الشاقة المؤقتة. راجع في ذلك:

- المرجع السابق، ص ١٩٥.

<sup>(٣)</sup> لم يثبت إطلاقاً أن محمد نجيب قد تورط في هذا الحادث بأي شكل من الأشكال. راجع في ذلك:

- اتقوني لكتنج، ناصر ترجمة: شكر إبراهيم سعيد (بيروت: دار و مكتبة الهلال، ١٩٨٥)، ص ١٠١.

زينب الوكيل حرم للزعيم مصطفى النحاس قد أعدته لنفسها ثم صادرتة محكمة الثورة) . كما تقرر أن يبقى منصب رئاسة الجمهورية شاغراً و أن يستمر مجلس قيادة الثورة في تولي كافة سلطاته بقيادة جمال عبد الناصر<sup>(١)</sup>.  
و إذا كانت هذه هي النهاية الرسمية لمحمد نجيب كرئيس للجمهورية ، إلا أننا نستطيع القول بأن رئاسته كانت قد انتهت بالفعل مع نهاية أزمة مارس، ذلك بأنه قد ظل طوال تلك الفترة -من ٢٩ مارس ١٩٥٤ وحتى منتصف نوفمبر من نفس العام- رئيساً فخرياً و رمزياً محروماً من السلطة الفعلية<sup>(٢)</sup>.  
هكذا إنَّ تحدثت ملامح الواقع السياسي الذي عاشته مصر في تلك حركة يوليو ، ذلك الواقع الذي راح جمال عبد الناصر يخط ملامحه، بعد أن سهلت له فرصة الاغتراف بالسلطة ، و بعد أن اقترب منه كرسى "الرجل رقم ١".

---

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو 'مصر و الصكريون- الجزء الأول' ، مرجع سبق ذكره، من ٣٥٩.

(٢) وحيد زاهي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٨.

## ممارسة النشاط الحزبي ما بين ثلاوثي والحزب الواحد والتمهيدية الحزبية،

كانت مصر تعاني -لبن قيام حركة يوليو ١٩٥٢- من تجربة حزبية ميترنة ، فيها من عوامل القتل أكثر مما فيها من أسباب للتجاح ، و ذلك على نحو ما عرضنا في تمهيدنا لهذا الباب. و ليس من شك في أن هذا القتل قد كان من وراء المسهولة التي اتخذ بها رجال الحركة قرارهم بحل الأحزاب القائمة<sup>(١)</sup>، بعد مرور أقل من ستة شهور على نجاح حركتهم.

والحق أن "حركة يوليو" لم تكثف بحل جميع الأحزاب السياسية القائمة ومصادرة أموالها لصالح الشعب على نحو ما نص إعلان الحل الصادر في ١٦ يناير ١٩٥٣ ، و لكنها سرعان ما أصدرت - في ١٨ يناير ١٩٥٣ - مرسوماً بقانون يحظر تكوين أى حزب سياسى جديد ، كما يحرم على أعضاء الأحزاب السياسية المنحلة والمتمتتين إليها القيام بأى نشاط حزبي على لية صورة من للصور<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> راجع في شأن تفاصيل مرحلة ما قبل حل الأحزاب:

- عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي و السياسى فى مصر ، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩-١٢٧.

- رؤوف عباس حامد (محرر)، الأحزاب المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٥) ، ص ٣٢٩-٣٧٤.

<sup>(٢)</sup> كانت حركة يوليو قد أصدرت - في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ - مرسوماً بقلون لتنظيم الأحزاب السياسية ، ونص هذا القانون في -لته الأولى على أن المقصود بالحزب السياسى هو : "كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشغل بالثئون السياسية للدولة الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق أهداف معينة عن طريق متصل بالحكم. و لا يعتبر حزباً سياسياً الجمعية أو الجماعة التى تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية". ولقد تقدمت جماعة الأخوان المسلمين" بالقتل لوزارة الداخلية بطلب لتسجيل الجماعة كحزب سياسى ، بيد أن هذا الطلب قد تم سحه بناء على نصيحة من جمال عبد الناصر ، الذى اعتبر أن الجماعة تنتمى إلى الفئة لثقافية التى حددتها المادة الأولى من القانون ، و التى لا تعد لجماعة-

و إزاء الفراغ الناتج عن حل الأحزاب السياسية القائمة ، كانت حركة يوليو قد شرعت في إقامة تنظيم سياسي أسمته "هيئة للتحرير" حيث أعلن عن ميلاده هذه الهيئة في احتفال أقيم في ٢٣ يناير ١٩٥٣ بمناسبة مرور ستة أشهر على حركة الجيش<sup>(١)</sup>.

و يخلص برنامج "هيئة التحرير" - التي تولى جمال عبد الناصر "أمانتها العامة - في السعي إلى : "تحرير من جميع أنواع الاستعمار ، و إجلاء القوات الأجنبية عن وادي النيل ، و تمكين السودان من تقرير مصيره دون أنسى تأثير خارجي ، و دعم الصلات مع للشعوب العربية للوصول إلى تحقيق التعاون الفعال بينها في شتى الميادين ، و تعزيز ميثاق جامعة الدول العربية " . و بالنسبة للميدان الداخلي تضمن برنامج الهيئة العمل على : "ترجيح للنظام الاقتصادي إلى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية ، و حسن توزيع الثروة و وسائل الإنتاج و استغلال موارد البلاد الطبيعية ، و تشييد الصناعات على نطاق واسع ، و تشجيع استثمار رؤوس

---

سمها حزباً سياسياً . وفقاً لأغلب الكتابات التي تناولت هذا الجانب ، فإن المقصود من خطوة عبد الناصر هذه هو حماية الجماعة من قرار حل الأحزاب السياسية الذي صدر بعد ذلك بأربعة شهور . و يبدو أن رجال الحركة قد أرفوا أن يستفيدوا من شعبية "جماعة الإخوان" ، و ذلك باعتبارها القوة الشعبية الوحيدة التي تستطيع معارضة الحركة جماهيرياً . و لكن سرعان ما سابت العلاقة بين الطرفين عندما اكتشف عبد الناصر و رفاقه أن قيادة الجماعة قد شكلت جهازاً سرياً داخل الجيش و الشرطة ، و هو الأمر الذي أدى إلى صدور قرار من مجلس قيادة الثورة - في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢ يناير ١٩٥٤ - بحل جماعة الإخوان ، و ذلك باعتبارها حزباً سياسياً ، و لكن قرار الحل باعتقال المرشد العام للجماعة (حسن الهضيبي) و معه ٤٥٠ عضواً من الإخوان ، ثم لم يلبث "عبد الناصر" أن بدأ الإخراج عنهم عندما تصاعدت أحداث أزمة مارس مع نجيب . و عادت الجماعة إلى ممارسة نشاطها السري ، إلى أن كان حادث المنشية الذي تعرض فيه عبد الناصر لمحاولة اغتيال فاشلة ، و ليس من شك في أن هذا الحادث - الذي اتهم فيه الإخوان - قد مثل نقطة تحول خطيرة في علاقة "جماعة" بحركة يوليو ، وفي جملة نشاطها السياسي فيما بعد . راجع في تفاصيل ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٣٧١-٣٧٢ .

- ريتشارد ميتزل ، الإخوان المسلمون ترجمة : عبد السلام وضوان ، مني أنيس " (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٥ ) ، ص ١٧٧-٢٥٥ .

(١) عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي و السياسي في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

الأموال فيها ، وكفالة الحقوق والحريات الأساسية من الساجدين السياسية والاجتماعية ، وتأمين المواطنين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من هذا البرنامج ، فقد جاء بيان إنشاء الهيئة الجديدة موضعاً لها ليست حزباً ولا جمعية "بل هي مصر كلها منظمة ..." ، وذلك في معنى أنها "تنظيم شعبي" لكافة المواطنين ، يهدف إلى توحيد كل الجهود والطاقت لتحقيق للجلاء الكامل عن أرض الوطن ، فضلاً عن سعيه لتحقيق برامج الثورة وأهدافها<sup>(٢)</sup>.

هذا ، بيد أن "هيئة التحرير" لم يكتب لها النجاح في مهمتها هذه ، إذ لم يظهر لها - من الناحية العملية - أي تولد فعلي كتتنظيم شعبي له استقلاله وتميزه عن أجهزة الدولة ، كما أنها عجزت عن القيام بأهم عملين كان يمكن أن ينمطا بها في ذلك الوقت المبكر لنجاح حركة يوليو ، وهما : الكفاح الشعبي ضد الإنجليز في منطقة القناة ، وبناء الحركة القبلوية لمنتفضي الإصلاح الزراعي. والغريب في هذا الصدد ، أن أجهزة حكومية هي التي تصدت للقيام بهاتين المهمتين<sup>(٣)</sup>!

وعلى أية حال ، فقد استغندت "هيئة التحرير" أغراضها بعدما ترسب على حرب ١٩٥٦ من التخليص من أي قيد كان يربط مصر ببريطانيا. ويبدو أن نية جمال عبد الناصر كانت قد اتجهت نحو إنشاء تنظيم سياسي جديد ، بعدما انتهت فترة الانتقال التي حدثتها الحركة في إعلائها الصادر في ١٦ يناير ١٩٥٣ بثلاث سنوات.

(١) راجع في شأن برنامج "هيئة التحرير" :

- المرجع السابق ، ص ١٤٤-١٤٥.

(٢) محسن خليل ، القانون الدستوري والسياسة المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨١.

(٣) طارق البشري ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٠.

♦ يتعين أن نشير هنا إلى أن هيئة التحرير قد قامت بدور لا يمكن إغفاله في أثناء أزمة مارس ، إذ خرج شهبها في مظاهرات حاشدة لتأييد جمال عبد الناصر ورفقه ضد محمد نجيب ومؤيديه ، وذلك على نحو ما أشرنا في موضع سابق . كما لعبت هيئة التحرير دوراً ملموساً في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين في أعقاب نكسة عبد الناصر من حادث المنشية في أكتوبر ١٩٥٤ ، حيث حرق رجال الهيئة المركز العام للإخوان واستولوا على مقرهم. وعندما كانت جماهير الإخوان تستقل عبد الناصر بين يديها المعروف "الله أكبر والله الحمد" ، كانت جماهير الهيئة تردد خلاف "الله أكبر والعزة لمصر". راجع :

- رؤوف عباس حلف (محرر) ، أريسون علماً على ثورة يوليو دراسة تاريخية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٢) ، ص ٨٥.

وعلى ذلك فقد أعلن "عبد الناصر" في اليوم الأخير لفترة الانتقال ( ١٦ يناير ١٩٥٦ ) عن دستور جديد هو "مستور ١٩٥٦" (١) .

ولقد نصت المادة رقم ١٩٢ من هذا الدستور على أن : يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ، ولحث الجهود لبناء الأمة بناءً سليماً من النواحي السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية . ويتولى الاتحاد للقومي الترشيع لمعضوية مجلس الأمة . وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

ولستأدأ إلى النص السابق ألغيت هيئة التحرير - رسمياً - في ٢ ديسمبر ١٩٥٦ ، ونقلت ملكية فروعها في المدن و الأقاليم إلى "الاتحاد القومي" (٢) ، الذي جرى تشكيل لجنته التنفيذية في ٢٩ مايو ١٩٥٧ ، أي بعد نحو عام من إقرار للدستور (٣) .

و لقد أوضح البيان الصادر عن تلك اللجنة هوية هذا التنظيم الجديد فقال أن الاتحاد القومي : " هو مجموع مواطني الجمهورية ، حكاماً و محكومين ، وقد اجتمعوا لتحقيق مجتمع واحد هو المجتمع الاشتراكي التعاوني ، و هو منظمة قومية عربية تعمل على تحقيق وحدتنا . ووحدة الشعب العربي الذي جمعه و تجمعه أصول تاريخية و روحية و وحدة كما جمعه و تجمعه وحدة اللغة و العقائد و التقاليد و الدم و المصالح المشتركة " . وجاء في البيان أن : " الأحزاب السياسية قد فشلت في الماضي في تحقيق معنى الحياة الديمقراطية السليمة بأن يكون لكل فرد حق الاشتراك في بناء

---

(١) غرض هذا الدستور على الاستفتاء الشعبي في ٢٣ يوليو ١٩٥٦ ، و عمل به من تاريخ موافقة الشعب عليه في الاستفتاء .

(٢) نقت فكرة الاتحاد القومي من النظام البرتغالي ، حيث كان الديكتاتور سالازار - الذي حكم البرتغال حكماً مطلقاً لمدة ٢٤ عاماً - يحدد في حكمه على تنظيم سياسي بنفس الاسم . و انك أولاد "عبد الناصر" واحد من ضباط الفرع الثاني (على صبرى) إلى البرتغال ، لدراسة لتطبيق البرتغالي لهذا النظام . راجع في ذلك :

- أحمد حروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو مجتمع جمال عبد الناصر - الجزء الثاني ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٢ ) ، ص ٧٥٨ .

(٣) رؤوف عباس حاد ( محرر ) ، أروعون علماً على ثورة يوليو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٢ .



وطنه و الإذلاء بوجهة نظره في كل ما يخصه من مشاكل سواء أكان ذلك في حدود محلية أم بالنسبة للدولة كلها مع التقيد برأى الأغلبية ، وأن الاتحاد القومى إنما قام لتحقيق هذا الأمل ، فجعل لكل عضو فى كل لجنة من لجان القرى ، ليلبالغ عددها أكثر من أربعة آلاف قرية ، حق مناقشة ما يهم قريته كأحد مولطنى القرية و ما يهم البلاد كلها كواحد من ملايين المواطنين والجمهور.. و يستطيع الاتحاد القومى أن يحثر على الخطأ و ينادى بإصلاحه و يتلمس للصلوب فيطالب بتحقيقه و هذا هو السبيل الصحيح لإقامة ديمقراطية بلمية".

و يضيف البيان : " و سيعمل الاتحاد القومى على تخطيط السياسة العامة للبلاد ، و ستقوم الحكومة بتنفيذ هذا التخطيط ، و ينظم للقانون الإدارة المحلية نفسى جميع المستويات، فى المحافظة و فى المدينة و فى القرية . و للمجالس المحلية هى التى ستتخذ السياسة العليا للدولة فى مختلف المستويات" (١).

ولطه مما يسترعى الانتباه فى هذا البيان ، هو إشارته إلى إقامة المجتمع الاشتراكى التامونى " باعتباره أهم أهداف ذلك التنظيم. و فى ذلك دلالة واضحة على اتجاه حركة يوليو نحو اليسار ، نحو الاشتراكية و المجتمع الاشتراكى، رغم أن كلمة اشتراكية لم يرد لها ذكر فى دستور ١٩٥٦ " ، لا فى وصف الدولة أو نظام الحكم القائم بموجب ذلك الدستور و لا فى تصنيف للنظام الاقتصادى السائد فى ظله (٢).

لما ما يستدعى الإشارة حقاً ، فهو ذلك الدور الذى أنطه دستور ١٩٥٦ -وفقاً لنص المادة ١٩٢- بالاتحاد القومى ألا و هو حقه فى الترشيح لعضوية مجلس الأمة، ذلك بأن هذا الحق يعنى فى مضمونه أن تقتصر العضوية فى مجلس الأمة على أولئك الذين يزكهم "الاتحاد القومى" ، الخاضع بدوره للرئيس جمال عبد الناصر الذى كان يجمع بين رئاسة الجمهورية و رئاسة هذا الاتحاد (٣). وهو ما يعنى بعبارة أخرى أن

(١) راجع فى نص البيان : - وجد رلفت ، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.

(٢) تأكدت ملاحق للتوجه نحو اليسار بعد ذلك فى أكثر من موضع ، فثمة من خلال قوانين التسليم التى صدرت فى صيف ١٩٦١ ، وثمة من خلال الميثاق الوطنى الذى أعلنه عبد الناصر عام ١٩٦٢ ، وثمة وثيقة فى دستور ١٩٦٤ المرفقة. راجع فى ذلك : - المرجع السابق، ص ٩٢-٩٣.

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٣-٩٤.

رئيس السلطة التنفيذية كان هو نفسه رئيس التنظيم الشعبي المسؤول عن اختيار أعضاء السلطة التشريعية<sup>(١)</sup>

كان طبيعياً إذن في ظل وضع كهذا ، أن تغيب فكرة المعارضة عن مجلس الأمة، ذلك بأن العلاج قد تم من المنبع ، حيث اعترض الاتحاد القومي على قرابة نصف عدد المرشحين لعضوية المجلس<sup>(٢)</sup>.

ليس هذا قصب ، و إنما امتد الأمر ليشمل أعضاء المجلس في إنشاء عضويتهم، فما أن تقدم واحد من الأعضاء ( الصاغ محمد أبو الفضل الجيزاوي) بسؤال إلى زكريا محيي الدين وزير الداخلية حول عدد المعتقلين الشيوعيين و أسباب اعتقالهم، حتى استشاط غضب قيادة الاتحاد القومي ، خاصة و قد لفتن السؤال بطلب لإنشاء معارضة داخل المجلس . و كان رد الفعل الطبيعي هو فصل العضو مقدم السؤال -ومعه خمسة آخرين سائوه في طلبه- من عضوية الاتحاد القومي وإن استمرت عضويتهم في مجلس الأمة إلى حين<sup>(٣)</sup>.

و لم يطل الأمد في لتنتظر ذلك الحين ، فمع إعلان الوحدة مع سوريا ، تم تعيين مجلس موحد للبلدين<sup>(٤)</sup> ، و بطبيعة الحال فقد أسقطت العضوية عن النواب

---

(١) اعترض الاتحاد القومي على ترشيح ١١٨٨ مرشحاً من بين ٢٥٠٨ كانوا قد تقدموا للترشيح . راجع : - أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٢ يناير مجتمع جمال عبد الناصر - الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥.

• ولعل الغريب في الأمر حقاً أن ثمة كتابات قد أشادت بنزاهة الانتخابات التي أجريت بين من تبقى من مرشحين و عددهم ١٢٢٠ كان يتعين انتخاب ٣٥٠ من بينهم لعضوية مجلس الأمة . وبذلك هؤلاء على نزاهة الانتخابات بسقوط بعض أقرباء أعضاء مجلس قيادة الثورة، بيد أنهم يتسبون - في غيرة إزدائهم- أن التاجين و الراسيين سواء، فتكلم لثناء الاتحاد القومي ، و لكن يبدو أنه كان قد استقر في أذهان هؤلاء أن كلمة "انتخابات" مرادفة لكلمة "تزوير" !!

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٠.

(٣) على أثر إعلان الوحدة بين مصر و سوريا في فبراير ١٩٥٨، شرع في تشكيل لجان للاتحاد القومي في سوريا ، على غرار اللجان الموجودة في مصر ، و تلك باعتبار أن سوريا هي الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة و من أجل سد الفراغ الناتج عن حل الأحزاب القائمة في سوريا وقتها.

الذين فصلوا من الاتحاد القومي، وعن غيرهم ممن أظهروا ولائاً منقوصاً للاتحاد ولرئيسه.

و على أية حال ، فلم يصمد الاتحاد القومي طويلاً ، حيث عبر عبد الناصر عن فشل الاتحاد القومي - ضمن مناقشات ما سُمي بالمؤتمر الوطني في ٢ يوليو ١٩٦٢ - بقوله : " إذا كان من الحق الآن أن نمارس للنقد الذاتي وهو ضروري ، فإنه لا بد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التي قُبلت أو جرت محاولات إقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها... " (١).

ولقد جاء اعتراف عبد الناصر بفشل الاتحاد القومي ، كنتيجة مباشرة لانفصال سوريا عن مصر ، خاصة و أن أقطاب الانفصال في سوريا كانوا من قيادات الاتحاد القومي هناك ، حيث تكاثرت أعداد الوحدة مع تطبيق عبد الناصر للقوانين الاشتراكية في سوريا ، و هو الأمر الذي كان سبباً رئيسياً في تجمع القوى الانفصالية و تحركها. وهو ما تنولوه عبد الناصر في الخطاب الذي لقاه يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٦١ ( اليوم التالي للانفصال ) ، بقوله : " هذه الحركة التي قامت بها هذه القوة الصغيرة تقوم وتعلن أنها ضد القرارات الثورية.. القرارات الاشتراكية التي أعلنها من أجل القضاء على الاستغلال والاستبداد ، ومن أجل إقامة عدالة اجتماعية... " (٢).

وهكذا لم يستطع الاتحاد القومي أن يحمي دولة الوحدة، و ما دعت إليه من نظام اشتراكي ، و ما بشرت به من تحقيق وحدة عربية شاملة . ولقد أرجع عبد الناصر فشل الاتحاد القومي في مهمته إلى ما أسماه بـ"انقضاء الرجعية" (٣) ، وذلك بقوله : " إنا قلنا إن إنا بفعل الاتحاد القومي ، و يكون الاتحاد القومي ليطار من الوحدة الوطنية يجمع جميع المتناقضات ، على أن تحل هذه المتناقضات بالطرق

(١) طارق بشري، الديمقراطية و نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥١.

(٢) رؤوف عيسى حامد ، أربعون عاماً على ثورة يوليو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٧.

(٣) تشير "الرجعية" في فكر عبد الناصر إلى أصحاب المواقف المميزة في عهد ما قبل حركة يوليو ، و هم أولئك الذين طبقت عليهم - في ظل الحركة - قوانين الإصلاح الزراعي أو التعليم أو العزل من العمل السياسي ، أو فرضت عليهم الحراسة أو اعتقلوا أو حُددت إنتميتهم . بيد أنها ( أي الرجعية ) قد ظلت بجانب ذلك تهمة تلصق بكل من يعارض فكر عبد الناصر.

السلمية داخل الاتحاد القومي، وجمعنا الإقطاعيين مع الرأسمالية المستغلة ، و أنينا فرصة لكل الناس أنهم يدخلوا الاتحاد القومي ، و يمكن من الناحية دى كنا سلام النية شوية .و أخذنا طبعاً فى سوريا لدرس حينما انقضت الرجعية و حينما تكثرت الرجعية فى العالم العربى ضد مبادئ العدالة الاجتماعية اللى أعلنها فى بلدنا ، ووجئنا أن الأساس اللى بنى عليه الاتحاد القومي لم يكن بالأساس السليم ، ضد العقل و ضد الطبيعة ، و إن إحنا كنا طبيين جداً ، عايزين نلم الإقطاعى اللى أخذنا منه ألف فدان مع للفلاح اللى وزعنا عليه خمس فدانين و كنا نعتبر إن كله واحد" (١).

و لما كانت هذه هى رؤية الزعيم ، فقد كان طبيعياً أن تتبلور فى صورة قرارات ، حيث صدر - فى يناير ١٩٦٢- قانون بعزل بعض اللغات من العمل السياسى و منعت بموجبه من مباشرة حقوقها السياسية لمدة عشر سنوات. وهذه اللغات هى من تطبق عليها أى من قوانين الإصلاح الزراعى و حددت ملكيتها، ومن أممت لهم أسهم فى الشركات تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه ، وكذلك من ثبتت اشتراكه فى إضداد الحياة السياسية أو استغلال للثقافات العمالية أو المهنية أو الجمعيات التعاونية ، إلى جانب أولئك الذين فرضت عليهم الحراسة أو اعتقلوا أو حددت إقامتهم (٢).

وقبل صدور قانون العزل ، و بالتحديد فى ٤ نوفمبر ١٩٦١، أصدر عبدالناصر بياناً أعلن فيه تشكيل "لجنة تحضيرية" تعد لتكوين "المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية" ، لتكون مهمتها دراسة الطريقة التى يتم بها تجميع ممثلين لالتنوع الحقيقية الأصيلة للشعب المصرى عن طريق الانتخاب ، بحيث ينعقد هذا المؤتمر فى يناير ١٩٦٢ و يفتح بقرار من الرئيس ، بدعم فيه مشروعاً "الميثاق للعمل الوطنى" على ضوء التجارب و الأهداف الثورية معاً، ثم تجرى مناقشته فى جلسات علنية (٣).

(١) راجع نص هذه الفقرة من خطاب عبد الناصر الذى ألقاه عند الحد العلوى فى عام ١٩٦٣، فى :  
- محمد عبد الحز نصر ، فى المجتمع و نظم الحكم ( الإسكندرية : دار نشر الثقافة ، ١٩٦٦ ) ،  
ص ٢٠٧-٢٠٢.

(٢) طارق البشرى، الديمقراطية و نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) رؤوف عباس حامد (محرر)، أروعون علماً على ثورة يوليو ، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨.

وبالفعل تشكلت اللجنة التحضيرية في ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ من ٢٦٠ عضواً، ينتمون إلى فئات متعددة، فمنهم الوزراء والمحافظين والعسكريين وأساتذة الجامعات، إلى جانب سكرتيري الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي وممثلين عن العمال بالإضافة إلى ممثلين عن الصحافة والإعلام. وعقدت اللجنة ثمانية عشر اجتماعاً (٢٥ نوفمبر - ٣١ ديسمبر ١٩٦١)، أُنِيت كلها على الهواء مباشرة في الإذاعتين المسموعة والمرئية، أثارت خلالها روحاً ديمقراطية لتقنعتها البلاد، وبهذا أن مصر تضع أقدامها على أعتاب مرحلة جديدة، يرجع فيها النظام نفسه، ويرسم ألق مستقبل جديد<sup>(١)</sup>. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث!!

فيعد أن تمت انتخبات تكوين المؤتمر الوطني على مراحل متتالية، تبعاً لتباين الفئات المنتخبة<sup>(٢)</sup>. فتم جمال عبد الناصر إلى المؤتمر - في جلسته الأولى المنعقدة في ٢١ مايو ١٩٦٢ - مشروعاً لـ "ميثاق العمل الوطني"، ومشروعاً آخر للتنظيم السياسي الجديد المسمى "الاتحاد الاشتراكي العربي". ولحق أن كلا المشروعين قد خلا من أي أثر لتلك الروح الجديدة وإن كنا -بالفعل- صورة جديدة للناس الروح

---

(١) المرجع السابق .

• ومن ملامح هذه الروح الديمقراطية، أن عرضت على عبد الناصر فكرة لتجديسة الحزبية، ولكنه عارضها معتبراً أن فكرة تشكيل الأحزاب مرفوضة لأنها ستعبر عن مصالح اجتماعية متنافرة. ومن نكاته أيضاً أن طلب المفكر خالد محمد خالد بالديمقراطية، فلما وجهه بالمعارضة قال: "أظن أن مرحلة ما قبل الثورة قد شهدت حياة سياسية تتطوى على كثير من الفساد، ولكي أطمأ أيضاً أن هذه الحياة السياسية كانت تتطوى على كثير من الجد والعمل الطيب". وهو كلام لم يكن - رغم بساطته - من السهل قوله أو نقله. راجع في ذلك:

- أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٢ يوليو "مجمع جمال عبد الناصر - الجزء الثاني"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٢) ضم المؤتمر نحو ١٧٦٠ عضواً (٣٧٩ من القلاحين، ٣١٠٠ من العمال، ١٥٠ عن الرأسمالية الوطنية، ٢٩٢ عن الفئات المهنية، ١٣٥ موقتاً، ٢٢ سيدة، ١٠٥ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد، ١٠٥ من طلاب الجامعات والكليات. هذا بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التحضيرية). راجع في ذلك:

- رؤوف عباس حامد (محرر)، أروعون عفاً على ثورة يوليو، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩.

التقدمة تماماً مثلما يخلع هواء التتكر وجهاً لبيتكروا خلف وجه آخر. نعم. لقد كان هذا هو ما حدث بالضبط<sup>(١)</sup>.

و بمجرد أن وافق المؤتمر القومي على إصدار "الميثاق" - كما قدمه عبد الناصر و بدون أي تعديل<sup>(٢)</sup> - في ٣٠ يونيو ١٩٦٢، انتهى الوجود الرسمي للاتحاد القومي، وحل محله التنظيم السياسي الجديد ألا وهو "الاتحاد الاشتراكي العربي". ولعل الجديد الذي جاء به الاتحاد الاشتراكي هو فكرته عن تحالف قوى الشعب العاملة<sup>(٣)</sup>، و التي حصرها "الميثاق" و "مستور ١٩٦٤ المؤقت" في خمس فئات هي: "الفلاحون، والعمال، والجنود، والمثقفون، و الرأسمالية الوطنية"<sup>(٤)</sup>. ولقد حدد

(١) كان عبد القادر قد طلب إلى عدد من زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين إعداد مشروع الميثاق حسب تصوراتهم ولكنه بوصفهم أفراداً لا مجلساً - وهو ما يشير إلى أن فكر الضباط قد بايت له الطبة حتى في ظل غياب مجلس قيادة الثورة - راجع في ذلك: - المرجع السابق.  
(٢) أرفق بالميثاق تقرير مدعى بلجنة المقاتلة، وهي اللجنة التي شكلت من مائة عضو لإعداد رد على مشروع الميثاق.

(٣) يتعين هنا أن نشير إلى ملاحظتين:

أولاً: أن لفظة التحالف لفظة غير مأهولة الاستخدام بصدد العلاقة بين فئات المجتمع الواحد، وإن كانت شائعة الاستخدام بصدد علاقات ما بين الدول. ولعل الشائع في علاقة فئات المجتمع الوطني أو هيئاته وجماعته هو استخدام ألفاظ كالتعاون أو الاتحاد أو الائتلاف.

ثانياً: أن الفكرة ليست وأيدة الواقع المصري، و إما هي فكرة مأهولة عن الحيد من السدول الشيوعية، وخاصة يوغوسلافيا. ومنها نقتل لفظة "تحالف"، و التي كانت تستخدم في يوغوسلافيا بنفس الصياغة تقريباً، حيث أطلق عليها اسم "التحالف الاشتراكي للشعب العامل". وهو تنظيم سياسي شعبي شبه مفتوح، أنشأه الشعب و لم يكن تنظيماً حكومياً نشأ بقرار من رجال الحكم. وقد كان ذلك التحالف - في يوغوسلافيا - مكوناً من جماعة شيوعيين و شركائهم - من غير الشيوعيين - في حرب التحرير ضد الغزاة الألمان. ومن الواضح أن بنية التحالف في يوغوسلافيا قد نشأت نشأة طبيعية حيوية بين مختلف قوى الشعب، إن حركة ثورية تحريرية شبيهة، و هو امر جد مختلف عن الواقع في مصر. راجع في شأن هاتين الملاحظتين و غيرها:

- عبد الحيد متولى، الهريات العامة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧-٢٣٥.

(٤) غنى عن البيان أن النظم الشيوعية التي نقلت عنها عبارة تحالف قوى الشعب العاملة لا تحترف بوجود ما سمي - عندنا - بالرأسمالية الوطنية. إذ بعد الرأسمالي - في نظر ماركس و أنصاره - رمزاً للاستغلال، و ذلك حتى لو وصف بأنه وطني! راجع في ذلك: - المرجع السابق، ص ٢٢٤.

الميثاق ضرورة أن يحتوى التحالف على جهاز سلمي دخله ليجد العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ، و يبلور الحوافز الثورية للجماعات و يتحسس احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات<sup>(١)</sup>.

وهكذا نص الميثاق على تنظيم شامل للتحالف ، يتضمن جهازاً سياسياً يقوده، وهو الذى عُرف فيما بعد باسم "طلبة الاشتراكيين" و الذى تأخر تكوينه إلى عام ١٩٦٤. هذا بينما تولى عبد الناصر بنفسه إدارة عمل الاتحاد ككل فور الإعلان عن قيامه، ودونما انتظار لتكوين الجهاز السياسى<sup>(٢)</sup>.

أما البناء الدلخى للاتحاد، فقد شكّل فى مرحلته الأولى بالانتخاب على مستويات تتصاعد من الوحدات الأساسية حتى القمة، وذلك خلال الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٦٥، ثم شكّل بطريقة للتحسين (١٩٦٥-١٩٦٨) ، إلى أن عاد مبدأ الانتخاب فى عام ١٩٦٨ ، وكان ذلك يجرى فى كل مرة بقرار من رئيس الجمهورية الذى هو ذاته رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى<sup>(٣)</sup>.

ومن الجدير بالملاحظة - فى هذا السياق - أن المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية كان قد فوض الرئيس جمال عبد الناصر سلطة اختيار مؤسسى الاتحاد الاشتراكى عن طريق اختيار ما سُمى حينئذ باللجنة التنفيذية العليا المؤقتة، التى وضعت النظام الأساسى للاتحاد . وهو ما يعنى أن المؤتمر الوطنى قد منح السلطة للتنفيذية الحق فى إنشاء التنظيم السياسى الشعبى، الأمر الذى طبع التنظيم بطابع الإدارة و بتقاليدها الليبروالراطية، وذلك حتى بات واضحاً أن الاتحاد الاشتراكى هو "حزب الحكومة" . وليس أدل على ذلك من أن الترقى داخل الاتحاد قد ارتبط - دائماً - بالتحسين أو التوجه و ليس بالانتخاب الحر ، فضلاً عن اعتماد الاتحاد على الحكومة فى الجانب الأكبر من تمويل ميزانيته<sup>(٤)</sup>!!

(١) راجع فى ذلك : الميثاق وقلوب الاتحاد الاشتراكى العربى (الناشر: دار القومية للطباعة والنشر)، ص ٤٢.

(٢) رؤوف جليش حامد (محرر)، أربعة عشر عاماً على ثورة يوليو، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢-١٠٤.

(٣) طارق البشرى، الديمقراطية و نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٣-٢٥٤.

(٤) رؤوف جليش حامد(محرر)، أربعة عشر عاماً على ثورة يوليو ، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤-١٠٦.

وإذا كان الاتحاد الاشتراكي لم يستطع الخروج من عباءة السلطة التنفيذية ، فإن المواطن المصري لم يكن بإمكانه ألا يرتدى عباءة الاتحاد الاشتراكي ، ففضلاً عن اشتراط لتحقاقه بالاتحاد كمعضو عامل حتى يحق له - كمواطن - الترشيح لمجلس الأمة<sup>(١)</sup>، راحت كل الجهات تشتت نفس الشرط ، فعضوية المجالس المحلية ، ومجالس إدارة للتقنيات المهنية و العمالية ، ومجالس إدارة الشركات ، ومجالس إدارة الجمعيات ، وحتى مجالس إدارة الأندية الرياضية صارت مرتبطة بعضوية للمرشح العاملة في الاتحاد الاشتراكي<sup>(٢)</sup>.

ليس هذا فحسب ، وإنما ارتبط الاستمرار في أى منصب من المناصب السابق عرضها باستمرار العضوية العاملة في الاتحاد الاشتراكي ، فإذا ما سقطت عضوية الاتحاد عن صاحب المنصب زال عنه منصبه. ويزيد الأمر عجباً إذا ما عرفنا أن النظام الأساسي للاتحاد قد أعطى للجهاز السياسي وحده الحق في الفصل من العضوية العاملة للاتحاد ، وبالتالي فإنه ليس ثمة ضمانات لمراجعة هذه السلطة التي ملحت للجهاز<sup>(٣)</sup>.

كان طبيعياً و الحال كذلك أن تتدافع الجماهير إلى الانضمام لعضوية الاتحاد الاشتراكي، سواء في ذلك من اقتنعوا بفكره و بناءه أو من اتخذوه ميلاً يقرّبهم من السلطة أو يحميهم من عقابها. وليس أدل على ذلك من أن عند الذين أقبلوا أنفسهم - خلال العشرين يوماً الأولي لفتح باب عضوية الاتحاد - قد بلغ ٤,٨٨٥,٩٣٢ شخصاً<sup>(٤)</sup>!!

(١) أيدل رئيس الجمهورية - في ٢٧ فبراير ١٩٦٤ - تعديلاً جديداً على المادة الخامسة من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ ، والقاسية بشروط الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، فأضاف إلى الشرط الخامس الذي كان يشترط أن يكون المرشح عضواً عاملاً في الاتحاد الاشتراكي، أن تكون قد مضت على عضويته هذه مدة سنة على الأقل ، كما أضاف ثلاثة شروط أخرى و هي ألا تكون أملكه و أمواله قد فرضت عليها الحراسة ، و ألا يكون ممن حددت ملكيتهم الزراعية، و ألا يكون ممن طبقت بشأنهم القوانين الاشتراكية. راجع في ذلك :

- عفا أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩.

(٢) رؤوف عباس حامد (محرر)، أريعون علماً على ثورة يوليو، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥.

(٣) أفرجع السابق.

(٤) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو بمجتمع جمال عبد الناصر - الجزء الثاني ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧.



وأمام هذا العدد الكبير من الراغبين في عضوية الاتحاد الاشتراكي ، اضطرو القاتمون على الاتحاد إلى اتباع وسيلة الاستبعاد من العضوية بدلاً من وسيلة الاختيار التي كانوا قد جحدوها سلفاً . و صدرت كشوف الاستبعاد لمن سبق أن اعتقلوا أو جندت إقامتهم أو أمت لهم أموال تجاوز عشرة آلاف جنيه أو أدانت التقارير سلوكهم، وكان معنى ذلك استبعاد كل أفراد القوى السياسية في مرحلة ما قبل الحركة، إلى جانب استبعاد الأخوان المسلمين و الشيوعيين ، و الاقتصار على أولئك الذين بدأت اهتماماتهم السياسية بعد الحركة. بيد أن اللجنة التنفيذية العليا قد استثنت من كشوف الاستبعاد سبع فئات ، ألا وهي : الضباط الذين اشتركوا في حركة يوليو، وأعضاء هيئات التدريس في الجامعات و المعاهد العليا، و المدرسين و النظراء، و الصحفيين و المنتمين لأجهزة الإعلام، و أعضاء مجالس النقابات العمالية و المهنية، و أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية و أعضاء المؤتمر ، ومن طبقت في شأنهم قرارات اشتراكية بما لا يزيد عن عشرة آلاف جنيه<sup>(١)</sup>.

و هكذا لم يعد هناك فارق كبير - من الناحية التنظيمية - بين الاتحاد الاشتراكي و التنظيم السابق عليه ( الاتحاد القومي ) ، فكلاهما تكون من مركز السلطة فكان مطعماً لانضمام الملايين، وكلاهما تحملت مسؤولية إقامته و تشكيله و قيادته عناصر تنتمي - في أغليبتها - إلى المؤسسة العسكرية<sup>(٢)</sup>. و لعل أبرز ما تميز به الاتحاد الاشتراكي هو وجود حد أدنى من الانضباط التنظيمي، ويرتد ذلك لسي المقام الأول إلى اعتماده على مصدر فيزيولوجي محدد هو "الميثاق"، الذي كان بمثابة للمرجع لقيادات الاتحاد الاشتراكي ، فمنه يستلهمون حركتهم ، وفي إطار نصوصه يحدون اتجاهاتهم<sup>(٣)</sup>.

بقي أن نشير إلى أمرين بصدد تميز الاتحاد الاشتراكي عن للتنظيمين السابقين عليه ، ألا وهما : احتواء الاتحاد الاشتراكي على تنظيمات داخلية أو تحتية ،

(١) المرجع السابق.

(٢) كان قلب التنظيم في الاتحاد القومي مكوناً من ١٦ ضابطاً و ٨ مدنيين، بينما تشكلت الألفة العامة لسي الاتحاد الاشتراكي من ٩ ضباط و ٣ مدنيين . و الخلية في الحالتين - كما هو واضح - كانت للمسكريين.

راجع لي ذلك - - المرجع السابق ، ص ١٥٩، ٢٠٧.

(٣) رؤوف عباس حامد (محرر) ، أربعون عاماً على ثورة يوليو ، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٦.

وتخصيص نسبة لا تقل عن خمسين في المائة من مقاعد تنظيمات الاتحاد المختلفة للفلاحين و العمال.

فأما عن الأول ، فقد احتوى الاتحاد الاشتراكي على تنظيم أو جهاز سياسي في داخله هو "طلبة الاشتراكيين" ، و الذي سبق أن أشرنا إلى تأخر تشكيله إلى عام ١٩٦٤ ، كما تولد في داخله ما سُمي بـ"تنظيم الدعاة" و "منظمة للشباب الاشتراكي" . وهي في مجموعها لا تخرج عن الخط السياسي و الفكري للتنظيم الجامع ، و سوف نحاول - في عجلة - أن نعرض للخطوط الرئيسية لدور هذه التجمعات التي بدأ دورها في الظهور خلال النصف الثاني لعقد الستينيات<sup>(١)</sup>.

فبالنسبة لطلبة الاشتراكيين ، فلقد سبق أن ذكرنا أن الميثاق قد نصص على ضرورة إنشائها و أسماها "الجهاز السياسي" داخل التحالف<sup>(٢)</sup>. و قلنا أن دورها هو تجنيد العناصر الصالحة للقيادة و تنظيم جهودها ، إلى جانب تحسين احتياجات الجماهير و سبل تحقيقها . وذلك في معنى أن يكون "الاتحاد الاشتراكي" هو الجبهة المريضة التي تضم قوى التحالف ، بينما يكون جهازه السياسي بمثابة الحزب الذي يضم طلائع الاشتراكيين من بين قوى التحالف<sup>(٣)</sup>.

ولعل الغريب في الأمر ، أن عبد الناصر قد اشترط أن يكون التنظيم مسرياً ، و ألا يقبل الأعضاء فيه إلا بعد عرض الأسماء عليه ، و برر الرئيس هذه السرية برغبته في الحيلولة دون تكثف القوى الأخرى ضد العناصر المختارة من ناحية ، و دون متاجرة الأعضاء بعضويتهم من ناحية أخرى<sup>(٤)</sup>.

و مهما يكن من أمر سرية هذا التنظيم ، فقد تركزت مهمته الأساسية في كتابة التقارير التي ترفع بدورها إلى لجان أعلى لتصل في النهاية إلى يد رئيس

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٧.

(٢) أطلق على "طلبة الاشتراكيين" اسمين آخرين هما : "التنظيم الطليمي" و "التنظيم السري" و لمزيد من التفصيل حول دور هذا التنظيم داخل الاتحاد الاشتراكي ، راجع :

- جمال سليم ، التنظيمات السرية للثورة ٢٣ يوليو في عهد جمال عبد الناصر ( القاهرة : مكتبة منبوي ، ١٩٨٢ ) ، ص ٦١-١٤٥.

(٣) رؤوف عباس حامد (محرر) ، أربعون عاماً على ثورة يوليو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٧.

(٤) المرجع السابق ، ص ١٠٨.

الجمهورية . وعلى ذلك فقد أضحي التنظيم السري جهازاً لنقل المعلومات و اتجاهات للرأى العام إلى السلطة ، وتحولت اجتماعاته إلى شكل مقبى من أشكال نفاق السلطة، تارة بالتأييد، و تارة بالتبرير . وهو الأمر الذى خرج بالتنظيم عن المهمة الموكولة إليه كجهاز يقود الاتحاد الاشتراكي<sup>(١)</sup>.

وقدما يتعلق بما عُرف باسم تنظيم للدعاة" ، فلقد جاءت نشأته كرد إيجابى على الفعل الذى منى به للتنظيم الطليعى ، حيث تمثلت أهداف للتنظيم فى "اختيار و إعداد جماعة من الدعاة للقيام بأعباء الدعوة الاشتراكية طبقاً لنصوص الميثاق"<sup>(٢)</sup> . وتولى القيام بتنفيذ هذه الأهداف مجموعة متجانسة من الكتائب اليساريين، ولكن سرعان ما تصدى لهم "على صبرى" أمين عام الاتحاد الاشتراكي ، بثمة إقامة تنظيم مواز للاتحاد الاشتراكي، وهى نفس التهمة التى أنت إلى قيام أجهزة الأمن بإلقاء القبض على عدد منهم<sup>(٣)</sup>.

أما " منظمة للشباب الاشتراكي" ، فكانت محاولة جديدة لتطوير النظام من الداخل، حيث أعان عبد الناصر - فى يناير ١٩٦٥ - أمام مجلس الأمة "أن المهمة الأساسية التى يجب أن نضعها نصب أعيننا فى المرحلة القادمة هى أن نمهد الطريق لجيل جديد يقود الثورة فى جميع مجالاتها السياسية و الاقتصادية و الفكرية " . ومن هنا كان لابد من توجيه عناية خاصة للجيل الجديد من الشباب و تجميعه و تنقيفه بثقافة متمثلة ليتحمل مسؤولياته فى المستقبل ، فى إطار الأهداف و المثل التى سعت القيادة - ممثلة فى جمال عبد الناصر - إلى إرسائها. فأنشئت "منظمة الشباب" من جيل الثورة، مستقلة -إلى حد كبير- عن الاتحاد الاشتراكي، و أولها الرئيس عبد الناصر عناية خاصة ، وحشد مئات الألوف من الشباب و الشابات فى معسكرات

(١) راجع فى ذلك :

- المرجع السابق، ص ١٠٨-١٠٩.

- عبد العظيم رمضان ، الوثائق السرية لثورة يوليو " الجزء الأول" ( القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧ ) ، ص ٣١.

(٢) جمال سليم، التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو فى عهد جمال عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.

(٣) رؤوف عباس حامد (محرر)، أربعون عاماً على ثورة يوليو، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

انتشرت في طول البلاد و عرضها، دُربوا من خلالها ففى دورت تثقيفية، وبدأوا ضمناً - منذ أعلن رسمياً عن قيام المنظمة فى يوليو ١٩٦٦- أن عمالية إعداد كوادر اشتراكية من الشباب تسير بخطى منظمة<sup>(١)</sup>.

و لم تثبت المنظمة أن تحولت إلى تنظيم سياسى متمسك ، قادر على الحركة المستقلة. وهذا تحرك الهاجس الأمنى، خاصة و قد لوحظ أن زمام المنظمة قد لُوشك أن يفلت من أيدي القيادة السياسية و أجهزتها ، فكان قرار حلها بعد تصفية العناصر المستتيرة فيها بحملة اعتقالات لقادتها فى أكتوبر ١٩٦٦<sup>(٢)</sup>.

وهكذا عجزت التنظيمات التي ولدت لدخل الاتحاد الاشتراكي ، عن أن تبث فيه الحياة كقوة سياسية شعبية مؤثرة ، وحتى عندما تبثت قيادة "الاتحاد" تنظيمياً شبابياً خالصاً ، انفلت الزمام ، مما آذن بضرورة مراجعة التجربة كلها و تصحيحها ، ليس على ضوء ما حدث للتنظيم السياسى الوحيد فصدب، و إنما على ضوء ما حل بالوطن كله من هزيمة عسكرية و لتكلمة وطنية<sup>(٣)</sup>.

هذا عن التنظيمات للدخالية التي احتواها الاتحاد الاشتراكي ، أما عن تخصيص نسبة لا تقل عن خمسين فى المائة من مقاعد تنظيمات الاتحاد المختلفة للفلاحين والعمال فحدث و لا حرج. ذلك بأن هذا التخصيص قد جاء فى إطار منظومة متكاملة، حيث نص "النظام الأساسى" للاتحاد الاشتراكي على أن واحداً من أبرز أهدافه هو : "حماية الضمانات التي قررهما الميثاق و هي :

□ كفالة الحد الأدنى لتمثيل العمال و الفلاحين فى جميع التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، بحيث يراعى فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي

(١) المرجع السابق.

(٢) يتعين أن نشير هنا إلى أن المظاهرات الطلابية الشبيهة التي اندلعت - فى فبراير ١٩٦٨- بالجامعات المصرية ، لم تكن سوى محصلة لفكر عناصر منظمة الشباب و كوادرها. وفيها طالب المتظاهرون - بجرأة وتحدى- بمحاسبة جنية للممولين عن هزيمة يوليو ١٩٦٧، وبما فى ذلك محاسبة جمال عبد الناصر نفسه . و هو اللداء الذى سرعان ما استجاب له عبد الناصر ، حيث أصدر ما سُمى ببيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ فى محاولة منه للترجمة و التصحيح.

(٣) المرجع السابق، ص ١١١.

العربي نفسه أن تكون نسبة العمال والفلاحين ٥٠% على الأقل ، باعتبارهم  
أغلبية الشعب التي طال حرماتها من حقوقها الأساسية.

- مبدأ القيادة الجماعية.
- دعم التنظيمات التعاونية و النقابية.
- إرساء حق النقد و النقد الذاتي.
- نقل سلطة الدولة إلى المجالس المنتخبة تدريجياً<sup>(١)</sup>.

و إذا كان " الميثاق " قد أقر حملة هذه الضمانات ، وإذا كان الاتحاد  
الاشتراكي قد آل على نفسه أن ينفذها . فالحق أن شيئاً من تلك الضمانات لم يتحقق ،  
فلم تعرف مصر طوال هذه المرحلة قيادة جماعية إلا على الورق ، و لم تدعم  
التنظيمات التعاونية و النقابية إلا من حيث كثرتها على تأكيد النظام و تمجيد قيادته ،  
و لم يمارس حق النقد و النقد الذاتي سوى فرد واحد هو جمال عبد الناصر ، و أخيراً  
لم تنقل سلطة الدولة إلى المجالس المنتخبة لا خطوة واحدة و لا بالتدريج ذلك لأنها قد  
ظلت حبيسة أراج مكتب القائد و الزعيم.

لما يصدد الضمانة الباقية ، ألا وهي تخصيص نصف مقاعد الاتحاد الاشتراكي  
على الأقل - للعمال و للفلاحين ، فقد كانت هذه هي الضمانة الوحيدة التي وجدت  
نصيهاً من التطبيق ، ربما لأنها أبعد هذه الضمانات عن المنطق السليم<sup>(٢)</sup> .  
بيد أننا نستطيع القول - رغم ذلك - بأنها قد طبقت تطبيقاً مشوهاً ، حيث تم  
التحايل على توصيف العامل و الفلاح ، على نحو مكن ضابطاً ينتمون إلى تنظيم

(١) انظر : - الميثاق و قانون الاتحاد الاشتراكي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٩-١٠٠ .

(٢) ليس من شك في أن النظام المصري قد انفرد عن سائر نظم السياسة في العالم - شرقه و غرباً -  
بتخصيصه لهذه النسبة ، التي قررها - لأول مرة - دستور ١٩٦٤ المؤقت و سار على نهجها فيها دستور  
١٩٧١ الدائم . وإذا كان الرئيس عبد الناصر قد استوحى فكرته هذه من النظام السوفيتي السابق ، والذي  
كان ينص في دستوره على أن : الاتحاد السوفيتي هو دولة العمال و الفلاحين ، فقد لاقه من هذا النظام  
نفسه لم يقر مثل هذه النسبة ، بل أن الإحصائيات تؤكد أن النسبة الفعلية من أعضاء "السوفييت الأعلى"  
(البرلمان السوفيتي) كانت وفقاً لطلباته للمقتنين.

راجع في تفاصيل هذه الفكرة و تفصيلاً :

- عبد الحيد متولي ، الحركات العمالية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٨-٢٥٧ .

الضباط الأحرار من الدخول في عضوية الاتحاد الاشتراكي بل وعضوية مجلس الأمة بصفتهم عمالاً ، و ذلك في أول انتخابات تجرى فسي ظل دستور ١٩٦٤ المؤقت (أول دستور يقرر هذه النسبة) ، هذا إلى جانب غيرهم من محاسبين ومهندسين وأطباء ، التحقوا بالاتحاد الاشتراكي و انتخبوا في مجلس الأمة بوصفهم عمالاً وفلاحين<sup>(١)</sup> !!

و هكذا كانت النسب التي حصل عليها العمال والفلاحون داخل تنظيمات الاتحاد الاشتراكي و في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٤- وكل الانتخابات اللاحقة لها - نسباً خادعة ، ذلك بأن كثرة منهم لم تكن تنتمي حقاً - إلى أي من هاتين الفئتين.

هذه هي إذن الصورة التي انتهت إليها الاتحاد الاشتراكي ، وهي صورة لا تختلف كثيراً عن صورة للتنظيمين السابقين عليه ، فلم يكن له - ولا لسابقيه - أثر يذكر في وضع السياسة العامة للدولة أو في الرقابة على تنفيذها . ولم يستطع هو - أو سابقيه- أن يكونوا صوتاً للجماهير وأنينها . فتلغص الناس من حوله ، كما تلغصوا عن سابقيه، وإن اختصوه هو (الاتحاد الاشتراكي) بنصيب أكبر من السخط و النقد ، ربما لأنه كان أطولها عمراً ، فكان أكثرها ضرراً !!

وجملة القول في شأن ممارسة النشاط الحزبي خلال مرحلة حكم الرئيس جمال عبد الناصر ، أنها كانت مرحلة عداء للتعددية الحزبية ، حيث شهدت فسي بدايتها خطوات محسومة للتضاء على الأحزاب القائمة و كسر شوكتها ، حتى تهيأت المساحة تماماً لفكرة الحزب الواحد أو التنظيم السيفي الأوحد. و لعلنا نستطيع أن نجمل أبرز ملاحظتنا بصدد النشاط الحزبي ، خلال هذه المرحلة ، فيما يلي:

١- رفض فكرة التعددية الحزبية : فعلى الرغم مما أبداه رجال حركة يوليو - بعد استيلائهم على السلطة - من احتواء للأحزاب القائمة. و على الرغم من إصدار الحركة - في ٩ سبتمبر ١٩٥٢- لمرسوم يقنون لتنظيم الأحزاب السياسية ، إلا أنه سرعان ما تأكد لرجال الحركة أن استمرار الأحزاب سوف يظل عقبة كؤود

<sup>(١)</sup> راجع في شأن هذه الفئتين . (في الأسماء والأرقام) :

- محمد الطويل ، برلمان الخمسين في الملة (القاهرة : نزهة للإعلام العربي، ١٩٩٥) ص ٢٢-٢٣.

فى سبيل تحقيق أهدافهم<sup>(١)</sup>. و على ذلك فلم تكف الحركة بحل جميع الأحزاب السياسية القائمة ، و إنما قررت تصفيتيها نهائياً بمصادرة أموالها و تعطيل صحافتها و الصحافة المتعاطفة معها ، و إرهاب زعمائها و قتلها بزجهم فى المعتقلات أو تهديدهم بالاعتقال و وضعهم تحت الإقامة الجبرية و إحالة بعضهم إلى محاكمات صورية أمام محاكم استثنائية كمحاكم الثورة التى تحلت من كل الإجراءات و الضمانات اللازمة لتحقيق العدالة فى أبسط معانيها<sup>(٢)</sup>.

و لقد برر جمال عبد الناصر رفضه للتعددية الحزبية بقوله : " .. عرفنا قس مصر نظام الأحزاب المتعددة ، و كان من الواضح أن هذا النظام لا يلائم طموحنا نحو التحرر ، إذ كانت الدول الاستعمارية التى تستهدف وضعا داخل مناطق نفوذها تستغل هذه الأحزاب كى تفرق الشعب إلى فرق متناحرة يسهل على الاستعمار البقاء "<sup>(٣)</sup>. و يبدو أن حجة "الخوف من بث روح الفرقة و التناحر" ، هى الحجة الوحيدة التى - عادةً ما يستند إليها أعداء التعددية الحزبية.

٢- الارتباط بتنظيم سياسي واحد يستلزم بالحياة السياسية : كان نظم "الحزب الواحد" هو النظام الوحيد - إذن - الذى يمكن أن يعنى لحركة يوليو جهازاً ملائماً لتجادة الراى العام و التأثير فى اتجاهات المواطنين<sup>(٤)</sup>. و على ذلك ، فقد راحت حركة يوليو تسد الفراغ الناشئ عن غياب الأحزاب باستحداث صورة أخرى ، ألا وهى صورة " التنظيم السياسى الشعبى الواحد " . فقامت ما عُرف بهيئة التحرير

(١) خاصة و قد استثمر رجال الحركة أن الواد (حزب الأغلبية فى مرحلة ما قبل حركة يوليو)؛ قد ظل هو و رئيسه "مصطفى النحاس" يتمتعان بشعبية كبيرة ، يمكن أن تشكل خطراً على الحركة ، وذلك على الرغم من محاولات التشويه و التجريح بسند و بغر سند.

(٢) وحيد رائت ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥.

(٣) راجع فى ذلك :

- الديمقراطية من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر " (قاهرة : دار القومية للطباعة و النشر ، دت.) ، ص ٤٣-٤٤.

(٤) ب.ج.فلكويوس ، مصر منذ الثورة ( القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، سلسلة كتب مترجمة "لعدد ٦٩٥" ، دت.) ، ص ١٥٢.

فى عام ١٩٥٣، ثم الاتحاد القومى فى عام ١٩٥٦، ثم الاتحاد الاشتراكى العربى فى عام ١٩٦٢.

ويلاحظ فى هذا الصدد ، أن هذه التنظيمات الثلاثة المتتابعة لم توصف بأنها أحزاب ، و ذلك على الرغم من كونها جميعاً صورة من صور الحزب الواحد. والحق أن عدم إطلاق وصف "الحزب" على أى من تلك التنظيمات ، إنما مرده - وفى المقام الأول - إلى خشية القامنين عليها من الوقوع فى تناقض مع أنفسهم ، إذ كيف يبنون فى يومهم نظاماً هدموا مثله فى أمسهم (١) ؟؟

و على أية حال ، فإن ما يعنىنا هنا ليس هو التسمية ، و إنما هو الجوهر . وفى سبيل الوصول إلى هذا الجوهر ، فتمة معارضين لوصف هذه التنظيمات بأنها أحزاب، و يستلون على ذلك بدليلى اثنين ، أولهما أن الحزب السياسى لابد و أن يمثل طبقة واحدة ، بينما قام كل تنظيم من تلك التنظيمات على تمثيل مصر كلها، خاصة و قد أعلن الاتحاد الاشتراكى أنه يمثل " تحالف قوى الشعب العاملة". أما ثانيهما فهو اعتماد هذه التنظيمات عن المشاركة فى غزو السلطة الرسمية للدولة، وذلك بخلاف الأحزاب السياسية التقليدية و التى تقوم على أساس غزو السلطة أو المشاركة فيها (٢).

فأما عن الدليل الأول ، فمرود عليه بأن "الحزب السياسى" لا يشير بحال من الأحوال لمن يمثلون طبقة معينة ، ولكنه يشير - وفى المقام الأول - إلى من يلتفون على مبادئ أو أهداف أو مواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا للمجتمع ، وهو ما يفترض تحققه فى التنظيمات الثلاثة التى تعاقبت على مصر خلال هذه المرحلة.

و أما عن الدليل الثانى ، و الذى ينفى عن هذه التنظيمات وصف الحزب ، باعتبارها لا تسعى إلى غزو السلطة ، فلا يعوزنا الرد عليه سوى التكررة بأن ذلك الطراز من أنظمة الحزب الواحد ( الذى لا يوصف أحياناً بوصف حزب) و الذى تنشئه الحكومة ليكون دعامة للسلطة، لا يمكن له أن يسمى للاستيلاء على هذه

(١) عبد الحميد متولى، الحريات العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٠.



السلطة ، ذلك بأنه مجرد أداة من أدواتها ، إن شأبت أيقته . و إن لم تشأ استبدلت به تنظيماً آخر أو لنقل حزباً آخر<sup>(١)</sup>.

٣- ارتباط التنظيم السياسي الواحد - في قيامه و استمراره - بالسلطة: حيث نلاحظ أن للتغيرات التي لحقت بكل من التنظيمات الثلاثة التي تعاقبت على الحياة السياسية في مصر ، خلال هذه المرحلة ، قد نبعت من القيادة السياسية ممثلة في جمال عبد الناصر ، بإلغاء هيئة التحرير و إقامة الاتحاد القومي ثم بمبادرة من عبد الناصر ، وذلك بعد أن استنفد التنظيم الأول أغراضه عقب تحرر مصر من علاقاتها ببريطانيا. ولتحول من الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي ، جاء بقرار آخر من عبد الناصر ، في أعقاب سقوط الوحدة المصرية السورية.

وهكذا لم يولد أي من التنظيمات الثلاثة ولادة طبيعية من صلب الشعب ، بل ولدوا جميعاً ولادة مصطنعة ، اسطنعتها إرادة الرجل القابع على قمة السلطة. وكان طبيعياً أن يتبع المخلوق خالقه، و يسبح بحمده ، و يستجيب لأزواجه، و يسير معه أينما سار ، ومهما التوت المسيرة<sup>(٢)</sup>.

وواضح مما تقدم أن تلك للتنظيمات الثلاثة تدرج تحت نظم "الحزب الواحد السلطوي" - التي أشرنا إليها في الباب الأول من هذا العمل - و التي تنتم بتبعية الحزب الواحد للسلطة التي اسطنعتها<sup>(٣)</sup>.

٤- محاولة تقليد نظام الحزب الشيوعي السوفيتي: من الأمور البينة أن واضعي نظام الاتحاد الاشتراكي - على وجه الخصوص - قد أرادوا أن يقلدوا نظام الحزب الشيوعي (في الاتحاد السوفيتي السابق) ، فحاولوا أن يجعلوا للاتحاد الاشتراكي هذا ، الدور الذي كان يقوم به الحزب الشيوعي هناك<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق، ص ٢٠٠-٢٠١.

(٢) وحيد رائت ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٦.

(٣) أنظر في ذلك : - البحث المعلن به: "ظاهرة الحزب الواحد و علاقاتها بالنظم الشمولية" ، و ذلك ضمن مباحث الفصل الثاني من الباب الأول في هذا البحث .

(٤) عبد الحميد متولي ، الحريات العفنة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٨.

♦ أنظر في تفصيل دور الحزب الشيوعي : - البحث المعلن به: "النظام المياسي في الاتحاد السوفيتي السابق" ، و ذلك ضمن مباحث الفصل الثاني من الباب الأول في هذا البحث.

فإذا كان "الحزب الشيوعي" في "الاتحاد السوفيتي السابق" هو صاحب السيطرة الكاملة فيما يتعلق بالترشيحات في مختلف الدوائر الانتخابية ، و هو المسئول عن حسن اختيار أعضاء الهيئات التوجيهية . فكذلك كان الشأن في مصر ، مع إدخال تعديل يسير ، فيبينا تقرر للفرد الحق في ترشيح نفسه لعضوية مجلس الأمة، فقد تقرر أيضاً أن يكون المرشح لعضوية مجلس الأمة - وغيره من المجالس الحكومية و الشعبية - عضواً في الاتحاد الاشتراكي ، و زيد على ذلك بأن تمسقط عضويته في هذا المجلس لو ذاك ، إذا ما قرر الاتحاد الاشتراكي إسقاط عضويته فيه<sup>(١)</sup>.

و إذا كان وصف أعضاء الحزب بأنهم "الطليعة" و أن دورهم "توريدي" ، أمراً شامعاً في ظل الحزب الشيوعي السوفيتي و غيره من الأحزاب الشيوعية ، فقد كانت نفس الأوصاف تتردد في مصر . ولعلنا لا نبالي إذا ما قلنا أن غالبية الاصطلاحات المعروفة و الأثرية لدى ماركس و الأنظمة الماركسية ، قد صارت مأخوذة لدينا ، و من ذلك عبارات "الثقافة الذاتية" و "السلطة الجماعية" و "اشتراكية الملكية"<sup>(٢)</sup> و "الاشتراكية العلمية" (ويشير بها الماركسيون إلى "الماركسية")<sup>(٣)</sup> !!  
 ٥- فمثل تنظيمات "الحزب الواحد" في ممارسة أنوار فعلية في الحياة السياسية: فيخالف الدور الذي لعبته هذه التنظيمات المتعاقبة في ترديد شعارات الرجل رقم (١) ، و الترويج لها ، و الدفاع عنها ، لم يكن لهذه التنظيمات أي دور فعلي و مؤثر في الحياة السياسية : وليس أدل على ذلك من أن أخطر القرارات السياسية التي اتخذت في الخمسينيات و الستينيات ، كانت قد اتخذت من خلال رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر ، و دون أن يكون للتنظيمات الشعبية أثر فيها. بل لعل أهم تلك القرارات قد اتخذت في غياب هذه التنظيمات ، فقد جاء تأميم قناة السويس (في يوليو ١٩٥٦) قبيل إنشاء الاتحاد القومي ، أما الإجراءات الاشتراكية و التأميم فقد جاءت قبيل نشأة الاتحاد الاشتراكي (١٩٦١-١٩٦٣)<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق ، ص ٢١٩.

(٢) يقصد الماركسيون باصطلاح "اشتراكية الملكية" : إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٠.

(٤) طارق البشرى، الديمقراطية و نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٤-٢٥٥.

والحق أن الظروف لم تتح لأي تنظيم من هذه التنظيمات الثلاثة فرصة مناسبة للقيام بأي دور فعلى ، ربما بسبب تشابكها في أحضان السلطة و رعاياها ، و ربما لارتباطها جميعاً برئاسة جمال عبد الناصر فكانت ظلاً له و لا تكاره ، وربما لأنها لم تستطع أن تكون وجوداً مستقلاً عن أجهزة الدولة فكسبت مجرد أداة من أدواتها . وعلى أية حال ، فأياً كان السبب ، فالذى يعزينا أنها قد فشلت .. فشلت في أن تكون لسان حال الجماهير .. وفشلت في أن تنال ثقة هذه الجماهير ..وفشلت حتى في أن تعيش وسط الجماهير ، لذلك فقد ماتت هذه التنظيمات منذ ولدت ..ويبدو أنها قد ولدت ميتة!!



## الفصل الثاني

### في

مرحلة حكم الرئيس محمد أنور السادات

١٩٧٠ - ١٩٨١ء

مقدمة:

ولجّه "النظام السياسي المصري" تحدياً خطيراً ، عقب وفاة "الرئيس جمال عبدالناصر" في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠. ذلك بأن أصبح ما في الأمر هو اختيار خليفة لحاكم استقر على كرسي الرجل رقم (١) لمدة جاوزت أربعة عشر عاماً متصلة ، لم يشعر الناس خلالها أن كرسيه يمكن أن يخلو و أن مكانه يمكن أن يشغره!!  
و هكذا كانت الصعوبة الرئيسية هي تحديد الشخص الأجدر بالخلافة ، في ظل نظام كان صفه الأول رجلاً واحداً ، و كان صفه الثاني مجموعة من أتباع هذا الرجل، و بطبيعة الحال فإن كل واحد من هؤلاء الأتباع يرى له الأحق بالخلافة والأكثر على تولى هذه المهمة.

و لأن الأمر كذلك ، فقد كان الرأي السائد بين رجال الصف الثاني هو أن يتولى "محمد أنور السادات" - وكان قد عُيّن نائباً لرئيس الجمهورية في ديسمبر ١٩٦٩ - مهام الرئاسة بالوكالة ، وذلك إلى حين انتهاء المدة الباقية لرئاسة عبدالناصر (والتي كانت تنتهي في ١٤ مارس ١٩٧١) ، و بعدها يتم اختيار مرشح لمنصب الرئاسة . بيد أن ثمة عاملين قد أديا إلى استبعاد العمل بهذا الرأي . أولهما هو حاجة القوات المسلحة - في ظروف استعداها لإزالة آثار عدوان ١٩٦٧ - إلى وجود قائد أعلى مسئول. و ثانيهما هو للحيلولة دون تمكين أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين من الوثوب على مقاعد السلطة من جديد ، خاصة و قد بحث هؤلاء الأعضاء - وكانوا قد اختفوا تدريجياً من ساحة العمل السياسي، بعد اختلافتهم الولد تلسو الآخر مع عبدالناصر - برسالة إلى السادات ، يطلبون فيها حل المؤسسات السياسية القائمة ،

وتشكيل مجلس رئاسي يضمهم و السادات لفترة مؤقتة و لحين إجراء الانتخابات. وهو الأمر الذي استشر فيه رجال الصف الثاني - وكثفوا جميعاً ، وباستثناء السادات ، من خارج مجلس قيادة الثورة - محاولة لتقويض نظامهم و للحد من سلطتهم<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك ، فقد انتهى الأمر إلى تولية 'محمد أنور السادات' مهام الرئاسة مؤقتاً كما يقضى الدستور ، مع اتخاذ إجراءات توليته مهام المنصب لفترة رئاسة كاملة. حيث ولقت للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي (المؤلفة من مائة و خمسين عضواً) ، على قرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد (المؤلفة من ثمانية أعضاء) ، بترشيح السادات لرئاسة الجمهورية. وفي السابع من شهر أكتوبر سنّى مجلس الأمة على قرار الترشيح ، وفي السادس عشر من نفس الشهر تم الاستفتاء الشعبي العام ، الذي بدأت معه ولاية رئيس جديد لمصر هو 'محمد أنور السادات'<sup>(٢)</sup>.

ولأن تولية السادات لهذا المنصب قد ارتبطت بتأييد رجال عبد الناصر وتعريضهم له ، فقد كان عليه هو الآخر أن يعلن تمسكه بخط الزعيم الراحل والتزامه به. وهذا هو ما حدث بالضبط ، حيث أعلن السادات في أول خطاب له أمام مجلس الأمة ، أنه ميمير على نهج عبد الناصر ، وأنه سيمضي إلى استكمال مسيرته. بيد أن الصورة قد راحت تتضح بالتدريج ، لتكشف عن شخصية مغايرة لتلك التي عكستها عبارات الخطاب الأول للرئيس الجديد.

<sup>(١)</sup> راجع في ذلك :

- سلاوي شعراوي جمعة ، الدبلوماسية المصرية في عهد السبعينات دراسة في موضوع لزعامة

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨) ، ص٤٣.

<sup>(٢)</sup> على الرغم من كون السادات واحداً من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وعلى الرغم من أنشطته السياسية السابقة على توليه ، إلا أنه لم يكن من أبرز رجالاتها، حيث لم يتولى أية مناصب وزارية كبقية أعضاء مجلس الثورة، وحتى عندما تولى رئاسة مجلس الأمة في عام ١٩٦٤ ، فلم يكن يتمتع بوزن سياسي كبير. وهو الأمر الذي جعله -كتاباً- مغلطاً لكل الكتاب و الممثلين ، فلم تتحدد له هوية سياسية واضحة أو اتجاهات ليبرالية معينة.

ولقد اتضحت ملامح هذه الصورة ، عند مناقشة فكرة قيام اتحاد بين مصر وسوريا و ليبيا ، فبينما كان السادات مؤيداً لقيام هذا الاتحاد ، كان بقية رجال عبد الناصر يعارضون قيامه بشدة. وذلك لسببين ، أولهما : أن رجال عبد الناصر لم يكونوا قد نسوا بعد ، الدور الذي لعبه رجال حزب البعث لحاكم في سوريا في تفويض أركان الوحدة المصرية السورية في عام ١٩٦١. وثانيهما : أن إقامة مثل هذا الاتحاد ستطلب إعادة هيكلة بنية الدولة ، وهو ما قد يمكن السادات من التخلص منهم ومن نفوذهم<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن هذا السبب الثاني ، كان هو هدف السادات بالفعل ، فطى الرغم من إقرار اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي لمشروع الاتحاد ، بعد إدخال بعض التعديلات التي فرضها أعضاء اللجنة للتنفيذية العليا بالاتحاد الاشتراكي و التي يهيمن عليها رجال عبد الناصر، إلا أن السادات كان قد عزم أمره على المواجهة ، حيث أقال في الثاني من مايو ١٩٧١- أبرز هؤلاء الرجال ألا وهو "علي صبري" (نائب رئيس الجمهورية و عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي) من جميع مناصبه. وبعدها بأولم أعلن عن اكتشاف مؤامرة لاغتيال الرئيس في مديرية التحرير ، وهي المؤامرة التي نُفذ على أثرها "شعراوي جمعة" (نائب رئيس الوزراء و وزير الداخلية و أمين التنظيم للطلبي) ، ثم ما لبث بقية رجال عبد الناصر في اللجنة التنفيذية العليا و في الوزارة ، أن أعلنوا عن استقالاتهم في ١٣ مايو ١٩٧١، وذلك حتى يبدو الأمر وكأنه انهيار لأداة الحكم. بيد أن السادات سرعان ما ولجّه الموقف بقبول استقالاتهم ، و إلقاء القبض عليهم<sup>(٢)</sup>.

ولمنا نستطيع أن نكلمهم خطورة مثل هذه الخطوة ، إذا ما علمنا أن أمر الاعتقال قد شمل كلاً من<sup>(٣)</sup> :

■ علي صبري      ■ نائب رئيس الجمهورية المقال.

(١) المرجع السابق ، ص ٥١-٥٢.

(٢) حسين محمد أحمد حمودة، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٢.

(٣) المرجع السابق ، ص ١٧٢-١٧٣.

- شعراوي جمعة وزير الداخلية المقال.
- الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية المستقل.
- محمد فائق وزير الإعلام المستقل.
- سامي شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية المستقل.
- سعد زايد وزير الإسكان للمستقل.
- حلمي السعيد وزير القوى الكهربائية للمستقل.
- عبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي المستقل.
- أحمد كامل مدير المخابرات العامة.

وهؤلاء على نحو ما نرى ، هم أصحاب أبرز المناصب وأكثرها تأثيراً على الحكم وعلى استقراره. بيد أن المصادف لم يكتف بذلك ، ولكنه كلف الفريق محمد الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري باحتلال مبنى وزارة الداخلية بقوات كافية من الحرس الجمهوري ، مع تمكين اللواء مدحوق سالم من استلام عمله الجديد كوزير للداخلية ، و ضمان السيطرة الفورية على جهاز المباحث العامة وقوات الأمن المركزي وقوات أمن القاهرة ، وذلك للحيلولة دون استخدامها لصالح مجموعة عبد الناصر ، أو من أطلق عليهم بعد ذلك اسم "مراكز القوى"<sup>(١)</sup>.

(١) كان "عبد الناصر" قد استخدم نفس التسمية في إعقاب "هزيمة يونيو ١٩٦٧" ، فبعد أن انتحر "عبد الحكيم عامر" وبعد أن تم القبض على زبافته "شمس بدران" و "صلاح نصر" ، قال "عبد الناصر" في إحدى خطبه: " قد سقطت مراكز القوى إلى الأبد ، و سقطت الدولة البويسية دولة المخابرات و المباحث". غير أن الدولة البويسية استمرت ، و استمر معها الاعتقال و التنقيب و التكتيل ، و لكن بأشخاص جدد و زبانية آخرين غير أولئك الذين كفوا قبل ١٩٦٧. راجع في ذلك : -المرجع السابق ، ص ١٧١.

♦ أما "سادات" فقد وصف "مراكز القوى" هذه بقوله : " هذه المراكز التي ظلت جلّسة فوق الصدور سنة بعد سنة تحت بأكاف الناس ، تزرع الخوف في الإنسان المصري ، و تسطع العدالة بوشيع الحقد و التثيق للناس من ألوان القهر و التنقيب ما لا طاقة لهم به و تحرمهم من أهم مقومات الحياة و هي الحرية ". ورد في :

- ١٥ مايو ١٩٨١ "عشر سنوات على ثورة التصحيح" (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨١) ، ص ٥٥.



وهكذا دانت السيطرة على الموقف إلى "السادات" الذى أجهز على منافسيه جميعاً فى ضربة واحدة. و لعلنا لا نستطيع أن نتجاهل هنا الدور الذى لعبه الفريق أول محمد صديق رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ، الذى حال دون استخدام الجيش لصالح أعداء الرئيس ، خاصة و أن من بينهم وزير الحرية نفسه<sup>(١)</sup>. فلولاً هذا الدور لتغيرت الأحداث و لتطورت ملاعبات الصراع إلى صورة مغايرة تماماً لتلك التى حدثت بالفعل.

وعلى أية حال ، فإن أبرز ما يعيننا فى هذا السياق ، هو ما انتهت إليه "حركة مايو"<sup>(٢)</sup> هذه من تمكين لائفراد السادات بالحكم . حيث تسبعت الأحداث بإجراء السادات لتعديل وزارى ، تشكلت بمقتضاه - فى ١٥ مايو ١٩٧١ - وزارة جديدة برئاسة "الدكتور محمود فوزى" . و بعدها بقرابة الشهرين أصدر السادات قراراً بتشكيل محكمة سميت "محكمة الثورة" برئاسة "حافظ بدوى" - الذى كان قد تولى رئاسة "مجلس الأمة" خلفاً لرئيسه المستقيل ضمن المستقبليين فى أحداث مايو - لمحكمة المتهمين فيما عُرِف بمؤامرة ١٥ مايو ١٩٧١<sup>(٣)</sup>.

و لحق أن "السادات" كان قد اتخذ فى سنوات حكمه الأولى (فى مرحلتى ما قبل و ما بعد "حركة مايو" ) مجموعة من القرارات التى أعطت انطباعاً بأن مصر فى سبيلها إلى أن تشهد عصراً جديداً تنقلص فيه سلطة الحاكم الفرد ، و تتعاظم فيه قدرة المؤسسات السياسية على التكثير و المشاركة ، و تعود فيه الحقوق و الحريات إلى سائر أفراد الشعب.

(١) حسين محمد أحمد حمودة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٣.

(٢) سميت "أحداث مايو ١٩٧١" فى بدايتها باسم "حركة مايو" ، ثم ما لبثت أن أطلق عليها اسم "ثورة مايو" أو "ثورة التصحيح" (وذلك فى معنى تصحيح مسار ثورة يوليو) . هذا بينما أطلق عليها أعداء الحركة والمعارضين منها اسم "ثورة مايو" . و التزاماً منا بنفس التصنيف الذى اعتمدنا عليه بمسند توصيف "حركة يوليو" ، فسوف نلتزم هنا بنفس التسمية المحايدة ، ألا و هى "حركة مايو" .

(٣) ١٥ مايو ١٩٨١ "عشر سنوات على ثورة التصحيح" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥-٦.

و لمزيد من التفصيل حول ظروف هذه الأحداث ، راجع :

-D.Hopwood, Egypt: Politics and Society "1945-1981" (London: George Allen & Unwin, 1983), pp105-107.

و من أهم هذه القرارات التي اتخذت في هذا الصدد ، ذلك القرار الذي أصدره "المبادئ" في أكتوبر ١٩٧٠ ( أى في نفس الشهر الذي تولى فيه السلطة) بإلغاء المراقبة التليفونية ، و حرق الأشرطة الممسجلة بسوزارة الداخلية ضد بعض المواطنين . هذا فضلاً عن قراره في ٢٨ ديسمبر من نفس العام بتصفية الحراسات ، وقراره في أعقاب حركة مايو بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين و بما في ذلك المعتقلين من جماعة الإخوان المسلمين<sup>(١)</sup>.

و اكتملت ملامح الصورة التي حول للرئيس الجديد أن يخطها بصور "مستور ١٩٧١ الدائم" ، الذي صدر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ . وهو ما اعتبره البعض بمثابة نهاية لمرحلة الإجراءات الاستثنائية و بداية لمرحلة من للشرعية الدستورية وعبادة القانون.

وهكذا بدأت مصر مرحلة جديدة من تاريخها السياسي ، خضعت فيها الدستور جديد ، و وقف على رأس قائمتها رئيس جديد ، و عاثت معهما واقع سياسي جديد. وهذا هو ما سوف نتعرف عليه من خلال هذا الفصل ، و ذلك من ثابا مبحثين:

المبحث الأول : في أبرز ملامح "مستور ١٩٧١".

والمبحث الثاني: في واقع الحياة السياسية المصرية ، خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨١.

---

(١) فاروق يوسف يوسف لحد ، استخدام نموذج الثورة في التفسير و التنبؤ "مع التطبيق على الثورة المصرية" ( القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٣ ) ، ص ٥٤-٥٥.

## المبحث الأول

### أبرز ملامح «دستور ١٩٧١»

أشرنا في الفصل السابق إلى أن "الدستور المؤقت" الصادر في عام ١٩٦٤ قد نص في ديباجته على أن يعمل به ابتداء من ٢٥ مارس من عام إصداره ، وحتى ينتهي مجلس الأمة من إعداد "دستور دائم" ، وطرح مشروع هذا الدستور على الشعب للاستفتاء عليه. ولقد شكل المجلس بالفعل لجنة تحضيرية من بين أعضائه لوضع مشروع الدستور الجديد ، وانتهت هذه اللجنة من أعمالها في شهر مارس ١٩٦٧. غير أن عدول ٥ يونيو ١٩٦٧ قد حال -في ذلك الوقت- دون إنجاز الإجراءات النهائية لهذا المشروع ، فلم يكتب له أن يرى النور كمستور للبلاد<sup>(١)</sup>.

و تأكدت نية تأجيل إصدار الدستور الجديد في بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، الذي أصدره الرئيس جمال عبد الناصر ، ووفق عليه الشعب في الاستفتاء الشعبي الذي أجرى يوم ٢ مايو ١٩٦٨ ، حيث أرجأ البيان الشروع في إصدار دستور جديد إلى حين الانتهاء من إزالة آثار العدوان<sup>(٢)</sup>.

هذا غير أن مجموعة من الظروف التي أحاطت بالبلاد قد عجلت بالمسعى إلى إصدار الدستور المنتظر ، و يأتي على رأس هذه الظروف وفاة الرئيس عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، و ما أعقبها من صراع بين خليفته (الرئيس السادات) وبين أولئك الذين أطلق عليهم تسمية "مراكز القوى" . ولعله كان طبيعياً بعد ما انتهى

(١) إبراهيم عبد العزيز شبحا ، الدستور المصري دستور ١٩٧١ (الإسكندرية : ١٩٨٧) ، ص ٩.

(٢) المرجع السابق.

الرئيس السادات من صراعه هذا ، أن يعجل بإصدار الدستور الجديد ، الذي سُمي بـ"الدستور الدائم"<sup>(١)</sup>.

وهكذا دعا الرئيس السادات مجلس الأمة - في ٢٠ مايو ١٩٧١ - إلى إعداد هذا الدستور لعرضه على الشعب في الاستفتاء دون انتظار لإزالة آثار العدوان. وكان طبيعياً أن يرحب المجلس بهذه الدعوة ، فشكل لجنة تحضيرية من أعضائه ، و قد تفرغت عن هذه اللجنة أربع لجان ، عُهد إلى أولها بدراسة المقومات الأساسية للمجتمع و الحريات و الأخلاق ، و عُهد إلى ثانيها بدراسة نظام الحكم ، و عُهد إلى

(١) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ص ٩-١٠.

- ماجد رابع الحو ، مرجع سبق ذكره ص ١٠٩.

♦ يتعين أن تشير هنا إلى عدم دقة وصف هذا الدستور - شأنه شأن سائر الدساتير - بأنه "دستور دائم" ، ذلك بأننا لا نستطيع أن نقطع بتديمه دستوراً ما ، مهما بلغت حظوته في نفوس أفراد الشعب. هذا فضلاً عن تمارض هذا الوصف مع بندييات المبادئ الدستورية المسلم بها ، و هي أن من حق كل جيل من الأجيال أن يغير دستوره ، و لنا فيما نركّبه الجمعية التأسيسية في فرنسا خير مثل في هذا الشأن . حيث نصت في المادة الأولى من الدستور الصادر عنها في عام ١٧٩١ ، على أن : "الجمعية التأسيسية تقرر أن للامة كامل الحق الذي لا يقبل ولا يقلل المسقوط في تغيير دستورها" ، وكذلك ما نصت عليه المادة ٢٨ من الدستور الفرنسي الصادر في عام ١٧٩٣ ، من أن : "الشعب الحق دائماً في أن يحد و يغير دستوره ، لأن جيلاً محبلاً لا يستطيع أن يُلزم الأجيال القادمة بقوانينه". و من الجدير بالذكر ، أن ثمة رأي آخر يرى أصحابه أن "دستور ١٩٧١" قد حمل هذا الوصف حتى قيل أن يصدر ، و ذلك عندما أشار "دستور ١٩٦٤ المؤقت" إلى الدستور الذي سيأتي بعده باعتباره دستوراً دائماً ، وهو ما يعني بجارية أخرى أن هذه التسمية لا تشير إلى كون الدستور الجديد دستوراً مؤبداً أو دائماً ، و لكنها تشير إلى كونه دستوراً دائماً بحكم البلاد لأجل غير محدد بخلاف سابقه. غير أننا نختلف مع أصحاب هذا الرأي ، ذلك بأننا إذا ما تسهّلنا إشارة الدستور المؤقت إلى الدستور اللاحق له بأنه دستور دائم ، فإننا لا نستطيع أن نذهب أن يسمى هذا الدستور الأخير بهذه التسمية ، فما أسهل أن يُطلق عليه اسم "دستور ١٩٧١" دون أي وصف آخر لانتقاهم أنه ليس مؤبداً كسابقه!!

راجع في شأن هذين الرأيين:

- إبراهيم عبد العزيز شبحا ، الدستور المصري "دستور ١٩٧١" ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠.

- مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري ورقلة لمستورية القوانين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٩-١٨٠.

ثالثها بدراسة نظام الإدارة المحلية و القوانين الأساسية ، و أخيرا عهد إلى رابعها بتلقى مقترحات الجماهير و عمل موجز لها و تبويبها و توزيعها على اللجان الثلاث السابقة كل فيما يخصه ، و قد اتبقت عن هذه اللجان الأربع لجان أخرى فرعية ضمت للكثيرين من غير أعضاء المجلس من أساتذة الجامعات و رجال القضاء و علماء الدين و غيرهم من ذوي الرأي و الخبرة<sup>(١)</sup>.

و بعد أن انتهت اللجان الفرعية من عملها ، عرضت ما استقر عليه رؤيها على اللجنة التحضيرية التي قامت بدورها بتقديم تقرير عن المبادئ الأساسية لمشروع الدستور إلى مجلس الأمة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٧١<sup>(٢)</sup> و في اليوم التالي انعقد المؤتمر القومي للعام للاتحاد الاشتراكي العربي - بعد إعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكي من القاعدة إلى القمة ، في أعقاب "حركة مايو" - وعرضت عليه المبادئ التي انتهت إليها مجلس الأمة فوافق عليها ، و فوض للجنة المركزية للاتحاد في صياغتها ضمن مواد محددة يكتب بها مشروع الدستور شكله النهائي. و بعد أن تم انتخاب اللجنة المركزية ، اختارت من بين أعضائها لجنة خاصة لصياغة مشروع الدستور ، الذي انتهى -بعد أن صاغته اللجنة - إلى ١٩٣ مادة ، أقرتها اللجنة المركزية - بعد إضافة بعض التعديلات - في اجتماعها الذي عقدته في ٨ سبتمبر ١٩٧١<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ١٨٥.

- إبراهيم عبد العزيز شوحا ، الدستور المصري "مستور ١٩٧١" ، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

(٢) وافق مجلس الأمة على جميع المبادئ الأساسية لمشروع الدستور ، التي قدمتها اللجنة التحضيرية (وعندها ٨١ مباد) ، وذلك باستثناء مبدأ واحد فقط هو "المبدأ رقم ٥٦" ، والذي كان ينص على أن : "على كل عضو من أعضاء مجلس الشعب و المجالس الشعبية المحلية أن يتم حسابا للتانيين عن نشاطه ونشاط مجلسه ، بالتانيين حق سحب الثقة من العضو في الأحوال و طبقا للشروط و الإجراءات التي يحددها القانون". راجع في ذلك :

- مصطفى أبو زيد فهمي، الدستور المصري و رقعة دستورية القوانين، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٥.

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨٥-١٨٦.

وعرض مشروع الدستور على الشعب فى استفتاء عام يوم ١١ سبتمبر ١٩٧١. فوافق عليه بما يشبه الإجماع (حيث بلغت النسبة المئوية لعدد آراء المؤافقين إلى حدّ الآراء الصحيحة التى أعطيت فى الاستفتاء ٩٩.٩٨٢%)<sup>(١)</sup>. ومنذ ذلك التاريخ بدأ العمل بالدستور، وفقاً لنص مادته الأخير (المادة ١٩٣) ، و التى تقضى بأن "يُعمل بهذا الدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه فى الاستفتاء"<sup>(٢)</sup>.

ويبقى أن نشير هنا إلى أن هذا الدستور قد تعرض -فى ٢٢ مايو ١٩٨٠- إلى تعديل بعض نصوصه ، إلى جانب إضافة باب كامل بعنوان "أحكام جديدة" . ويوجب هذا التعديل - الذى أجرى وفقاً لما تقضى به نصوص الدستور ، كما أقره الشعب فى استفتاء عام - تضخيم عدد مواد الدستور ليصل إلى ٢١١ مادة.

هذا ، و إذا كان الشعب هو الذى أقر مشروع الدستور بواسطة الاستفتاء . فإن لنا أن نتساءل عما إذا كان "مجلس الأمة" - فى هذه الحالة - بمثابة جمعية تأسيسية منتخبة لوضع مشروع الدستور أم لا ؟

والحق أن الشعب لم يكن قد انتخب مجلس الأمة بفرض وضع مشروع للدستور، وإنما كان أساس انتخاب الشعب له هو القيام بالمهام التشريعية والرقابية بحسب، فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن "رئيس الجمهورية" هو الذى عهد إلى المجلس بهذا الدور ، فإننا نستطيع أن نقرر بأن وصف "مجلس الأمة" بأنه كيان بمثابة جمعية تأسيسية منتخبة لوضع مشروع الدستور ، هو وصف يفقر إلى الدقة فى التوصيف والتصنيف<sup>(٣)</sup>. وعلى ذلك فلا رأى عندنا أن "دستور ١٩٧١" تغلب عليه صفة "المنحة" من الحاكم ، حتى وإن كانت هذه المنحة قد تمت صياغتها عن طريق لجنة منتقاة

(١) يتعين أن نشير هنا إلى أمرين ، لا يحتاج أى منهما إلى تعليق:

الأول : أن النسبة المئوية لمجموع الحاضرين إلى عدد الناخبين المدعويين لحضور الاستفتاء قد بلغت ٩٨,٣١١%.

والثانى : أن مشروع الدستور لم يمان للمواطنين سوى صيغة يوم الاستفتاء ، أى فى يوم ١١ سبتمبر ١٩٧١

(٢) إبراهيم عبد العزيز شوحا ، الدستور المصرى دستور ١٩٧١ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣.

(٣) محسن خليل ، القانون الدستوري و الدستاتير المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٣-١١٤.

عن المجلس الذي يمثل الأمة<sup>(١)</sup>. وحتى ولو كان "الشعب" قد أقر -حيما يشبهه الإجماع- بما حوته هذه المنحة من نصوص عُرضت عليه -لأول مرة- صبيحة يوم الاستفتاء<sup>(٢)</sup>!!

وعلى أية حال ، فإن أبرز ما يعنينا هنا ، و في إطار هدفنا من هذا البحث ، هو التعرف على موقف "مستور ١٩٧١" من المبادئ الرئيسية التي تلتقي نظم "الديمقراطية النيابية" على الأخذ بها ، و من كفالة الحقوق و الحريات للمحكومين . و هذا ما سنتعرض له - بالتفصيل- في السطور القادمة.

#### أولاً : موقف "مستور ١٩٧١" من المبادئ الرئيسية لنظم "الديمقراطية النيابية" :

جاءت المادة الأولى من هذا الدستور لتحدد نظام للدولة و شكلها ، فنصت على أن "جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي و اشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة" . والنص بهذا المضمون -طبقاً لرؤية أحد واضعيه- يضع أساسين للدولة ، الأساس السياسي و هو "الديمقراطية" ، و الأساس الإقتصادي والاجتماعي و هو "الاشتراكية"<sup>(٣)</sup>.

غير أن نص هذه المادة قد تعرض للتعديل ضمن ما عُمل من نصوص هذا الدستور في مايو ١٩٨٠ ، و ليصبح على النحو التالي : "جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي اشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة" . وهو ما

(١) راجع في ذلك :

- عاطف أحمد فؤاد ، الحرية و الفكر السياسي المصري : دراسات تحليلية في علم الاجتماع السياسي (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠) ، ص ٢٧٨.

(٢) كانت صحف القاهرة الصادرة صباح يوم الاستفتاء (١١ سبتمبر ١٩٧١) قد عرضت على المواطنين -لأول مرة- مشروع الدستور . وطبعا ألا ننسى في هذا السياق أن نسبة الأمية في مصر كانت تجاوز نسبة ٥٠% يوم إقرار هذا الدستور!!

(٣) راجع في ذلك :

- محمد عبد السلام عزيت خضر .. إلى أين ؟ قرارات و خواطر في الدستور لعام ١٩٧١" (قاهرة: دار المستقبل العربي ، ١٩٨٦) ، ص ١٣.

يشير إلى أن التعديل قد كان بحذف حرف "و" بين كلمتي "ديمقراطي" و "اشتراكي" ولتصبح عبارة واحدة هي "ديمقراطي اشتراكي". ويتأكد المعنى الذي يسعى التعديل إلى إبرازه ، إذا ما نظرنا إلى التعديل الذي أدخل على نص المادة الرابعة من الدستور ، والتي كانت تنص على أن : "الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي القائم على الكفاية و العدل ، بما يحول دون الاستغلال ويهدف إلى تقريب الفوارق بين الطبقات " . و بموجب التعديل المشار إليه آنفاً ، تحول نص هذه المادة ليقول : "الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي الديمقراطي القائم على الكفاية و العدل ، بما يحول دون الاستغلال و يؤدي إلى تقريب الفوارق بين الفصول ، و يحمي الكسب المشروع ، ويكفل عدالة توزيع الأعباء و التكاليف العامة (١)".

وواضح من هذين التعديلين و ما فهمنا من عبارات جديدة ، أن المقصود هو : **الاحتياج الاشتراكية للديمقراطية كـمذهب اجتماعي و سياسي و اقتصادي ..** ، وذلك وفقاً لما نص عليه تقرير اللجنة المشكلة لتعديل نصوص الدستور (٢).

والحق أنه لأمر جديد على الفقه الدستوري أن ينص الدستور على مذهب ما ، ليكون قاعدة حاكمة لنظام الدولة سياسياً و اقتصادياً و اجتماعياً. ولعلنا نستطيع أن نفسر هذا الأمر ، إذا ما عدنا إلى نص تقرير لجنة تعديل الدستور ، والذي جاء فيه أن "الاشتراكية للديمقراطية" هي المذهب الذي يعتنقه و يقوده حزب الأغلبية ، الحزب الوطني الديمقراطي . وهو ما يعني أن الهدف من التعديل هو أن يصبح مذهب حزب الأغلبية مذهباً للدولة بأسرها (٣)!!

وعلى أية حال ، فإذا ما تجاوزنا عما قرره الدستور من نظام للدولة . فإِذاً نستطيع أن نقرر بشأن الملاحج العامة لدستور ١٩٧١ ، أنه قد ارتكز فسي بنائه لنظام الحكم في مصر إلى مبادئ التنظيم الميسلي الثلاثة ، التي ترتكز إليها نظم

(١) مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري و رقبته دستورية القوانين مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٢.

(٢) محمد عبد السلام عزيت ، مصر.. إلى أين؟، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥.

(٣) المرجع السابق ، ص ١٥-١٦.



الديمقراطية الليبرالية ، ألا و هي : مبدأ للشرعية ، مبدأ سيادة الأمة ، ومبدأ فصل السلطات<sup>(١)</sup>. و فيما يلى شئ من التفصيل عن ذلك:

#### ١- فى شأن "مبدأ الشرعية":

أمن "مستور ١٩٧١" فى التأكيد على إقامة الدولة على أساس من "مبدأ الشرعية" كخاصة من خصائص الدولة الحديثة "تولة القانون" ، حيث خضوع سلطات الدولة للنظام القانونى و على قدم المساواة مع المحكومين، وباعتبار ذلك ضماناً للحريات من ناحية ، وأساساً لشرعية السلطة (فى معنى أن السلطة تستند فى قيامها و فى استمرارها إلى الالتزام بالنظام القانونى للدولة و إلا فقدت شرعيتها) من ناحية أخرى. لقد ورد هذا المبدأ فى "وثيقة إعلان الدستور" ليكون بمثابة مبدأ أساسياً من مبادئ التنظيم السياسى فى مصر ، فقد جاء فى هذا الإعلان : "إن سيادة القانون ليست ضماناً مطلوباً لحرية الفرد فحسب، لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة فى نفس الوقت". ثم عاد الدستور ليؤكد على هذا المبدأ فى المادة ٦٤ ، فقد ورد فى هذه المادة : "سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة"<sup>(٢)</sup>.

و لم يكتف "مستور ١٩٧١" بهذه النصوص ، ولكنه راح يقدم لفاعلية "مبدأ الشرعية" ضماناً وضعية تتمثل فى تنظيم رقابية قضائية على دستورية القوانين فى "الفصل الخامس" منه، فقد أُنشد هذا الدستور فى ذلك الفصل الرقابة على دستورية القوانين إلى محكمة مختصة بذلك هى "المحكمة الدستورية العليا" ، ولكى تتولى هذه المحكمة دون غيرها الرقابة على دستورية القوانين و اللوائح (المادة ١٧٥).

ولعلنا لا نبالغ إذا ما قلنا أن أبرز ما قدمه "مستور ١٩٧١" ، هو تأكيد على فكرة "سيادة القانون". ذلك بأن مصر قد عانت ، فى مرحلة ما قبل ١٩٦٧ ، من تسلط أصحاب النظرة الماركسية إلى القانون، و التى يرى

(١) محمد طه نبوى ، ليلى أمين مرسى ، التنظيم و الحياة السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٣.

أصحابها في القانون مجرد وسيلة في يد دكتاتورية البروليتاريا ، لها أن تستعمله و لها أن تلقى به في سلة المهملات ، فالقانون-عند هؤلاء- عديم الأثر في حماية الحرية ، و على ذلك فقد انصب جل اهتمامهم على ما أسموه بـ"الجانب الاقتصادي للحرية" . وقد كان طبيعياً أن يسفر هذا الوضع عن "بعض التجاوزات" أو "كثير من التجاوزات" التي ظل أمرها خافياً لفترة طويلة من الزمان ، حتى حدث الزلزال الرهيب الذي هز أعماق المجتمع المصري هزاً عنيفاً ، والذي تمثل في هزيمة قاصمة مروعة هي هزيمة ١٩٦٧ ، التي كانت في قسوتها و شدتها أبعد ما تكون عن توقعات العامة و الخاصة على السواء . و عندها ، أدرك الجميع - حكماً و محكومين- أن الحروب مرآة صادقة للنظام السياسي ، و راحوا يتأملون ما في نظامنا السياسي من فساد و قصور ، فالتفتوا إلى القانون ليس "ترفاً ذهنياً" يمكن الاستغناء عنه أو إعطائه "لجازة" ، و أن الحرية لا تتحقق بحماية المواطنين من تسلط رأس المال ، ولكنها تتحقق بحمايتهم من سلطة عتية هي سلطة الدولة و أجهزتها الإدارية المختلفة<sup>(١)</sup>.

## ٢- في شأن "مبدأ سيادة الأمة" :

تنص المادة الثالثة من دستور ١٩٧١ "على أن : السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ، و يمارس الشعب هذه السيادة و يحميها ، " . و رغم ما قد يوحي به نص هذه المادة من أن واضعي الدستور قد اعتنقوا "مبدأ سيادة الشعب" بدلاً من "مبدأ سيادة الأمة" ، بيد أننا نستطيع أن نقرر ارتكاز هذا الدستور على "مبدأ سيادة الأمة" فيما يتصل بطبيعة العلاقة بين الناخبين

(١) راجع في ذلك :

- مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري و رقابة دستورية القوانين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٣-٢٠٤ .

• ينبغي أن نؤكد هنا أن ما نسبته من تميز لدستور ١٩٧١ في شأن التأكيد على فكرة "سيادة القانون" ، إنما ينصب على ما ورد به منصوص في هذا الصدد ، ودون أن نرتبط في رأينا هذا بما تحقق على أرض الواقع ، ذلك بأن هذا الواقع له موقعه الخاص في البحث التالي من هذا الفصل .

وأعضاء المجلس النيابي ، و الممثلة في تكليف هذه العلاقة على أنها وكالة تمثيلية ، و بما يفرض إلى استقلال المجلس النيابي عن الناخبين طوال مدة العضوية. ذلك بأن الناظر في أحكام "مستور ١٩٧١"، يلاحظ في غير عشاء خلوها تماماً من أية إشارة إلى مسئولية أعضاء "مجلس الشعب" (١) أمام ناخبهم بالذات أو إلى أنهم مكلفون بتقديم حساب لناخبهم في أثناء مدة نيابتهم (٢). وليس لذل على ذلك من أن المبدأ للوحيد الذي لم يقره أعضاء مجلس الأمة من بين المبادئ التي قدمت للجنة التحضيرية لإعداد المبادئ الرئيسية لمشروع الدستور ، هو ذلك المبدأ الذي يكلف عضو مجلس للشعب بتقديم حساب لناخبيه عن نشاطه و عن نشاط مجلسه ، و ذلك على نحو ما عرضنا في موضع سابق.

هذا فضلاً عن أن شتى الأحكام الخاصة بكين مؤسسات الدولة السياسية في هذا الدستور ، تقطع بأنه قد تكرر غاية التكرار بهيكل هذه المؤسسات في النظم النيابية الغربية ، تلك الهياكل التي لا تستقيم إلا مع فكرة سيادة الأمة، وأن الأمة هي مصدر السلطات ، الأمر الذي نرى معه أن استعمال لفظة "الشعب" في "مستور ١٩٧١" قد جاء في غير سياقه ، و من هنا جاء ربطنا للنظام المصري وفق دستور ١٩٧١ بمبدأ سيادة الأمة دون مبدأ سيادة للشعب (٣). ولعله من الضرورة بمكان أن نشير في هذا السياق ، إلى ما سار عليه "مستور ١٩٧١" - شأنه في ذلك شأن سابقه من دستور ما بعد "حركة يوليو" - من أخذ بواحد من مظاهر "الديمقراطية شبه المباشرة" ، ألا وهو "الاستفتاء الشعبي".

ولقد تعددت مواضع استخدام الاستفتاء الشعبي في "مستور ١٩٧١" ،  
للتشمل (٤) :

(١) تغير اسم المجلس النيابي في هذا الدستور ، ليصبح "مجلس الشعب" بدلاً من "مجلس الأمة" .

(٢) محمد طه بدوي، لبلى أمين مرسى ، التنظيم و الحياة السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢ .

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر في ذلك : - ملحد راجب لحو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٤-١١٥ .

المادة ٧٤: و التي تقضى بوجوب إجراء الاستفتاء على ما يتخذه رئيس الجمهورية من إجراءات لمواجهة خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يحوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري.

المادة ٧٦: و التي تنص على أن يكون اختيار رئيس الجمهورية بالاستفتاء على المرشح الذي يقدمه مجلس الشعب.

المادة ١٢٧: وطبقاً لها ، إذا قرر مجلس الشعب مسئولية رئيس الوزراء ، ورفع تقريراً بذلك إلى رئيس الجمهورية ، فرده إليه فعاد المجلس إلى إقراره من جديد ، جاز لرئيس الجمهورية طرح الأمر للاستفتاء ، وحسب نتيجته تكون استقالة الوزارة أو حل المجلس.

المادة ١٣٦: و تنص على أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب إلا عند الضرورة و بعد استفتاء الشعب.

المادة ١٥٢: و تقضى بأن لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتعلق بمصالح البلاد العليا.

المادة ١٨٩: والتي تنص على ألا يتم تعديل الدستور إلا بعد عرض التعديل على الشعب لاستفتائه في شأنه.

وأخيراً تأتي المادة ١٩٢ لتقضى بأن يعمل بهذا الدستور من تاريخ موافقة الشعب عليه في الاستفتاء.

و واضح من تعدد هذه المواضع ، مدى توسع "مستور ١٩٧١" مقارنةً بسابقه- في الأخذ بمظهر "الاستفتاء الشعبي".

٣- في شأن "مبدأ فصل السلطات" :

وزع "مستور ١٩٧١" الوظائفتين السيلسيتين للدولة ( التشريع و التنفيذ ) على هيئتين ، هما : "مجلس الشعب" كمجلس نيابي ليقولى "التشريع" ، و "رئيس الدولة" و معه "الحكومة" ليتوليا "التنفيذ" . و ذلك على نحو ما ورد في المواد التالية :

" يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ... " (المادة ٨٦)

"يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ... " (المادة ١٣٧).  
"الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ، وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه ووزراء ونوابهم ، ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة"<sup>(١)</sup> (المادة ١٥٣).

وهكذا يقيم دستور ١٩٧١ نظام الحكم على مبدأ فصل السلطات في بعده المعنوي والوظيفي (الفصل بين الهيئات والفصل بين الوظائف) . و أما بصدد التنظيم القانوني للعلاقة بين هيئتي التشريع والتنفيذ ، فيسود "نموذج" ١٩٧١ وكأنه قد اختلط خطأً وسطاً بين النظامين البرلماني والرئاسي . حيث جمع بصدد هذه العلاقة - بين الأخذ بنزج كبير من خصائص "النظم البرلمانية" ، وبين

---

(١) يتضح من نص هذه المادة بأن دستور ١٩٧١ قد استعمل اسم "الحكومة" للدلالة على الفرع الثاني من السلطة التنفيذية وهي "الوزارة" . وهي - في رأينا - تسمية غير موقفة ، ذلك لأن اصطلاح "الحكومة" يحمل أكثر من دلالة. فقد يستخدم تعبير الحكومة للدلالة على نظام الحكم في الدولة ، أي كيفية إعمال السلطة وممارستها ، وهذا هو المعنى الواسع لتعبير الحكومة. وقد يستخدم تعبير الحكومة للدلالة على مجموع السلطات الحاكمة أو المسيرة لأمر الدولة ، ونعني بذلك السلطات العاملة على اختلاف أنواعها من تشريعية وتنفيذية وأمنية . وقد يستخدم تعبير الحكومة للدلالة على السلطة التنفيذية بفرعها ، ونعني بذلك رئيس الدولة والوزراء ، أي السلطة التي تقوم على تنفيذ القوانين . وإذرة شؤون المرافق العامة في الدولة ، وهذا هو الاستخدام الأكثر شيوعاً ، إذ اعتاد الجمهور على استخدام تعبير الحكومة في هذا المعنى. وأخيراً فقد يستخدم تعبير الحكومة للدلالة على "الوزارة" ، أي على الفرع الثاني من السلطة التنفيذية . ولما كان دستورنا قد قصد هذا المعنى الأخير فقد كان الأجدر به أن يستعمل اصطلاح "مجلس الوزراء" بدلاً من اصطلاح "الحكومة" حتى يكون أكثر دلالة ووضوحاً.

راجع في ذلك :

- إبراهيم عبد العزيز شجاع ، الدستور المصري دستور ١٩٧١ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٥-٢٣٦ .  
♦ ولعله من الضروري يمكن أن نشير أيضاً - في هذا السياق - إلى أن نص المادة ١٥٣ ، قد عرف الحكومة بوصفها "الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة" . وهذا التعريف أيضاً قد جلبه التوافق ، لأن مجلس الوزراء ليس إلا أحد فرعي الهيئة التنفيذية. أما الفرع الآخر بل والأهم في هذه الهيئة ، فهو رئيس الجمهورية ، الذي نصت المادة ١٣٧ من الدستور - صراحة - على أنه يتولى السلطة التنفيذية . راجع في ذلك :

- ماجد راضح لاطو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧١-٢٧٢ .

الأخذ بخاصة من خصائص "النظم الرئاسية". وهو الأمر الذى يدعو إلى تصنيفه -مجازاً- إلى أن نعلق على ذلك -ضمن "النظم شبه للرئاسية". وتلفصيلاً لذلك نقول<sup>(١)</sup>:

أن دستور ١٩٧١ قد أقام نظام الحكم فى شأن علاقة التشريع بسلطة التنفيذ على أسس ثلاثة ، هى من أظهر خصائص "النظام البرلماني" ، ألا وهى:  
-التدخل فى الكيان العضوى و الوظيفى للهيئتين التشريعية و التنفيذية.  
-تبادل التأثير و التأثير بين قوة السلطة التنفيذية و قوة السلطة التشريعية ،  
و بما يحقق التوازن بينهما.

-تركيب السلطة التنفيذية من مؤسستين هما : رئيس الجمهورية و الحكومة (الوزارة).

و فيما يلى بعض من المظاهر المعبرة عن كل خاصة من هذه الخصائص فى دستور ١٩٧١.

فى شأن التدخل فى الكيان العضوى و الوظيفى للهيئتين التشريعية و التنفيذية :

أسند دستور ١٩٧١ السلطة التشريعية إلى "مجلس الشعب" ، وهو مجلس نيابى يعين أعضاؤه بالاقتراع العام المباشر ، فقد ورد فى الدستور :

□ "يقول مجلس الشعب سلطة التشريع ... (المادة ٨٦).

□ "يحدد القانون الدوائر الانتخابية التى تقسم إليها الدولة ، وعدد أعضاء

مجلس الشعب المنتخبين ، على ألا يقل عن ثلاثمائة و خمسين عضواً ،

نصفهم على الأقل من العمال و الفلاحين ، و يكون انتخابهم عن طريق

الانتخاب المباشر العرى العام ، و يبين القانون تعريف "العمال" و "الفلاح".

---

(١) انظر فى ذلك :

- محمد طه بدوى ، أبلي أمين مرسى ، النظم و الحياة السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٧-١٣١.

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عدداً من الأعضاء لا يزيد على عشرة <sup>(١)</sup> (مادة ٨٧).

ولما كان الدستور قد أسند "السلطة التنفيذية" إلى رئيس الدولة و الحكومة، على نحو ما بينا من قبل . فإننا نستطيع -حتى هنا- أن نقرر أن ثمة فصل بين السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية. غير أن هذا الفصل في دستور ١٩٧١- ليس مطلقاً، و إنما هو فصل مرن على نحو ما هو الحال في النظام البرلماني ، فثمة تداخل بين الهيئتين (هيئة التشريع و هيئة التنفيذ) من حيث الكيان العضوي و من حيث الكيان الوظيفي معاً.

فمن حيث التداخل في الكيان العضوي : يجوز الجمع بين عضوية الوزارة و هي هيئة تنفيذية ، و بين عضوية مجلس الشعب و هو الهيئة التي تتولى السلطة التشريعية ، كما يجوز لأعضاء الوزارة حضور جلسات مجلس الشعب و التكمم فيها حتى و لو لم يكونوا أعضاء فيه (المادتان ١٣٤ و ١٣٥) <sup>(٢)</sup>.

---

(١) يتكف مجلس الشعب الحالي طبقاً للقرار بقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ في شأن مجلس الشعب من أريتملة و أريمة و أربعين عضواً ينتخبون عن مائة و اثنين و عشرين دائرة ، و ينتخب عن كل دائرة عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال و الفلاحين . وذلك بخلاف حق الرئيس في تعيين عدد لا يجاوز عشرة أعضاء، و لوضع أن نسبة هؤلاء عشرة للمعين إلى عدد أعضاء المجلس الذي يجب ألا يقل عن ٣٥٠ عضواً ، لا تدخل بمدى نيابية المجلس و كونه مجلساً منتخباً.

(٢) إذا كانت "النظم البرلمانية" تجزئ الجمع بين مناصب الوزارة و بين عضوية المجالس النيابية ، بل ويحسن -في ظلها- أن يتم هذا الجمع فعلاً ، فإن دستور ١٩٧١ قد أفرد بتقديم صورة أخرى من صور الجمع ، ألا وهي الجمع بين عضوية المجلس النيابي و بين الوظيفة العامة ، حيث نصت المادة ٨٩ من هذا الدستور على أنه : "يجوز للمعين في الحكومة و في القطاع العام أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب . و فيما عدا الحالات التي يحددها القانون يفرغ عضو مجلس الشعب لعضوية المجلس ، و يحتفظ له بوظيفته أو عمله وفقاً لأحكام القانون" ، وهو مبدأ جديد لم تعرفه التفسير المصرية السابقة على دستور ١٩٧١. و تقاسم مع هذا المبدأ ، فقد نص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب على أنه يجوز للمجلس بناء على طلب مكتبه أن يستلني من التفرغ لعضوية المجلس كل الوقت أو بعضه : "مدير و الجامعات و وكالاتها و أعضاء هيئة التدريس و البحوث فيها و من في حكمهم من العاملين في الوزارات و الهيئات العامة التي تمارس نشاطاً علمياً - رؤساء مجالس إدارة الهيئات العامة و المؤسسات العامة-

و لما من حيث التداخل في الكيان الوظيفي : فيتضمن دستور ١٩٧١\* مناطق اختصاص مشتركة بين هيئة التشريع و هيئة للتنفيذ ، حيث تشارك هيئة التنفيذ ( رئيس الجمهورية و الحكومة ) هيئة التشريع ( مجلس الشعب ) في عملية عمل القوانين ، فكل من رئيس الجمهورية و الحكومة حق اقتراح القوانين (المادتان ١٠٩ و ١٥٦) . و لرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها (مادة ١١٢) ، فإذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون فكره مجلس الشعب رده إليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس بإياه ، فإذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانوناً وأصدر . وإذا رد في الميعاد المتقدم إلى المجلس و فكره ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه اعتبر قانوناً وأصدر ، وهو ما يعنى أن حق اعتراض الرئيس على أى قانون هو مجرد حق

سالوحدات الاقتصادية التابعة لها - الشاغلون لوظيفة من وظائف الإدارة العليا بالحكومة و وحداتها المحلية و الهيئات العامة و المؤسسات العامة و الوحدات الاقتصادية التابعة لها " . و هو ما يعنى أن القانون قد أجاز لولاة الموظفين - في الحكومة و القطاع العام - حق التشريع ، ولى حالة فوزهم بمق لهم الجمع بين وظائفهم و بين عضوية مجلس الشعب . و نتيجة لذلك يحق لأى من هؤلاء الأعضاء أن يتقاضى المرتب و البدلات و المزايا المقررة لوظيفته و لمهله الأصلية من الجهة المعين بها طوال مدة عضويته بالمجلس . و الحق أن هذه الصورة من صور الجمع ( الجمع بين عضوية مجلس الشعب و بين الوظيفة العامة ) قد تبيت انتقاداً شديداً من جانب عدد من فقهاء القانون الدستوري ، و ذلك باعتبارها مخالفة صريحة لما تضمنه به النظم البرلمانية التي تعمل على توفير الضمانات لاستقلال أعضاء المجلس النيابي عن السلطة التنفيذية ، و تأييدهم ضد وسائل التأثير التي قد تتخذها هذه السلطة تجاههم ، حتى يستطيع الأعضاء أن يوردوا إليهم أداء صحيحاً ، و خاصة بالنسبة لمهمتهم الرقابية على أعمال الحكومة . و هنا يحق لنا التساؤل : هل عضو مجلس الشعب الذي يحتفظ بوظيفته في مجال السلطة التنفيذية ، على النحو المتعارف بيبه ، أى على ما يحصل عليه من مزايا ، سيؤدي المهمة الرقابية على أعمال الوزراء على نحو حقيقي ؟ وهل سيوجه سؤالاً لوزيره أو استجوباً له أو يطلب حق إجراء التحقيق أو طرح الثقة بلسان الوزراء . ولما كان ذلك محل شك كبير ، فإننا نرى مع هؤلاء الفقهاء ، أن الجمع الذي أتى به " دستور ١٩٧١ " يؤدي - لا محالة - إلى إهدار فكرة الفصل بين السلطات برمتها . راجع في ذلك :

- محسن خليل ، القانون الدستوري و الدستائير المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤٥-٣٤٩ .



اعتراض توقيفي يمكن لمجلس الشعب التغلب عليه بتوافق أغلبية خاصة هي نسبة الثلثين ملاقفة الذكر (مادة ١١٣)<sup>(١)</sup>.

وإلى جانب هذه الصورة من صور للتدخل الوظيفي ، يحمل دستور ١٩٧١ صورة أخرى تتدخل بمقتضاها هيئة التشريع ممثلة في مجلس الشعب في عمل من أعمال السلطة التنفيذية ، ألا وهو حق إبرام المعاهدات. حيث تنص المادة ١٥١ من الدستور على أن : "رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان . وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة . على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو التي تتعلق بحقوق السيادة ، أو التي تحصل خسارة للدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الموازنة ، يجب موافقة مجلس الشعب عليها " . و واضح من نص هذه المادة أن لرئيس الجمهورية حق إبرام المعاهدات بصفة عامة ، ودون اشتراط موافقة مجلس الشعب عليها ، فيما عدا الحالات التي عدتها المادة والتي يتحتم لنفاذها موافقة مجلس الشعب عليها .

وخاصة للتدخل بين هيتي التشريع والتنفذ على هذا النحو ، تقرب دستور ١٩٧١ من صورة "الفصل المن" التي تميز "النظم البرلمانية".

وفي شأن تبادل التأثير والتأثر بين قوة التشريع وقوة التنفيذ :

يشترك دستور ١٩٧١ "النظم البرلمانية في خاصتها الكبرى ، المتمثلة في تبادل التأثير والتأثر فيما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، فالوزراء

---

(١) تعد حالة التغلب على اعتراض رئيس الجمهورية على قانون ما ، واحدة من الحالات التي يشترط فيها دستور ١٩٧١ ضرورة توافق أغلبية خاصة ، حيث تنص المادة ١٠٧ على أن : "لا يكون اعتماد المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه. ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة ....".

يبد أنه يتعين علينا أن نشير هنا إلى أن دستور ١٩٧١ قد أعطى لرئيس الجمهورية الحق في إصدار قرارات لها قوة القانون ، وذلك في حالات محددة سيأتي ذكرها في موضع قادم .

ممثلون سياسياً أمام مجلس الشعب فردياً و تضامنياً<sup>(١)</sup> . حيث نصت المادة ١٢٦ من هذا الدستور على أن : "لوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة ، و كل وزير مسئول عن أعمال وزارته . وللمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم ، و لا يجوز عرض سحب الثقة إلا بعد استجواب و بناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس . و لا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه . و يكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس" . كما نصت المادة ١٢٧ على أن : "لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ، و يصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس"<sup>(٢)</sup> . و لا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه إلى الحكومة و بعد ثلاثة أيام على الأقل من تقديم الطلب و في حالة تقرير المسئولية بعد للمجلس تقريراً يرفعه إلى رئيس الجمهورية متضمناً عناصر الموضوع و ما انتهى إليه من رأى في هذا الشأن و أسبابه . و لرئيس الجمهورية أن يرد التقرير إلى المجلس خلال عشرة أيام ، فإذا عاد المجلس إلى إقراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس و الحكومة على الاستفتاء الشعبي . و يجب أن يجرى الاستفتاء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإقرار الأخير للمجلس ، و تقف جلسات المجلس في هذه الحالة . فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلّاً و إلا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة ."

(١) يلاحظ هنا أن رئيس الجمهورية ( الحصر الأول من عنصرى حجة التنفيذ) غير مسئول سياسياً أمام مجلس الشعب ، و ذلك باعتبار أنه يقوم على وظيفة نيابية يستمدّها من ثقة الأغلبية التي يتوجّه عليه أن يحوزها في الاستفتاء .

(٢) وضح من نص المادتين ١٢٦ و ١٢٧ ، أن الأغلبية المطلوبة في حالتى المسئولية الفردية و المسئولية التضامنية للوزراء ، هي أغلبية أعضاء المجلس و ليست أغلبية الأعضاء الحاضرين .

وهكذا تملك السلطة التنفيذية حق حل المجلس النيابي وفقاً للإجراءات المتقدمة - في مقابل حق هذا المجلس في طرح الثقة بما قد يؤدي - في النهاية - إلى استقالتها<sup>(١)</sup>.

لما في شأن كون السلطة التنفيذية سلطة مركبة من مؤسستين:  
فتركيب السلطة التنفيذية وفقاً لدستور ١٩٧١ من مؤسستين هما : رئيس الجمهورية والوزارة ( أو ما يسميها الدستور "الحكومة" ) ، فالوزارة لها ذاتيتها إزاء رئيس الدولة من ناحية<sup>(٢)</sup> ، وإزاء مجلس الشعب من ناحية أخرى.

(١) ليس من شك في أن موقف دستور ١٩٧١ في صدد المسؤولية التضامنية للوزارة يحثه الكثير من التقيد في تقرير هذه المسؤولية. الأمر الذي قد يؤدي إلى ضياع المسؤولية التضامنية و عدم تحملها. وكان من الواجب ألا يلجأ الدستور إلى كل الإجراءات المعقدة السابق بيانها ، و التي لا جدوى منها. و كان الأحرى به و بوضعيه الانتهاء بتقرير أن مجرد سحب مجلس الشعب لثقة بالوزارة كافي بحد ذاته لقبول استقالتها ، وهو ما قرره الدستور بالنسبة للمسؤولية الفردية حيث يرتب على سحب الثقة استقالة الوزير منصبه الوزاري ، وهو ما تعضى به كذلك القاعدة العامة في هذا الشأن . ويصل الغريب في الأمر أن دستور ١٩٦٤ المؤقت ( السابق على دستور ١٩٧١ ) قد قرر هذه القاعدة العامة في نص المادة رقم ٩٠ ، والتي جاء فيها : " يجب أن يقدم رئيس الوزراء إلى رئيس الجمهورية استقالة الحكومة إذا سحب مجلس الأمة الثقة بها " . و تتجلى الإشارة هنا إلى أن المجالس النيابية التي تمايلت على مصر طوالت الفترة محل البحث لم تستخدم هذا الحق على الإطلاق ، سواء على المستوى الفردي أو التضامني !! راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٤٤٢ .

(٢) و تشير ذكية الوزارة إزاء رئيس الدولة إلى قيام هذا الدستور على أساس عدم الجمع بين منصب رئيس الدولة ومنصب رئيس مجلس الوزراء . وقد أثارت مسألة الجمع هذه نقاشاً طويلاً حول جوازها من عدمه ، وخاصة في أعقاب جمع الرئيس السادات بين المنصبين في مارس ١٩٧٢ . وعلى أثر ذلك تشكلت لجنة خماسية في الاجتماع المشترك لمجلس الشعب و اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي لبحث هذه المسألة . و يمكن سر هذا النقاش في التنازل عن مدى مسؤولية رئيس الدولة في ظل حالة الجمع بين المنصبين - عن أعمال مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب . و ذلك أن لهذا المجلس حق توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى رئيس مجلس الوزراء طبقاً لحكم المادتين ١٢٤ و ١٢٥ من الدستور كما أن له طبقاً لنص المادة ١٢٧ - السابق عرضها - أن يقرر مسؤولية رئيس مجلس الوزراء ، فإذا كان رئيس مجلس الوزراء هو نفسه رئيس الجمهورية لنفس الأمر ، إذ أن رئيس الدولة لا يمكن ممارسته سياسياً . وعلى الرغم مما أقيمت إليه اللجنة من أنه لا مانع يحول - دستورياً - من أن يجمع رئيس الدولة بين المنصبين على أن يتضمن قراره الجمهوري بتشكيل مجلس الوزراء اختيار أحد نواب رئيس المجلس لرأسه عند -

ويقوم رئيس الجمهورية وفقاً لهذا الدستور - على "وظيفة نيابية" ، بحكم طبيعة مصدر سلطته والذي يتمثل في الأمة التي تؤيده في استفتاء عام ، على نحو ما قلنا. و من هنا كان خلق هذا الدستور من أية إشارة إلى مسئولياته سياسياً أمام مجلس الشعب . وتبعاً لكون وظيفة رئيس الجمهورية وظيفة نيابية جاءت لخصائصه التنفيذية الواسعة في هذا الدستور ، و التي يمارسها بنفسه أو بالاشتراك مع الوزارة دون ما حاجة إلى توقيع أحد الوزراء إلى جانبه. وفي هذا يخرج النظام المصري بدستور ١٩٧١ على صورة للنظم البرلمانية ، حيث لا يستطيع رئيس الدولة أن يمارس عملاً من أعمال الدولة إلا عن طريق أحد الوزراء ، و ذلك تبعاً لكونه غير مسئول سياسياً أمام البرلمان<sup>(١)</sup>.

و وضع رئيس الجمهورية - في دستور ١٩٧١ - على ذلك النحو يقترب به من وضع "رئيس الدولة" في النظم الرئاسية ، من حيث سلطته الواسعة التي يمارسها وحده ، بينما يختلف وضع رئيس الجمهورية في ذلك الدستور عن

---

«غياب رئيس الجمهورية» و يكون تحريك المسؤولية التضامنية للوزراء باستجواب موجه إلى هذا الجانب ، ويكون هو أيضاً المقتضى لإبقاء اللجان المتعلقة بالسياسة العامة للوزارة أمام مجلس الشعب. إلا أننا نكتف مع أصحاب الرأي القائل بأن أحكام الدستور لا تجيز الجمع بين منصبى رئيس الجمهورية و رئيس مجلس الوزراء في شخص رجل واحد ، و ذلك بأن لاستقلال منصب رئيس مجلس الوزراء مواضعه المتعددة في نصوص دستور ١٩٧١ ، و التي تخالف بحدوثها "رئيس مجلس الوزراء" دون غيره ، فالأعضاء مجلس الشعب حق توجيه الأسئلة والاستجوابات إليه (المادتان ١٢٤ و ١٢٥ ) ، و لهم الحق في تحريك المسؤولية التضامنية للوزارة ضده (المادة ١٢٦) ، فلذا ما أجزأ لرئيس الدولة الجمع بين منصبه و منصب رئيس مجلس الوزراء لمعنى ذلك أننا سنقرر مسؤولية رئيس الجمهورية أمام مجلس الشعب. وهذا ما لا يجوز بحال وفقاً لأحكام الدستور. ونسلاً عن ذلك فإن المادة ١٢٧ من الدستور تجل من رئيس الجمهورية حكماً في حالة الخلاف الدائم بين مجلس الشعب و الحكومة عندما يقرر مجلس الشعب مسؤولية رئيس مجلس الوزراء ، ومعنى ذلك أننا نجعل من رئيس الجمهورية خصماً و حكماً في نفس الوقت ، الأمر الذي يقتضى بغير شك عدم الجمع بين المنصبين . راجع في ذلك :

- ماجد راغب الطو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٣-٢٧٨.

- إبراهيم عبد العزيز شوحا ، الدستور المصري دستور ١٩٧١ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٦-٢٤٠.

(١) محمد طه بدوى ، أبلي أمين مرسى ، النظم و الحياة السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٠.

وضع الرئيس فى النظم الرئاسية من حيث تركيب السلطة التنفيذية. ذلك أن "النظم الرئاسية" لا تعرف وجوداً متميزاً للوزارة، و لا يزيد دور الوزراء - فسى ظلها - عن مجرد كونهم تابعين للرئيس أو مستشارين له<sup>(١)</sup>.

و جملة القول فى هذا الشأن أن "مستور ١٩٧١" يركز على تقوية سلطات "الرئيس" التى يمارسها بشخصه دون ما حاجة إلى توقيع من أحد الوزراء ، وهو لا يسئل سياسياً عن ممارسته لها أمام "مجلس الشعب" . وفى هذا يقترب النظام المصرى من "النظم الرئاسية" ، غير أنه يخرج عليها بصدد كيان "السلطة التنفيذية" - فى كون "السلطة التنفيذية" فيه مركبة من عنصرين هما : رئيس الدولة و الوزارة ، حيث تتمتع هذه الأخيرة - فى ظل النظام المصرى - بوجود متميز إلى جانب رئيس الجمهورية. هذا فضلاً عن قيام النظام الذى قرره "مستور ١٩٧١" - وبالمخالفة لما جرى عليه العمل فى ظل النظم الرئاسية - على أساس من فكرة التعاون و تبادل التكثير و التكرار فيما بين هيتى التشريع و التنفيذ. وفى هذه الخصائص جميعاً ما يهوى إلى القول بأن النظام المصرى - وفقاً لمستور ١٩٧١ - هو أقرب ما يكون إلى "النظم شبه الرئاسية" ، و ذلك على نحو ما وصفنا "مستور ١٩٦٤ المؤقت" السابق عليه.

بيد أن لنا تعليقاً فى صدد هذا التصنيف ، ذلك بأن تصنيف أى نظام من أنظمة الحكم لا ينأتى من الاعتماد على ملامحه الرئيسية فصب ، ولكنه يقتضى التدقيق فى نصوصه و فيما تنتجه هذه النصوص من اختصاصات لكل من هيتى التشريع و التنفيذ. هذا فضلاً عن النظر إلى الدستور الذى يجمع هذه النصوص باعتباره كائناً حياً ، يمكن أن يتيح له بيئته فرص الحياة و الاستمرار ، كما يمكنها أن تحرمه سبل الحياة و وسائلها<sup>(٢)</sup>.

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٠-١٣١.

(٢) عبد الحيد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٠.

وعلى ذلك فإن النظر - دون تنقيح - إلى نصوص "مستور ١٩٧١" وملاحه الرئيسية ، قد ينتهي بنا إلى تصنيفه باعتباره نظاماً شبه رئاسي ، شأنه في ذلك شأن النظام الذي قرره الدستور الفرنسي الصادر في عام ١٩٥٨ (خاصة بعد إقرار انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الاقتراع العام منذ عام ١٩٦٢) . وقد نأثر في نظرتنا هذه بعض أحكام "مستور ١٩٧١" التي نقلت نصاً - أو كانت أن تكون كذلك - عن الدستور الفرنسي المشار إليه<sup>(١)</sup>.

هذا غير أن هوة واسعة تفصل بين الدستوريين ، فإذا كانت ملاح "مستور ١٩٥٨" الفرنسي هي التي خلطت ملاح ما راح يعرف بالنظم شبه الرئاسية ، فإتينا بالقبول لها تكون قد ابتدعنا في "مستور ١٩٧١" نمطاً جديداً من النظم لا هو بالرئاسي ولا هو بالرئاسي ولا هو بشبه رئاسي . وبياناً لذلك يجدر بنا أن نتساءل عما يعنيه وصف نظام ما بأنه نظام شبه رئاسي ؟ أنه يعني أن النظام المشار إليه لا يقيض يد الرئيس في شئون الحكم كما هو الشأن في النظام البرلماني ، ولا ييسطها جل البسط كما ييسطها النظام للرئاسي . وهذا هو ما نراه في النظام الفرنسي (في ظل دستور ١٩٥٨ وتعديله) ، فالقول إن نظامه وسط بين النظامين البرلماني والرئاسي هو رأي صحيح . ولكنه غير صحيح إذا نحن قلناه عن النظام الدستوري المصري (في ظل دستور ١٩٧١) سواء من ناحية نصوصه الدستورية أو من ناحية تطبيقه في الحياة العملية<sup>(٢)</sup>.

فمن ناحية النصوص الدستورية - وهي التي تعيننا في هذا المبحث - نجد أن مزيداً من التنقيح سوف يكشف لنا عن صورة مغيرة عن تلك التي افترضناها . فعلى الرغم مما تنص عليه المادة ١٣٨ من دستور ١٩٧١ من اشتراك مجلس الوزراء مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة و أنهما يشرفان على تنفيذها . فإنه لا يمكن الادعاء بأن سلطة الوزراء أو رئيسهم تمثل قيئداً على سلطة رئيس الجمهورية في هذا الصدد ، ذلك بأن هذا الأخير يملك بنص الدستور حق تعيين

(١) عصمت سيف الدولة ، الاستبداد الديمقراطي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

(٢) عبد الحميد متولي ، نظرات في أنظمة الحكم في الدول التلمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٨ .

الوزراء وإقالتهم دون قيد أو شرط (مادة ١٤١). هذا إلى جانب أن توقيع رئيس الجمهورية كافٍ بذاته - ودون حاجة إلى توقيع أى وزير من الوزراء - لإسرار أى شأن من شئون الدولة. فهل يصح لنا القول - والحال كذلك - بأن شدة وزارة لها ذاتيتها إلى جانب رئيس الجمهورية؟ بل وهل يصح لنا القول بأن السلطة التنفيذية مركبة من عنصرين ١؟ .. الحق إذن أن الوزراء فى ظل هذا الدستور يشاركون نظرًا لهم فى النظم الرئاسية فى كونهم مجرد معاونين أو مستشارين لرئيس الجمهورية<sup>(١)</sup>.

و إذا كانت الوزارة خاضعة فى ظل هذا الدستور (دستور ١٩٧١) - لرئيس الجمهورية على هذا النحو ، فكذلك شأن "مجلس الشعب" . فـ رئيس الجمهورية - وينص الدستور - للحق فى حل هذا المجلس وإجراء انتخابات جديدة<sup>(٢)</sup>. وهذا سلاح فى يد الرئيس يرهب للمجلس ويخضعه خضوعاً تاماً للرئيس ، و إذا كان للمجلس حق سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها ، فهو فى الواقع حق معطل ، فإلى جانب ما يحيط بتطبيقه من تعقيدات سبق و أن أشرنا لها ، فإنه من الصعوبة بمكان أن يسحب المجلس ثقته من وزارة هى محل ثقة الرئيس الذى يملك الحق فى حل المجلس ذاته<sup>(٣)</sup>.

ليس هذا فحسب ، فلقد أتاح "دستور ١٩٧١" لرئيس الجمهورية الحق فى إصدار قرارات لها قوة القانون ، وذلك فى حالات محددة هى<sup>(٤)</sup> :

---

(١) المرجع السابق.

(٢) قيد الدستور حق الرئيس فى حل مجلس الشعب بشرطين هما توفر الضرورة التى تقتضى ذلك، ثم استفتاء الشعب ، فأما عن الضرورة فمرجعها إلى الرئيس دون غيره. و أما عن الاستفتاء فلا أهمية له فى مجتمع ينتقل إلى التطعيم والوعى.

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٢٩ - ٤٣٠.

(٤) راجع فى شأن هذه الحالات :

- سامى مهران ، مجلس الشعب فى ظل دستور ١٩٧١ ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦ ) ، ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(١) "إذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع فسي اتخذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها إذا كان للمجلس قلعماً ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك ، وإذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على ثقلها بوجه آخر" (مادة ١٤٧).

(٢) "لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون ، ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التي تقوم عليها ، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض ، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون" (مادة ١٠٨).

(١) رغم ما تضمنه نص هذه المادة من حدود ضيقة لممارسة الرئيس لهذا الاختصاص ، إلا أنه يتيح للرئيس ممارسة لاختصاصات هي من صميم اختصاصات السلطة التشريعية . وليس أقل على ذلك من استناد الرئيس الصادق لنص هذه المادة في إصداره للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية ، بيد أن المحكمة الدستورية العليا قد قضت في ٤ مايو ١٩٨٥ بعدم دستورية هذا القرار بقانون ، وجاء في نص حكمها : " ولما كانت الأسباب التي استندت إليها الحكومة في التبرير بإصدار القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في غيبة مجلس الشعب ، وحاصلها مجرد الرغبة في تعديل قوانين الأحوال الشخصية ، هي أسباب لا تتفق و الضوابط المقررة في الفترة الأولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك أن تلك الأسباب تنفي أنه لم يطرأ خلال غيبة مجلس الشعب ظرف معين يمكن أن تتوالى منه تلك الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ المشار إليها . ومن ثم فإن القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، إذ صدر استناداً إلى هذه المادة ، وعلى خلاف الأوضاع المقررة فيها ، يكون مشوباً بمخاللة الدستور " . ورد في :

- محسن خليل ، القانون الدستوري و المناصب المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٤١٦-٤١٧ .

(٢) الواقع أن مجلس الشعب قد توسع في إصدار قوانين التفويض لتشمل مجالات عديدة ، وسوف نعرض لملاح هذا التوسع في المبحث القادم .



(٣) "الرئيس الجمهورية إذا ما قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات العسرية لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بياناً إلى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذته من إجراءات خلال ستين يوماً من اتخاذها" (١) (مادة ٧٤).

(١) استتمت المادة ٧٤ لفظة "إجراءات" ، وهي لفظة لاطمة الدلالة على أن الدستور لم يتعد أن تأخذ هذه الإجراءات صورة "قوانين" . ذلك لأنه حيث قصد الدستور تشريعاً صادراً عن مجلس الشعب أطلق عليه تعبير "قانون" . و حيث قصد تشريعاً صادراً عن رئيس الجمهورية أطلق عليه تعبير "قرار له قوة القانون" ، كما فعل في المادتين ١٠٨ و ١٤٧ . و على ذلك فالرأى الدستوري أن يخول رئيس الجمهورية - بمقتضى هذه المادة - سلطة إصدار القوانين والاستفتاء عليها لاستعمال أحد هذين التعبيرين . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد استعمل الدستور لفظة "إجراءات" في المواد ٧٦ و ٧٨ و ٨٥ و ٩٩ و ١٢٠ و ١٦٠ و ١٦٧ و ١٧٥ و ١٧٩ ، وهي تشير في كل هذه النصوص ، وبدون استثناء واحد ، إلى أعمال تنفيذية وليس إلى قواعد تشريعية . لا شبهة إذن في أن وحدة المشرع الدستوري و وحدة الدستور و وحدة استعمال كلمة "إجراءات" في أكثر من موضع تحتم أن تكون للكلمة دلالة واحدة . وبالتالي فإن استناد رئيس الجمهورية إلى هذه المادة في إصدار القوانين تخضع بعد ذلك للاستفتاء ، هو استناد في غير موضعه . نقول ذلك على الرغم من أننا قد أدرجنا هذه المادة ضمن المواد التي تتيح لرئيس الجمهورية إصدار قرارات لها قوة القوانين ، ولحق أننا قد أدرجناها على هذا النحو لاعتبارين . أولهما هو الاستناد إلى التصنيف الذي ورد في كتاب الأستاذ "سامي مهران" (الأمين العام لمجلس الشعب) ، وهو تصنيف يستند دلالاته من موقع صاحبه . أما الاعتبار الثاني فهو التمسك مع ما استخدمت فيه هذه المادة على أرض الواقع ، حيث استخدمها "الرئيس المصطفى" في إصدار قرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ (أو ما سُمي بقانون حماية الوطن و المواطن). إذ لم تكل هذه الدلالات للفظ "الإجراءات" دون أن يصدر رئيس الجمهورية هذا القرار بقانون - في أعقاب مظاهرات ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ - و أن يطرحه للاستفتاء الشعبي ، للحصول إرادة رئيس الدولة إلى قانون ، على الرغم من قيام مجلس الشعب ، و على الرغم من أن الدستور قد خص هذا المجلس دون غيره بإصدار القوانين ١١ . راجع في تفصيل هذا الرأي :

- عصمت سيف الدولة ، الاستبداد الديمقراطي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤١-١٤٣.
- محمد عبد السلام الزيات ، مصر .. إلى أين ؟ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٩-١٢٨.
- عادل عبد ، المضايقات لتكلم "ممارسات" نواب معارض إلى مجلس الشعب ١٩٧٦-١٩٧٩ (الإسكندرية: دت) ، ص ١١-١٢.

♦ ثمة رأى آخر في هذا الصدد ، يرى أصحابه جواز إصدار رئيس الجمهورية لقرارات لها قوة القانون بمقتضى المادة ٧٤ ، راجع في ذلك :

- مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري و رقابة دستورية القوانين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٧-٤٢٠.

من كل ما تقدم نستطيع إذن أن نقطع بأن النظام الدستوري المصري - في ظل دستور ١٩٧١- قد ابتعد عن "النظام البرلماني" الذي هو في جوهره نظام توازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، و الذي تعد فيه الوزارة هي صاحبة السلطة الفعلية في شئون الحكم ، حتى أنه يطلق على النظام البرلماني الإنجليزي اسم "نظام حكومة الوزارة" . نقول أنه إذا كان "النظام الدستوري المصري" قد ابتعد عن "النظام البرلماني" فهو عن "النظام الرئاسي" أبعد .

و غير صحيح أن يقال بأنه وسط بين هذين النظامين (البرلماني والرئاسي) ، بمعنى أنه يقيد يد الرئيس أقل مما يقيد النظام البرلماني ، و لا يطلق يده إلى الحد الذي يطلقه النظام الرئاسي . فالحق أنه على العكس من ذلك ، فهو لم يقيد يد الرئيس من ناحية الوزارة أو السلطة التشريعية ، كما أنه قد أطلق يد الرئيس إلى حد أبعد كثيراً مما أطلقت يد الرئيس في النظام للرئاسي الأمريكي . فالنظام الأمريكي لم يمنح للرئيس الحق في حل المجلس النيابي بعكس ما فعل النظام المصري ، و النظام الأمريكي لم يدع للرئيس الحق في ممارسة شتى مظاهر السلطة التنفيذية بمفرده ، بل اشترك معه مجلس الشيوخ في ممارسة بعض من هذه المظاهر كتعيين الوزراء والمقراء وقضاة المحكمة العليا ، هذا بينما ينفرد الرئيس في ظل الدستور المصري (دستور ١٩٧١) بتعيين الوزراء والمقراء . ثم أن مدة رئاسة الرئيس الأمريكي (المختار بالاقتراع العام) هي أربع سنوات ، لا تجدد سوى لمرة واحدة فحسب ، أما للرئيس المصري (المستقلى على اختياره استفتاءً شعبياً عاماً<sup>(١)</sup>) فمدة رئاسته - طبقاً

(١) اشترط دستور ١٩٧١ في مادته رقم ٧٦، أن يرشح مجلس للشعب رئيس الجمهورية ، ثم يعرض هذا الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه . و يتم ترشيح في مجلس للشعب لمنصب رئيس الجمهورية - طبقاً لنص هذه المادة - بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل ، و يعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتاءهم فيه ، فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها أعيد للترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الأول ، و يعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتاءهم فيه ، ويخبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء ، فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره ، و تنتهي في شأن ترشيحه وتخليه الإجراءات ذاتها . و واضح من نص هذه المادة ما فيها من مصر و تضيق حتى يستحيل على غير مرشح واحد أن يظهر بحق الترشيح ، وهو وضع لا يمكن مساوئه بانتخاب الرئيس - عبر اقتراع عام - من بين عديد من المرشحين .

لنص المادة ٧٧ من "مستور ١٩٧١" (١) - هي ست سنوات يجوز تجديدها لمعد أخرى ، و ذلك دون تحديد لعدد مرات هذا للتجديد ، و بحيث يمكن أن يظل للرئيس رئيساً لمدى الحياة (٢) .

(١) كان نص هذه المادة (مادة ٧٧) عند صدور الدستور هو : " مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ، و يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة ثالثة و متصلة " . و هو ما يفيد أن بقاء الرئيس في منصبه لا يمكن أن يزيد عن ثلثي عشرة سنة . غير أن هذه المادة قد غُذلت ضمن ما غُذِل من نصوص الدستور في مايو ١٩٨٠ ، و أصبح نصها كالتالي : " مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ، و يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمعد أخرى " . ويبدو أن " الرئيس السادات " قد أراد بهذا التحديل أن يبعد إعادة انتخابه لفترة ثالثة ، غير أن إرادة المجلس القدير قد سبقت إرادته . و لمحه من الضرورة بمكان أن تشير هنا إلى أن انتخاب "الرئيس السادات" لفترة ثالثة قد كان مخالفاً للدستور ، الذي نص في مادته رقم ١٩٠ على أن " تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالي (و هو الرئيس السادات الذي صدر الدستور في عهده) بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلان انتخابه رئيساً للجمهورية العربية المتحدة " . و الغريب في الأمر أن نص هذه المادة لم يحد ، و على الرغم من ذلك أعيد انتخاب الرئيس السادات - في أكتوبر ١٩٧٦ - رئيساً لمدة ثالثة !!

راجع في تفصيل ذلك : - ماجد راضب الطو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٦-٢٢٩ .  
(٢) راجع في ذلك :

- عبد الحميد متولى ، نظرات في أنظمة الحكم في الدول القارية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٠-٤٣١ .  
♦ تجدر الإشارة هنا إلى أن القواعد التي تسرى على نواب رئيس الجمهورية هي ذاتها التي تسرى على رئيس الجمهورية ، حيث تنص المادة ١٣٩ من دستور ١٩٧١ على أن : " لرئيس الجمهورية أن يعين نائباً له أو أكثر ، و يحدد اختصاصاتهم و يعلمهم من مناصبهم . و تسرى القواعد المنظمة لمسألة رئيس الجمهورية على نواب رئيس الجمهورية " . وافي هذا السياق يجدر بنا أن نقول بأن تعيين نائباً لرئيس الجمهورية ليس في الحقيقة أمراً جوازياً متروكاً للمسألة التقديرية للرئيس كما قد توحي صياغة نص المادة ١٣٩ ، و ذلك لأن لنائب الرئيس دوراً عهد به إليه الدستور في مادتين . أما المادة الأولى فهي للمادة ٨٢ وتنص بأنه " إذا قام متع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصه نائب عنه نائب رئيس الجمهورية " . وأما المادة الثانية فهي المادة ٨٥ ، و تنص على أن " يتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتاً لحين الفصل في الاتهام " ، أي في اتهام رئيس الجمهورية بالافتقار المظني أو بالارتكاب جريمة جنائية . من الواضح إذن أن تعيين نائب لرئيس الجمهورية ليس أمراً اختياريّاً و إنما هو أمر تتمعه نصوص الدستور ، أما لفظة " لرئيس ... " الواردة في نص المادة فهي تشير - بالضرورة - إلى حقه في الاختيار بين تعيين نائب أو أكثر و ليس الاختيار بين تعيين نائب من عدمه . راجع في شأن هذا الرأي : - ماجد راضب الطو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٤-٢٢٥ .

و جملة القول في شأن النظام المصري في ظل "مستور ١٩٧١"، أنه -فسي جملته- قد أخذ بالمالح العامة للنظم "شبه الرئاسية"، بيد أننا لو شئنا الدقة لقلنا بأنه "نظام رئاسي ذو طبيعة خاصة".

هذا وما معنا بصدد الكلام عن "النظام المصري" - طبقاً لمستور ١٩٧١- فلا بد من أن نشير إلى ما استحدثه هذا الدستور -في تعديل مايو ١٩٨٠- من هيئة من هيئات الدولة، هي "مجلس الشورى". ولقد تضمن الفصل الخامس بمجلس الشورى في الدستور، اثنتي عشرة مادة، حكمت بمقتضاها للخطوط العريضة التي تنظم هذا المجلس سواء من حيث تكوينه أو من حيث اختصاصاته، ثم جاء القانون الصادر في ٨ يوليو ١٩٨٠ (القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠) لينظم الكثير من المسائل التي تضمنتها نصوصه<sup>(١)</sup>.

والحق أن "مجلس الشورى" - بحكم تكوينه - لفكرة النيابة فيه مجال، حيث يعين ثلثا أعضائه بالانتخاب (الاقتراع العام)<sup>(٢)</sup>. غير أن لاختصاصه استشاري بحت يقف عند مجرد إيداء الرأي فيما يطلب منه (مادة ١٩٥ من الدستور)، كما أنه لا يملك حق مساءلة الحكومة، فهو لا يستطيع أن يثير للمسئولية الوزارية أو يسحب الثقة من الوزارة. فوفقاً لصريح نص المادة ٢٠١ من الدستور يكون رئيس مجلس الوزراء و نوابه و الوزراء و غيرهم من أعضاء الحكومة غير مسئولين أمام مجلس الشورى<sup>(٣)</sup>؛ و على هذا النحو لا يكون لأعضاء المجلس حق توجيه أسئلة أو استجوابات لأعضاء الحكومة، وكل ما يكون لأعضاء المجلس هو حق طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة في شأنه، وحق إيداء رغبات فسي بعض الموضوعات العامة تجاه رئيس الحكومة (المادتان ١٢٩ و ١٣٠ من الدستور)<sup>(٤)</sup>.

(١) إبراهيم عبد العزيز شبحا، الدستور المصري دستور ١٩٧١، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٠-١٩١.

(٢) محمد طه بدوي، أبلي أمين مرسى، النظم و الحياة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣١.

(٣) تنص هاتان المادتان على "مجلس الشورى" مع غيرهما من مواد حددها نص المادة رقم ٢٠٥ من

مستور ١٩٧١. راجع في ذلك :

- إبراهيم عبد العزيز شبحا، الدستور المصري دستور ١٩٧١، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٩-٢١٠.

من الواضح إذن أن "مجلس الشورى" بحالته هذه مطعون في نيابته من زاويتين، أولاها ما هي قيام رئيس الجمهورية بتعيين ثلث أعضائه ، وهي نسبة لا يستهان بها في تشكيل المجلس ، وأما الثانية فهي قيامه على ممارسة مهام استشارية فحسب. وثبعا لذلك ، فلأمن من عدم اعتباره - بالمعنى الاصطلاحي للمجالس النيابية - مجلسا نيابيا ، ذلك بأن الأصل في المجالس النيابية هو قيامها على أساس من تنتخب أعضاؤها من ناحية ، وممارستها لوظيفة سياسية هي وظيفة التشريع (على الأكل) من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>.

#### ثانيا : موقف "دستور ١٩٧١" من كفالة الحقوق والحريات للمحكومين :

يتجلى موقف "دستور ١٩٧١" من كفالة حقوق الأفراد و حرياتهم، من خلال النصوص التي جاءت في بابيه الثالث والرابع ( المحكومين بـ"الحريات و الحقوق والواجبات العامة" و "سيادة القانون" ) ، هذا بالإضافة إلى بعض مواد الباب الثاني للمحكومين بـ"المقومات الأساسية للمجتمع"<sup>(٢)</sup>.

ولقد تبين أن النصوص التي تتعلق بالحقوق و الحريات - في هذا الدستور - من حيث مدى إلزامها لسلطة الدولة . فبعضها "قطعي" ليس لسلطة الدولة إزاءه غير اختصاص مفيد فتنزيم باحترامه و تطبيقه كما ورد بالنص ، و من ذلك حظر إبعاد المواطنين عن البلاد ، الذي ورد في المادة ٥١ من الدستور. و بعضها "مطاط" يتيح للمشرع فرصة ممارسة سلطة تنظيمية ما ، و من ذلك ما جاء في المادة ٥٤ من الدستور من أن : "الاجتماعات العامة و الموكب و التجمعات مباحة في حدود

(١) انظر في شأن هذا الرأي :

- المرجع السابق ، ص ٢١٢.

- محمد طه بدوي ، ليل أمين مرسى ، النظام و الحياة السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١.

(٢) راجع في تفصيل حقوق و حريات المحكومين في ظل دستور ١٩٧١ :

- سعد عصفور ، النظام الدستوري المصري دستور سنة ١٩٧١ (الإسكندرية : منشأة المعارف ،

١٩٨٠) ، ص ٣٢٧-٤٤٢.

القانون" ، فالمرشح هنا سلطة تقديرية في تنظيم هذه الحرية ، حيث بإمكانه أن يضع بعض القيود على ممارستها ، وإن تعين عليه ألا يهدرها أو يوقف استعمالها. وأخيراً فيعضها "توجيهي" ، وذلك في معنى أنها نصوص موجهة لبرامج عمل الدولة وسياساتها ، ومن ذلك ما قضت به المادة ١٣ من الدستور من أن " العمل حق ..تكفله الدولة " ، وغنى عن البيان أن إعمال هذا النص يستلزم تخطيطاً وإعداداً طويلاً المدى لتنفيذه وتحقيقه<sup>(١)</sup>.

وعلى أية حال ، فلقد كان الاتجاه العام الذي ساد دستور ١٩٧١ متشاقصاً حيث نصوصه- مع المفاهيم المصرية للكيفية التي تتحقق بها حريات الأفراد<sup>(٢)</sup>. ويكفي أن نشير هنا إلى نماذج من مواد هذا الدستور التي تنصص عن موقفه من حقوق الأفراد وحرياتهم. فالمادة (٤٠) تؤكد على أن للمواطنين " ..لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " . كذلك تشير للمادة (٤١) إلى أن : " الحرية الشخصية حق طبيعي و هي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقاً لأحكام القانون ، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي " . وتؤكد المادة (٤٢) على أن : " كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيّد حريته بأي قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، و لا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون . وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهمل و لا يعول عليه " .

أما حريتي الرأي و الصحافة فتتأكدان من خلال المادتين (٤٧) و (٤٨) ، حيث نصت أولاهما على أن : " حرية الرأي مكتولة ، ولكل إنسان حرية التعبير عن رأيه

(١) ماجد راغب الحلو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٩.

(٢) عاطف أحمد غزاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٠.

ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون،  
والتد الذي للتد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني " . أما الثانية (المادة ٤٨) فقد  
نصت على أن : " حرية الصحافة و الطباعة و النشر و وسائل الإعلام مكفولة ،  
والرقابة على الصحف محظورة و إنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري  
محظور ، ويجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على  
الصحف و المطبوعات و وسائل الإعلام رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة  
العامة أو أغراض الأمن القومي ، وذلك كله وفقاً للقانون " (١) .

وإذا كانت هذه المواد تحمل دلالة كافية على موقف دستور ١٩٧١ من كفالة  
حقوق و حريات الأفراد ، فقد بقي أن ننوه إلى أهمية ضمانات جوهرية استحدثتها هذا

---

(١) أورد التحليل الذي أدخل - في مايو ١٩٨٠ - على دستور ١٩٧١ فصلاً خاصاً عن الصحافة ، وذلك  
تحت عنوان "سلطة الصحافة" ، حيث نصت أولى مواد هذا الفصل (المادة ٢٠٦) على أن : "الصحافة  
سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها على الوجه المبين في الدستور و القانون " . و بمراجعة نصوص  
المواد الخمس التالية لهذه المادة ، و التي تشكل معها جملة المواد الخاصة بـ"سلطة الصحافة" (على نحو  
ما وصفها الدستور) ، نجد أن هذه المواد تكاد أن تنطبق مع نص المادة (٤٨) المشار إليها . وذلك  
باستثناء حذف الفقرة الخاصة بجواز فرض رقابة محدودة على الصحف في حالة إعلان الطوارئ أو في  
زمن الحرب ، حيث نصت المادة (٢٠٨) على أن : "حرية الصحافة مكفولة و الرقابة على الصحف  
محظورة و إنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور و ذلك كله وفقاً للدستور و القانون " .  
بيد أنه مما لا يخفى أن حذف هذه الفقرة لا ينفي إلغاء حكمها طالما أن المادة الجديدة قد تفتت مع المادة  
(٤٨) في العمل "وفقاً للقانون" ، وطالما أن قانون الطوارئ - وهو القانون المتصل بهذا الموضوع - لم  
يسم أي تعديل أو تبديل . و من هنا فإن المادة الجديدة و إن أسقطت الفقرة الخاصة برقابة الصحف ، إلا  
أنها إذ أحالت على القانون في شأن باقي الأحكام ، تكون قد وفرت للسلطة التنفيذية كافة السلطات  
الاستثنائية المخولة لها بموجب قانون الطوارئ المعمول به أو أي قانون آخر يدخل السلطة التنفيذية  
سلطات استثنائية في شأن الصحف . وعلى هذا فإن المادة المضافة إلى دستور ١٩٧١ لم تأت بأي جديد  
بخلاف الأحكام الواردة في المادة ٤٨ من نص الدستور . و الحق أن هذا هو حال المواد الخمس الأخرى  
التي لم تأت - عملاً - بأي جديد يستأهل إضافتها ، كما أنها جميعاً لم تنشئ أية ضمانات جديدة بالنسبة لحرية  
الصحافة . راجع في ذلك :

- مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري و رقابة دستورية القوانين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٦ .

- سعد عصفور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦١ - ٣٦٨ .

الدمستور لحماية تلك الحقوق و الحريات ، و هي ما تنص عليه المادة (٥٧) من أن :  
 كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين و غيرها من  
 الحقوق و الحريات العامة التي يكفلها الدستور و القانون جريمة لا تسقط الدعوى  
 الجنائية و لا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضاً لمن وقع عليه  
 الاعتداء .<sup>(١)</sup> ويبدو أن استحداث هذه الضمانة قد ارتبط بما شهدته المرحلة السابقة على  
 نفاذ دستور ١٩٧١ من اعتداءات صارخة على حريات و حرمان المواطنين ، وهو  
 الأمر الذي كشفته المحاكمات التي أجريت لمن قاموا بهذه الاعتداءات. والحق أن هذه  
 الضمانة تحقق للمواطنين قدراً من الأمان ، لأنها تلقى بالخشية في نفوس القابضين  
 على السلطة لعلمهم بأن اعتداءهم على الحريات العامة يستمر موضع مساءلة جنائية  
 و مدنية دون أن تسقط مسئوليتهم عنه بالتقادم ، وذلك استثناءً من القواعد العامة .  
 ويعزز من قيمة هذه الضمانة ما حملته من التزام الدولة بتعويض "المنجس عليه"  
 تعويضاً عادلاً ، إذ قد لا يجد هذا الأخير من يرجع عليه بالتعويض اللزم بالرغم من  
 الاعتداء عليه قضياً حقوقه<sup>(٢)</sup>.

هذا و علينا ألا ننسى في هذا السياق ، أن دستور ١٩٧١ قد حرص - كما سبقه  
 - على تقرير مجموعة من الحقوق و الحريات الاقتصادية و الاجتماعية . ويعبراً  
 أخرى فقد سار دستور ١٩٧١ على نفس الأسس التي أقرتها دستائره مرحلة ما بعد  
 "حركة يوليو" . و من ذلك ما نصت عليه المادة (٣٧) من الدستور ، ولتي جاء فيها:  
 "يضمن القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية للفلاح و العامل  
 الزراعي من الاستغلال ... " . ومن ذلك أيضاً ما نصت عليه المادة (٣٠) من أن :  
 الملكية العامة هي ملكية الشعب ، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام . ويقود القطاع  
 العام للتقدم في جميع المجالات و يتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية<sup>(٣)</sup> .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٤٤.

(٢) تجدر الإشارة هنا إلى أن وجود هذا النص في دستور ١٩٧١ ، لم يجل دون توسع الدولة - وخاصة  
 في إيماننا - في إتيان سياسة للخصخصة ، ولتي تقوم على أساس التخلص من القطاع العام و بيع وحدته  
 المختلفة . و على الرغم من تعميدها بضرورة الاستمرار في هذه السياسة ، بعدما تبين من فشل ذريع  
 للقطاع العام ، إلا أننا نرى ضرورة تحليل النص الدستوري لهذه المادة و غيرها من مواد الدستور التي  
 تتعارض - غاية التعارض - مع الفلسفة التي تقوم عليها السياسات المتبعة حالياً.



وبذلك أكدت المادة (٣١) على كفالة الدستور للملكية التعاونية ، حيث نصت على أن: " الملكية التعاونية هي ملكية الجمعيات التعاونية، ويخضع القاتلون رعايتها و يضمن لها الإدارة الذاتية " . وحتى عندما تحدث دستور ١٩٧١ عن " الملكية الخاصة" فقد مظهرها فيما أسماه بـ "رأس المال غير المستغل" ، حيث نصت المادة (٣٢) على أن: " الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل ، وينظم القاتلون أداء وظرفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة للتنمية ، دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب " .

و واضح من هذه النصوص استمرار دستور ١٩٧١ في تقرير نفس الأسس التي قام عليها النظام الاقتصادي في مرحلة ما قبل نفاذ هذا الدستور ، هذا فضلا عما أكدته المادة (١٩١) من أن : " كل ما قرره القوانين و اللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا و نافذا ، و مع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد و الإجراءات المقررة في هذا الدستور " .

و على أية حال ، فقد شهدت مصر و منذ المرحلة الأولى لتطبيق دستور ١٩٧١ - و بالتحديد منذ منتصف عقد السبعينات - خروجاً على العديد من هذه النصوص ، وذلك من خلال ما سمي بـ "سياسة الانفتاح الاقتصادي"<sup>(١)</sup> التي سنعرض لها في موضع قادم.

أما بصدد الحقوق الاجتماعية ، فقد أوجب الدستور (دستور ١٩٧١) على الدولة أن تكفل حماية الأمومة و الطفولة و رعاية للنشء و للشباب ، و أن تكفل لجميع المواطنين الحق في التعليم المجاني في مختلف المراحل . هذا إلى جانب ما قرره الدستور من كفالة الدولة لخدمات التأمين الاجتماعي و الصحي لجميع المواطنين ، مع تقريره لحقهم في الحصول على معاشات في حالة العجز عن العمل أو البطالة أو الشيخوخة<sup>(٢)</sup> . و ما من شك في أن أهم الحقوق الاجتماعية هي تلك التي تقرّر

(١) تلاقضت هذه السياسة مع الاتجاه الاشتراكي الذي تبناه الدستور في مختلف نصوصه.

(٢) راجع في شأن المواد التي تخص المقومات الاجتماعية في دستور ١٩٧١ : نصوص المواد من ٧ إلى

للمواطنين في حالة شيخوختهم أو عجزهم ، وواضح مما تقدم أن دستور ١٩٧١ قد وفى هذا الجانب حقه من العناية والرعاية<sup>(١)</sup>.

وبعد أن عرضنا لأظهر ما تضمنه دستور ١٩٧١ من نصوص تتعلق بكفالة حقوق الأفراد وحررياتهم ، فقد بقي علينا أن نكرر نفس ما قلناه فسي أكثر من موضع، من أن النصوص -وحدها- لا تصنع نظاما ولا تؤكد حقوقاً ، ولكنه للتطبيق العملي لهذه النصوص ، فكثيرا ما كانت النصوص زائفة بالحقوق والحرريات ، وكثيرا -أيضا- ما جاء الواقع علما بإهدار هذه الحقوق والحرريات !!

#### ◆ ملاحظات ختامية:

لعله من الضرورة بمكان ، وأقبل أن نشرع في تناول واقع الحياة السياسية المصرية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨١ ، أن نعرض لأبرز ملاحظتنا بصدد الملاحح العامة لدستور ١٩٧١ ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

١- أن هذا الدستور قد خرج -شأنه في ذلك شأن سائر الدساتير الصادرة في أعقاب "حركة يوليو"- من عباءة السلطة . وليس أقل على ذلك ، من تلك العبارات التي أوردتها واحد ممن ساهموا في وضع مشروع هذا الدستور ، والتي يقول فيها : " هذا الدستور كان يوصف -لدى صدوره سنة ١٩٧١- .... بالدستور الجديد ، وللواقع أنه كان جديدا حتى على وضعه من أعضاء لجنة الدستور !! ولا موضع في ذلك للعجب وهاهو السبب . وهو يتلخص في أن الرئيس السادات و بطاقته ، أو بعبارة أصرح وأصح : أن بطاقته نفتت إرادته بأن زالت من وراء الستار -في مشروع الدستور- سلطته ، فكان ذلك بمثابة حركة انقلابية جرت للدستور ، ومع ذلك ظل يوصف بالدستور المصري ، وكان

---

(١) المراجع السابق ، ص ٤٤٧ .

الأصح أن يُطلق عليه "مستور السادات"<sup>(١)</sup>. ولا يعني هذا ما اعتد لهذا الدستور من إجماع شعبي من خلال الاستفتاء ، ذلك بأن هذا الإجماع مطعون فيه من زاويتين. الأولى هي جهل الأغلبية الغالبة ممن شاركوا في الاستفتاء بما حواه الدستور من نصوص ومبادئ ، وذلك إما لأميةهم وإما لعدم تمكنهم من الإطلاع على هذه المبادئ والنصوص التي نشرت في صحيفة يوم الاستفتاء . أما الثانية فهي فجاجة النسب المئوية التي أسفر عنها الاستفتاء..، وهو ما سبق أن أشرنا إليه في موضعه ، حيث شارك في الاستفتاء - بحسب البيانات الرسمية - ٩٨,٣١١% ممن لهم الحق في الإدلاء بأصواتهم ، كما جاءت نتيجة التصويت لتشير - حسب البيانات الرسمية أيضاً - إلى موافقة ٩٩,٩٨٢% ممن شاركوا في الاستفتاء !!

٢- أن هذا الدستور قد أقرط فيما أعطاه لرئيس الجمهورية من سلطات ، وهي سلطات فاقت في معنها كل ما تعارفت عليه "النظم النيابية" على اختلاف

(١) ورد في :

- عبد الحميد متولي ، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦٩-٥٧٠.  
♦ نلح من المفيد في هذا السياق أن نورد نصاً لحديث قد دار - حول دستور ١٩٧١ - بين "الرئيس السادات" وبين "الكتّاب أحمد بهاء الدين" ، حيث يقول الكتّاب لبهاء الدين : "ثقلنا (يقصد هو و السادات) الدستور ملوياً . وكانت فكرته كما قال لي أن أقرب نموذج إلى ذهنه كان دستور ديجول الذي وضعه للجمهورية الخامسة في فرنسا (يقصد دستور ١٩٥٨ الفرنسي) . فهو بين النظام البرلماني الذي يضع كل السلطة في يد البرلمان وبين النظام الرئاسي الذي يضع كل السلطة في يد الرئيس . وكانت له أن هذه بالنظر صيغة مناسبة وصالحة خصوصاً لبلاد العالم الثالث ، حيث لم تتمتع الظروف التي تكفل نجاح الديمقراطية واستمرارها . ولكنني كنت للسادات أن دستورنا قد تخلف دستور ديجول ، وأنه بمصرامة يعطي رئيس الدولة سلطات هائلة . ولا أنسى رد السادات ، فقد قال لي : - يا أحمد .. عبد الناصر وأنا ، آخر القراعة! هو عبد الناصر كان محتاج لنصوص عشان يحكم بيها ، و لا أنا محتاج للنصوص؟ .. السلطات التي بتقول عليها أنا حاططها لى حييجوا بعدنا ...حييجى بتي رؤساء عابدين .. محمد و على وعمر .. حيثاجوا! للنصوص دى طشان يشوا شغلهم ! " .

ورد في :

- أحمد بهاء الدين ، محاوراتي مع السادات (التأخر : دار الهلال ، ١٩٨٧) ، ص ٦٢-٦٤ .

صورها، حتى أننا عجزنا -معها- عن تصنيف النظم السياسى المصرى فى ظل "مستور ١٩٧١"، و لم نجد أماناً من مخرج سوى وصفه بأنه "نظام رئاسى ذو طبيعة خاصة". والحق أنه وصف مطاط ، وإن تلاعب مع نصوص الدستور المطاطة . ولعلنا لسنا فى حاجة إلى تفسير ما منحه هذا الدستور لرئيس الجمهورية من اختصاصات واسعة ، بعدما تعرفنا فى الملاحظة السابقة على الطريقة التى وُضع بها الدستور.

٣- الإصرار على تخصيص نسبة لا تقل عن ٥٠% من مقاعد مجلس الشعب للعمال والفلاحين<sup>(١)</sup> (المادة ٨٧) ، وهو نفس ما قرره للمادة (١٩٦) بالنسبة للأعضاء المنتخبين فى مجلس الشورى ، وكذلك ما قرره المادة الثالثة من قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ من أن يكون نصف عدد أعضاء المجالس المحلية -على الأقل- من العمال والفلاحين . والحق أن الإصرار على تقرير هذه النسبة -على نحو ما قرره نصوص "مستور ١٩٦٤ المؤقت" - ليس له ما يبرره ، فهو إصرار على ارتكاب نفس الخطيئة ، ودون أن يكون لذلك سند من فكر أو منطق ، اللهم إلا تردد شعار أجوف من ناحية ، و الحرص على استمالة فئة معينة من فئات الشعب من ناحية أخرى . ولما كنا قد تعرضنا بالنقد لتقرير

---

(١) نصت المادة الثانية من قانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على أنه : " فى تطبيق أحكام هذا القانون يهدف بالفلاح من تكون للزراعة عمله الوحيد و مصدر رزقه الرئيسى ، ويكون مقوماً فى الريف ، وبشرط ألا يحوز هو وزوجته و أولاده اقتصر ملكاً أو إيجاراً ، أكثر من عشرة أفدنة. و يعتبر عاملاً من يعمل عملاً يدوياً أو ذهنياً فى الزراعة أو الصناعة أو الخدمات و يعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج من هذا العمل ، على ألا يكون منتزعا لنقلته مهنية أو مقبداً فى السجل التجارى أو من حملة المؤهلات العليا، و يستثنى من ذلك أعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العليا ، وكذلك من بدأ حياته عاملاً وحصل على مؤهل عال، وفى الحالتين يجب لاختيار الشخص عاملاً أن يبقى مقبداً فى نقابته العمالية". والحق أن التفرقة بين العمال والفلاحين و بين الفئات الأخرى تعد تفرقة تعكسية غير دقيقة ، و لا تقوم على أساس محاور منطقى واضح ، كما أنها تفرقة ضارة بين أبناء المجتمع الواحد ، رغم أن الأسرة الواحدة كثيراً ما تجمع بين العمال والفلاحين و أصحاب الشهادات الجامعية ، بل أن أغلب المثقفين ينتمون بأبهرهم إلى طائفتى العمال والفلاحين . راجع فى تفصيل ذلك : - ماجد راغب الطور ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٩-١٧٧ .

هذه النسبة في موضع سابق ، فلا مجال هنا أن نكرر ما سبق وأن قلناه ، و لكننا سوف نكتفي في هذا السياق بما قاله "الدكتور صوفى أبو طالب" (رئيس مجلس الشعب الأسبق) من أن : " هذه النسبة تضمنت الحياة السياسية قس مصر ، لأن الأمر لتتخذ عملية مساومة و ضغط من جانب السلطة على الأشخاص الذين يسمعون للتشريع لأنها هي التي تختار بينهم <sup>(١)</sup> .

٤- على الرغم مما نص عليه هذا الدستور (دستور ١٩٧١) من استقلال القضاء والقضاة ، و على الرغم مما وفره لأعضاء الهيئات القضائية من حصانات وضمانات تكفل لهم أداء عملهم بمعزل عن تأثير أية سلطة أخرى . إلا أنه قد حرص كسابقه على وجود جهات قضاء استئنافية ، وذلك استناداً لنص المادة (١٦٧) ، التي جاء فيها : *يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها ، وينظم طريقة تشكيلها ، و يبين شروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلمهم* . حيث اتخذت السلطة من هذا التفويض الدستوري للمشرع العادى وسيلة لسلب السلطة للقضائية اختصاصها الأصلى من ناحية ، ولسلب المواطن حقه فى الاتجاه إلى القاضى الطبيعى من ناحية أخرى . ولقد تمثلت جهات "القضاء الاستئنافية" التى نعلوها فى <sup>(٢)</sup> : محاكم أمن الدولة (وقد نشأت بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، لتختص بنظر بعض الجرائم ذات الطابع السياسى أو الأهمية الخاصة ، ويجوز أن ينضم إلى عضويتها بعض رجال القضاء العسكرى ) ، وللقضاء العسكرى <sup>(٣)</sup> (وهو ذلك القضاء الذى نشأ فى عام ١٩٦٦ ، ل يختص بنظر المنازعات التى يدخلها عنصر عسكرى ، و إن خولت المادة السلامة من قانون الأحكام العسكرى (رقم

(١) ورد فى : - محمد الطويل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨.

(٢) راجع فى ذلك : - ملحد راعب الحو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٢-٣٥٣.

(٣) لم يوفر المشرع للقضاء العسكرى ضمانات اللزم توفرها بالنسبة لأية جهة قضائية ، إذ أن رجال القضاء العسكرى يخضعون كغيرهم من العسكرين لكافة أحكام قوانين الخدمة العسكرى . لذلك يرى بعض الفقهاء أن القضاء العسكرى لا يعتبر جهة قضائية بالمعنى الصحيح ، كما لا تعتبر القرارات الصادرة منه من قبيل الأحكام القضائية و إنما هي قرارات صادرة من سلطة عسكرى .

راجع فى شأن هذا رأى : - المرجع السابق ، ص ٣٥٤-٣٥٦.

٢٥ لسنة ١٩٦٦) لرئيس الجمهورية الحق في أن يحول للقضاء العسكري أى مواطن عادى في حالة ارتكابه لأية جنوالت أو جنح تضر بأمن الحكومة داخليا أو خارجيا ، كما خولته أيضا الحق في إحالة أى مواطن - ليا كانت التهمة المنسوبة إليه- إلى القضاء العسكري فى أثناء إعلان حالة الطوارئ) ، و محكمة القيم (وقد أنشئت بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ المسمى بقانون "حماية القيم من العيب" ، وتتشكل هذه المحكمة من عدد من المستشارين و عدد من الشخصيات العامة ويتولى الإدعاء أمامها المدعى العام الاشتراكى ، وتتولى الفصل فى الدعاوى ذات الطابع السياسى و الدعاوى المتعلقة بفرض الحراسة و غيرها من الدعاوى التى يحددها القانون . أما الجزاءات التى توقعها محكمة القيم هذه ، فهى الحرمان من تأسيس الأحزاب السياسية أو الاشتراك فى إدارتها أو عضويتها ، و الحرمان من شغل الوظائف أو القيام بالأعمال التى لها تأثير فى تكوين الرأى العام أو تربية النشء. وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المسئوليات الجنائية و الإدارية والمدنية) ، و أخيرا محكمة الحراسة ( وهى محكمة أقامها القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة و تأمين سلامة للشعب ، و تشكل من أحد نواب رئيس محكمة النقض و عضوية ثلاثة من مستشارى محاكم الاستئناف ، و ثلاثة من المواطنين المشتغلين بالمهنة أو الصناعة أو العمل الأساسى الذى يعسول عليه الشخص المطلوب لفرض الحراسة عليه طبقاً للمادة العاشرة من هذا القانون ) . وواضح من هذه المحاكم و الأنوار التى تقوم بها ، أنها تحمل فى طياتها إهداراً واسعاً لمبدأ "استقلال السلطة القضائية" الذى أكدته الدستور و نص عليه!!

و جملة القول فى شأن دستور ١٩٧١ أنه قد حرص على تقوية سلطات رئيس الجمهورية من ناحية ، و على تقليص سلطات ما عداها من هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية من ناحية أخرى.

## المبحث الثاني

### واقع الحياة السياسية في مصر

خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨١

كان الرئيس السادات قد ائفرد بالسلطة - كما سبق و أن بينا - بعد ما تخلص من منافسيه ، في حركة مايو ١٩٧١ . بيد أن هذا الائفرد لم يكن يعنى تفسير كل ملامح النظام للقاءم ، ذلك بأن السادات قد اضطر - مرحلياً - للإبقاء على معظم ملامح الصورة دون تعديل أو تبديل . و إن لم يحل هذا دون اقتلاذه لبعض القرارات ، التى نَظر إليها باعتبارها بداية لمرحلة جديدة يستعيد فيها الأفراد حقوقهم و حريتهم ، ومن ذلك ما أشرنا إليه من قبل من قرارات بإلغاء المراتبات للتليفونية و تصفية الحراسات و الإفراج عن المعتقلين السياسيين .

هذا غير أن الصورة قد تبدلت تماماً بعد انتصار الجيش المصرى - تحت قيادة السادات - فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث كان الشعب المصرى فى أمس الحاجة إلى مثل هذا النصر الذى أعاد للنفس عزتها و للأمة كرامتها . وبطبيعة الحال فقد كان هذا النصر هو طريق السادات إلى قلوب الناس ، فمعه اكتسب شعبية طاغية لدى الجماهير ، و تحولت نظرتهم إليه من مجرد كونه رئيساً للجمهورية إلى نظرة مغايرة تراه قائداً مظفراً و سياسياً محنكاً .

ومع هذه النظرة الجديدة ، شعر السادات أن بإمكانه أن يخطو خطوات أوسع ، يستطيع فيها أن يغير و يبذل دون أن يخشى من هزيمة مؤسسة ما كالاتحاد الاشتراكى ، ودون أن يضع فى حسبه أولئك الذين تضاملت قاعاتهم - بعد النصر - إلى جوار قائمته .

وهكذا دانت السيطرة على زمام الأمور إلى الرئيس السادات ، ليخط - وحده - ملامح واقع سياسى جديد ، هو الذى يصنع شخصه و رموزه .

## ممارسة النشاط الحزبي ما بين ثلاثينيات واربينيات القرن العشرين والتمهيدية الحزبية

ظل الرئيس السادات طوال الفترة الممتدة من توليه مقاليد الحكم فى عام ١٩٧٠ و حتى أغسطس ١٩٧٤ يؤكد على تمسكه بصيغة تحالف قوى الشعب العاملة باعتبارها الصيغة المثالية لممارسة الديمقراطية . هذا فضلاً عن تأكيده المستمر طوال تلك الفترة على التمسك بالاتحاد الاشتراكى باعتباره الشكل التنظيمى الملائم للتعبير عن صيغة التحالف ، و تأكيده المستمر أيضاً على رفض قيام أية لحزاب أو تنظيمات خارج هذا الاتحاد<sup>(١)</sup>.

ولعلنا لا نجاوز الحقيقة إذا ما قلنا بأن الأسباب التى سبقتها السادات لتمسكه بهذا الرأى ، قد كانت هى نفس الأسباب المعطنة خلال فترة حكم سابقه (الرئيس عبد الناصر) ، و التى تتلخص فى الأسباب الآتية<sup>(٢)</sup>:

- ١- أن أوضاع المجتمع و الظروف التى يمر بها ، سواء من حيث المواجهة مع إسرائيل أو من حيث الحاجة إلى تدعيم البناء الاقتصادى ، تتطلب للحرس على "الوحدة الوطنية" من ناحية ، وعلى تجنب للفرقة و التشتت من ناحية أخرى.
- ٢- أن مصر قد علنت من فشل وفساد تجربة التعدد الحزبى فى مرحلة ما قبل حركة يوليو .

---

(١) السيد زهره ، لحزاب المعارضة و سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر (القاهرة : دار الموقف العربى، ١٩٨٦) ، ص ٥١.

(٢) راجع فى ذلك : -المرجع السابق ، ص ٥٢.



٣- أن حاجة الأحزاب السياسية - بصفة عامة - إلى تمويل نشاطاتها و حملاتها الانتخابية ، تضطرها إلى الرضوخ لمصادر هذا التمويل سواء كانت مصادر محلية أو أجنبية ، وهو ما يحيط نشاطها بالشبهات.

٤- أن الهم الأكبر للأحزاب السياسية هو الوصول إلى الحكم ، حتى ولو كان ذلك على حساب "المصلحة القومية"<sup>(١)</sup>.

و بغض النظر عن رفضنا لمثل هذه الأسباب كمبررات لرفض قيام الأحزاب ، فقد تراجع الرئيس السادات نفسه عن هذا الرأي . ولقد تمثلت أولى خطوات هذا التراجع فيما أعلنه السادات في خطابه بمناسبة الذكرى الثانية و العشرين لحركة يوليو، و الذي جاء فيه<sup>(٢)</sup> : " ... إن الاتحاد الاشتراكي بصورته الحالية و لظروف كثيرة و مراحل متعددة مر بها ، أصبح محتاجاً إلى تطوير عميق .. "<sup>(٣)</sup> و أعلن السادات أنه قد أعد "ورقة" تتضمن أبرز أفكاره حول هذا التطوير ، و هي الورقة التي عُرفت باسم "ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي" و التي طرحت للمناقشة بالفعل في أعقاب خطاب السادات ، و بالتحديد في ٨ أغسطس ١٩٧٤<sup>(٤)</sup>.

انطلقت "ورقة التطوير" من التأكيد على مفهوم "تحالف قوى الشعب العاملة" باعتباره "لم يكن وليد فكر مجرد ، بل نبع من الواقع و ضروراته ، ولم يكن نقلاً عن هذه التجربة أو تلك ، و إنما جاء استلهاماً للمقتضيات الموضوعية لتقدم مجتمعنا" ، ثم أكدت الورقة على أن الهدف هو البحث عن طرق لتطوير التنظيم السياسي المتمثل في الاتحاد الاشتراكي.

(١) غنى عن البيان أن الأصل في الأحزاب السياسية هو السعي إلى إعصال أيديولوجيات أو برامج أو سياسات معينة ، ذلك بينما يظل وصولها إلى السلطة مجرد وسيلة لتحقيق هذا الهدف.

(٢) ألقى هذا الخطاب في ٢٢ يوليو ١٩٧٤.

(٣) ورد في : المرجع السابق .

(٤) سُميت الورقة إلى جانب تسميتها المشار إليها باسم آخر هو "ورقة أخسلس" ، وذلك نسبة إلى الشهر الذي طرحت فيه الورقة للمناقشة . ولمزيد من التفصيل حول مضمون هذه الورقة ، و أبرز الملاحظات حولها ، راجع :

- عبد الحميد منولى ، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٠-٢٧٤.

ولعل أول ما يلفت النظر فى مضمون "ورقة التطوير" هو تلك الانتقادات التى وجهتها لتجربة الاتحاد الاشتراكى ، ولتى تمثلت فى الانتقادات الثلاثة التالية<sup>(١)</sup> :

□ الانتقاد الأول : و يتعلق بعضوية الاتحاد التى جمعت بين عيوب الحشد الشكلى من ناحية ، و بين عيوب التضيق فى العضوية التى تمارسها نظم الحزب الواحد من ناحية أخرى.

□ الانتقاد الثانى : هو غلبة مفهوم الحزب الواحد على الاتحاد الاشتراكى ، الأمر الذى أفضى إلى سيطرة فئة معينة من قوى التحالف على التنظيم كله ، الأمر الذى أفضى على فكرة التحالف ذاتها.

□ الانتقاد الثالث : هو طبيعة العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى و بين السلطة ، حيث سيطر على هذه العلاقة مفهومين كلاهما خاطئ. المفهوم الأول هو ما أسماه البعض : "الاتحاد الاشتراكى جهاز السلطة" ، أى أن مهمته هى شرح و تفسير كل ما تتخذه الحكومة من إجراءات. أما المفهوم الثانى فهو ما أسماه البعض : "الاتحاد الاشتراكى جهاز الشعب" ، أى أن مهمته هى تجميع رغبات المواطنين فى مواجهة الحكومة. وذكرت للورقة أن المفهوم الأول يفرغ التنظيم السياسى من كل محتوى ، و يحوله إلى مجرد جهاز إعلام يروج لنشاط الحكومة ، و أن المفهوم الثانى يحول التنظيم - عملاً - إلى حزب للمعارضة.

وانتهت الورقة بعد عرض هذه الانتقادات إلى طرح تصور جديد لتطوير أداء الاتحاد الاشتراكى ، وهو الذى تمثل فى فكرة تعدد الاتجاهات داخل الاتحاد ، و التى عبرت عنها الورقة بقولها : "أن نفس فكرة الحزب الواحد لا يتأكد إلا بالتسليم بتعدد الاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكى .. كما أن تعدد القوى الاجتماعية التى يتكون منها التحالف لا بد و أن ينعكس فى تنوع الاتجاهات التى تظهر فى الاتحاد الاشتراكى ، وإلا كف التنظيم السياسى عن أن يمثل حقيقة التحالف . و الأمر هنا لا يقتصر على مجرد حرية الآراء الفردية التى تضع فى خضم المناقشات ، و إنما يجب أن يتولد لدى كل قوة من قوى التحالف الإحساس بالصلاق بأن صوتها مسموع داخله . و لكننا

(١) السيد زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢-٥٤.

فى المقابل لا نريد أن يكون الاتحاد الاشتراكى حلبة صراع حاد بين المصالح الضيقة لقوى اجتماعية متناقضة ، و إنما نريده أن يكون بوتقة حوار تنصهر فيها الأنكار المتعارضة ، و تتبلور الاتجاهات التى تعبر بحق عما نريده القاعدة الشعبية <sup>(١)</sup> .

كان هذا هو إذن توجه "ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى" ، و انطلاقاً من هذا التوجه ظهرت على ساحة المناقشات فكرتان رئيسيتان . رأت أولاهما أن صيغة "الأحزاب" هى الصيغة المناسبة للتغلب على ساييت الاتحاد الاشتراكى ، هذا بينما رأت ثانيتهما ضرورة استبعاد فكرة تحدد الأحزاب - مرحلياً على الأكل - مع الحرص على إيجاد صيغة مناسبة لتحديد الآراء و الاتجاهات و المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى <sup>(٢)</sup> .

و مهما يكن من أمر هاتين الفكرتين ، فقد كانت للغبلة لأصحاب الفكرة الثانية ، حيث أقر المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى فى يوليو ١٩٧٥ فكرة "المنابر" ، كما أقر معها ضوابط الممارسة السياسية من خلال هذه المنابر ، و التى تمثلت فى ضرورة عمل "المنابر" داخل صيغة التحالف و ليس خارجها ، وذلك على أن تلتزم فى عملها هذا بما سُمى بـ "مبادئ الثورة الأساسية" <sup>(٣)</sup> و إن اختلفت فيما بينها حول الوسائل و الأساليب . و لعل أهم ضابط أقره "المؤتمر القومى" هو ذلك الذى نص على ألا تكشف منابر الاتحاد الاشتراكى هذه بقرار إدارى ، ولكنها يجب أن تكون ثمرة للممارسات و المواقف السياسية المختلفة ، وذلك على ألا يقيد المؤتمر حركتها بأن تكون منابر ثابتة أو متحركة ، و أن يترك هذا الأمر للممارسة وحدها <sup>(٤)</sup> .

(١) ورد فى : المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(٢) راجع فى شأن هاتين الفكرتين :

- المرجع السابق ، ص ٥٥ .

- فاروق يوسف يوسف أحمد ، استخدام نموذج الثورة فى التفسير والتنبؤ مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩ .

(٣) كان المقصود بمبادئ الثورة الأساسية هو كل ما صدر عن حركة يوليو لبتداء من الميثاق و بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، و مروراً بحركة مايو التصحيحية ، وحتى "ورقة أكتوبر" التى كتبها الرئيس السادات إلى الشعب - فى إبريل ١٩٧٤ - ليحدد بها معالم طريق العمل الوطنى .

(٤) السيد زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦ .

وبناء على ذلك ، فقد شكل الرئيس المادات - في يناير ١٩٧٦ - لجنة خاصة لتقرير الصورة للمناسبة لعمل المنابر . بيد أن المشكلة الحقيقية التي ولجتها هذه اللجنة المسماة بـ "لجنة مستقبل العمل السياسي"<sup>(١)</sup> ، قد تمثلت في ضخامة عدد المنابر التي أعلن عن تشكيلها ، والتي وصلت إلى ٤٠ منبراً تشكل بعضها على سبيل الفكاهة (مثل منبر إختاتون ومنبر خريجي المدارس المتوسطة)<sup>(٢)</sup>.

و بالفعل عقدت اللجنة ١٦ جلسة ، في الفترة من ١ فبراير وحتى ٩ مارس ١٩٧٦ ، ولتتبت أعمالها إلى إصدار تقرير حول مستقبل العمل السياسي في مصر ، حيث تضمن هذا التقرير الإشارة إلى أربعة اتجاهات بهذا الخصوص ، وذلك على النحو التالي<sup>(٣)</sup>:

**الاتجاه الأول :** ويرى أصحابه تطوير الاتحاد الاشتراكي ، مع إقامة منابر ثابتة داخله.

**الاتجاه الثاني :** ويرى الإبقاء على الاتحاد الاشتراكي بنفس صورته ، مع إقامة منابر متحركة داخله أيضاً .

**الاتجاه الثالث :** ويرى ضرورة الأخذ بنظام التعددية الحزبية كبديل للاتحاد الاشتراكي.

**أما الاتجاه الرابع :** فيرى ضرورة السماح بقيام المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي وخارجه .

ولما كان الاتجاه الأول هو الذي حظى بأغلبية أصوات أعضاء اللجنة ، و من بعدها أغلبية أصوات الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي ، فقد تقرر قيام منابر ثابتة داخل الاتحاد الاشتراكي. كما استقر رأي الهيئة البرلمانية على إقامة ثلاثة منابر

---

(١) سُميت هذه اللجنة في بداية تشكيلها باسم "لجنة المنابر" ، غير أن ما تعرضت له لفتة "المنابر" من استهزاء وسخرية - على المستويين الصحفي والشعبي - أدت إلى أن كان من وراء حرص أعضاء اللجنة على تغيير اسمها. راجع في ذلك : السيد مرعي (وآخرون) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) راجع في تفصيل هذه الاتجاهات:

- السيد زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩-٦١.

(يمين و وسط و يسار<sup>(١)</sup>) ، هذا على أن يكون كل منبر من هذه المنابر الثلاثة ممثلاً بعدد من أعضاء مجلس الشعب و اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي . و أعطيت الحرية لأعضاء الاتحاد الاشتراكي في الانضمام إلى أي من هذه المنابر، وكان الشرط الوحيد هو التزام المنابر بما سُمي "المبادئ الرئيسية التي أصبحت جزءاً من الفلسفة العامة للمجتمع المصري" ، وهي : الوحدة الوطنية ، و السلام الاجتماعي ، والنظام الاشتراكي<sup>(٢)</sup>.

وهكذا شهدت ساحة الحياة السياسية في مصر مولد ثلاثة تنظيمات (حيث تقرر تغيير اسم المنابر ليصبح تنظيمات) ، هي<sup>(٣)</sup>:

- ١- تنظيم مصر العربي الاشتراكي (الوسط) ، وكان "مدوح سالم" (رئيس الوزراء وقتها) مقررأ له.
- ٢- تنظيم الأحرار الاشتراكيين (اليمين) ، وكان مصطفى كامل مراد مقررأ له.
- ٣- تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (اليسار) ، وكان خالد محيي الدين مقررأ له.

ولقد خاضت التنظيمات الثلاثة - بعد ستة شهور من ميلادها - أول انتخابات تعددية تشهدها مصر منذ قيام حركة يوليو<sup>(٤)</sup> ، و أسفرت هذه الانتخابات عن فوز "تنظيم مصر العربي الاشتراكي" بأغلبية مقاعد مجلس الشعب الجديد ، إذ حصل على نسبة ٨١,٨% من هذه المقاعد ، بينما حصل "تنظيم الأحرار الاشتراكيين" على نسبة ٣,٦% ، وحصل تنظيم التجمع على ٠,٦% ، وحصل المستقلون على ١٤% من مجموع هذه المقاعد.

---

(١) وهكذا التقى ما قرره "المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي" من ضرورة ألا تنشأ المنابر بقرار إداري ١١ راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٦٢-٦٣.

- سيد مرعي (وآخرون) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦١.

(٢) السيد زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٣.

(٣) أجريت هذه الانتخابات في يومي ٢٨ أكتوبر و ٤ نوفمبر ١٩٧٦.

وإذا كنا قد أشرنا إلى هذه الانتخابات باعتبارها أول انتخابات تعددية تجرى في مصر عقب قيام حركة يوليو ، إلا أننا لابد وأن نتذكر أن هذه التعددية قد ظلمت - كما سبق وأن أشرنا - مرتبطة بالاتحاد الاشتراكي. وليس أدل على ذلك من العبارة التي وردت في تقرير الأمانة العامة للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، والتي وصفت هذه التنظيمات بأنها : "ليست كيانات أيديولوجية مستقلة عن فلسفة تحالف قوى الشعب العاملة ، وإنما هي مجرد أجنحة داخل الاتحاد الاشتراكي ، المقصد منها هو تخليص الاتحاد من أسلوب الرأي الواحد ودون أن يعنى ذلك تفكيك الاتحاد <sup>(١)</sup> .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فطيناً ألا ننسى أيضاً أن هذه التنظيمات الثلاثة قد التزمت - على اختلاف مبادئها وبرامجها - بأمرٍ ثلاثة هي : الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعي ، والنظام الاشتراكي أو ما سُمي بـ "حتمية الحل الاشتراكي" . وعلى عن البيان أن هذه العناوين الثلاثة يمكن أن يتسع نطاقها بغير حد ، وهو ما يؤكد أن "التعددية" في حالتنا هذه تبدو "تعددية رمزية" أكثر منها تعددية حقيقية <sup>(٢)</sup> .

وعلى أية حال لمع ما أسفرت عنه تلك الانتخابات من فوز لتنظيم الوسط ، الذي هو - عملاً - تنظيم الحكومة ، فقد قام الرئيس السادات بتخاذه خطوة أخرى يؤكد بها خطواته السابقة ، حيث أعلن في أول خطاب له أمام مجلس الشعب الجديد <sup>(٣)</sup> ، عن تحويل للتنظيمات السياسية الثلاثة إلى أحزاب سياسية ، كما أعلن عن رفع يد الاتحاد الاشتراكي - نهائياً - عن هذه الأحزاب ، التي يحق لها أن تكيّف نشاطها بمفردها في حدود الدستور والقوانين القائمة <sup>(٤)</sup> .

(١) وردت في : - إبراهيم عبد العزيز شيبا، المصور المصري دستور ١٩٧١، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

(٢) راجع في تفصيل هذا الرأي :

- فاروق يوسف يوسف أحمد ، استخدام نموذج الثورة في التفسير والتنبؤ ، مرجع سبق ذكره، ص ٦١.

(٣) لقي هذا الخطاب في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ .

(٤) راجع في تفصيل تحول التنظيمات (المبادئ) إلى أحزاب :

- السيد زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢-٦٥ . وراجع أيضاً :

- J. Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat "The Political Economy of Two Regimes" (Princeton : Princeton University Press, 1983), pp.354-359.

وإذا كان قرار الرئيس السادات بتحويل التنظيمات إلى أحزاب ، هو بمثابة الخطوة الأولى نحو ميلاد تعددية حقيقية تسمح - بالتبعية - بميلاد ديمقراطية حقيقية ، فالحق - أيضاً - أن قراره هذا قد كان بمثابة الخطوة الأخيرة في القضاء على "الاتحاد الاشتراكي" الذي لم يبق له بعد ذلك إلا أمور ثلاثة هي : للمنظمات الجماهيرية المساعدة (مثل منظمة المرأة ومنظمة الشباب) ، و المشاركة في ملكية الصحف القومية ، وأخيراً لجنة مركزية هي بمثابة "المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي" ومهمتها الأساسية هي الحفاظ على صيغة تحالف قوى الشعب العاملة<sup>(١)</sup>.

هكذا إذن تحولت مصر من "نظام الحزب الواحد و أجنته" إلى "نظام تعدد الأحزاب". و بقدر ما كان "القرار الخاص بهذا التحول" خطوة إلى الأمام ، بقدر ما كانت "عملية التحول ذاتها" صعبة بل و متعثرة. و لأن ما يعيننا هنا هو تحقق فكرة "التعددية" من حيث المضمون و الجوهر لا من حيث الشكل و المظهر ، فإن تناولنا لخطوة التعددية الحزبية هذه سوف يتركز على جانبين ، أولهما هو الإطار الذي تحركت فيه هذه التعددية و المتمثل في "قانون تنظيم الأحزاب السياسية" (القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧) ، و ثانيهما هو طبيعة الأحزاب التي أسفرت عنها هذه الخطوة.

#### « الجانب الأول : قانون تنظيم الأحزاب السياسية:

الأصل في الأحزاب السياسية - كما سبق و أن شرحنا بالتفصيل - هو أنها تنشأ نشأة واقعية و دون حاجة إلى الحصول على إذن مسبق أو ترخيص قانوني ، وذلك على نحو ما هو الحال في النظم الديمقراطية العريقة. ففى "إنجلترا" بلد الأعراف و التقاليد الدستورية تتكون الأحزاب بتلقائية و حرية كاملة ، أولاً كانت الاتجاهات التي تمثلها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، وذلك مع بعض الضوابط المنطقية كالامتناع عن استخدام القوة المادية و الالتزام بالمبادئ الديمقراطية. وفى "فرنسا" نص دستور الجمهورية الخامسة لعام ١٩٥٨ - في مادته الرابعة - على حرية تكوين الأحزاب ، و لذلك تنشأ الأحزاب هناك كجمعيات يكفى لتكوينها أن تودع

(١) فاروق يوسف و محمد، استخدام نموذج الثورة في التفسير و التنبؤ، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠-٦١.

بمقر المحافظة إعلاناً بقيامها مرفقاً به نظمها الأساسي ، مع نشر موجز لهذا الإعلان في الجريدة الرسمية ، و تقتصر ضوابط إنشاء الأحزاب في فرنسا - شأنها في ذلك شأن إنجلترا - في احترام المبادئ الديمقراطية من ناحية ، و في البعد عن استخدام القوة المالية من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>.

والحق أن التجربة الحزبية المصرية في مرحلة ما قبل حركة يوليو ، قد سارت على نفس النهج. ولكن يبدو أن تجربة "الحزب الواحد" قد ألقت بظلالها على التجربة الجديدة ، فمع إعلان الرئيس السادات عن تحويل التنظيمات الثلاثة القائمة إلى أحزاب ، بدأ التفكير في إصدار قانون لتنظيم هذه الأحزاب ، و هو ما يشير إلى المعنى - ومنذ اللحظة الأولى - إلى تقييد التعددية الوليدة. وسوف يتأكد لنا هذا المعنى من خلال التعرف على الشروط (أو القيود) التي تضمنها هذا القانون و التعديلات التي أدخلت عليه<sup>(٢)</sup>.

وليس أدل على ذلك من نص المادة الرابعة من هذا القانون ، والتي جاء فيها:

**يشترط لتأسيس أو استمرار أي حزب سياسي ما يلي :**

**أولاً :** عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته  
أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع :

**١ . مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع.**

<sup>(١)</sup> هذه هي أيضاً حال نشأة الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية و إيطاليا و ألمانيا و غيرها من دول الديمقراطية الحقة . راجع في ذلك :

- ماجد راجب الطو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٨-١٣٩.

- مصطفى أبو زيد فهمي، المنصور المصري ورقفة دستورية القانونين، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٩-٢٨٣.

<sup>(٢)</sup> شهد قانون تنظيم الأحزاب السياسية (قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧) عدة تعديلات ، هي : القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ ، وقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ ، وقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ ، و القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١.



٢. مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ١٥ مايو ١٩٧١.

٣. الحفاظ على الوحدة الوطنية و السلام الاجتماعى و النظام الاشتراكى

الديمقراطى و للمكاسب الاشتراكية.

ثانياً : تمييز برنامج الحزب و سياساته أو أساليبه فى تحقيق هذا البرنامج تمييزاً  
ظاهراً عن الأحزاب الأخرى.

ثالثاً : عدم قيام الحزب فى مبادئه أو برامجه أو فى مباشرة نشاطه أو اختيار  
قياداته أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن  
حماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعى (١) أو على أساس طبقى أو طائفى ، أو  
لغوى ، أو جغرافى ، أو على أساس للتفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو  
العقيدة .

رابعاً : عدم لطواء وسائل الحزب على إقامة أى تشكيلات عسكرية أو شبه  
عسكرية.

---

(١) نص القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ فى مادته الرابعة ، على عدم جواز الانتماء إلى الأحزاب السياسية  
أو مباشرة الحقوق السياسية لكل من تصيب فى إفساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ . و بمسطة  
المادة الخامسة نفس الحظر على من حكم بإدائته من محكمة الثورة فى الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ (قضية  
مركز القوى) ، وكذلك من حكم بإدائته فى إحدى الجرائم المتعلقة بالساس بالحريات الشخصية للمواطنين  
أو اتحدى على حياتهم الخاصة أو يذللهم ، و من حكم بإدائته فى إحدى جرائم الإخلال بالوحدة الوطنية  
و السلام الاجتماعى ، و من حكم بإدائته فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى البابين الأول و الثانى من  
الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، و ذلك ما لم يكن المحكوم عليه قد رد إليه اعتباره. أما المادة السادسة  
من نفس القانون (القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨) فقد أجازت حرمان بعض المواطنين من مباشرة الحقوق  
السياسية، إذا ثبت من التحقيق الذى يجريه المدعى الاشتراكى أنهم قد أثرا فعلاً من شأنها إفساد الحياة  
السياسية فى البلاد، أو تعرض الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى للخطر ، أو قام بالدعوة أو اشترك فى  
الدعوة إلى مذاهب تتطوى على إنكار للشرائع السماوية أو تنتهك مع أحكامها . و أخيراً استندت المادة  
السابعة من الخشوع لأحكام المواد السابقة من يصدر بشأنهم قرار بالتمن أو الاستثناء من رئيس  
الجمهورية.

خاصاً : عدم قيام الحزب كفرع لحزب أو تنظيم سياسي في الخارج ، وعدم ارتباط الحزب أو تعاونه مع أية أحزاب أو تنظيمات أو جماعات أو قوى سياسية تقوم على معاداة أو مناهضة المبادئ أو للقواعد أو الأحكام المنصوص عليها في البند التالي.

سابعاً : عدم لتمام أي من مؤسسي أو قيادات الحزب أو ارتباطه أو تعاونه مع أحزاب أو تنظيمات أو جماعات معادية أو مناهضة للمبادئ المنصوص عليها في البند (ولاً) من هذه المادة ، أو في المادة (٣) من هذا القانون<sup>(١)</sup> أو في المادة الأولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨<sup>(٢)</sup> المشار إليه ، أو للمبادئ التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٧٩ .

سابعاً : ألا يكون من مؤسسي الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديده على قيامه بالدعوة أو المشاركة في الدعوة أو للتحريض أو للترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها في البند السابق .  
ثامناً : ألا يترتب على قيام الحزب إعادة تكوين أي حزب من الأحزاب التي خضعت للمرسوم رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن حل الأحزاب السياسية .

(١) تنص المادة الثالثة من قانون تنظيم الأحزاب ، على أن : "تسهم الأحزاب السياسية التي تؤمنس طبقاً لأحكام هذا القانون في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للوطن على أساس الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعي والاشتراكية الديمقراطية والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين وذلك كله على الوجه المبين بالدستور ، وتعمل هذه الأحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على تجميع المواطنين وتقبلهم سياسياً ."

(٢) تنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي على أنه : "مع عدم الإخلال بحرية الرأي تحظر أية دعوة يكون هدفها مناهضة المبادئ التي قامت عليها ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أو الترويج لمذاهب ترمي إلى مناهضة النظام الاشتراكي الديمقراطي ، ومبادئ ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ التي ينص عليها الدستور ، والتي تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية ، والإيمان بالقيم الروحية والدينية ، والحفاظ على المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين واحترام سيادة القانون ، وذلك طبقاً للأحكام المبينة في المواد التالية".

تاسعاً : علانية مبادئ وأهداف وبرامج ونظام وتنظيمات وسياسات  
ووسائل وأساليب مباشرة نشاط الحزب وعلانية تشكيلاته وقياداته وعضويته  
ووسائل ومصادر تمويله<sup>(١)</sup>.

و واضح من نص هذه المادة مبالغة المشرع في شروط تأسيس أو استمرار أي  
حزب سياسي ، و إذا ما أردنا أن نغند بنود هذه المادة بنبدأ بنبدأ ، لوجدنا أنها جميعاً -  
واستثناء البندين الرابع والتسع - تنصّف بالشدّة غير المألوفة و غير المبررة، فالبند  
الأول من هذه المادة يشترط -من بين ما يشترط - ألا تتعارض مقومات الحزب  
ومبادئه و برامجه مع مبادئ ثورتى<sup>٢٣</sup> يوليو ١٩٥٢ و ١٥ مايو ١٩٧١ . وغنى  
عن البيان أن مبادئ هاتين الثورتين أو لنقل الحركتين ليست مقدسة و لا منزلة ، وإلا  
ما كانت الحركة الثانية قد قامت لتصحيح مسار الحركة الأولى !!.

و لو افترضنا جدلاً بأن مبادئ هاتين الحركتين لها قداسة خاصة تتطلب الالتزام  
بها ، فإن علينا بالتالى أن نرفض هذا القانون نفسه ، لأن حركة يوليو قد ناصبت  
الأحزاب المتعددة المراءى إلى حد أنها حظرت قيامها و أخذت بفكرة التنظيم الشعبى  
الواحد<sup>(٢)</sup> !!.

هذا فضلاً عما تضمنه نص البند من إشارة إلى "الوحدة الوطنية و السلام  
الاجتماعى و النظام الاشتراكى الديمقراطى و المكاسب الاشتراكية" ، و كلها عبارات  
مطاطلة غير محددة الموضوع إذ تحتل - شأنها فى ذلك شأن "مبادئ ثورتى يوليو-

(١) يكشف نص هذه المادة بنودها التسعة عن صياغة محببة تموزها اللغة . و حسبنا هنا أن نشير إلى نص  
البند السابع ، الذى يقول : "ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو أقيادته من تقوم أدلة جدية على قيامه .. الخ"،  
فاستخدام عبارة "أدلة جدية" يبدو شديد الغرابة فى نص تشريعى ، فهل يخفى مثلاً أن يودى حذف كلمة  
"جدية" إلى تقديم أدلة "غير جدية" و يؤخذ بها !!؟ و هل من المبالاة المألوفة فى لغة التشريع أن ينص  
مثلاً على أن "من تقوم عليه أدلة جدية بأنه سرق أو قتل عمداً يعاقب بعقوبة كذا ؟؟ . راجع فى تفصيل  
ذلك:

- عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٧-٤٦٨.  
(٢) ماجد رابع الحلو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٠.

ومايو " - الكثير من التفسير و التؤول الذى قد يؤدى إلى التعلل بها فى رفض تأسيس أى حزب سياسى دون سند من منطق أو حقيقة (١).

لما اشتراط تميز الحزب فى برنامجه و سياسيه عن الأحزاب الأخرى (البند الثانى) ، فهو "قيد" لا محل له فى أى تنظيم يخص الأحزاب ، فكثيراً ما تتشابه الأحزاب فى أعرق النظم الديمقراطية ، وليس أدل على ذلك من "الولايات المتحدة الأمريكية" التى يسيطر على الحياة السياسية فيها حزبان كبيران (الحزب الجمهورى و الحزب الديمقراطى) ، يتبادلان السلطة فيما بينهما بعد منافسات انتخابية حادة و شرسة ، دون أن يكون بينهما أية فوارق يعتد بها. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى قلعه من المألوف فى نظم للتعددية الحزبية أن ينشق حزب ما على نفسه ، لتشكل فئة من رجاله حزباً آخر له نفس المبادئ و البرامج و السياسات ، و دون أن يحول حائل دون ذلك . ولكن يبدو أن المشرع قد أراد لمصر أن تختط طريقاً جديداً للتعددية الحزبية ، فلا يشابه حزبان و لا ينشق حزب على نفسه . وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التقييد أن راحت الأحزاب الراغبة فى الحصول على صك الموافقة لتحليل على القانون وتلتف حوله ، و ذلك باتتحال للمبادئ و اصطلاحاتها دون لفتتاع فعلى أو تمسك حقيقى (٢).

وفى البند الثالث يتوسع القانون فى حرمان فئات بعينها من مباشرة الحقوق السياسية لأسباب سياسية ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعى . و الحق أننا لا نقر حرمان أى مواطن من مباشرة حقوقه السياسية لمجرد أن ينسب إليه ارتكاب جريمة سياسية ، فإفساد الحياة السياسية - مثلاً - يمكن أن ينسب بالحق أو بالباطل من أى خصم سياسى إلى

(١) محسن خليل ، القانون الدستورى و المستنير المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٤.

(٢) راجع فى ذلك :

- عبد الحميد منولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول الثمانية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٩-٤٧١.

- ماجد راغب الحلو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤١.

الخصم الآخر ، وهو ما يؤكد على نسبية هذا النوع من الجرائم من ناحية ، و على ما تنطوى عليه عادةً من مغالطات و ادعاءات تخالف الحقيقة من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>.

ونأتى إلى أكثر شروط هذا القانون غرابية و فجاجة ، ألا وهو الشرط المنصوص عليه في البند السادس من المادة الرابعة لقانون تنظيم الأحزاب ، والذي يجعل من الموافقة على "معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل" شرطاً من شروط تأسيس الأحزاب أو استمرارها. وهو شرط يتناقض مع كسل المبادئ والأعراف الديمقراطية التي نتيج المجال للاختلاف فى الآراء و البرلمج و السويات بل والأيديولوجيات أيضاً. ولعل الغريب فى الأمر أن الطرف الآخر فى تلك المعاهدة (إسرائيل) ، قد راح يهزأ بها كثيراً و قالياً ، بينما نحن نحرم من لا يوافق عليها ممن تأسيس أو قيادة أى حزب سياسى!! ولنا فيما قامت به إحدى عضوات المجلس النيابى الإسرائيلى (الكنيست) مندوحة عن أى حديث ، حيث قامت هذه العضوة - فى أعقاب توقيع المعاهدة - بمزيق نسخة المعاهدة المعروضة على المجلس للتصويت عليها ، و كان ذلك فى حضور رئيس الوزراء الإسرائيلى (وكان وقتها هو "مسلحيم بيجين" ) ، فما كان من هذا الأخير إلا أن قال بلهجة الزهو و التفاخر: "إن هذا دليل الديمقراطية فى إسرائيل"<sup>(٢)</sup> . وهكذا فإن "المواطن المصرى" الذى يُعرف عنه رفضه لمعاهدة السلام لا لكرهه لمبدأ السلام مثلاً ، و إنما لاعتقاده أن مصر قد أعطت

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٢.

• أشار البعض أيضاً إلى عدم دستورية هذا البند ، لأنه يتناقض و نصوص المادتين ٤٠ و ٦٢ من دستور ١٩٧١ . فالمادة (٤٠) تنص على أن : "المواطنون لدى القانون سواء ، و هم متساوون فى الحقوق و الواجبات .." أما المادة (٦٢) فتتص على أن : "المواطن حق الانتخاب ، و الترشيح ، و إبداء رأى فى الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون ، و مساهمة فى الحياة العامة واجب وطنى" . و يستفاد من لسان هاتين المادتين أن حرمان بعض المواطنين من مباشرة الحقوق السياسية غير جائز دستورياً وهو ما تؤكد فيما بعد بصور حكم المحكمة الدستورية العليا - فى ٢١ يونيو ١٩٨٦ - بعدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، و هى المادة التى استند إليها قانون تنظيم الأحزاب فى حرمان بعض المواطنين من مباشرة حقوقهم السياسية.

(٢) راجع فى ذلك :

- عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧١-٤٧٢.

أكثر مما أخذت أو مما كان يمكن أن تأخذ ، إن هذا "المواطن" -طبقاً لهذا البند - لا يستطيع أن يؤسس أو يقود حزباً سياسياً مصرياً . أما المواطن الإسرائيلي السذي يرفض هذه المعاهدة بمرمتها ، فلا لوم عليه أو تثريب ، ذلك بأنه يستطيع أن يكون واحداً من قيادات أى حزب سياسى أو من مؤسسيه<sup>(١)</sup> !!

ويبقى الإشارة - فى سياق تنفيذنا لبعض من بنود المادة الرابعة من قانون تنظيم الأحزاب - إلى ما تضمنه البند الثامن من تحريم إعادة تكوين أى حزب من الأحزاب التى كانت قائمة فى مرحلة ما قبل حركة يوليو (وهى الأحزاب التى حلتها الحركة فى عام ١٩٥٢) . وفى هذا الشرط عداء مائل للأحزاب القديمة و إدعاء بلا دليل بفسادها جميعاً ، كما أن قبه حجراً على إرادة "الشعب" الذى قد يرغب فى إعادة حزب مسن الأحزاب القديمة التى لها مكانتها لديه<sup>(٢)</sup>.

و مهما يكن من أمر هذه الشروط أو القيود التى تضمنتها المادة الرابعة من قانون تنظيم الأحزاب ، فالحق أنها لم تكن وحدها التى تقيد حركة الأحزاب و تحرمها من حريتها ، ذلك بأن نصوصاً أخرى داخل هذا القانون قد راحت تضيق قيوداً إلى قيوده و أغللاً إلى أغلاله. وسوف نكتفى هنا بالإشارة إلى ما جاء فى نص المادة الثامنة بصدد "جنة شئون الأحزاب" ، وهى اللجنة المختصة بالتصريح بقيام حزب ما أو الاعتراض عليه . ويعاب على هذه اللجنة غلبة الطابع الحكومى على تشكيلها ، الأمر الذى جعل حيادها بين الأحزاب موضع شك ، لأن تأثرها بمسلطان حزب الحكومة أصبح موضع يقين. فهذه اللجنة تتشكل برئاسة "رئيس مجلس الشورى"<sup>(٣)</sup> ،

(١) مصطفى أبو زيد فهمى ، الدستور المصرى و رقابة دستورية القوانين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٠.

(٢) نفع هذا الشرط "حزب الوفد" إلى التحليل بإضافة صفة "الجديد" إلى اسمه ، و ليصبح اسمه "حزب الوفد الجديد" ، حيث تمكن بذلك من العودة إلى الحياة السياسية رسمياً ١١. راجع فى ذلك :

- ماجد راضى الطو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٦.

(٣) نص القانون فى صورته الأولى ( أى عند صدوره فى عام ١٩٧٧ ) ، على أن يتولى "أمين اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى" رئاسة "جنة شئون الأحزاب" ، بيد أن التحديل الذى أدخل على نص هذه المادة - فى أعقاب إنشاء مجلس الشورى - قد أخل "رئيس مجلس الشورى" محل "أمين اللجنة المركزية" فى رئاسة هذه اللجنة.

وعضوية كل من : وزير العدل ، و وزير الداخلية ، و وزير الدولة لشئون مجلس الشعب ، إلى جانب ثلاثة من غير المنتمين إلى أى حزب سياسى من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم أو وكلائهم ، ويصدر باختيارهم قرار من رئيس الجمهورية. و لا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيسها و أربعة من أعضائها ، على أن يكون من بينهم الوزراء الثلاثة. وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس.

وتبدو أهمية "لجنة شئون الأحزاب" هذه واضحة جلية إذا ما عرفنا على مالها من اختصاصات واسعة (خاصة بعد التعديلات التى أدخلت على قانون تنظيم الأحزاب فى عام ١٩٧٩) ، فهى تملك إلى جانب حقها فى الموافقة أو عدم الموافقة على تأسيس أى حزب جديد ، سلطة التقدم بصيغة مستعجلة إلى المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة - بتشكيلها الذى سوف تشير إليه بعد قليل - بطلب حل أى حزب سياسى قائم ، وتصفية أمواله ، وتحديد الجهة التى تكوّل إليها هذه الأموال ، وذلك إذا ثبت من تقرير المدعى العام الاشتراكى - بعد التحقيق الذى يجرىه - تخلف أو زوال أى شرط من الشروط (أو بعبارة أصح "القيود" ) المنصوص عليها فى المادة الرابعة. كما تملك هذه اللجنة الحق فى وقف نشاط أى حزب سياسى ، ووقف إصدار صحفه ، و إلغاء أى قرار أو تصرف من قراراته و تصرفاته ، وذلك إذا ما ثبت لدى اللجنة - بعد تقرير المدعى الاشتراكى - خروج الحزب أو بعض قياداته أو أعضائه على المبادئ المنصوص عليها فى قانون الأحزاب<sup>(١)</sup>.

و واضح من اتساع اختصاصات "لجنة شئون الأحزاب" على هذا النحو ، أن المشرع لم يكن موافقاً أو موضوعياً فى طريقة تشكيله لها . وذلك نظراً لتبعية رئيسها و أعضائها الثلاثة الأساسيين للحكومة و حزبها ، الأمر الذى يشكك فى حيبتها بصدد الأحزاب الجديدة أو القائمة. و كان الأجدر بالمشرع أن يوكل مهمة هذه اللجنة إلى

(١) راجع فى شأن اختصاصات لجنة شئون الأحزاب ، نص المادة (١٧) من قانون تنظيم الأحزاب المنشور فى : - القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤١-٢٤٢.

جهة محايدة تماماً كإحدى جهات القضاء العليا . وذلك مادام مصراً على وجودها رغم أن الاستغناء عنها كان أفضل ولولى<sup>(١)</sup>.

وإذا كان قانون تنظيم الأحزاب قد أعطى للدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا الحق في مراجعة قرارات "لجنة شئون الأحزاب" ، و ذلك بصور مختلفة . فالحق أنه قد أفرغ هذا الحق من مضمونه ، إذ نصت المادة (٨) من قانون تنظيم الأحزاب - بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ ، و المنشور بالجريدة الرسمية في ٣٠ أبريل ١٩٨١ - على أنه : " ... يجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوماً التالية لنشر قرار الاعتراض (المقصود هنا قرار لجنة شئون الأحزاب بالاعتراض على تأسيس حزب ما ) في الجريدة الرسمية ، أن يطعنوا بالإلغاء في هذا القرار أمام الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة على أن ينضم لتشكيلها عدد مماثل من الشخصيات العامة ، يصدر باختيارهم قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية من الكشف الخاصة بالشخصيات العامة المنظمة وفقاً لحكم المادة ٢٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية التقيم من العيوب " . وليس من شك في أن إدخال العنصر السياسي على تشكيل المحكمة يعطى وزناً للاعتبارات السياسية في أحكامها ، كما أن فيه تشكيك غير لائق في صلاحية أعلى جهات القضاء الإداري في مصر للقيام بمهمة هي من صميم اختصاصاتها<sup>(٢)</sup>!!

وجملة القول في شأن قانون تنظيم الأحزاب أنه قد أسرف في وضع القيود والعراقيل أمام تأسيس أي حزب جديد ، كما أنه قد غالى في إحكام قبضته على ما هو قائم من أحزاب . وذلك كله على نحو يمكننا من القول بأن "التعددية الحزبية" - في ظل هذا القانون- ما هي إلا "تعددية شكلية" تقتصر إلى أهم مقومات "التعددية

(١) ماجد راضح الطور ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٩ .

(٢) زاجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ١٥١ .

- صالح حسن سبيع ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦٦-٣٦٧ .



الحقيقية" من حرية في اختلاف الآراء و البرامج والسياسات بل و الأيديولوجيات ذاتها.

#### ■ الجانب الثاني : طبيعة الأحزاب السياسية خلال هذه المرحلة:

كان قرار تحويل المنابر أو التنظيمات إلى أحزاب - على نحو ما عرضنا - هو الخطوة الأولى نحو إعادة التعددية الحزبية إلى مصر ، و لقد ارتبطت هذه الخطوة بصور "قانون تنظيم الأحزاب" المشار إليه ، كما أنها قد توجت بتعديل نص المادة الخامسة من "مستور ١٩٧١" و التي كانت تنص على أن : "الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين و العمال و الجنود والرسمية الوطنية ... " ، حيث أصبح نص هذه المادة بعد تعديلها - في ٢٢ مايو ١٩٨٠ - على النحو التالي: "يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب ، و ذلك في إطار المقومات و المبادئ الأساسية للمجتمع المصري المصنوع طبقا في الدستور . و ينظم القانون الأحزاب السياسية"<sup>(١)</sup>.

وهكذا جمعت خطوة "التعددية" عدداً من الملامح الشكائية ، بيد أن ما يعطينا هنا هو واقع التجربة الحزبية التي أسفرت عنها هذه الخطوة. وعلى ذلك فسوف نعرض فيما يلي لواقع الأحزاب السياسية منذ بداية الخطوة التعددية وحتى نهاية فترة حكم الرئيس السادات.

---

(١) يرى بعض الفقهاء أن هذا التعديل لم يأت بجديد في شأن الأحزاب السياسية ، إذ أن حق الأفراد في إنشاء الأحزاب حق قائم و يستمد وجوده من نص المادة (٥٥) من "مستور ١٩٧١" و التي كتبت حرية تكوين الجمعيات للمواطنين ، و أن المادة الخامسة في صورتها الأصلية (قبل التعديل) و إن نظمت الاتحاد الاشتراكي العربي إلا أنها لم تحظر قيام أحزاب سياسية أخرى . ولجئ في ذلك :

- إبراهيم عبد العزيز شيا ، "المستور المصري" مستور ١٩٧١ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢-٤٣.

## ١- حزب مصر العربي الاشتراكي (منبر الوسط) / الحزب الوطنى الديمقراطي:

بدأ حزب "مصر العربي الاشتراكي" كواحد من المنابر الثلاثة التى تقرر قيامها كأجنحة للاتحاد الاشتراكي. غير أنه قد كان المعبر الحقيقي عن الاتحاد الاشتراكي ، وليس أدل على ذلك من ترأس رئيس الوزارة له (وكان وقتها هو "ممدوح سالم" ) ، وهو ما يعنى أن "حزب مصر" قد كان هو "حزب الحكومة" . وعلى الرغم من حصول الحزب على نسبة تجاوز للشاغلين بالمائة من مقاعد مجلس الشعب فى أول انتخابات يخوضها فى عام ١٩٧٦ ، إلا أنه قد كان يعانى من اهتراء البناء التنظيمى من القاعدة إلى القمة ، فبينما افقر الحزب إلى وجود تشكيلات كافية على مستوى القاعدة ، كان متخماً بوجود كثرة مثاقفة على مستوى القمة ، وخاصة من نخبة التنظيم الواحد السابق على التمددية (الاتحاد الاشتراكي) ، وهو ما عبر عنه أحد قادة الحزب بقوله: "لغنى الحزب للشكل الحكومى لأنه نشأ فى أحضان السلطة ، ... ، وكنا كأننا فى إدارة حكومية وليس حزباً ، حيث لم يستطع الحزب الوصول إلى القواعد الجماهيرية . ولم يكن الحزب كله أكثر من الأمانه المعينين بالمحافظات و السكرتارية العامة و الهيئة البرلمانية" (١).

ولقد انعكست هذه الصورة التنظيمية المتهترئة على موقف الحزب من مظاهرات ١٨ و ١٩ يناير عام ١٩٧٧ (٢) ، حيث بات واضحاً أن الحزب لا يتمتع بأية قواعد جماهيرية تمكنه من السيطرة على الموقف أو حتى التعامل معه ، وهو الأمر الذى مثل ضربة قاصمة للحزب ولقيادته. ولعلنا لا نجد وصفاً لحالة الحزب هذه ، أبلى من ذلك الذى جاء فى أول تقرير للجنة الإعلام باسم "الحزب

(١) وحيد عبد المجيد ، الأحزاب المصرية من الدلفل ١٩٠٧-١٩٩٢ (لشاعة : مركز المعروسة ، ١٩٩٢) ، ص ٩٧.

(٢) لقد كتبت هذه المظاهرات فى مواقع عديدة من مصر ، وذلك فى أعقاب صدور قرارات حكومية بزيادة أسعار العديد من السلع الأساسية ، وهو ما نتج عنه وقوع مجموعة من حوادث التخريب و التدمير التى شملت ممتلكات خاصة و عامة على حد سواء. وانتهت المظاهرات و الأحداث بسترار الحكومة عن قرارها برفع الأسعار.

الوطني الديمقراطي" (وريث "حزب مصر" على نحو ما سنتبين في السطور القادمة) ، حيث جاء فيه : "كان حزب مصر قد انعزل عن قواعده و فقد الصلة بالأكثاريين<sup>(١)</sup> ، و لذلك لم يكن له وجود في أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧<sup>(٢)</sup> .

كان طبيعياً و الحال كذلك أن يفكر الرئيس "سادات" في إيجاد بديل لحزب مصر الذي هو "حزب الحكومة" ، وهو ما نفذته "سادات" بالفعل عندما أعلن في أغسطس ١٩٧٨ عن قيام حزب جديد يرأسه بنفسه هو "الحزب الوطني الديمقراطي" . ولم يكد "سادات" أن يعلن عن حزبه الجديد ، حتى كانت الأغلبية الغالبة من أعضاء مجلس الشعب عن "حزب مصر" قد تحولت إليه ، و ذلك عمدا فئة قليلة منهم حاولت الإبقاء على "حزب مصر" كحزب للأقلية و إن امتصتهم - في النهاية - عملية الجذب المكثف إلى عضوية الحزب الجديد. هذا فضلاً عن مسارعة جميع الوزراء و المحافظين و كبار موظفي الدولة و أعضاء المجالس الشعبية و غيرها من التتظيمات إلى الانضمام لحزب الرئيس<sup>(٣)</sup>.

والحق أن هذا الذي حدث يغني عن كل حديث ، فأى حزية هذه التي تتغير بين يوم و ليلة ، و أي دوافع تلك التي دفعت هؤلاء جميعاً لتغيير هويتهم الحزبية على نحو ما يغيرون أروبتهم ؟! إن هذه "الهرولة"<sup>(٤)</sup> من الحزب القديم إلى الحزب الجديد إنما تدل على استمرار فكرة "الحزب الولد" في الأذهان ، فإذا كان الحزب الولد هو دائماً حزب السلطة ، فكذلك كان الحزب الذي يدعمه الرئيس ، و لأن هؤلاء و أولئك لا هم لهم سوى مقاعد السلطة فقد انقلبوا بغير رأي أو رؤية وراء قائدهم و ولي نعمتهم ، فكانوا في ذلك نعم المموس لأى سائس !!

(١) كان الأصوب أن يقول أن الحزب قد كان بغير قواعد تذكر أو صلات يمكن بها مع الأكثاريين.

(٢) ورد في : - المرجع السابق ، ص ٩٨.

(٣) محمد عبد السلام لزيات ، مصر .. إلى أين ؟ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣١.

(٤) استخدم الكاتب مصطلحي أمين كلمة "هرولة" للتطبيق على هذه الواقعة ، و ذلك في بابهِ اليومى "مكرة" غير أن هذا التطبيق قد أدى إلى حرماته لفترة طويلة من كتابة هذا الباب.

و يقول الرئيس السادات عن ذلك : " بكل ما حدث لحزب مصر هو تغيير في القيادة ، ورايت من الضروري لإنتاج التجربة أن أنزل الشارع السياسى وتولى بنفسى قيادة حزب الأغلبية . ولم أمارس التجربة من حزب مصر ، وإنما رايت أن أدخلها عن طريق العودة إلى جذورنا السياسية القديمة وهى تجربة الحزب الوطنى القديم (يقصد حزب مصطفى كامل ومحمد فريد) ...، ولنا معك فى أن هناك من يقول أن الحزب الوطنى هو فى الحقيقة حزب أنور السادات . وما المانع؟ فهذا القول يعتبر سليماً من الناحية التاريخية ، لأن فى قيام الديمقراطية تظهر الأحزاب مرتبطة بمؤسساتها ، فالجماهير تلتفت حول الزعيم الذى تختاره ، وتلتف أيضاً حول الحزب الذى يقيمه . وما دام هذا الحزب قد حافظ على المبادئ التى قام عليها ، فإن شعبيته لن تتأثر سواء ببقاء مؤسس الحزب أو بتماده<sup>(١)</sup> . وإذا نحن تلتفتنا مع رأى السادات بصدد التفاف الجماهير حول الزعيم الذى تختاره، وبالتالى التفافها حول الحزب الذى يقيمه ، فإن مرد تلتفتنا مع هذا رأى هو تطابقه مع واقع المجتمعات التى تنقثر إلى الوعى السياسى اللازم لإدراك المبادئ والبرامج والسياسات . بيد أننا ونفس السبب نختلف مع ما انتهت إليه عبارة الرئيس السادات من أن مجرد حفاظ الحزب على مبادئه فيه ضمانه كافية لاستمرار شعبيته، ذلك بأن أبرز ما يمكن أن يقال هذا هو أن قيادة حزب مصر و رموزه - و لا نقول مؤيديه و أنصاره - قد انفضوا عن حزبهم القديم رغم بقاء رئيسه و مبادئه على حالهما .. لا نشئ إلا لمجرد مسيهم وراء المسألة و من يمثلها!!

وعلى أية حال ، فيبدو أن هذا الذى حدث هو أكثر البدائل منطقية ، فعلى الرغم من أننا لا نستطيع القول بأن "مثير الوسط" أو "حزب مصر العربى الاشتراكى" كلنا بعيدين عن مؤسسة الرئاسة ، إلا أنهما لم يكونا قريبين منها

(١) جاءت هذه الكلمات ضمن حديث الرئيس السادات مع جريدة مايو فى ١٩٨١/٥/٤ . راجع فى ذلك :

- على الدين هلال (وآخرون) ، تجربة الديمقراطية فى مصر "١٩٧٠-١٩٨١" (القاهرة : مكتبة النهضة لشرق ، ١٩٨١) ، ص ٢٦٣ .

بدرجة كافية على نحو ما كان الحال في ظل "الاتحاد الاشتراكي". وتوصيف هذا الذي حدث بأنه منطقي يعتمد على أكثر من سبب، ربما كان أهمها هو أن صلة القربى بين "الاتحاد الاشتراكي" وبين "حزب مصر" قد كانت وثيقة إلى الحد الذي صعب معه على هذا الأخير (حزب مصر)، أن يتحرك بدون غطاء رئاسة الجمهورية الذي كان يتمتع به الأول (الاتحاد الاشتراكي). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا لا نستطيع أن نسمي أن العناصر التي شكلت "حزب مصر" قد كانت هي بعينها العناصر التي شكلت الاتحاد الاشتراكي من قبله، وهي بحكم تكوينها الذي غلب عليه الطابع الليبروقراطي كانت تتطلع إلى عودة الرئيس إلى المكان الذي اعتادوا أن يروه فيه، ألا وهو مكان الصدارة في تنظيمهم<sup>(١)</sup>.

وهذا قد يؤثر التساؤل حول الأسباب التي دفعت الرئيس السادات إلى عدم احتلال موقع الرئاسة في "حزب مصر" دون حلجة إلى إقامة حزب جنيد على أنقاضه، وهو ما لا نظن أن أعضاء "حزب مصر" كان يمكن أن يرفضوه، بل قد لا نبالغ إذا قلنا أنهم كانوا يتشوقون إليه. خاصة وأن مثل هذا العمل كان سيعنى "الحزب الوطني الديمقراطي" أو "حزب الحكومة" كيفما كان اسمه من انتقادات خصومه الذين لا يفتلون بذكروته بمشهد هروغ أعضائه من حزب إلى آخر. ولعلنا نستطيع أن نحصر دوافع الرئيس السادات لإنشاء حزب جديد في دافعين رئيسيين. أولهما: أنه لم يكن على استعداد أن يرث "حزب مصر" أو على الأقل ما صنعه حكومته في يناير ١٩٧٧ من سياسات أدت إلى أحداث ١٨ و١٩ يناير، وهي الأحداث التي كشفت عن تعدد شعبية الحزب في الشارع المصري. أما الدافع الثاني: فيتعلق بما كشفت عنه الممارسة القصيرة لحزب مصر وحكومته من غلبة الجانب الإداري على الجانب السياسي، هذا فضلاً عن فقدان الحزب للحد الأدنى من الرؤية السياسية والإحساس بنبض الشارع، وهو ما أراد السادات تداركه في الحزب الجنيد<sup>(٢)</sup>.

(١) يونان لبيب رزق: الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧-١٩٨٤، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٣-٢٢٤.

ولكن يبدو أن الرئيس السادات لم يستطع أن يتدارك الأخطاء التنظيمية التي وقع فيها حزب مصر ، فقى حديث له - بعد قرابة ثلاث سنوات من إقامة الحزب الوطني و قبل شهر من رحيل السادات نفسه - قال : "آء.. الحزب الوطني فى قمة المسؤولية وفى أوج النشاط ، صحيح أن المستويات التنظيمية لم تكتمل كما كنت أريدها ، وكما يجب أن تكتمل لحزب عملاق بهذا الشكل ، ولكن يجب أن نكون متصفين .. فمن غير المعقول أن يكتمل كل شئ بالنسبة لحزب بهذه الأغلبية الساحقة فى سنة أو سنتين أو حتى خمس سنوات . وكل تجربة يجب أن تتعرض للخطأ والصواب ، والمهم هو أن نعالج الخطأ بسرعة ، و الأهم أن نوجه جهودنا كلها من أجل بناء الإنسان المصرى أولاً و الحزب ثانياً<sup>(١)</sup> .

ومهما يكن من أمر المستوى التنظيمى للحزب الوطنى ، فقد قام هذا الحزب باعتباره الوريث الشرعى لحركة يوليو ١٩٥٢ فى مراحلها المختلفة ، و بالتالى فهو الوريث الطبيعى لكل التنظيمات التى ظهرت فى ظل الحركة بدءاً من "هيئة التحرير" و مروراً بـ"الاتحاد القومى" و "الاتحاد الاشتراكى" ووصولاً إلى "حزب مصر" ، و الحق أن "الحزب الوطنى" لم يكتفِ بأن يرث عن تنظيمات "حركة يوليو" تركيبها وكوادرها وصلتها بالسلطة ولكنه ورت عنها أيضاً معظم مقارها ومؤسساتها وأرصادتها<sup>(٢)</sup> .

أما من الناحية الأيديولوجية ، فلم يقدم الحزب اتجاهاً فكرياً واضحاً ، إذ لم تخرج شعاراته عن التتمة و الديمقراطية و الاستقرار . و من الناحية الاقتصادية

- تجدر الإشارة هنا إلى أن مسألة تولي رئيس الجمهورية لرئاسة أحد الأحزاب قد كانت محل جدل سياسى ودستورى، إذ أن هناك من يرى فى هذا الجمع إخلالاً بالدستور الذى يجعل من رئيس الجمهورية حكماً بين السلطات ، و ذلك بنص المادة ٧٣ من "دستور ١٩٧١" ، و التى جاء فيها عن دور رئيس الجمهورية أنه : "و يعرى الحدود بين السلطات لضمان تلبية دورها فى العمل الوطنى " . راجع لى شأن هذا الرأى :

- محمد عبد السلام الزيات ، مصر.. إلى أين؟ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٣ .

(١) ورد فى : -على الدين هلال (وآخرون) ، تجربة الديمقراطية فى مصر "١٩٧٠-١٩٨١" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٠ .

(٢) يوفان ليوب رزق ، الأحزاب السياسية فى مصر "١٩٠٧-١٩٨٤" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٦ .

تلخص برنامج الحزب في دعم دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية ، مع تشجيع دور القطاع الخاص . و يعتمد الحزب في الانتخابات -شأنه في ذلك شأن سائر تنظيمات حركة يوليو - على العصبية والأسر الكبيرة وخاصة في الريف، هذا إلى جانب قدرته على تقديم الخدمات من خلال أجهزة الدولة المختلفة<sup>(١)</sup>.

وهكذا ولد "الحزب الوطني" من رحم السلطة ، و عاش في كنفها وتحت رعايتها ، فكان جزءاً منها وكانت هي جزءاً منه<sup>(٢)</sup>، ولذلك فقد كان طبيعياً أن يحصل هذا الحزب على الأغلبية الغالبة من مقاعد مجلس الشعب في المرتبتين اللتين خاض فيهما الانتخابات خلال مرحلة حكم الرئيس السادات<sup>(٣)</sup>.

## ٢- حزب الأحرار الاشتراكيين (منبر اليمين) :

بدأ هذا الحزب أيضاً كواحد من المنابر الثلاثة ، التي قامت كأجنحة للاتحاد الاشتراكي . وخاض أول انتخابات له في عام ١٩٧٦ تحت اسم تنظيم الأحرار

(١) على الدين مال ، مذكرات في تطور النظام السياسي المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٩.

ولمزيد من التفصيل حول برنامج "الحزب الوطني" و برامج غيره من أحزاب هذه المرحلة ، راجع :

- طارق فتح الله خضر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٠-١٦٦.

(٢) نلحه من المنبر في هذا السياق أن تذكر أمرين فيهما دلالة كافية على مدى ارتباط الحزب الوطني بالسلطة . أما أولهما فيرتبط بما ذكرت صحيفة مايو -سان حال الحزب الوطني- على نشره خلال هذه المرحلة عن وجود فرص للعمل بالقطاع العام للطلبة الجامعيين من أعضاء الحزب ، هذا فضلاً عما كانت تشترطه أجهزة الحكم المحلي في ذلك الوقت من ضرورة الانضمام إلى "الحزب الوطني" كشرط من شروط الحصول على شقة من الإسكان الشعبي أو على جهاز يوتايل من إنتاج المصانع الحربية أو حتى على قنطر من قنطرة التجديد! راجع في ذلك : - عادل عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣.

أما الأمر الثاني فهو عضوية الفريق أول عبد الحليم أبو غزالة (نفر وزير دفاع في عهد السادات) في المكتب السياسي للحزب الوطني ، وهي العضوية التي تتعارض مع نص المادة السادسة من قانون تنظيم الأحزاب ، حيث تحظر هذه المادة على أفراد القوات المسلحة الانضمام إلى أي حزب من الأحزاب. وعلى هذه العضوية ما يؤكد على اختلاط الدولة بالحزب . تجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس مبارك قد صحح هذا الخطأ ، بأن نعى "أبو غزالة" عن عضوية المكتب السياسي . راجع في ذلك :

- أحمد عبد الله (محرم) ، الجيش و الديمقراطية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥.

(٣) خاض الحزب تجربة الانتخابات خلال هذه المرحلة في عامي ١٩٧٦ و كان ذلك تحت اسم تنظيم مصر العربي الاشتراكي ، و ١٩٧٩ وكان ذلك تحت اسم "الحزب الوطني الديمقراطي" .

الإشراكين\* وحصل فيها على ١٢ مقعداً من مقاعد مجلس الشعب بنسبة ٣,٦%، ورغم ضلّالة هذه النسبة فقد كانت هي النسبة التالية لحزب مصر (حزب الأغلبية الذي كان قد حصل على نسبة ٨١,٨%، بينما حصل المستقلون على نسبة ١٤%)، ولذلك فقد قبل طلب رئيس الحزب (مصطفى كامل مراد) بأن يتولى حزبه زعامة المعارضة في المجلس<sup>(١)</sup>.

ومن اللافت للنظر أن زعامة "حزب الأحرار" للمعارضة قد ارتبطت بتأييده الدائم والمستمر لحزب الحكومة (أيّاً كانت تسميته)، وذلك إلى حد قراره بالانكشاف مع "الحزب الوطني الديمقراطي"، وهو الائتلاف الذي بهرره تقرير المكتب السياسي لحزب الأحرار بقوله: "الأحرار أخذوا في الاعتبار ليسهم وللحزب الحاكم أصحاب قضية واحدة هي السلام والانفتاح خاصة بعد المواقف السلبية التي ظهرت من حزبي الوفد والتجمع"<sup>(٢)</sup>. ولكن سرعان ما قرر الأحرار فضئلتهم المزعوم قبل انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٩ مباشرة، وصرح مصطفى كامل مراد "رئيس الحزب بعدها: "إن هذه المرحلة حققت أهدافها وأصبح دور الحزب في المرحلة القادمة لا يستلزم مثل هذا الائتلاف"<sup>(٣)</sup>. وهو ما ثبت بعد ذلك بالفعل حيث لم يفز حزب الأحرار في انتخابات ١٩٧٩ سوى بثلاثة مقاعد فقط، و إن انضم أحدهم بعد ذلك إلى الحزب الوطني<sup>(٤)</sup>!!

وواضح مما تقدم أن "حزب الأحرار" لم يكن له أي وزن سياسي مؤثر منذ قيامه وحتى نهاية مرحلة حكم الرئيس السادات. ولعلنا نستطيع أن نرد محدودية هذا الدور إلى عاملين رئيسيين. أولهما هو تناقض الحزب مع نفسه فهو من جانب يحاول الانسحاب لحركة يوليو، ومن ذلك ما جاء صراحة في مقدمة برنامجه الانتخابي: "لقد شارك الأحرار في ثورة يوليو (يبدو أن المقصود هنا هو رئيس

(١) السيد زهرة، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.

(٢) ورد في: - المرجع السابق، ص ٧٨.

(٣) ورد في: - المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.



الحزب "مصطفى كامل مراد" ، والذي كلن واحداً من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار) كما شاركوا في ثورة التصحيح ، وذلك فإن انتمائهم السياسي إنما هو للثورة الأم ، ثورة يوليو ، ثورة الأحرار بمبادئها السنة التي جلبت قسى سماء مصر وفي سماء الوطن العربى و الأفريقى كله ...الخ" . وهو من جانب آخر يتخذ خطأ أيديولوجياً مغفيراً و مذاقاً لأغلب اتجاهات حركة يوليو ، خاصة فيما يتصل بالتوسع فى الحريات الاقتصادية إلى حد يتضح معه من قراءة برنامج الحزب أنه يناصر الطبقات الاجتماعية التى حرصت حركة يوليو على ضربها. لما العامل الثانى فهو مهادنته الشديدة للسلطة إلى الحد الذى دعا للبعض إلى وصف معارضته بأنها "معارضة منقق عليها"<sup>(١)</sup>.

وهكذا ولد "حزب الأحرار" كجناح من أجنحة الاتحاد الاشتراكى ، ثم ما لبث أن تحول إلى جناح من أجنحة السلطة ، فما أن لفظته هذه الأخيرة حتى عاش - إلى نهاية حكم السادات - بلا أجنحة !!

### ٣- حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى (منبر اليسار) :

كان هذا الحزب هو ثالث المنابر الثلاثة التى أقرها الاتحاد الاشتراكى ، ويقوم الحزب على أساس صيغة تجميع القوى الوطنية فى إطار تنظيمى واحد . وحدد البرنامج السياسى للعام للحزب هذه القوى فى المدارس الفكرية و السياسية التالية : الناصريون و الماركسيون و التيار الدينى المستنير و التيار الوحدوى و التيار الديمقراطى<sup>(٢)</sup> .

و ينص برنامج الحزب على أن "حزب التجمع تنظيم جماهيرى يتسع لكافة التيارات و القوى الوطنية و للتقدمية و للوحدوية التى تعمل من أجل تحقيق الحرية و الاشتراكية و الوحدة ، و تقبل العمل فى إطار التجمع ملتزمة بلائحته الأساسية

(١) يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧-١٩٨٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٢-

٢٥٤ .

(٢) السيد زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ .

و برنامجه السياسى باعتباره البرنامج الموحد للنضال المشترك لكل فصائل اليسار". ويظهر "حزب التجمع" إلى نفسه على أنه المعبر الحقيقى عن أهداف ومبادئ حركة يوليو ١٩٥٢، و يدعو برنامجه إلى الوقوف ضد محاولات العودة عن المكتسبات الاجتماعية للعمال و فقراء و متوسطى الفلاحين ، إلى جانب دفاعه عن دور القطاع العام فى التنمية الاقتصادية و عن الدور الاجتماعى للدولة ، و سعيه إلى تحقيق الوحدة العربية<sup>(١)</sup>.

و واضح من تكوين الحزب و برنامجه أنه غير مؤهل للقيام بالدور المسرحى الذى قام به حزب الأحرار ، و على ذلك فقد اتسمت علاقة حزب التجمع مع السلطة (ممثلة فى السادات) بالعداء ، وذلك منذ قيام الحزب فى عام ١٩٧٦ وحتى وفاة السادات فى عام ١٩٨١. وهو عداء ناتج عن لختلاف الرؤى و التوجهات ، فالتجمع - بحكم اتجاهه الأيديولوجى - قد ناصب سياسة الانفتاح الاقتصادى ومضاغلتها الاجتماعية العداء ، كما أنه - بحكم نفس الاتجاهات - قد عادى اتجاه النظام إلى توثيق العلاقات مع الغرب و بالتحديد مع الولايات المتحدة الأمريكية ، و هى سياسات كان الرئيس السادات هو صانعها الأول<sup>(٢)</sup>.

ولقد تكتشفت ملامح هذا العداء حين تجرت أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، و رأى السادات أن أصابع اليسار وراءها ، و تبادل الطرفان التهم حيث أطلق السادات على هذه الأحداث اسم "انتفاضة الحرامية" بينما دأبت صحيفة الأهلى - لسان حال حزب التجمع ، و التى صدرت بعد أحداث يناير بأكثر من عام - على توصيفها بـ "الانتفاضة الشعبية". هذا فضلاً عن معارضة الحزب و رئيسه (خالد محيى الدين) و جريدته لمبادرة السلام التى قام بها السادات ، و ما نتج عنها من خطوات<sup>(٣)</sup>. و قد أدت هذه العلاقة العدائية إلى تصفية صحيفة الحزب من خلال

(١) على الدين هلال ، مذكرات فى تطور لفظ نظام السياسى المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٠.

(٢) يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧-١٩٨٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٦-٢٥٧.

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٥٧.

المصادر المتوالية تارة ، ومن خلال إعاقه طبعها تارة أخرى . ولم تسلم النشرة الداخلية للحزب من هذه الملاحقة، حيث تعرضت للمصادرة عدة مرات ، كما استدعى المسؤولون عنها مرات أخرى<sup>(١)</sup>.

ولم تقف المواجهة بين "السلطة" وبين "حزب التجمع" عند هذا الحد ، بل راحت تتخذ نطاقاً أوسع ، ففي الفترة من يناير ١٩٧٧ وحتى يونيو ١٩٧٨ ، تعرض الحزب لحملة هجوم واسعة النطاق من جانب الرئيس السادات وأجهزة الإعلام (التابعة للسلطة) ، كما تعرض مقر الحزب للاقتحام من جانب قوات الأمن أكثر من مرة<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن "حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي" ، قد كان هو القشة التي قصمت ظهر البعير . فبعد يومين من صدوره ، وأمام ما رآته فيه السكرتارية العامة للحزب من إهدار للحقوق والحريات ، صدر قرار الحزب بتجميد نشاطه وذلك من خلال الامتناع عن النشاط السياسي الجماهيري ، ولتقصر نشاط الحزب على العمل داخل مقاره ، مع توقف جريدة الأهالي عن الصدور اعتباراً من الأربعاء ١٤ يونيو ١٩٧٨ ، هذا إلى جانب الامتناع عن قبول أعضاء جدد بالحزب<sup>(٣)</sup>. وهكذا أثار قادة الحزب أن يفادروا ملعب التعددية الحزبية بأنفسهم قبل أن يصدر في مواجهتهم قراراً بالطرد<sup>(٤)</sup>!!

وجملة القول في شأن حزب التجمع ودوره خلال هذه المرحلة ، أنه قد ولد في رحاب السلطة ، ولكنه لم يكن أبداً ابناً لها ، وبذلك فسرعان ما لفظته وطريقته ، و إن كفاها هو مؤنة اتخاذ هذا القرار.

(١) خالد محيي الدين ، مستقبل الديمقراطية في مصر (القاهرة : مكتب الأهالي ، مارس ١٩٨٤) ، ص ٨٥.

(٢) السيد زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) استمر تجميد نشاط الحزب إلى ما بعد وفاة السادات وحتى عاد الحزب لممارسة نشاطه في عهد الرئيس مبارك.

#### ٤- حزب الوفد الجديد :

كان "حزب الوفد الجديد" هو أول حزب سياسي ينشأ - في مرحلة ما بعد حركة يوليو - خارج نطاق التنظيم الولد ، حيث كانت الأحزاب الثلاثة السابقة واعدة الاتحاد الاشتراكي<sup>(١)</sup>. وهي خطوة تاريخية بغير شك ، فعلى الرغم من كثرة القيود التي وضعها "قانون تنظيم الأحزاب" - على نحو ما سبق و أن أشرنا - فقد استطاع حزب الوفد - في ٤ فبراير ١٩٧٨ - أن يحصل على موافقة لجنة الأحزاب على قيامه ، وذلك بعد أن تمكن من تجميع العدد المطلوب من النواب المؤيدين له في مجلس الشعب<sup>(٢)</sup> ، و أطلق على نفسه اسم "حزب الوفد الجديد" للتحليل على الحظر الذي فرضه القانون على عودة الأحزاب القديمة و التي كان على رأسها "حزب الوفد" الذي كان هو حزب الأغلبية على مدى الفترة الممتدة من ثورة ١٩١٩ وحتى قيام حركة يوليو ١٩٥٢<sup>(٣)</sup>.

ويدعو أن شعبية الحزب القديمة قد كانت من وراء ما تمتع به من ثقل ضخم بمجرد إعلان قيامه رسمياً ، إذ بلغ عدد الذين تقدموا بطلبات للانحاق بالحزب أكثر من ٩٨٠ ألفاً من المواطنين<sup>(٤)</sup>. والحق أن نشأة الوفد خارج إطار الطريقة التي نشأت بها الأحزاب السابقة عليه ، قد أكسبته شعبية جديدة إلى جانب شعبيته القديمة. بيد أن نشأة الحزب على هذا النحو قد تسببت - وعلى الجانب الآخر - في تصادم حزب الوفد مع السلطة ، وذلك لعاملين رئيسيين . أولهما أن هذه النشأة قد مثلت تحدياً للصيغة التي أراد الرئيس السادات للتجربة التعددية أن تتشأ و تتطور وفقاً لها ، فرغم التزام الحزب بالمبادئ المعلنة التي تخضع لها كل الأحزاب ، إلا أن نشوء الحزب بمبادرة ليست رسمية قد كان من شأنه أن يجعل التوقع بعدم

(١) لاروق يوسف يوسف أحمد ، استخدام نموذج الثورة في التعبير و التطبيق سرجع سبق ذكره ، ص ٦٨.

(٢) كانت المادة رقم ٢٨ من قانون تنظيم الأحزاب تنص على أنه : "استثناء من أحكام المادة (٧) يشترط لتأسيس أى حزب سياسى من تاريخ العمل بهذا القانون و حتى بداية الدور الأخير من الفصل التشريعى الحالي لمجلس الشعب ، أن يكون من بين مؤسسيه عشرون عضواً على الأقل من أعضاء هذا المجلس".

(٣) ماجد راغب الطلو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٥.

(٤) راجع فى ذلك : - السيد زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٧.

التزامه بهذه المبادئ قائماً . أما ثانيهما فيتعلق بما قدمته هذه النشأة من بادرة يمكن  
أن تحوّل حذوها قوى سياسية أخرى في المجتمع<sup>(١)</sup>.

ولم تكن هذه هي وحدها عوامل للصدام بين "السلطة" و "حزب الوفد" ، وإنما  
أضيف لها ما تضمنه برنامج هذا الأخير من مطالب كان في مقدمتها الدعوة إلى  
تغيير النظام الرئاسي الذي يقرره الدستور إلى نظام برلماني ، هذا إلى جانب  
دعوته إلى اختيار رئيس الجمهورية ونائبه بالاقتراع العام المباشر في انتخابات  
حرة يتنافس فيها أكثر من مرشح ، وتعديل بعض أحكام الدستور بما يحقق قسراً  
أكبر من التوازن بين سلطتي التشريع والتنفيذ ، وصيانة حقوق الأفراد وحرية  
و بما في ذلك حقهم في إنشاء الأحزاب وإدارتها دون تقييد أو تضييق<sup>(٢)</sup>.

وليس من شك في أن هذه الأسباب قد كانت من وراء الهجوم للشديد الذي  
تمرض له "حزب الوفد الجديد" من جانب الرئيس السادات و أجهزة الإعلام  
الرسمية ، ولم يكن قد مر شهران على نشأة الحزب. وهي الحملة التي كانت  
مقدمة للاستفتاء الذي جرى في ٢١ مايو ١٩٧٨ على ما سُمي "مبادئ حماية  
الجنبة الداخلية و السلام الاجتماعي" ، والتي كانت موجهة أساساً إلى حزب الوفد،  
فيمقتضى هذه المبادئ صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨، وهو القانون الذي  
ترتب عليه حرمان كل من اتهم بإفساد الحياة السياسية في مصر خلال مرحلة ما  
قبل حركة يوليو من حقه في تأسيس حزب سياسي أو الانتماء إليه أو قيادته ، وهو  
ما يشير بشكل قاطع إلى قيادات حزب الوفد القديم ، والتي كان على رأسها "عزاد  
سراج الدين" الذي انتخب رئيساً للحزب الجديد وكذلك إبراهيم فرج الذي انتخب  
سكرتيراً عاماً للحزب<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٩-٩٠.

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٧-٨٨.

و أمام هذه الخطوة من جانب السلطة ، لم يجد "حزب الوفد الجديد" وقادته بداً من حل الحزب لنفسه ، وهو ما تم في يونيو ١٩٧٨ أى بعد أربعة أشهر فقط من قيام الحزب<sup>(١)</sup> !!

و جملة القول في شأن "حزب الوفد الجديد" ، أنه قد كان أول حزب يحاول أن يبت روح الحياة في تجربة التعددية الحزبية ، ولذا فقد حرّمته السلطة حق الحياة.

#### ٥- حزب العمل الاشتراكي :

كان صيف عام ١٩٧٨ قد شهد تطورات هامة في الحياة الحزبية الوليدة ، ولقد بدأت هذه التطورات بما أعلنه الرئيس السادات من قيام حزب جديد تحت رئاسته ، ألا وهو "الحزب الوطني" ، وهو الأمر الذي أدى بالتبعية - كما سبق وأن أشرنا - إلى اختفاء "حزب مصر" من ساحة الحياة السياسية. ولكن يبدو أن رغبة الرئيس السادات في رسم خريطة جديدة للتجربة التعددية فسى مصر قد جاوزت حدود حزبه الحاكم إلى أحزاب المعارضة ، خاصة بعد ما أصاب حزبي المعارضة - اللذين قاما مع بداية التجربة - من انهيار و تجمد (وهما : "حزب الأحرار" الذي انهارت مصداقيته بعدما تكشف دوره المرسوم ، و "حزب التجمع" بعدما أخذ المعارضة مأخذ الجد و اشتتت فيها حتى اضطر لتجميد نشاطه) ، حيث لم يجد "السادات" سبيلاً لإعمال رغبته في رسم خريطة جديدة للتعددية الحزبية سوى من خلال إنشاء حزب جديد لمعارضته<sup>(٢)</sup> !!

من هنا جاءت فكرة السماح للمهندس "إبراهيم شكرى" - الذى كان وزيراً للزراعة في ذلك الوقت - بتأليف حزب جديد للمعارضة . ويبدو وجاهة الفكرة من

(١) اعتماد حزب الوفد الجديد - في عام ١٩٨٤ - وضعه القانونى كحزب قائم . كما حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية النص القانونى الذى حُرّم باستثناء قادة الوفد القديم من قيادة الحزب الجديد.

(٢) بولان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية فى مصر "١٩٠٧-١٩٨٤" مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٠.

أن الاختيار قد وقع على شخصية لها تاريخها السياسي الذي يتم بحسن السمعة ، وهو ما حرص السادات على التنبؤ به مع اتجاهه لثنية إلى تأسيس الحزب<sup>(١)</sup> . أما غرابة التنفيذ فتبدو من حجم التسهيلات التي قدمها السادات للحزب الجديد الذي أعلن عن قيامه يوم ١١ ديسمبر ١٩٧٨ تحت اسم "حزب العمل الاشتراكي" ، وذلك بعد أن وقع الرئيس السادات بنفسه على وثيقة تأسيس الحزب ، ووقع معه د. مصطفى خليل رئيس الوزراء و عدد من الوزراء<sup>(٢)</sup> .

ولقد أشار السادات إلى الهدف من إنشاء "حزب العمل" ، بقوله : "إن مولد حزب معارض شريف في حياتنا السياسية يمر عن لادة التغيير .. تغيير حقيقي جوهرى يقول بأعلى الصوت وأخلص الضمير لا لكل سلوك لا يحترم للتقسيم أو يتنكر للأخلاق ، يقول لا لمعارضة المهاترات والتجريح والتشكيك والتأليب الطبقات والصراع الدموي ، يقول لا لمعارضة تتصور خطأ أن المعارضة لا تكون إلا بالهجم والتشكيك والأثم ، هذا هو التغيير الجوهرى الحقيقى ، أن نقول لا لتلك الثغرات ، أن نقول بأعلى الصوت وأخلص الضمير نعم للكلمة الحرة ، نعم لسلوك الأخلاق ، نعم للرأى الآخر الذى يعارض من أجل الترشيد والبناء . من هنا فإبنى أقول بأعلى الصوت وأخلص الضمير نعم لحزب العمل الاشتراكي<sup>(٣)</sup> " .

وفى هذه العبارات ما يكشف - بوضوح - عن الصورة التي أرادها السادات للحزب الجديد ، فهو يريد أن يكون مثل حزبه للجمع والوفاق اللذين قصدتهما بعباراته القاسية عن "المعارضة" التي يجب - من وجهة نظره - أن نقول لها لا . بيد أن الغريب فى الأمر حقاً أن الحزب الذى اصطلعه السادات ، و الذى انحصرت أهدافه و مبادئه العامة فى السعى إلى تحقيق الاشتراكية والديمقراطية

(١) المرجع السابق .

(٢) السيد زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٢ .

النابعة من ديننا وتقاليدنا وواقعنا<sup>(١)</sup> ، قد انقلب على صانعه الذي لا ينادى بغير ما ينادى به "حزب العمل" !!

فلم يكن قد انقضى وقت طويل على انتخابات عام ١٩٧٩ - التي حصل فيها "حزب العمل" على ٢٣ مقعداً أصبح بها حزب المعارضة الرئيسي<sup>(٢)</sup> - حين شن الدكتور حلمي مراد (نائب رئيس الحزب) حملة عنيفة ضد الدكتور مصطفى خليل (نائب رئيس الحزب الوطني) ، معلناً أن حزب العمل ليس فرعاً للحزب الوطني ، وسرعان ما تفاقمت الأزمة إلى حد التصحاب ممثلي الحزب الوطني داخل حزب العمل (حيث كانت مجموعة من نواب الحزب الوطني بمجلس الشعب قد انضمت - بأمر من السادات - إلى عضوية حزب العمل عدد نشأته) ، وهو الأمر الذي عكس أزمة حقيقية بين الطرفين<sup>(٣)</sup>.

ولعلنا لا نجاوز الحقيقة إذا ما قلنا أن هذه الأزمة قد أُرخت لانتقال "حزب العمل" من مرحلة التبعة إلى مرحلة الاستقلال ، وليس أدل على ذلك مما دأبت عليه "جريدة الشعب" - لسان حال حزب العمل - من هجوم على السلطة وسياساتها دون تمييز ، حيث وقعت الصحيفة بالمرصاد للعديد من سياسات السادات وأفكاره ، ومن ذلك الهجوم على فكرة توصيل مياه النيل إلى إسرائيل ، وكذلك الهجوم على ما لجأ إليه السادات - بعد عزل مصر عريباً وإسلامياً - لفسى أعقاب توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل - من إقامة ما أسماه جامعة الشعوب العربية والإسلامية ، هذا فضلاً عن مواقف الصحيفة المعارضة من استضافة مصر لشاه إيران المعزول ومن "قانون العيب" الذي أصدره السادات وغير ذلك من أمور كان لحزب العمل موقفه الواضح منها<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع برنامج حزب العمل في : -المرجع السابق ، ص ٨٥-٨٦.  
(٢) قيل وقتها مرحلة أن "السادات" قد تلاق مع "إبراهيم شكرى" على أن يخلي الحزب الوطني بعض الدوائر لحزب العمل.

(٣) يونان ليب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٥٧-١٩٨٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦١.  
(٤) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ، ص ٢٦٢.

- السيد زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٤.



وليس من شك في أن تلك التطورات قد أصابت السادات بخيبة أمل شديدة ،  
دعته إلى أن يشن حملة شديدة على الحزب في مايو ١٩٨٠ ، وهي للحملة التي  
رد عليها "إبراهيم شكرى" ببيان طويل ، جاء فيه : "كان للرئيس السادات يأمل أن  
يساير حزب العمل الاشتراكي للحكومة ، و يتهاون في اتخاذ مواقف المعارضة  
الجادة ، ومن هنا فقد كان غضب الرئيس السادات على الحزب شديداً منذ  
انتخابات ١٩٧٩ ، حتى أنه لم يلتق برئيسه زعيم المعارضة (يقصد نفسه) ، منذ  
هذا التاريخ وحتى الآن"<sup>(١)</sup>.

وهكذا كان لزاماً أن ينتهي الأمر بحزب العمل على نحو ما انتهى بسابقه ،  
حيث راح السادات يتبع نفس السياسات التي اتبعتها مع حزبي التجمع والوفد ، فتم  
في ١٢ أغسطس عام ١٩٨١ إسقاط عضوية أحد أعضاء الحزب بمجلس الشعب  
(العضو أحمد فرغلي) ، و بعد أقل من أسبوعين صودرت صحيفة الشعب ، مما  
كان إيذاناً بالإجراءات العنيفة التي اتخذها السادات - في ٥ سبتمبر من نفس العام  
- في مواجهة خصومه جميعاً و من بينهم قيادات حزب العمل<sup>(٢)</sup>.

وجملة القول في شأن "حزب العمل الاشتراكي" و دوره خلال مرحلة حكم  
الرئيس السادات ، أنه قد بدأ أغرب بداية يمكن أن يبدأها حزب معارض ، بيد  
أنه قد انتهى - خلال هذه المرحلة - إلى أغرب نهاية يمكن أن ينتهي إليها حزب  
صنعتة السلطة . وهكذا كان الجزاء - حقاً - من جنس العمل !!

و بعد أن عرفنا - في عجلة - بالأحزاب التي بدأت تجربة التعددية الحزبية  
في مصر خلال فترة حكم الرئيس السادات ، فلنأخذ نستطيع أن نجمل ملامح هذه  
التجربة في ملامح أربعة ، و ذلك على النحو التالي :

(١) يولان ليب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧-١٩٨٤ سرج سيق ذكره ، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٣.

١- تعددية من صناعة السلطة : ذلك بأنه إذا كان الأصل فى الأحزاب أن تنشأ نشأة "واقعية" ، فقد كان الأصل فى تجربتنا الحزبية - خلال هذه المرحلة - أن تنشأ الأحزاب نشأة "سلطوية". فمن بين ستة أحزاب تواجدت على ساحة الحياة السياسية ، لم ينشأ خارج إطار السلطة سوى حزب واحد هو "حزب الوفد" الذى حل نفسه بعد أربعة أشهر من قيامه !!

٢- تعددية بمواصفات خاصة : وهو ملمح يتصل بسابقه ، فما دامت نشأة تجربة التعددية الحزبية قد تحققت بقرار لرئيس الجمهورية ، وما دامت نشأة أحزاب التجربة نفسها قد ارتبطت بإرادة السلطة ، فقد كان طبيعياً أن يكون للصانع مواصفاته وقياساته لصنيعته<sup>(١)</sup> . وفى إطار هذه القياسات وتلك المواصفات خرج "قانون تنظيم الأحزاب" و خرجت تعديلاته المختلفة لتضع أمام تجربة التعددية الحزبية قيداً فوق قيد و أغلاً فوق أغلال ، وذلك على نحو ما عرضنا بالتفصيل.

٣- غياب الدور الفعلى للأحزاب : حيث كان من اللصير على أحزاب لثباتها السلطة أن تقف لها نداً بند ، وذلك لمسيبين رئيسيين. أولهما : أن الطريقة التى نشأت بها جميع أحزاب هذه المرحلة - وباستثناء حزب الوفد - قد جعلتها تقف على أرضية هشة لا تستند إلى أى دعم جماهيرى . أما ثانيهما : فيتعلق بمحدودية "إطار الحركة" الذى فتاحه السلطة لأحزاب هذه المرحلة ، وحتى عندما استخدمت هذه الأخيرة أقصى ما أتيح لها وقفت السلطة عائقاً فى سبيلها فصارت

<sup>(١)</sup> يقول د. محمود جامع" (وهو صديق شخصى للسادات) : "أفكر فى سالت السادات هل تريد أحزاباً حقيقية أم ديكوراً ؟! فلبستم لثسامة ساخرة ، وفهمت أنها الأخيرة ، وأنه فقط يريد أن يلوح للغرب بورقة لديمقراطية .." راجع فى ذلك :

- محمود جامع ، عرفات السادات "صيف قرن من خلفيات السادات والأخوان" (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٩٨) ، ص ١٩٧.

الصحف و منعت الاجتماعات و حاصرت المؤتمرات بل و تلاعبت فى نتائج الانتخابات<sup>(١)</sup>!!

٤- هيمنة حزب واحد هو حزب السلطة : وليس من شك فى أن هذا الملمح يأتى تنويهاً للملامح الثلاثة السابقة . فعلى طول مرحلة حكم الرئيس السادات ظلت "الهيمنة" لحزب واحد هو حزب السلطة أولاً ما كان اسمه ، فهى للاتحاد الاشتراكى وقتما خلت الساحة مما عداه ، وهى لحزب مصر العربى الاشتراكى ( لو ما كان يسمى بـ "منبر الوسط") عندما كان هذا الحزب أو التنظيم أو المنبر هو قلب الاتحاد الاشتراكى و ممثل السلطة ، وهى أخيراً للحزب الوطنى الديمقراطى عندما تغيرت اللقطة و تحولت الأغلبية (الأغلبية العددية لأعضاء مجلس الشعب) من حزب إلى حزب. وهكذا استمرت الهيمنة دوماً لحزب السلطة الذى يحتفظ - فى كل الانتخابات - بأغلبية لا تقل عن ٨٠% من عدد مقاعد مجلس الشعب ، والذى يسيطر برجاله على كافة الأجهزة والقطاعات التابعة للدولة . ومن هنا فقد عرفت مصر تعددية حزبية "رقمية" أو "شكلية" ، ولكنها لم تعرف أبداً - وعلى طول مرحلة حكم الرئيس السادات - "تعددية حزبية حقيقية" ، بما تعنيه هذه الأخيرة من تعدد للأراء والاتجاهات و من تداول للسلطة أو مشاركة فيها أو حتى منافسة حرة و حقيقية عليها<sup>(٢)</sup>.

(١) لعلنا لا ندافع إذا ما قلنا بأن "انتخابات ١٩٧٦" قد كانت واحدة من أزه الانتخابات التى شهنتها مصر ، و يبدو أن هذه الزعماء قد كانت من وراء حل المجلس الذى أسفرت عنه هذه الانتخابات ، و إجراء أخرى جديدة فى عام ١٩٧٩ ، وهى التى واجهت فيها السلطة اتهامات متعددة بالتزوير ، حيث لم يقتصر الاتهام على معارضى السادات بل صدر عن بعض أصحابه و أقره ممن شاركوا فى الانتخابات . راجع فى ذلك:

- فاروق يوسف يوسف أحمد، استخدام نموذج الثورة فى التفسير و التنبؤ مرجع سبق ذكره ، ص ٧٢ .  
(٢) راجع فى شأن واقع المنافسة الحزبية فى مصر خلال مرحلة الرئيس السادات :  
- صلاح مسلم زرنوقة ، المنافسة الحزبية فى مصر ١٩٧٦-١٩٩٠ (القاهرة : مركز المحروسة ، ١٩٩٤).

وهكذا و في ظل غياب كل هذه المظاهر المرتبطة بالتعددية الحزبية الحقيقية، فقد أصبح من الصعوبة بمكان أن تصنف "النظام الحزبي المصري" خلال هذه المرحلة ، ذلك بأنه يختلف عن سائر التصنيفات التي عرضنا لها و نحن بصدد تصنيف نظم التعددية الحزبية ، و بما في ذلك ما أسميناه بـ"نظم التعدد الحزبي في ظل غلبة حزب واحد" أو نظم "الحزب القالب أو المسيطر" . ولأن الأمر كذلك لمصوف نتبع نفس التوصيف الذي استخدمناه بصدد تصنيف النظام الذي قرره دستور ١٩٧١ ، فطى نحو ما صنقنا هذا النظام بأنه "نظام رئاسي ذو طبيعة خاصة" ، فلن نجد بدأ من تصنيف "النظام الحزبي المصري" خلال فترة حكم الرئيس السادات باعتباره "نظام حزب واحد ذو طبيعة خاصة" !!

ثم بحمد الله تعالى

## المراجع



## المراجع العربية

أولاً: الوثائق :

١- "اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب" الصادرة في ٢٢ أكتوبر عام ١٨٦٦.

٢- "اللائحة الأساسية" الصادرة في ٧ فبراير عام ١٨٨٢.

٣- "القانون النظامى المصرى" الصادر فى أول مايو عام ١٨٨٣.

٤- "القانون النظامى" الصادر فى أول يوليو عام ١٩١٣ .

٥- "الدستور المصرى" الصادر فى ١٩ أبريل عام ١٩٢٣.

٦- "الدستور المصرى" الصادر فى ٢٢ أكتوبر عام ١٩٣٠.

٧- الإعلان الدستورى لسنة ١٩٥٣.

٨- دستور ١٩٥٦.

٩- دستور ١٩٥٨ المؤقت.

١٠- الإعلان الدستورى لسنة ١٩٦٢.

١١- دستور ١٩٦٤ المؤقت.

١٢- الإعلان الدستورى لسنة ١٩٦٩ .

١٣- دستور ١٩٧١ الدائم .

١٤- ائتديل الذى أدخل على دستور ١٩٧١ فى عام ١٩٨٠.

١٥- القرارات الكبرى لشورة ٢٣ يوليو " الجزء الأول -القرارات

السياسية" (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٥).

١٦- الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي (القاهرة: السدار القومية للطباعة والنشر).

١٧- الديمقراطية " من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر " (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، د. ت ) .

١٨-١٥ مايو ١٩٨١ " عشر سنوات على ثورة التصحيح " (القاهرة : البيئة العامة للاستعلامات ١٩٨١) .

### ثانيا : الكتب :

١- إبراهيم أحمد شلبي (دكتور) ؛ تطور النظم السياسية والدستورية في مصر ( دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٤ ) .

٢- إبراهيم زهمول؛ الإخوان المسلمون" أوراق تاريخية " (دار نبل ، سويسرا، ١٩٨٥) .

٣- إبراهيم عبد العزيز شيجا(دكتور)؛ الأنظمة السياسية الدول والحكومات" (الإسكندرية ، ١٩٨٦).

٤-.....،الدستور المصري "دستور ١٩٧١ " (الإسكندرية: ١٩٨٧).

٥-أحمد بياض الدين،محاوراتي مع السادات(القاهرة:دار اليلال، ١٩٨٧).

٦-.....:أيام نها تاريخ (دار اليلال، القاهرة، ١٩٩٠) .

٧-أحمد حمزوش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو " مصر والعسكريون - الجزء الأول " (القاهرة : مكتبة منبولى، ١٩٨٣) .

٨-.....:قصة ثورة ٢٣ يوليو " مجتمع جمال عبد الناصر - الجزء الثاني " (للقاهرة : مكتبة منبولى، ١٩٨٣).



- ٩- أحمد زكريا الشلق (دكتور)؛ حزب الأحرار الدستوريين " ١٩٢٢-  
 "١٩٥٣" (دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ) .
- ١٠- أحمد عادل ، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية (القاهرة : الهيئة  
 المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢).
- ١١- أحمد عبد القادر الجمال (دكتور) ، مقدمة فى أصول النظم  
 الاجتماعية والسياسية (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ،  
 ١٩٥٧).
- ١٢- أحمد عبد الله (دكتور) ، الطلبة والسياسة فى مصر " ترجمة : إكرام  
 يوسف " (القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩١ ) .
- ١٣- ..... (محرر) ، الجيش والديمقراطية فى مصر  
 (القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩٠ ) .
- ١٤- أحمد عرابي؛ مذكرات الزعيم أحمد عرابي " كشف الستار عن سر  
 الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية ، فى  
 عامى ١٢٩٨ و ١٢٩٩ الهجريين ، وفى ١٨٨١ و ١٨٨٢  
 الميلاديين (دار الهلال سلسلة كتاب الهلال - العدد ٤٦١ ،  
 القاهرة ، مايو ١٩٨٩).
- ١٥- آرثر ادوارد جولاد شميت ( الابن)؛ الحزب الوطنى المصرى  
 مصطفى كامل - محمد فريد " ، ترجمة فؤاد دوار (الهيئة  
 المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣).
- ١٦- أسامة أحمد العادلى (دكتور) ، النظام السياسى المصرى : التجربة  
 الليبرالية (القاهرة : مكتبة نيضة الشرق ، ١٩٩٦ ) .

١٧-أسامة الغزالي حرب (دكتور)؛ الأحزاب اسياسية فى العالم الثالث  
(سلسلة عالم المعرفة العدد ١١٧ ، الكويت، سبتمبر ١٩٨٧).

١٨-إسماعيل صدقى، مذكراتى ( دار اليلال، القاهرة، ١٩٥٠ ).

١٩-ادوار م.بيرنز،التطريات السياسية فى العالم المعاصر، ترجمة: عبد  
الكريم أحمد ( بيروت: منشورات دار الآداب، ١٩٨٨).

٢٠-ألف كوفتوفيتش، ثورة الضباط الأحرار فى مصر، ترجمة : عزة  
الخميسى (القاهرة : كتاب الأهالى، رقم ٣٠ ديسمبر  
١٩٩٠).

٢١-إكرام بدر الدين (دكتور)، الديمقراطية الليبرالية ونماذجها  
التطبيقية(بيروت: دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع ،  
١٩٨٦).

٢٢-السيد حنفى عوض(دكتور)؛ علم الاجتماع السياسى" مدخل إلى  
الاتجاهات والمجالات" (مكتبة وهبة، القاهرة ، ١٩٨٥).

٢٣-السيد زهرة، أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى  
مصر (القاهرة: دار الموقف العربى ، ١٩٨٦).

٢٤-أسيد عبد الحليم الزيات(دكتور)؛التنمية السياسية " دراسة فى  
الاجتماعى السياسى " " الجزء الأول " (دار المعارف،  
الإسكندرية ، ١٩٨٦).

٢٥-.....،التحديث السياسى فى المجتمع المصرى(دار  
المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٠).

٢٦-السيد صبرى(دكتور)؛مبادئ القانون الدستورى(القاهرة، ١٩٤٩).

٢٧-آمال المبكى (دكتورة)؛ التيارات السياسية في مصر ١٩١٩-١٩٥٢\*  
(دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢).

٢٨-انتوني ناتج، ناصر\* ترجمة: شاكرا إبراهيم سعيد (بيروت: دار  
ومكتبة الهلال، ١٩٨٥).

٢٩-ب.ج. فاتكيوس، مصر منذ الثورة (القاهرة: الهيئة العامة  
للاستعلامات، سلسلة كتب مترجمة العدد ٦٩٥، د.ت).

٣٠-.....، جمال عبد الناصر وجيلة، ترجمة: سيد زهران  
(بيروت: دار التضامن، ١٩٩٢).

٣١-بطرس بطرس غالى، محمود خيرى غيسى (دكتوران)، المدخل فى  
علم السياسة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩).

٣٢-ثيودور روتستين؛ تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠، ترجمة:  
عبد الحميد العبادى، محمد بدران (دار الوحدة، بيروت،  
١٩٨١).

٣٣-ثروت بدوى (دكتور)؛ القانون الدستورى وتطور الأنظمة  
الدستورية فى مصر (القاهرة، ١٩٧١).

٣٤-ج. كول، الاشتراكية والفاشية فى ثلاثينيات القرن العشرين،  
ترجمة: عبد الحميد الإسلامبولى (القاهرة: المؤسسة المصرية  
العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٤).

٣٥-جك بيرك؛ مصر: الإمبريالية والثورة ثورة ١٩١٩، ترجمة:  
يونس شاهين (الهيئة المصرية العامة للكتاب،  
القاهرة، ١٩٨٧).

٣٦- جاكوب لاندو؛ الحياة النيابية والأحزاب فى مصر " ١٨٦٦-١٩٥٢"؛ ترجمة: سامى الليثى (مكتبة مديولى ، القاهرة، د.ت).

٣٧- جلال السيد، سامى ميران، البرلمان المصرى (البيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤).

٣٨- جلال يحيى ، خالد نعيم (دكتوران)؛ الوفد المصرى "١٩١٩-١٩٥٢" (المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية ، ١٩٨٤).

٣٩- جمال حماد، ٢٢ يوليو " أطول يوم فى تاريخ مصر" (القاهرة: دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال -العدد ٣٨٨، أبريل ١٩٨٣).

٤٠- جمال سليم، التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو فى عهد جمال عبد الناصر (القاهرة: مكتبة مديولى، ١٩٨٢).

٤١-.....عصر الديموقراطية"مذبحة مجلس الشعب" (القاهرة: مكتبة مديولى، ١٩٨٣).

٤٢- جمال على زهران (دكتور)؛ السياسة انخارجية لمصر "١٩٧٠-١٩٨١ (القاهرة : مكتبة مديولى، ١٩٨٧).

٤٣- جورج سباين، تطور الفكر السياسى "الكتاب الرابع"، ترجمة: على ابراهيم السيد (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١).

٤٤- جون دولين كارتر، جون هيرز، نظم الحكم والسياسة فى القرن العشرين، ترجمة : ماهر نسيم ( القاهرة: دار الكرنك )نُشر والطبع والتوزيع، ١٩٦٢).

٤٥- حازم الببناوى (دكتور)، عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل " (القاهرة: دار الشروق ، ١٩٩٣).

٤٦- حسن أبو باشا، في الأمن والسياسة شاهد عن قرب على أحداث تاريخية خطيرة (القاهرة: دار اليلال ، ١٩٩٠).

٤٧- حسن يوسف، القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢ (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٢).

٤٨- حسين عثمان محمد عثمان (دكتور): النظم السياسية والقانون الدستوري (الدار الجامعية ، بيروت، ١٩٨٨).

٤٩- حسين عبد الرازق، مصر في ١٨ و ١٩ يناير دراسة سياسية وثائقية (القاهرة: دار شيدي للنشر ، ١٩٨٥).

٥٠- حسين محمد أحمد حمودة، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٩).

٥١- حمدي حافظ، محمد عبد الرازق خليل، الأنظمة الانتخابية في العالم (القاهرة: سلسلة كتب سياسية، ١٩٥٧).

٥٢- حنة أرندت، أسس التوتاليتارية، ترجمة : انطوان أبو زيد (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣).

٥٣- خالد محيي الدين: مستقبل الديمقراطية في مصر (القاهرة: كتاب الأهالي، مارس ١٩٨٤).

٥٤- .....، والآن أتكلم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢).

٥٥- دافيد كوشمان كويل، النظام السياسي في الولايات المتحدة، ترجمة: توفيق حبيب (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٥).

٥٦- رفعت السعيد (دكتور): الأساس الاجتماعي للثورة العربية (دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧).

٥٧- رؤوف عباس حامد (دكتور) (محرر)، أربعون عاما على ثورة يوليو "دراسة تاريخية" (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢).

٥٨-..... (محرر) الأحزاب المصرية ١٩٢٢-١٩٥٣ " (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥).

٥٩- ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون: ترجمة: عبد السلام رضوان، منى أنيس " (القاهرة: مكتبة مديبولي، ١٩٨٥).

٦٠- زكريا سليمان بيومي (دكتور)، الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة، ١٩٥٢-١٩٨١ " (القاهرة مكتبة وهبة، ١٩٨٧) ..

٦١-..... الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨-١٩٤٨ " (مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩١).

٦٢- سامي أبو النور (دكتور): دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢-١٩٣٦ (البيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥).

٦٣-..... دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٣٧-١٩٥٢ " (مكتبة مديبولي، القاهرة، ١٩٨٨).

٦٤- سامى جواهر، الصامتون يتكلمون (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٥).

٦٥- سامى ميران، مجلس الشعب فى ظل دستور ١٩٧١ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦).

٦٦- سعاد الشرفاوى (دكتورة)، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣).

٦٧- سعد العيسوى، مذبح العدالة " ما سبقها وما تلاها" (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩١).

٦٨- سعد عصفور (دكتور)، النظام الدستورى المصرى " دستور سنة ١٩٧١ " (الإسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٨٠).

٦٩-.....؛ المبادئ الأساسية فى القانون الدستورى والنظم السياسية (منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠).

٧٠- سعيد سراج (دكتور)، الرأى العام " مقوماته وأثره فى النظم السياسية المعاصرة" (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦).

٧١- سعيدة محمد حسنى (دكتورة)، المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى " ١٨٨٢-١٩١٤ " (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠).

٧٢- سلى شىرواى جمعة (دكتورة)، الدبلوماسية المصرية فى عقد السبعينات "دراسة فى موضوع الزعامة" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

٧٣- سويم العزى، الديكتاتورية الاستبدادية والديمقراطية والعالم الثالث (بيروت: المركز الثقافى العربى، ١٩٨٧).

- ٧٤-سيد مرعى (وآخرون)، الديمقراطية فى مصر: ربع قرن بعد ثورة  
٢٢ يونيو- (القاهرة : مركز الدراسات السياسية  
والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧).
- ٧٥-صالح حسن سميع(دكتور)، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى  
(القاهرة : الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٨).
- ٧٦-صلاح زكى أحمد، قاموس الناصرية(القاهرة: دار المستقبل العربى،  
١٩٨٥).
- ٧٧-.....،مصر والمسألة الديمقراطية "١٧٩٨-  
١٩٥٢"(دار اللوسام، بيروت، ١٩٨٧).
- ٧٨-صلاح سالم زرنوقة(دكتور)،المنافسة الحزبية فى مصر"١٩٧٢-  
١٩٩٠" (القاهرة:مركز المحروسة، ١٩٩٤).
- ٧٩-مسويل هانتجتون،الموجة الثالثة-التحول الديمقراطى فى أواخر  
القرن العشرين" ، ترجمة : عبد الوهاب علوب(الكويت: دار  
سعاد الصباح ، ١٩٩٣).
- ٨٠-طارق البشرى، الديمقراطية والناصرية(القاهرة:دار الثقافة الجديدة،  
١٩٧٥).
- ٨١-.....،الحركة السياسية فى مصر"١٩٤٥-١٩٥٢"  
(دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٣).
- ٨٢-.....،دراسات فى الديمقراطية المصرية(دار  
الشروق، القاهرة، ١٩٨٧).
- ٨٣-.....،المسئون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية  
(دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨).



٨٤- طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠" (دار الهلال " سلسلة كتاب الهلال- العدد ٤٩٢ " ، القاهرة، ديسمبر، ١٩٩١).

٨٥- طارق فتح الله خضر (دكتور)، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي "دراسة مقارنة" (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٨٦).

٨٦- عادل أمين، الحياة الدستورية في مصر ١٩٥٢-١٩٩٤" (القاهرة: سينما للنشر، ١٩٩٥).

٨٧- عادل عيد، المضابط تتكلم " ممارسات نائب معارض في مجلس الشعب ١٩٧٦-١٩٧٩" (الإسكندرية: د.ت).

٨٨- عاصم محروس عبد المطالب (دكتور)؛ صفحة من تاريخ مصر "١٩٣٠-١٩٣٤" "حزب الشعب" (دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٦).

٨٩- عاطف أحمد فؤاد (دكتور)، الحرية والفكر السياسي المصري "دراسات تحليلية في علم الاجتماع السياسي" (القاهرة: دار المعارف ، ١٩٨٠).

٩٠- عبد الحميد متولي (دكتور)، الحريات العامة- نظرات في تطورها وضماعاتها ومستقبلها" (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٥).

٩١-.....، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية (الإسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٨٥).

٩٢- عبد الخالق لاشين (دكتور)؛ سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية (دار العودة، بيروت، ١٩٧٥).

- ٩١٣- عبد الرحمن، الراجحي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فسي مصر " الجزء الثاني" (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧).
- ٩٤-.....، عصر محمد علي (دار المعارف، القاهرة ١٩٨٩).
- ٩٥-.....، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ " تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩" (القاهرة: دار المعارف ، ١٩٨٩).
- ٩٦-.....، في أعقاب الثورة المضربة " ثورة ١٩١٩" الجزء الثالث (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩).
- ٩٧-.....، عصر إسماعيل "الجزء الأول" (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧).
- ٩٨-.....، عصر إسماعيل " الجزء الثاني" (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣).
- ٩٩-.....، الثورة العربية والإحتلال الإنجليزي (دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٣).
- ١٠٠-.....، مصر والسودان في أوائل عهد الإحتلال (دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨٣).
- ١٠١-.....، مصطفى كامل (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤).
- ١٠٢-.....، محمد فريد (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤).
- ١٠٣-.....، ثورة ١٩١٩ (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧).

١٠٤-عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الأول"  
(دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧).

١٠٥-.....، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثاني"  
(دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩).

١٠٦-.....، في أعقاب الثورة المصرية " الجزء الثالث"  
(دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨).

١٠٧-.....، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ (دار  
المعارف، القاهرة، ١٩٨٢).

١٠٨-عبد العزيز رفاعي (دكتور)؛ فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة  
"١٨٦٦-١٨٨٢" (المؤسسة المصرية العامة للتأليف  
والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤).

١٠٩-.....، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر  
الحديثة والمعاصرة "١٨٧٥-١٩٥٢" (دار  
الشروق، القاهرة، ١٩٧٧).

١١٠-عبد العظيم رمضان (دكتور)؛ الجيش المصري في السياسة  
"١٨٨٢-١٩٣٦" (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة  
١٩٧٧).

١١١-.....، الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو  
(مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨١).

١١٢-.....، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-  
١٩٣٦ (مكتبة منبوني، القاهرة، ١٩٨٣).

١١٣- عبد العظيم رمضان (دكتور)، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤\* (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩).

١١٤-.....، الوثائق المصرية لثورة يوليو "الجزء الأول" (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧).

١١٥- عبد الغفار رشاد (دكتور)، قضايا نظرية في السياسة المقارنة (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣).

١١٦- عبد الفتاح حسين العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة (القاهرة: مؤسسة نجل العرب، ١٩٦٤).

١١٧- عبد الكريم أحمد (دكتور)، أسس النظم السياسية (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب والأجيزة العلمية، ١٩٧١).

١١٨- عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي "الجزء الأول" (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧).

١١٩-.....، مذكرات عبد اللطيف البغدادي "الجزء الثاني" (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧).

١٢٠- عبد الله ناصف (دكتور)، السلطة السياسية "ضرورتها وطبيعتها" (القاهرة: دار النضلة العربية، ١٩٨٣).

١٢١- عبد المنعم النوراني (دكتور)، الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٢).

١٢٢- عزة وهبى (دكتورة)، السلاطة التشريعية فى النظام السياسى  
المصرى بعد يوليو ١٩٥٢ "دراسة تحليلية فى تجربة  
مجلس الأمة (١٩٥٧-١٩٥٨) (القاهرة : مركز الدراسات  
السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣).

١٢٣- عصام ضياء الدين السيد (دكتور)؛ الحزب الوطنى والنضال المعوى  
١٩٠٧-١٩١٥" (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،  
١٩٨٧).

١٢٤- عصمت سيف الدولة (دكتور)، الاستبداد الديمقراطى (القاهرة: دار  
المستقبل العربى، ١٩٨٣).

١٢٥-.....، النظام النيابى ومشكلة الديمقراطية (القاهرة:  
دار الموقف العربى، ١٩٩١).

١٢٦- على الدين هلال (دكتور)، مذكرات فى تطور النظام السياسى  
المصرى (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٩٦).

١٢٧-.....، (محرر)، النظام السياسى المصرى وتحديات  
الثمانينات "١٩٥٢-١٩٨٢" (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق،  
١٩٨٦).

١٢٨-.....، (وآخرون)، تجربة الديمقراطية فى مصر  
١٩٧٠-١٩٨١" (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦).

١٢٩-.....؛ السياسة والحكم فى مصر" العهد البرلمانى  
١٩٢٣-١٩٥٢" (مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٧٧).

١٣٠- على شلبي، مصطفى النحاس جبر (دكتوران)؛ الانقلابات الدستورية في مصر "١٩٢٣-١٩٣٦" (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١).

١٣١- على عشاوي، التاريخ المعري لجماعة الإخوان المسلمين (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٣).

١٣٢- على محمد لاغا، الشؤون والديمقراطية (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣).

١٣٣- فاروق يوسف يوسف أحمد (دكتور)، استخدام نموذج الثورة في التفسير والتنبؤ "مع التطبيق على الثورة المصرية" (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٣).

١٣٤- .....: قواعد علم السياسة "إقترا ب واقعى من الظاهرة السياسية" (مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٩).

١٣٥- فتحى عبد الكريم (دكتور)، الدولة والسيادة فى الفقه الإسلامى "دراسة مقارنة" (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٤).

١٣٦- كرم شلبي، عشرون يوما هزت مصر" دراسة وثائق فى أزمة مارس" (القاهرة : دار أسامة للطباعة والنشر، ١٩٧٦).

١٣٧- فؤاد حسن حافظ، الثورة العربية " ٣ وثائق" (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢).

١٣٨- لطيفة محمد سالم (دكتورة)؛ القوى الاجتماعية فى الثورة العربية (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١).

١٣٩- لطيفة محمد سالم (دكتورة)، مصر في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨" (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤).

١٤٠-.....، فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦-١٩٥٢" (مكتبة مديولى، القاهرة، ١٩٨٩).

١٤١- ماجد راغب الحلو (دكتور): القانون الدستوري (دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦).

١٤٢- ماجدة على صالح ربيع (دكتورة)، الدور السياسي للأزهر ١٩٥٢-١٩٨١" (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢).

١٤٣- مارسيل كولومب: تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٢" ترجمة: زهير الشايب (مكتبة مديولى، القاهرة، دت).

١٤٤- محسن خليل (دكتور)، القانون الدستوري والامتيازات المصرية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٦).

١٤٥-.....، النظم السياسية والقانون الدستوري (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧١).

١٤٦-.....، النظم السياسية والقانون الدستوري (الإسكندرية، ١٩٨٨).

١٤٧- محمد أحمد مفتي، سامى صالح الوكيل (دكتوران)، النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية دراسة مقارنة (القاهرة: مؤسسة أخبار اليوم، سلسلة كتاب الأمة، العدد ٢٥، يونيو ١٩٩٠).

١٤٨- محمد أنور السادات، البحث عن الذات (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٩).

١٤٩- محمد أنيس (دكتور)؛ ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي (مكتبة مديولي، القاهرة، ١٩٨٢).

١٥٠- محمد الطويل، برلمان الخمسين في المانة (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٥).

١٥١- محمد جمال الدين المسدي، يونان لبيب رزق، عبد العظيم رمضان (دكترة)؛ مصر والحرب العالمية الثانية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨).

١٥٢- محمد حسين هيكل (دكتور)؛ مذكرات في السياسة المصرية "الجزء الأول" (دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧).

١٥٣-.....، مذكرات في السياسة المصرية "الجزء الثاني" (دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧).

١٥٤-.....، مذكرات في السياسة المصرية "الجزء الثالث" (دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨).

١٥٥- محمد خليل صبحي؛ تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الخنجان محمد علي باشا "الجزء الخامس" (دار الكتب، القاهرة، ١٩٤٧).

١٥٦- محمد زكي عبد القادر؛ محنة الدستور ١٩٢٣-١٩٥٢ (دار روز اليوسف، القاهرة، ١٩٥٥).



- ١٥٧- محمد شفيق غريال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية "الجزء الأول" ١٨٨٢-١٩٣٦ (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢).
- ١٥٨- محمد طه بدوي (دكتور)، قصة الحرية والمساواة (دار نشر الثقافة، القاهرة، ١٩٥١).
- ١٥٩-.....، النظم السياسية (دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥).
- ١٦٠-.....، أصول علوم السياسة (المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، ١٩٦٧).
- ١٦١-.....، الثورة بين الشرعية والاحتيمية (المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٠).
- ١٦٢-.....، النظرية السياسية "النظرية العامة للمعرفة السياسية" (المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٦).
- ١٦٣-.....، محاضرات في مادة "النظم السياسية المقارنة" (التيث على طلبية الترقية الرابعة بشعبة العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦).
- ١٦٤-.....، أصول علوم السياسة (الإسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٦٧).
- ١٦٥-.....، أمهات الأفكار السياسية الحديثة "وصداها في نظم الحكم" (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٨).

١٦٦- محمد طه بدوي (دكتور)، القانون والدولة، (الإسكندرية: دار المعارف، ١٩٥٥).

١٦٧-.....، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (القاهرة : المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧).

١٦٨- محمد طه بدوى ، محمد طلعت الغنيمى (دكتوران)؛ النظم السياسية والإدارية (دار المعارف، الإسكندرية ، ١٩٥٦).

١٦٩- محمد طه بدوى (دكتور) ، ليلى أمين مرسى (دكتورة)؛ النظم والحياة السياسية (كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٧).

١٧٠- محمد طه بدوى (دكتور) ، ليلى أمين مرسى (دكتورة)؛ أصول علوم السياسة ، " مدخل إلى العلوم السياسية " (كلية التجارة بجامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧).

١٧١- محمد عبد السلام الزيات، مصر.. إلى أين ؟ قراءات وخواطر فى الدستور الدائم ١٩٧١ (القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٦).

١٧٢-.....، السادات "القناع والحقيقة" (القاهرة: كتاب الأمالى، فبراير ١٩٨٩).

١٧٣- محمد عبد المعز نصر (دكتور)؛ فى المجتمع ونظم الحكم (الإسكندرية : دار نشر الثقافة ، ١٩٦٦).

١٧٤- محمد عبد الوهاب سيد أحمد (دكتور)؛ التجربة الحزبية " حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية " (دار الفكر العربى ، القاهرة، ١٩٩١).

١٧٥ - محمد على علوية؛ ذكريات اجتماعية وسياسية ١٨٧٥ - ١٩٥٦  
(البيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨)

١٧٦ - محمد على محمد (دكتور)، أصول الاجتماع السياسي " القوة  
والدولة " (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥).

١٧٧ - محمد فتح الله الخطيب (دكتور)، دراسات في الحكومات المقارنة  
(القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦).

١٧٨ - محمد كامل ليلة (دكتور)، للنظم السياسية "الدولة والحكومة" (دار  
النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩).

١٧٩ - محمد محمود ربيع، إسماعيل صبرى مقلد (دكتوران) (محرران)،  
موسوعة العلوم السياسية (الكويت: جامعة الكويت،  
١٩٩٣/١٩٩٤).

١٨٠ - محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر (القاهرة: المكتب المصري  
للحديث، ١٩٨٤).

١٨١ - .....، كلمة للتاريخ " مذكرات " (بيروت، د.ت).

١٨٢ - محمد نصر مينا (دكتور)، النظرية السياسية والسياسة المقارنة  
"دراسة لمجموعة مختارة من الدول" (الإسكندرية : مؤسسة  
شباب الجامعة، ١٩٩٧).

١٨٣ - محمود إسماعيل (دكتور)، علم السياسة "الجزء الأول: فى الدولة  
والفكر السياسى" (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦).

١٨٤ - .....؛ المدخل إلى العلوم السياسية (دار النهضة  
العربية، القاهرة، ١٩٩١).

١٨٥-محمود جامع، عرفت السادات تصف قرن من خفايا السادات والإخوان\* (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٩٨).

١٨٦-مرسى سعد الدين (دكتور)، الأحزاب السياسية " أصلها وتطورها" (القاهرة : مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨١).

١٨٧-مشرفة محمد أحمد المليجي؛ عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية " ١٨٧٣-١٩٢٨" (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩).

١٨٨-مصطفى أبو زيد فهمي (دكتور)؛ الدستور المصرى (دار الطالب ، الإسكندرية ، ١٩٥٧).

١٨٩-.....، الدستور المصرى ورقابة دستورية القوانين (منشأة المعارف، الإسكندرية ، ١٩٨٥) .

١٩٠-.....، مبادئ الأنظمة السياسية (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٣).

١٩١-مصطفى الفقى (دكتور)؛ الأقباط فى السياسة المصرية " مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية" (دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٥).

١٩٢-مصطفى النحاس جبر (دكتور)؛ سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية" ١٩٠٦-١٩١٤" (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥).

١٩٣-.....، سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية " ١٩١٤-١٩٣٦" (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥).

- ٩: مصطفى عبد المجيد نصير (واخرون): ثورة يوليو والحقيقة الغائبة  
(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧)
- ١٩٥- مصطفى كامل السيد (دكتور)، المجتمع والسياسة فى مصر - دور  
جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى ١٩٥٢-  
١٩٨١\* (القاهرة : دار المستقبل العربى، ١٩٨٣).
- ١٩٦- مورييس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستورى  
الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: د. جورج سعد  
(بيروت: المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،  
١٩٩٢).
- ١٩٧-.....، النظم السياسية، ترجمة: أحمد حسيب عباس  
(القاهرة: مؤسسة كامل مهدى للطباعة والنشر والتوزيع،  
د.ت).
- ١٩٨-.....، الأحزاب السياسية، ترجمة : على مقلد، عبد  
الحسن سعد (دار النهار، بيروت، ١٩٨٠).
- ١٩٩- نبيل السمالوطى (دكتور)، بقاء القوة والتنمية السياسية (الهيئة  
المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٨).
- ٢٠٠- نبيه بيومى عبد الله (دكتور)، الحياة البرلمانية فى مصر ١٩٢٤-  
١٩٣٦\* (دار الطباعة للجامعات، القاهرة، ١٩٨٩).
- ٢٠١- نعمان الخطيب (دكتور)، الأحزاب السياسية ودورها فى أنظمة  
الحكم المعاصرة (دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،  
١٩٨٣).

٢٠٢- نيفين عبد المنعم مسعد (دكتورة) (محرر)، العالمية والخصوصية في

دراسة المنطقية العربية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات

السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١).

٢٠٣- هارولد لاسكي، تأملات في ثورات العصر، ترجمة: عبد الكريم أحمد

(القاهرة: دار القلم، د.ت).

٢٠٤- هالة أبو بكر سعودى، وحيد محمد عبد المجيد، الحرية وتعدد

الأحزاب في فكر الاشتراكية الديمقراطية (الهيئة المصرية

العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨).

٢٠٥- هالة مصطفى (دكتورة)، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة

بين المهادنة والمواجهة " في عهدى السادات ومبارك "

(القاهرة: مركز المحروسة، ١٩٩٥)، ص ١٨٤.

٢٠٦- هدى جمال عبد الناصر (دكتورة)، الرؤية البريطانية للحركة

الوطنية المصرية " ١٩٣٦-١٩٥٣ " (دار المستقبل العربى،

القاهرة، ١٩٧٨).

٢٠٧- هيربرت فيشر، تاريخ أوروبا فى العصر الحديث (١٧٨٩-

١٩٥٠) تعريب: أحمد نجيب هاشم، وبيع الضبع (القاهرة:

دار المعارف، ١٩٨٤).

٢٠٨- رحيد رائت (دكتور)، فصول من ثورة ٢٣ يوليو (القاهرة: دار

الشروق، ١٩٧٨).

٢٠٩- رحيد عبد المجيد (دكتور)، الأحزاب المصرية من الداخل " ١٩٠٧-

١٩٩٢ " (القاهرة: مركز المحروسة، ١٩٩٣).

٢١٠- يحيى الحمل (دكتور)، الأنظمة السياسية المعاصرة (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٦).

٢١١- يونان لبيب رزق (دكتور) تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣ (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٥).

٢١٢-..... الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧-١٩٨٤ (دار الهلال " سلسلة كتاب الهلال - العدد ٤٠٨، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٤).

٢١٣-..... قصة البرلمان المصرى (دار الهلال " سلسلة كتاب الهلال " العدد ٤٨٣، القاهرة، مارس ١٩٩١).

### ثالثا: الرسائل العلمية:

١- إبراهيم فؤاد الشيخ عبد المقصود طه، نور العزب الشيوعى فى النظام الميامى الموفيتى (رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٨).

٢- طارق يوسف يوسف أحمد؛ تطور نظام الحكم النيابى فى مصر من الإحتلال حتى الحماية (رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم السياسية بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٣).

٣- هدى جمال عيد الناصر، الديمقراطية الليبرالية والتقدم التكنولوجى (رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٧٦).

## المراجع الأجنبية

### *Books*

- 1- Adams. G B; Constitutional History of England (Jonathan Cape, London , 1948).
- 2- Almond, G. A & Coleman, J.S. (eds.); **The Politics of the Developing Areas** (Princeton University Press, Princeton, 1960).
- 3- Almond, G. A. & Powell, G. B. ; **Comparative Politics Today : A World View** (Scott, Foresman & Company, Glenview Illinois, 1988).
- 4- Almond, G. A. & Others (eds.) ; **Crises , Choice and Change : Historical Studies of Political Development** (Little Brown , Boston , 1973).
- 5- Apter, D., **The Politics of Modernization** (University of Chicago, Chicago, 1965).
- 6- Aron, R.; **Democracy and Totalitarianism**, Translated by V.Ionescu (New York : Frederick A. Praeger Publishers , 1969).
- 7- Ball, A. R.; **Modern Politics and Government** (Macmillan Education , London, 1988).
- 8- Bertsch , G. R.; Clark, R. p & Wood, D.M.; **Comparing Political Systems : Power and Policy in Three Worlds** (Macmillan Publishing Company, New York , 1986).
- 9- Black, C.E.; **The Dynamics of Modernization** (Harper & Row, New York , 1966).
- 10- Bogdanor, V. (ed.) ; **The Blackwell Encyclopaedia of Political Science** (Oxford : Blackwell Publishers, 1991).
- 11- Castles, F.G. (ed.); **The Impact of Parties** (Sage Publications, Beverly Hills , 1982).
- 12- Curtis , M, (ed.); **Introduction to Comparative Government** (Harper & Row, New York, 1985).



- 13- Dekmejian , R.Hair ; **Egypt Under Nasir " A Study in Political Dynamics"** (London: University of London Press Ltd. 1972).
- 14- Dragnich, A., Rasmussen, J.& Moses , J.; **Major European Governments** (Brooks / Cole Publishing Company, California, 1991).
- 15- Easton, D.; **A Framework for Political Analysis** (N.J.: Prentice-Hall Inc., Englewood (liffs,1965).
- 16- Eldersveld, S.J.; **Political Parties : A Behavioral Analysis** (Rand Mc Nally and Company , Chicage, 1968).
- 17- Epstein, L.D. ; **Political Parties in Western Democracies** (Frederick A. Praeger, Inc., New York, 1967).
- 18- Friedrich, C.J. & Brzezinski, Z.K.; **Totalitarian Dictatorship and Autocracy** (New York: Frederick A. Praeger , Publishers, 1968).
- 19- Gati, Ch. (ed.) ; **The Politics of Modernization in Eastern Europe: Testing The Soviet Model** (Progress Publishers , Moscow , 1974).
- 20- Gordon, J.; **Nasser's Blessed Movement "Egypt's Free Officers and the July Revolution"** (Cairo: The American University in Cairo Press, 1996).
- 21- Hagopian, M.N.; **Ideals and Ideologies of Modern Politics** (Longman, London , 1985).
- 22- Hinnebusch, R.; **Egyptian Politics Under Sadat** (New York: Cambridge University Press, 1985).
- 23- Hirst, D. & Beeson, I.; **Sadat** (London : Faber & Faber, 1981).
- 24- Hopwood, D.; **Egypt : Politics and Society " 1945-1981"** (London: George Allen & Unwin, 1983).
- 25- Huntington, S.P.; **Political Order in Changing Societies** (Yale University Press , New York , 1968).

- 26- John, R St ,**The Boss** (London : Arthur Barker Limited, 1961).
- 27- Kebschull, H.G. (ed.) ; **Politics in Transitional Societies : The Challenge of Change in Asia , Africa and Latin America** (Appleton – Century – Croft, New York , 1968).
- 28- Kuper, J. (ed.); **Policial Science and Political Theory** (London : Routledge & Kegan Paul, 1987).
- 29- La Palombara, J. & Weiner , M.; **Political Parties and Political Development** (Princeton University Press, Princeton, 1966).
- 30- Laski, H.K.; **The Rise of European Liberalism** (Humanities Press , New Jersey, 1962).
- 31- Macridis R. C.; **Contemporary Political Ideologies : Movements and Regimes** (Little, Brown & Company , Boston, 1986).
- 32- Palmer , M.; **Dilemmas of Political Development** (Illinios : F.E. Peacock Publishers, Inc., 1985).
- 33- Roskin , M.G. & Others ; **Political Science : An Introduction** (London: Prentice Hall International, Inc., 1991).
- 34- Roxborough, I .; **Theories of Underdevelopment** (The Macmillan Press Ltd., London , 1979).
- 35- Sartori, G. ; **Parties and Party Systems : A Framework for Analysis, Vol. 1** (Cambridge University Press , Cambridge , 1976).
- 36- Schapiro , L.; **Totalitarianism** (London : The Pall Mall Press, 1972).
- 37- Waterbury , J.; **The Egypt of Nasser and sadat “ The Political Economy of Two Regimes “** (Princeton: Princeton University Press , 1983).
- 38- Winter, H. R. & Bellows , T. J.; **People and Politics : An Introduction to Political Science** (John Wiley & Sons, New York, 1985).









الدكتور  
أسامة أحمد العادلى

- حاصل على درجة دكتور الفلسفة فى العلوم السياسية من جامعة الإسكندرية عام (١٩٩٩).
- عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- له العديد من الكتابات فى مجال النظم السياسية، ولعل من أبرزها :
  - النظام السياسى المصرى والتجربة الليبرالية.
  - النظم السياسية المعاصرة بين الشمولية والديمقراطية..
  - مصر فى عهدى عبد الناصر والسادات (تحت الطبع).

## هذا الكتاب

يعرض المؤلف فى هذا الكتاب للتجربة السياسية المصرية عبر ما يقرب من قرن وربع القرن، وهى تجربة ثرية من حيث الأحداث والتحويلات.

ولعلنا ونحن نستعيد ملامح هذه التجربة، ننتفع بما حوته فصولها من عبر ودروس، خاصة وقد حرص المؤلف - فى كل فصل من فصول كتابه - على أن يضع أيدينا على أبرز ما شهدته كل مرحلة من مراحل تلك التجربة من مساوئ وعيوب. وإلى حد يجعلنا نتذكر - فى أحيان كثيرة - القول العربى الشهير، حقاً ما أشبه الليلة بالبارحة.!!

الناشر

45 / 1560

